العصور الجديدة

مذكرات مصطفى النحاس

ربع قرن من السياسة فى مصر

(١٩٢٧ ـ ١٩٥٢)

دراسة وتحقيق : أحمد عز الدين

الكتاب الثانى (١٩٤١ ـ ١٩٥٢)



مذكرات مصطفى النحاس

ربع قرن من السياسة فى مصر

(١٩٢٧ـ١٩٥٢)

الكتاب الثانى (١٩٤١ـ١٩٥٢)

دراسة وتحقيق: أحمد عز الدين

العصور الجديدة

مذكرات مصطفى النحاس

ربع قرن من السياسة فى مصر

(١٩٢٧-١٩٥٢)

الكتاب الثانى (١٩٤١-١٩٥٢)

اسم الكتاب: **مذكرات مصطفى النحاس**

ربع قرن من السياسة فى مصر
(١٩٢٧ - ١٩٥٢)
الكتاب الثاني (١٩٤١ - ١٩٥٢)

دراسة وتحقيق: **احمد عز الدين**

الناشر: **العصور الجديدة**

١٢ جمال الدين ابو المحاسن جاردن سيتى- القاهرة - ج.م.ع
تلفاكس: ٣٥٥٩١٣٣ - ٣٢٥٦٤٠٩٨
email: alousour @ Intouch. Com.

المدير العام : **راويــة عـبدالعظيم**

المحرر العام : **مهــدي مصطـفى**

الإشراف الفني والغلاف: **إينــاس حسـني**

سـنة الطبع : **٢٠٠٠**

رقم الإيداع: ٢٦٨٤/ ٢٠٠٠ - 3 -06 -5971 -977



مدخل ثان إلي سنوات العاصفة

تلك سنوات العاصفة فى التاريخ السياسى المصرى والتاريخ الاجتماعى على السواء. فإذا كانت هذه الحقبة من الزمن المصرى الهادر، تشكل درج صعود المد الشعبى إلى شرفة الانفجار، فإنها - أيضا - تشكل درج هبوط النظام السياسى المصرى إلى الهاوية ذاتها. ذلك النظام الذى وصفه السفير البريطانى فى مصر ذات يوم، بأنه يشبه مقعدا ذا أرجل ثلاثة، هى الملك، وأحزاب المعارضة، والوجود البريطانى. ولم يكن تشبيه (كيلرن) دقيقاً، ولكنه كان موحياً، فقد كان يعكس تقديراً بأن هذا المقعد لا يستطيع الاستغناء عن واحدة من أرجله لكى يظل قادراً على الوقوف.

فى أحد أعوام هذه الحقبة، كتب [تشرشل] رئيس وزراء بريطانيا الى سفيره فى القاهرة، بأنه يبلغ النحاس على لسانه. «بأن يصلح من شأنه مع القصر». ولكن [كيلرن] رد عليه قائلا: «إن إصلاح العلاقة بينهما كمن يحاول خلط الزيت بالخل».

ورد [تشرتشل] على سفيره:

«لا يزعجك خلط الزيت بالخل. فذلك ما يحتاجه دوماً أبسط أطباق السلطة».

ولم تتوقف محاولات خلط الزيت بالخل على امتداد هذه السنوات فى كل الأطباق، لا فى طبق السلطة وحده.

بدأت الحقبة والعالم يقف على أطراف أصابعه، ونيران الحرب العالمية الثانية تزداد تأججاً واتساعاً، وسط دوامات سابحة ورمال متحركة. كانت بريطانيا تحاول أن ترمم وضعها الإمبراطورى وتستنقذ شظاياه وتنتفه من براثن الحريق. أما أمريكا فكانت تفتش محمومة تحت الأنقاض عما ترثه، وتضيفه إلى نفسها. لكن مصر وحدها هى التى كانت تسبح فى قلب الخطر، أو تتخبط بين أمواجه دون هدف، فلم يكن لديها عائد لتفقده أو ميراثا لتفتش عنه.

مع الحرب العالمية الثانية ونتائجها وفواجعها، لم يتم فقط إعادة تشكيل الخريطة السياسية المصرية. ولكن أعيد أيضاً تشكيل الخريطة الاجتماعية. وكانت الطبيعة الخاصة للقوى الاجتماعية الجديدة هى التى حددت بدورها طبيعة سلوكها السياسى.

لقد أخذت الثروة تتمركز بسرعة فائقة، فقد ظلت الأرض التى يملكها كبار الملاك فى ازدياد مستمر، بينما ظلت أعدادهم فى نقصان مستمر. وخلال هذه السنوات المبكرة من حقبة العواصف، نمت الرأسمالية المصرية، وحملت معها طبيعة نموها غير الرشيدة.

كان مقود الحركة السياسية ينتقل من الأحزاب القائمة بشكل يكاد يكون تلقائياً إلى الكتل الجماهيرية العريضة فى الشارع فقد كان الزاد الاجتماعى والسياسى الجديد فى مصر ماض فى تعريف نفسه. وهو الذى أجهض بمبادرات تلقائية وذاتية كل محاولات بريطانيا لإبقاء جوهر الاحتلال فى إطار صيغ جديدة.

وخلال انتقال مقود الحركة السياسية إلى الجماهير، كانت الأحزاب وحكوماتها قد ظهرت عليها أكثر فأكثر، أعراض مرض الشيخوخة السياسية، ولهذا اتسع دور العمل الإدارى، وأصيب العمل السياسى بالضمور. وهو ما يفسر على سبيل المثال، اتساع دور البوليس السياسى. حدّ أنه لم يكن مدهشاً أن يعمل قائد بوليس القصور الملكية جاسوساً مباشراً للسفارة البريطانية فى القاهرة. وإضافة إلى أن كل شىء فى مصر بدا منقسماً على نفسه، أو آخذاً فى الانقسام. فقد اصطبغت مواقف جميع الاحزاب والقوى السياسية بازدواجيات غريبة، ازدواجية فى موقف الوفد من القصر، وازدواجية فى موقفه من الإخوان، وازدواجية فى موقفه من المحتل الأجنبى، وازدواجية فى موقف الإخوان وغيرهم من القصر والوفد والإنجليز.

وعندما تدخل الإنجليز، أكثر من مرة للىّ ذراع الملك، وأحياناً للىّ عنقه، لم تر بقية القوى الحزبية أن ذلك يشكل تدخلا فى الشئون الداخلية لمصر، مادام موجهاً ضد الملك. مادام يمكن أن يزيح عن طريقها قوة معيقة.

لقد أصبحت المسألة الاجتماعية فى مصر بالغة الإلحاح حتى إن [تشرشل] نفسه ممثل حزب المحافظين فى بريطانيا، هو الذى حث فاروق خلال لقاء بينهما على أن يجد سبيلاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية فى مصر. لأنه «ليس ثمة مكان فى العالم كله، يجمع التناقض بين الثروات الطائلة، والفقر الحاد، على النحو الظاهر فى مصر».

لكن [تشرشل] كان مايزال متمسكاً بمنهج إعداد طبق السلطة، وخلط الزيت بالخل، حيث رأى – كما رأى غيره – أنه من الممكن الجمع بين احتلال أجنبى، ونظام ملكى، وعدالة اجتماعية.

ولم يكن تقدير [روزفلت] الذى طلب نقله إلى فاروق ببعيد عن ذلك، منطلقاً من إمكانية، كان يظنها لاتزال قائمة [تجديد الملكية فى مصر].

لقد بدت الحالة المصرية مستعصية على الفهم، وكان أبسط الحلول، هى تلك التى قدمها إسماعيل صدقى. فقد وجد أنها السبيل الوحيد لحل الأزمة بعد تجاهلها، فأغلق النوافذ، وكمم الأفواه، وكسر الأقلام.

لكن الزاد الجديد لم يتوقف عن تعريف نفسه..، لقد تقلبت على المسرح السياسى خلال الأشهر الستة الأخيرة من هذه الحقبة، أربع وزارات، دامت أولاها أياماً، أما آخرها فلم تدم غير ساعات.

وفى هذه الأشهر المشبعة بالقلق والتوتر والانفجار، ظل السفير البريطانى نفسه يكرر صرخاته الى لندن: «إذا لم تتخذ خطوات جديدة فى المستقبل القريب لتحسين الأوضاع الاجتماعية فى هذا البلد، فيبدو أنه لن يمكن تجنب موقف ثورى داخلى». لكن أحداً لم يكن بمقدوره رؤية أن المشكلة الاجتماعية فى مصر، نبتت فى أصيص واحد مع المشكلة الوطنية، وإن ذلك ظل جزءًا من سياق تاريخى كامل.

إن هذا الجزء الثانى من تحقيق مذكرات مصطفى النحاس، يسلط الضوء بقوة على هذه الحقيقة، ويتابع بدأب ودقة، كيف مضى الزاد المصرى الجديد على امتداد حقبة كاملة فى تعريف نفسه سياسياً، واجتماعياً، بالقوة الجبرية!

أحمد عز الدين

١٩٤١

سافرنا أمس مساءً من القاهرة فى القطار الذى يبرحها فى الساعة السابعة مساء وعلى الرغم من أن خبر السفر لم يعلن عنه فى الصحف ولم يعلم به إلا عدد قليل من الأخصاء فإن رصيف المحطة كان ممتلئاً بالمودعين على شدة البرد، ورطوبة الجو وكان عدد كبير من رجال البوليس يحاصرون المحطة من الداخل والخارج **حتى إن هذا** الحصار قد وجه الأنظار إلى أن شيئاً غير عادى وقع أو سيقع فأخذ كثيرون يستفسرون، ولما علموا بالأمر احتالوا، ودخلوا المحطة واشتركوا فى توديعنا.

وفى الأقصر وصل القطار فى السابعة صباحاً وكان الرصيف يعج بالمستقبلين على رأسهم أعيان المركز وكبراؤه ورجال لجنة الوفد والنواب والشيوخ والشباب، وقد صافحت عدداً كبيراً برغم شدة البرد، وركبت السيارة فتبعونى حتى وصلت إلى الفندق وأبوا أن ينصرفوا حتى أخرج إليهم وأسلم عليهم ففعلت على الرغم من التعب الذى كنت أشعر به.

أوفدت السلطانة ملك [حرم السلطان حسين كامل] سكرتيرها الخاص لتهنئنى بالوصول وتمنى طيب الإقامة فى هذا المشتى الهادئ بعيداً عن ضوضاء الحرب وضجتها، وقد حملت السكرتير شكراً خاصاً لعظمة السلطانة ووعدت بأن أمر عليها بنفسى شاكراً ممتناً.

(١)

زرنا الآثار فى البر الغربى ووقفنا طويلاً عند تابوت الملك الشاب [توت عنخ أمون] وأخذنا نتذكر تاريخه، وقد أسمعنا كامل البنا أبياتاً لطيفة من قصيدة شوقى أمير الشعراء فى وصف اكتشاف هذا الملك وأبياتاً أخرى فى رثاء اللورد كرنارفون الذى اكتشفه. وكان مما لفت أنظارنا قول شوقى يعرض بتدخل الإنجليز حين ألغى كمال أتاتورك الخلافة وطرد آخر خليفة للمسلمين.

أمن سرق الخليفة وهو حى : يقف عند الملوك مكفنينا

وأخذ يلقى علينا أبياتاً من هذه القصيدة طربنا لها كثيراً، وعدنا إلى الفندق بعد أن قضينا وقتاً طيباً بين آثار ملوك مصر وتاريخها القديم، ثم أتممنا الرحلة بزيارة معبد الكرنك وتفرجنا على ما فيه من آثار تدل على عظمة المصريين القدماء وتاريخهم المشرق الوضاء.

وفى المساء اجتمع الأقباط فى الصالة الكبرى واحتفلوا بعيد ميلاد المسيح عليه السلام ودعونا لمشاركتهم فلبيت الدعوة، وقد شنف أسماعنا المطرب محمد عبد الوهاب الذى كان حاضراً بأغنية جميلة لحنها خصيصاً لهذا الحفل، وكانت له مساجلات ظريفة مع عبد الحميد عبد الحق ومكرم وكامل البنا ومناقشات أدبية وفنية أعجب بها الحاضرون كثيراً، وكانت أمسية جميلة كما كان يومها جميلاً مشرقاً.

اتصل بى طاهر العمارى وطلب إلىّ أن أزور أسرته الكبيرة فى دارهم وأن أقضى يوماً فى الشمس المشرقة التى تملأ حديقتهم، كما اتصل بى يسى أندراوس وزكى ميخائيل ونجيب ميخائيل وإبراهيم عيّاد وغيرهم من أبناء الأقصر وأعضاء الهيئة فيها وطلبوا كذلك أن أزورهم جميعاً، ولما كانت زيارة هؤلاء جميعاً متعذرة فقد اتفقت معهم على أن يختاروا مكانين أحدهما لأحد المسلمين وآخر لأحد المسيحيين حتى لا يغضب هؤلاء ولا هؤلاء وحتى يشعرالجميع بأنهم لدى فى منزلة سواء على أن يحضر الجميع المكانين ويشتركوا فى الحفلين، وقد طلب إبراهيم أن يكون أحد الاجتماعين عنده كما طلبت أسرة العمارى كذلك طلب يسى أندراوس أن يكون اللقاء فى داره وطلب زكى ميخائيل كذلك.

فقلت لهم وحدوا رأيكم واتفقوا مع السكرتارية وأنا عند رأيكم، وأخيراً استقر الرأى على أن أزور آل العمارى، وقصر يسى أندراوس وأن يجتمع الكل مسلمين ومسيحيين فى المكانين معاً واستقر الرأى على أن يكون الغد موعد الزيارتين.

مررت فى الصباح على قصر السلطانة ملك القريب من الفندق وتركت بطاقة شكر لها على تفضلها بإيفاد سكرتيرها لتهنئتى بالوصول إلى الأقصر، ولكن السكرتير سارع قبل أن أبارح القصر وقال إن عظمتها تود أن تراك، فدخلت إليها فاستقبلتنى استقبالاً كريماً وجلست تحدثنى فى وقار وحشمة وهدوء وتؤدة، وقد دار بيننا الحديث حول الحرب وآثارها ونتائجها ومن يا ترى سيكون الكاسب ومن سيكون الخاسر؟

ثم عرجت على فاروق ومباذله وقالت إن الناس حتى المنحرفين منهم إذا حلت مصيبة أو وقعت لهم كارثة أقلعوا عن غيهم واتجهوا إلى ربهم وهذا الفتى المسكين لا يعتبر بالحرب وما يسمعه عن أنبائها السيئة وما ينتظر أن تنكب به بلاده لو جاءت جيوش المحور واحتلتها، ألا يفكر فى مصيره ومصير أمته التى ولاه الله أمرها.

وكانت تتحدث والتأثر باد عليها فخففت من حدتها، وكلمتها فى هدوء بأن الملك شاب صغير لم يجد من يوجهه، وأن بطانة السوء هى التى أضرت به، تدخلت الأميرة سميحة فى الحديث وقالت إن الأوساط المحيطة به تقول إنه يصارح أخصاءه بأن أمه هى السبب فى انحرافه وأنه لما رآها لا تبالى فى تصرفاتها فقد الثقة فى كل شىء وخصوصاً بعد ما دخل عليها دار أحمد حسنين فوجدها عنده وفاجأته بأنها تزوجته.

وقد رددت على هذا بأنه سواء كانت أمه هى السبب فى انحرافه أو كانت حاشيته هى التى سولت له ذلك فالنتيجة واحدة، وقالت السلطانة إنها متألمة كل الألم لحالة الملكة الصغيرة فريدة وليتها ظلت صافيناز يوسف ذو الفقار لم تتزوج هذا الشاب الطائش وتلقب بملكة البلاد بعد أن تلد له بنات كالزهرات يهجرها وراء نزواته ويذهب كل ليلة إلى مكان يقضى فيه الليل كله ويعود فى آخره لينام، وبعد أن قضينا وقتاً طويلاً فى أحاديث مختلفة ودعت السلطانة وخرجت معى إلى باب الحجرة ثم صحبنى محمد عفيفى سكرتيرها حتى باب القصر.

رأيت فى الفندق حركة غير عادية، وتغييراً فى بعض الحجرات فسألت فقيل لى إن الملك سيحضر بعد ثلاثة أيام وقد طلب أن يعد له سرير كبير يتسع له حتى ينام مستريحاً ، وهم من أجل هذا يغيرون ويبدلون، وقد أحضروا السرير المطلوب ويعدون الحجرة المناسبة لجلالته، وقد رأيت من المناسب أن أسافر إلى أسوان بعد يومين قبل مجيئه حتى لا أراه ولا يرانى.

فوجئت بسكرتير السير مايلز لامبسون يطلب مقابلتى ومعه قنصل إنجلترا فى الأقصر فحددت له ظهر اليوم، فقال خبراً عجيباً لم أسمع به إلا منه حدثنى أن سكرتيرى أهدى إليه حصان صغير (سيسى) من طاهر العمارى، وأن السفير السير مايلز لامبسون كان يتناول الشاى فى حديقة العمارى هو وزوجته وطفله الصغير (فيكتور) وأن الطفل شاهد حصاناً صغيراً (سيسى) فتعلق به وطلب أن يأخذه، وقد رغب السفير فى شرائه من طاهر العمارى فاعتذر له لأن هذا الحصان قد أهداه لسكرتير النحاس باشا.

وهو يرجونى أن آمر سكرتيرى بأن يتنازل عن هذا الحصان إكراماً لخاطر الطفل الصغير الذى لا يكف عن طلبه ويسبب ازعاجاً لوالديه، فقلت له إنى لا أعرف شيئاً عن هذا الحادث ولا فى السكرتارية التابعة لى من هو صاحب هذه القصة، فتكلم القنصل، وقال إنه سكرتير لك اسمه كامل وأن طاهر بك يقول إنه أهداه إليه وأصبح ملكه ولا يستطيع أن يرجع عن هديته لأنه لا يليق بالعربى ولا بأخلاق الصعيدى أن يرجع فى هدية أهداها، والسفير يلح وحرمه ترجو أن تتدخل حتى يتنازل سكرتيرك عن هذا السيسى (للطفل فيكتور).

فقلت وكيف أتدخل فى مسألة شخصية كهذه، ولماذا أضغط على سكرتيرى فى شئ لا يمت إلى بصلة لا من بعيد ولا من قريب، وإذا كان السفير يريد أن يرضى وحيده فليشتر له حصاناً آخر، وليس بالضرورى أن يكون حصان طاهر العمارى الذى قدمه هدية لصديق له، ولكن سكرتير السفير والقنصل ظلا يلحان ويرجوان حتى ضقت بحديثهما فوعدتهما أن أبحث الأمر وأن يتركا لى فرصة لأعرف القصة كيف وقعت، فخرجا وهما يكرران رجاءهما الحار فى أن هذه مسألة حيوية بالنسبة للسفير وزوجته لأنك تعلم أن صغيرهما وحيد وأنهما لم يرزقا به إلا بعد أن بلغ بأبيه الكبر، وأنه يبذل كل شىء فى سبيل مرضاته، فوعدتهم بالنظر.

لما خرجا عجبت لهذا الأمر، وهذه المفاجأة التى ما كنت أتوقعها واستغربت كيف يهتم السير مايلز وهو الرجل السياسى الداهية والمعروف بكفاءته وقدرته على حل المستعصيات من الأمور كما يقولون، كيف يفكر هذا التفكير ويقحمنى فى مسألة كهذه.

لكن أخيراً اتصلت بطاهر العمارى وطلبت إليه أن يوافينى فى الفندق صباح الغد وحضر إلى فى الجناح الخاص بى مكرم وعبد الحميد عبد الحق وقد قصصت عليهما قصة سكرتير السفير والقنصل اللذين زرانى بالأمس، فقال مكرم إنه عرف القصة بالأمس

وأنه يرى من الأصلح أن أضغط على كامل البنا فى أن يترك الحصان لابن السفير لأن هذه مسألة حيوية بالنسبة له.

فقلت له استحالة أن أتدخل أو أضغط على البنا بأى حال، وحضر ونحن نتحدث طاهر العمارى فسلم وسألته عن القصة، فقال إن الأستاذ البنا كان فى زيارتى ورأى السيسى فأظهر أعجابه له، وقال إنه يصلح أن يكون هدية لابنة شقيقه التى يربيها بعد وفاة أمها فعرضته عليه فأبى فأقسمت أنه لن يسافر إلا والسيسى مشحون فى القطار الذى يسافر فيه واتفقنا على أن يبقى فى الحديقة وتحت رعاية رجالى حتى موعد السفر.

ولما جاء السفير طلب أن أقدمه لولده اعتذرت له وقصصت عليه القصة وما كنت أظن أن المسألة ستصل إلى هذا الحد، فاقترح مكرم أن أستدعى كامل من حجرته وأطلب إليه أن يتنازل عن السيسى لابن السفير فرفضت أن أتدخل على أى صورة، وأسرع عبد الحميد عبد الحق واستدعاه وأخذوا يكلمونه فى الأمر ويظهر أنه فوجئ بالأمر، وكلمه مكرم ثم محمد عبد الصمد ثم عبد الحميد، أما العمارى فقد أصر على موقفه وظللت أنا لا أتكلم، فاتجه إلى بالحديث وقال إن أمرت رفعتك فأننى أترك السيسى الآن، فأجبته إن هذه مسألة شخصية لا علاقة لى بها ولا أتدخل فيها، ويجب أن تعلم أن أبنة أخيك أعز إلى وأقرب من أبن السفير هذه كلمتى، عند ذلك خرج مكرم وبقية الحاضرين ونادوا على البنا فوافاهم ووقف الأمر عند هذا الحد.

وبعد قليل عاد إلى محمد عبد الصمد وقال يا باشا إن البنا قد تنازل من تلقاء نفسه عن السيسى وأصر على تركه ولكن طاهر العمارى يأبى أن يرجع فى هديته ويتهمنا بأننا تدخلنا تدخلاً غير مستحب، فأجبتهم وأنا مع العمارى.

أخذت هذه القصة التافهة منا وقتاً طويلاً، واستغرقت حديثاً مستفيضاً وقال البنا فى هدوء وعدم مبالاة لقد أزعجتم الرئيس بمسألة سخيفة صغيرة كهذه وكان من الممكن أن تحل بعيداً عنه وألا نسبب له حرجاً أو نضيع له وقتاً، واطمئنوا فإنى أقنعت طاهر بك العمارى بأن يقدم [السيسى] لابن السفير حلال عليه.

تضايقت من هذه النتيجة وحدست أن سيقول الذين يسمعون بها إنى ضننت على سكرتيرى لصالح السير مايلز والله يعلم أنى لم أتدخل، ولو أن السيسى ظل على حاله لكان هذا أسر قلبى، والمسألة صغار فى صغار.

كنت أعد العدة للخروج من الفندق إلى محطة الأقصر، وإذا بأحد موظفى السفارة البريطانية يتقدم إلىّ ويناولنى بطاقة شكر بخط السفير يقر فيها هو والليدى لامبسون شكرهما على ما قدمت لهم من معروف وما أسديت إلى وحيدهم من خير، فهززت رأسى ولم أتكلم وابتسمت ساخراً.

وصلت إلى محطة أسوان قرابة الظهر وكان رصيفها ممتلئاً بالمستقبلين على رأسهم نادى راشد بك رئيس لجنة الوفد نائب إدفو وإمام أبو العلا نائب رئيس إسنا على رأس

وفد من أهالى الدئرة وغيرهم من الشباب والمواطنين ولم أكد أطل عليهم من القطار حتى تعالى الهتاف وعلت الأصوات بالدعاء، والتهنئة والترحيب واختلطت الأهازيج والأغانى بزغاريد عدد من السيدات والفتيات كن يقفن فى جنب بعيداً عن الرجال، وكانت لجنة الوفد قد أعدت لى سيارة مكشوفة مزدانة بالأعلام الوطنية كتب عليها مرحباً بالزعيم فى قلعة من قلاع الوفد، على طول الطريق من المحطة إلى الفندق وقف المواطنون يرحبون ويحيون حتى إذا ما وصلت إلى فندق [كتراكت] الذى أعد لنا فيه جناح لنزولنا رحب بنا جميع النزلاء من مواطنين وأجانب وخف مدير الفندق وموظفوه لاستقبالنا.

وبعد أن شكرتهم جميعاً وأثنيت على أريحتيهم وعميق أحاسيسهم صعدت إلى الجناح المعد لنا، ولم أسترح إلا بعد أن أطمأننت على الذين كانوا يرافقوننى من السكرتارية والأتباع ومررت على حجرة كل واحد منهم لأرى بنفسى ماذا أعد له، ولما استرحت إلى ما أعد لهم جميعاً من وسائل الراحة عدت إلى الجناح الخاص بى.

وفى المساء هرعت الوفود من مختلف الطبقات من أهالى أسوان والبلاد المجاورة ورأيت أنماطاً مختلفة من أبناء النوبة جاءوا بأزيائهم الفضفاضة وعمائمهم البيضاء الكبيرة، وأبدوا من مظاهر الكرم والترحاب ما ليس عجيباً منهم فهم قد تعودا على هذا، وكم من مرة زرت بلادهم فوجدت منهم شعوراً كريماً واستقبالاً عظيماً.

نزلت من الطابق العلوى الذى أقيم فيه إلى ردهة الفندق لاستقبل الزائرين الذين وفدوا لتحيتى والذين لم ينقطع سيلهم منذ حضورى إلى أسوان، وبعد أن انتهيت من استقبالهم قرابة الظهر أخذت أتمشى فى الردهة فصادفنى الدكتور نجيب محفوظ الطبيب المعروف بالقاهرة [وهو صهر مكرم]، والدكتور حافظ عفيفى باشا أحد أعضاء الوفد السابقين الذين خرجوا من الوفد فى حياة المغفور له سعد زغلول باشا [وانضم إلى حزب الآحرار الدستوريين الذى أنشأه الذين انشقوا على سعد عام ١٩٢٠].

وبينما نحن نتحدث فى ناحية من الردهة وقد وقف بعيدا عنا بعض النزلاء إذا بالملك يمر فجأة ولما لمحنا واقفين وقف فصافح حافظ عفيفى باشا ثم نجيب محفوظ باشا ولما رآنى أعرض وأعطانى ظهره وانصرف دون أن يحينى أو يسلم على فعجب الواقفان معى واندهش الذين رأوا هذا المظهر الصبيانى الحقيريم طبعاً تأثرت من هذا التصرف الذىَ إن دل على شىء فإنه يدل على أن أمر هذا البلد الذى يتصرف فيه طفل أهوج طائش لا يصلح لأن يحكم نفسه فضلاً عن حكم شعب بأسره.

وتحدث معى محفوظ باشا وعفيفى باشا محاولين تلطيف المسألة وبأن هذا التصرف لا يجب أن يؤثر فىَ أو يضايقنى لأنه تافه، ولم أعلق عليه بشىء أكثر من أن أقول لا يستغرب على طفل أهوج لا يعرف أبسط قواعد اللياقة والأدب أن يفعل هذا.

ثم انضم إلىّ بعض الزملاء الذين كانوا يقفون قريباً منى وأخذ كل واحد من الحاضرين الذين رأوا هذا المنظر يعلق عليه من جهته، وكلهم يحاولون التلطيف من وقعه على، ولكنى أكدت لهم أنى لا أهتم بمثل هذه التفاهات فالعداوة بيننا وبين الملك وقصره وعهده كله معروفة للجميع وليس بمستغرب عليه أن يفعل هذا وأكثر منه، ولقد كشف عن أدبه وسوء تربيته بفعلته هذه.

وحين حل موعد الغداء قصدنا إلى صالة الطعام وكان الفندق قد شطره شطرين، شطراً خصصه للملك وحاشيته ووالدته الملكة نازلى والأميرات، والشطر الثانى للنزلاء وأقام حاجزاً بين المكانين، وقد نبهت على إدارة الفندق أن تغير موعد تناولنا الغداء بعد أو قبل الموعد الذى يريده الملك حتى لا التقى به مرة أخرى من قريب أو بعيد، ولكنهم أخبرونى أنه ليس له موعد محدد وإنه تارة يتناول الغداء فى المكان المعد له وأخرى فى جناحه الخاص ولكن الملكة الوالدة والأميرات هن اللاتى ينزلن دائما إلى القاعة للطعام فى موعد محدد غالباً ما يكون الموعد العادى للنزلاء.

وبعد أن تناولنا الغداء جاء سكرتير الملكة نازلى [محمد بك عفيفى] وأسرَّ إلى أن جلالة الملكة تحييك وترجو ألا تغضب من تصرف الملك معك وهى آسفة شديد الأسف، فشكرتها وحملته تحيتى واحترامى. لكن عجبت كيف سرى النبأ بهذه السرعة إليها.

وعند خروجى لمحت الملكة واقفة وهى تحيينى برفع يديها ومعها الأميرات وظلت تكرر التحية وتعيدها ويتبعها الأميرات إلى أن خرجن من قاعة الطعام، وقداعتبرت هذا شبه اعتذار عن ذنب لم تجنه بل جناه ابنها

لاحظت فى هذا اليوم أن وفود الزائرين قد تضاعف عددهم وأتت وجوه جديدة رأيتها لأول مرة وكانت حماستهم شديدة وحفاوتهم بالغة، وقد علمت أن ما فعله الملك سرى فى مختلف الأوساط وقوبل باستنكار شديد، وقد هرعت الوفود لترد رداً عملياً على هذا التصرف الممقوت لكننى رأيت أن حديثها سيطول وتلوكه الألسن، وتتحدث فيه المجالس مع إنه لم يحدث فى نفسى إلا أثراً عارضاً أحسسته فى حيينه ثم زال كأن لم يكن، فقررت بتعجيل السفر من أسوان، والعودة إلى الأقصر مرة أخرى لنقضى فيها بقية شهر يناير وبضعة أيام من شهر فبراير كما تعودنا.

الحق أن حفلة أمس كانت نسيج وحدها فقد تفنن الطاهون فى الأطعمة، كما تفنن المنظمون فى إقامة الزينة، كما تفنن الخطباء والشعراء فى الخطب والقصائد وكان مسك ختامها أن وقف رئيس لجنة الوفد [نادى راشد بك] وأعلن أن أعيان أسوان وأسراتها جمعوا خمسة آلاف جنيه، وهم يضعونها تحت تصرف الرئيس الجليل ليفعل بها ما يريد فأعلنت فى الحال أن يوزعوها على الفقراء والمعوزين من أبناء المدينة والبلاد المحيطة بها لتكن خير تذكار لزيارتنا التى نرجو أن تكون مجلبة خير وإسعاد لأبنائنا المواطنين. والتهبت الأكف بالتصفيق وبدت معالم السرور والغبطة على المواطنين.

[٢]

كنا قد نسينا حديث الحرب إلى حين وشغلتنا تصرفات الملك الحمقاء ولكن لما عدنا إلى الأقصر وجاءت الأنباء بأن جيوش المحور بدأت تشعر بالضيق فى البلاد التى احتلتها من جراء المقاومات السرية التى يبديها المواطنون هناك، ونقل إلىَّ إبراهيم عياد بك نقلاً عن أحد أصدقائه من الأجانب أن المعلومات التى لديه تؤكد أن هتلر وموسولينى قررا غزو مصر عن طريق الصحراء مهما كلفهما ذلك من ثمن وأن رجال الحرب عندهم يرون أن لا طريق لكسب الحرب وإنهائها إلا بحتلال مصر.

ويقال إن هتلر ندم إذ لم يستمع لرأى حليفه موسولينى حين أشار عليه بأن يغزو مصر قبل أن يغزو أوروبا وأن من كسب مصر قد كسب الحرب، أنه يعد العدة لذلك، ثم عقب الدكتور زكى ميخائيل على هذا بأنه علم من بعض أصدقائه الأجانب إنجليزاً وفرنسيين أن إنجلترا وحلفاءها وضعوا خطة محكمة واستعدوا استعداداً كبيراً لملاقة جيش المحور فى الصحراء وأن رئيس الوزارة مستر تشرشل أشار فى إحدى خطبه بأنه ليس لديه مانع لمحالفة أى دولة حتى لو كانت تخالفه فى المبادئ والنظام فى سبيل كسب الحرب وأنه قال فى صراحة إنى لا أتورع أن أحالف الشيطان فى سبيل الانتصار على الأعداء.

قال مكرم إنه اتصل بالقاهرة تليفونياً وأن الحالة فيها تسير من سيء إلى أسوأ وأن النفوس بلغت درجة الغليان والأنظار كلها متجهة إلى الوفد لينقذ الموقف بعد أن تردى، فقلت له إن الوفد لا يزال عند موقفه لا يريم وأنت تعلم أنه لايمكن أن نتحول عن رأينا إلا إذا استجيبت مطالبنا فى الدستور والحياة النيابية، فإن كان الشعب أصبح فى حالة لا تحتمل فليقم وليطلب تصحيح الأوضاع أما نحن فلم نترك فرصة إلا أعلنا رأينا فى الحرب والسلم على السواء.

كانت فرقة الممثلة المعروفة فاطمة رشدى ومديرها الفنى عزيز عيد قد عادت من رحلة إلى السودان ونزلت فى الفندق وجاء حسن كمال [أحد السكرتارية] يستأذن لهم فى استقبالهم وحضروا ومعهم عدد كبير من الممثلين تحدث عزيز عيد بأن أغلب السودانيين وفديون لحماً ودماً، وقد سألونى إن كنت قد قابلتك من قبل فلما أخبرتهم أنى كثيرا ما دعوتك إلى حضور بعض حفلات فرقتنا وأنك تتفضل بقبول دعوتنا كلما استطعت وتشجعنا بكلمات طيبات سرّوا كثيراً وحملونى إليك تحية عاطرة وقالوا إنهم يعتبرونك زعيم وادى النيل، وأنك رمز وحدتهم ومكان حبهم وإجلالهم وقصت السيدة فاطمة رشدى قصصاً عن مواطنين سودانيين تدور كلها حول حبهم لمصر ولوفد مصر وأنهم يتمنون من صميم أفئدتهم أن لو خلى الاستعمار بينهم وبين الشقيقة مصر، التى يعدونها بمثابة الرأس المفكر والعقل المدبر ويعدون أنفسهم نصف الجسم ومصر النصف الآخر، وعندئذ تقدم الممثل سيد سليمان وقال إنه ألقى فيهم [منلوجا] جاء فى بعض كلماته - أنه ليس هناك مصرى ولا سودانى لأن بحر النيل رأسه فى ناحية ورجلاه فى الناحية الثانية إشارة إلى أن النيل يجمع بين البلدين ويوحد بين القطرين وأن السودان منذ أمد السنين قطعة من مصر وشطر لها، وأن هذا المنلوج يستعاد فى كل حفلة ويطلبه السودانيون فى كل مناسبة.

وقد شجعت عزيز عيد وزوجته فاطمة رشدى وفرقتهما وحييت فى أشخاصهم الفن وأربابه وطلبت إليهم أن يقدموا للبلاد جديداً من الروايات ومبتكراً من القصص خصوصاً فى هذه الأيام حتى يمكن للمواطنين الترويح عن أنفسهم فى هذه الظروف العصيبة.

كان قد مضى على إقامتنا فى الوجه القبلى ما بين الأقصر وأسوان أكثر من شهر فقررت العودة إلى القاهرة بعد غد ونبهت على لجنة الوفد ألا تذيع خبر سفرنا وأن يظل محصوراً فى عدد محدود حتى لا نكلف المواطنين أكثر مما كلفناهم من زيارات وحضور إلينا طيلة إقامتنا.

تناقلت الأحاديث بأن أذناب الملك وفلول أحزاب الأقلية انتهزت فرصة عيد ميلاده (السعيد) ورتبت مظاهرات طافت بعدة أمكنة من العاصمة تهتف بحياة فاروق وسقوط إنجلترا وأن عدداً كبيراً من طلبة الأزهر خرجوا بتحريض من شيخهم، ينادون فى الشوارع والطرقات إلى الأمام يا روميل، حذاء الملك فوق رأس «...» إلى آخر تلك الشعارت الوضيعة، التى إن دلت على شىء فهى تدل على أن مدبريها ليس لديهم ذرة من الوطنية ولا مثقال ذرة من حب لبلادهم.

وهل يتصور عاقل أن طلبة ينتسبون إلى أكبر معهد عرفته البلاد الإسلامية بل عرفه العالم كله يهتف ويرحب بمحتل غاز بدلاً من أن يطلب رحيل المحتل الحالى وخلو بلاده من الجنود الأجانب، ولكن ليس الذنب ذنب هؤلاء المساكين الأغرار ولكنها جريمة من حرضهم وسول لهم وأوعز إليهم أن يتظاهروا وينادوا بمثل تلك النداءات الطائشة والعبارات المعجوجة.

لما اجتمع الوفد أول أمس تحدثنا طويلاً فى الحالة الحاضرة التى وصلت إليها البلاد من الفوضى، وقد قص علينا سيد بهنس بك أنه كان فى حفل ضم وزير التموين وأن الحاضرين سلقوه بألسنة حداد، وهاجموه مهاجمة عنيفة وسألوه كيف تسمح لنفسك أن تكون وزيراً وأهل بلدك يتضورون جوعاً ولا يجدون رغيف الخبز إلا بكفاح مرير، وإذا حصلوا وجدوه مخلوطاً بالنشارة لا يكاد يستساغ ولا يقبله الجائع المسكين وأنه [أى وزير التموين] قال لهم بصراحة إن البلد ليس فيها حبوب تكفى لعشرين يوماً، وأن قوات الاحتلال تأخذ كل شىء، وأنه يعمل بكل ما أوتى من قوة على أن يجنب البلاد مجاعة هى مقدمة عليها فى الأيام المقبلة ولا يعلم إلا الله مدى ما تصل إليه، وأنه فكر أكثر من مرة فى الاستقالة، ولكن رئيس الحكومة يلح عليه فى البقاء ويقول له إن أيامنا لن تطول لأن الحالة بلغت من السوء حداً غير محتمل.

وقد سألت الأعضاء عما فعلوا فى بلادهم بشأن المقاومة وما وصلوا إليه فى هذا الخصوص، فأجابوا جميعاً أنهم أدوا واجبهم، وأنهم لم يتوانوا فى أن يسلحوا أكبر عدد ممكن من رجالهم وأتباعهم، وأن إجتماع الهيئة الوفدية المقبل سيشرح كل عضو ما صنعه فى دائرته ومدى الاستعدادات التى وصل إليها.

وقد تحدث فهمى ويصا وهو قليل الكلام فقال إنه كان أول أمس يجلس فى أحد النوادى بالاسكندرية وأن كبيرا من كبار رجال الجيش البريطانى تحدث إليه طويلاً فى أن الوزارة الحالية ضعيفة وأنها لا تستطيع أن تعمل أى عمل يعود على البلاد بالنفع أو يدفع عنها ضرر الغزاة القادمين، وأنه لو كان فى البلد وزارة قومية ألم تكن قد قدمت لمواطنيها شيئاً يفيدها أو فى الأقل القليل عملت على صون حالة البلاد الداخلية. وتنبهها إلى ما يراد من غزوها واحتلالها من جنود الألمان الذين لا يعرفون التقاليد، ولا يؤمنون بخلق ولا نظام.

فقلت لفهمى ويصا وبماذا أجبت صاحبك، قال لم أرد عليه بشىء، فقلت كان يجب عليك أن تقول له، إن ما وصفت به الألمان هى صفات كل محتل لأرض غير أرضه وكل المستعمرين فى الشر سواء، وليس جنود الألمان لو جاءوا إلى مصر وأخرجوكم منها عنوة ليسوا بأسوأ منكم وكلكم محتل وكلكم مغتصب وكلكم لا تعرفون قيماً ولا تعرفون مبادئ.

وتكلم عبد السلام فهمى جمعة فقال إن دائرته وما حولها من الدوائر أصبحوا كلهم مسلحين مستعدين لأية مفاجأة.

وقد انتهى الاجتماع بعد أن استعرضنا الموقف من جميع نواحية واطمأننت إلى أن فكرة تسليح المواطنين للدفاع عن أنفسهم عند الاقتضاء قد صادفت نجاحاً، وخرجت من حيز القول إلى حيز العمل الفعلى.

دعانى صهرى خليل الجزار بك إلى حضور احتفال عائلى بشبين الكوم بمناسبة عقد قران إحدى بنات العائلة، وقد لبيت الدعوة أنا وأسرتى وسافرنا إلى شبين الكوم وبعد انتهاء عقد القران دعيت إلى حفل فى نادى المديرية وجلسنا، وحولنا عدد كبير من المواطنين الذين حضروا للسلام والترحيب، وقد جاء ذكر الحالة الحاضرة وما جرته ويلات الحرب علينا وعجز الوزارة والمسئولين عجزاً تاماً عن أى تصرف لصالح الموطنين، وأن الملك وحاشيته يعيثون فى البلاد فساداً ويعبثون بكل مقدسات الوطن والوزارة لا تبدى حراكاً.

واشتركت فى الحديث فعزوت كل هذه الجرائم إلى أن دستور البلد غير محترم، وإرادتها غير مصونة، ولو أن الدستور وهو سيد القوانين كانت له منزلته ككل دساتير العالم وكانت الحياة النيابية لها مكانها واحترامها، لما رأينا ما نراه كل يوم وما نسمعه كل حين من شكوى مرة وغضب الجماهير واستنكارها.

وبعد انتهاء الزيارة اتصلت بمكرم وقصصت عليه ما جرى وقلت له إن استطعت أن تشير إلى هذا الحديث وتنشر شيئاً منه فى الصحف فلا بأس من ذلك.

وصلت إلى القاهرة وحضر مكرم وصبرى وبعض أعضاء الوفد والشباب للسلام على وقص علّى مكرم حكاية عجيبة - وإن كان هذا العهد لم يبق فيه عجيب، ولا يستغرب منه غريب قال إنه اتصل برئيس تحرير المصرى أمس وأملى عليه الحديث الذى قلته فى شبين الكوم، وقال له حاول بقدر المستطاع أن تكتب عنه كلمة أو تشير إليه ولو إشارة، عابرة وكانت دهشته إذ قرأ المصرى اليوم فوجد فيه على لسانى أنى قلت [من حسن حظ مصر أن دستورها منفذ نصاً وروحاً] وأنه لم يكد يطلع على المصرى حتى اتصل برئيس التحرير يسأله عن هذا الذى نشر، فقال إنه لم يكتب شيئاً من هذا وأن الخبر مدسوس عليه وكلفه بتحرى الأمر وإخباره، وسيأتى بعد قليل ليقول لنا عن الحكاية.

وجاء رئيس التحرير وقال لنا إنه ظل أكثر من ساعة يحاور ويداور مع الرقيب وأخيراً انتهى إلى نص فيه بعض إشارات ولكنه أصبح فرأى شيئاً غير الذى اتفق عليه فثارت

ثائرته وانتهى الأمر بتغيير الرقيب، وتأكدت أن رئيس التحرير لم يكتب الخبر ولم يطلع عليه وأنه نشر خلسة من ورائه.

قال لى مكرم إن مندوب المصرى فى الدوائر الحكومية يتجسس على الوفد ويدس أخباراً عن السراى ويتعمد أن يشوه أخبار الوفديين، وأن اللجنة المختصة بالصحافة رأت فصله، ولكن محمود أبو الفتح صاحب المصرى يعارض فى فصله، ويقول إنه لا يستطيع الاستغناء عنه، فبعثت فى طلب أبو الفتح لأكلمه وأرجأت هذه المسألة إلى ما بعد التفاهم مع صاحب الامتياز.

حضر محمود أبو الفتح ومعه عبد الحميد عبد الحق، ولما كلمته فى شأن المحرر الذى رأت لجنة الصحافة فصله، ولماذا يعارض فيه، أجاب أنه شاب نشيط وله مدة طويلة يعمل فى الصحافة، وقد كان معه [أى أبو الفتح] فى جريدة الأهرم قبل إنشاء المصرى وهو معروف فى معظم الدوائر الحكومية.

فاقترحت حلاً وسطاً وقلت لأبو الفتح أنا لا أحب أن أحارب أحداً فى رزقه حتى لو كان من خصومنا، ولكن يجب الاحتراس وأخذ الحيطة ويكفينى فى هذ الصدد ألا ينشر خبر لذلك المحرر إلا إذا اطلع عليه مدير التحرير [وهو أميننا فى الجريدة] وأقره ولا أريد أن أسمع شكوى من هذ القبيل مرة أخرى، وخرج أبو الفتح وهو موافق على هذ الحل.

نقل إلى نجيب الهلالى أن الملك يتحدث فى مجلسه بأنه تجاهل النحاس فى أسوان عامداً متعمداً، وأنه أراد أن يرد عليه رداً عملياً لأنه [أى النحاس] هو والوفد يعملون على الإطاحة به ويريدون أن يقلبوا البلد جمهورية.

فسخرت من هذا الخبر وقلت لنجيب لو لم يكن فاروق مؤيداً من قبل الإنجليز ومسنوداً عرشه إليهم، لكان لنا معه شأن غير هذا الشأنيم وأنى أؤكد أنه لو أتيح أن يتنازل هذا الولد السفيه عن العرش لسبب من الأسباب فلن يقرر نظام الحكم إلا البرلمان ولن يكون الفيصل فى هذا إلا الدستور وأنى لأصرح علانية أنى لا أفكر فى شىء كهذا وقديماً اتهموا سعدا به، بل عرض الإنجليز عليه ملك مصر فى عام ١٩٢١، فأبى وفضل النفى والتشريد على المنصب مؤيداً بأساطيل الإنجليز.

نقل إلى عثمان أفندى التركى [وهو من بقايا سلالة السلاطين فى تركيا وقد توطن مصر على أثر طرد الخليفة وجدى الدين من تركيا أيام أن جعلها كمال أتاتورك جمهورية] نقل إلى هذا الشخص أن عبده التركى المربى الخاص لفاروق والذى تلقاه منذ ولادته، قد قاطع القصر وامتنع عن أداء عمله على أثر مشادة وقعت بينه وبين الملك، وأنه لزم بيته ويتحدث عن فاروق بأنه ولد طائش مجنون ويقول إننى لن أعود إلى خدمته بعد اليوم إلا إذا جاء إلى معتذراً، وإذا عدت فلن يكون بينه وبينى أى أحاديث ولأتركه حتى يقع فى شر أعماله.

نقل إلى حديث جرى بين زكى الابراشى [الذى كان ناظراً لخاصة الملك فؤاد وهو الأن

من أشد المتحمسين لفاروق] وبين صهره نجيب الغرابلى باشا عضو الوفد سابقاً ووزير الأوقاف، وأن هذا الحديث كان بخصوص [جليطة] فاروق وعدم التسليم على فى أسوان، وقد علق الابراشى فقال إن النحاس باشا هو الذى ناصب الملك العداء، وأعلن خروجه عليه، وأن الملك مقتنع تماماً بأن أعدى أعدائه فى مصر هم الوفديون ورئيسهم، وكان طبيعياً ألا يسلم عليه حين يلقاه.

وقد رد الغرابلى عليه بأن قال له حتى على فرض أن ما تقوله صحيح فأقل ما يوصف به تصرف الملك أنه تصرف صبيانى، لا يليق بشخص عادى، فضلاً عن ملك معروف أنه رجل [جنتلمان] وكان الأجدر به أن يصافح النحاس ثم ينصرف حتى لو لم يكلمه، وأن الابراشى قال للغرابلى إنك تدافع عن النحاس بعد أن فصلك من الوفد، فأجاب بأن الخلاف فى الرأى شئ وقول الحق شىء آخر.

حدثتنى زوجة أحمد الوكيل شقيق السيدة حرمى فشكت لى من زوجها مر الشكوى وقالت إنه يتركها فى البيت وحدها ويسهر حتى ساعة متأخرة من الليل، وأنه سبقت أن شكت هذه الشكوى فى شهر العسل حينما كانا يقضيانه معنا فى الأقصر، وأنى نصحت أحمد وقتها بأن يراعى شعور زوجته ولكنه - كما تقول - تمادى وزاد منذ عاد إلى القاهرة، وهى لهذا تريد أن تطلق منه وتعود إلى بيت أبيها فطيبت خاطرها وقلت لها سأتكلم مع أحمد بشدة فى هذا الخصوص.

استدعيت أحمد الوكيل وحدثته بشأن ما قالته زوجته، وما تشكو منه فأنكر، وقال أنه يتأخر بعض الليالى لأعمال تضطره إلى السهر خارج المنزل، فنصحت له أن يحسن معاملة زوجته لأنها شابة صغيرة وفى حاجة إلى رعاية وإلى اهتمام، ولا يليق أن يعاملها بقسوة وهى لا تزال عروساً لم يمض على زواجها وقت طويل، ووعد بأن يصالحها ويتفاهم معها.

جاءنى إبراهيم فرج وحكى لى حكاية الرقابة - وكم للرقابة من حكايات ومفاجآت - قال لى إنه على إثر الخلاف بين الرقيب الذى غير ما كتبه رئيس تحرير المصرى خاصاً بحديثى عن الدستور، انتهى الأمر بنقله وتكليف شخص آخر يعرفه، وأن الرقيب الجديد قد تصرف مع الشافعى البنا وبعض المحررين تصرفاً عجيباً، إذ وافق على أخبار قدمت إليه ثم أصبح فأنكر موافقته حينما رأى أن الحكومة غاضبة عليه، وأن مدير الرقابة العام أرسل إلى جريدة المصرى إنذاراً فيه ألفاظ نابية وأنه حاول أن يفض المشكلة فلم يستطيع لأن كلا الطرفين يتمسك برأيه.

فقلت أنى أفضل أن تتوقف المصرى عن الصدور نهائياً من أن تثار المشاكل كل يوم بسبب خبر نشر أو رقيب شطب ورقيب زور ومحررين ثائرين، وصاحب امتياز يتأرجح، تارة يدافع عن السراى ويتحمس لها، وأخرى يأتى إلينا بوجه جديد وأنه من أخلص المخلصين للوفد ومن أشد أنصاره ومؤيديه.

واتصلت بمكرم بصفته رئيساً للجنة الصحافة، وقلت له إجمع اللجنة واعملوا على أن تقطعوا دابر أمثال تلك الشكاوى، أو اتصل بالمسئولين عن الرقابة وضعوا حداً لهذه الفوضى المتفشية والتى تصك أسماعنا كل يوم.

وقد وعد بأنه سيدعو اللجنة للاجتماع ويبحث هذه المسألة من جميع نواحيها ثم يوافيني بنتيجة قاطعة فيها، وبعد الانتهاء من الحديث التليفوني مع مكرم، جاء محمود أبو الفتح فكلمته بشدة عن هذا الذى يجرى فى الجريدة كل يوم، وما شأن الرقابة بكم؟ فقال إنه على إثر مشادة وقعت بين كامل البنا ومعه بعض المحررين وبين الرقيب الذى أرسلته الرقابة إلينا منذ أيام فوجئت فى اليوم التالى بخطاب من وزارة الداخلية بتوقيع [محمود عزمى مدير الرقابة] يقول فيه إن بعض محرريكم هدد الرقيب ممثل وزارة الدخلية الرسمى تهديدات شديدة مما اضطر معه إلى أن يترك الجريدة قبل أن يتم الاطلاع على جميع المواد خوفاً على نفسه من اعتدائكم عليه، وهو لهذا يعلن أنه لن يرسل لنا رقيباً مرة أخرى، وعلينا أن نرسل جميع مواد الجريدة إلى وزارة الدخلية للاطلاع عليها، والرقابة غير مسئولة عما يحدث لصحيفتكم بعد ذلك من تأخير موعد صدورها.

وأنه[أى محمود] ذهب يقابل عزمى مدير الرقابة فوجده غاضباً ومصمماً على رأيه، بحجة إن بعض المحررين - على حد قوله - هدد وكيل الرقابة بالقتل ومنعه من مباشرة عمله، مع أن عزمى قد كلفه بالذهاب إلى الجريدة لمراجعتها حتى لا تتعطل، وذهب إلى الجريدة ولم يكد يباشر عمله حتى جاء رئيس التحرير ومعه بعض المحررين وهددوه، إذا لم يوافق على كل ما يكتب، وبعد هذا اضطرب فلم يعد فى إمكانه أن يتصرف فترك الجريدة ولزم داره وهو محطم الأعصاب.

استمعت إلى هذا الحديث من أبو الفتح فضحكت، وقلت له هل رئيس التحرير أو المحررين [فتوات] يهددون بالقتل ويعتدون بالضرب على موظف الحكومة، فقال لقد صدقت الحديث أول الأمر وكدت اصطدم برئيس التحرير، ولكن تبين أن هذه القصة من خيالات الرقيب.

فقلت له، لقد كلفت لجنة الصحافة بأن تتولى أمثال هذه المسائل ولا تعرض على شيئاً إلا بعد الفراغ من بحثه واتخاذ قرار فيه، وإذا كان لديك شىء بهذا الخصوص فاتصل باللجنة أو بمكرم وأنت تعلم أنه رئيسها.

وتعجبت كل التعجب كيف يصل الحد بموظف حكومى مسئول أن يخترع - كما قالوا - قصة يزعم فيها أنه هدد بالقتل من صحفى مثله لا حول له ولا قوة.

علمت أن الملك قد ذهب إلى دار مربيه [عبده التركى] وصالحه واعتذر له عن الإهانة التى وجهها إليه وأن الرجل طلب من الملك أن يعفيه من العمل وأن يحال إلى المعاش لأنه قد تقدم فى السن وأصبح لا يستطيع العمل ولكن فاروق طيب خاطره ووعده بأن يكل إليه أعمالاً بسيطة وألا يرهقه.

فصمم الرجل على رأيه وبعد أخذ ورد تبين أن الرجل غاضب لا من إهانته فقط بل من إهمال الملك شأن الملكة فريدة، وسهره كل ليلة عند شويكار، وقد قال له بصراحة إن شويكار كانت زوجة أبيك وطلقت وهى تريد أن تتلفك لتنتقم من أبيك فى شخصك، فاحذرها إنها أمرأة خطيرة وأنت شاب يافع وقد خبرتها وعرفتها وعرفت مكرها ودهاءها

واستهتارها وعدم مبالاتها، وإذا كان لابد لك من سهرات أو ترويح فليكن بعيداً عن شويكار، لأن صلتك بها أغضبت أكثر المتصلين بك فهذه زوجتك غضبى وأمك وشقيقاتك متضايقات، وأنا أكلمك بصفتك ابناً لى لا بصفتك ملكاً، ونصيحتى هذه أقصد من ورائها مصلحتك لا مصلحة أحد سواك.

وقد رد الملك عليه بأن وعده بأن يبتعد عن شويكار وإن كان أنكر فى أول الأمر أن له صلة وثيقة بها.

عادت الغارات إلى شدتها على القاهرة وخاصة مصر الجديدة بعد أن كانت قد خفت بعض الشئ، واضطر كثير من السكان إلى هجران مساكنهم والسكنى داخل البلد قريباً من جبل المقطم ومصر القديمة لقلة الغارات عليها.

وقد تحدث معى بعض الإخوان والأقارب فى أن نهجر منزلنا ونعود أما إلى كفر عشمه مرة ثانية أو إلى أى مسكن داخل المدينة بعيداً عن الغارات، ولكنى فضلت أن أبقى فى دارنا وأن يبقى نظام حياتى على ما هو عليه وإذا أغارت الطائرة علينا فننزل إلى المخبأ حتى تنتهى شأننا شأن غيرنا من الذين ظلوا فى مساكنهم فى مصر الجديدة.

عرض مأمون الريدى البريد الذى جاء على عنوان النادى السعدى، وقد رأيت ضمنه رسالة خطية من السيد/ حقى العظم كبير رجال سوريا المجاهدين يتحدث فيها عما يلاقيه مواطنوه على أيدى جيوش الاحتلال الفرنسى من أذى واضطهاد، حتى إن المواطنين تحدوا الجيش، وقام واحد من الخطباء السوريين فندد بفرنسا وقال لهم تستأسدون علينا وأنتم نعاج أمام الألمان، إن كنتم حقاً رجالاً وطنيين فاتركونا وشأننا وعودوا إلى بلادكم جاهدوا جيش هتلر واخرجوه من دياركم، أم أن يكون الواحد منكم كما قال العرب: أسد علىَّ وفى الحروب نعامة فهذا ما لا يقبله رجل فيه شهامة الرجال ونخوة المجاهدين.

وكان جزاء الخطيب أن قبض عليه وأوجعوه ضرباً بسنجهم حتى جرح جروحاً عديدة فاشتدت الثورة فى وجه الجنود وكانت معركة حامية سقط فيها ضحايا وجرحى من الفريقين، وختم رسالته بأن قال إننا نخطركم بهذه الأنباء بصفتكم زعيم العروبة المدافع عن حقوقها، الذى يستطيع أن يكتب رسائل الاحتجاج ويعلن الغضب على هؤلاء المحتلين وحبذا لو كتبت للقائد الفرنسى كما سبق أن أرسلت رسالة شديدة إلى الجنرال كاتروا فى لبنان، وأريد أن يعلم هؤلاء أننا لسنا وحدنا فى الميدان وأن مصر بزعامتها الرشيدة تؤيدنا وتشد أزرنا وتقف إلى جانبنا فى جهادنا.

تأثرت جداً من هذه الرسالة وعولت على أن أكتب إلى مرسلها رداً سريعاً بعد أن أكون قد كتبت إلى القائد الفرنسى فى سوريا رسالة شديدة عنيفة.

دعوت اليوم جورج دوانى وكلفته بأن يعد مشروع رسالة بالفرنسية على نمط ما سبق أن أرسلتها إلى الجنرال كاتروا فى لبنان، وركزت على نقط بالذات فيها تهديد شديد له ولمصالح فرنسا فى مصر، لما أعدت الرسالة زدت عليها أننى مازال أنصح المواطنين

العرب عامة وفى مصر خاصة بأن يضبطوا أعصابهم لأننا نعطف على فرنسا فى محنتها، فإذا لم تكف أنت وجنودك وقواتك عن التصدى لأبناء الشقيقة سوريا والاعتداء الإجرامى عليهم فسيكون لنا شأن معك ومع أمثالك الذين لا يعتبرون بالأحداث ولا يذكرون ما هم فيه وما دولتهم فيها من عذاب وألم.

دعيت اليوم إلى حفلة شاى عند جرجس أنطون باشا فى منزله فلبيت دعوته، وقد التقيت هناك بإخوان من جاليات مختلفة، كما عرفت لأول مرة شاعر القطرين خليل مطران وقد رأيت فيه دماثة خلق وأدباً جماً، وجرنا الحديث إلى محنة سوريا وإلى طائفة الدروز وأثار بعض الحاضرين أن الدروز وعلى رأسهم زعيمهم سلطان باشا الأطرش منحرفون عن الدين الإسلامى شأنهم شأن الشيعة والأباضية والاسماعيلية والقاديانية وباقى الطوائف التى تدعى كل طائفة أنها هى المؤمنة صحيحة الإيمان وغيرها فى عقيدتهم زيغ.

وقد تحدث الشاعر مطران عن قبيلة الدروز، فقال عنهم إنهم غير ما يرى الناس وأنهم قوم مؤمنون إيماناً صحيحاً لا زيغ فيه، وأن فيهم من الصفات والخلال ما يؤهلهم لأن يكونوا سادة محبوبين لدى مواطنيهم، فهم وطنيون متطرفون لا يسمحون لغريب أو دخيل أن يساكنهم فى جبلهم الذى يسمى باسمهم وتعيش فيه قبيلتهم وأنهم يعبدون الله عبادة لا شبهة فيها، ولعل شوقى أمير الشعراء رحمه الله كان أعلم الناس بهم، فحين زار دمشق بعد محنتها الشديدة التى أصابتها فى العشرينات وقصد جبل الدروز والتقى بزعيمهم وكبار الرجال فيهم عاد مقتنعاً بأنهم ليسوا كما قيل عنهم عصابة شر أو جماعة غدر أو قبيلة خارجة على إجماع بلادهم، فقال فيهم فى قصيدته التى أنشاها بعد عودته من دمشق:

وما كان الدروز قبيل شر... وإن أخذوا بما لم يستحقوا

ولكن سادة وأباة ضيم... كجلمود الصفا خشنوا ورقوا

وقد أعجب كثير من الحاضرين وطلبوا إلى مطران أن يذكر لهم شيئاً من هذه القصيدة إن كان يذكر، فأجاب أنها محفوظة فى ذاكرته كأكثر شعر شوقى وأنشد لهم مطلعها:

سلام من صبا بردى أرق... ودمع لا يرقرق يا دمشق

ومقدرة البراعة والقوافى... جلال الرزء عن وصف يدق

وقد ثارت مناقشة اشترك فيها عدد من الحاضرين منهم من انتقد القصيدة وقال إن الرزء لا يدق بل يجل، ومنهم من تحمس لها وقال إنها من عيون الشعر، وكانت محاورة لطيفة أنستنا الحرب وأنباءها والغارت وفظاعتها والقتلى وإشلاءهم، وبعد انتهاء الحفلة شكرت للداعى أن أتاح لنا فرصة الاجتماع بطائفة مثقفة من أبناء البلاد وإخوة من صفوة البلاد الشقيقة.

ولكن لم نكد نبارح دار الداعى حتى هاجمتنا غارة عنيفة ذكرتنا ما كنا نسينا، وأعادت الواقع المرير.

[٣]

استقل اللواء عزيز المصرى ومعه ضابط طيار اسمه حسين ذو الفقار صبرى وثالث طائرة وكانوا يقصدون الفرار إلى ألمانيا ومعهم أسرار كثيرة عن تحركات الإنجليز وتنظيماتهم، ولكن البوليس لحق بالطائرة وهى فى الجو وأرغمها على النزول وقبض على اللواء المصرى وأودعهم معسكر الاعتقال.

شعرت ببعض الألم فى ساقى اليمنى فلزمت الدار ودعوت بعض الأطباء وبعد أن فحصونى فحصاً دقيقاً أجمعوا على أن الدم لا يصل إلى شرايين الساق وبعد أن وصفوا لى العلاج طلبوا إلى الراحة بعض الوقت وإلا أتعب قدمى، ذكرت لهم أن رياضتى المحببة هى المشى مسافات طويلة وأن هذه الوصفة وصفها لى الأطباء فى سويسرا وألمانيا فى آخر زيارة زرتها وأنهم جميعاً أجمعوا على أن السير هو الرياضة المحببة إلى أمثالى خصوصاً وأننى كنت أتسلق الجبال وأقطع مسافات كبيرة فى السباحة أيام الشباب، وما أزال حتى هذا الوقت أسبح كثيراً فى مياه البحر ولا أشعر بتعب.

وعلق على هذا المختص بالشرايين بأن هذا طارئ لا يمنع من رياضتك المحببة ولكن كل ما يطلب منك أن تستريح بضعة أيام حتى ينتهى الدواء الذى وصفناه ثم تعود إلى حالتك الطبيعية.

قضيت الأيام الماضية فى القراءة والاطلاع على الأنباء الداخلية والخارجية وقد حضر السيد بهنس بك وشيخ العرب عبد المولى اللحامى على رأس وفد كبير من الفيوم يطلب إنجاز ما وعدت به من السفر إلى الفيوم لقضاء عطلة شم النسيم الذى سيحل بعد يومين، وقد تحدثت مع الطبيب المشرف على العلاج فحبذ فكرة سفرى، وقال إن التغيير والراحة سيسببان لك راحة كبرى فأرجو أن تعجل بالسفر، وقد وعدت وفد الفيوم بأنى سأكون عندهم أن شاء الله بعد غد.

بارحنا القاهرة صباح اليوم بالسيارات إلى الفيوم بالطريق الصحراوى، ولم نكد نصل إلى مدخل المدينة، حتى رأينا الاهالى يملأون الساحات وعدداً كبيراً جداً يركبون الخيول المطهمة، ويتمنطقون بسيوف لامعة وحولهم موسيقات وطبول وعازفون بالمزامير.

ولم يكد الركب يطل عليهم ويرونه حتى اختلطت رقصات الخيول بعزف الموسيقى وامتزجت مزامير المزمرين بطبل الطبالين وأخذت الجماهير ترقص وتغنى وتهلل وتهتف وتكبر. مهرجان من أجمل ما تقع عليه العين ويسر له القلب، وكانت هذه الجموع واقفة فى نظام محكم وترتيب متقن وتقدم عمدة أسرة بهنس وعميد أسرة اللحامى وعميد أسرة الباسل وشيخ المدينة ونوابها فرحبوا بنا حافين مستبشرين.

وســـار الركب على هذا النمط وذلك النظام إلى أن وصل إلى [الأوبرج] وصـــم المتجمهرون على أن يصحبونا حتى مدخل الفندق، وخرج جميع النزلاء من وطنيين وأجانب جاءوا ليقضوا عطلة عيد الفصح، فبهرهم المنظر، وأخذوا من روعة الاحتفال وأخذوا يصفقون مع المصفقين، وقد كتبت هذه السطور بعد انتهاء حفل التكريم مباشرة حتى لا يفوتنى شىء. والحق أنى حضرت مئات من الحفلات فى مختلف المناسبات فلم أر قوماً تمسكوا بعادتهم العربية الأصيلة فى تكريم ضيوفهم كهؤلاء القوم، لقد أصروا على أن تكون الموائد على الطريقة العربية برغم أنهم فى مكان إفرنجى، وأصروا على أن يمثل كل قبيلة نائب عنهم وكل أسرة واحد منهم، حتى السيدات والشباب والأطفال مثلوا فى هذه الحفلة وتكلم كل واحد عن قومه، خطب عضو الوفد ثم نائب الدائرة ثم مندوبو القبائل كل عن قبيلته ثم رئيس الشباب ثم نائبه عن السيدات، ثم طفلة وطفل ألقيا كلمات تناسب سنهم واستعدادهم.

وكنت إستمع مع إخوانى إلى هؤلاء جميعًا مأخوذين بروعة النظام، وحلاوة الإلقاء وجمال الكلماتيم حتى إن الاجانب الذين كانوا يشهدون الحفل عن كثب كانوا يسبقون إلى التصفيق كلما انتهى متكلم من كلامه وتظهر على وجوههم علامات السرور والانشراح والبهجة.

وقام مكرم فألقى كلمة بليغة قاطعوا جملها بالهتاف المدوى للوفد ورئيسه وأعضائه، وعندما حان دورى لم أجد ما أقوله لهم إلا أن لسانى لا تسعفه الكلمات وبيانى لا تساعده العبارات والشكر لكم كلام معاد والثناء عليكم عبارات مكررة، وإذا كنت أعلن عجزى بإزاء ما رأيت وما سمعت عن إيفائكم حقكم من العرفان، فالعجز فى هذا المقام أداء وعند الله بعد ذلك الجزاء وعنده الوفاء، ومن نافلة القول أن أصف ما قوبلت به هذه الكلمات القصيرة من هتاف وتصفيق وتهليل ودعاء.

حضر للسلام علىّ راغب فودة بك عضو الهيئة الوفدية، وأمين عز العرب بك سكرتير مجلس الشيوخ، وقد تحدث أمين فقال إن زيارة الفيوم ضايقت الحكومة كثيراً والمت السراى ورجالها أكثر وأكثر، فقد قال له محمد محمود بك رئيس مجلس الشيوخ إن النحاس باشا يتحدى الملك ويذهب إلى الأماكن التى تعود الملك أن يذهب إليها وإلا فما الذى دعاه إلى قضاء عطلة شم النسيم فى أوبرج الفيوم، وهو يعلم أن جلالة الملك تعود قضاء هذه العطلة فى بحيرة قارون والنزول فى الأوبرج.

ورد أمين فقال إن النحاس باشا لم يذهب إلا بناء على دعوة ملحة من لجنة الوفد بالفيوم ولجانها الفرعية، وليس فى هذا تحد للملك ولا لغير الملك، ولا تعدو المسألة أن جماعة لها قيمتها فى بلدها واحترامها دعت رئيسها لقضاء أيام بينهم فلبى الدعوة، وقد أعلن رئيس الشيوخ على هذا بأن رجال القصر تألموا جداً من الأنباء التى وصلتهم عن استقبال النحاس باشا والحفلة التى أقيمت له فى الأوبرج، وأن الذى ألمهم أكثر أن عدد كبيراً من الأجانب شاهدوا الاستقبل والاحتفال وأخذوا يتحدثون عنه فى مجالسهم، وه لا شك تحد مقصود للحاكم الشرعى للبلاد.

وقد رد عليه أمين بأن لا شيء مما دار فى خلد السراى مر بخاطر النحاس باشا فهو زعيم للبلاد منذ خمس عشرة سنة وقبل أن يتولى الملك سلطته، وما سمعنا عن الملك فؤاد أنه قال شيئاً كهذا، وكل ما كان ينقل عنه وعن رجاله أن الوفد ليس مخلصاً للملك وأن الخلاف لم يتعد خلافاً على الدستور وتنفيذه، فالسراى طبيعى أن تحارب الدستور لأنه يحد من سلطتها ويوقف رجالها غير المسئولين عند حدهم، لكن حكم الأقليات وتحدى سلطة الأمة وأغلبيتها يجعل السراى وموظفيها يتصرفون وفق أهوائهم وتبع مصالحهم.

ويقول إن رئيس الشيوخ تفوه بعبارات لست أدرى أهى من عنده أم سمعها من غيره ولا داعى لذكرها، فسألته عنها فقال بعد تردد لقد قال إن الملك صرح فى أحد مجالسه بأن النحاس لن يتولى الحكم ما دام فاروق على عرش البلاد وأنه [أى فاروق] ليس أقل شأناً من الإنجليز الذين صمموا على ألا يتولى سعد زغلول الحكم بعد مقتل السردار وكان لهم ما أرادوا.

اتصل بى فارس نمر يطلب مقابلتى فقلت له، لا تتعب نفسك لأننى أحضر إلى النادى السعدى ظهر كل يوم، فتعال هناك أسهل لك فقال إنه يفضل أن يزورنى فى المنزل فرحبت به، وحضر بعد الظهر وبعد أن أخذنا بأطراف الأحاديث المختلفة غير مجرى الحديث فجأة وقال: إنه كان مجتمعاً مع صهره مستر سمارت أمس وجرى الحديث عن زيارة الفيوم وعدم نشر شئ عنها فى الصحف، مع أن التقارير التى وردت للسفارة من بعض رجالها تؤكد أنها كانت زيارة ناجحة وأن أهل الفيوم استقبلوا النحاس باشا استقبالاً كبيراً رآه الذين كانوا مقيمين فى الاوبرج، وأكد سمارت بعد هذا أننا لم نعلم بهذه الزيارة إلا عندما جاءتنا التقارير من رجالنا عنها بعد وقوعها فعلايمً وأنهم سمعوا همساً يقول إنهم تدخلوا حتى لا ينشر شيء عنها فى الصحف، وهو يؤكد أن هذا غير صحيح إطلاقاً، ويهمنا جداً أن يعرف النحاس باشا هذا، وهذا هو السبب الذى طلبت مقابلتك من أجله.

فقلت له وماذا يهمنى من هذا إن الإنجليز يتدخلون فى كل صغيرة وكبيرة ،إذا كانوا لم يأمروا بمنع نشر شيء عن هذه الزيارة فكم أصدروا أومرهم فى كثير من غيرها من المسائل الداخلية البحتة، وسواء كانوا هم الذين تدخلوا فى الأمار أم غيرهم فالمسألة عندى سيان، فهم محتلون، والحكومة صنيعتهم والسراى تعبث فى ظرف يترقب فيه العالم أجمع ويتلهف على نتائج الحرب ولمن تكون الغلبة والانتصار.

حمل إلى البريد رسالة من طهران عاصمة إيران عليها توقيع [دكتور محمد مصدق] ولم أكن قد عرفته من قبل، ولا سمعت به، وكانت الرسالة تحمل عبارات طيبة عن زعامة مصر للبلاد الاسلامية، وعن اقتداء جميع البلاد الشرقية بها والحذو حذوها فى الجهاد ومقاومة الاستعمار، كما جاء فيها أنه ألف فى بلاده حزباً يناهض به الاستعمار ويقاوم حكم الفرد، وأنه يطلب إمداده ببعض الآراء والاقتراحات التى تنفع فى هذا السبيل.

ولقد بعثت فى طلب السيد/ مهدى رفيع مشكى باعتباره إيرانياً، لأسأله إن كان يعلم عن مرسل الرسالة شيئاً، ولما جاء أخبرنى أن [مصدق] رجل متعلم فى أوروبا وهو شديد

المراس قوى الشكيمة وكان دائماً يتتبع خطوات سعد زغلول باشا فى تصرفاته ويتخذه قدوة له ويرى أن الوفد المصرى هو الهيئة الوحيدة فى جميع الهيئات التى عرفها وقرأ عنها التى تعمل بنظام وتجاهد بإيمان.

ويرى [مهدى] أن أرد عليه رداً يناسب المقام فهو رجل له منزلته بين مجاهدى ايران وله مستقبل كبير، فشكرت له هذه المعلومات وانتويت أن أكتب للدكتور مصدق رسالة رداً على رسالته الرقيقة.

حررت رسالة مطولة إلى الدكتور مصدق بالفرنسية تضمنت شكرى على رسالته الطيبة وإعجابى بما عمل فى بلده وزكيت تأليفه حزباً يطالب بحقوق بلاده، ونصحت له أن يكون واضحاً صريحاً مع المواطنين قوى العزيمة مع المحتلين، سوط عذاب على كل من يعتدى على بلاده، وألا يهادن ولا يجامل لأن المهادنة والمجاملة لا تجدى نفعاً ولا توصل إلى حق، وأن الثبات والمثابرة والتصميم كل هذا هو الذى يؤدى إلى النجاح.

وأرسلت إليه نسخة من قانون تأليف الوفد ولائحته الداخلية ونظامه الذى يسير عليه وأبديت استعدادى لبذل كل مساعدة ممكنة له فى سبيل نجاح مشروعه، ورجوت أن تكون هذه الرسالة فاتحة اتصال دائم بيننا، كلما جد أمر أو عرض ما يوجب التشاور فيه.

خاطبنى مستر[ريد] تلفونياً من مقر هجرته بالقرب من الإسكندرية وقال إنه كان يود أن يحضر لزيارتى لولا أن انحراف صحته يمنعه، وإنه انتهز فرصة شفائه من مرضه، واتصل بى ليهنئنى على نجاح زيارة الفيوم التى أحدثت انقلاباً كبيراً عند الإنجليز المسئولين، وقال إن السير مايلز لامبسون مسرور من نجاح هذه الزيارة لأنها ستسهل له مهمته التى ينتويها منذ درس شئون مصر، وعرف أشياء كثيرة عنها، وإنه أبرق إلى وزارة الخارجية بتقرير مستفيض عن تلك الزيارة حسب ما أخبره به رجاله الثقاة، وأنه ازداد اقتناعاً بأن أمور مصر ومصالح إنجلترا فى الحرب، لن تسير فى طريقها الصحيح، إلا إذا تولى الحكم رجل يوثق به ويطمئن إليه، وأن الوفد هو محل ثقة الأمة ويجب أن يشترك فى الأمر أو يستقل به إذا دعت الضرورة لذلك.

وقد أجبت ريد بأن هذ كلام معاد وليس فيه جديد، وقلت له أنت والإنجليز وغير الإنجليز يعرفون رأيى، وهو أنى لا أطلب حكماً لنفسى ولا مطمع فى جاه أو منصب، فإن لى من المنزلة عند الأمة ما يغنى عن كل شىء وأننى أرى الحكم كما رآه سعد من قبلى تكليفاً لا تشريفاً وواجباً لا رغبة، فإذا كان يحقق للشعب مطالبه أو شيئاً منها فحباً وكرامة وإلا فنحن فى مكاننا نجاهد ونناضل حتى نصل إلى ما نصبو إليه.

وأحب أن أكرر لك كما قلت أكثر من مرة أنى لا أقبل منصباً ولا حكماً ولا سلطاناً عن طريق المحتل الأجنبى مهما تكن الظروف والاحوال.

ولما طال الحديث أنهيته، وقلت لريد إذا حضرت إلى القاهرة فمر علينا، فقال إنى أنوى الحضور قريبا فقلت له إننى سأسافر إن شاء الله غداً فى زيارة لمديريتى القليوبية والغربية ولا أدرى كم تستغرق هاتان الزيارتان وعسى أن أراك بعد العودة.

سمعت أن مشادة عنيفة وقعت بين عبد الستار حسن عمران عضو الهيئة الوفدية عن دشنا وبين عباس العقاد الكاتب المعروف، وأن المسألة وصلت إلى حد خلع عبد الستار حذاءه ورماه فى وجه العقاد، وكاد يحدث به جرحاً، وتساءلت عن سبب هذه المعركة قالوا، إن العقاد سحب لسانه السليط على الوفد، وتطرق إلى الأعراض نفسها فلم، يطق عبد الستار عمران هذا وفعل ما فعل.

وصلت وإخوانى الذين رافقونى من القاهرة والقليوبية، إذ أبى كمال باشا علما وأسرته وعدد كبير من أعضاء لجنة الوفد ببنها، إلا مرافقتى طيلة إقامتى فى بلادهم، وصلنا ظهر أمس إلى طحانوب ومن نافلة القول أن نعيد ونكرر ونصف مظاهر الحفاوة التى استقبلنا به المواطنون، والترحيب الذى عبر به صاحب الدعوة عن سروره بمقدمنا، فقد كان ترحيباً جديداً فى طريقته بديعاً فى إبتكاره.

اصطحبنا الأستاذ أحمد حمزة وأسرته، وطافوا بنا فى أرجاء الحديقة، حيث شرح لنا صاحبها ما تحتويه من ثمار، كما شرح لنا طريقة استخراج الياسمين منه وإعداده لتصديره إلى كثير من الشركات الأجنبية التى تتعامل معه فى ايطاليا وفرنسا والسويد وغيرها من البلاد، وقال إن ظروف الحرب الحالية قللت بعض الشىء من إرسال الشحنات إلى المتعاقدين وأن رسائلهم تصل باستمرار تطلب أن يرسل إليهم ما تعاقدوا عليه وأنهم مضطرون إليه، وأنه كتب إليهم معتذراً بظروف الحرب، فجاء وكلاؤهم المقيمون فى مصر، وطلبوا أن تسلم إليهم الكميات التى تخصهم وهم سيتصرفون فيها.

وقد سررت كل السرور حينما أنبأنى الأستاذ أحمد حمزة أنه يخصص كل عام كمية كبيرة من مستخرج الياسمين، وماء الورد، ويعبئه فى براميل كبيرة ويرسلها فى موسم الحج لغسل الكعبة المشرفة، وهذه عادته منذ أنشأ حديقته، كما سرنى أن أرى مواطناً مصرياً له فى البلاد الأوروبية والأجنبية هذه السمعة وعليه هذا الاقبال العظيم، وقد أهدانا عدة زجاجات من ماء الياسمين والورد فتقبلتها شاكراً ممتناً، وكررت تحيتى لأهالى البلاد التى هرعت لتحيتنا والترحيب بنا وبارحنا طحانوب إلى طنطا تلبية لدعوة لجنة الوفد فيها.

أحس فى أعماق نفسى احساساً خاصاً نحو بعض العلماء والسادة الأولياء رضوان الله عليهم أجمعينيم وعلى رأس هؤلاء جميعاً أبو عبد الله الحسين سبط الرسول عليه الصلاة والسلام، لأنه أول من زرته حين أخذنى المرحوم والدى وأنا طفل صغير لالتحق بالمدرسة الابتدائية بالقاهرة، وقال سلمتك مصطفى يا سيدى الحسين، وقد تعودت بعد هذا أن أزور أبا عبد الله رضى الله عنه كلما بارحت القاهرة أو عدت إليها، ولم أنقطع عن هذه العادة منذ وعيت، كذلك أحس راحة نفسية حين أزور السيد أحمد البدوى فى طنطا والسيد عبد الرحيم القنائى فى قنا، وأبا العباس المرسى والإمام البوصيرى فى الأسكندرية.

وقد لازمنى هذا الشعور منذ بارحت طحانوب واتجهت إلى طنطا، فكنت فرحاً مسروراً لأنى سأزور ضريح ذلك الرجل صاحب التاريخ المضىء والكرامات المعروفة، ولم أكد أصل إلى طنطا وأرى جموع المستقبلين وحفاوة المحتفين حتى أوعزت إلى عبد السلام فهمى جمعة الذى كان على رأس المستقبلين أنى أريد أن أبدأ بزيارة السيد البدوى، فأشار إلى السائق واتجهنا إلى الضريح، وهناك شعرت براحة نفسية وهدوء قلبى، وأنا أقف أمام المقصورة وأتلو فاتحة الكتاب وأدعو الله لمصر أن يحفظها وأن يأخذ بيدها إلى الخير.

بعد انتهاء الاحتفال والاستقبال قصدنا إلى حيث نقضى ليلتنا وكان فيمن زارنى بعض علماء المعهد الأحمدى، وجرى الحديث عن الأولياء والعلماء وكرامتهم وتاريخهم، فذكر واحد منهم أن بلدة قريبة من طنطا فيها رجل من المتصوفين أصحاب التاريخ الحافل بالجهاد فى سبيل نشر العلم والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، وأن كثيراً من الذين يزورون المعهد الأحمدى يقصدون إلى زيارة ذلك المتصوف، فطلبت إليه أن يذكر شيئاً عن تاريخه.

فأخذ يشرح ويتحدث فعرفت أن الصوفى الذى يقصده هو أبو اليزيد البسطامى وأن له ضريحاً فى بلده بسطام التى تبعد عن طنطا نحو خمسين كيلو متراً تقريباً، وأن كثيراً من العلماء المحققين كتبوا عن تاريخه، فإذا به رجل عالم حقاً ومتصوف صدقاً، فأبديت رغبتى فى زيارته، وقام عبد السلام جمعة فأعد العدة لهذه الزيارة على أن تبدأ غداً ونعود إلى طنطا فنودع المواطنين قبل رجوعنا إلى القاهرة.

هذه أول مرة تطأ فيها قدماى بلدة بسطام، فلم أكن رأيتها ولا عرفتها من قبل، وهى بلدة صغيرة هادئة، لكن قُصّاد ضريح البسطامى عدد كبير لا ينقطعون كل يوم عن الحضور لزيارته، وقد وصلت إلى الضريح وتوجهت إلى الزيارة، وعرف الفلاحون أن النحاس باشا عندهم فلم يصدقوا وجاءوا ليشهدوا ضيفهم، ورأيت فيهم طبيعة الريف الطيبة فكانوا يسلمون على ويرحبون بى فى سذاجة وبساطة لا تكلف فيها ولا تعسف، وتسابقوا فى طلب زيارتهم وتناول القهوة فى دورهم، حتى نساؤهم قد شاركوهم فى الحفاوة والترحيب والدعوة إلى زيارة دورهم، وقد بشبش فى وجوههم وحييتهم على طريقتهم وشكرتهم معتذراً بضيق الوقت، فتمسكوا وقالوا كيف تأتى إلينا أول مرة فى حياتنا ولا نقوم بالواجب نحوك؟

فأجبتهم أن حضوركم للتسليم على أمام ضريح هذا الرجل الصالح أحسن تكريم وأعظم ضيافة، وأنا أعتبر أنى زرتكم جميعاً، وبينما نحن فى الحديث إذ حضر عمدة البلد ومشايخها وعدد من سراتها فقالوا إننا مهددون من رجال الحكومة ولكنك فى بلدنا وعار علينا أن تبرحها قبل أن نقوم لك بواجب الضيافة فإننا نفعل هذا مع الناس العاديين فكيف بزعيم البلاد وخليفة سعد العظيم؟

تأثرت بهذه الكلمات وقلت لهم اختاروا مكاناً أزوركم فيه وتجتمعون كلكم، فقال العمدة فى دوارى، فقلت لا حتى لا يكون ذلك سبباً فى إيذائك من رؤسائك الموظفين، فقال لا تهمنى الوظيفة إذا كانت تتعارض مع ما تعودنا عليه من الحفاوة بالضيوف، ولكنى تمسكت

وظللت أتلطف معه حتى قَبل أن أزور الجميع فى دار أحد الأعيان الذى ليس للحكومة سلطان عليه.

وكان هذا الرجل بالمصادفة يتصل نسبه بصاحب الضريح الذى جئت لزيارته، وكان هذا توفيقاً من الله تعالى، وانتهت الزيارة نهاية طيبة، وأدى الأهالى واجبهم على طريقتهم الساذجة وغنوا وطبلوا وأنشدوا، وجاء فتيان البلدة وسرعان ما ألفوا أنشودة فى الحال لحنوها وحفظوها وغنوها، وكان كلامها ساذجاً سهلاً كطبيعة الأهل أذكر منها [ياحبيب الكل ياسيد الناس، شرفت بلادنا يا نحاس] وقد أخذوا يكررونها ويزيدون عليها كلمات لطيفة تبعث فى النفس السرور وفى القلب الرضا.

كان اليوم عيد جلوس الملك وقد امتلأت أعمدة الصحف بالتهنئة لجلالته، وبأنه قد أعدت دفاتر فى قصر عابدين لقيد أسماء المهنئين، ولكن المصادر المطلعة قالت إن الذين ذهبوا إلى القصر، كانوا من الموظفين الرسميين ورجال الحكم، ولم يتوجه أى من الطوئف الحرة بتهنئة ولا زيارة يعنى لا العمال ولا اللجان الوفدية ولا الطلبة ولا غيرهم من الهيئات، وقالوا إن الملك قضى يومه فى عزبته بأنشاص وأقام حفلة صاخبة دعا إليها أخصاءه وحاشيته والمقربين إليه.

ثم ذاع فى وسط السيدات أن الملكة فريدة هجرت القصر فى هذا اليوم ولم تستقبل واحدة ولم تشترك فى احتفال إعلاناً عن غضبها وتبرمها بتصرفات جلالته.

وعلقت على هذا بأنى كنت أود ويود كل مخلص لوطنه أن يكون ملك مصر كالملوك الذين يحبون شعوبهم وتحبهم شعوبهم، ليته كان كملك إنجلترا أو ملك السويد أو أى ملك من الذين يملكون ولا يحكمون، ويخضعون لرأى شعوبهم ولا يتغطرسون ولا يسومون مواطنيهم سوء العذاب، ولكن هذا حظ مصر ونصيبها وقضاء الله فيها ولا راد لقضائه سبحانه.

دعوت الوفد للاجتماع، وقد اجتمعنا ظهر اليوم بالنادى السعدى وبعد أن عرضت المسائل العادية أثار مكرم مسألة بدت لى عجيبة، إذ قال إنه التقى بأحد أصدقائه من الأجانب ودار بينهما حديث فى الحالة الحاضرة، وتطرق إلى الحرب وما يجرى الآن، تطرق الحديث - كما يقول مكرم - إلى بعد الوفد عن الحكم فى هذه الظروف وأن صديقه الأجنبى نصحه بأن يقبل الوفد أى حل حتى تكون له صفة رسمية فربما انتهت الحرب فجأة والوفد بعيد عن الحكم، وحينئذ لن تقوم له قائمة، وسيستغنى الإنجليز عن مشاركته فى الحكم لأنهم الآن يلحون لمصلحتهم ولأنهم يرون أن وجود الوفد فى السلطة يبعث فيهم الاطمئنان على الجبهة الداخلية وهم يعلقون عليها أملاً كبيراً، أما إذا انتصروا وكسبوا الحرب أو هزموا فلا حاجة لهم بعد ذلك إلى الوفد.

ويزيد مكرم فيقول إن حديث صديقه منطقى ويتفق مع الواقع، ولم يكد ينتهى عند هذا حتى غضبت ووجهت إليه الحديث: أتريد بعد الذى كان أن نقبل وزارة قومية تحاك فيها الدسائس والمؤامرات كما فعلوا فى وزارة الوفد الأولى حين احتج محمد محمود بالمرض وابراهيم فهمى بالانهاك وتسللوا واحداً وراء واحد وأقالنا الملك فؤاد بحجة تصدع

الائتلاف، إن كنت تريد هذا فلك رأيك ولكن للوفد رأيه، وأنا أقول لكم لو وافقتم على الاشتراك فى الوزارة القومية فلا أستطيع أن أخالف إجماعكم، ولكن ليكن معلوماً من الآن أنى لن أرأسها أو أشترك فيها ومثلوا الوفد إذا شئتم بما تريدون ما عداى.

فقال مكرم يظهر أنك فهمت قصدى خطأ لأنى ما فكرت يوماً فى مخالفة رأيك أو الخروج على رأى الوفد، ولكنى أنقل إليك وإلى الزملاء رأياً سمعته، وما دمت لا ترى هذا الرأى ولا توافق عليه فأنا ما كنت لأشذ عنكم أو أخرج على إجماعكم، ولو أن كل الوفد خالفك لكنت أنا وحدى معك فى السراء والضراء.

فقلت له اسمع وليسمع إخواننا كلهم لئن يظل الوفد طيلة حياته بعيداً عن الحكم والسلطان خير له ألف مرة من أن يقبل الاشتراك فى وزارة مؤلفة من أحزب تضمر له العداء وتحيك له المؤامرات والدسائس، وأنى لأصارحكم أنى فى هذه الظروف الحرجة وبعد أن أصبحت البلد شبه خراب لا طعام فيها ولا كساء، ولا راحة ولا اطمئنان، أصارحكم أن بُعد الوفد عن الحكم خير له وأبقى لهيئته ولمنزلته، وأكاد أوقن أنه لو عرض الحكم على الوفد فى هذه الظروف مستقلاً لرفضته، ولو استجابوا لجميع المطالب إلا أن تكون المصلحة العامة للبلد فى هذه التضحية الكبرى التى يقدم عليها من يتولى المسئولية فى هذه الأيام العصيبة.

وانتهى الاجتماع على أننا عند موقفنا لا وزارة قومية ولا اشتراك مع أحد ولا قبول للحكم إلا بعد انتخابات حرة تجرى على يد حكومة محايدة، ويكون الحكم فيها للدستور ومن تسفر عنه الأغلبية يتولى المسئولية، وبعد الانتهاء جاء مكرم وركب معى السيارة، وقال يا باشا أنت تعلم إخلاصى لك ولمصر وللوفد وأن محبتى وحرصى على مصلحة البلد، هى التى دفعتنى إلى أن أقول ما قلت وأنقل لكم رأى الأجنبى الذى حدثنى، فسألته من هذ الأجنبى فقال إنه أحد كبار الإنجليز الذين أعرفهم من زمن بعيد، وعرفت اتصاله بالمسئولين من أبناء بلده، ولم أشأ أن أعرف اسمه حتى لا يظن مكرم أنى أشك فى حديثه.

فكرت لأول مرة فى حديث مكرم لى بالأمس بعد انتهاء جلسة الوفد، ولست أدرى لماذا وسوس لى الشيطان أنه ربما كتم على شيئاً وزاد فى شكى أنه لم يذكر لى اسم صديقه الإنجليزى الذى حدثه، ولقد فاتحت صبرى فى هذ الأمر حين زارنى اليوم، فأكد لى أن غرض مكرم ليس إلا من قبيل الحرص على قوة الوفد وهيبته وأنه [أى مكرم] لا يطعن أحد فى إخلاصه ولا يشك فى حبه لك وحماسته لنصرة الوفد، واكتفيت بهذا وقلت لعله شيطان وسوس لى، واستعذت بالله من الشيطان الرجيم.

جاء مستر ريد لزيارتى وأعاد ما سبق أن ذكره لى فى حديثه التليفونى من سرور السفير البريطانى، وموظفى السفارة من نجاح زيارة الفيوم ثم عرج على رغبة السير مايلز الصادقة فى أن يحل المشكلة الداخلية التى مر عليها أكثر من أربعة أعوام، وأنه يقول مخلصًا إن الوفد هو وحده الذى يستطع حل هذه المشكلة، وأن النحاس باشا شخصياً، هو الزعيم الوحيد الذى تثق به بلاده، ونحن نريد بكل اخلاص أن نتعاون معه لمصلحة البلدين.

فقلت قل لمصلحة الحرب أو بالأحرى لمصلحة إنجلترا، فقال إن السفير يؤكد فى كل مناسبة أن الوفد هو الهيئة الوحيدة التى تستطيع أن تمسك بالزمام، وتقود البلاد إلى طريق الأمان، فكررت له أنه يجب أن يعلم السفير ودولته أنهم لا يقولون هذا القول إلا لأنه فى مصلحتهم وأنى أؤكد لك أنهم لو رأوا مصلحة مع أى مصرى غير الوفد لما ترددوا فى التهافت عليه، ألا ترى أن رئيس الوزراء مستر تشرشل يقول فى كل مناسبة إنه مستعد أن يتحالف مع الشيطان فى سبيل كسب الحرب، وإذا كان صديقك سير مايلز يقول عن الوفد ما يقول فهو يتكلم من هذا المنطق ويوم يتفاهم مع الوفد ويأخذ ما يريده منه يكون أول من يستغنى عنه ولا يتمسك به وأن ماضيهم فى ذلك ليؤيد ما أقول.

فقال ريد وما علينا إذا كان هذا حقاً فلننتهز الفرصة إذا حانت ولتأخذ ما تستطيع فما الحياة إلا أخذ وعطاء، وما السياسة إلا مكر ودهاء، فقلت صدقت يا مستر ريد وأنا يوم أرى أن من مصلحة مصر التفاهم مع الإنجليز وانتزاع حقوقنا منهم فلا مانع عندى، أما أن يريدوا أن يجعلونى مخلب قط لحاجة فى نفس يعقوب فهذا مالا أقبله ولا أوافق عليه. ثم سألته هل تحدث مع مكرم فى هذا الشأن فأجاب لا، لكنه تكلم مع أمين عثمان وكان الرأى مطابقاً لرأيه.

وزارنى يحيى البارودى [زعيم شباب سوريا] وأخبرنى أنه ينوى السفر إلى دمشق قريباً، وجاء مسلماً ومستأذناً فى السفر ويسأل إذا كنت أرغب فى أن أحمله رسالة إلى مجاهدى سوريا فهو على أتم استعداد لحملها لأنه لا محالة سيلقاهم وسيسألونه عن أخبار مصر، وقلت له مر على غداً حتى أكون قد حررت رسالة تحملها لإخوانك المجاهدين هناك لكى يعلموا أنهم ليسوا وحدهم فى الميدان، وإنما لهم إخوان فى القاهرة يحسون احساسهم ويشعرون شعورهم.

حررت رسالة للسيد/ حقى العظم الزعيم السورى الكبير وأعطيتها ليحيى البارودى، وقد كررت لهم الدعوة إلى الصبر ومداومة النضال والعمل على لم الشمل وعدم التفرقة حتى يتخلصوا من نير الاحتلال الأجنبى، وضمنت الرسالة تحية مصر وشعب مصر لإخوانه فى العروبة والإسلام فى سوريا، تحية تقدير واعجاب وتأكيد تضامننا معهم فى جهادهم وكفاحهم بكل الوسائل.

استقبلت بعض أعضاء لجنة الوفد للسيدات، وقد حدثتنى حرم محمد بكرى بأنها كانت فى حفلة شاى عند السيدة هدى شعراوى ودار الحديث حول الخلاف بين الوفد ورئيسة لجنة السيدات السابقة حرم رياض باشا فقالت السيدة هدى شعراوى إن شريفة هانم رياض تقول لست أدرى سر غضب النحاس باشا علينا ونحن أول من ألفنا لجنة السيدات وحملنا الراية من أيام سعد زغلول، فإذا كان متأثراً لأن ولدى ممدوح قد انضم للسعديين فما ذنبى أنا، أليس أحمد ماهر كان عضواً فى الوفد حتى عام ١٩٣٧ وشقيقه على ماهر باشا يحارب الوفد ويقف حجر عثرة فى طريقه، أو يجوز أنه متأثر منا لأننا صديقات أم المصريين التى قاطعها منذ اختلفت مع الوفد.

وتقول حرم بكرى: ولم أستطع أن أرد عليها لأنى لا أعرف شيئاً عن هذه الأسرار وقد نقلتها لرفعتك كما سمعتها، فقلت لها إذا التقيت بشريفة هانم فقولى إن الوفد لم يقاطعك ولم يتنكر لك رئيسة، ولكنك أنت التى انحزت إلى خصومه وقاطعت اجتماعات لجنة السيدات وقد شكون لى أكثر من مرة أنك تفوهت بألفاظ جارحة فى حق الوفد كهيئة لأنى لا يهمنى شخصى، أما انضمام ابنك ممدوح للسعديين فهذا لا يهمنى فى شىء وأن زيارتك لأم المصريين لا تغضبنى لأنى أنا قاطعت بيت الأمة ولم نعد نذهب إليه أو نجتمع فيه بعد أن قالت أم المصريين أنا لا أحب أن تجتمعوا فى دارى بعد أن خرج النقراشى من الوفد، وقد رأيت منها ميلاً إلى جانب السعديين فابتعدت عن الاجتماع وهى لا تزال مكرمة منى ومن أعضاء الوفد جميعاً.

نقل إلى الأستاذ عبد المعطى مرعى أن السيدة هدى شعراوى صرحت فى أحد مجالسها نقلاً عن الهلباوى بك أن سر غضب الملك على الوفد هو النحاس وأنصاره ويسيئونه علانية فى مجالسهم وأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالسلطة ويجعل الملك صفراً على الشمال وأنه لو ترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله لما كان ثمة خلاف على شىء، فسخرت من هذا القول ورددت على الأستاذ عبد المعطى بالمثل القائل [رمتنى بدائها وانسلت] وقلت نحن الذين نطالب بأن يترك الأمر لأربابه يأخذ قيصر حقه ويترك لله حقه.

استيقظت اليوم من نومى فأحسست بألم فى مجرى البول فاستدعيت الدكتورين عبد الواحد الوكيل ومجيب مقار، ولما وقعا الكشف قالا إنه من أثر الإرهاق أو ربما أصابك برد فيحسن أن تعتكف واقترح الدكتور نجيب أن أذهب إليه فى العيادة ليوقع الكشف بالمنظار.

قصدت إلى عيادة الدكتور مقار فكشف علىّ كشفاً دقيقاً وقال إنه يشتبه فى أن البروستاتا يوجد بها خراج وهو الذى يؤلمك وأظن أن البول متعسر فقلت نعم قال يحسن أن تستعين بالدكتور على إبراهيم باشا جراح مصر الأول [وعميد كلية الطب] لأخذ رأيه، وعدت إلى المنزل ولزمت الفراش.

عندما نقلت إلى المستشفى الإسرائيلى وعلمت أنه سيجرى لى عملية فتح الخراج استدعيت كامل البنا وعهدت إليه أن يكتب ما يجرى أثناء إقامتى فى المستشفى وأن يحصى الزائرين والمستفسرين وأن يتصل بمكرم فى رأس البر يخبره وبالإخوان وأعضاء الوفد فى الإسكندرية وطنطا والمنصورة وغيرها كما يخطر الأعضاء المقيمين فى القاهرة [وهأنذا أنقل ما دونته فى تلك الأيام فى نوتة خاصة أعددتها لذلك].

> *[ابتداء من الخامس والعشرين من شهر مايو لازمت مصطفى النحاس باشا فى المستشفى الإسرائيلى بغمرة أحد أحياء القاهرة، وخصصت لى حجرة بالقرب من الجناح الذى نزل فيه ولم أبرح المستشفى طيلة الأيام التى قضاها هناك، إلا لضرورة ملحة، ثم ما ألبث أن أعود، وقد بدأت كما أمرنى الاتصال بمكرم عبيد باشا فى رأس البر، كما اتصلت بعبد الفتاح الطويل باشا وفهمى ويصا بك عضو الوفد بالإسكندرية وعبد السلام فهمى جمعة باشا بطنطا وصبرى أبو علم باشا ونجيب الهلالى باشا وبقية أعضاء الوفد بالقاهرة، وأخطرتهم جميعاً بموعد إجراء العملية الذى تقرر أن تكون يوم ٢٧ مايو.*
>
> *فى هذا اليوم وقفنا على باب حجرة العمليات ننتظر نتيجة العملية وكان معى أبناء شقيقة النحاس وأشقاؤه وأصهاره وعدد كبير من أقاربه وأهالى*

سمنود بلده، وبعد ساعتين انتهت العملية وخرج على باشا إبراهيم ونجيب مقار بك وعلى وجهيهما ابتسامة مطمئنة وقالا للحاضرين إن العملية انتهت بنجاح والحمد لله ولكن الأ سيحتاج إلى البقاء فى المستشفى ما بين عشرة أيام وأسبوعين تحت الإشراف، وأرسلت للصحف نبأ إجراء العملية بنجاح، ولكن صحف المعارضة أخذت تكتب عبارت مبهمة يشتم منها أن فى الأمر شيئاً يكتم على الجمهور.

مساء ذلك اليوم اكتظ المستشفى بالوافدين، وحضر مكرم باشا مسرعاً من رأس البر وجاء هلعاً مضطرباً وأخذنى على جنب وسألنى أن أصدقه الحق فأجبت أن لا شىء وأن نجيب مقار صديقك فسله فقال إنى بحثت عنه فلم أجده.

وكان الأطباء قد منعوا الزيارة أو الدخول إلى الحجرة التى يرقد فيها النحاس باشا، وكان كلما جاء وفد أو جماعة لها شأنها قابلتها وطمأنتها، ولكن مكرم باشا أصر أن يراه وأنه لن يطمئن إلا إذا رآه بنفسه فقلت له إنه لا يزال متأثراً بالبنج وإن كان قد أفاق إلا أنه متعب فقال أريد أن أراه ولو لم أكلمه فاستأذنت منه فأومأ إلى أن أستدعيه فاستدعيته فدخل عليه وأشار إليه إشارة فهم منها أنه بخير وان كان لا يستطيع التحدث.

وخرج مكرم وعلى وجهه إمارات الحزن والأسى، وقال إنى سأنزل فى مكتب المحاماة خشية الغارات وسأعود غداً وإذا جد جديد اتصل بى سريعاً، وانصرف وجاء على أثره معظم أعضاء الوفد وعدد كبير من أعضاء الهيئة الوفدية ورجال المحاماة والصحافة والأطباء والتجار والسيدات وغيرهم فاستعنت ببعض السكرتاريا على استقبالهم وطمأنتهم على حالة الرئيس.

وظللنا الأيام الأربعة الأولى على هذا النمط وفود وتليفونات وبرقيات وأطباء يحضرون وأمراء ونبلاء يستفسرون، وفى اليوم الثانى من شهر يونية وكان يوماً شديد الحر أحس الرئيس بتعب شديد، وتغير لون برازه ومال إلى الخضرة وأذاعوا فى المستشفى أن حالته تفاقمت فأسرعنا باستدعاء الأطباء فحضروا على عجل، وقالوا لا خوف إن هذا من الدواء الذى يتعاطاه فلا تضطربوا وسمع مكرم فحضر فى لهفة يريد أن يطمئن على الحالة ولكن السيدة حرم الرئيس قالت ممنوع دخول أى إنسان عليه لأنه متعب، وظهر الأسى على وجه مكرم وجلس معى فى الحجرة وتسللت إلى حجرة الرئيس، وأسررت إليه أن مكرم باشا عندى، ويريد أن يراه ليطمئن بنفسه فقال ناده، ودخل مكرم وتحدث بعض الوقت إليه ثم قال له يحسن أن نستدعى الدكتور إبراهيم عبد السيد باشا من الإسكندرية، لأنه أعرف الناس بحالتك وهو نطاسى كبير فى الأمراض الباطنية، فهز الرئيس رأسه علامة بالموافقة، وخرج مكرم يتمشى معى فى الردهة وبعد لحظة صمت قال إن استدعينا عبد السيد باشا فسيقول الخصوم إن حالة الرئيس خطيرة ويشمتون فينا ومن رأيى أن نحتال حتى نحضره دون أن يعلم أحد أننا استدعيناه، وأرى أن تبحث عن رقم تليفونه وتخاطبه ليحضر على أنه جاء ضمن المستفسرين وفى الوقت ذاته يفحص الحالة ويطمئننا.

قلت سأنتهز فرصة وجود أى من إخواننا الإسكندريين وأفعل ما طلبت وبعد انصراف مكرم باشا والأستاذ سيد سليم المحامى زميله فى المكتب حضر فهمى ويصا بك وعبد الفتاح الطويل باشا والأستاذ حسن سرور من أهالى الإسكندرية فطلبت من فهمى ويصا رقم الدكتور عبد السيد باشا فقال سأسأل أحد الإخوان وبعد عيادة الباشا آتيك بها وعند خروجه قال لى إنى وجدت رقم التليفون وأعطيته لعبد الواحد الوكيل بك والد حرم الرئيس وانصرف وبعد قليل جاء الوكيل بك فسألته هل أعطاك ويصا بك رقم تليفون الدكتور عبد السيد باشا فغضب وزمجر وقال [عبد السيد إيه وزفت إيه عشان ما هو قبطى يريد مكرم أن يأتى ليكشف على الباشا بلاش كلام فارغ] قال هذه الكلمات فى ردهة المستشفى أمام جمع من الناس فغضبت وقلت له ما هذا الكلام إن مكرم باشا حريص على صحة الرئيس ويريد أن يطمئن فما دخل قبطى ومسلم فى هذا الموضوع، فأعاد بلهجة أشد عنفاً وقال: كلام فارغ أنت ومكرم بتاعك تدخلون التعصب الدينى فى صحة الرجل وليس به شىء وإذا كان به تعب فالدكتور أحمد العجاتى وهو مسلم وبارع يفحصه .

قلت له لا تقل هذا الكلام فهو غير لائق، ولكنه زمجر وظل يكرر قبطى ومسلم، فتركته وذهبت إلى حجرتى، وبعد قليل جاءت حرم الرئيس ابنة عبد الواحد الوكيل بك، وقالت لى إن والدى قد حكى لى ما وقع بينكما وقد غضبت من لهجته، فلا تتألم واعتبره كوالدك، فقلت لا أنا لم أغضب من هذا، ولكنى أخشى أن ينقل كلام والدك إلى مكرم فيثير زوبعة. وكان الذى خفت أن يكون.

جاء مكرم فى المساء غاضباً ثائراً ونادى علىّ فى لهجة عنيفة، وسألنى ما الحديث الذى جرى بينك وبين عبد الوحد الوكيل بك قلت لاشىء كانت مناقشة بسيطة وقد أنتهت، قال وما دخل قبطى ومسلم وتعصب مكرم فى هذا، فقلت له إن من بلغك هذا يريد أن يوقع بينك وبين الرئيس وهذا لن يكون وأنت تعلم منزلتك من مصطفى النحاس باشا، فانصرف قائلاً أنا أعرف أنك محرج ولكن لا بأس سوف نرى. أنا سكرتير الوفد والأمين على أسراره أمنع من ملاقاة رئيس الوفد وأطعن من الخلف بعد أن تركت مصيفى وتحملت الآلام والمشقة فى الإقامة بمكتب المحاماه، وكان جزائى هذا الكلام الفارغ من رجل كبير يعرف معنى ما يقول.

ولما رأيت هذه الثورة حاولت تهدئته فلم أستطيع، وانصرف مكرم باشا بصحبة من كان معه غاضباً ثائراً .

وفى اليوم السابع من يونية أعلن الأطباء أن الخطر قد زال وأذنوا بخروج الرئيس من المستشفى وعودته إلى داره على أن يتردد كل يوم للغيار على الجرح، وقد أصرت السيدة حرمه على أن تذبح عجلاً كبيراً من البقر يوزع على الفقراء ابتهاجاً وفعلنا، ولما وصل إلى الدار واستراح قال لى اذهب إلى بيتك ووافنى غداً لنذهب إلى المستشفى، واستحضر معك البرقيات لنختار من نرد عليه وهات الدفتر الذى دونت فيه أسماء الزائرين.

وعدت فى الصباح وبعد أن أطلع على ما قدمته سألنى ماذا دونت أثناء

مرضى، أجبت لم أدون إلا أسماء كبار الزائرين من أمراء ووزراء ورجال الأحزب الأخرى وكبار الجاليات الأجنبية، ولم أشأ أن أشير من قريب أو من بعيد إلى حادث مكرم باشا وعبد الواحد الوكيل بك على أمل أن تكون زوبعة وانتهت.

ومضى اليومان الأولان وفى اليوم الثالث كنا فى المستشفى وإذا بعبد الواحد الوكيل بك يقابلنى وهو يكشر عن أنيابه ويقول ألم تعرف، قلت ماذا، قال أن مكرم جاء إلى الباشا أمس فى منزله هو وزوجته، وشكا إليه أنى قلت كلاماً فى المستشفى وسألنى الباشا فقلت له أنا ابن إبراهيم باشا الوكيل وعندى الشجاعة الكافية أن أعترف بما قلت ولكننى لم أقل لكامل البنا قبطى ومسلم هذه، فابتسمت وقلت له حقاً إنك شجاع.

وظننت أن المسألة وقفت عند هذا الحد، وخرجنا من المستشفى ورأى الرئيس أن يمر بنفسه ويترك بطاقات لكبار الزائرين وأحزاب المعارضة الذين استفسروا عنه أثناء مرضه وقصدنا إلى دار محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ ثم إلى دار هيكل باشا رئيس حزب الدستوريين ثم دار بهى الدين بركات باشا، وعاد إلى الدار واستأذنت فى الانصراف وإذا به ينادينى أن أصعد إلى الطابق العلوى، فصعدت وكان يجلس فى حجرة نومه ومعه حرمه وشقيقها أحمد الوكيل، فأشارت إليه أن يخرج فخرج، وبقيت وحدى معهما فسألنى الرئيس ماذا وقع بينك وبين عبد الواحد بك الوكيل فى المستشفى خاص بمكرم باشا فإن مكرم جاء بالأمس غاضباً ومعاتباً وهدأت من ثائرته وقلت سأحقق فى الموضوع بنفسى، وقبل أن أتكلم قالت حرم الرئيس اسمع أنا أحلفك بحياة الباشا أن تقول لنا القصة لكى اسمع [إن بابا أكد لى أنه لم يقل قبطى ومسلم وقال اسألوا كامل البنا وأقسم لى على أنه لم يفعل ذلك] فارتج على وقلت لها مادام بابا قال هذا الكلام وحلف فما فائدة سؤالى بعد ذلك، فقال الرئيس أريد أن تقص علىّ القصة من أولها لآخرها، قلت له أعفنى يا سيدى الرئيس أنت قاض فاذا جاء لك شاهد وامتنع عن أداء الشهادة لظرف اضطرارى فلك أن تقدر الدليل وأن تقضى بما ترى من وقائع الحال.

فقال أعفيتك ولكن أسأل سؤالاً واحداً، هل كان أحد من الوفديين حضر هذا الحديث قلت عدد كبير وسميت له بعض الأسماء، قال إنهم يحاولون الوقيعة بينى وبين مكرم وأذن لى بالانصراف وقبل أن أخرج من الحجرة وجهت الحديث للسيدة حرمه، وقلت أقول أمام رفعة الباشا: إن مكرم باشا عنده فى كفة والهيئة الوفدية جميعاً فى كفة وكفة مكرم باشا أرجح لأنها عشرة العمر، ورفقة المنفى والكفاح فأمن الباشا وقال حقاً ما تقول.

وانصرفت إلى منزلنا فرأيت رسالة من مكرم باشا تريدنى على جناح السرعة، فذهبت إليه من مصر الجديدة إلى مكتبه فى ميدان سوارس فى قلب القاهرة والحر شديد والجو خانق ووجدته فى انتظارى، فسألنى ماذا جرى؟ فقلت له إننى خلصت ذمتى وانتهت المسألة بأن صرح الرئيس بأنك تُفضل

عنده جميع الأنصار والإخوان، فقال أنا أعلم أنهم يبيتون لى أمراً وأسف إذا أقحمتك وأحرجتك نظراً لعلاقتك بهم، وودعته وفى النفس ما فيها .

حرصت على نقل هذه الكلمات من مذكراتى التى مضى عليها أربعون عاماً تقريباً، لأن هذه القصة كانت اللبنة الأولى، التى وضعت فى بناء وترتيب دقيق للتفرقة بين النحاس ومكرم كما سيجيء ذلك فى حينه عند الكلام على فصله من الوفد، وإنشاء حزب الكتلة الوفدية، ولنعد إلى مذكرات النحاس بعد هذه الفترة من الانقطاع.

كان اليوم ذكرى عيد ميلادى ولم أكن قد تعودت أن أحتفل بهذه المناسبة لأنها فى نظرى لا تستحق العناية، ولكن الأسرة أصرت على أن تقيم حفلة عشاء تدعو إليه بعض الأخصاء، ويغنى فيها المطرب محمد عبد الوهاب احتفالاً بشفائى، وعارضت بأن ظروف الحرب لا تسمح بمثل هذه الاشياء، ولكنهم تكاثروا على واستعانوا ببعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية، وأبدوا جميعاً حماسة ورغبة ملحة فى إقامة هذه الحفلة، فنزلت على إرادتهم والأمر لله.

كانت حرمى قد سهرت علىّ الليالى الطوال التى قضيتها كلها فى المستشفى وكانت كلما تألمت أرى الهلع على محياها، والألم على وجهها، ثم تدارى وجهها عنى وتبكى جديداً، أثرت هذه المظاهر فى نفسى تأثيراً عميقاً، وهزت قلبى هزاً شديداً، فأخذت أفكر بينى وبين نفسى كيف أظهر لها تقديرى لهذا الشعور وتأثرى من هذه العواطف الجياشة، فهدانى تفكيرى إلى أن أكتب لها على صفحات «المصرى» رسالة شكر خاصة، بعد أن كتبت الرسالة التى نشرت لشكر الأمة.

واستدعيت كامل البنا وعهدت إليه أن يحضر مسودة رسالة بهذا المعنى، ولكنه قال أنه لم تجر العادة أن يشكر الزوج زوجته مهما قدمت له، لأن هذا واجبها الأول، ولكن إذا كنت مصراً على أن تخص السيدة حرمك بشيء فلنكتب نحن من قلم التحرير كلمة بإمضاء أو بغير إمضاء ونصف فيها ما قامت به وما أسدته وما أظهرته أثناء مرضك، وراقت هذه الفكرة لدى ووافقت عليها، وكلفته أن يكتبها لكى تظهر غداً فى المصرى.

ظهرت جريدة المصرى وفى صفحة رئيسية من صفحاتها مقال ضاف، تحت عنوان [حنان] قرأته وأعدت قراءته، فأعجبتنى عباراته المنسجمة وكلماته المعبرة عما يجيش فى صدرى تماماً، وقد سألت عن كاتب هذا المقال فقيل لى إنه [عباس حافظ] فاتصلت به تليفونياً وشكرته على المقال.

قصدت فى الصباح إلى دار السفارة البريطانية بعد أن مررت على عدة سفارات وأعددت بطاقات الشكر للسفير وموظفى السفارة، الذين استفسروا عنى وسألت الجندى المكلف بالحراسة أن يخبر أحد الموظفين لأخذ البطاقات، وإذا بمستر سمارت يسارع إلى السيارة ويطلب إلىّ الدخول لأن السفير موجود فى الردهة ويسره أن يراك ويطمئن على صحتك فأحرجت ونزلت على كره منى، ورأيت السفير جاء إلى الحديقة مرحباً بى مهنئاً بالشفاء، ثم دعانى لتناول القهوة، وجلسنا بعض الوقت، وكان الحديث الذى دار كله مجاملة وسؤالاً عن الصحة وعن العملية الجراحية وبحضور عدد من موظفى الدار الذين كانوا يجلسون قرابتنا، وأستأذنت فودعنى حتى الباب الخارجى شاكراً لى هذه الزيارة.

شكا لى محمود أبو الفتح من أن رياض شمس المحرر بالمصرى يثير مشاكل باستمرار

مع زملائه المحررين وأنه شكا لمكرم قبل سفره فلم يفعل شيئاً، وطلب أن أنبه عليه وأوقفه عند حده، وقد طلبت رياض وكلمته فأنبأنى بأن أبو الفتح هو الذى يتحداه كلما كتب مقالاً أو تعليقاً على شئ رفض أن ينشره، وقد كتب أخيراً مقالاً عن الدستور وتنفيذه، وأقره الرقيب لكن رفض أبو الفتح نشره وأطلعنى على المقال فرأيت فيه بحثاً لا بأس به وإن كانت عباراته مكررة، وكلمت مدير التحرير فى أن ينهى أمثال هذه المسائل الصغيرة، ولا داعى لإشغالنا بها، وتعهد بأن يتولاها ولا يزعجنى بشىء من أمثالها.

قررت أن أسافر غداً إلى الإسكندرية ونبهت على السكرتارية أن تحجز لنا صالوناً فى قطار الظهر وأن يظل الخبر مكتوماً حتى لا يجتمع المواطنون لتوديعى فى المحطة ويأتى البوليس ويحتك بهم أو يتصدى لهم وتقع حوادث لا أريدها فى مثل هذه الظروف.

قضيت ليلة أمس فى هدوء نسبى إذ لم تقع إلا غارة واحدة لم يطل أمدها، فلم أكد أهم بالنزول إلى المخبأ حتى أعلنت صفارات الإنذار بانتهاء الغارة.

وفى الصباح زارنى عدد كبير من أهالى الثغر وقد لاحظت بين الزائرين أشخاصاً يرتدون الزى الأوروبى ويلبسون القبعات فظننتهم مصريين يتقون بالقبعات حر الشمس وجو الاسكندرية ولكنهم عندما سلموا على تبين أنهم ليسوا مصريين بل من التجار الأجانب المقيمين بالإسكندرية وقد جاءوا خصيصاً للسلام على والتهنئة بالشفاء، وقد كانت مفاجأة غريبة أن تقدم واحد منهم وقال إنه تاجر فى شارع النبى دانيال، وهمس فى أذنى إنه عم [هيس] مساعد هتلر وأنه لا يقر ابن أخيه على تصرفاته، وقد أعلن هذا صراحة ولم يعارض الإنجليز فى بقائه ومباشرة أعماله على مرأى من المسئولين.

واستبقيته إلى أن انتهت الوفود، وجلست إليه وحدنا أسأله عن ابن أخيه وعن رأيه فى الحرب وعن تكهناته، فأجابنى إجابة متزنة رزينة دلت على سعة اطلاعه وإلمامه الكبير بكثير من الأسرار، وخلص من حديثه إلى أن جيوش المحور لن تدخل مصر ولن تنتصر فى الصحراء، بل ستكون الصحراء مقبرة لها، وأن الأنجليز وحلفاءهم هم الذين سيغلبون أخيراً وسيكون النصر حليفهم وأنه لا يقول ذلك عفواً، ولكن عن خبرة طويلة بفنون الحرب، فقد كان فى الجيش الالمانى فى أيام الحرب العالمية الأولى، وأنه تأكد أن الحرب كلما طالت لم تكن فى صالح ألمانيا وأن التاريخ يعيد نفسه.

(٥)

استقبلت محمد حسن الشامى بك والتاجر أحمد إبراهيم البنا وهما يمثلان طبقة خاصة من التجار وقد كررا ما قاله شكرى خميس من سوء الحالة والركود، ثم قال الشامى بك إنه قد عرض له منذ أيام ظرف اضطره إلى السفر إلى مرسى مطروح فلقى عنتاً كبيراً فى سبيل الحصول على أذن السفر لأن السلطات البريطانية بالاشتراك مع السلطات المصرية استولت على الطريق الموصل للصحراء، ومنعت المرور إلا بتصريح خاص، ولما بارحت الإسكندرية وجدت الصحراء حتى العلمين ممتلئة بالجنود البريطانين والمعدات الحربية على طول الخط ولما جاوزت العلمين، لم أجد أى استعداد أو أى حائل يحول بينى وبين الوصول إلى مرسى مطروح، وعند العودة شاهدت استحكامات حربية قوية جداً عند نقطة العلمين، وما حولها ورأيت أن أهل تلك البلاد هجروها وأخلوها إخلاء تاماً، وأن معظمهم قد هاجر إلى الإسكندرية ومنهم من أقام عندنا ومنهم من رحل إلى

بعض البلاد القريبة، وذهبوا إلى القبائل التى تسكن الصحراء من ناحية كفر الدوار ودمنهور والبلاد المجاورة.

فسألته ألم تر أو تسمع وأنت في مرسى مطروح عن جيش المحور والمعارك التى تدور فى جهة الغرب، فقال إنى رأيت عدداً كبيراً من الجيش المصرى ضباطاً وجنوداً يعسكرون على شاطئ البحر وسمعت أن الإنجليز تركوا مرسى مطروح وتجمعوا فى نقطة العلمين لأنها نقطة ارتكاز مهمة، وهى فى تقديرهم آخر مكان يمكن أن تقع فيه موقعة وفى الوقت نفسه أنسب مكان يمكن للقوات المحاربة أن تتحصن فيه.

تذكرت بعد حديث محمد الشامى أن ضابطاً من أكفأ الضباط المصريين اسمه [على موسى] برتبة أميرالاى على ما أذكر كنا قد ألحقناه فى الوفد العسكرى لهيئة المفاوضات أثناء عقد معاهدة عام ١٩٣٦ مع الإنجليز، أنه كان يتحدث عن الصحراء كأنه ولد فيها وعاش وتربى فى ربوعها فسألت عنه فقيل لى إنه يقيم فى الإسكندرية قريباً منا، فطلبت استدعاءه وكلفت السكرتارية بالاتصال به ودعوته للمرور علينا. وفى عصر اليوم جاء فعرفته وتذكرته تماماً ثم سألته عن الصحراء على ضوء المعلومات التى نقلها إلى محمد الشامى بك، فقال إن الصحراء الغربية كما تعرف متسعة الأرجاء وليس فيه معبد إلا الطريق الرئيسى الذى تعسكر فيه قوات الجيش المصرى والقوات البريطانية وأن المعلومات التى وصلت تؤكد أن الإنجليز لغموا جميع المسالك التى يمكن أن يتسرب منها العدو وملأوا الطريق الوحيد المعبد بقواتهم ومعداتهم وإذا كانوا كما نقل إليك قد تجمهروا فى نقطة العلمين فقد أحسنوا الاختيار. لأنها نقطة صالحة ومهمة ويمكن لمن يتمركز فيها ويحيط بها من جميع جوانبها ألا يمكن أحداً من التسلل منها إلى الاسكندرية، وحسب المعلومات التى عرفتها عن أنباء القتال، وبحكم خبرتى لا أظن أن جيش المحور مهما كان مستعداً وقوياً يستطيع أن يجتاز تلك الصحراء الواسعة الأرجاء من الغرب إلى مساعد والسلوم وهى تبعد عن مرسى مطروح مئات الكيلو مترات إلا بعد جهد جهيد، ومشقة كبيرة ووقت طويل، وفى تقديرى أن هذا - إن لم يطرأ طارئ ليس فى الحسبان -- يستغرق على الأقل عامين أو أكثر من الزمان، إذا لم تنته الحرب قبل هذا الوقت.

فأخذت أناقشه وأسأله أسئلة دقيقة عن مدى استعداد الجيش المصرى فأجاب من الأسف أن جيشنا ليس عنده أى استعداد لمعركة كبيرة لأن الإنجليز لم يمكنوه من التسليح ولم يحاولوا أن يمكنوا كبار قواده وخاصة الخبيرين بالصحراء من أن يؤدوا واجبهم وهذه إحدى مصائب الاحتلال، وأن الجيش المصرى فيه من الكفاءات والدراية ما يستطيع أن يدافع عن بلاده ولو كان مسلحاً تسليحاً قوياً ومدرباً تدريباً كافياً، ومن هنا كانت الأعمال المكلف بها فى الصحراء أو فى غيرها أعمالاً هامشية ومهمات مقصورة على الحراسة والمراقبة وحتى هذا الشئ التافه لم يتركوه له بل اشركوا قواتهم فيه. فسألته ألا يحتمل أن يغيروا بطائراتهم بعد أن يملؤها بمعدات حربية ويحاولوا أن يحتلوا الإسكندرية أو أجزاء قريبة منها، فأجاب لا يمكن للطائرات من الجو من غير مساعدات من الدبابات والمدرعات التى لا طريق لها إلا الطريق البرى أن تصل إلى ما تريد أو تستقر فى أى جهة. ما لم تكن محمية بقوات أرضية ومعدات مختلفة من المدافع والمدرعات والأدوات الحربية الأخرى.

وفهمت من هذ الحديث أن الألمان إذا كانوا كما يقال فى طريقهم إلى غزو مصر والاستيلاء عليها فلن يتمكنوا من طريق الجو وحده، ولن يستطيعوا قبل عامين أو أكثر أن يصلوا من الصحراء هذا إذا لم يجدوا المقاومة والوقوف أمامهم فى معركة أو معارك حاسمة.

أطلقت صفارات الإنذار فى منتصف الليل ونزلنا إلى المخابئ وكنا نسمع أصوات القنابل وأزيز الطائرات على مسافة بعيدة من فندق [بوريفاج] الذى نقيم فيه، ولما أصبح الصباح عرفنا أن قسم القبارى كان هدف طائرات أمس، وأن عدداً كبيراً من المنازل تهدم وأصبح قاعاً صفصفاً، ومن لطف الله أنه لم يكن فيه سكان على الإطلاق.

وقد ذهبت إلى هناك عصر اليوم فرأيت مناظر مؤلمة وخرائب تتألم النفس لرؤيتها وشاهدت المنازل مهدمة وليس لها من آثار إلا الحجارة والجدران والأتربة التى ملأت الأمكنة، وعدت وأنا متألم كل الألم لهذه المناظر المقبضة والآثار السيئة خصوصاً عندما رأيت المصانع والشركات خراباً يباباً.

قصدت قبل ظهر اليوم إلى حى باكوس، مقر سراى الأمير عمر طوسون وعند دخولى باب حديقة القصر استقبلنى مدير القصر وموظفوه ثم رأيت الأمير واقفًا عند الباب الخارجى فاستقبلنى مرحباً ودعانى إلى دخول حجرة الاستقبال، ولما استقر بنا المقام، جاء النبلاء أنجاله فسلموا علىّ وكرروا التهنئة بالشفاء ثم انصرفوا وبقيت مع الأمير وحدنا.

وقد دار الحديث حول الحرب واستعداد الحلفاء لها، وما وضعوه من خطط كى لا يمكنوا المحور من دخول مصر، ثم جاء ذكر الملك ومغامراته والشائعات التى تطلق كل يوم والحكايات التى تروى عن سهراته ولياليه الحمراء وقد قال سمو الأمير إن هذا الشاب قد أساء إلى سمعة أسرة محمد على التى لها تقاليدها ولها تاريخها، وأنه إذا اختلفت الآراء فى تصرفات والده من قبله من الناحية السياسية فلم يختلف أحد فى أنه كان على ما فيه حافظاً كرامة الأسرة وكرامة مصر، ومع أننا كنا على غير وفاق معه فى كثير من الأشياء، إلا أننا لم نأخذ عليه تصرفاً يتنافى مع الأخلاق أو مع السمعة الأدبية، أما ولده فمن أسف أنه يطلق العنان لنفسه ويفعل ما يروق له دون رقيب أو حسيب أو وازع من ضمير أو سمعة أو أخلاق أو دين، ومن المؤلم المزرى أن رجلاً دينياً كبيراً كشيخ الأزهر يسير فى ركابه ويصعد كل أسبوع منبر المسجد الذى يصلى فيه الملك ويخطب خطاباً طويلاً يشيد فيه بذكره، وينعته بأنه الملك الصالح وحامى حمى الإسلام والمسلمين، وهذا كله يحز فى نفوسنا ولا نستطيع أن نتكلم أو نوجه إليه النصح لأنه لا يتورع عن اتهامنا بأننا نطمع فى عزله والوثوب على عرشه بدلاً منه، ولو أنه كان ذا عقل يفكر شيئاً من التاريخ أو كان له نصحاء أمناء لعلم أن العرش عرض علينا قبل أن يعرض على أبيه عقب وفاة السلطان حسين كامل ورفضناه رفضاً باتا، وكان رفضنا بطريقة أغضبت الإنجليز، وجعلتهم يناصبوننا العداء، ولم نبال بعدائهم وانضممنا إلى صفوف الأمة وأعلنا تأييدنا لسعد

عندما ألف الوفد، ولا نزال نعلن فى كل فرصة نصرتنا للوفد ولرئيسه الذى خلف سعداً على الزعامة، وأنى أؤكد أنه كلما اشتد الخلاف بينكم وبين الملك ازدادت منزلتكم لدينا وحرصنا على صداقتكم.

كان الملاحظ أنه كلما وردت الأنباء من ميادين الحرب بأن جيوش المحور تلقى مقاومة شديدة من البلاد المحتلة - كلما ترددت هذه الأنباء أشتدت الغارات على الإسكندرية ولا تفرق الطائرات بين الأهداف وغيرها بل ربما كانت تقصد الآمنين لإلقاء الرعب فيهم، وقد كثرت هذه الأيام الغارات بشكل جنونى إلى حد أن بعض إخواننا وأبنائنا من أهالى باكوس حدثونى أن غارة الأمس كانت الطائرات تكاد تنزل إلى الشارع، وقد شهد الذين لم يجدوا مخابئ يلجؤن إليها طائرات تلقى قنابل وبينها وبين الأرض عدة أمتار، وكانت القنابل تنفجر فى الشاع العمومى فلا تصيب أحداً، فالشوارع خالية والناس كلهم أو معظمهم إما فى المخابئ وإما تحت سلالم منازلهم أو محتمون بأشجار الحدائق المنتشرة فى الحى، وقد جاءت الأخبار بأن الغارات الأخيرة قلما تصيب الارواح وإن كانت تهدم المنازل والمتاجر والمحال العمومية.

وقد أحسست بعد سماع ما سمعت بنوع من الهدوء لا أعرف سببه ولا مرده، فالحرب لا تزال على أشدها، والبلاد الكبرى لا تزال خالية من أهلها، ولكنه شعور لا أدرى من أين.

[٦]

عرفنا أن الملك يأتى كل يوم بسيارته إلى الإسكندرية فيقضى النهار فيها، ثم يعود فى المساء إلى حيث لا يدرى أحد وأنه طلب إلى المسئولين عن نادى السيارات أن يكون ليلهم نهاراً ونهارهم ليلاً، أى أن الحفلات الصاخبة والموائد التى كانت للميسر فى الليل تعد نهاراً، وفى الليل يذهبون إلى حيث يريدون، ودائماً يصحبه بوللى الإيطالى ومحمد حسن السودانى وبعض الغانيات المقربات إليه، يريد أن يكون هارون الرشيد حوله الخدم والعبيد وتصحبه القنان والجوارى، ولا تفكير فى شعب يقاسى الأمرين من الحرب، يقضى أبناؤه الساعات الطوال، يجرون وراء رغيف الخبز فلا يحصلون عليه.

وما له والشعب أليس هو منعماً يروح ويغدو ويمرح ويلهو، ويشبع رغباته وهواياته وحسبه هذا وكفى.

حضر إلى الفندق النائب محمد سالم جبر وقد قابلته فأخبرنى أن أبناء دائرته [غيط العنب] وهى دائرة العمال والورش يكادون يتعطلون لأنهم لا يجدون الخامات التى تلزمهم لأعمالهم وأن التجار الذين يملكون تلك الخامات يختزنونها ولا يبيعونها إلا لطوائف خاصة تدفع فيها الأثمان المضاعفة، وقد رفعوا شكاوى متعددة إلى الحكومة ولا من مجيب، وقدمت لوزير التجارة سؤالا فى البرلمان، فأجاب عليه إجابة مقتضبة وقال إن ظروف الحرب منعت الاستيراد والأشياء اللازمة للمصانع والورش غير متوفرة.

ولما حاولت التعقيب على هذا الجواب قاطعنى نواب الحكومة ولم يمكنى رئيس المجلس من الكلام، ولو كنت أضمن أن عدداً كافياً من النواب يؤيدونى لحولت السؤال إلى استجواب وطلبت الاقتراع على الثقة بالحكومة، ككل برلمان دستورى.

استقبلت من يومين الدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون ووقع كشفاً على عينى ونصح لى بأن أستعمل منظاراً له جوانب بلون غامق لأتقى به التراب ووهج الشمس، وأن أقلل من الجلوس على الشاطئ بعض الشىء، حتى لا تتأثر العينان، فنفذت ما طلب وأحسست اليوم بتحسن وزال الأحمرار الذى شعرت به واستدعيته من أجله، واستبدلت بالجلوس فى الكابين السير على الكورنيش آخر النهار قرب غروب الشمس وكلما سرت قابلنى مواطنون يحيطون بى ويسيرون معى ويحيوننى.

نزلت إلى صالة الفندق فوجدت السيد شاكر عبد العال العقالى عضو الهيئة الوفدية ومعه محمد مرزوق بك ومحمد شادى بك والأستاذان صادق سلامة وعياد سلامة وكلهم من أهالى الوجه القبلى، فقلت ما الذى جاء بكم من بلادكم البعيدة عن الغارات وصفارت الإنذار إلى البلد الذى لا تمر ليلة دون أن تزعجنا الصفارات ونلجأ إلى المخابئ، فقالوا إنهم جاءوا لتغيير الهواء بضعة أيام فى الثغر ورأوا من الواجب أن يحضروا لزيارتى فرحبت بهم وتحدثنا فى أحوالهم، فأخبرونى أن الغارات وصلت إليهم فى المنيا وفى أسيوط وإن كانت قليلة نسبيًا إلا أن حالة التموين سيئة جداً والمواطنون ضيقو الصدر ثائرون على الأوضاع خصوصاً وأن موظفى تفتيش المطاعنة التابع للخاصة الملكية والمزارعين هناك، يحصلون على كل شىء بسهولة ويأتى رجال الحكومة لهم بكل حاجاتهم من السلع التموينية والكساء وغيره، وإذا طلبنا نحن شيئاً ينتهرنا البوليس ويحتج بأن الحرب تمنع من وجود كثير من الأشياء.

وقد هجم المواطنون فى أسيوط على بعض المخابز فانتزعوا ما بها من خبز عنوة وأرغموا العمال على أن يخبزوا كل ما لديهم من دقيق، ولما امتنعوا خوفاً من أصحاب المخابز اتصلوا بهم وقالوا نحن لا نسلب ولا ننهب وإنما هذه هى النقود مستعدون لدفعها ثمناً للخبز، أم أنكم تخزنون الدقيق والخبز لقوم دون قوم وتحابون حتى فى القوت، فهذا لن يكون، وأخيراً وتحت التهديد بنسف المخابز وإحراقها قدموا لهم بعض الأرغفة فخص كل أسرة ما لا يزيد على خمسة أو ستة ودفع الثمن مضاعفاً، وقد أثار هذا ثائرة المواطنين فقاموا بمظاهرات صاخبة فى أسيوط والمنيا وفى أبنوب، واحتك بهم البوليس وكانت معارك سالت فيها الدماء ووقع عدد من الجرحى والإصابات الخطيرة، وأوفدت وزارة الداخلية مفتشين من القاهرة للتحقيق فى هذه الحوادث.

لقد ضقنا بهذا كله فتركنا البلاد وفضلنا صوت صفارات الإنذار على أنين الباكين وصخب الشاكين.

وصلت يوم ٢١ الجارى إلى إبيانة ولم أكد أصل إلى مشارفها، حتى داخلنى شعور رهيب وإحساس غريب فقد رجعت بذاكرتى إلى الماضى البعيد أيام كان سعد قاضياً

ومستشاراً ووزيراً كان يحضر إلى هذه البلدة فى كل مناسبة، ويستقبل فيها الكبراء والعظماء من رؤساء حكومات إلى حكام إلى رجال فكر وأدب وسياسة، وقد تصورت أنى سأرى الدار التى نشأ فيها داراً ريفية ولكنى رأيت البلد على صغرها كل أهلها متعلمون وجميعهم مثقفون، ولما ذكرت هذه الملاحظة قيل لى إن الفلاح والزارع وراكب المحراث وراعى الغنم، كل هؤلاء يقرأون الصحف ويناقشون فى السياسة ويلاحظون على الأحزاب ويهتمون بالشئون العامة وسترى عندما تقابلهم أنهم أكثر مما وصفنا لك.

وصدقوا فإنى أخذت بمناقشة شبابهم ودهشت لسعة اطلاعهم وكثير معلوماتهم، والحق إنها كانت زيارة لابد منها، وقد حضر من القاهرة بعض أعضاء الوفد كما حضر بهى الدين بركات باشا النجل الأكبر لفتح الله بركات باشا، وهو رجل قانون كبير، وعالم ضليع وفيه طابع الرزانة وعليه سيماء الوقار مرتب الحديث هادئ النبرات قوى الحجة، استمعت إليه يحدثنى عن حياة جده سعد وأجداده من أسرتى سعد زغلول وبركات فعرفت معلومات قيمة وتاريخاً مشوقاً، وطاف بى فى أنحاء الدار شارحاً كيف كان يجلس سعد وكيف كان يعيش وقدم إلى الأحياء من أسرة سعد زغلول وبركات، وعرفنى بهم واحداً واحداً فكان سرورى عظيماً إذ عرفت عن كثب تاريخ الأسرة التى أخرجت سعد زغلول وفتحى زغلول وعاطف بركات وبقية الرجال الذين نبغوا فى كل ناحية وقدموا لبلدهم أجل الخدمات وكانوا موضع أعجاب الجميع.

كان فيما جرى من حديث فى الحجرة التى جلسنا فيها وهى الحجرة التى لا تزال بأثاثها ومقاعدها ومنضدتها وبساطتها كما أعدها سعد فى عام ١٩١٢ لاستقبال خديوى مصر عباس حلمى الثانى حين زاره فى بلده – أثار محمد بركات حديث ترك الوفد بيت الأمة والاجتماع فى النادى السعدى وسأل عن سر الخلاف بيننا وبين السيدة أم المصريين، فقلت له إن هذه مسألة طويلة وقد مضى عليها أكثر من خمس سنين، فقال أريد وتريد الأسرة أن تعرف سرها، لأننا إلى الآن نتصور أن أم المصريين لم تمنع اجتماعات الوفد فى بيت الأمة ولا زيارة رئيس الوفد له.

فقلت أما وقد سمعتم هذا، وتصورتموه فاسمع القصة بحذافيرها: لما سافرنا إلى لندن فى عام ١٩٣٠ لمفاوضة هندرسون وزير خارجية بريطانيا فى عقد معاهدة مع مصر تركنا للنقراشى الأمر فيما يتعلق بشئون الوفد وكان أن أرسلنا محمد صلاح الدين يستشير الوزراء فى التساهل فى مسألة السودان أو التمسك بها، وقلنا لصلاح إن رأيت من الوزراء تساهلاً فانقل إلينا رأيهم شفوياً وقل لهم أن يرسلوا برقية إلى فى لندن يعلنون فيها تمسك الحكومة والهيئة الوفدية البرلمانية بالسودان ويطلبون التشدد فيها، وكنت أقصد من وراء ذلك أن يحصل وفد المفاوضين المصريين على أكبر قدر من حقوق مصر فى السودان، وسافر صلاح وقابل الوزراء وكان المرحوم فتح الله بركات باشا وزيراً للزراعة وأقدم الوزراء فقال لصلاح بلغ الرئيس أن يتساهل ويقبل جلاء الجنود البريطانيين عن مصر والحد من سلطة الملك فؤاد، وأننا نقبل فى سبيل تقييد سلطة السراى التى تؤيدها الإنجليز أن نحكم حتى أسيوط وتتنازل عن أسوان إن كان فى هذا وقف فؤاد عند حدهم وسنرسل

للرئيس برقية رسمية فى لندن ننبه فيها بأننا متمسكون كل التمسك بحقوق مصر فى السودان، لكن حذار من قطع المفاوضات ووقعوا المعاهدة مادامت فيها مزايا عن مشروع ملنر ومشروع ثروت ـ تشمبرلن، واتفق مجلس الوزراء ألا يدون هذا الحديث حتى لا يعلم به أحد، ولكن النقراشى - سامحه الله قابل الملك فؤاد مقابلة لم تنشر وأخبره بهذه التفاصيل وأبرق فؤاد إلى هندرسون يخبره.

ولما اجتمعنا مع مستر هندرسون بعد أن تسلمت برقية الحكومة المصرية التى تقول فيها تمسك بحقوق مصر فى السودان وإياك أن تفرط فيها، سألنى مستر هندرسون هل هذا رد بإجماع الحكومة المصرية أجبت نعم فأخرج برقية قرأها وفيها تفصيل الحديث الذى جرى فى مجلس الوزراء وما قاله فتح الله باشا حرفياً فبهت وغضبت وقطعت المفاوضات، مع أن معاهدة هندرسون فى ذلك الوقت كانت أفضل بكثير مما سبقها من الاتفاقيات.

وظننا - وبعض الظن إثم - بعد أن علمنا أن الملك هو الذى أبرق إلى الحكومة الانجليزية بتلك التفاصيل، أن الذى نقل ما جرى فى مجلس الوزراء للملك هو نجيب الغرابلى باشا وزيرا للأوقاف نظراً للعلاقة التى تربطه بزكى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية وتحمس مكرم ضد الغرابلى وكان لا ينفك يعرض به فى كل مناسبة، وقبل أن ينتقل الملك فؤاد رحمه الله قابله مكرم وبعض الوفديين وجاء ذكر البرقية فقال لهم إن الذى نقل إليه حديث الوزارة هو النقراشى باشا، وقد تألمت جداً لهذا النبأ ولم أشأ أن تحدث أزمة بيننا وبين النقراشى حتى إذا كانت وزارة ١٩٣٦ بعد أن وقعنا المعاهدة مع الإنجليز انتهز النقراشى فرصة اقتراح عثمان محرم باشا وزير الأشغال المختص بتعلية خزان أسوان، فاعترض هو وزميله محمود غالب باشا وزير الحقانية ومحمد صفوت باشا وزير الأوقاف وهددوا بالاستقالة، وأخذت أطاولهم وأحاول أن أقنعهم أن محرم باشا مهندس عالمى وهذا تخصصه فلا يصح أن تعارضه بهذه القسوة.

ولكن كانت المؤامرة محبوكة والنية مبيتة على الاستقالة، واستقالوا ولكنى أردت أن أحتفظ بالنقراشى فى عضوية الوفد، فعرضت عليه تعيينه فى مجلس إدارة قناة السويس وهو منصب أكبر من منصب الوزير مادياً فأبى وأصر، وكان كلما اختلفنا فى رأى يذهب إلى أم المصريين ويشكونا إليها وتكلمنى مدافعة عنه مخطئاً ومصيباً، وعبثًا حاولت بكل الطرق أن أوجه نظرها إلى أن السياسة شىء واحترامنا لك بصفة كونك شريكة سعد فى الحياة شىء آخر ولكن بلا جدوى، وكان آخر مرة تحدثنا فيها أننا قصدنا بيت الأمة لاجتماع الوفد بعد خروج النقراشى منه وصعدنا إلى الدور العلوى لمقابلة أم المصريين فقالت لنا فتحت بيت سعد لأبناء سعد وهم مجتمعون أما وقد اختلفوا وخرج النقراشى منهم فلن أسمح باجتماعكم فيه بعد اليوم، وسكت ولم أتكلم وكلمها بعض الأعضاء بأن النقراشى هو المتجنى وهو البادئ وتجرأ مكرم وقال لها إننا نربأ بك أن تتحيزى لواحد من أجل صلة قرابة أو مصاهرة [يشير بهذا إلى أن النقراشى باشا تزوج أخيراً بإحدى قريبات أم المصريين] ونريد أن يكون أبناء سعد كلهم سواء، فركبت رأسها وصممت على رأيها.

فتكلمت أخيراً وقلت لها مادامت هذه رغبتك فلن نجتمع فى بيت الأمة ولن ندخله بعد اليوم وخرجت وتبعنى الأعضاء ومن هذا التاريخ لم أرها ولم أقابلها.

فقال عبد المنعم بركات لقد سمعت بأنها كانت تشهر بوالدى بعد وفاة سعد باشا عند انتخاب رئاسة الوفد، فقلت هذه مسألة عائلية بينكم لا أحب أن أخوض فيها، وعلق عبد الله بركات الابن الأكبر لفتح الله باشا على حديثى فقال إن تصرفكم لا غبار عليه، وأن أم المصريين قد أصبحت فى زوايا النسيان بعد أن منعت الوفد من الاجتماع فى بييت الأمة لأنه ليس بيتها وأنتم الذين جعلتموه ملكاً للدولة وقررتم أن تظل فيه إلى آخر حياتها ثم يؤل إلى الحكومة.

فقلت له: لقد فعلنا هذا إحياء لذكرى سعد وتكريماً لجهاده، وكان هذا وأنشاء ضريح خاص به ومتحف يحمل اسمه وهو أقل ما يكرم به هذا الزعيم العظيم.

كانت ذكريات وأحاديث رجعت بنا إلى الماضى سنين وسنين، والذكريات صدى السنين والاحاكى.

ولقد كان من المصادفات أن عدت من إبيانة يوم ٢١ الجارى وقضيت الليل فى الاسكندرية وفى مساء اليوم التالى سافرت إلى القاهرة حيث أحيينا ذكرى سعد على عادتنا فى كل عام واحتفلنا بها احتفالاً يليق بصاحبها ووقفنا حداداً فى الساعة التى فاضت فيها روحه الطاهرة إلى ربها.

وأدلى مكرم بدلوه وتحدث صبرى بدوره فى دار آل بركات.. رحلة موفقة كان لابد منها.

وافق اليوم ذكرى توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا التى وقعناها فى مثل هذا اليوم فى لندن فى قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية، وقد أعلنت الحكومة أن هذا اليوم عطلة، جرياً على ما سار عليه العمل منذ توقيع المعاهدة إلى الآن، وقد أقامت الحكومة حفلة شاى فى سراى الزعفران احتفالاً بهذه الذكرى حضرها رئيس الوزراء والوزراء، ليت شعرى ماذا كان شعور سرى باشا وهو يستقبل المهنئين وماذا قال لهم بهذه المناسبة وهو لا يعلم عنها لا قليلاً ولا كثيراً.

نقل إلى أن مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر خرجت من الجامع الأزهر وانضم إليها مئات من المواطنين، وأخذت تهتف هتافات عدائية ضد الإنجليز وتنادى بحياة الملك الدستورى الحر وكان من ضمن نداءاتها [حذاء الملك فوق رأس انجلترا، فليحيا المحور، ليحيا هتلر] إلى آخره، تلك النداءات التى تلقنها المتظاهرون من الذين رتبوا لهم هذا الحادث ورسموا لهم الخطة التى يسيرون عليها.

وقد وصلت المظاهرة إلى قصر عابدين، وأطل عليها الملك فحياها وشجعها، ثم أخذت طريقها إلى جاردن سيتى حيث تقع السفارة البريطانية، وهى تهتف ضد السفير وضد إنجلترا وأن البوليس ترك المظاهرة تسير من الأزهر حتى ميدان الإسماعيلية تحت حراسته، ولما رآها تقصد إلى مقر السفارة البريطانية جاءته الأوامر بالتدخل وفضها، ولو

أدى ذلك إلى استعمال القوة، وقد استطاع أن يتغلب عليها، وأن يفضها بعد أن دارت بين الفريقين معركة حامية.

بلغنى أن الإنجليز، ورجال السفارة ضاقوا بمظاهرة الأمس، وأن السفير غضب وهاج وقال لا يمكن السكوت على هذا العبث الصبيانى والمساخر الفاروقية، وأنه آن الآوان لكى نحمى أنفسنا من هؤلاء الرعاع ووقف هذه المهازل عند حدها، وأن السفير اتصل برئيس الحكومة وقدم له احتجاجًا صارخاً وهدد فيه تهديدا سافراً وأن الحكومة اعتذرت إليه وأعطته وعداً قاطعاً ألا يتكرر هذا الحادث مرة أخرى، وأنها ستضرب بيد من حديد وستستعمل الشدة إذا وقعت مظاهرة أخرى من هذا القبيل.

زرانى وفد كبير من الأزهريين من العلماء والطلبة وأخبرونى بأن مظاهرة أول أمس دبرت وأحكمت بواسطة جواسيس السراى، وأن بعضاً من الشيوخ الذين ينتمون إلى القصر يأخذون منه مرتبات كالشيخ مشالى، هم الذين أخرجوا الطلبة بالقوة وأمروهم باسم شيخ الأزهر نظر الاستجواب الخاص بالتموين ليلة أمس فى مجلس النواب وقد شرح مقدمه وقائع استجوابه شرحاً وافيًا، وأيده بوقائع ووثائق حصل عليها من بعض المواطنين كما استند إلى مصادمات ومعارك وقعت بين بعض الباحثين عن الخبز وعمال المخابز وأدت إلى تدخل البوليس والتحقيق فيها وقدم إلى المجلس صور المحاضر التى استقبلها أكثر النواب بالاستحسان والتصفيق واستنكار عجز الحكومة ووقوفها مشلولة أمام تلك الحوادث الدامية، وعند الانتهاء من إلقاء بيانه صفق المجلس تصفيقاً طويلاً.

وجاء دور رئيس الوزراء فقام وزير الدولة للشئون الداخلية وطلب التأجيل نظراً لانشغال الرئيس فى اجتماع رسمى وكذلك وزير التموين طلب إعطاءه فرصة ليرد على الوقائع التى ذكرها النائب ولكن النائب اعترض وقال إنه قدم استجوابه وطلب نظره على وجه السرعة نظراً لخطورة ما احتواه من وقائع، ولأنه يتعلق بأشياء عاجلة لا يمكن الانتظار عليها، فمن منا يستطيع أن يعيش بلا طعام أو كساء وينتظر حتى يعد وزير التموين نفسه، وانضم إلى النائب عدد كبير من النواب يعارضون التأجيل، ولكن الأغلبية أيدت التأجيل، وأجل إلى أول جلسة تعقد فى الأسبوع المقبل.

حضر لزيارتى مستر ريد ومعه عسران عبد الكريم وفرغلى باشا تاجر الأقطان المعروف وتحدث فرغلى فقال إن حالة البورصة فى ركود، وأن تجار الأقطان والمضاربين يقضون الأيام بلا عمل وقد أخذوا يشعرون بوطأة الأزمة، وعقب ريد على هذا بأن أصدقاءه من الإنجليز رسميين وغير رسميين يجاهرون الآن بأن الوزارة الحالية قد أثبتت فشلها، واستنفدت مهمتها وأصبح وجودها غير مرغوب فيه لا من الإنجليز ولا من المصريين، فأخبرته بأن صهر سرى باشا اتصل بأحد أعضاء الوفد وأخبره بأنهم طلبوا من السفير البريطانى وقائد القوات البريطانية مدهم ببعض الحبوب أو الدقيق، فرفضا بحجة أنه ليس لديهما فائض.

فقال إن هذا الرد يدل على أنهم لا يريدون أن يتعاونوا مع الحكومة ولا يودون بقاءها، قلت كيف هذا وسرى باشا من رجالهم المرضى عنهم والذين لم يعترضوا عليه حين ألف الوزارة، كما اعترضوا على غيره لأنهم يعتبرونه صديقاً لا عدواً، فأجاب أنت تعرف طباع الإنجليز، يطاولون ويتغاضون حتى يصلوا إلى أغراضهم وسرعان ما يتخلون عن رجالهم.

فابتسمت وقلت له أرأيت يا مستر ريد أنك اعترفت بالحقيقة لأول مرة ومن هنا كان رفضى وسيكون.

حضر صلاح وحدثنى أنه علم من صديقه حسن النحاس [سكرتير الحزب السعدى] أن أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وعبد الحميد البنان وحامد جوده رئيس مجلس النواب الحالى اجتمعوا فى دار حزب السعديين، وجاء ذكر الوزارة وفشلها فى مشكلة التموين وإدارة دفة الحكم وإخفاقها فى مهمتها وأنها استنفدت الغرض الذى جاءت من أجله وأنهم يقولون عن النحاس باشا أنه هو السبب فى هذا كله لأنه يرفض الوزارة القومية ويتشبث بالانفراد بالحكم.

وقد رد صلاح بأنى أرفض الائتلاف بعد أن جربته ففشل، ولقيت من دسائسه ما لقيت وكيف يقبل الائتلاف مع خصوم ينتقدونه ويشهرون به فى كل مناسبة، فقال البنان إنه قبل الائتلاف فى الجبهة الوطنية التى فاوضت الانجليز فلماذا لم يستمر فيه، وقال حامد جوده إنك يا صلاح موضع ثقة الباشا وأمين سره فكلمه وقل له عن السعديين إنهم يضمرون لك سوءًا ولا يأخذون عليك إلا انحيازك لجانب مكرم وتفضيله على إخوانه مع أنهم كلهم أبناء سعد.

واشترك النقراشى فى الحديث فقال لولا دسائس مكرم ومحاولة التسلط على مصطفى باشا لما اختلفنا فى شىء، ولقد ظللنا أكثر من عشر سنوات بعد وفاة سعد ونحن مترابطون نثق بالنحاس باشا ثقة كبرى ونعتبره أخاً أكبر ورئيساً لنا جميعاً، وقال ماهر لولا انتصاره لمكرم مخطئًا ومصيباً لما وقع بيننا خلاف.

وكان جواب صلاح لهم أنى أعتبر الكل إخوة وزملاء ولكن الخلاف فى الرأى هو الذى أدى إلى هذه الفرقة، فقلت له ليس هذا فقط، ولكن تسلط النقراشى على أم المصريين وتأثيره عليها وشكواه المستمرة لها من كل تصرف صغيراً كان أم كبيراً، وتأييد ماهر له على طول الخط وتحدى مكرم وأصدقائه، ولعلنا لم ننس بعد اعتداء ماهر على توفيق دياب وضربه إياه بعصاه على ملأ من الناس فى المؤتمر الوفدى، وكانت هذه فعلة منكرة ولما كلمه أحمد ماهر وعاتبه مكرم كان هذا مثار خلاف شديد كما تعلم وأصبحت النفوس بعدها ليست صافية ولا يمكن أن يعملوا معا وفى نفوسهم حقد على بعضهم البعض.

بدأت الأحاديث علناً فى المجالس عن فشل الحكومة الذريع وبدأ الناس ينتقدونها دون مبالاة وكثرت المظاهرات والمشاجرات والمعارك أمام المخابز، ولقد نما إلى من عدة مصادر أن فريقاً من المواطنين فى حى مصر القديمة ذهبوا لشراء خبز من الباعة بعد أن أعلن وزير التموين أنه قضى على الأزمة ووفر السلع وأن الخبز أصبح فى متناول الأيدى، وفرح

الناس وأقبلوا جماعات على المخابز واشتروا الخبز ولم تتم فرحتهم بل انقلبت إلى غضب ومقت، إذ رأوا أرغفة العيش مخلوطة بنشارة الخشب، وصرخ صغارهم عند تناولها وأسرع أهلهم إلى قسم البوليس فقدموا بلاغًا وطلبوا من مأمور القسم تحرير محضر، ووضع الرغيف المخلوط فى حرز لأنهم سيرفعون دعوى على الحكومة بطلب تعويض فإن أولادهم كادوا يقضون نحبهم لو لم تدركهم عناية الله واكتشفوا نشارة الخشب فى الخبز.

هالنى هذا الخبر وأفجعنى لأن أطفالاً لا جريرة لهم يروحون ضحية لغش وتضليل الحكومة وعمالها.. جريمة منكرة لا يمكن السكوت عليها ولا الإغضاء عنها، واتصلت على الفور بجنديه بك بصفته نقيباً للمحامين، وكلفته أن يرسل بعض الأساتذة المحامين إلى قسم مصر القديمة للاطلاع على الشكوى التى قدمت بهذا الخصوص ويتصل بمقدم الشكوى يخبره بأنه على استعداد لأن يرفع له دعوى ضد الحكومة يطلب فيها التعويض والحكم بالسجن على الذين غشوهم، وخلطوا الخبز بنشارة الخشب.

خرجت صباح اليوم لأتمشى فى الصحراء بعيداً عن الزحام وكان الجو محتملاً، فلمحنى بعض الشباب وكانوا عائدين من مشاهدة مشاجرة جرت أمام مخبز بحى الكربة، قالوا إن جماعة رأوا صبى المخبز يحمل على رأسه خبزاً استخرج من الفرن فهجموا عليه وأخذوه عنوة ووزعوه على المجتمعين أمام المخبز، وشكا الصبى إلى معلمه فخرج ومعه عدد من العمال واشتبكوا فى معركة ووقع عدد على الأرض فداسوهم بالأقدام وكادت أرواحهم تزهق، فجاء عمال الإسعاف ونقلوهم بسرعة إلى المستشفى للعلاج.. حادثة تكررت مرات ومرات، فإلى متى نظل على هذه الحال ومتى يأذن الله بالفرج.

قصدت اليوم إلى مسجد عمرو بن العاص حيث أديت فريضة الجمعة وكان المصلون بالنسبة لكبر المسجد عدداً قليلاً متفرقين فى ردهاته، ولكنهم عندما رأونى اجتمعوا جميعاً حولى وامتلأ المكان بهم واستقبلونى استقبالاً كريماً وحيونى تحية طيبة، وبعد الصلاة كبروا ودعوا وتضرعوا إلى الله أن يكشف عن مصر البلاء.

وسألت عن الرجل الذى تناول أبناؤه الخبز المخلوط بالنشارة فدلنى عليه أكثر من واحد وقصدت إلى مسكنه وكان متواضعاً جداً عليه علامات الفاقة وطلبت الأطفال وأجلستهم إلى جوارى وأخذت أواسيهم وألاعبهم وأضاحكهم ثم نفحت كل واحد منهم مبلغاً فضياً فرح به واختليت بوالدهم ونفحته مبلغاً يستعين به على الحاجة وتعفف فى أول الأمر عن قبوله.

اتصل بى مكرم تلفونياً وصوته متهدج وفيه آثار جهد كبير، وقال إنه لم يستطع أن يكلمنى أمس لأن الغارات الأخيرة حطمت أعصابه فلزم الفراش ولم يستطع أن يباشر أى عمل من كثرة الإجهاد والتعب الذى ناله من جراء نزوله إلى المخابئ ثلاث مرات فى ليلة واحدة، فابتسمت وقلت إذا كنت فى وسط البلد بعيداً عن الأهدف والمنشآت العسكرية وارتعبت إلى هذا الحد، فما بالنا نحن وما بال بقية سكان مصر الجديدة الذين كانوا يسمعون ويرون القنابل تسقط قريباً منهم وهم يملكون أعصابهم ويفوضون للخالق أمرهم..

تقو ولا تستسلم للضعف فهذا لا يليق برجال السياسة الذين وكل إليهم الشعب أمره ومنحهم ثقته، وإننى بصراحة لم أر أحدا من اخوانك ولا من زملائك تضطرب نفسه ويستولى عليه الخوف مثلك فتشجع فالأعمار بيد الله وما كان لنفس أن تموت أو تصاب بسوء إلا بأذن الله.

فقال فى صوت يحاول أن يكون طبيعياً إننى مؤمن بما قلت ولكن أعصابى ضعيفة ولا أملك زمام نفسى حين أسمع صفارات الإنذار وسقوط القنابل، عندئذ أنزعج واضطرب ولا أعود أسيطر على أعصابى.

ظننت أن مكرم هو الذى يخاف من الغارات وحده وإذا بنجيب يخاطبنى اليوم هو الآخر ليقص على أكثر مما قص مكرم ويصف ليلة الغارات بأنها كانت أسوأ لياليه وأنه هو وأسرته جميعًا فقدوا أعصابهم وطلع الصباح وهم محطمون لا يستطيعون أن يؤدوا أى عمل، فواسيته وظللت أتحدث معه طويلاً عن الصبر وضبط الاعصاب وقوة الاحتمال، وقلت فى نفسى إن الجميع معذرون فأنا كذلك أتعبتنى تلك الليلة لأنى نزلت إلى المخبأ ثلاث مرات فى فترات متقاربة وان كنت لم أهتز اهتزاز إخواننا، ولا تحطمت معنوياً كما تحطمت معنوياتهم.

نما إلى علمى أن مظاهرة صاخبة قامت اليوم قوامها طلبة أزهريون وانضم إليها بعض العمال والمارة فى الشوارع وتكون من هذا عدد كبير ظل يهتف من أول شارع الموسكى عقب خروجهم من الأزهر إلى أن وصلوا إلى دار السفير البريطانى وأخذوا ينادون إلى الأمام يا روميل، حذاء الملك فوق رأس الإنجليز، فليحيا الملك الصالح، فليعش أمير المؤمنين.

كل هذا ولم يحرك البوليس ساكناً ولا حاول أن يفض المظاهرة أو يمنعها من الصياح أمام السفارتين الأمريكية والبريطانية وهما متجاورتان، ولما رأى حرس السفارتين أن البوليس لا يبدى حراكاً وخافوا أن يصيبهم إيذاء من المتظاهرين أطلقو الرصاص فى الهواء لينفض المتظاهرون ولكن الأعيرة النارية زادت من حماسة المتظاهرين، وصاروا يكررون الهتافات مرة أمام السفارة البريطانية وأخرى أمام السفارة الامريكية، وحضرت قوة كبيرة من البوليس وحاولت التفاهم مع المتظاهرين بالحسنى، لكنهم صاحوا فى وجوههم ونادوا بسقوط سرى فاعتدى عليهم رجال الشرطة بالضرب، وأعملوا عصيهم وسنجهم حتى جرح عدد من الشباب ونقل إلى مستشفى قصر العينى.

ويعلق ناقلوا هذا الخبر بأن السفير البريطانى أعلن استياءه الشديد، وغضبه الكبير على المتظاهرين واتصل برئيس الوزارة وخاطبه بلهجة قاسية عنيفة واتهم رجال البوليس بالتواطؤ مع الأزهريين وبقية المتظاهرين بدليل أنه قد سبق إصدار أمر عسكرى بحظر المظاهرات، وسبق للحكومة أن قادت بعض الشباب الذين أرادوا أن يتظاهروا من أجل مطالب تتعلق بهم وبعث بعد ذلك بإنذار إلى الوزارة يتضمن أنه لو تكررت عملية كهذه مرة ثانية، فسيكون من حق إنجلترا أن تحمى أملاكها وتحرس سفارتها وموظفيها خشية أن يعتدى عليهم بعد ذلك.

ويعلق الصحفيون على هذا الإنذار بأنه بداية النهاية وأن وزارة سرى قد علمت أنها باقية فى الحكم فقط إلى أن يحل الموقف وعندئذ تتولى الوزارة التى تليها أمور البلد من ناحيتها الداخلية والخارجية.

أخبرنى مكرم أنه علم أن عدداً كبيراً من مزارعى المنوفية والمنيا وقنا والمنصورة قد امتنعوا عن دفع الأموال الأميرية، ولما ذهب الصيارفة للحجز على منازلهم لم يجدوا فيها ما يحجز عليه فرفعوا الأمر إلى مصلحة الاملاك الاميرية، وكلمنى أحمد إسماعيل ماذا يصنع فأشرت عليه أن يبلغ وزير الداخلية ويخلى نفسه من المسئولية، وقد فعل لكنى علمت أن الوزارة أمرت المديرين والمحافظين بأن يستعملوا القوة مع الفلاحين، وأن يأخذوهم بالشدة ويقبضوا عليهم ويودعوهم السجون حتى يؤدوا ما عليهم من حقوق الدولة.

وقال إن هذه ستكون القاضية على هذا العهد فإن التموين قد فسد والحاجات الضرورية انعدمت وأعلن الفلاحون والمزارعون العصيان صراحة، فماذا بقى للحكومة بعد هذا؟ قلت هذا شيء يؤسف له ويؤلم كل محب لبلده وما كنت أريد أبداً أن تصل المسائل إلى هذا الحد من الفوضى وأن يضاف إلى الجوع الذى يقاسيه المواطنون مصيبة أخرى فيقبض على عدد كبير منهم ويودع فى السجون.

فقال هذه الأشياء كلها تجعل الإنجليز يتدخلون جدياً فى إنهاء الأزمة، وحل الموقف، فقلت دائماً الانجليز لم نعتمد على المحتلين ولا نعتمد على أنفسنا كوطنيين؟

ويظهر أن كلامى لم يعجبه فسكت ولم يعلق عليه ولكنى كنت أتكلم بكل إخلاص وأعبر عما أحس به بين جوانحى.

جاء لزيارتى محمود فهمى الباسوسى وكيل باركليز بنك وأخبرنى بأن المودعين بدأوا يسحبون ودائعهم من البنك بشكل يلفت النظر ففى كل يوم يأتى العشرات من كبار المودعين يطلبون سحب ألوف من الجنيهات، وقد سألت أكثر من واحد فقالوا إنهم يخشون من دخول الألمان إلى مصر والاستيلاء على العملة فى البنوك وخصوصاً البنوك الإنجليزية فنحن نعمل احتياطنا، ونحاول أن نشترى بالودائع أشياء ثابتة عسى أن تنجو من هجوم الألمان.

ولقد ناقشت واحداً منهم بأن جيش الألمان لا يزال بعيداً عن الحدود المصرية وأنه لابد أن يلقى مقاومة شديدة فأجاب أن لديه من المعلومات ما يجعله يتصور أن روميل ماض فى طريقه لا يجد من يثنيه عن خطته وأن كثيراً من الممولين لا فى بنككم وحده بل فى أكثر البنوك، حتى البنك الأهلى نفسه وهو بنك الحكومة يزدحم الناس فيه كل يوم لسحب حساباتهم لأن الرعب قد استولى على جميع الطبقات وأصبحت عائلات كثيرة تفكر فى الهجرة إلى بلاد النوبة أو بلاد السودان حتى يكونوا بمأمن من إغارة جيوش المحور وينتظروا ماذا يكون من أمرهم.

فقلت له هل وصل اليأس بالناس إلى هذا الحد؟ قال وأكثر، قلت لا ينبغى أن نشجع المواطنين على فكرة الهجرة، لأن معنى هذا أنهم يفقدون روحهم المعنوية وهى مهمة جداً فى مثل هذه الظروف.

حضرت ماتيلده عبد المسيح ومعها زوجها وقد رحبت بهما وأخذ زوجها يحدثنى عن النشيد الذى أعدته لتعزفه على البيانو بمساعدة فرقة من الفتيات أعدتها لذلك وأن بعض تلميذات جمعية المعارف حفظنه كذلك وسيشتركن فى إلقائه، وقد استمعت إلى كلمات النشيد فوجدته نشيداً وطنياً طيباً لا بأس بإلقائه فى الحفلة، فشكرت لها وطنيتها وشجعتها بكلمات طيبة.

جاء لزيارتى الأستاذ يوسف عبد اللطيف المحامى ومعه شخص قال إنه يستخدم الجان ويستطيع أن يتنبأ بنتيجة الحرب ومستقبل البلاد، وأنه عالم فى علم الكف وطلب أن يقرأ لى كفى فرفضت وقلت ليوسف إن كان يريد أن يخبرنى عن الماضى فأنا أعرفه وإن كان يبتغى أن يحدثنى فى الحاضر فأنا أعيش فيه وإن كان يدعى أنه يعرف الغيب فقد خدعك لأن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، فليس ثمة داع لقراءة الكف أو استخدام الجان، وبالمناسبة أحب أن أقول لك إن هذه الخزعبلات من الأسباب التى أخرت الشرق وجعلت المسلمين فى حالة لا يحسدون عليها مع أن دين الإسلام دين عقل وعبادة، وهو أقرب الأديان إلى العقل والمنطق وإذا تركنا الغيبيات التى اختص الله نفسه بها تجد أن جميع التعاليم الإسلامية تتفق مع طبيعة الحياة وتصلح لكل زمان ومكان فما بالنا ندخل فى ديننا ما ليس فيه، وما بالنا نجرى وراء الخرافات التى لا تورثنا إلا التأخر والعجز والكسل.

وصلت إلىّ رسالة باللغة الفارسية من بلدة اسمها [راشت] بإيران فطلبت الصديق مهدى رفيع مشكى وعرضتها عليه لترجمتها فأفاد بأن مرسلها رجل اسمه عبده الكاظمى وهو يقول إنه أرسل إليك هذا الخطاب بصفتك زعيماً مسلماً من زعماء الشرق، وبصفتك زعيم مصر السياسى يطلب إليك أن تبحث له عن أخ له يسمى عبد المحسن لأن أخباره قد انقطعت ويعتذر عن تكليفك بهذا لأنه لا يعرف فى مصر أحداً غيرك ولم يسمع بأحد سواك، فكلفته بأن يبحث لى عن المسمى عبد المحسن حتى نستطيع أن نرد على مرسل الرسالة، ووعد بأن يوافينى بالنتيجة على وجه السرعة.

التقيت اليوم بالشيخ البنا وجاء ذكر الرسالة التى تلقيتها من بلدة راشت بإيران بشأن البحث عن شخص يسمى عبد المحسن الكاظمى فقال لى إنه يعرف أنه كان فى مصر رجل يسمى عبد المحسن الكاظمى مكفوف البصر وهو شاعر معروف فى الوسط الأدبى صديق لشاعر النيل حافظ إبراهيم وغيره من الأدباء لكنه لا يعرف أهو لا يزال مقيماً فى مصر أم رحل عنها، وأنه سيسأل أصدقاءه الأدباء عنه.

فقلت له ابحث من ناحيتك وسيبحث مهدى رفيع مشكى وهو إيرانى الجنس من ناحيته وأيكما يأتينى بنبأ هذا الرجل، سأكتب إلى أخيه فى ايران بنتيجة تحرياتنا.

اتصل بى مهدى رفيع مشكى، وأخبرنى بأنه تحرى عن الشيخ الكاظمى فوجده فى القاهرة ولكنه ملازم داره لا يبرحها لأنه أصيب بشلل فى يده اليمنى لكن حالته المعنوية طيبة وقد أخبره بأن سبب امتناعه عن مراسلة أهله فى مدينة راشت هو أنه لا يعرف طريقة لتوصيل الخطابات إليهم ورجا أنه إذا كتبنا إلى أسرته أن نطمئنهم عليه وأنه بصحة جيدة.

ولما كان لا يمكن إرسال الرسائل إلى الخارج إلا بواسطة الصليب الأحمر فقد اتصلت بممثله فى القاهرة واتفقت معه على قبول الرسالة التى حررتها لشقيق الكاظمى.

قصدت إلى أداء صلاة الجمعة فى مسجد فاضل باشا لأنهم أخبرونى أنه مسجد يقع بجوار المدرسة الخديوية وهى المدرسة التى كنا نتعلم فيها التعليم الثانوى وأن به قارئاً ممتازاً يرتل القرآن ترتيلاً متقناً، وفى الطريق مررت على نادى المدارس العليا فتذكرت ماضى الشباب أيام كنا نجتمع فيه نخطط للقيام بأعمال سرية ضد جيش الاحتلال، ووصلت إلى المسجد قبل الصلاة بدقائق، فسمعت شيخاً مكفوف البصر يرتل من آيات الذكر الحكيم قول الله عز من قائل [واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه] بصوت رخيم جميل فيه خشوع وفيه جلال، واهتزت نفسى عند هذا وسألت عن اسم القارئ فقالوا إن اسمه الشيخ محمد رفعت، فلما انتهت الصلاة بين تكبير المصلين ودعواتهم قصدت إلى حيث الشيخ فشددت علي يديه وحييته تحية الإعجاب والتقدير فكانت مفاجأة له حين عرفنى، فقام يهلل ويكبر وظهرت على وجهه سيماء الفرح والسرور وأخذ يدعو بدعوات طيبات والمصلون يؤمنون عليه.

كنت استعد للذهاب إلى النادى لاستقبال وفد الاشراف آل مهنا، فحضر إلىّ محمود غزالى وأخبرنى أنه سمع من بعض أصدقائه البريطانيين أن الحالة الحربية ازدادت سوءا وأن جيش الألمان تغلغل فى الصحراء وقد قطع مسافات طويلة فى طريقه إلى مصر، وأن مدافعه تسمع أصواتها عند بلدة السلوم أول الحدود المصرية، وأن الأجانب المقيمين فى مصر يستعدون للرحيل منها إلى الأرياف خشية أن تفاجئهم القوات المعتدية ولا يستطيعوا الرحيل.

خاطبنى دومانى تليفونياً وقال إن كبيراً فرنسياً حضر من سوريا وطلب منى أن تحدد له موعداً لاستقباله، فسألته عن اسمه وصناعته والغرض من المقابلة، فأجاب أن أسمه [رينيه جوبان] وأنه من رجال الأعمال وقد طلب مقابلتك لمعرفة رأيك فى الحالة الحاضرة والحرب الراهنة، فحددت له ظهر الغد.

أقبل الشتاء وجاءت الأخبار بأن جيش روميل وقف فى الصحراء ولم يتقدم لكن الغارات على القاهرة لم تتوقف بل اشتدت عن ذى قبل، وقد انتقل مكرم بسرعة إلى مكتبه مرة أخرى بعد أن كان قد عاد إلى منزله، وهجر كثير من أهالى ضاحية مصر الجديدة منازلهم حتى أننا كنا نسير فى الصباح فى الشوارع والطرقات، فلا نرى إلا أفراداً قليلين يسيرون ونشهد معظم المنازل مغلقة، وترتب على هذا أن وقفت الحركة التجارية تماماً وبدأ الأهالى الباقون فى الضاحية يقفون بالمرصاد لعمال المخابز يترقبون خروجهم بأى كمية من الخبز لينقضوا عليها ويأخذوها عنوة.

وعند عودتى من التريض فى الصحراء وصلت إلى المنزل فرأيت دومانى ومعه الضيف الفرنسى ورحبت بالسيد جوبان فقال إنه عمد إلى أكثر من حيلة حتى خرج من المنطقة الفرنسية غير المحتلة ووصل إلى هنا، وأنه قصد الحضور إلى مصر لأنه يعلم بحكم تجاربه أن مصر هى مفتاح الشرق وأن الألمان لو أحتلوها فقد كسبوا الحرب وأراد أن يقابلنى ليعرف استنتاجاتى وما أتوقعه من نتائج لهذه الحرب التى طالت أكثر من اللازم ودخلت فى عامها الثالث ولم تنته إلى نتيجة.

فقلت له إنه حتى وقتنا هذا لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتيجة المعارك الدائرة بين الفريقين فالأخبار تأتى من الصحراء بأن جيش روميل معسكر فيها بقصد غزو مصر، فى الوقت الذى تقول أنباء أخرى أن هتلر لم يكتف بما اجتاح من بلاد وبما احتل من دول ذلك، لأن الغزاة لا يشبعون وكلما انتصروا فى بلد طمعوا فى سواها، وفى ظنى أن الحرب ستطول لأن انجلترا لن تستسلم بسهولة، ألم تر رئيس وزرائها مستر تشرشل يقول للنواب فى مجلس العموم إنه لن يسلم أبداً وأنه مستعد أن يتحالف مع الشيطان فى سبيل الانتصار على الألمان، وأتصور أن هذه الكلمات لها ما بعدها فلا يستبعد أن يستعين بالولايات المتحدة أو بغيرها حتى يخرج من هذه المعركة منتصراً كما أظن أن احتلال فرنسا مؤقت ولن يدوم إلا ريثما تنتهى الحرب.

هذه تصوراتى للموقف أما من ناحيتنا فإنى وإن كنت لست من الرجال الرسميين الآن إلا أنى أظن أن مصر يوم تشعر بالخطر عليها، سوف تهب كلها للدفاع عن كيانها والذود عن حياتها إلى أخر نسمة فيها لأن الشعب المصرى له فى الكفاح تاريخ وفى جهاد الغزاة ماض مشرف.

وتدخل دومانى وقال للضيف لو كانت الأمور فى مصر تسير وفق دستور محترم وحياة نيابية سليمة لرأى العالم منها غير ما يرى.

واستأذن مسيو جوبان فى الانصراف ممتناً شاكراً أن اتاحت له هذه الفرصة الإلمام بأشياء كثيرة والاطمئنان على أن حرب الأعصاب التى يجيدها جوبلز وزير دعاية هتلر، لم تحدث أثرها فى الشعوب ولم تثبط همم الوطنيين.

قابلت عثمان محرم باشا وأخبرنى أنه كان فى زيارة السيدة أم المصريين وجاء ذكر الحرب وآثارها، والوفد وموقفه منها، وقالت فى معرض الحديث إن النحاس باشا فهم كلامى عندما اختلف مع ماهر والنقراشى على غير مقصدى فلم أقصد أبداً أن أمنعهم من الاجتماع فى بيت الأمة، ولكنى أحببت ألا يختلف أبناء سعد وأن يظلوا كما أوصاهم يداً واحدة، وأنى لا أزال أتمنى أن يعودوا إخواناً مجاهدين كما كانوا، وبيت الأمة مفتوح لهم دائماً وأجابها بأن صلحهم الآن غير ممكن بعد أن ألفوا حزباً، واشتركوا مع محمد محمود باشا فى تزوير الانتخابات وخضعوا لفاروق، وأصبحوا يؤيدونه ويشيدون به فى كل مكان، قلت إن الظروف الآن سيئة للغاية، فهل إذا انتصر الألمان، ودخلوا مصر ووجدوها ممزقة على أحزاب مختلفة ألا تكون مهمتهم أيسر واحتلالهم أمكن، فأجبتها أن المسألة فات

أوانها ولم تعد فائدة للكلام فيها بعد أن قطع كل فريق شوطاً كبيراً فى عداء الفريق الآخر، وشكرت لها تمنياتها.

سخرت من هذه الأقوال ومن أن أم المصريين تقول إننى لم أمنع الوفد من الاجتماع فى بيت الأمة، ذلك أن الحديث كان معى شخصياً، وقد أجبت عليها وقتها بأننا لن ندخل البيت ولن نجتمع فيه، فقال محرم باشا أنا جاريتها كسيدة طاعنة فى السن، ولم أحب أن أطيل المناقشة.

كلمنى عبد الواحد الوكيل بك بأن شاباً من أسرة محسن باشا بالإسكندرية، طلب إليه يد كريمته الصغيرة، وقد أرجأه حتى يأخذ رأيى، فقلت له هات لى اسمه وصناعته وعنوانه حتى يمكن التحرى.

تردد فى الأوساط القضائية أن الخاصة الملكية تريد أن تستولى على وقف شاوة مرة أخرى وأنها عهدت إلى محامى الخاصة برفع دعوى أمام محكمة مصر الشرعية بأن هذا الوقف من حقها لا من حق الأمير محمد على ولى العهد، وأن الدعوى التى سبق لمحمد على أن رفعها وحكم له فيها قد مضى عليها أكثر من إثنتى عشرة سنة وأن الإدارة قد تغيرت ومن حق الخاصة أن تحتكم إلى القضاء للاستيلاء على هذا الوقف مرة أخرى.

وتضيف الشائعات أن الأمير محمد على يهدد بالاستعانة بالإنجليز مرة أخرى ليظل الوقف تحت يده لأنه صاحب الحق الشرعى فيه.

تحريت عن الشاب الذى طلب يد شقيقة حرمى، وقد علمت أنه ورث عدة عمارات فى الاسكندرية تدر عليه ايراداً سنوياً كبيراً وهو بعد هذا عاطل من التعليم ومن الثقافة فأبديت رأى لصهرى بأنى لا أوافق على هذا الزواج لأنه مقضى عليه بالفشل إذ أن تحرياتى دلت على أن الشاب المذكور يجلس كل ليلة على موائد الميسر وقتاً طويلاً ويمكث مع جلساء السوء أكثر وقته ولا يصلح أن يكون زوجاً ولا عديلاً لى بحال من الأحوال، وقد أقرتنى أسرة صهرى على رأى وقررت العدول عن هذا الزواج، وعهدت إلى أن أطلب ذلك الشاب وأرفضه.

بدأت جريدة الأهرام تكتب فى مكان بارز فيها عن الموقف السياسى وقد عودتنا الأهرام أن تكتب هذا العنوان عندما تشتد الأزمات وينوى أصحاب الشأن تغييراً فى الحالة، وقد عجبت كيف سمحت الرقابة لهذا المقال أن ينشر، مع أنى لم أر فى الصحف اليومية الأخرى شيئاً من هذا القبيل، وظننت أن هذا سبق صحفى فاستدعيت رئيس تحرير المصرى وكلمته فى هذا الشأن، فقال إننا حاولنا أن نكتب فى هذا الموضوع فمنعتنا الرقابة، قلت له لماذا لا تحتجون لدى الرقيب، قال لقد تحدثنا مع الأستاذ محمود أبو الفتح، فوعد بأن يبحث المسألة مع الرقيب.

لقد جاء فى المقال المشار إليه إشارة إلى أن الحالة تأزمت وأن ولاة الأمور يفكرون فى حل لها خصوصاً وأن الأنباء الخارجية جاءت بأن جيش روميل بدأ يتحرك عبر الصحراء بعد أن كان قد توقف مدة من الزمن.

أحببت أن أعرف مصدر هذه الأخبار هل استنتاج أم مستقلة من مصادر مطلعة كما يسمونها فاستدعيت الأستاذ عبد الله حسين المحرر السياسى بالأهرام، وسألته عن المقال المذكور فقال إن الذى كتبه هو أنطون الجميل باشا رئيس التحرير شخصياً وهو رجل له اتصالاته المختلفة بدار السفارة البريطانية والجاليات الأجنبية والقصر الملكى، وقد سألناه فقال إن الحالة تفاقمت وأن الإنجليز متجهون إلى تغيير الحالة، ليضمنوا سلامة الحالة الداخلية، وقد جاء ذكر الوفد والوزارة القومية وكان يحضر المجلس عدد من حزب الأحرار الدستوريين، فقالوا إن جميع الأحزاب ترحب بالوزارة القومية لتتخلص البلد من الأزمات التى أخذت بخناقها، لكن الوفد يرفض كل العروض التى تعرض بهذا الخصوص، ثم يقولون إن وزارة سرى باشا وزارة ضعيفة لا تستطيع أن تواجه الحالة ولابد من وزارة قومية يمكنها أن تتحمل المسئولية.

اتصل بى محمود أبو الفتح فطلبت إليه أن يحضر فجاء، واستدعيت لجنة الصحافة فحضر مكرم وصبرى واعتذر نجيب، وقد تحدثنا كيف تسمح الرقابة للأهرام بأن يكتب فى الموقف الحاضر، فى حين يمنع المصرى من الإشارة إلى هذا الموضوع، فقال أبو الفتح إنه قابل مدير الرقابة [حسن يوسف بك] وحادثه فى هذا الشأن، فقال له إن مقال الأهرام قد وافقت عليه جهات أكبر منى ولم يعرض على ولو كان عرض لمنعته طبقاً للتعليمات التى لدى وعلى الأقل كنت اتصلت بأولى الشأن وخاطبتهم فيه فإن وافقت عليه سمحت لبقية الصحف أن تكتب ولكنى رأيت المقال بعد نشره كما رآه أى قارئ، ويقول أبو الفتح ولم أكتف بهذا بل قابلت الدكتور هاشم المتولى المسئول عن شئون وزارة الداخلية وتحدثت معه فى هذا الموضوع فأخذ يلف ويدور ويرد بعبارات بعيدة عما كلمته فيه، ولما طلبت إليه أن يجيبنى بصراحة هل يسمح لنا بأن نكتب فى الموقف السياسى أم لا نكتب فأجاب، سأتصل بالجهات العليا وأرد عليك، ولم يرد بلا أو نعم حتى الآن.

وتحدث مكرم فقال مما لاشك فيه أن الموقف سيء والحالة خطيرة وأن الوزارة أصبحت لا تستطيع التصرف فى أمر من الأمور وأنها أقرب إلى أن تكون حكومة صورية منها إلى حكومة حقيقية وأن الأنظار كلها متجهة هذه الأيام إلى الوفد لينقذ الموقف.

وقال صبرى وكيف ينقذ الموقف والحالة تتفاقم كل يوم والشعب يعانى الأمرين من كل النواحى، فلا طعام يجد ولا كساء يحصل عليه، وجميع المرافق أصبحت شبه مشلولة، قلت أية أنظار متجهة إلى الوفد؟ إن كنت تقصد الإنجليز فدعنا منهم فإننى لن أقبل منهم أى عرض، ولن أسمح بتدخل فى شئوننا مهما يكن الأمر لكائن من كان، ولو اقتضى الأمر أن نظل بعيدين عن المسئولية سنين وسنين، وإن كنت تقصد القصر، فكلنا نعلم اتجاه الملك وسياسته وأنا لم أدعكم إلا لتنظروا فى التمييز الذى يميز بين الصحافة بترك الأهرام يكتب ما تشاء ومنع صحيفتنا أن تبدى رأيها وتعبر عن سياستها.

ولكنى لا أكتمكم أنى قد مللت حديث الوزارة القومية والائتلاف واشتراك الأحزاب الذى أصبح لا حديث للمسئولين إلا فيه كلما واجهتهم أزمة، أو أسقط فى أيديهم وغرقوا إلى

الأذقان وترَدّوا فى هوة تصرفاتهم، ومع كل هذا ما لنا نتحدث عن الوفد والأنظار المتجهة إليه إن كنت [والخطاب لمكرم] تعرف شيئاً فتكلم عنه، فقال ومتى كنت أكتم عنك أو عن إخوانى معلومات وصلتنى أو أخباراً سمعتها.

طلب الدكتور محمد مندور مقابلتى لأمر عاجل، وحضر وأطلعنى على مقال كتبه حلل فيه الموقف السياسى من جميع نواحيه، وخلص منه إلى أن «مفتاح الموقف يكمن فى احترام الدستور ومراعاة رغبات الأمة ولن يكون ذلك إلا بانتخابات حرة تجريها وزارة محايدة وتتولى الأغلبية حكم البلاد، أما الوزارات المرقعة والتغييرات المضطربة فهى أشبه ما تكون بمسكن يعطى المريض بداء لابد أن يستأصل بعملية جراحية فإما أن تجرى له العملية أو يظل يقاسى بين الحين والحين من آلام المرض وسيظل الجرح ينزف كلما تحرك أو هم بأى حركة».

وقال إن هذا المقال أخذه الرقيب ليطلع عليه الجهات العليا كما قال، ولكنه لم يجبنى عليه، فقلت له اتصل بمكرم باشا أو بصبرى باشا أو بنجيب الهلالى باشا أعضاء لجنة الصحافة ليتكلموا مع المسئول عن الرقابة ويشتدوا معه فى المناقشة حتى يساوى بينكم وبين الأهرام والمقطم والجرائد الحكومية التى يترك لها الحبل على الغارب تكتب ما تشاء.

كلمنى نجيب وقال إنه تفاهم مع هاشم باشا صهر رئيس الوزراء فقال إن المقال المشار إليه لم يعرض عليه ولم يخاطبه أحد بشأنه وأنه سيسأل عنه ويقرؤه بنفسه ويبدى رأيه فيه.

اتصل بى أبو الفتح وأخبرنى أن مقال الدكتور مندور سمح بنشره مع بعض التعديلات وحذف العبارات العنيفة الموجهة إلى الحكومة، وقلت له شىء خير من لا شىء وأنت بلباقتك الصحفية وتجاربك الطويلة تستطيع أن تخرجه إخراجاً يبين أهميته ويفهم منه القراء المراد منه وفى أبنائنا والحمد لله من يقرأ ما بين السطور ويستنتج الأشياء استنتاجاً صحيحاً.

اضطربت أعصاب الشعب مرة أخرى إذ تضاعفت الغارات وأصبحت الطائرات المغيرة تروع الآمنين وتلقى قنابلها وحمولتها على الأهداف وغير الأهداف وغدت مدينة القاهرة كلها وضواحيها تقريباً مصدر رعب وخوف وتعطلت المرافق، حتى أن كثيرًا من موظفى الدولة ما كانوا يذهبون إلى أماكنهم صبيحة كل غارة على القاهرة وبذلك خلت المكاتب والمصالح من الذين يعملون فيها.

ومن الغريب أنه بينما مدينة القاهرة تعانى من الغارات ما تعانى كان بعض أبناء الموانى، يفدون إليها هرباً من الغارات، فكنا نرى كثيراً من أبناء السويس والإسماعيلية وبور سعيد يقيمون فى مصر ولما كثرت الغارات تركوا المدينة وذهبوا إلى الأرياف فأصبح الريف المصرى الآن عامراً مزدحماً بالسكان ومدن مصر الكبيرة تكاد تنعى من بناها.

التحقيـق

(١)

عرف محمد عبد الوهاب النحاس عن قرب كما عرف مكرم عبيد أكثر وقبل ذلك سعد زغلول:

وهو يصف النحاس [فى سيرته الذاتية] بأنه متقلب بين شخصيتين إحداهما لرجل ضاحك بشوش، والأخرى لرجل عابس مكفهر، يغضب بلا سبب، ويقسو بغير داع.

ويروى عبد الوهاب أنه بعد إذاعة أغنية الجندول لأول مرة دق جرس التليفون فى منزله وكان المتحدث على الجانب الآخر النحاس شخصياً، وسمعه عبد الوهاب يصيح:

- اسمع يا محمد.. غنوة الجندول دى بايخة خالص ولا يصح أن تذاع.

وكانت مفاجأة قاسية لعبد الوهاب الذى استجمع نفسه وسأل النحاس:

- إزاى ياباشا.

ولكن النحاس طور هجومه على الأغنية. وقال لعبد الوهاب:

- كده بقولك دى سخيفة خالص، خليهم يبطلوا إذاعتها.

ويقول عبد الوهاب أنه أصيب بالإحباط لأن نقد النحاس طغى على تهنئة كان قد تلقاها من د.طه حسين الذى اعتبر أغنية الجندول أفضل ما أنتجه من ألحان.

يضيف محمد عبد الوهاب، إن النحاس قابله بعد ذلك بشهر تقريباً فإذا به: «يأخذنى بالأحضان ويقبلنى مهنئاً إياى على أغنية الجندول بالذات، ولم أدر إن كان قد نسى نقده لها، أو أنه هضمها بعد الاستماع إليها».

كان عبد الوهاب قد عرف النحاس عن طريق مكرم عبيد، لكنه أحب مكرم للوهلة لأولى حتى إنه لم يعرف فى البداية سبباً لهذا الحب الذى هبط على قلبه دون مقدمات، لكنه اكتشف بعد ذلك فى مكرم فناناً مختفياً خلف غلاف من خشونة السياسى وعند ذلك - كما يقول - أدرك سر حبه لمكرم عبيد.

أما سعد زغلول فقد تعرف عليه عن طريق أحمد شوقى وكان يحب أن يسمع منه أغنية «ياما أنت واحشنى وروحى فيك» وكان مكرم عبيد يقوم بدور الكورس، فقد كان متفهماً للموسيقى وجميل الصوت أيضاً.

بل إن عبد الوهاب يصف مكرم بأنه «موسيقى موهوب وكثيراً ما أسمعنى أغنيات من تأليفه وتلحينه، وأذكر أنه اسمعنى لحناً جميلاً، لأغنية من تأليفه مطلعها يازهرة البنفسج، وقد عزف اللحن على البيانو وغناه بصوته العذب». وأطرب غناء مكرم عبيد محمد عبد الوهاب.

(٢)

تكاد تكون نتائج الموجهة العسكرية على الجبهة المصرية، هى صاحبة الدور الأول فى تشكيل كل طرف لموقفه فى لعبة الحكم أو المقعد ذى القوائم الثلاث، فى ذلك الوقت.

ولذلك ران على موقف جميع الأطراف نوع من الحرك الذى وصل أحياناً حد الانتقال من موقف إلى نقيضه فمع النتائج الإيجابية التى أحرزتها القوات البريطانية فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٤٠ والأولى من العام الحالى [١٩٤١] فى الصحراء الغربية. كان الملك فاروق يبدو مشغولاً بمحاولة تغيير صورته المتداولة عند البريطانيين كمؤيد ومتعاطف مع المحور. وكان أحمد حسنين يبذل فى ذلك مساعدة نشطة، حتى إن فارق قام بتأجيل رحلته إلى الصعيد لكى يشارك فى حفل الترفيه عن الجنود البريطانيين، وهو ما اعتبره لامبسون «مجاملة رقيقة». وذهب إلى الحفل مصطحباً زوجته وأمه، واستدعى لامبسون إلى مقصورته وتحدث معه فى حضور أحمد حسنين وحسين سرى [أول يناير]يم ويكتب لامبسون إلى هاليفكس مؤكداً «ان موقف الملك تجاه بريطانيا العظمى خلال هذه الفترة أحسن منه فيما مضى». لكن فطنته تقوده إلى إن التحسن فى موقف الملك «سلبى أكثر منه إيجابى»، وإلى أن «.. الانتصار الذى حصلنا عليه ستكون من نتائجه صعوبة اعتماد فاروق على ماهر كمرشد بعد أن جعله يراهن على الجواد الإيطالى الخاسر». ولم يمنع ذلك كله من أن يشتبه السفير البريطانى فى أن الملك يحاول الفرار خارج مصر عندما قرر بعد حوالى أسبوع واحد [١٠ يناير] أن ينتقل إلى الإسكندرية. [كان قد تم ضبط وثائق بريطانية مهمة فى حوزة الإيطاليين بعد مهاجمة [رأس برانى] عبارة عن صور أصلية لتقرير أرسله الجنرال ويلسون إلى وزير الدفاع المصرى توضح أماكن توزيع القوات البريطانية للدفاع عن سيوه].

وعندما هرع لامبسون إلى سرى، تلقى منه طمأنة باستبعاد هروب الملك تماماً، لكنه لم يشعر بالطمأنينة، فكتب إلى الخارجية البريطانية بهواجسه، وتدخل تشرشل على جانبين، الأول لاتخاذ كافة الإجراءات الاحتياطية الممكنة لعدم تمكين فاروق من الهرب، والثانى دعوة إيدن إلى النظر فى تغيير سفير بريطانيا فى القاهرة لأن شاغله ليس على القدرة المطلوبة لأهمية الموقع. ويوقف إيدن الإجراء الثانى مقنعاً تشرشل بأن «لامبسون قد لا يكون قوياً جداً غير أنه يؤدى عمله بكفاءة» .

ولا يجد تشرشل بديلاً عن أن يوصى إيدن بالبقاء فترة غير محدودة فى القاهرة. لكن لامبسون يحرضه على العودة إلى لندن حيث إن «ذهابه إلى لندن أمر عظيم النفع».

ومع النتائج العسكرية الإيجابية التى أحرزتها القوات البريطانية. كان الوفد يبدو – أيضاً – مشغولاً بشن هجوم مضاد على وزارة سرى بهدف الإجهاز عليها، وتهيئة المسرح لعودته الظافرة إلى الحكم، قبل أن تطرده الانتصارات العسكرية البريطانية خارج المسرح كله، بانتفاء الحاجة إليه».

وهكذا راح يتقدم بمذكرة إلى الملك [٢ يناير] يقول فيها إنه.. «.. اتجهنا إلى ملاذكم الاعلى راجين أن تنقذوا البلاد مما هى فيه، ومما هى سائرة إليه، ولا سبيل إلى ذلك إلا بجمع كلمتها وحشد قوتها..».

ثم يعلن عن قرارات مهمة اتخذتها الهيئة الوفدية، كان منطقياً أن يكون من بينها ألا يرتبط الوفد بأية نتائج أو مفاوضات تتخذها الوزارة الحاضرة ويكون فيها مساس بمصير البلاد واستقلالها، ولكنه لم يكن منطقياً أن يكون من بينها، تحميل الوزارة المسئولية الكاملة عن غارات المحور الجوية الكثيفة على مدينة الإسكندرية.

غير أن الرياح لم تسر فى أعنتها المتوقعة، ففى نهاية مارس [٣١] هاجمت قوات المحور جنوب بنى غازى، وبحلول الأسبوع الأول من أبريل، كانت القوات البريطانية تتجرع الهزائم الميدانية، وتكمل انسحابها الإضطرارى مندفعة إلى الحدود المصرية، بعد أن تم حصار طبرق.

لقد كتب لامبسون بعد استقباله لايدن ومساعديه الذين عادوا جواً إلى القاهرة [٥ أبريل] قائلاً:

«.. صدمنى ما كان من نظرتهم المتشائمة للأحداث. ومن الواضح أن الأنباء الواردة عن القتال فى الجبهة الغربية أسوأ مما أعتقد.».

«.. والواقع أن سير الأمور يبعث على الكآبة، بل يجعل المرء كسير القلب.».

وبدأت لعبة التحولات فى مواقف الأطراف المختلفة.. حيث بدا فى القاهرة أن معنويات البريطانيين وصلت حد الانهيار كدفاعاتهم فى عمق الصحراء:

«.. لقد اشترى أحد الفلاحين فى مركز منيا القمح - كما يسجل التابعى - مدفعاً رشاشاً من الجنود البريطانيين، وأن مصطفى أمين كان يسير فى الشارع بينما أحد الجنود الهنود يدفع أمامه فردتى كاوتش للسيارة وقد عرضهما عليه بدولارين اثنين، وأن حسين أبو الفتوح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعداده لأن يورد له أى عدد من سيارات الجيش البريطانى بسعر مائتى جنيه للسيارة الواحدة..».

ولم تتبد محاولات فاروق سوى فى اندفاعه لمعاودة الاتصال بالمحور. فيطلب من سفيره فى طهران إجراء اتصال مباشر مع الرايخ، وينقل السفير إلى السفير الألمانى أن بريطانيا أصبحت العدو الأول للملك. ثم ينقل رسالة تحذير إلى هتلر، حول اتجاه القوات البريطانية إلى احتلال منابع النفط فى إيران.

أما الوفد، وبعد أن سلم حسين سرى أمام حملته الضارية وأراد أن يتخلص من الأمر بالاستقالة، حيث أعلن صراحة أن الموقف يقتضى وزارة قومية يرأسها النحاس، فقد وافق [فى أوج الانتصارات البريطانية] على تشكيل وزارة قومية برئاسته بل إنه - حسب شهادة إبراهيم عبد الهادى - قبله مسروراً.

لكن الوفد سرعان ما عاد إلى قاعدته السابقة من الوزارة القومية، فقد بدا أن الهزائم البريطانية العاجلة والمفاجئة يمكن أن تعيد حمله منفرداً إلى مقعد الوزارة.

أما التحول في الموقف البريطاني فقد بدا مختلفاً، ربما لأن لامبسون كان يقرأ موقف الوفد مقدماً، فبدلاً من سعي السفارة البريطانية إلى حدوث تقارب بين الملك والوفد، وهو ما أنجز بعض خطواته فى هدوء أحمد حسنين، أبدت الحكومة البريطانية ضيقها من هذا التقارب، حتى إن إيدن التقى بنفسه بالسفير المصرى فى لندن وطلب منه فى وضوح ألا يقوم بتشجيع النحاس.

وفى الوقت الذى كانت فيه انعكاسات ثورة العراق بقيادة رشيد الكيلانى تتخلل بعض الخلايا الحية فى الجيش المصرى، محدثة وسطها مناخاً جديداً يساعد على ترجمة مشاعرها الوطنية إلى مواقف، كانت [المصرى] لسان حال الوفد، تلعب دوراً فى تحجيم ذلك [عن قصد أو عن غير قصد].

لقد كتبت [المصرى] تقول:

«.. إن الحكومة التى حدثت فى العراق والتى انتهت بمعارك علنية مع القوات البريطانية هى ثورة عسكرية محضة، فإن عناصر الجيش فى العراق دائمة التدخل فى السياسة، وكان تاريخها الحديث سلسلة من مؤامرة تلو مؤامرة ضدها، ويكاد ينظمها ضباط الجيش دون غيرهم. وقد اقترن بعض هذه الثورات بسفك الدماء، وسقط بعض الوزراء ضحايا القتل السياسى..».

ثم نشرت جريدة الوفد فى صفحتها الأولى نداء وصى العراق مع صورة للأمير عبد لله يقول فيه: «.. عمدت فئة من الطغاة العسكريين يعاونها ويحرضها رشيد عالى وآخرون من فاسدى النفوس اشترتهم اليد الأجنبية بالذهب إلى إبعادى عن تأدية واجبى المقدس..».

لقد كان البديل يتخلق..

وكانت الخشية منه تولد معه مبكرة أيضاً.!

(٣)

لا تخلو الكتابة عن عزيز المصرى ذاته، أو عن محاولته الهروب طائراً، من صعوبة. ذلك أن سحباً كثيفة من الظلال ما تزال تحيط بالرجل قبل القصة والمحاولة، بالرغم من دراسات مستفيضة ومتعمقة حاولت جاهدة أن تمزق هذه السحب.

لا أحد يستطيع أن يجزم على وجه اليقين ما إذا كان متعاطفاً مع الإنجليز، أو مناهضاً لهم وثائراً ضدهم. ولا أحد يستطيع أن يجزم على وجه اليقين أيضاً، هل كانت محاولة الهرب فى سياق اتفاق مع المخابرات الإنجليزية لإطفاء شعلة الثورة العراقية بالتعاون مع نورى السعيد هناك، أم كان ذلك مجرد غطاء دخان للتمويه عن الاسباب الحقيقية لسلوك ذلك الثائر الذى كان يريد أن يضيف وقوداً جديداً إلى الثورة.

وتتبدى الحيرة أكثر فى أن الرجل الذى حمل وسام الأب الروحى لأجيال من الثوار رضيت عنه بريطانيا فى مرحلة إلى حد أن تركت الملك القادم يتربى فى كنف رعايته وتعاليمه ثم رضيت عنه فى مرحلة ثانية إلى حد أن سلمته مدرسة البوليس ليعمل مديراً لها تحت رئاسة رسل باشا حكمدار العاصمة البريطانى، وفى ظل وزارة محمد محمود باشا - أيضاً - وكان وسيطه فى ذلك صديقه الشخصى حافظ عفيفى باشا!. ثم غضبت عليه حد أنها لم تتوقف عن تهديد الملك نفسه، حتى تم طرده من الخدمة العسكرية وهو يتبوأ كأول مصرى منصب رئيس أركان الجيش المصرى.

وتتبدى الحيرة أكثر فى أن هذا الرجل قبل حادث الهروب كان [حسب شهادة محاميه فتحى رضوان] «.. غريب الأطوار، فاتصل بالحركات المتطرفة كمصر الفتاة والإخوان وحتى بالشباب غير الملتزمين تنظيمياً بهذه الحركات».

ولم يكن وجه الغرابة فى ذلك ولكن فى أنه .. «.. كان يذهب إلى الاخوان فينقل لهم سخرية أحمد حسين بالشيخ البنا ويذهب إلى أحمد حسين وينقل إليه شتائم الإخوان، واكتشفت أن دوره يقتصر على الايقاع بينهم جميعاً..».

وإذا كان عزيز المصرى قد حكى لأنور السادات وعبد المنعم عبد الرؤوف. كيف كان عندما حارب فى جبهة البلقان وفى الجبهة الغربية يخصص بغلاً [يصاحبه فى كل حرب] ليحمل عليه ما لا يقل عن أربعمائة كتاب فى مختلف اللغات والدراسات..». فإن فتحى رضوان يؤكد أنه: «.. كان يستعير منى كتباً لا يقرأها ولا يعيدها».

لقد برر لعبد المنعم عبد الرؤوف فى البداية محاولة الهرب بأنه طلب من رئيس الوزراء حسين سرى - بعد رفده من الجيش - جواز سفر لكنه رفض، ثم أخبره ومعه أنور السادات بعد ذلك بأنه يود الوصول إلى جبل رزة [قرب الخطاطبة غربى فرع رشيد] حيث تلتقطه هناك طائرة ألمانية، وكلفهما [السادات وعبد الرؤوف] بالذهب إلى الصحراء لاستكشافه وقد ذهبا بالفعل لاستكشاف الجبل.

أخبر عبد الرؤوف - وفق شهادته - أن وقت الطائرة الألمانية قد حان وأن عليه أن يذهب إلى جبل رزة دون تأخير. ولم يجد عبد الرؤوف بديلاً من أن يذهب إلى ضابط صديق له فى سلاح الفرسان يقول عنه إنه يمتاز بالجرأة والشجاعة ومن المعدودين فى الفروسية واجتياز الحواجز والسباحة والملاكمةيم ولم يكن الضابط سوى الفنان أحمد مظهر (بعد ذلك).

وذهب بالفعل ومعه أحمد مظهر إلى عزيز المصرى، حيث استمع إليه وتجاوب معه بحماس «واتفقنا على أن يقود أحمد مظهر السيارة وركب الثلاثة السيارة التى قادها «مظهر» عبر طريق مصر اسكندرية الصحراوى للوصول إلى جبل رزة، ولكن المحاولة فشلت بسبب نقطة حدود منعتهم من التوغل فى الصحراء دون تصريح، رغم بطاقتهم العسكرية.

وكان أول من تعرف عليه من الضباط الملازم أنور السادات، وهو الذى عرف عليه حسن عزت وحسن إبراهيم وعبد المنعم عبد الرؤوف، فى أيام مبكرة من عام ١٩٢٩ (عندما كان مديراً لمدرسة البوليس) حيث طفق يحدثهم عن ذكرياته عندما ذهب إلى تركيا للدراسة العسكرية. فقد اشترك فى الثورة ضد السلطان عبد الحميد مع الضباط الثائرين (٢٣ يوليو ١٩٠٨) حتى أرغم على إعادة الدستور [وكان هذا الدستور يدعى الشروطة] وانضم إلى حركة «الاتحاد والترقى» ثم ذهب إلى ليبيا كمتطوع ليساعد السنوسيين فى صد الهجوم الإيطالى [وقد كان يكن احتقاراً شديداً للإيطاليين] وقد أصبح هناك حاكم برقة، ولم تجد تركيا بداً من محاكمته بتهمة تأسيس دولة عربية مستقلة عنها حيث حكم عليه بالإعدام [١٩١١] حتى سعى السفير البريطانى فى استنبول إلى الإفراج عنه، [مما أشاع عنه فى ذلك الوقت أنه عميل للإنجليز]. وقبل تعيينه مديراً لمدرسة البوليس، سافر بحثاً عن عمل وكرر محاولته دون جدوى فى سوريا والعراق [حيث تعرف على زوجته الأمريكية الجنسية وتزوجها هناك] وإيران، ثم عاد لتلتحق زوجته مدرسة بمدرسة السنية [بالسيدة زينب] لمساعدته فى انتظار أن يجد عملاً فى مصر.

المهم أنه عندما فشلت محاولة الوصول إلى جبل رزة براً، لم يكن ثمة بديل غير الوصول إليه جواً، واحتاج الأمر إلى طائرة.

وطلب عزيز المصرى من عبد المنعم عبد الرؤوف طائرة، وأجابه بأن الطائرات فى سربه صغيرة، ولا تتحمل طول الرحلة، وفاتح عبد الرؤوف أحد طيارى سرب المواصلات زميله الطيار حسين ذو الفقار صبرى، فى أن يشارك فى المهمة، ووافق بعد أن تفهم مغزاها الوطنى.

وفى يوم الخميس ١٦ مايو - كما يروى عبد المنعم عبد الرؤوف - حضر حسين ذو الفقار بعربة ضابط عظيم المطار، واتجهنا إلى مكان قريب من فندق [فينيواز] وأخذنا عزيز المصرى ودخلنا المطار موزعين واجباتنا كالآتى:

يقوم عبد المنعم عبد الرؤوف بحراسة عزيز المصرى حتى يتم تحليق الطائرة بأمان - يقوم حسين ذو الفقار باخرج الطائرة إلى مكان التحليق وعليه بعد ذلك إعطاء إشارة ركوب عزيز المصرى وأمتعته، وتم ذلك بالفعل، لكن الغريب أن عزيز المصرى اصطحب معه عشرة حقائب سفر[!].

وعندما ارتفعت الطائرة أسر حسين ذو الفقار فى أذن عبد الرؤوف بأن عزيز المصرى طلب منه أن يتجه إلى جبل رزة وليس إلى بيروت، والتى سبق أن طلب منه دراسة الطريق إليها على الخريطة. [يؤكد صحة ذلك أقوال زميله الضابط بقاعدة الماظة «عبد اللطيف البغدادى» الذى قال إن بعض الخرائط التى وجدها بالطائرة مرسوم عليها بالقلم الرصاص طريق من الماظة إلى مرسى مطروح وآخر من الماظة إلى الإسكندرية ثم خريطة أخرى مرسوم عليها طريق الماظة بورسعيد - بيروت] وأخبره أن الهدف هو الانتقال بعد ذلك من بيروت إلى بغداد، للانضمام إلى حركة الكيلانى فى العراق ضد الإنجليز.

ولم تمض سوى عشر دقائق بعد الإقلاع حتى.. «.. سمعنا صوت انفجار وتلاه اشتعال النار فى الجناح.. ثم هبطنا فوق بستان يوسفى مغمور بالمياه..».

لقد سقطت الطائرة فى قليوب. وفى الواحدة والنصف ليلاً ذهب عزيز المصرى وصاحباه بكل جرأة إلى منزل معاون قليوب، وطلبوا منه سيارة تنقلهم إلى القاهرة، وادعى عزيز المصرى أنه كان مدعواً إلى حفل عقد قران فى ميت غمر وأن سيارته تعطلت.

ولم يجد معاون البوليس إلا سيارة [بوكس فورد] أوصلتهم حتى نقطة بوليس شبرا، حيث استقلوا عربة أجرة ثم اختفوا فى قلب القاهرة.

كان رئيس الوزراء فى قمة الغضب حين «راح يلوم رسل باشا لعدم فاعلية الشرطة فى القبض على الهاربين». وحين قال له لامبسون «إن هذه الحادثة برهنت على أن عزيز المصرى وشركاءه ممن يمثلون مناصب رفيعة فى الجيش المصرى، يرتبطون بصلات وثيقة برشيد الكيلانى فى بغداد» رد عليه رئيس الوزراء مسلماً بتحليله ومؤكداً أن «هذه المؤامرة تنم عن الحقارة والنذالة».

لكن الرؤى كلها تبدلت فى اليوم التالى، فقد طلب رئيس الوزراء مقابلة السفير البريطانى، حيث تلى عليه فقرات من تقرير النائب العام، وأقوال عزيز المصرى التى أكد فيها أنه قام بمحاولة الطيران على هذ النحو إلى العراق، بناء على طلب من ضابط بريطانى برتبة كولونيل، باعتبار أنه يملك صلات بالعديد من الضباط العراقيين من خلال اشتراكه معهم فى الحرب العالمية الأولى تحت القيادة التركية.

ورد لامبسون فى دهشة إن القصة تبدو وكأنها مختلقة. لكنه بعد يومين وقع فى حرج وارتباك شديدين لأن «الكولونيل ثورن هيل، قد قام بالفعل بزيارة عزيز المصرى قبل أن يهرب بالطائرة» ولما كان ثورن قد ذهب إلى لندن، فقد أرسل إليه فى لندن ليفيد على وجه السرعة عن علاقته بالموضوع.

بعد ذلك بشهرين [١٢ أغسطس] قدمت السفارة البريطانية بالقاهرة شهادة رسمية إلى المحكمة تفيد أن الكولونيل ثورن هيل، قد أكد أنه قابل عزيز المصرى بالفعل فى فندق فييتواز قبل هروبه بأربعة أيام [يوم ١٢ مايو]. وأن عزيز المصرى قدم له اقتراحاً للبرجادير كلينتون [رئيس المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط] بالسفر إلى بغداد للتفاهم مع قواد الثورة العراقية، وأنه تم بناء على ذلك الاتفاق بالفعل على سفره إلى بغداد.

أما اعترافات عزيز المصرى كما قرأها فتحى رضوان فى ملفه، فلم تخرج عن شهادة ثورن، وهى أنه كان مكلفاً من الانجليز بمهمة فى بغداد، ولم يكن الهرب بالطائرة على النحو السابق إلا من متطلبات السرية وأن مهمته كانت التوفيق بين رشيد الكيلانى ونورى السعيد، وأن الذى أسنده إليه ضابط كبير من العائلة المالكة البريطانية.

وتأجلت محاكمة الرجل ثلاث مرات [حتى ١٩٤٢/١/٥] ثم ساءت صحته ونقل إلى المستشفى، وأفرجت عنه حكومة الوفد [دون أية أسباب واضحة أو معلنة] فى ٦ مارس

١٩٤٢ ثم أعادت اعتقاله دون أية أسباب معلنة أو واضحة أيضاً بعد ذلك بشهور قليلة [أغسطس ٤٢].

فى قها فجراً لوحظ أن الكهرباء مقطوعة عن المنطقة، وحين تم التقصى أكتشف أن السلك الكهربائى مقطوع وبالقرب منه طائرة جاثمة فى حقل اليوسفى..

وفى الوقت الذى أورد فيه التحقيق، أن سبب سقوط الطائرة هو اصطدامها بسلك الكهرباء، فإن محامى عزيز المصرى [فتحى راضون] يؤكد أن الميكانيكى المسئول فى المطار أغلق عن قصد أو سهوا محبس الزيت. فكان لابد أن تحدث الكارثة، وذهب أول رئيس لأركان الجيش المصرى، ولم ينته دور عزيز المصرى بانتهاء قصة الهروب فسوف تبدأ قصة أخرى، يكون شريكاً فيها مع أنور السادات هى قصة الجاسوسيين الألمانيين «أبلر» و«ساندى».

لكن الغريب أن عزيز المصرى الذى أبلغ ضابط المخابرات البريطانية [ثورن هيل] – وفق تقرير رسمى – أنه يرى من الأفضل للدول العربية أن تنضم إلى جامعة الأمم البريطانية تحت نظام الدومنيون، هو نفسه عزيز المصرى الذى يقول عنه صديقه د.سيد شكرى – وفق تحقيق رسمى – أنه «يؤمن بالوحدة العربية ويعتقد أنه من الممكن للأمم العربية أن تتحد وتعمل حلفاً عربياً» هو نفسه عزيز المصرى الذى يؤكد محمد حسنين هيكل أن «وثائق الحرب البريطانية أثبتت أن الالمان تلقوا منه فى هذه الفترة تقريراً كتبه عن أهمية الموقع الدفاعى عند العلمين».

هل هو وجه واحد، أم أنه كالحقيقة، تحمل عدة وجوه؟!

(٤)

كان العقاد فى هذا التوقيت قد انضم إلى [السعديين] مدفوعاً بعاطفة خاصة ربطت بينه وبين النقراشى بوشائج إنسانية قدر لها أن تعيش.

كما كان قد صدر كتابه [هتلر فى الميزان]، الذى اعتبره فتحى رضوان بمثابة «إعلان حرب على النازية لحساب جهاز الدعاية الإنجليزى». خاصة وأن السفارة الإنجليزية وزعت منه آلاف النسخ واعتمدته مادة اساسية بالعربية للدعاية ضد المحور. وتسبب هذ الكتاب الذى كتبه العقاد بدوافع أصيلة فيه لمعاداة الاستبداد. فى تعرضه لمحاولة اغتيال بإطلاق النار عليه عند زيارته لفلسطين، كما أنه وضعه فى حالة استنفار قوى، مع تقدم القوات الألمانية فى صحراء مصر الغربية، حتى إنه بعد وصول طلائعه إلى العلمين، هاجر مهرولاً إلى السودان. وتلخص طبيعة الخلاف بين العقاد والنحاس. ثم انشقاقه عن الوفد جانباً من طبيعة الخلاف والانشقاقات التى تكررت مع عدد من أقرب المثقفين إلى الوفد بل وإلى النحاس شخصياً، مثلما كان الحال مع توفيق دياب أو فاطمة اليوسف، أو العقاد، ومحمد التابعى فى بعض المواقف.

وهى مواقف [فى مجملها] ساعد على وصولها إلى لحظة التأزم ثم الانفجار، عدم التقاط النحاس لخصوصية صيغة العلاقة مع المثقف، مثلما تفهمها وصاغها سعد زغلول مثلاً. فقد كان سعد زغلول يمارس فى سلوكه مع الكتاب والمبدعين عموماً، ما يعكس تفهماً عميقاً لأمرين:

الأول، أن الحزب السياسى والحركة الجماهيرية يحتاجان قبل لمعان العقل إلى ثراء الوجدان. وهو ما يضيفه المثقف والمبدع.

والثانى، أن المثقف والمبدع يحتاج من السياسى إلى حساسية خاصة فى صياغة العلاقة به لكى يكون كيانًا حراً فى اطار ملتزم.

يقول العقاد نفسه عن علاقته بسعد زغلول:

«.. لازمت سعد سنوات ووافقته كثيراً وخالفته كثيراً.. فلا أذكر يوماً أنه طلب منى أو طلب من غيرى أمامى أن أكتب فى رأى بغير ما نراه. وإنما كان أسلوبه فى هذه الحالة أن يفتح باب المناقشة فيما يريد الكتابة فيه، فإن خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا الكتابة، ولم يلمح إلى طلبه أقل تلميح، وكثيراً ما كان يتلطف ويقول «أنت جبار المنطق يافلان».

لنلاحظ أن النحاس أنهى علاقة العقاد بالوفد وكذلك فاطمة اليوسف، بسبب اصراره على عدم تناولها بالنقد لوزارة توفيق نسيم، فى مرحلة كان النحاس يرى فيها وزارة انتقالية مفيدة رغم أنها مقيدة بضرورات السياسة البريطانية، وهو ما ثبت بالتجربة عدم صحته. وعلى الرغم من أن العقاد وفاطمة اليوسف وتوفيق دياب قبلهم كانوا فى مقدمة الذين وقفوا بقوة فى معسكر النحاس، سواء عند اختياره لخلافة سعد أم عند بروز خلافات وتصدعات ثم انشقاقات فى الوفد، كان أولها الانشقاق الذى عرف باسم [السبعة ونصف].

أما توفيق دياب رئيس تحرير صحيفة الجهاد التى وضعت فى صدر صفحاتها منذ صدورها [١٩٣١] بيت أحمد شوقى:

قف دون رأيك فى الحياة مجاهدًا

إن الحياة عقيدة وجهاد

فإن الخلاف معه كان بسبب يبدو ذاتياً محضاً لقد كان دياب مثقف من طراز فريد، جمع بين حرفية الصحفى وإبداع الأديب، والتزام السياسى الوطنى. وقد وضع جريدته التى تفوق توزيعها على الأهرام فى خدمة الوفد، ودفع ثمناً غالياً لذلك، فقد صودرت الصحيفة عشرات المرات، وحكم عليه بالسجن ستة أشهر لإهانته حكومة صدقى.

أما الخلاف بينه وبين النحاس، فكان مرده إلى نقد وجهه دياب إلى زعيم الوفد، عندما قبل أن يجمع بين رئاسة الوزارة وبين أن يكون ناظر وقف فى المحلة الكبرى يدر عليه الآف الجنيهات، حيث كتب توفيق دياب يقول إنه «لا يليق أن يقبل زعيم الوطن نظارة وقف مستغلاً صفته كرئيس للوزراء».

وشن النحاس هجوماً بكل الأسلحة على توفيق دياب، ولم تكن المعركة متكافئة فانهارت الجريدة. وقد رأينا فيما مضى من هذه المذكرات كيف أن النحاس كتب متشفياً لأن دياب بعد أن أغلق الجريدة لم يكن لديه أموالاً ليسدد بها بقية ديونه للعاملين فيها. ويتبدى موقف سعد زغلول مرة أخرى - على العكس من ذلك - فى علاقته بأحمد شوقى. فعندما خلت دائرة الشرقية بوفاة عضو الشيوخ فيها - كما يقول رجاء النقاش - سألوا سعد زغلول من يرشح لهذه الدائرة من الوفد. فقال الشاعر أحمد شوقى.

ودهش بعض الموجودين وهاجموا شوقى. وقالوا إنه متقلب، وأنه لا يمكن الاطمئنان إليه، وأنه يطمع فى الحصول على الباشوية من الملك فؤاد.

وقال سعد : أنى أرشح الشاعر لا الإنسان، وأنى أعتقد أنه يشرف الوفد أن يكون فيه أمير الشعراء. وقد فكرت فى أن أعينه عضواً فى الشيوخ، ولكن الملك فؤاد رفض تعيينه. وأصر سعد وانتخب شوقى بالفعل عضواً عن الوفد فى مجلس الشيوخ، وأصبح عضواً فى اللجنة الوفدية، ولكنه تركها عقب رحيل سعد.

أما موقف النحاس من التابعى - كما تعكسه المذكرات - فكان سلسلة متصلة من الرفض. إنه يرفض لقاءه، يرفض دعوته، يرفض اقترابه، رغم محاولات مكرم عبيد المتكررة والدءوب.

وإذا استعرت تعبيراً كتبه كامل زهيرى أخيراً عن محمد التابعى فهو «الجد الأكبر للصحافة المصرية الحديثة والتى ولدت بعد دستور ١٩٢٣». وكان فضله الكبير فى تبسيط اللغة والفكرة. حيث نبعت من تعليم هذا الجد الكبير مدرستان وهما مدرسة الرأى فى روز اليوسف ومدرسة الخبر فى أخبار اليوم.

لكن الجد الاكبر للصحافة المصرية كان يعيش بوجدان فنان، وكان يتنفس الحياة برئته أيضاً.. ولقد بدأ بالفعل مسيرته الصحفية الحافلة يكتب النقد الفنى فى جريدة الأهرام، وهو بعد موظفاً فى مجلس النواب. ولم يبدأ كتابته السياسية إلا بعد عام ١٩٢٦ وبإلحاح من فاطمة اليوسف التى تصفه بأنه «رقيق المزاج، له أسلوبه الذى لا يتخلى عنه فى الطعام والشراب والراحة.».

وعندما حكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر [بسبب هجوم ساخر على وزير العدل بعد حادثة الحصاينة]، كانت له [كما تروى فاطمة اليوسف] كل يوم طلبات من السجن، وفى إحدى المرات «أرسل يطلب كفياراً، وأرسلت له الكفيار. وفى اليوم التالى جاءنى منه خطاب يتميز غيظاً يقول فيه إن علبة الكفيار محكمة الإغلاق، وأن السجن ليس فندقاً فيه شوكة وسكين ليفتح العلبة..

وقد روى لى بعد خروجه كيف أضطر إلى الاعتصام بدورة المياه يوماً، وكسر علبة الكفيار ليستطيع أن يأكلها..».

(٥)

لم تؤسس هذه الأشهر المتبقية من عام ١٩٤١ درج الصعود إلى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢. حين صعد الوفد إلى الحكم بضغط بريطاني اعتصر ما تبقى من ارادة القصر الملكى. ولكن قواعد هذا الدرج تستند دون شك إلى السفح الواسع لهذه الشهور، وتقوم عليه.

لقد كان العالم كله يقف على اطراف اصابعه فوق شرفة لا نهائية كأنها الربع الصحراوى الكبير: رمال متحركة، ودوامات سابحة وطرق صاعدة وأخرى نازلة، تلتف حول بعضها وسط عواصف ودخان، وانين دم، وصدام رصاص وحديد..

كان الجميع تحت الحصار، المحاصرون والمحاصرين، الكل تلفه سحابات من الخوف والقلق، والكل - أيضاً - يحدوه الأمل فى صبح يريد أن يستبق ليله إليه.

وإذا كان جانب من فرنسا قد ارتاح إلى «شجاعة اليأس» لدى الجنرال بيتان وحكومة فيشى، وجانب أخر قد ارتاح إلى شجاعة الرفض لدى الجنرال ديجول وحكومة فرنسا الحرة، فإن أمريكا كانت تفتش محمومة تحت الأنقاض، هنا وهناك عن مكاسب جديدة مدفوعة بحس غريزى يشبه «الحتمية التاريخية».

أما بريطانيا فكانت أكثر الجميع إحساساً بالخطر والخوف من الهوان، بل كان مذاق اليأس قد بدأ يتسرب إليها فى هذه الأشهر على وجه التحديد، رغم أن تشرشل كان لايزال ماضياً فى نثر مفردات قصائده المتفائلة كأنها الورود، تحت أمطار القنابل الألمانية.

وحدها مصر كانت تسبح فى قلب الخطر أوتتخبط بين أمواجه دون هدف، وتدفع التكاليف دون ثمن، وتجوع وتعرى وتتألم دون مبرر أو عائد.

ولا أحد يستطيع أن يجزم ماذا كان يمكن أن يحدث لأوروبا كلها، والعالم الذى يتلامس مع دوائر أمنها، إذا لم يقم هتلر بغزو الأراضى السوفيتية.

مع أن الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفيتى لم يكن مفاجأة لأحد بقدر ما كان مفاجأة للاتحاد السوفيتى نفسه. الذى تلقى أكثر من تحذير لم يعره اهتماماً.

تلقى تحذيرًا أمريكياً مبكراً [يناير] بأن هجوماً ألمانياً واسعاً سوف يقع على أراضيه، وتلقى تحذيراً بريطانياً بعد ذلك بشهرين [١٩ أبريل]، ولكن [ستالين] لم ير فى هذين التحذيرين، إلا محاذير ذاتية بأنها سلوك إستفزازى إمبريالى. ولذلك لم يكلف نفسه عناء أن يأمر بتعبئة القوات السوفيتية.

وعلى مشارف فجر الثانى والعشرين من يونيو ودون مقدمات أو بيانات، اندفعت القوات الألمانية تقتحم الأرضى السوفيتية على طول الحدود الممتدة من البحر الأسود حتى بحر البلطيق.. وفى الساعات والأيام الأولى للهجوم كان النازيون يستخدمون فى بياناتهم ودعايتهم نفس النظرية التى اقتبستها [إسرائيل] واستخدمتها فى كل عدوان على أرض عربية بعد ذلك بسنوات. نظرية الحرب الوقائية، أو الهجوم الإجهاضى، ولم يكن التماثل فى

نظرية الدعاية فقط، وإنما كان فى أسلوب تنفيذ العدوان، فقد بدأ الزحف الألمانى بضربة جوية مكثفة ضد المطارات السوفيتية، حيث أصيب الطيران السوفيتى بضربة قاصمة، فقد ذبحت طائراته وهى جاسمة فوق الأرض، وأصبح على قواته أن تخوض معركة ضارية تحت سماء مفتوحة لطيران العدو، الذى امتلك زمام المبادرة الاستراتيجية.

وهكذا تراجعت القوات السوفيتية، دون أن تستطيع تثبيت خطوط قتال دفاعية، حتى أن القوات الألمانية الغازية تمكنت خلال ثلاثة أسابيع من بدء أعمال القتال، من التوغل على جميع محاور الهجوم الرئيسية، فى الأراضى السوفيتية بعمق يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠كم.

ولم يمض سوى أسبوع واحد من شهر يوليو، حتى كان هتلر الذى ثمل بخمرة انتصاره، يدك موسكو ولينينجراد «لأننا لا نريد أن نطعم سكانها أثناء الشتاء».

كانت خطوط القتال ما تزال تتحرك فى عمق الاتحاد السوفيتى، وكان [هتلر] يدى جازمًا انه لن يحتاج إلا لبضعة أسابيع ليكسب معركته بالكامل، ولم يكن تقدير روزفلت نفسه ببعيد عن ذلك.

وعندما حل نوفمبر [١٩٤١] كانت القوات الألمانية قد احتلت – وفق الإحصائيات السوفيتية – مناطق تضم ٤٠٪ من سكان الاتحاد السوفيتى، ٦١٪ من السكك الحديدية، ٨٤٪ من إنتاج السكر، ٦٨٪ من إنتاج الحديد، ٥٨٪ من إنتاج الصلب.

وإذا كان الاتحاد السوفيتى لم يستطع حتى ذلك التوقيت أن يقيم خطاً دفاعياً ثابتاً، فإن بريطانيا لم تكن قد بلورت خطة دفاعية ثابتة.

لم تكن الشظايا تتناثر وحدها من الصدام العسكرى على جبهات القتال، ولكن الشرر كان يتطاير أيضاً من الصدام بين أراء القادة العسكريين البريطانيين، خاصة فى قيادة الشرق الأوسط.

كانت القناعة الوحيدة التى انتهت إليها هذه القيادة [فى أبريل] أن مصر – حتى لو أرادت – ينبغى أن تظل بعيدة عن إعلان الحرب، بعد أن أعلنت أمريكا أن البحر الأحمر منطقة عسكرية مفتوحة أمام سفنها، التى كانت تحمل الذخيرة إلى مصر عبر الباسيفيك.

وحين التقى [ويفيل] مع رئيس الوزراء المصرى فى ذلك التوقيت، أبلغه القائد العام للقوات البريطانية، أن قواته لا تريد من مصر سوى ما تقوم به حالياً، سواء بحماية قناة السويس، أو تأمين الكبارى والسكك الحديدية واتخاذ الاجراءات المناسبة حيال الغارات الجوية على مناطق الدلتا – بالإضافة إلى القوات المتمركزة فى سيوة والتى ستتولى الدفاع عنها، بل كان رأى ويفيل بالنص أنه: «من الأفضل ألا تختلط القوات المصرية والبريطانية فى منطقة الصحراء الغربية».

وحين تسـأل بدوى باشـا – وزير المالية – عمـا إذا كـان يتـعين إرسـال مـخزون مصـر القومى من الذهب إلى جنوب أفريقيا أو يكتفى بإرساله إلى الخرطوم، كان رأى العسكرى [ويفيل] والدبلوماسى [لامبسون]، إنه من الأفضل إرساله إلى جنوب أفريقيا، فقد كانت عواصف القلق تجذب من الأفق البعيد، سحائب اليأس.

وإذا كان شـهر يونيو هو شـهر الانحدار السوفيتى الكبير، فإن شـهر مايو هو شـهر الاهتزاز البريطانى الكبير، وربما تأسست لذلك بعض مقدمات يونيو السوفيتى، على بعض نتائج مايو البريطانى.

كان[لامبسون] يكتب وهو يصرخ فى القاهرة:

«إن توالى النكبات واحدة تلو الأخرى يهز الثقة بالنفس. فى البداية كانت بنى غازى ثم اليونان، والآن كريت، وأتوقع أن تكون قبرص هى القادمة، وتليها سوريا».

كانت أركان الإمبراطورية البريطانية المترامية الأطراف، تهتز بشدة وتبدو وكأنها آخذة فى الانهيار، وكأنها أعمدة من الورق المقوى.

كان ضغط الجانب البريطانى، يزداد فى ليبيا بواسطة أنواع جديدة من العربات المدرعة «.. تفوق ما لدينا إذ أنها مسلحة بمدفعية ثقيلة، أما عرباتنا فمسلحة بالرشاشات» كانت المدرعات البريطانية تتساقط بالعشرات، ولم يكن نصيب القوات الجوية البريطانية أفضل فقد أبيدت جميع طائراتها فى اليونان، بينما كانت وحدات البحرية البريطانية تلقى نفس المصير فى مياه البحر الأبيض المتوسط، وحين قرر تشرشل سحب قائد القوات البريطانية الجوية فى المنطقة كتب [أرثر لونج] إلى [لامبسون] مولولاً: «.. واسفاه على هذه النهاية، فقد قرر رئيس الوزراء أننى لن أعود إلى القيادة العسكرية للشرق الأوسط على أن يحل [تيدر] بدلاً منى..» وإذا كان «لونج» قد استنتج أنه ذاهب ليمثل أمام بعض المسئولين لمحاسبته، فإن «تيدر» فسر قرار إبعاد سلفه بأنه: «يؤكد أننا تحت نظام ديكتاتورى» فقد كان الرأى السائد فى صفوف القادة العسكريين البريطانيين: «إنهم بمثابة كبش الفداء فى وجه القصور، ومواطن الضعف فى لندن».

أما («ويفيل») القائد العام فقد بدا متشائماً بالنسبة لمصير سوريا، فضلاً عن مصير العراق، وبعد ثورة الكيلانى. ولذلك تصادمت الآراء. وتطاير الشرر.

كان رأى تشرشل كما تضمنته برقية إلى قائد القوات البريطانية فى العراق هو: «يتعين ضرب العراقيين بقوة وعنف».

وكان رأى القائد العام «لا بديل عن التفاوض مع العراقيين لأننى مغلول اليدين ولا أملك القوات الكافية لضربهم» وحين وصلت إلى القاهرة برقية من رئاسة الأركان البريطانية تنص على أنه: «لا مجال للوساطة فى العراق» وصف ويفيل البرقية بأنها: «تجاهلت كل الحقائق» وكان رده الرسمى عليها – كما تضمنته برقيته : «إذا لم نتفاوض فسوف تكون النهاية مؤلمة».

وكان تعليق [لامبسون]: «.. إذا تفاوضنا فاعتقد أن تكون النتائج مأساوية».

وكان السؤال الجديد كما صاغه لامبسون:

«هل ستكون النتائج أسوأ فيما لو انتظرنا حتى تقع الكارثة فى الحبانية، أو نتفاوض مع هؤلاء الحمقى الآن؟» وكانت الأسئلة المتعلقة بسوريا لا تقلَ تعقيداً أو صعوبة، كان «الحليف» ديجول يرى أنه من الضرورى القيام بعمل حاسم فى سوريا، ضد قوات فيشى وكان ذلك بالطبع رأى كاترو، وكان تشرشل مقتنعاً بذلك أيضاً - وقد أرسل برقية بهذا المعنى إلى ويفيل بأن «يصرف جهوده لدعم حركة فرنسا الحرة» وكان رد ويفيل «ليس لدى القوات الكافية والتى يمكنها أن تقوم بمغامرة أخرى فى سوريا» وتدخل لامبسون حيث عبر عن انزعاجه من مجرد التفكير فى التخلى عن سوريا للألمان، رغم أنه اتهم ديجول بأنه «سطحى» ورغم أنه كان قد حذر إيدن عندما اندفع يعرى دفاعاته فى مصر، ليدعم الوضع العسكرى فى اليونان، قبل سقوطها المدوى [فى أبريل] «من مغبة المجازفة بمصر حتى لا نفقد اليونان».

فى أبريل - أيضاً - كانت المدرعات الالمانية قد تمكنت من اختراق الحدود المصرية، وعندما طلب من ويفيل أن يخفف الضغط على القوت البرية بقصف طرابلس وبنى غازى جوا، اكتشف أنه أرسل نصف قاذفاته الجوية من الصحراء الغربية إلى العراق، ولذلك من المستحيل أن يقوم بالمطلوب.

ولذلك - أيضاً - أصبح السؤال الجديد المطروح هو:

«من هى الأكثر أهمية بالنسبة لنا: مصر أم العراق؟» وأجاب لامبسون بنفسه على سؤال ويفل»: «.. ليس هناك مجال للتساؤل، فمن الواضح أن مصر هى الأهم».

عندما تواترت أنباء [فى منتصف مايو] عن انسحاب قوات فيشى من سوريا إلى لبنان، ذهب كاترو مسرعا إلى القدس ليستطلع الموقف. وسرعان ما أرسل برقية غيرت الصورة من جديد. فقد أوضح أن محادثاته مع زملائه عبر الحدرود أكدت أن قوات فيشى لن تنسحب إلى لبنان، وأنها احتلت مواقعها الدفاعية بالفعل. وبينما كان تشرشل يضغط وويفل يتحفظ ويتعلل. كان لويس سبيرز يعلن بصراحة، أنه ضد أى دعم يوجه إلى ديجول..

لقد تعددت الأسئلة. وتنوعت الإجابات حد التناقض، فى مناخ من الإحباط والقلق، بل تصاعد بخار اليأس. حتى إن واحداً مثل مارشال الجو لإلتقاطه لونج مور، كان يطرح تساؤلاً عما إذا كانت بريطانيا قد غدت تمتلك حقاً زمام الأمور فى مصر؟ •

وكان مغزى التساؤل واضحاً. ولم يحتاج لامبسون إلى مجهود لإلتقاطه. ولذلك علق عليه قائلاً: «.. لم اتدخل إذ لا يعقل أن يتصور أحد أن بمقدورنا أن نتخلى عن مصر..».

كان لابد من التغير. فبعد استدعاء لونج مور وتقديمه إلى لجنة عسكرية. تمت تنحية ويفيل [يوليو] وعين الجنرال [أوكلنك] فى موقع القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط. وقرر تشرشل تعيين [أوليفر ليتليتون] كوزير دولة لشئون الشرق الأوسط مقيم فى القاهرة. والغريب أن وزير شئون الشرق الأوسط المقيم فى القاهرة كان يتولى قبل حضوره منصب رئيس الغرفة التجارية فى لندن. لقد انحسر التهديد فى الأجواء السورية وبدت بوادر مشجعة للوضع البريطانى فى الشرق الأوسط. بعد استسلام قوات فيشى فى أعقاب معارك عنيفة فى مواجهة قوات مشتركة من بريطانيا والكومنولث وحركة فرنسا الحرة بقيادة ديجول.

وفى وقت سابق عندما اجتمعت قيادة الشرق الأوسط فى القاهرة [منتصف ابريل] كان السؤال الاساسى الذى تحلق حوله المجتمعون بقيادة أنتونى إيدن هو: «كيف يمكن منع العرب من التحول ضد بريطانيا بتأثير الدعاية المعادية»، بمعنى آخر كيف يمكن استمالتهم إلى بريطانيا، وكانت هناك إجابات غائمة على السؤال. مثل إجابة (سمارت) الذى قال إنه يتعين على بريطانيا أن تصدر تصريحاً مناسباً عن استقلال سوريا. وهو أمر لم يحظ باستحسان ديجول..

لكن البحث عن إجابة للسؤال استولت فيما يظهر – على جانب من عقل إيدن، وقبل أن ينتهى شهر مايو كان قد توصل إلى إجابة متماسكة، أعلنها بشكل مدو [فى ٢٩ مايو] وكان منطوقها يقول:

«إن بريطانيا العظمى تعلن عن تأييدها للوحدة العربية».

كانت أهداف الإعلان واضحة، يزيدها وضوحاً ولمعاناً صدوره فى أجواء سلسلة متصلة من الإحباطات والانكسارات العسكرية البريطانية.

لكن مصر لم تتوقف طويلاً أمام الإعلان البريطانى. كانت الحرب تدور عند حدودها، بل وداخل حدودها أحياناً، وكانت الناس مثقلين بتداعيات أزمة حكومية. أهم مظاهرها مجاعة تنتشر كالوباء فى أنحاء مصر.

فى الأشهر الأخيرة من العام بدا أن صورة الأوضاع العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط تشهد مزيداً من التحسن.

فقد احتلت بريطانيا والاتحاد السوفيتى إيران [فى أغسطس] بعد ورود تقارير عن توافد عدد كبيرة من الألمان إلى طهران. ما بين سائحين وفنيين ودبلوماسيين وفى شهر ديسمبر (اليوم السادس) استخلصت القوات البريطانية طبرق من بين فكى رومل. وبينما كان الهجوم الألمانى يزداد توغلاً فى عمق الاتحاد السوفيتى، كان لامبسون لا يزال يعلق ويتساءل مندهشاً :

« .. لم أكن أعتقد أنه يمكن أن تثور الخلافات بهذه السرعة بين اثنين من قطاع الطرق»!!

وفى يوم ٧ ديسمبر اتصل مراسل وكالة أسوشيتد برس ليبلغ لامبسون قبل منتصف الليل أن اليابان قد هاجمت أمريكا فى منطقة الباسفيك. وقامت بقصف جوى على مانيلا وهاواى، والمناطق الأخرى.

وحين اتصل لامبسون [الذى رأى فى الأمر انتحاراً يابانياً] برئيس وزراء مصر تليفونياً، ردت عليه زوجته وأخبرته أنه نائم.

لكن لامبسون نقل إليها هذا الخبر الذى لا يحتمل التأجيل. رغم أنه كان يرى أنها كانت «تستمع إلىّ وهى شبه نائمة».

كان رئيس الوزراء المصرى نائماً، وزوجته شبه نائمة، لكن مصر كانت فى حالة انشداد وتوتر وغليان ويقظة، تتخلق فى جوفها رغبة عارمة بالخلاص.

ولم يكن ثمة بديل عن التغيير بالقوة البريطانية المسلحة، قبل أن تتخلق بالكامل نطفة تلك الرغبة..

وهكذا امتد الدرج صعوداً إلى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٦)

خرج مصطفى النحاس على الناس ككاتب دون مقدمات. ولم تكن الكتابة بضاعته. ولم يكن معروفاً عنه أن الكتابة تشكل متعة له، لكنه كتب مقالة نشرها فى مجلة الإثنين [٤١/٩/٨] واختار لها عنواناً معبراً كان نصه:

«فاروق هو الوطنى الأول» أورد فيها لماذا هو من حسن طالع مصر، أن يكون الجالس على عرشها هو الملك فاروق.

كانت المقالة رسالة موجهة إلى الملك، لا إلى غيره، ولقد قرأها الآلاف، ولكن من سوء الطالع أن القراءة لم تكن من بضاعة الملك، بل كانت تشكل له إذا أجبر عليها حالة من حالات «الفوبيا».

ولسوء الطالع أكثر، كان الملك مشغولاً ومهموماً وغارق حتى أذنيه، فى علاقة عاطفية مع امرأة من طراز غريب، تمكنت من أن تستحوذ عليه تماماً، بعيداً عن مخاطر الحرب، وانتفاضات الخبز، ونكبات البريطانيين. ولم يكن البريطانيون بعيدين عن صياغة هذه العلاقة.

كانت المرأة هى [إيرين جينيل] يهودية مصرية، من عائلة بنت ثروتها من تجارة القطن فى الاسكندرية. زوجة سابقة ليهودى يحمل الجنسية الانجليزية، التقطها من نادى سبورتنج بالاسكندرية وهى فى السابعة عشر، ولم يدم زواجها سوى أربع سنوات. وقد أصابها هذا الزواج «بالمرض والغثيان».

فى أوج اتقاد المواجهة العسكرية فى الشهور الساخنة من عام ١٩٤١، كانت تدير باراً تقام فيه حفلات صاخبة لجمع الاموال لمساعدة المجهود الحربى البريطانى. وفى واحدة من هذه الحفلات، دفع الملك فاروق للحضور، ورآها وسط كوكبة من الضباط البريطانيين، تلتف حول إحدى موائد القمار.

كانت المشرفة على الحفل [هيلين موصيرى] يهودية أخرى من عائلة موصيرى الشهيرة، وكانت صديقة حميمة لفاروق، وهى التى تولت تقديمها له بعد أن شكى لها الأرق.

وترددت إيرين حين طلب منها لأنها علمت أنه يحب الألمان، لكنها بعد أن عرفته وجدت تفسيراً تبسيطياً لذلك فكل «.. ما يهمه من الذى يدلله أكثر. الإنجليز أو الألمان، ولما كان الانجليز أعطوه عند زواجه مضربين للتنس، بينما أعطاه الألمان سيارة مرسيدس دودستر فقد فضل كطفل أصحاب اللعبة التى يحبها أكثر..».

ولم تدلله ايرين رغم ذلك، ورغم أنها لم تكن أكثر من لعبة إنجليزية أخرى.

فى تلك الليلة، وبعد لقائهما مباشرة دعاها للسباحة فى منتصف الليل بالمنتزه، ولكنها رفضت لولا أن السفير البريطانى - كما يقول وليم ستاديم - هو الذى شجعها على الذهاب معه إلى القصر.

كانت لعبة من ألعاب المخابرات. ولذلك قالت إيرين:

«إننى لست مهتمة بفاروق ولكنى سأذهب معه لأنى أكره الألمان..».

فى الثانية صباحاً ارتدت المايوه ونزلت إلى البحر وظل فاروق على الشاطئ يتأملها وهو يرتدى بدلته العسكرية.

فى اليوم التالى كلمها فى التليفون - وكان مولعا بالحديث فى التليفون لساعات ولديه ثلاث تليفونات بجوار سريره - وأخبرته أنها مشغولة جداً. فضلاً غن أنها لا تحب الأشخاص الذين لديهم لحية.

ورفض فاروق فى البداية، ولكن إيرين قالت «إنه مثل طفل يريد أن يحصل على لعبة وكلما أسأت معاملته كلما أصر على الحصول على هذه اللعبة».

فى أول عشاء لهم بقصر المنتزه، قدموا لهما عشاء يكفى عشرة أشخاص من الجمبرى، والحمام وفواكه البحر [وكانت صفوف الجوعى من المصريين تمزق ملابس بعضها على أبواب المخابز للحصول على رغيف] وتكلم فاروق طويلاً عن عائلتها وزواجها السابق، وقالت إيرين إنه أكبر إنسان فضولى فى العالم «إذا عطست يجب أن يعرف ذلك».

وانتقلت عائلتها إلى شقة بميدان سليمان باشا بالقاهرة. وانتقلت لقاءاتهما إلى قصر عابدين، وكانت تقضى إجازتها كاملة فى جناحه لكنها مندهشة جداً من العلاقة. فقد كان فاروق «يقبل وجنتى كما كان يأكل آيس كريم» ولا شىء أكثر من ذلك.

لقد بدأ يخرج معها فى الحفلات العامة، وأصبحت العلاقة علنية ومشهرة، وأدخلته إيرين فى دائرتها الإنجليزية. فقد كان مطلوباً أن يتعاطف أكثر معهم. وكانت تلك رسالتها.

وكان فاروق مبهوراً بها ليس فقط لأنها جميلة وذكية، وتتقن ست لغات. ولكن – كما تقول هى – «كان مبهوراً لأننى يهودية».

وكما حاولت أن تخرجه من قفصه، حاول هو الآخر أن يدخلها إليه. أعطاها مصحفاً وأرسل اليها مدرساً، وأطلق عليها اسماً عربياً [فتحية] ولكنه لم يكن الصياد، وانما كان الفريسة.

أخذها معه فى حفلات الأميرة شويكار حيث كانت «تقدم الشمبانيا الوردية بالجالون». وعندما كان يمر الملك ليأخذها من منزلها كانت أمها تتركه ينتظرها فى الشارع، لم تكن تدعوه إلى الصعود إلى الشقة أبداً. فلم تكن تحبه. والأهم أنها لم تكن تفهم لعبة ابنتها، التى لم تكن سوى جزء من لعبة الأمم.

لكنها كانت تترجم لعبة الأمم إلى مفردات غريبة: «.. كنا نلعب ألعاب على بابا. كنا نمشى من أبواب هذه الغرفة المزخرفة فى منتصف الليل، نفتح أبواباً سرية إلى غرف تحتوى على جواهر خرافية. وكان فاروق أكثر الأغنياء الجهلاء، يحب أن يحتفظ بهذه الكنوز، لكنه لم يكن يعرف عنها شيئاً..

«كنا ننزل إلى الجراج الملكى» ويضغط على أزرار فتفتح الأبواب ويرينى جميع السيارات وكانت كلها بلون واحد الأحمر.

لم يسمح لأحد سواه أن يمتلك سيارة حمراء. وفى بعض سياراته «كلكس» بصوت الحيوانات مثل كلب ينبح أو كلب يصرخ..

كنا نذهب إلى الأهرامات فى منتصف الليل، ومع ذلك لم تكن له أى اهتمامات فى التاريخ أو الآثار، كانوا مجرد لعب... إنه لم يكتب خطاباً. لم يقرأ ورقة. لم يستمع قط للموسيقى. كان عنده ثلاثمائة شخص لخدمته فى قصر عابدين. وكان وصفه المفضل لهم أنهم «كلاب».

.. كان الناس يرتعدون عندما يدعو نفسه إلى منازلهم. لم يرسل ورداً لأحد. لم يدخل أى منزل ومعه هدية، عندما كان يزور الأصدقاء كانوا يخبأون الأشياء الثمينة حتى لا يراها. لأنه إذا رأى شيئاً وأعجبه يرسل عربة نقل فى اليوم التالى لتحمله إليه.

لم يعجبنى فيه أى شىء. كان يجب أن أبقى معه – فقط – لأبعده عن الالمان. ولم يكن – هو – يدرك ذلك. فقد كان يصف لامبسون أمامها بأنه «جاموس باشا» ويصف النحاس بأنه «ناظر المدرسة» وتشرشل بأنه «رجل انجليزى بدين آخر..».

فى ذلك الوقت عرفت إيرين ضابطاً شاباً هو راندولف وينستون تشرشل ابن رئيس الوزراء البريطانى. وقد أهداها فى عيد ميلاده علبة سجائر ذهبية. وقلت لفاروق وأراد أن يرى العلبة. ورفضت خوفاً من أن يأخذها كعادته.

وأقسم لها بشرف الملوك أنه لن يأخذها «ولغفلتى وثقت به. وبالطبع لم أرها مرة أخرى». ولكنها وجدتها فى باريس فى معرض الكاريكاتير بالقصر الكبير، بعد أن عرض الضباط الأحرار مقتنيات قصر عابدين فى مزاد علنى، ولم يكن ذلك سوى عام ١٩٥٤.

«كان كسولاً جداً لدرجة لا تصدق. لم يذهب أبداً ليتمشى، كان يجلس على دكة ينظر إلى وأنا أمشى. لم يكن عنده أى ميول حقيقية للموسيقى أو للثقافة. لم يقرأ أبداً. لقد كان مثل كلبه الوولف الألمانى الكبير مجنوناً باللون الأخضر، ملاءات السرير، ملابسه بالمنزل، شبشبه. كل شىء.. كل شىء..

كان يتكلم معى حتى الخامسة صباحاً. فى لا شىء، مجرد ثرثرة، ما الذى تفعلينه غداً، من الذى يعد حفلة، من الذى خسر فى لعب القمار. من كان هناك، وماذا كانوا يريدون. لم يكن غبياً، ولكنه كان غير متعلم، والمشكلة أنه كان سعيداً جداً بذلك..!»

عندما انتهى تهديد الجيش الألمانى فى الصحراء الغربية انتهت قصة ايرين أو مهمتها فى الأصح. وبدأت قصة أخرى.

إنهار فاروق عندما تركته، وأرسل إليها [بولى]. تقول «إيرين» إنه كان يحب رجلاً واحداً، هو بولى وامرأة واحدة هى أنا».

وقال لها بولى «إن الملك يموتيم إنه فى الفراش منذ ستة أيام كاملة، لا يأكل، لا يذهب إلى البرلمان، لا يقابل الوزراء، أرجوكى أن تأتى لرؤيته».

ذهبت إليه، وأخبرته أنها تزوجت من ضابط بريطانى، وأنها راحلة إلى لندن و إلى الأبد.

ثمة من يفسر جانباً من صفحات تاريخ هذه السنوات بهذه السيدة اليهودية، التى وضعت فى سرير الملك، ليأخذه هواها بعيداً عن هوى المحور. حتى إن هناك من يفسر إصراره على الزج بالجيش المصرى فى حرب عام ١٩٤٨. أنه لم يكن سوى محاولة انتقام من معشوقة يهودية خائنة!

(٧)

كان زورق وزراة حسين سرى يزداد اضطراباً وجنوحاً بشكل يصعب السيطرة عليه. لكن حالة الجنوح تبدو مستغلقة الفهم، دون فهم انعكاسات الحرب على مجمل الطبقات الاجتماعية المصرية. وفى مقدمتها الشرائح المختلفة من طبقة كبار الملاك.

كانت معاناة الطبقات الشعبية أو القاعدة الاجتماعية لا تحتاج إلى تأكيد، ولا إلى تفسير أيضاً، وبحكم هذه المعاناة المتصلة الحلقات فى مجتمع يتسم بالاستغلال الحاد. فقد كان لدى هذه القاعدة الاجتماعية مخزون هائل من الكراهية للمستعمر، لم يكن ليفرغ. ولكن وصول الأزمة إلى حد الجوع ملأت حوصلتها أكثر بالغضب والرفض.

كان الخبز قد اختفى أو كاد، وصار الناس يهجمون على المخابز للحصول على ما يقيم أودهم. ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرقات.

وقد «استعاض الموسرون عن الخبز بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك» ولكن تلك الروابط الخفية التى كانت تشكل نسيجاً ضاماً بين طبقة كبار الملاك والانجليز، لم تكن بعض أوتارها بمنجى عن التمزق.

معروف أن الإنجليز بدأو مع احتلالهم فى خلق طبقة مستفيدة من سياستهم الاقتصادية، ومعروف أيضاً أن ازدهار هذه الطبقة ونموه واتساعها ظل مرتبطاً بوجود هذا الاحتلال، بل إن هذه الطبيعة الخاصة فى تكوين هذه الطبقة، جعلت إفرادها فى وضع متناقض تجاه المستعمر.

لقد كانت كباقى طبقات الوطن تؤيد الحرية والاستقلال. ولكنها دون باقى طبقات الوطن، كانت تدرك أن القطن الذى يملأ حقولها الواسعة، يحتاج إلى السوق البريطانية.

ولذلك اتصف موقفها ضد أصحاب هذ السوق بالمهادنة أحياناً، والمناورة أحياناً، وبالازدواجية فى أغلب الأحيان.

لا أحد يستطيع أن يمارى فى أن الطبيعة الخاصة لتشكيل القوى الاجتماعية المصرية، ومحددات صعودها وازدهارها، أو هبوطها وكسادها، قد حددت بدورها طبيعة السلوك السياسى. وبغض النظر عن نصوص المبادئ المعلنة وعن فحواها.

في ضوء ذلك يمكن تفسير عبارة د.عفاف لطفى السيد من أن الوفد قد أصبح أكثر اعتدلاً مع ظهور الثروة، وظهوراًاعضائه بمظهر مماثل للأحرار الدستوريين.

وإذا كانت معاناة الطبقات الشعبية اجتماعياً واقتصادياً لا تحتاج إلى تدليل، مثلها مثل تناقض أوضاعها المستمر مع الاحتلال الأجنبى، فإن الأمر الجديد هذه المرة، يتعلق بأن الإنجليز قد وجدوا أنفسهم فى حالة تناقض مع مصالح الطبقات الموسرة، التى أسهمت فى تكوينها ونموها وازدهارها. ولقد كانت تلك هى أهم مصاعبهم ومشاكلهم وأكثرها عمقاً فى ذلك الوقت.

ولذلك اضطربت - بحق - أعصاب الأنجليز أمام المظاهرات والهتافات الصاخبة: «تقدم يا روميل.. إلى الأمام يا روميل». فقد كانت هزائمهم فى داخل مصر، لا تقل دوياً عن هزائمهم قرب حدودها، وفى دائرة مجالها الحيوى الواسعة.

لقد اعتمدت بريطانيا على منتجات مصر وحاصلاتها الزراعية، لتموين جيوش الحلفاء التى اندفعت إلى المنطقة، ولم تدفع ثمن هذه السلع نقداً، وإنما لجأت إلى تغطيتها بطبع أوراق بنكنوت عن طريق البنك الأهلى. مما أدى إلى تنمية التضخم وتغذية العسر باستمرار.

وقد انعكس ذلك خلال سنوات الحرب على زيادة فى تكاليف المعيشة. حيث بدت مصر تدفع ثمناً أكبر من الحلفاء أنفسهم.

لقد زدات تكاليف المعيشة فى أمريكا ١٢٠٪ وفى بريطانيا نفسها ١٣٥٪ أما الزيادة فى مصر فقد وصلت إلى ٣٥٠٪.

ضاعف ذلك من مشكلة القطن المصرى، فمنذ عام ١٩٤٠ أصبحت تجارة مصر الخارجية فى أيدى البريطانيين وحدهم، الذين فرضوا على القطن المصرى حصاراً. ثم

تحكموا فى سعره. فاشتروا القنطار [عام ١٩٤٠] بعشرين ريالاً. بينما كان يباع فى الأسوق الأخرى بسعر ٣٥ ريالاً.

وعندما أغلقت الطرق إلى الأسواق الخارجية، أمام عشرة ملايين قنطار قطن مصرى وثلاثة أرباع المليون، اضطرت الحكومة أن تدخل كمشترية لها، ولم يحدث أكثر من نقل هذه الملايين من القناطير من مخازن الأفراد إلى مخازن الحكومة.

ونقلت الأموال - كما يقول د.عاصم محروس - من خزائنها إلى جيوب الأفراد، وحولت الحكومة بذلك «رصيدها النقدى» إلى «رصيد قطنى».

وحين ازداد الجنوح تحت تأثير هجمات للسعديين فى البرلمان على الوزارة. وتحت تأثير حادثة هروب عزيز المصرى أيضاً. ازداد رئيس الوزراء اقتناعاً بضرورة تدعيم الوزارة، ولقد «لقينى - كما يقول حسين هيكل - متهللاً فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو، وأخبرنى أنه اتفق مع السعديين على أن يشتركوا فى الحكم».

ولم يتوقف الجنوح واحتاج السعديون رغم اشتراكهم بخمسة وزراء [محمود غالب - حامد محمود - حامد جودة - إبراهيم عبد الهادى - محمد راغب عطية] إلى دعم.

كان الجميع فى حالة انشغال بأزمة الخبز، وبنتائج أعمال القتال. ولكن الشيخ حسن البنا كان مشغولاً بأمر آخر وهو جمع السلاح. وعندما كان أنور السادات يجلس معه - حسب شهادته - دخل عليه جندى متطوع يحمل فى يديه صندوقين مغلقين. ولما رآه أجفل ولكن البنا أمره بأن يفتحهم وكان فيهما عشرات من أنواع المسدسات.

ورغم أن الإخوان لم يتورطوا فى عمل أو دور ضد البريطانيين خلال الحرب، بل لقد رفض البنا خطة عمل أعلنها أحمد حسين ضد الإنجليز ووقّتها بدأ الهجوم الإلمانى على بريطانيا، إلا أن ذلك لم يمنع من اعتقال حسن البنا وأحمد السكرى وعبد الحكم عابدين وايداعهم معتقل الزيتون مع غيرهم [١٩ أكتوبر].

ولم يدم اعتقال البنا سوى ثلاثة أسابيع، فقد زاره فى المعتقل أحمد جودة الوزير السعدى فى هذه الوزارة، حيث اجتمع به ساعات، ثم أفرج عنه بعد أيام.

وإذا كان سرى قد مد يده إلى السعديين بحثاً عن دعم، فإن السعديين مدوا أياديهم إلى الإخوان المسلمين للهدف نفسه، ولعب النقراشى بذلك دوراً، يكاد أن يشبه دور أنور السادات بعد ذلك بثلاثين عاماً. فقد خرج البنا من المعتقل وازداد نفوذاً. «ومضى فى دعوته حراً طليقًا يجوب البلاد، يؤلف الشعب وينظم الجماعات» وحين حاول النقراشى بعد سنوات أن يغلق الباب الذى فتحه بيديه. أردته رصاصات إخوانية قاتلة..

ولم يكن الاتفاق مع السعديين الذى تم بموجبه إطلاق سراح الشيخ البنا من المعتقل بعيداً عن مصالح البريطانيين، حتى إن «وسيم خالد» يقول إن الاتفاق الأصلى كان مع بريطانيا «حيث يقوم الإخوان نظير التغاضى عن نشاطهم بمحو أسطورة الحاج محمد هتلر من الجوامع».

كان زورق الإنجليز - أيضاً - إذن - يعانى الجنوح. وكان لابد من التغيير..!

١٩٤٢

حضر إلى الدار مكرم، وصعد إلى الطابق العلوى فقابلته وأخبرنى بأنه بكر فى الحضور ليستأذن فى السفر إلى قنا حيث يزور مواطنيه بمناسبة بدء السنة الميلادية ويلتقى بإخوانه من قبيلتى الأشراف والحميدات بعد الصلح الذى تم بينهما، ويستريح من عناء الغارات وصوت الزمارات، فابتسمت وقلت له لعل ما عجل بسفرك هو البند الأخير فقال كدت أفقد أعصابى من نزول المخابئ والغارات، وهذه الأيام عندنا إجازة لأن عيد الميلاد سيكون يوم ٧ الجارى فأفضل أن أقضيه مستريحاً هادئ الأعصاب من أن أكون مضطرباً لا أعرف كيف أستقبل الزائرين ولا أحتفل بالمهنئين، فسألت ومتى يكون السفر قال غداً وعسى أن تفكر هذا العام لتقضى وقتاً أطول فى شمس الأقصر وجو أسوان الجاف الجميل.

فقلت إن الذى سيعجل هذا العام بسفرى هو أن أفر من أحاديث أزمة التموين وشكوى المواطنين وسخافات الوزارة القومية والائتلاف مع أحزاب الأقلية، وعسى أن أستطيع الوصول إلى الأقصر قبل منتصف هذا الشهر إذا سهل الله.

كان الدكتور طه حسين قد مر على المنزل ولم يجدنى فترك بطاقة تحمل التحية والسؤال عن الصحة فانتهزت فرصة صلاة الجمعة وقصدت إلى مسجد هادئ فى حى الزمالك وبعد أداء الفريضة بين تحية المصلين وتكبيرهم ودعواتهم قصدت إلى منزل الدكتور طه.

استقبلنى الدكتور طه وقدم إلى حرمه وهى سيدة فرنسية وولده مؤنس وابنته مرجريت، وبعد أن شكرت له سؤاله عنى استفسرت منه عن المصحف الذى رأيته مفتوحاً فى ردهة منزله فأجاب كان ابنى يتلو علىّ القرآن الكريم منه قلت: عجباً، قال: وأى عجب فى هذا ألستُ مسلماً أدين بدين الإسلام وأبنائى يتبعوننى على دينى، فسكت قليلاً ثم عقبت على قوله: كان المعروف عنك أنك لست متديناً ولا تتقيد بدين هكذا قالوا عنك وهكذا اتهموك وقالوا أكثر من هذا أن تعليمك فى فرنسا قد أفسد ما تعودت عليه فى أسرتك، فقال: لا أنا مسلم لكنى لست جامداً ومؤمناً لكن أفهم الإسلام على حقيقته لا كما يفسره الشيوخ المتزمتون ونادى ابنه فقدم لى مؤلفاً كان يعده للطبع وقال هذه نسخة منه فاقرأها ثم احكم بعد ذلك إن كنت مؤمناً أو ملحداً كما يقولون.

وأظنك لا تزال متأثراً بقضية الشعر الجاهلى الذى ضج من أجله الأزهر وأفتى بكفرى وإلحادى كأن مفتاح الجنة والنار فى أيديهم وأظنك تعلم أنه لولا تعنت الملك فؤاد وجموده وتعصب شيخ الأزهر وعلمائه لما قامت ضجة حول الشعر الجاهلى ولما استقال عبد العزيز باشا فهمى من وزارة الحقانية احتجاجاً على وأد حرية الرأى فى مهدها. قلت أحسنت إذ شرحت لى وجهة نظرك وسأقرأ الكتاب وأبدى لك رأيى فيه.

عكفت على قراءة الكتاب الذى قدمه لى الدكتور طه حسين وهو معنون بعنوان على هامش السيرة فوجدته تاريخاً طريفاً، طريقة عرضه سهلة ميسرة وليس فيه زيغ ولا إلحاد فاتصلت به وأخبرته برأيى وأرسلت إليه النسخة فقد يحتاج إليها.

وفى المساء حضر لزيارتى وحدثنى أن لطفى السيد باشا كان عنده بالأمس وجاءت مناسبة الحديث الذى دار بيننا وما أبديته من رأى فى كتاب على هامش السيرة، فقال إن النحاس رجل متواضع ولو كان سعد زغلول باشا فى تواضعه لما اختلفنا ولكن كبرياء سعد ونظرته إلينا معشر زملائه على أننا صغار بالنسبة له كرهت إلينا عضوية الوفد، وجعلتنى أنا وأكثر إخوانى من مؤسسيه ننفض من حوله وهو وإن كان خطيباً لا يشق له غبار، ومجادلاً من الطراز الأول إلا أن معاملته لنا أبعدتنا عنه.

فغضبت وقلت لطه أو يظن لطفى باشا أنه إذا مدحنى وزم سعد أرضى عن ذلك إن سعد زغلول كان زعيماً خلق للزعامة، أهله لها علمه وشخصيته وقوة عارضته وسعة اطلاعه وصلابته فى الحق، وأنا لا أقبل مطلقاً أن يطعن سعدا خاصة بعد أن لقى ربه وأصبح لا يملك دحض خصومه وشائنيه.

فقال طه أوكد لك أن لطفى باشا لم يكن حانقاً على سعد، ولكنه اختلاف الرأى ولقد كنت شخصياً أكتب ضد سعد باشا فى حياته فلما انتقل إلى رحمة ربه ورأيتك رجلاً مستقيماً لا يلين فى الحق ولا تخضع للقوة انضممت إليك عن طيب خاطر ولا أكتمك أن كثيراً من إخوانى أعضاء حزب الأحرار الدستوريين قد عتبوا على إعلان انضمامى للوفد والاشتراك فى تحرير صحيفته عندما فصلتنى وزارة صدقى باشا عام ١٩٣٠.

فقلت يا دكتور طه أنت تعلم ومصر كلها تعلم أن سعداً أستاذنا ومعلمنا وقائدنا ومرشدنا، ونحن نسير على آثاره ونترسم خطاه ولا أحب أن أسمع أبداً سيرته إلا مقترنة بكل خير وإجلال، قال لك وسأبلغ لطفى باشا ملخص هذا الحديث لأنى لست من الرجل أنه يقدرك ويحترمك.

وصلت صباح اليوم إلى محطة الأقصر وقد كنت أسمع وأنا فى عربة النوم أثناء سير القطار أصوات المواطنين فى المحطات التى وقف فيها يطلبون أن أطل عليهم من النافذة للتحية والترحيب ولكن نظراً لبرودة الجو وظلام الليل لم أشأ أن أحدث ضجة قد تسىء إلى المسافرين الذين أووا إلى مضاجعهم فى مثل هذه الأوقات.

وفى محطة الأقصر كان استقبال حافل ضم عدداً كبيراً من المواطنين على رأسهم شيوخ المنطقة ونوابها وأعضاء اللجان الوفدية والشباب الوفدى وقد ملأوا رصيف المحطة وحفوا بالسيارة حتى وصلت إلى الفندق فى مظهر رائع من مظاهر الوفاء والحب.

قضيت ليلة أمس وأول أمس فى استقبال المسلمين والوفود وقد اتصل بى مكرم من قنا وقال إنه ذهب إليه لقضاء العيد بين أهله وذويه وسيحضر غداً ليقضى معنا أياماً.

حضرت وفود من الأقصر وقنا وسوهاج وجرجا وإسنا والنجوع ودشنا وشندويل والمراغة وبلاد عديدة يصعب عدها وقد ملأت الفندق وأخذت تهتف وتحيى، ونزلاء الفندق الأجانب ينظرون إليهم ويشتركون معهم فى إعلان الغبطة والفرحة، وقد خرجت لهم فى بلكونة وشكرتهم وحييتهم ودعوت كبارهم ورؤساء هم لمقابلتى لا لأنى لا أريد أن أرى

الباقين ولكن لأن صالة الفندق والجناح الذى أقيم فيه لا تتسع لهم جميعاً وتركت لهم اختيار من ينوب عنهم.

وقد حضر نحو ثلاثين شخصاً يمثلون جميع الهيئات وطلبوا كلهم أن أبر بوعدى الذى قطعته على نفسى أمامهم عندما زارونى فى القاهرة أن أزور البلاد التى لا يمر عليها القطار وأن أصل إليهم بطريق النيل وهم سيرتبون كل شئ.

قلت لهم إنى عند وعدى بعد أن نستريح بضعة أيام ثم نزور أسوان وما جاورها وفاء كذلك بالوعد لهم ، سنعود إليكم إن شاء الله ونتفق على رحلة ترضى الجميع.

خرجت أتمشى على كورنيش النيل ومن ثم أعرج على قصر السلطانة ملك لأترك لها بطاقة شكر على إيفادها مدير دائرتها أمس لتهنئنى بسلامة الوصول وبينما كنت أتمشى ومعى كمال البنا إذ خطرت لى خاطرة فسألته أن العام الهجرى يبدأ بعد أيام فحدثنى شيئاً عن التاريخ الهجرى وعن الهجرة وما صاحبها من أحداث، فحدثنى طويلاً فى كثير من المعلومات الشائعة فقلت له ماذا لو أقمنا حفلاً بمناسبة العام الهجرى على نمط ما تحتفل الطوائف المسيحية ببدء سنتها الميلادية ثم دعونا المقيمين فى الفندق بصرف النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم وحدثناهم عن عامنا الهجرى وذكرنا لهم فضائله.

قال هذه فكرة موفقة، فعدلت عن المرور على قصر السلطانة ملك وعدنا إلى الفندق، ورأيت أن العام الهجرى يبدأ يوم الإثنين وهو أحد الأيام المحظور فيها بيع اللحم فاتصلت بمدير قنا [عطية الناظر] بأن يسمح لنا بنوع استثنائى بأن نذبح كبشاً بهذه المناسبة فوافق واتصل بمأمور الأقصر فجاء وأعطانا الإذن بالذبح فناديت كبير الطهاة بالفندق وكلفته أن يطبخ الكبش على الطريقة الريفية وأن يصنع لنا من شربته ثريداً وأرزاً ويقطعه قطعاً ويقدمه على الطريقة العربية.

كلفت السكرتارية بأن تمر على جميع نزلاء الفندق مسلمين ومسيحين مصريين وأجانب ووجهوا إليهم باسمى دعوة لتناول العشاء على مائدتى غداً [الإثنين] بمناسبة رأس السنة الهجرية، وطلبت من مدير الفندق أن يعد لنا الصالة الكبرى للفندق حتى تتسع لجميع المدعوين.

كانت ليلة أمس من أسعد الليالى التى صادفتنى إذ نجحت الحفلة التى أقمتها بمناسبة بدء السنة الهجرية فقد حضر جميع نزلاء الفندق وجلسوا يتحدثون ويتسامرون وتساءل الأجانب منهم عن السبب الذى حدا بإقامة هذه الحفلة ولم يطل تساؤلهم إذ أنهم لم يكادوا يفرغون من تناول الطعام حتى قام أحد أطباء الأقصر [وهو مسيحى] اسمه الدكتور أبولس أبولس، وألقى زجلاً طريفاً بين فيه الغرض من الاحتفال وقيمة هذا العيد عند مسلمى العالم أجمع ثم وقف شاعر الأقصر [الشيخ الأقصرى] وألقى قصيدة عامرة بالأبيات حيا فيها صاحب الذكرى والعام الجديد وتمنى للعالم الإسلامى خاصة والإنسانية عامة النجاة من ويلات الحرب الضروس التى يقاسى الجميع ويلاتها.

وجاء دورى فوفقت بين حماسة المجتمعين وهتافاتهم بالعربية والإفرنجية وألقيت كلمة طويلة ذكرت فيها الفكرة من إقامة هذا الحفل، ولماذا يحتفل العالم الإسلامى به وماذا قدم رسول الإنسانية محمد (صلى الله عليه وسلم) للعالم كله من خير وبر ورحمة وكيف أن الدعوة العالمية الحقة كانت فاتحة خير وبركة على العالم كله، ثم ختمت كلمتى بتحية عطرة أزجيتها إلى صاحب الذكرى ودعاء من الأعماق إلى رب الكون أن يجزيه عنا ما يجزى نبياً عن أمته وأن يكرمنا الله فى هذه الأيام العصيبة فينجينا وينجى سائر بلاد العالم مما يقاسون من بلاء ومصائب جرها عليهم الطامعون الجشعون الذين يمتصون دماء البشر ويستذلون المستضعفين الذين بشرهم الله فى كتابه الكريم على لسان نبيه العظيم بقوله [ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم فى الأرض] وقوبلت هذه الكلمة بالحماسة والإعجاب حتى من الذين لا يعرفون اللغة العربية.

وزاد من سرورى أن جريدة «المصرى» قد نشرت ملخصاً وافياً للحفلة وذكرت هوية المدعوين كما نشرت فى مكان بارز فقرات من الخطاب الذى ألقيته وعلقت عليه تعليقاً طيباً، وفي هذا اليوم تلقيت مئات البرقيات تهنئ بعيد الهجرة وتعلن اغتباطها وإعجابها بالخطاب الذى ألقيته وتحبذ الفكرة وتزكيها.

استدعيت كامل البنا وشكرت له المجهود الذى بذله فى تدوين الخطاب الذى ارتجلته فى الاحتفال بالعالم الهجرى والسرعة التى نشر بها هذ الخطاب ووصف الحفلة فى صبيحة اليوم التالى لإقامتها، فقال لى: استأذن فى أن اقترح اقتراحاً وقال مادام هذا الحفل المتواضع قد نجح إلى هذا الحد وهو أول حفل من نوعه فهل تعد بأن يكون تقليداً متبعاً وخاصة إذا كنا فى الحكم فتأمر بأن يحتفل به على الصعيد الرسمى فى قصر الزعفران يدعى إليه ممثلو الدول الإسلامية والهيئات الدينية، فقلت ولماذا انتظر حتى يتولى الوفد الحكم سنحتفل بهذه المناسبة وبكل مناسبة دينية تماثلها كمولد الرسول (صلى الله عليه وسلم) سواء كنا فى الحكم أم خارجه، وعندنا النادى السعدى يصلح لإقامة مثل هذه الحفلات.

بارحت الأقصر اليوم إلى مدينة أسوان واستقبلنا فيه استقبالاً كريماً حافلاً ووصلنا إلى فندق [كتراكت] وما أن أتى المساء حتى هرعت إلى الفندق الأهالى والجماعات مسلمة مهنئة بالوصول متمنية طيب الإقامة بينهم وسارع نادى راشد بك عضو الهيئة الوفدية والحاج عبد الكريم نصر بالدعوة لإقامة حفل تكريم وتحديده قريباً لأن مدة الإقامة قصيرة فشكرته واعتذرت لهما مكتفياً بأن ألقاهما وسأودى بمشيئة الله تعالى فريضة الجمعة فى المسجد الكبير وستكون فرصة لأن نلتقى بأكبر عدد من المواطنين لأن المسجد كما تعلمون فى قلب السوق وهو مزدحم بالأهلين.

واكتفى الحاضرون بهذا نظراً لضيق الوقت وعدم ملائمة الظروف.

قضيت الأيام الماضية فى الراحة والاستجمام واستقبال الوافدين من مختلف بلاد النوبة والبلاد المجاورة لأسوان وكانت فرصة استراحت أعصابى من ضجة الغارات

وهدأت نفسى من كثرة ما سمعت من أحاديث وانتويت أن أعود إلى الأقصر لأرتب رحلة نيلية نلبى فيها رغبات المواطنين.

لم يكد أبناء الأقصر يعلمون أنى عدت إليهم حتى جاءوا مرة أخرى لزيارتى وبادر إبراهيم بك وعياد ومعه أعضاء لجنة الوفد فقال إنى قد أعددت مركباً تجارياً أملكه يسير فى النيل وجهزته بكل ما تحتاج إليه الرحلة من الأقصر إلى أسيوط حسب البرنامج الذى وضعته ووافقنى عليه وسيتحرك الوابور مساء اليوم إلى قنا فيصل صباحاً وبعد الاستراحة إلى جرجا والمبيت فيها ثم إلى سوهاج ثم يستأنف سيره يصل إلى أسيوط حسب رغبتكم وإذا شئتم أن يصل بكم إلى أبعد من ذلك فهو تحت أمركم.

فشكرت له أريحته وأرسلت بعض الأفراد الذين سيصحبوننا فى الرحلة ليلقوا نظرة على الترتيبات وإذا كان ينقص شيء فليبلغوا عياد بك، وصحبهم طاهر العمارى وحسين المارى ويس اندراوس وعادوا مطمئنين إلى أن كل شيء على ما يرام، وقصدنا فى المساء إلى الوابور بين الحفاوة والتمنيات الطيبة وقضينا أول ليلة فى النيل.

أكتب هذه السطور بعد يوم حافل بالأحداث وعلى الرغم من اننى بذلت فيه مجهوداً شاقاً إلا إنى صممت على ألا آوى إلى مخدعى فى القطار قبل أن أدون أحداث هذا اليوم على كثرتها وتشعبها وما وقع فيها من مفاجآت.

وصل الوابور البحرى فى الساعة العاشرة صباحاً إلى قنا وكنت منذ ركبت النيل ليلة أمس منشرح الصدر هادئ النفس أمر على من رافقونا من الأصدقاء وأفراد أسرتى فألاطفهم وأتحدث إليهم أحاديث عن رحلات البحر إلى أوروبا وما كنا نلقاه فيها من دوار البحر وأقارن بين النيل الهادئ الجميل وبين البحر الهائج الخضم، وكان جو من المرح يخيم على جميع من رافقونا وتناولنا طعام العشاء ثم آوى كل إلى المكان المعد له.

وعند وصول الوابور إلى قنا نظرت وأنا وسط النيل فرأيت كتلاً بشرية متراصة على الشاطئ حتى إن الناظر لا يتبين للأرض أثراً ولم يكد يقرب الوابور من الحاضرين حتى كان التهليل والتكبير والتصفيق والهتافات والأهازيج والأناشيد وأصوات المزامير والطبول ووقف الوابور فهجمت عليه الجماهير المتراصة وتقدم شيخ قبيلة الأشراف وشيخ قبيلة الحميدات معًا ومعهم كبار رجال القبيلتين فحيونى تحية حارة وعانقونى عناق المشتاق وعانقتهم عناق الفرحان بوحدتهم، المسرور باجتماعهم واتفاقهم بعد طول اختلاف، ثم قالوا إننا أعددنا لك سيارة مكشوفة لزيارة سيدى عبد الرحيم القنائى، وركب كبارهم معى ووقفت فى وسطهم أحيى بكلتا يدى الجماهير المتراصة على جانبى الطريق وأنظر إلى أعلى المنازل فأراها ممتلئة بمختلف الأفراد فظللت ألوح لهم عن يمينى وعن شمالى ومن فوق ومن أمامى والسيارة تسير خطوة خطوة من شدة التزاحم عليها، ووصل الموكب إلى مقام السيد القنائى فى أكثر من ساعة قطع ما لا يزيد على ثلاثة كيلومترات.

وفى ضريح الولى خشعت الضجة وسكتت الأصوات وحل الخشوع ودخلنا الضريح وأنا دائماً أستبشر بزيارة هذا الولى وقد دلت تجاربى الماضية على أننى لا أقصد إلى

زيارته إلا ويقع شىء ليس فى الحسبان، وعند عودتى من الزيارة رأيت الموكب أبهى مما كان وأكثر وأشد مما رأيت وأكبر، وأخذ الشباب يخطبون ويهتفون وزملاؤهم يرددون، وطلبوا منى كلمة فى هذا البحر الخضم من الكتل البشرية.

فلم أزد أن قلت متجهاً إلى رب السماء: اللهم لا زهو ولا بطر، ولا تمرد على العظات والعبر ولكن خضوعاً لربوبيتك وإذعاناً لمشيئتك وشكراً لنعمتك، وكذلك تجزى من شكر، ووصل الموكب إلى منزل إسحق عبيد ابن مكرم عبيد وكان قد أعد المنزل لاستقبالى وسبقنى إلى هناك شيوخ القبيلتين وأعيان قنا ووجهاؤها، ووصلت وسلمت عليهم واستأذنتهم فى أن أغتسل لأن التراب فى الطريق قد ملأ ملابسى وعفر جسمى، ودخلت الحمام ولم أكد أمكث فيه نحو عشر دقائق أو تزيد حتى طرق باب الحمام، سألت من؟ فقال كامل، قلت فى حدة ماذا تريد؟ قال: إن إسماعيل تيمور باشا كبير أمناء جلالة الملك على التليفون ويصر على أن يكلمك لأمر خطير، فقلت: أعتذر له بأنى فى الحمام، قال: إنه منتظر حتى تخرج على مهلك، قلت فلينتظر حتى أتم حمامى، قال: إن مكرم باشا إلى جانبى ويريد أن يكلمك، فقلت من خلف الباب: ماذا يا مكرم، قال إن تيمور باشا قضى وقتاً طويلاً على السماعة وأظن أنه من اللائق أن تكلمه، فقلت انتظروا حتى أفرغ، فقال لقد طال الانتظار، فطلبت البرنص وناوله لى كامل فسترت به جسمى وفتحت باب الحمام وأخذت سماعة التليفون ودار بيننا الحديث التالى:

تيمور: الحمد لله على سلامتك من رحلة الأقصر ومبروك الاستقبال الذى استقبلك به أهل قنا.

أنا: شكراً لك ياباشا على شعورك.

تيمور: جلالة الملك يحييك ويطلب إلى رفعتك أن تتشرف بمقابلته غداً فى الساعة الخامسة مساء بقصر عابدين.

أنا: بلغ جلالة الملك شكرى على تحيته واعتذارى عن تلبية دعوته ذلك لأنى كما تعلم مسافر فى رحلة بعيداً عن القاهرة، ودارى فى مصر مغلقة منذ مدة بعيدة والمسافة طويلة فأكرر شكرى لجلالة الملك وعذرى عن استطاعتى التلبية غداً.

تيمور: إن الأمر الذى يريد جلالته أن يكلمك فيه أمر خطير جداً يتعلق بالموقف الراهن ولابد من الحضور وقد أصدر الأمر لقطار الصعيد الذى يصل إلى القاهرة صباحاً أن يظل منتظراً فى محطة قنا حتى تستعد لركوبه مهما طال الوقت، أما إن كان الأمر يتعلق بارتداء بدلة الردنجوت فليس ضرورياً المهم أن تحضر رفعتك فى الموعد المحدد للضرورة القصوى.

أنا: آسف يا تيمور باشا إذ أنى لا أستطيع إذا كنتم تريدون رأى فى الموقف الحاضر فهو عندكم مدون فى المحضر الذى أمليته على عبد الوهاب طلعت باشا حين زارنى فى عام ١٩٤٠ بكفر عشمة وقد أعطيته صورة واحتفظت بصورة.

هنا فاجأنى مكرم بأن اختطف سماعة التليفون وقال: سعادة تيمور باشا رفعة الباشا سيحضر يا فندم فى الموعد الذى حدده له جلالة الملك وأنا فى دهشة من هذا التصرف.

فنظرت إلى مكرم فى غضب وقلت له لماذا فعلت هذا وأحرجتنى أمام الأمر الواقع فإما لا أذهب فيؤول عدم ذهابى بأن الوفد منشق على نفسه السكرتير فى ناحية والرئيس فى ناحية أخرى وإما أن أذهب وسيكون الاجتماع تافها كالاجتماعات التى سبقته. وزارة قومية، ائتلاف أحزاب، وجواب منى لا، وتنتهى المسألة كما ابتدأت حلقة مفرغة.

قال لا أنا متأكد أن الحالة أصبحت لا تطاق وأن الأمر جد فى هذه المرة، قلت إنى ضيق الصدر من هذا التصرف وما كنت أحب أن نصل إلى هذا الحد وعلى أى حال فأنا مضطر للسفر وترك الأسرة فى الوابور تقضى الليلة فى قنا وغداً نذهب إلى جرجا وننتظر هناك حتى إذا ما انتهت المقابلة عدت فلحقت بها ولذلك لن أصحب إلا كامل البنا وأما الباقون سيظلون فى الانتظار.

فقال مكرم وأنا سأسافر معكم، واستأذنت من المجتمعين فى منزل إسحاق عبيد، أسرعت إلى الوابور فحدثت الأسرة بما استقر عليه الرأى واتصلت بفخرى عبد النور بك لينتظر الوابور فى جرجا وأوصيته بحراسته فقال اطمئن سيرسو تحت منزلى وسيحرسه رجالى وأنا معهم، وحجزت ثلاث أسرّة فى عربة النوم وخرجت قنا كلها مسلمة مودعة داعية متمنية.

استغرقت هذه الملية وقتًا من الزمن وكان القطار قد وصل إلى المحطة فى موعده الرسمى حوالى الساعة السادسة ولكننا لم نستطيع ركوبه إلا بعد الثامنة وجلست فى المقصورة المخصصة لى وتناولنا العشاء واستأذنت فى أن أوى إلى مضجعى لأن مجهود اليوم قد أتعبنى كثيراً، وخرج مكرم وكامل وخلوت إلى نفسى استعرض حوادث اليوم شريط سينمائى يمر أمام ناظرى فى ساعات معدودات أصل واستقبل واستريح وأودع وأغير برنامج رحلتى وأترك أسرتى وحدها ولست أدرى أوجست خيفة من هذه الرحلة المحددة غداً وسوس لى الشيطان أن مكرم ربما يكون يعلم أشياء كتمها على ولكنى طردت هذا الوسواس لأنى لا أشك فيه بعد عشرة قرابة ربع قرن من الزمان، جهاد ونفى واضطهاد وتشريد وكفاح أيعقل أن يكون بعد هذا كله يكتم عنى شيئاً لا أظن، وسمعته يحدث البنا فى المقصورة التى إلى جانبى فما أعرت لحديثهما اهتماماً.. ولكن بعض كلمات وصلت إلى سمعى.. «إن لم نغتنم هذه الفرصة فلعلها لا تعود».. ولم أهتم.. وألقيت القلم والورق إلى جانبى واستسلمت للنوم.

(١)

وصلنا إلى القاهرة فى الساعة السابعة صباحاً وقصدت إلى منزل صهرى عبد الواحد الوكيل بك فى مصر الجديدة وتناولنا طعام الأفطار ورأيت أنه لابد من أن أذهب إلى القصر الملكى ببدلة رسمية [ردنجوت] حسب التقاليد المرعية وسألته، أبحث لنا عن شخص يكون جسمه مناسباً لجسمى نستعير منه بدلة رسمية ففكر قليلاً ثم قال إن الحسينى

زعلوك أقرب ما يكون لقوامك ولابد أن يكون لديه بدلة لأنه موظف كبير وكثيراً ما يحضر حفلات رسمية، فاتصلت به وأحضر لى بدلته فوجدتها مناسبة، وبقيت مشكلة الحذاء اللماع، فقال البنا عندى حذاء لم أستعمله ومقاس قدمى يضاهى قدمك وذهب فأحضره فرأيته ملائماً، وفى الساعة الرابعة والنصف قصدت ومعى البنا إلى قصر عابدين وهناك استقبلنى السيوفى بك أحد الأمناء على الباب الخارجى مرحباً وعند الباب الداخلى استقبلنى إسماعيل تيمور باشا كبير الأمناء وصحبنى إلى حجرة رئيس الديوان أحمد حسنين باشا فتركت البنا معه ودخلت إلى قاعة الاجتماع.

دخلت القاعة فوجدت رئيسى الشيوخ والنواب ورؤساء الأحزاب السياسية وسلمت عليهم وجاء الملك فأخرج ورقة قرأ فيها أن الموقف دقيق جداً والحالة خطيرة، وقد دعوتكم لتتناقشوا وتنتهوا إلى رأى لحل الأزمة، وتركنا وغادر القاعة وبدأ الحديث.

تكلم محمد حسنين هيكل باشا رئيس الدستوريين ومحمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ وكان حديثهما متشابهاً.. الموقف خطير والحالة سيئة ولا يمكن الخروج منها إلا باتحاد الأحزاب وتأليف وزارة قومية تنقذ الموقف.

رددت عليهم بأن رأى الوفد فى هذه المسألة معروف ولا داعى لتكراره وإضاعة الوقت فى إعادته، تكلم أحمد ماهر وقال إن الحالة الآن جد خطيرة وتستدعى التضحية منا جميعاً وقد اجتمع رأينا على ألا منقذ للخروج من الأزمة إلا باتحاد الأحزاب تحت وزارة قومية برئاستك تستطيع أن تسير بالبلاد إلى بر السلامة.

قلت لهم للوفد رأى دونه عبد الوهاب طلعت باشا عندما حضر لى فى كفر عشمة عام ١٩٤٠ وما أزال عند هذا الرأى لا أحيد عنه، طال النقاش حول هذه الفكرة وتحمس الحاضرون لها ولكنى أعدت عليهم أن هذا هو رأى الوفد ولن أتخلى عنه قالوا كيف تطلب فى هذه الظروف الدقيقة إجراء انتخابات على يد وزارة محايدة وهل البلد تحتمل معركة انتخابية وهى فى هذه الظروف أجبتهم: حتى لا تكون معركة فالوفد مستعد أن يترك للأحزاب الأخرى مقاعد لا يرشح فيها وأن تكون الانتخابات فى مدة قصيرة المدى كما سبق لعلى باشا ماهر أن فعل قبيل توقيع المعاهدة وكانت البلاد مهددة بحرب كذلك، فأبوا وأبيت وعاد الملك إلى الحجرة وسأل على ماذا انتهيتم قالوا لم نتفق بعد قال إذن فلتعودوا للاجتماع غداً عسى أن تنتهوا إلى رأى.

وخرجنا وقضيت الليلة فى منزل صهرى.

عدنا إلى الاجتماع فى القصر الملكى ودار الحديث كما دار بالأمس حول الحكم والوزارة القومية وقالوا إن حسين سرى وضع الاستقالة تحت أمر جلالة الملك ولا يمكن أن يترك البلد فى هذه الأوقات من غير حكومة، قلت فليؤلف أى شخص محايد الحكومة ويعلن احترام الدستور وحل مجلس النواب وموعد انتخابات المجلس الجديد وأنا أؤيده، قالوا هذا غير ممكن الآن قلت لهم هذا هو ما انتهيت إليه أمس مع زملائى أعضاء الوفد المصرى وما أصروا عليه.

ودخل الملك ووجه ممتقع وأخرج ورقة بيد مرتجفة وقرأها فإذا بها إنذار من الحكومة البريطانية إذا لم تؤلف وزارة يرضى عنها النحاس باشا فليتحمل الملك مسئولية عمله، وأردف فقال اتفقوا على شخص يؤلف الوزارة يرضى عنه النحاس باشا وسأترككم لتتناقشوا.

وأعادوا أحاديث الأمس وكلها تدور حول وزارة يمثلون فيها وقالوا ستكون الأغلبية فيها للوفد، قلت لهم إننى أرفض مبدأ الائتلاف فى الحكم لأن التجارب الماضية أثبتت أنه لا يمكن أن يكون انسجام فى إدارة دفة الدولة بين جماعة مختلفة أفكارهم متنافرة سياستهم، وقد جربت هذا فى أيام السلم فلم أنجح، ولست مستعداً ولا البلد تتحمل تجربة جديدة من هذا النوع.

قال أحمد ماهر إن الانجليز يطلبون أن ترضى عن الوزارة لأنك متفق معهم على ذلك، قلت له محض افتراء وإذا كنا لا نزال فى المناقشة ونوجه الاتهام اعتباطاً ونجرى وراء الشائعات فهل يمكن أن تقوم وزارة على هذ الأساس.

قالوا هذا تدخل من الإنجليز فى شئوننا الداخلية، قلت لهم اكتبو احتجاجاً وارفضوا هذا التدخل وأنا أول من يوقعه لأنى لا أقبل بحال من الأحوال أن تتدخل إنجلترا فى أى شأن من شئوننا الداخلية، وحسبى هذا الآن ولا داعى لنبش الماضى ولا البحث عن الذى كان السبب فى هذا التدخل، وتمسكوا وتمسكت وأخذوا يلحون ويرجون ويحومون حول الوزارة والائتلاف ولم أتزحزح عن رأيى.

وأخذ محمد محمود خليل يرجونى واقترح أن أختار من الأحزاب الأشخاص الذين أستريح إليهم ويمكن التفاهم معهم ولو من كل حزب وزيراً أو وزيرين حتى يلتئم الانسجام فرفضت وأخذ هيكل باشا وصدقى باشا وحلمى عيسى باشا وهم ممثلو أحزاب الأقلية يعيدون ويرددون حديث الوزارة القومية، فقلت لهم وأنا أتمالك أعصابى حتى لا أثور: أنتم تعلمون رأيى إننى لم أصل إليه بعد أن اجتمعت مع إخوانى أعضاء الوفد مرات ومرات، وتعلمون أنى رفضت الوزارة القومية فى عهد صدقى باشا عام ١٩٣٢ ففكروا فى شىء غير هذا نخرج به من الأزمة فلفوا وداروا حول رأيهم.

وجاء الملك وسأل على ماذا استقر رأيكم، قالوا لم نصل إلى حل لأن النحاس باشا مصمم على رأيه، قال إن الموقف أخطر مما تتصورون وإن السفير البريطانى يلح على باسم حكومته أن أحل الموقف فى أقرب فرصة، فقالوا لا فائدة، قال إذن نفض هذا الاجتماع وتعودون إلى الاجتماع لعل الله يوفقكم إلى رأى جماعى.

وانفض الاجتماع وعدت إلى دار صهرى فاتصلت بأسرتى عن طريق فخرى عبد النور بك فى جرجا لأخبرهم أنى غالباً سأبرح القاهرة مساء غد بعد الاجتماع فى القصر الملكى.

لقد أرهقتنى هذه الأجتماعات وجاء أعضاء الوفد فاجتمعوا بى وحدثتهم بالتفصيل عما دار وقلت لهم إن كان أحد منكم له رأى غير الذى قررته فى القصر الملكى

فليصارحنى، فأجمعوا فى أن هذا قرارنا منذ سنين خلت وما نزال ثابتين عليه ونؤيدك فى كل خطواتك.

اجتمعنا مرة ثالثة وانضم إلينا فى هذا الاجتماع حسين سرى باشا رئيس الوزارة المستقيلة وأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى، وجاء الملك بحالة غير طبيعية وقال حاولوا اليوم أن تتفقوا على رأى لأن السفير البريطانى يلح علىّ فى إنهاء الأزمة وقد طال النقاش فيها.

وتكلم أحمد ماهر وقال ياباشا لماذا تصر على الانتخابات وحل البرلمان وأنت ترى أن الحالة تزداد سوءاً على سوء وأن الضغط البريطانى شديد على جلالة الملك، وتحدث سرى باشا وقال إننى مستقيل منذ عدة أيام وتركت الأمر لجلالته بآرائه السديدة وحكمته ودرايته فلماذا لا تؤلف يا باشا [والحديث لى] وزارة قومية برئاستك تختار فيها أعضاء يمثلون الأحزاب ولك الأغلبية ولك التصرف، قلت يا حسين باشا هذه المسألة قتلناها بحثاً وتمحيصاً وانتهينا منها فلماذا نعيدها الآن.. فكروا فى حل دستورى ينقذ الموقف ويحول دون الإنجليز والتدخل السافر فى شئوننا الداخلية.

وتكلم هيكل باشا فقال إذا كنت ترى عدم تأليف وزارة قومية تشترك فيها الأحزاب ألف أنت وحدك وزارة وفدية بحتة لتنقذ الموقف، فقلت ولا هذا لست أرغب فى أن أكون رئيساً لوزارة إننى متمسك بالمحافظة على الدستور وعودة الحياة النيابية الصحيحة لتكون سياجاً للأمة فى أزمتها ويمكن الرجوع إلى ممثليها الحقيقيين عندما يحتاج الأمر.

وانتهى الاجتماع على لا شىء وانصرفنا، ورأيت أن المسائل قد يطول شرحها وأنا تارك أسرتى فى جرجا فلما عدت إلى المنزل اتصلت بفخرى بك عبد النور وطلبت إليه أن يعمل الترتيبات لعودة الأسرة للقاهرة، ثم بدا لى أن منزل صهرى لا يتسع للاجتماعات وإننى مضطر إلى التوجه إلى النادى السعدى لمقابلة إخوانى أعضاء الوفد فانتقلت إلى منزل أحمد حسين بك زوج خالة حرمى فى الدقى بالجيزة وانتقل النشاط إلى هناك.

دعيت للذهاب إلى القصر الملكى فذهبت، وجدت نفس الأشخاص الذين كانوا بالأمس وجاء الملك وهو فى حالة اضطراب شديد وحوله أحمد حسنين وعبد الوهاب طلعت وإسماعيل تيمور وحسين سرى وعمر فتحى، ودخل ممتقع اللون وقال إنى تلقيت إنذاراً من السفير البريطانى يقول فيه [إن لم يشكل النحاس باشا الوزارة فى ظرف أربع وعشرين ساعة فأحملك مسئولية ما يحدث] قال هذا ثم اتجه إلينا وقال أنتم ترون أن الأزمة بلغت أقصى حد فدبروا الأمر فإن عرشى مهدد والبلد كلها فى خطر، ثم قال ألف الوزارة يا نحاس باشا، قلت له: أعفنى يا جلالة الملك أنا لا أقبل مطلقاً أن أؤلف وزارة بأمر الانجليز وأنا أول من يحتج على هذا الإنذار وعلى إقحام اسمى فيه.

فقال أحمد ماهر إنك متشبث بموقفك من أجل أن تستأثر بالحكم أنت وحزبك وتكون قد توليت الأمر مستندا إلى حرب الإنجليز، فقلت له: اخرس أنت آخر من يتكلم فإنك أنت وحزبك والأقليات هى التى وصلت بالبلد إلى هذا الحد وتهالككم على الحكم وتشبثكم

بالكراسى هو الذى جعل الإنجليز يتدخلون فى شئون البلد تدخلاً سافراً ولو كنتم احترمتم الدستور من أول الأمر واحتكمتم إلى الأمة لما وقع شيء من هذا وإنى أحملك أنت وأحزاب الأقلية مسئولية تردى الموقف إلى هذا الحد.

فقال هيكل باشا يجب أن نرد على هذا الإنذار بالرفض وبأن إنجلترا ليس لها الحق فى التدخل فى أمر من أخص أمورنا الداخلية، قلت اكتبوا الاحتجاج وأنا أول من يوقعه قبلكم، فقال الملك اسكت يا ماهر باشا أنا الذى أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة لا السفير البريطانى واسحب الكلام الذى قلته.

وحرروا رداً على الإنذار معنوناً باسم السفير البريطانى وقررنا فيه أن تأليف الوزرات واستقالتها أمر من أمور مصر الداخلية الصرفة وليس لإنجلترا الحق فى أن تتدخل فيه ولذلك نحن نرفض الإنذار الموجه إلى صاحب الجلالة وكنت أول الموقعين وتبعنى الحاضرون وأستأذنت وأنصرفت وانفض الاجتماع وعدت إلى منزل حسين بك فى الجيزة فخلعت ملابسى وصعدت إلى الطابق العلوى لأستريح وتركت إخوانى مجتمعين فى الصالون يتباحثون. وكان الوقت قرابة العصر فاستريحت بعض الوقت ثم استيقظت وظللت ملازماً الحجرة، وكان مكرم ونجيب وصبرى وأمين والبنا ومأمون الريدى يصعدون إلىّ كلما جد جديد.

وأقبل الظلام وأمست القاهرة خالية من الأنوار نظراً لظروف الحرب والغارات المستمرة عليها، وحوالى الساعة الثامنة مساء كنت أتحدث بالتليفون مع جرجا لأطمئن على الأسرة وأعلم أخبارها وإذا بكامل البنا يصعد إلى فى لهفة ومعه جندى برتبة [بشجاويش] من حرس السراى الملكية وفى يده مظروف كبير وهو يتكلم مضطرباً وأسنانه تصطك يا رفعة الباشا السراى الملكية محاصرة بدبابات مصفحة وقوات إنجليزية وقد خرج معالى حسين باشا من الباب الخلفى وأعطانى هذا الخطاب لرفعتك.

فأخذت الخطاب منزعجاً وقلت فى حدة وألم وقع ما كنت أخشاه استدعيت أعضاء الوفد من الصالون وفتحت الخطاب فإذا به خطاب من الملك يكلفنى فيه بتأليف الوزارة ويطلب إلى الحضور إلى القصر الملكى حالاً، فارتديت ملابسى وسارعت بالذهاب إلى قصر عابدين فوجدت الملك ينتظرنى وهو فى أشد حالات الهلع وبادر بقوله كلفتك بتأليف وزارة وفدية قلت له يا جلالة الملك اعفنى من هذا التكليف والأفضل أن تعهد إلى شخص محايد يؤلف الوزارة، قال أرجوك أن تقبل، قلت لا أستطيع، لا معنى لقبولى تأليف وزارة وفدية من غير الطريق الدستورى وهذا يعني إنى جئت إلى الحكم بإرادة الإنجليز، قال دعنا من كلام أحمد ماهر وغيره لقد أغرقونى بآرائهم، أنا صاحب الأمر وأنا الذى أطلب إليك بمحض اختيارى أن تؤلف الوزارة وهذا خطاب التكليف أرسلته إليك، أجبت أنا آسف يا صاحب الجلالة إذ اعتذر لجلالتك عن هذه المهمة الخطيرة، قال أرجوك ولا تعر كلاماً غير كلامى أى التفات، اعمل معروف أنقذ عرشى، إن العرش مهدد والبلد كلها ستضيع وفى يدك مفتاح الموقف وقد عرفت من أقرب المقربين إلى المرحوم والدى جلالة الملك فؤاد

أنك أخلص رجل لمصر وأنك الوحيد الذى لا مطمع لك فى جاه ولا فى مركز فقدم لى هذه الخدمة ولن أنساها لك أبداً.

قلت يا جلالة الملك إنك تركبنى مركباً خشناً وتطلب إلى أن أتنكر لتاريخى ومبدئى الذى اعتنقته طول حياتى، قال أنا واثق من أن هذا العمل تضحية كبيرة منك فمن أجلى ومن أجل إنقاذ البلد من الخطر أرجوك أن تضيف هذه التضحية إلى تضحياتك السابقة.

كانت كلمات الملك وعباراته تستدعى الإشفاق والرثاء، ولقد تأثرت من إلحاحه ورجائه وتحيرت بماذا أجيب، وسكت برهة أفكر ماذا أصنع وأخيراً قلت له يا جلالة الملك إذا كنت تلح على هذا الإلحاح وترجونى كل هذا الرجاء، وترى أن قبولى الوزارة على كره منى فيه مصلحة لإنقاذ عرشك وإنقاذ الشعب فدعنى أذهب أولاً إلى السفير البريطانى أعنفه على إنذاره وأطلب إليه أن يسحبه واشترط على الإنجليز شروطى لقبول الوزارة ماداموا يرون هذا فى مصلحتم العسكرية والحربية، فقال لا أرجوا ألا تذهب لا تزيد الموقف تعقيداً، قلت له إذا لم أذهب وأرغم السفير على سحب الإنذار وتنفيذ طلباتى فأرجو جلالتك أن تعفينى، قال أو ترى أنه يقبل منك طلباتك، قلت إذا كان مضطراً أو محتاجاً فلابد أن يقبل راضياً أو كارهاً،،، قال الله معك.

قصدت إلى دار السفارة البريطانية والظلام دامس وأنا متأثر من حالة الملك الشاب الذى انتظرنا الخير للبلد على يديه فأتلفته بطانة السوء وجلساء السوء وحدثت نفسى لعل ما وقع يكون درساً فيتعلم كيف يتحدى شعور الأمة ويعبث بمقدساتها، ووصلت إلى السفارة وطلبت مقابلة السفير فحضر إلىّ فبادرته كيف تقحم اسمى فى إنذار رسمى لملك البلاد متخطياً بذلك نصوص المعاهدة المبرمة بين البلدين، قال فى معركة الحياة أو الموت فى هذه الحالة يستباح كل شىء، قلت أيستباح أن تسىء إلى تاريخ الناس وسمعة الناس؟ قال كيف؟ قلت بإنذارك الذى بعثته إلى الملك وقواتك ودبابتك التى حاصرت بها القصر قال اضطررت لأن أقوم بهذا العمل فقد حاولت قبل قيام الحرب بالنصيحة إلى الملك أن يطبق الدستور ويترك البلد تحكم طبيعياً فركب رأسه، وتركته لأنه لم يكن ثمة خطر علينا فلما قامت الحرب ظننته سيتنبه من تلقاء نفسه ويحل الموقف فأبى فحاولت مرة ومرة بالحسنى فلم أفلح ولما رأيت الخطر محدقاً وجيوش المحور تعدت الحدود المصرية وأنا أعلم تمام العلم أنه باحتلال مصر ينتهى كل شىء ويكسب أعداؤنا الحرب، فأرغمتنى الظروف المحيطة بى إرغاماً على أن أوجه الإنذار وأن أقرن القول بالعمل لأرغمه على أن يصحح موقفه ويصحو من غفوته.

قلت إنك بهذا أسأت إلىّ أبلغ إساءة وكلفتنى شططاً، قال أعهد إليك الملك بتأليف الوزارة، قلت نعم، قال إذن ضمنا سلامة الجبهة الداخلية وكسبنا قوة لمقاومة جيش الأعداء، فقلت له ومن أين لك أنى قبلت لقد اعتذرت له لأنى لا أقبل أن يلطخ اسمى ويسود تاريخى، قال أو ترى إنقاذ بلدك يسىء إليك، قلت لا إن تدخلكم السافر وإرغامكم الملك هو الذى أساء إلىّ، قال ما كان يمكن غير الذى فعلت بعد أن صبرت طويلاً وأصبحت الحالة

خطيرة والجيوش الألمانية على الحدود فأرجو أن تقبل تأليف الوزارة.

قلت إنك ترى فى قبولى الوزاة مصلحة لبلدك فأى مصلحة تعود على بلدى، أنتم محتلون وأعداؤكم إذ حلوا محلكم فسيكونون محتلين ومصر بينكما كالمستجير من الرمضاء بالنار، قال أرجو أن تقبل تأليف الوزارة، قلت له إنى تحت ضغط الملك وإلحاحه أقبل تأليف الوزارة على شروط أطلبها منكم أنتم لأنكم أنتم السبب فى هذا الموقف.

قال وما شروطك، قلت أولاً: أن تسحب الإنذار الذى بعثت به إلى الملك وأقحمت فيه اسمى وأن يسبق تأليف الوزارة كتاب أرسله إليك بأنه لا حق لبريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ المبرمة بين البلدين أن تتدخل فى شئون مصر وتأليف الحكومات من صميم هذه الشئون وأن ترد علىّ بخطاب رسمى تعترف فيه بهذا وتقرر سحب الإنذار.

ثانياً: أنت تعلم أن البلد فى حالة جوع وليس عنده لا دقيق ولا قمح ولا ذرة والشعب إذا جاع لا يهمه حزب الأغلبية الحاكم أو حزب الأقلية فإن الجوع كافر فلابد أن تحل هذه الأزمة قبل أن أقبل تأليف الوزارة.

ثالثاً: إن الحرب الدائرة الآن لا يعرف نتيجتها أحد فهى إما تنته لصالح الحلفاء أو لصالح المحور، فإن انتهت لصالح المحور ضعنا نحن وأنتم، لكن إذا انتهت لصالحكم ماذا يعود على مصر من فائدة عند انتصاركم، قال اطلب ما تريد، قلت له إنى أطلب فوق الشرطين السابقين تصريحاً رسمياً من الحكومة البريطانية أنه فى حالة انتهاء الحرب وانتصارها تجلو الجيوش البريطانية عن مصر بلا قيد ولا دون انتظار للموعد المحدد الذى نص عليه فى المعاهدة للجلاء وهو ١٩٥٦.

فرد على قائلاً أما فيما يختص بالشرط الأول وهو سحب الإنذار فإنى أوافق على ما طلبت أما الشرط الثانى فإنى أعدك أنك إذا وافقت على قبول الوزارة فإن فى عرض البحر الأحمر الآن مركباً كبيراً عليه أكثر من خمسة آلاف طن من الدقيق الفاخر وسأصدر الأمر لها بأن تفرغ عبوتها فى السويس وأن تستولى الحكومة على الدقيق حتى تحل أزمة التموين.. أما الشرط الثالث فإنى لا أستطيع أن أتصرف فيه إلا إذا استشرت حكومتى لكنى أعدك أن أتصل فوراً وأشير وأشرح الحالة كلها وأملى كبير فى أن أجيبك عن سؤالك الثالث بالموافقة.

خرجت من دار السفارة وعدت إلى قصر عابدين فوجدت الملك فى انتظارى فقصصت عليه ما دار بينى وبين السفير تفصيلاً فبرقت أساريره وظهر الفرح على محياه وقال [برافو برافو] أى واحد غيرك ما كان يستطيع أن يفعل جزءاً مما فعلت وأنا أشكرك جداً وأرجو لك التوفيق.

(٢)

عدت إلى المنزل مرهقاً مكدوداً فوجدت الزملاء فى انتظارى فقصصت عليهم ما جرى وكلفتهم أن يكتبوا كتاب الرد على تأليف الوزارة مرفقاً به كتاباً إلى السفير البريطانى

بسحب إنذاره وكلفتهم أن يستدعوا سكرتير مجلس الوزراء ليحضر الوثائق اللازمة لذلك وتركتهم فى حجرة المكتب وصعدت إلى الطابق العلوى وقد بلغ بى التعب مبلغه فخلعت ملابسى وتحاملت على نفسى وظللت منتظراً أن أقرأ مسودة الكتابين اللذين عهدت إلى بعض الزملاء بإعدادهما وبعد فترة من الوقت صعد إلى مكرم ونجيب وصبرى وقالوا إن الخطابين قد أعدا ويعتبران وثيقتين خطيرتين.

واطلعت على خطاب السفير البريطانى وترجمته وأضفت إليه بعض العبارات لكى يكون واضحاً ثم قرأت الرد على خطاب تكليف الملك بتأليف الوزارة فرأيته وافياً بالمراد واشترطت أن يعود الوزراء الذين أقيلوا فى مطلع عام ١٩٣٨ إلى هيئة الوزارة رداً لاعتبارهم وأن يكمل بقية الاعضاء من الذين لهم فى التضحية تاريخ واضطهدوا فى العهود الماضية وذهبت إلى مضجعى منهوك القوى شديد الارهاق وقبل أن استغرق فى النوم صعد مكرم إلىّ وقال لقد رتبنا كل شئ وأعددنا الوثائق وأسندنا إلى كل وزير من الوزراء المقالين عام ٣٨ وزارته ولكن وزارة التموين لم تكن انشئت عند اقالتنا وقد بحثنا عن وزير يصلح لها فلم نجد لضيق الوقت وأنى أقترح أن تسند إلىّ مؤقتاً حلاً للموقف الآن حتى إذا ما استقرت الامور بحثنا عن رجل يصلح لها.

قلت له إن وزارة التموين هى فى هذه الظروف أصعب وزارة فى حاجة إلى شخص متفرغ لها ووزارة المالية ستأخذ منك كل وقتك، وقال سأضاعف الجهد حتى نعثر على الرجل الصالح لها فوافقته على أن يترك التموين عند العثور على وزير مناسب.

نشرت الصحف نبأ تأليف الوزارة وقد احتفظت برئاسة وزارتى الداخلية والخارجية وهللت الصحف المستقلة والصحف الوفدية وعدت قبولى الوزارة فى هذه الظروف العصيبة تضحية كبيرة لأن البلد فى حالة بؤس شديد والإدارة الحكومية تكاد تكون معطلة، وقصدنا إلى القصر الملكى لحلف اليمين الدستورية وتقديم الوزراء للملك، وقابلنا مقابلة عادية وسلمت عليه بانحناءة بسيطة وصافح هو بقية الوزراء وأخرج ورقة من جيبه تتلخص فى أنه يهنئ الوزارة ويرجو لها التوفيق فى خدمة البلد وانتهت المقابلة وانصرف الوزراء كل إلى وزارته، وقصدت مجلس الوزراء فوجدت حديقته مكتظة بالمتظاهرين يهتفون ويهزجون وتكاد الفرحة تنطق على وجوههم وصعدت بمشقة إلى دار الرياسة وأطللت عليهم من نافذة المجلس وخاطبتهم شاكراً محيياً مثنياً ونصحت لهم أن ينصرفوا فى هدوء ويتركونا لأن هذا وقت العمل لرفع منار الوطن وتعويض ما فات على الشعب من مشقة وجوع وحرمان مدة سنين الحرب وانصاعو لكلمتى وانصرفوا هاتفين.

وصلت إلى رياسة مجلس الوزراء فى الصباح فلم أستطع الوصول إلى مكتبى إلا بعد أن أخلى حرس الرياسة الطريق بشق النفس وبعد قليل جاء السفير البريطانى للتهنئة التقليدية كما كان قد حضر رؤساء الدول المعتمدة فى مصر واستقبلتهم جميعاً حسب زمان حضورهم، وطلب السفير أن يبلغنى أمراً مهماً فاستقبلته فى المكتب فقال لى يسرنى أن أخبرك أنى اتصلت بحكومة جلالة الملك [يعنى بريطانيا] وأعلمت مستر أنطونى إيدن

وزير الخارجية بما طلبته من جلاء القوات البريطانية عقب انتهاء الحرب لصالح الحلفاء، وبعد استشارة رئيس الوزراء [مستر تشرشل] وافق على هذ الطلب وكلفنى إبلاغه لك.

فشددت على يديه شاكراً ممتناً وكانت الجماهير فى حديقة الرياسة تهتف هتافات تشق عنان السماء وتعلن عن غبطتها بتولى وزارة الشعب الحكم بشتى طرق الفرح والسرور وخرجت إلى الشرفة ومعى السفير البريطانى وأشرت إلى الجماهير أن تصمت فسكتت جميعًا فقلت لهم بعد شكرى وامتنانى لشعورهم أن السير مايلز لامبسون السفير البريطانى أبلغنى خبراً ساراً جداً أزفه إلى الشعب فى أول تولى حكومة الشعب أمور الشعب، ذلك الخبر أنه عند انتهاء الحرب لصالح الحلفاء – إن شاء الله – ستجلو جميع القوات البريطانية عن مصر بلا قيد ولا شرط، ودون انتظار إلى الموعد المحدد فى معاهدة الصداقة والتحالف التى بيننا وهو عام ١٩٥٦، ثم مددت يدى مصافحاً السفير مكرراً له الشكر أمام الجماهير، وأخذ مصورو الصحف ووكالات الأنباء صورة لى وأنا أصافح السفير وأشد على يديه.

ويعجز أبلغ كاتب وأعظم خطيب عن أن يصف حماسة الجماهير وشعورهم عند سماع هذا النباء السار

ومن عجب أن وصلت تقارير البوليس السياسى تقول إن أحزاب الأقليات أشاعوا ومعهم موظفو القصر الملكى أنك رحبت بالسفير البريطانى وعانقته وشددت على يديه وأخذت لكما صور متعددة نشرت فى مختلف الصحف كل هذا لأنه جاء يهنئك بانتصارك على الملك والأحزاب وإنك أدركت تمام الإدراك حسب الاتفاق السابق بينكما أنه هو الذى ضرب ضربته وأرغم الملك والأقليات على الخضوع لقوته وتهديده فسخرت من هذا وقلت سيأتى يوم يعرف الناس فيه الحقائق ويسجل التاريخ الوقائع ثم يحكم لنا أو علينا أحياء أو انتقلنا إلى جوار رب عادل كريم.

تكاثرت الأحداث وتفاقمت المشاكل وتعددت المشاغل وكنا على طول الخط نكاد نكون مجتمعين فى مجلس الوزراء ليعرض كل وزير ما يراه لإصلاح الفاسد فى وزارته وكانت مهمتى أشق المهمات أرأس المجلس وأقابل الموظفين وأستقبل الزائرين والمهنئين ويعرض على الموظفون أعمالهم، ثم أنتقل إلى وزارة الداخلية فأقابل وكلاءها وكبار موظفيها وأنظر فيما يقدمون إلىّ من مذكرات وأعمال ثم أنتقل إلى وزارة الخارجية لأستقبل رجال السلك السياسى وكبار الموظفين.

مقابلات مستمرة واتصالات دائمة، ولا وقت للراحة ولا حتى لتناول الطعام إلا على جناح السرعة، وكان أكبر ما يهمنى فى هذه الفترة حاجات الشعب الضرورية الخبز والطعام والكساء فنبهت على مكرم مادام قد أخذ على عاتقه وزارة التموين أن يوليها اهتماماً خاصاً وأن يظهر للجماهير نتائج إيجابية حتى لا يخيب ظنهم أو يخفق أملهم فى حكومة فرحوا بمقدمها ورحبوا بتوليها وأيدوها بمظاهر التأييد، وحتى لا نترك للمتربصين ثغرة ينفذون منها ونخرس ألسنة المعارضة التى تنتهز أى فرصة لتشنع وتنتقد وتشهر.

ورأيتنى بإزاء هذه الأعمال كلها لا أستطيع أن أدون مذكراتى اليومية يوماً بيوم حسب وقع الأحداث، وفكرت أت أتوقف عن تدوين مذكراتى لكننى تذكرت أنها ملك للتاريخ وللأجيال من بعدنا وليس من حقى أن أتوقف، ثم خطرت لى فكرة هى أن أذكر الأحدث والاعمال المهمة التى تتعلق بالجماهير وبالتاريخ دون ترتيبها يوماً بيوم كما فعلت فى الخمس عشر سنة الماضية وألا أسندها إلى أيام وقوعها وأسلسلها بقدر ما أستطيع فقد تتأخر واقعة عن واقعة أو تتقدم حادثة عن حادثة لكن المهم أن أحافظ عليها قدر المستطاع فلا أهمل الاشياء المهمة ولا أغفل الوقائع العامة ولا ذكر الأسماء التى كان لها دور فيها على أن أشير إلى ما يحدث فى حينه وأدونه فى نوتة الجيب الصغيرة التى أحملها وعندما ما أخلو وأجد وقتاً أكتبها أو أمليها على أحد السكرتاريين الأمناء. واسترحت إلى هذه الفكرة وانتويت تنفيذها ابتداء من اليوم.

كان أمامى تغييرات لابد منها فى كبار الموظفين حتى نستطيع أن نتعاون مع من نثق به ونطمئن إليه. فجمعت مجلس الوزراء وقلت لهم كل وزير منكم حر فى وزارته واختيار معاونيه شريطة ألا يفصل موظف أو يساء إلى أحد مهما كان خصماً للوفد أو عدواً له وإذا لم يسترح واحد منكم إلى أحد فلينقله إلى عمل يعادل عمله براتبه ودرجته.

وبدأت أنا بهذا فقلت لسكرتير مجلس الوزراء أن يختار مكاناً يناسبه أو يعود إلى عمله الذى كان يعمل فيه قبل نقله إلى المجلس، وانتدبت سكرتيراً مكانه من الذين تعودوا على العمل معى وفهموا خطتى ثم أعددنا قراراً بعودة الموظفين المفصولين السياسيين إلى وظائفهم على أن يتساووا بزملائهم الذين لم يفصلوا وأرسلت إلى القصر الملكى مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فى الموعد الدستورى، ونظمت مكتبى فى مجلس الوزراء كما نظمت مكتبى فى وزارتى الداخلية والخارجية بقدر المستطاع.

وأخذت أتعجل وعد السفير البريطانى بوصول الدقيق الذى وعد به فلما وصل نبهت على المختصين أن يوزعوه بسرعة على المخابز وأن يأخذ كل حى من أحياء العاصمة ما يكفيه ولم أشأ أن أسىء إلى أى موظف من الذين كانوا يعملون فى الوزارة السابقة فخيرتهم أى الأمكنة يريدون فمنهم من طلب إعادته إلى السلك السياسى الذى انتدب منه كحسن يوسف مدير الرقابة وحسين غالب رشدى مدير مكتب الوزراء ومنهم من طلب نقله إلى البرلمان ككامل سليم وغيرهم وقد نفذت لهم جميعاً ما طلبوه وجاء الوزراء عند أول اجتماع فقصوا على أنهم انتهوا من تنظيم مكاتبهم وإداراتهم.

وكانت المظاهرات لا تزال تفد على رياسة المجلس للتهنئة وإظهار الفرح وكان معظمها من العمال وطلبة الجامعة والمدارس وموظفى المؤسسات والمحلات التجارية ورأيت أن الاستمرار فى هذا معطل للأعمال ومقل من الإنتاج فنشرت بياناً فى الصحف شكرت فيه الأمة بجميع طوائفها على كريم شعورها وعظيم وفائها وطلبت إلى كل فئة العودة إلى أعمالها ومضاعفة الانتاج حتى نعوض ما فاتنا وناشدتهم الهدوء لتتمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها الحافل الذى نشر فى الصحف وارتبطت به أمام الشعب، ونفذت الجماهير ما طلبته منها وعاد كل إلى عمله.

وكان أول ما فكرنا فيه إنشاء ديوان للمحاسبة على غرار دواوين المحاسبة فى العالم المتحضر وأنشأناه وعينا فيه كامل صدقى نقيب المحامين والرجل الاقتصادى الدقيق رئيساً له وجاء إلى عدد كبير من الموظفين الذين أحيلوا إلى المعاش من غير سبب وبخاصة فى المصالح ذات الصلة الوثيقة بالجمهور كمدير السكة الحديد يطلبون العودة، فكلفت كل وزير أن يعيد الموظفين التابعين لوزارته، ولاحظت أن مدير الأمن العام [أحمد البابلى] يبعث إلى بتقاريره عن طريق مدير الصحافة باعتباره مقرباً إلى فاستدعيته وقلت له إن بابى مفتوح لكل موظف ولست أفضل أحداً على أحد إلا بإنتاجه وإجادة عمله فقال إننى أبعث التقارير عن طريق الصحافة لصلتى الوثيقة به، وكى لا أزعجك كل وقت بالمقابلة فتركت له الخيار.

ثم رأيت وزارة الداخلية وهى المسئولة عن الأمن والنظام فى حاجة إلى وكيل يكون موضع ثقتنا لينضم إلى الوكيل الدائم فيها [حسن رفعت باشا] وكنت قد رأيت من محمد فؤاد سراج الدين نشاطاً كبيراً أثناء الحملة الانتخابية وحسن تصريف لكثير من الأمور فضلاً عن نزاهته وترفعه عما يعمد إليه الموظفون ففكرت فى تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية وعرضت على زملائى الوزراء هذه الفكرة فرحبوا بها جميعاً ما عدا مكرم فإنه اعترض وقال إن فؤاد سراج الدين ليس له تجارب فى الإدارة فضلاً عن أنه رجل غنى موسر يدير آلاف الأفدنة التى يملكها هو وأسرته ولا يستطيع أن يتفرغ لشئون وزارة الدخلية، وناقشه زملاؤه الوزراء وزكوا جميعاً فؤاد وأشادوا بكفاءته حين كان موظفاً فى وزارة الحقانية وكيلاً للنائب العام واستقال، وقالوا إنه نشيط وعفيف اليد وتعيينه فى مثل هذا المنصب مكسب كبير للحكومة والوفد معاً، ولكن مكرم أصر على رأيه واحتد فى مناقشته فلم أشأ أن أجعل من هذه المسألة خلافاً بيننا وعدلت عن هذا الترشيح ورشحت سليمان غانم المحامى وعضو مجلس النواب مكانه وعهدنا إليه بأعمال كثيرة قام بها على خير وجه.

وتراكمت الأعمال بشكل كبير فى رياسة المجلس وجاءنى صلاح الدين وقال إن كمال البنا مرهق وعلى وجهه آثار الإرهاق لأنه يعمل مديراً للصحافة والإذاعة ويستقبل أعضاء الهيئة الوفدية ويكتب البيانات ويقوم بأعمال مدير المكتب والسكرتير الخاص والسكرتير البرلمانى فوق أن كثيراً من الموظفين الذين لا تربطنا بهم علاقة من قبل يرسلون إليه أعمالهم لعرضها عليك وإنى أقترح أن نخفف عنه العبء فتعين مديراً للمكتب وسكرتيراً برلمانياً وينتدب أحد موظفى النادى السعدى فتعينه ليتلقى طلبات الهيئة الوفدية.

فقلت اترك لى الفرصة لأختار الموظفين وظللت يومين أفكر فى أن أشغل هذه الوظائف، وعاد صلاح الدين يلح على فى شغل وظائف المجلس فعينت محمود شوقى مديراً وإبراهيم عز الدين سكرتيراً برلمانياً واكتفيت بهذا مؤقتاً ولم أوافق على تعيين أحد موظفى النادى السعدى.

كان اعتراض مكرم على تعيين فؤاد سراج الدين مثار عجب من أعضاء الوفد وأعضاء الوزارة ولكنى قلت لهم إن هذه المسألة انتهت ولعل له وجهة نظر فيها فلا داعى لإثارتها ولا لإذاعتها.

وبدأت الانتخابات ورشحنا فى الدوائر كلها مرشحين وفديين لأن أحزاب المعارضة قاطعت الانتخابات وكانت المعركة هادئة وانتهت بسلام وأعيد الموظفون المفصولون كلهم إلى وظائفهم، وبدأت مشكلة التموين والأسعار تخف حدتها ولكن كنت أتلقى بين وقت وآخر شكوى تموينية خصوصاً من الريف فأحيلها إلى مكرم فلا يجد وقتاً لحلها ويحيلها بدوره إلى الموظفين فلا يهتمون بها.

كان المنزل الذى أسكنه فى مصر الجديدة يحتاج إلى إصلاح طويل ورأيت أن من الأنسب أن أنتقل من الباخرة محاسن إلى فندق فحجزت جناحاً فى مينا هاوس انتقلت إليه وأخذنا نعد خطاب العرش، وأردت أن يكون برنامج الوزارة شاملاً من الناحيتين الداخلية والخارجية وطلبت من كل وزير أن يقدم برنامجاً شاملاً بما ينوى أن يجريه من إصلاح فى وزارته يرتبط به أمام نوب الأمة وينفذه ويحاسب عليه.

ورأيت أن الغارات المستمرة على القاهرة والمنشآت لا تزال عنيفة وأن شئون الوقاية ليست على ما يرام فاقترحت إنشاء وزارة للوقاية وتعيين وزير خاص بها واتبعت تقاليد المغفور له سعد زغلول فى أن يمثل الأقباط فى الوزارة بوزارتين فاقترحت اختيار فهمى بك ويصا وهو خريج جامعة أكسفورد وزيراً للوقاية، ووافق الوزراء وصدر المرسوم.

وأتى كل وزير ببيان عن الاعمال التى ينتويها لوزارته فاطلعت عليها وناقشتها ورأيتها أعمالاً طيبة لو أتيح للحكومة تنفيذها، فقد تقرر إلغاء السخرة التى يقاسى منها الفلاحون آلاما ويتكلفون فيها شططاً وتحملت الحكومة تكاليفها، كما قررت الحكومة زيادة إعانة الغلاء بمناسبة الحرب فوصلت فى أغلب الأحيان إلى أكثر من مائة فى المائة لصغار الموظفين وأعلنت مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والصناعى والتجارى وتوسعت فى مجانية الجامعات وقررت إنشاء جامعة غير الجامعة المصرية فى القاهرة لاستيعاب عدد الطلبة الذى يزيد كل عام وأنشأت جامعة آخرى فى الإسكندرية لتخفيف العبء عن القاهرة ورفعت أجور العمال من مختلف الطبقات وخففت الأموال الإميرية عن المزارعين والفلاحين ورفعت أسعار القطن المصدر إلى الخارج واستجلبت لأول مرة أحدث الآلات لإنشاء المصانع، ويطول الحديث لو ذكرت ما قدمه كل وزير عما قرره وما سيقرره لصالح المواطنين من إصلاحات واسترحت إلى ما قدم إلىّ وأخذنا فى اعداد خطاب العرش وافتتح البرلمان فى موكب حافل.

استقبلت الأمة الموكب الملكى وكنت أركب إلى جانب الملك، بالهتاف يعيش الملك مع النحاس، تحيا الوزارة الدستورية إلى آخر الهتافات التى عودنا الشعب أن يستقبلنا بها، وألقيت خطاب العرش بين تصفيق النواب وتحبيذهم للمشروعات التى قدمتها الحكومة لهم وانتخبت عبد السلام فهمى جمعة باشا عضو الوفد المصرى رئيساً للمجلس كما انتخبت وكيلان وسكرتيرون وكمل البناء الدستورى.

وأخذنا نتتبع أنباء المعارك الدائرة على الحدود المصرية ونتلقى التقارير يوماً بيوم عن سيرها وأخذ وزير الحربية ووزير الوقاية وبقية الوزراء يعملون ليل نهار.

وأخذ الإنجليز يطلبون كل يوم اعتقال أشخاص يتهمونهم بأنهم أنصار المحور وخصوم الحلفاء فكنت أتلقى التقارير التى ترد إلى وأفحصها بنفسى ومعى لجنة خصصتها لهذا الغرض وندقق التحرى عن نشاط الشخص دون التفات إلى حزبية أو خصومة، ورفضت طلبات كثيرة باعتقال أشخاص ألحت السفارة البريطنية على اعتقالهم من الأجانب والمصريين وكان هذا مثار مناقشات حادة مع السفير البريطانى.

(٣)

واشتد هجوم روميل وتقدم بجيشه عبر الصحراء وجاء السفير وطلب مقابلتى على عجل وحدثنى بأن مصلحة الحرب ومصلحة مصر الحربية يقتضيان اعتقال الشيخ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين وطالت المناقشة فى هذا الموضوع وأصر السفير على طلبه ومطاردة أنصاره لأنهم نشطون فى الدعوة للألمان ضد الإنجليز، فعجبت لهذا الخبر أيعقل أن يكون رجل يرأس جماعة دينية تدعو إلى الله وتؤيد احتلالا بدل احتلال، فلما ألح السفير قلت له أترك لى هذه المسألة لأحققها بنفسى، وطلبت من مدير الشئون الدينية أن يستدعى الشيخ حسن البنا للاجتماع بى فأبدى فؤاد سراج الدين رغبته فى أن يجتمع أولاً بوكيل الإخوان [أحمد السكرى] وحدد لذلك موعداً فى داره فقابلته وأبدى لى أن كل التهم التى ينسبها إليهم الإنجليز مختلقة وأن دعوتهم خالصة لله وقال إن المرشد العام [حسن البنا] على أتم استعداد لمقابلتك وشرح وجهة نظره ولك بعد ذلك الحكم عليه بما تشاء.

فأبديت رغبتى فى الاجتماع به والتقيت به فى صباح يوم فى دار فؤاد سراج الدين لأنه فى وسط العمار، وحضر الاجتماع فؤاد ومدير الشئون الدينية ومدير الصحافة وبدأت أتحدث مع الشيخ حسن البنا فشرحت له الموقف وخطورته وحساسية الإنجليز من ناحية وبينت له أن الألمان لو دخلوا فهم مستعمرون والإنجليز لو ظلوا فهم مثلهم وأن الذى يهمنا أن نحافظ على شعبنا فى هذه الظروف ونعمل جهدنا فى تجنب البلاد ويلات الحرب فلا نتحيز لهذا ولا ذاك وبعد أن أنتهيت من حديثى شرع الشيخ فى الكلام فتحدث حديثاً دينياً روحياً خرج من قلبه فصادف هوى فى نفسى واسترحت إليه وأكد أنه وجماعته وأنصاره لا يهتمون إلا بأن تكون بلادهم حرة من كل استعمار خالصة من كل غل وأنهم مستعدون لجهاد أى دخيل وقتال أى معتد مهما كان وكانت جنسيته لأن تعاليم الإسلام علمتهم أن حب الوطن من الإيمان وأن من مات فى سبيل وطنه فهو شهيد، وكان حديثه حديثاً صادقاً ثبت فيه روح الإسلام الحقيقية وتعاليمه.

فصرحت فى المجلس بأنى لن أعتقله ولن أمسه بسوء أو أقف حجر عثرة فى طريق دعوته ثم قلت له كل ما أطلبه منك أن تجعل دعوتك خالصة لله وأن تأمر أتباعك بألا ينشطو ضد أى جهة من الجهات حتى إذا حان أوان الجهاد كنت معك ومؤيدك فى سبيل الكفاح لإعلاء كلمة الله، وكررت أنى مادمت على رأس الوزارة فلن يمسك سو، وخرج مستريحاً وخاطبنى السفير وألح على فى اعتقاله ومصادرة أموال الجماعة والقبض على رؤسائها

فرفضت وقلت له أنا مسئول عن تصرفات هذه الجماعة لكن لن أوافق على اعتقال مرشدها أو أحد أفرادها وأسرّها السفير فى نفسه ولم يعقب.

وبدأت الصحف تكتب عن التجار الجشعين واستغلالهم الموقف وإخفائهم السلع وطلبت إلى مكرم وزير التموين أن يوقف هؤلاء عند حدهم ولكنه كان مرهقاً فى إعداد ميزانية تتمشى مع مشروعات الوزرات وتستطيع أن تنفذ للوزراء ما يطلبون، فكلمته فى أن يتخلى عن وزارة التموين ونبحث عن شخص كفء يتفرغ لهذه العملية ويكون مسئولاً عنها فرفض وغضب وقال أنا لم أقصر وأديرها على أحسن وجه، فانتظرت وطالت الشكوى وعجبت ما الذى يجعل مكرم يتمسك بوزارة التموين وهو الذى وعد عند تأليف الوزارة بأنه سيشغلها مؤقتاً حتى نجد الرجل الملائم، وتعددت الشكوى ورأيت أن الشعب من حقه أن يحصل على مطالبه خصوصاً وقد دبرنا له الأشياء الضرورية ولا ينقصه إلا عدالة التوزيع ومراقبة الأسعار.

فاستشرت الوزراء وسألت أن يبحثوا عن شخص نزيه نظيف اليد والجيب فيه كفاءة ليتفرغ لوزارة التموين، فرشحوا إلىّ أحمد حمزة أحد أعضاء الهيئة الوفدية ولجنة الوفد فى القليوبية وسألت عنه أكثر من واحد وأكثر من جهة فأجمعوا على أنه رجل غنى يدير مزرعة للياسمين على أحسن وجه، لديه مصنع للثلج يمون به مدينة القاهرة وضواحيها وهو يدير أعماله فى نشاط ودقة وكفاءة فضلاً عن أنه متمسك بتعاليم الدين ويحب العدل ويعطف على الفقراء والضعفاء، فلما تأكدت من صحة هذه المعلومات رشحته وزيراً للتموين ولم أشأ أن أجمع مجلس الوزراء حتى لا يثير مكرم زوبعة، فبعثت بالمرسوم إلى الوزراء فوقعوا عليه ثم بعثت به إلى مكرم فهاج وماج وغضب غضباً شديداً وجاء إلى فى عصبية يسألنى لماذا اخترت هذا الرجل بالذات دون أن تستشيرنى فقلت له خفف من حدتك إنك مرهق بعمل وزارة المالية ومن المصلحة العامة أن نعهد إلى واحد ليكون مسئولاً عن شئون التموين وقد أجمع إخوانك أعضاء الوفد وزملاؤك فى الوزارة على أن أحمد حمزة نزيه وكفء ونظيف، فوقع وهو ممتقع اللون ولا يخفى استياءه وسارع فى الخروج وأخذ يستفسر من الوفديين عن السر فى اختيار أحمد حمزة وزيراً للتموين وأخذ موظفو مكتبه يشيعون أن اختيار وزير التموين انتقام من مكرم لأنه وقف فى طريق طلبات غير قانونية لرئيس الوزراء وأصهاره وأسرته.

كانت تبلغنى هذه الأنباء فلا أعيرها التفاتاً ولا أهتم بها لأن عشرتى مع مكرم والرابطة التى تربطنا سنين طويلة فى المنفى والسجن والكفاح والجهاد والاضطهاد كل هذا لا يمكن أن ينسى أو يسىء إلى علاقتنا أو يقلل من رابطتنا.

عرض على سكرتير الوزراء مذكرة تتضمن تحسين حالة جماعة من موظفى الحكومة الذين كانوا مفصولين سياسيين وأعيدوا إلى الخدمة وكنت أعرفهم وأعرف ما قاسوه ورأيت من العدالة أن نرقيهم إلى درجة أعلى من درجتهم حتى يتساووا بأقرانهم الذين لم يفصلوا ولم يضطهدوا، وقعت المذكرة وأرسلتها إلى اللجنة المالية التى يرأسها وزير المالية

للموافقة عليها وردها إلى رياسة الوزراء لعرضها على المجلس، وأرسلت المذكرة إلى اللجنة المالية وانتظرنا ردها ونشر بيان مطول بتوقيع مكرم بأسباب رفض الموافقة على تلك المذكرة وتعليق من جريدة الأهرام عليها بأن معالى وزير المالية رأى فيها استثناء صارخاً وضرراً فادحاً بميزانية الدولة فلم يوافق عليها.

وقامت ضجة فى الأوساط الوفدية والبرلمانية وأخذ الموظفون كبارهم وصغارهم يتحدثون فى هذه المسألة، تألمت ألماً شديداً من هذا التصرف وتحدثت مع أصدقاء مكرم وزملائه فى الوزارة والوفد، وحضر على الفور إلى المجلس صبرى أبو علم ونجيب الهلالى وكامل صدقى وحمدى سيف النصر وعدداً آخر من الوزراء وأعضاء الهيئة الوفدية وجاء مكرم وأخذت أعاتبه عتاب الصديق للصديق والأخ لأخيه وأخذت عليه نشر المذكرة فى الصحف وتمكين المعارضة وأحزاب الاقلية من أن تشهر بنا وتنشر الصحف على صفحاتها أن خلافاً قام بيننا.

وتكلم الوزراء والزملاء وعتبوا على مكرم هذا التصرف ولاموه فاعترف بتسرعه وأنه كان متألماً من اهماله وأخذ رأيه فى كثير من الأشياء الكبرى، وتوسطوا فى إزالة سوء التفاهم وتأثرت جداً وذكرت العشرة الطويلة فقلت ليس فى نفسى شىء وأرجو ألا يكون فى نفسه شىء وعاد إلى الوزارة وظننت أن المسألة انتهت عند هذا الحد.

كانت مدة رئيس الشيوخ محمد محمود خليل بك قد انتهت فاجتمعت الهيئة الوفدية وقررت ترشيح على زكى العرابى باشا رئيساً لمجلس الشيوخ وخلت بذلك وزارة المواصلات كما تقرر تعيين حمدى سيف النصر باشا بصفته ضابطاً كبيراً وزيراً للحربية وبذلك خلت وزارتا المواصلات والزراعة فاتفقنا على تعيين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة وعبد الفتاح الطويل وزيراً للمواصلات.

وأظهر أحمد حمزة كفاءة رائعة فى شئون التموين كان ينزل إلى الأسواق بنفسه ومعه قوة من رجال البوليس يطارد المستغلين ويهاجم المخازن ويستخرج منها البضائع المكدسة حتى إن بعض رجال الهيئة الوفدية من التجار جاءوا يتظلمون من معاملته لهم ومساواتهم بغيرهم من أفراد الشعب، ورفضت النظر فى تظلماتهم.

[٤]

تلقيت من البوليس السياسى تقارير مفادها أن أحد المقاهى فى شارع شريف يجلس فيه الصحفيون ورجال المعارضة ويتبادلون بالنقد والتجريح الوزارة ورئيسها والوفد وهيئته وأن عدداً من الشبان المقربين إلى مكرم يتزعمون هذه الحملة وسمّت التقارير قاسم جودة وجلال الحمامصى وفريد زعلوك وتوفيق صليت، فطويت هذه التقارير لأنى أعرف أن رجال البوليس السياسى يحبون أن يتقربوا إلى كل حكومة وكم قاسينا منهم ونحن فى المعارضة ولم أعتمد عليهم وكنت أعرف عن ضابط بوليس اسمه أمين خليل أنه نزيه ونظيف وبعيد عن التلفيق واختراع الأكاذيب فانتدبته فى مجلس الوزراء وعهدت إليه بإنشاء قسم سياسى

برأسه ليأتينى بالتقارير الصحيحة من الداخل والخارج، وأدار ذلك الضابط قسمه بحنكة وكفاءة واختار عدداً من الضباط البعيدين عن الشبه وشدد عليهم ألا يتهموا أحدا كذباً ولا يلفقوا على أحد تهمة وبدأ القسم عمله وأخذت أعتمد عليه وأهمل تقارير البوليس السياسى.

وكانت السفارة البريطانية تبعث كل يوم بواسطة المكتب الخارجى تقارير عن الحالة الحربية فأراها تزداد كل يوم سوءا فشددت على وزير الوقاية أن يولى هذه الناحية عناية خاصة فقام برحلة إلى المحافظات والأقاليم وعاد فقدم لى تقريراً بأنه أعد فى كل محافظة وكل مديرية ما يمكن من الاستعداد، واستدعيت وزير الأشغال وطلبت إليه أن يستعد للطوارئ كما طلبت لكل وزير أن يأخذ أهبته لمفاجآت الموقف.

وجاءت الأنباء أن جيش روميل اجتاز مرسى مطروح فى طريقه إلى الإسكندرية واتصلت بالسفير البريطانى أسأله عن الأخبار فقال إن الحالة خطيرة جداً وأن جيوش الحلفاء تستعد لملاقاة روميل فى الصحراء لكنى لا أضمن أى شىء ولا أتنبأ بأى شىء ومن رأى أن تخلى ما أمكن من المنازل والمنشآت والمؤسسات حتى إذا ما دهمنا جيش الأعداء لم يجد شيئاً، فقلت له نحن أعددنا لكل أمر عدته.

وبدأت إدارة القسم السياسى الجديد تقدم إلى التقارير عن نشاط المعارضة وعن أن بار اللواء فعلاً وكر لهم وأن عدداً من أنصار مكرم وأصدقائهم لا حديث لهم إلا الطعن فى رئيس الوزارة وتصرفاته والاستثناءات التى يغدقها على أنصاره، ثم توالت التقارير بأن هؤلاء القوم يطعنون فى عرضى ويتناولون أسرتى بالقبيح من الشائعات، وقدم إلى رئيس القسم ذات يوم تقريراً عن شخصين موظفين أحدهما فى الداخلية والثانى فى الشئون الاجتماعية ومعروف أنهم من أنصار مكرم تفوها بعبارات وقحة وأسفًا فى كلامهما إسفافاً كبيراً وكان عثمان محرم وزير الأشغال فى مكتبى ساعة أن قدم هذ التقرير فطلب إلى أن أنقل هذين الموظفين إلى وزارته وهو يتصرف فيهما بما يؤدبهما، ولكن كامل البنا قال: أنت قاض ولا يصح للقاضى أن يحكم فى دعوى بغير تحقيق فلو سمحت وحولت هذا التقرير لأحقق مع الموظفين المذكورين خاصة وأنهما ينتميان إلى نقابة الصحفيين، فأحلت إليه التقرير.

وذات ليلة كنت أؤدى فريضة العشاء فى حجرتى بفندق مينا هاوس ولم أكد أفرغ من الصلاة حتى دخلت على حرمى وفى إثرها أحمد حسين باشا وقالت إن الباشا طرق الباب ففتحت له لإنك كنت تصلى وطلب مقابلتك وسلمت على رئيس الديوان وقلت خيراً أن شاء الله، قال وهو يبتسم إن جلالة الملك تفضل فأنعم برتبة الباشوية على صهرك [والد السيدة حرمى] عبد الواحد الوكيل باشا فقلت له إنى لم أطلب رتبة لصهرى، قال إن جلالة الملك أراد أن تكون مفاجأة سارة لرفعتك، قلت له مع شكرى لجلالة الملك كنت أحب أن أستأذن بصفتى رئيساً للوزارة وبصفتى صهراً للمنعم عليه، قال خشينا مخاطبتك لئلا تعارض، قلت طبعاً أعارض لأنه لا توجد مناسبة تقتضى هذا الإنعام ولا داعى له، ولكن شكراً لكم.

وخرج رئيس الديوان وأخذت أفكر ماذا يريدون من هذ العملية أيريدون أن يوسعوا هوة الخلاف التي بدأت بينى وبين مكرم وأخذت المجالس تتحدث فيها، وتبين أن هذا هو المقصود فعلاً فلم يكد يعلن هذا الخبر حتى امتلأت المجالس بالأحاديث أنى سعيت للإنعام على صهرى بالرتبة ووسطت المندوب السامى للضغط على الملك ليصدر هذ الإنعام.

وقلل مكرم من حضوره إلىّ فى دار الرياسة مع أن المبنى الذى يضمنا واحد.

وخاطبنى أكثر من وزير فى أن بعض موظفى وزارته مظلومون وأنه أرسل إلى وزير المالية مذكرة بإنصافهم فرفضها وجاءت التقارير مرة أخرى تؤكد أن أتباع مكرم لا يزالون يخوضون فى سيرة رئيس الوفد والوزارة وقد تعدوا إلى المسائل الخاصة، كذلك جاء بعض أعضاء الهيئة الوفدية الذين يجتمعون بمكرم فى داره أكثر الليالى يتحدثون بأنه يسلقنى ويسلق أسرتى وأصهارى بلسان حاد وأنه يتهمنى بأنى أخرجته من وزارة التموين لأنه لم يستجب لاستثناءات خطيرة طلبها منه بعض أفراد أسرتى. ويشهد الله أنى ما كنت أعرف شيئاً مما يحدثنى به أعضاء الهيئة الوفدية وما تحتويه التقارير التى تقدم إلىّ.

وزاد الطين بلة أن كثيراً من المصادر المتصلة بالقصر أخبرت أنه [أى مكرم] يجتمع بحسنين باشا اجتماعات طويلة من وراء الكواليس، وانكشف الغطاء وظهر ما كان خفياً وأسفر عن خروجه على هيئته وجماعته، وجاء الوزراء وأعضاء الوفد ثائرين غاضبين كيف تعرف هذا كله وتسكت عليه.

أجبتهم إنه قد يكون مكرم ضيق الصدر ببعض التصرفات أو غير موافق عليها لكنه لم يصل إلى الحد الذى تقولونه وتنسبونه إليه وقد يكون بعض الشباب الطائش الذى يتردد عليه يتكلم فى المجالس كلاماً قذراً لكن هو ليس مسئولاً عنه، قالوا لا سل بعض المقربيين إليك الذين لهم به صلة ولا يزالون يزورونه من وقت إلى آخر، قلت أفصحوا، قالوا سل الحسينى زعلوك وكامل البنا وهما قريبان منك وسألتهما كلاً على حدة، أما الحسين زعلوك فوافق على كل ما نقل إلى وزاد عليه بعض الكلمات وأما البنا فقد تخلص كعادته وقال ياباشا ليس من مصلحة الوفد ولا من مصلحة البلد أن يكون بينك وبين مكرم باشا خلاف بعد هذه السنين الطويلة وأنى لم أسمع منه كلاماً محدداً ولكنه متألم وغاضب وحرام أن يفرق بينكما مع أن الإنجليز بأساطيلهم لم يستطيعوا ذلك.

وبدأت أفيق من غشاوتى وأنفض عن نفسى تراب الثقة الكبرى التى وضعتها فى مكرم واحتملت فى سبيله وفى سبيل رضاه غضب كثير من الإخوان واستياء عدد غير قليل من الزملاء، ولكنى تذرعت بالصبر وقلت لعل الله يهديه فى آخر لحظة سواء السبيل ولكنه لم يهتد.

وذات ليلة ذهبنا لحضور جلسة مجلس النواب وكان أحد نواب المعارضة قد قدم استجواباً لأحد الوزراء وتكلم صاحب الاستجواب ووجه النقد إلى الوزير ثم أعقبه عضو ثان فانتقد الحكومة كلها ورئيسها لأنها مسئولة عن هذا التصرف مسئولية كاملة، فإذا بمكرم يطلب الكلمة فأيد صاحب الاستجواب وزميليه فيما قالاه وسأله رئيس المجلس هل

تتكلم بصفتك الشخصية أم بصفتك الحكومية، فقال أتكلم بصفتى سكرتيراً للوفد المصرى ووزيراً للمالية. هنا لم يبق فى قوس الصبر منزع، ولا للسكوت محل فستأذنت رئيس المجلس فى أن أتكلم ووقفت وقلت بصفتى رئيساً للوفد المصرى أعلن أن معاليه لم يعد سكرتيراً للوفد المصرى وبصفتى رئيساً للوزراة أعلن أنه لم يعد وزيراً للمالية وسيعرض على حضراتكم فى أول جلسة تعديل وزارى لإقراره.

قلت هذا القول وأنا آسف جد الأسف على أن ظنى خاب فى صديق العمر وتقديرى أخطأ فى رفيق النفى والسجن والجهاد، ولكن هدأ من عاصفة قلبى وثورة نفسى أنى ما بدأته بل طاولته ولا هاجمته بل هادنته ولم أضق به مع تكرار اعتدائه بل احتملته حتى بلغ السيل الزبى.

واجتمعت الوزارة وقررت بالإجماع إخراج مكرم من وزارة المالية، كما اجتمع الوفد وقرر إعفاءه من عضويته وسكرتيريته وأقترحت إحلال كامل صدقى محله فى وزارة المالية وصبرى أبو علم سكرتيراً عاما للوفد ومحمود غنام مساعداً للسكرتير العام وتعيين أمين عثمان رئيساً لديوان المحاسبة، وخاطبت رئيس الديوان فى هذا واتفقت معه على إرسال المراسيم الخاصة بالوزراء وديوان المحاسبة.

ذكرت فيما سبق أن مستحقى وقف البدراوى وعبد العال بسمنود رفعوا دعوى بعزل الناظر [على المنزلاوى بك] بعد أن ضاقت بهم السبل وبعد أن نصحتهم أكثر من مرة بالتريث وسارت المحكمة فى هذه الدعوى وتعددت جلسات تأجيلها إلى أن كان شهر ديسمبر الماضى فقررت عزل الناظر وسألت المستحقين من يرشحون فأجمعوا على ترشيحى ناظراً لهذين الوقفين ولم أكد أتولى الوزارة حتى أردت أن أضمن تنفيذ شروط الواقفين على خير الوجوه فقدمت المدرسة التى نص وقف عبد العال على إنشائها فى سمنود لتعليم أبناء المركز إلى وزارة المعارف وسألت الوزير كم تتكلف إدارتها بحيث لا تتكلف الحكومة شيئاً وأتانى بالرقم المطلوب فسلمته له وأصدرت أمراً لرئيس حسابات الوقف بأن يدفع كل عام للوزارة المبلغ المقرر، كما رأيت أن وقف البدراوى منصوص فيه على إنشاء مستشفى لعلاج المرضى بالمجان فاتفقت مع وزير الصحة كذلك على أن يدفع له الوقف تكاليف المستشفى كل عام وأن يكون تابعاً لوزارة الصحة وعلى أن ينفذ شرط الواقف بالعلاج الممتاز للمرضى.

صرفت للمستحقين المبالغ التى كانت متأخرة لهم والتى طالما شكوا من تأخيرها وعينت وكيلاً يقيم فى سمنود مقر الوقف لإدارته وعرض شئونه على أول بأول، وكلفت أحد المحامين فى طنطا ليكون نائباً عن الوقف فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه ومع كل هذا فقد كانت بعض المبالغ تتوفر كل عام فأودعها فى بنك مصر وآتى فى آخر كل سنة فأوزعها على المستحقين وفقراء المدينة حسب شرط الواقف.

نشطت السراى ونشط رئيس الديوان بالذات فى الطعن على الوزارة والتشهير بى وأخذ أتباعه يتحدثون فى المجلس ويشيعون أن الالمان سيدخلون مصر قريباً وسيكون انتقام الملك

والمعارضة من النحاس وأنصاره انتقاماً شديداً ومن جهة أخرى نشطت السفارة البريطانية وأخذت طلبات السفير تتكاثر بطلب اعتقال أشخاص فأتحرى عنهم وأعارض فيمتعض وكان أمين يأتى بين الوقت والآخر فيحمل إلىّ أخبار الحرب وخوف السفارة وأبناء القصر ودسائسه وتأتى إلىّ التقارير بأن الملك فى مجالسه الليلية يجلس وسط الغانيات وسماره من لاعبى الميسر فلا يجد إلا الطعن فى النحاس ووزارة النحاس وأنه سينتهز أول فرصة لإقالتها، وفى هذا الجو المشحون بشتى الأحداث والتطورات، جاءنى عثمان محرم باشا وزير الأشغال وقال إن التقارير التى وصلت إليه من مفتشى الرى فى البلاد القريبة من الإسكندرية تؤكد أن مدافع الالمان أصبحت تسمع فى البلاد القريبة وأنه يريد أن يعد مشروعاً يوقف الألمان بحيث لا يصلون إلى القاهرة بسهولة إذا ما استطاعوا أن يجتاحوا الصحراء إلى الإسكندرية، وقدم إلى مشروعاً أعده فريق من المهندسين مقتضاه أنه فى حالة الخطر تطلق مياه النيل على الدلتا فتغرقها حتى لا تستطيع الدبابات ولا العربات المصفحة أن تصل إلى مدينة القاهرة، ثم حدثنى عن مشروع منخفض القطارة الذى كان أعده للاستفادة من مياه البحر وعارض وزير المالية فى تنفيذه لأن تكاليفه باهظة، فقلت له تصرف فى حدود اختصاصك كما تشاء بحيث تحافظ بقدر ما تستطيع على المواطنين فلا يمسهم ضرر.

كانت الهيئة الوفدية قد فاجأتنى واكتتب أعضاؤها واشتروا المنزل الذى كنت أقيم فيه بضاحية مصر الجديدة وقدمته هبة لى تقديراً منها لخدماتى فى عيد الجهاد الوطنى الماضى ولكننى رأيت الانتقال منه إلى بيت فى وسط البلد لأستطيع مباشرة العمل واستقبال الوافدين دون أن أكلفهم مشقة، وأغلقت البيت ونقلت إلى المنزل فى حى قصر الدوبارة، وظل ذلك البيت مغلقاً ولما كانت مصاريفى باهظة وليس لدى من الفائض أو الإيراد ما أستطيع به مواجهة مطالب الحياة والمسئولية الملقاة على عاتقى والتزاماتى نحو أسرتى وأقاربى وهم ليسوا من الأثرياء.. كل هذه الأسباب مجتمعة جعلتنى أعرض المنزل للبيع لأستطيع أن أواجه به المطالب المختلفة.

وقامت قيامة مكرم والمعارضة وأخذوا يقولون كيف يبيع بيت الذكريات الذى وهبته لى الهيئة الوفدية وقدمت إليه صك ملكيته، ولم أرد عليهم إلا بكلمة واحدة بعته لحاجتى الملحة إلى المال لأنى لست موسراً ولا مختلساً ولا مستغلاً.

وألغيت انتقال الوزارة إلى المصيف كعادتها نظراً لظروف الحرب وسمحت لمن يشاء من الوزراء أن يطلب إجازة ويسافر على حسابه لأن كل قرش من الميزانية مطلوب لمواجهة الظروف.

وذات ليلة دق جرس التليفون فى حجرة نومى بعد منتصف الليل بأكثر من ساعتين فقمت من نومى فزعاً وإذ بالمتكلم مدير الصحافة والإعلام فسألته عن السبب الذى حدا به إلى إزعاجى فى هذا الوقت المتأخر، فقال إن مدير الأمن العام [أحمد البابلى] أيقظه من نومه وقال إن خال الملك ضبط فى طريق الأهرام فى سيارة مع مطربة معروفة بحالة مريبة

وقد قبض عليهما البوليس واقتادهما إلى نقطة الأهرام القريبة من الحادث وهو يسأل كيف يتصرف فى هذا الأمر، فقلت للبنا فى حدة قل لهذا المدير أطلق سراحهما فى الحال ويكفى ما لدينا من مشاكل وخلافات ولا أقل من أن تقول السراى ويقول الملك: إن النحاس وأصحابه لفقوا لخالى تهمة للتشهير بى وبأسرتى.

[٥]

وتعددت حوادث اعتداء الجنود البريطانيين على الجمهور خصوصاً فى الظلام بعد أن يتناولوا المسكرات ويمشوا فى الطرقات يعتدون على الآمنين، فاتصلت بالسفير البريطانى وطلبت منه أن يضع حدًا لهؤلاء الجنود وإلا اضطررت إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضدهم.

ورأينا من المناسب أن أعيد مدير الأمن العام إلى منصبه وأعين شخصاً آخر يعرف كيف يتصرف دون الرجوع إلىّ فى كل صغيرة وكبيرة، وعرضت على مجلس الوزراء تعيين محمود غزالى مديراً للأمن العام فوافق وتسلم العمل وأراحنى من كثير من المشاكل وبخاصة بعد أن شكلت لجنة برياسة وكيل الداخلية حسن رفعت باشا وعضوية مدير الأمن وعضوية مدير القسم المخصوص بالداخلية وأحد المستشارين لتعرض عليهم طلبات الاعتقال التى ترد من السفارة البريطانية أو من الجهات الحكومية الأخرى على أن لا تكون قرارتها نافذة إلا بعد عرضها على وزير الداخلية لإقرارها.

وعرضت علىّ قرارات كثيرة باعتقال عديد من المصريين والأجانب فكنت أرد بعضها وأوافق على البعض التى تثبت ادانته ويضبط متلبساً بجريمة تخل بالأمن.

ولم تمض عدة أشهر على اختيار كامل صدقى باشا وزيراً للمالية حتى توالت علىّ الشكاوى من موظفى الوزارة المسلمين بأنه يعاملهم بقسوة ويقرب إليه الأقباط ويرقيهم ويترك المسلمين الذين يستحقون الترقية. نغمة تعصب قديمة قضى عليها سعد وأقتفينا أثره فى وأدها فى المهد، وكلفت بعض الموثوق بهم بتحرى هذه الوقائع فأجمعوا على أن وزير المالية متعصب فعلاً وقدموا لى دليلاً مادياً هو أن أحد الشبان تقدم بطلب وظيفة فى الدرجة الثامنة ضمن عدد من طالبى الوظائف الخليط من المسلمين والأقباط فقبلت طلبات الأقباط جميعًا ورفضت طلبات المسلمين، واشتبه فى اسم ذلك الشاب فطلبه الوزير وسأله عن دينه فأجابه كذباً أنه مسيحى فعينه وعند تقديم أوراق التعيين تبين أنه مسلم ففصله، رأيت هذه الواقعة فهالتنى ووقفت بين أمرين، كامل صدقى عضو قديم فى الوفد وله ماض فى الوطنية وقدم تضحيات كثيرة فإن فصلته قويت المعارضة وغضب الأقباط لأنه له شعبية كبيرة منهم وإن أبقيته وزيراً للمالية لا أستطيع أن أتحمل تصرفاته الحمقاء، واهتديت إلى حل وسط استدعيته وكلمته بصراحة فأنكر وأقسم أنه يسير ضمن المصلحة العامة، ولكنى لم أسترح كثيراً إلى بقائه فى المالية فعرضت علي مجلس الوزراء نقله رئيساً لديوان المحاسبة وعينت مدير ديوان المحاسبة أمين عثمان وزيراً للمالية مكانه وانتهت المسألة وسكتت الشكاوى والشاكون.

رأيت أن طائفة الموظفين مغبونون وأن رواتب صغارهم لا تفى بحاجاتهم والمبالغ التى يحصل عليها صغارهم وحملة المؤهلات المتوسطة والعالية لا تتناسب مع الظروف التى نحن فيها فطلبت إلى وزير المالية أن يعد كادراً جديداً يرفع الدرجات يحس فيه الموظفون أنهم فئة مقدرة وشهاداتهم محترمة وإنتاجهم ينظر إليه بارتياح، وشددت فى أن يبدأ بصغارهم فيوضع لهم درجات ترفع مستواهم، وتألفت لجنة من المتخصصين فى الشئون المالية برياسة وزير المالية واقترحت كادراً يضاعف من رواتب أصغر طبقة إلى مائتين فى المائة وظل يتدرج حتى تكون الرواتب متقاربة فأصبح مدرسو التعليم الالزامى بثمانية جنيهات بعد ثلاثة والحاصل على البكالوريا بعشرة جنيهات بدل أربعة وحامل الشهادات العليا والأزهر ومعاهده باثنى عشر جنيها بدل ستة وهكذا ظلت الدرجات تتدرج وتزيد وأضيف إليها إعانات غلاء وصلت للصغار إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، ثم رفعنا أجور العمال الزراعيين فارتفع أجر العامل إلى عشرة قروش يومياً بدل قرشين يضاف إليها إعانة الغلاء كذلك، كما وضعنا قوانين للعمال حددنا ساعات العمل فيها ورفعنا الأجور وأمنَّا العامل ضد صاحب العمل وجعلنا لهم عطلة أسبوعية بالأجر أسبوعياً وأجازة سنوية بالأجر كذلك، وانتعشت حالة الطوائف جميعاً وتقدم كل وزير بإصلاحات عديدة فى وزارته كلها لصالح الموظفين وأقررناها جميعاً، وكنا نرسل القوانين إلى السراى لتوقيعها وأتصل برئيس الديوان قبلها فأشرح له أهميتها والحاجة إلى الاستعجال فيها.

ثم خلت عضوية فى مجلس الشيوخ بوفاة عبد العزيز فهمى باشا فاجتمع المجلس ورشح فخرى عبد النور بك وهو رجل له تاريخ وطنى منذ قامت الحركة الوطنية وليس عليه أى مطعن وإذا برئيس الديوان يتصل بى قائلاً إن جلالة الملك يرغب فى ترشيح محمد أمين يوسف للمكان الخالى فى مجلس الشيوخ فقلت له إننا رشحنا رجلاً له تاريخ فى الوطنية وماض فى الجهاد فقال إن هذه مسألة بسيطة ولا داعى لإغضاب جلالة الملك مادامت هذه رغبته، قلت إن الدستور والعرف جرى على أن الحكومة هى التى ترشح، فأجاب إن الملك مصر على أمين يوسف، قلت والحكومة مصرة على مرشحها وبدأت الأزمة وأخذت المعارضة تصول ورجال القصر يتحدثون فى المجالس وأصررت على موقفى ذلك لأن المرشح الذى تقدمنا به مستقل لا ينتمى إلى حزب من الأحزاب، وقد اخترناه لوطنيته وماضيه، أما مرشح الملك فعليه كثير من المآخذ

وقد شرحت لرئيس الديوان تلك المآخذ وأن جميع الوزراء الذين عمل معهم ذلك المرشح شكوا منه وصار ينتقل من مكان إلى مكان وله وهو فى السلك الدبلوماسى قصة لا تزال على ما مضى عليها من زمن حديث الدبلوماسين الأجانب، ولكن رئيس الديوان ظل يناقش يرجو تارة ويهدد بأن الملك لن يوقع مرسوم عضو آخر تارة ثانية، ووقفت عند رأيى وفكرت فى الاستقالة إذا ظل الملك راكباً رأسه.

وبعد يومين من حدوث هذه الأزمة وكنت آويت إلى فراشى اتصل بى مدير القسم السياسى وأخبرنى بأن الأستاذ محمد كامل سليم سكرتير عام مجلس النواب أيقظه من نومه وأخبره أن محمد أمين يوسف قد تهجم على زوجته الإنجليزية المقيمة فى فندق

[الرومانص] باستانلى برمل الإسكندرية وأخذ يطرق عليها باب حجرتها وهى وحيدة فلما لم تفتح له أخذ يلقى عليها عبارات الحب والغرام ويبثها لوعته ويقول لها ألفاظاً جارحة فاستغاثت بصاحب الفندق وحضر معه بعض الموظفين وشاهدوا المنظر وعبثاً حاولوا إثناء أمين يوسف عن موقفه بل لقد وصل به الحد إلى أن قال أنى أريد أن أقضى معها وقتاً للتسلية واللهو.

قلت له اتصل بمحافظ الاسكندرية [محمد حسين] وقل له إنى أريد أن يأخذ معه محققاً قانونياً ويسأله فى محضر رسمى وعند انتهائه يرسله إلى.

وبعث إلىّ محافظ الاسكندرية محضراً رسمياً فيه أقوال السيدة وأقوال أمين يوسف وفيه يعترف صراحة بأنه طرق الباب عليها ولأنه وحيد وهى وحيدة وأراد أن يقضى معها وقتاً طيباً ولولا أنها استغاثت بمدير الفندق وموظفيه لدخل عليها عنوة وقضى معها سهرة ممتعة، جنون ليس بعده جنون وجرأة ما سمعنا بمثلها.

قرأت المحضر واتصلت برئيس الديوان [أحمد حسنين] وسألته ألا تزالون مصرين على ترشيح محمد أمين يوسف لعضوية مجلس الشيوخ فأعاد ما سبق أن قاله بأن هذه رغبة صاحب الجلالة ومن حقك [والخطاب له] أن تتساهل معه لأنها مسألة بسيطة ولا داعى للخلاف عليها، فقلت له اسمع أولاً: سبق أن قلت لك إن ترشيح الشيوخ دستورياً وقانونياً من حق مجلس الوزراء ومهمة الملك فى هذا أن يوقع المرسوم فقط.

ثانياً مادمتم مصرين على رأيكم والملك متشبث بتعيين محمد أمين يوسف عضواً فى الشيوخ فأنصت إلى ما سأقرؤه عليك، وتلوت عليه نص التحقيق الذى أجراه المحقق وأقوال مرشحهم، فصمت ثم قال أهو تحقيق رسمى، قلت نعم، وبناء على تبليغ من زوج السيدة وتكليف منى لمحافظ الاسكندرية وقد تولاه أحد وكلاء النائب العام وسأرسله لك لترى رأيك فيه ثم تخبرنى بعد هذا.

وأرسلت التحقيق إلى رئيس الديوان بعد أن نسخت صورة منه وانتظرت وفى اليوم التالى اتصل بى رئيس الديون قائلاً: ارسل مرسوم بتعيين فخرى عبد النور ليوقعه جلالة الملك.

ولم تكد هذه الأزمة تنتهى حتى فاجأنى شيخ الأزهر [المراغى] باستقالته فبعثت بها إلى القصر فأبى الملك أن يوقع الأمر الملكى بقبول الاستقالة وركب الشيخ رأسه ولزم بيته وترك الأزهر بلا إدارة ذلك إن وكيل الأزهر الذى كان يمكن أن ينوب عن الشيخ قد توفى وأصبح منصبه شاغراً واتصلت برئيس الدايون وقلت إما أن يوقع الملك الأمر بقبول استقالة الشيخ أو تقنعوه بالعودة إلى عمله لأنه رجلكم وصديق الملك الشخصى، فقال إنه مصمم على ملازمة داره.

قلت أنترك هذا المعهد بلا إدارة ولا رئيس ولا وكيل ويصبح الأمر فيه فوضى، قال سأرد عليك بعد أن أعرض الأمر على جلالة الملك، وانتظرت يوماً ويومين ولا رد وجاءنى

رسول من السفارة البريطانية يقول إن السفير يرجو أن ترشح الشيخ الجبالى وكيلاً للأزهر حتى يمكن للملك أن يوقع الأمر الملكى فعجبت وقلت للرسول وما للسفير والأزهر، أوصل الأمر إلى هذا الحد؟ قال إن السفير لم يتدخل ولكن الملك وسط له رئيس الديوان أحمد حسنين باشا ليتدخل فى الأمر.. ما شاء الله، الملك يستعين بالسفير على رئيس حكومته ليخضع ويقبل تعيين شيخ تحريت عنه فوجدته آخر من يصلح للإدارة وفضلاً عن هذا فقد عين مرة رئيساً للجنة امتحان شهادة العالمية فعمت الفوضى واستعان الطلبة الغش حتى اضطرت إدارة الأزهر إلى إلغاء امتحان تلك السنة.. ما هذه التصرفات العجيبة؟ وما هذا اللعب بالنار والسعى لدى الغرباء عن البلد والدين ليتدخلوا فى مسألة حساسة كهذه؟

وأخذت أفكر فى حل لهذه للمشكلة فاستخرت الله وطلبت مدير الشئون الدينية فلم أجده وعلمت أن أعماله قد أضيفت إلى مدير الصحافة مدة غيابه فى إجازة طلبها، فاستدعيت مدير الصحافة وحضر واستقبلته فى حجرتى الخاصة وأمليت عليه هذا الخطاب:

حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان الملكى

أرجو أن ترفع إلى جلالة الملك الأمر الملكى التالى لتوقيعه

نحن فاروق الأول ملك مصر....

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة المجلس عليه.

أمرنا بما هو آت....

مادة [١]: يعين الشيخ محمد مأمون الشناوى وكيل للجامع الأزهر.

مادة [٢] : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا.

فاروق

صدر بقصر عابدين فى ٥ أكتوبر ١٩٤٢

وألحقت بالأمر مذكرة تفسيرية ضمنتها الأسباب التى حدت بى إلى اختيار هذا الرجل للمنصب المذكور مدعمة بالأدلة والوقائع وتتلخص فيما يلى: نظراً لخلو وكالة الأزهر واعتكاف شيخ الأزهر ولأنه لابد من وجود مسئول يدير شئون الأزهر فقد اخترنا الشيخ المذكور للأسباب الآتية:

أولاً: أنه عميد كلية الشريعة، ثانياً: أقدم العلماء تخرجاً، ثالثاً: مشهود له بالنزاهة والسمعة العلمية الحسنة، رابعاً: رجل محايد لا ينتمى إلى حزب من الأحزاب ولا هيئة من الهيئات.

ونبهت أن يكون هذا الخطاب سراً ولا تعلم به الصحافة أو يشير أحد إليه وكلمت رئيس الديوان وقلت له إنى أبرأت ذمتى أمام الله وأمام ضميرى وأنتم بالخيار إما أن يوقع الأمر الملكى أو تتركوا الأزهر وعلماءه وطلابه في فوضى لا يعرفون كيف يدبرون أمورهم وفى

اليوم التالى عاد إلى الأمر الملكى موقعاً ونفذته فى الحال وفوت على الشيخ المراغى قصده من ترك الأزهر بلا شيخ يدير أموره ولا وكيل يدير إدارته.

كان الصيف قد مضى ودخلنا فى الخريف، وكانت أخبار روميل فى الصحراء تشغل بال الجميع وكنت قد علمت من وزير الأشغال أنه أعد خطة مدروسة فى حالة اجتياز الألمان الحدود، ودخول العمار ليوقفهم عند أول محاولة لهم ودعوت مجلس الوزراء للاجتماع حتى ننتهى من جدول أعمال مشحون بالمسائل، وإذا بحسنين باشا رئيس الديوان يطلبنى فى التليفون قائلاً إنه يريد أن يقابلنى الآن فى مسألة خطيرة جداً، قلت تفضل وحضر، وعلى وجهه علامات غير عادية، وفى عينيه نظرات مضطربة واختليت به فقال إن جلالة الملك يقصدك فى أمر خطير عاجل لا يستطيع أحد أن يقضيه سواك، قلت خير، فقال تعلم أن جلالة الملكة نازلى قد سافرت مع الأميرات إلى القدس للفسحة وتغيير الهواء بعيداً عن الغارات وقد طال مكثها هناك فكلمها جلالته فى العودة فأبت وقالت إنك كرهتنى فى مصر، وسأرحل إلى بلدى ولن أحضر إليها ثانية لا أنا ولا الأميرات وسنتركها لك وحدك، وقد فكرنا من الذى يستطيع أن يؤثر عليها فلا ترفض رجاءه فلم نجد سواك، ذلك لأنها أكثر من مرة وفى أكثر من مناسبة قالت إنها تجلك كثيراً وتحترمك كثيراً لأنك رجل واضح وصريح، ووطنى مخلص، فكلفنى جلالة الملك أن أترك إليك السفر إلى القدس ومقابلة الملكة لتقنعها بالعودة إلى مصر، لأننا نخشى إذا طالت مدة إقامتها هناك أكثر من ذلك أو رحلت إلى بلد أخرى غير مصر أن يتخذ خصوم الملك وخصوم البلد الفرصة فيطلقوا ألسنتهم بالشائعات والاختلافات.. ثم أردف وإننى أنا شخصياً أضم رجائى إلى رجاء جلالته وأرجو أن تقدم هذه الخدمة.

وجمت عند سماع هذا الحديث وقلت لحسنين باشا إن الحالة خطيرة، وأخشى أن تقع مفاجآت غير منتظرة إذا تركت البلد فى هذه الظروف قال إنها رحلة لن تتجاوز بضعة أيام وكأنك فى الإسكندرية وإذا جد ما يستوجب عودتك تستطيع أن تعود بعد ساعات، وتكون قد قدمت خدمة كبرى. قلت له سأفكر وأرد عليك غداً، قال أرجو ألا يطول تفكيرك وأن يكون الجواب بالإيجاب، قلت إن شاء الله.

وانصرف حسنين واستشرت زملائى فأشاروا بأن أستجيب للرجاء، واقترح صبرى ونجيب وغنام وبقية الإخوان أن أصحب السيدة حرمى لأن للسيدات أحاديثهن الخاصة، واتصلت برئيس الديوان فى صباح الغد وأخبرته أننى سأسافر ومعى حرمى لمقابلة الملكة، قال أحسنت بمصاحبة السيدة لأن هذا يسهل المهمة.

وسافرت واصطحبت معى تشريفات الرياسة ومدير الصحافة، ووصلت إلى القدس ونزلنا فى فندق الملك داوود قريباً من جناح الملكة، وعلمت بوصولى فأرسلت تهنئنى بالسلامة واستقبلتنى أنا وحرمى وحدثتها فى الغرض الذى من جئت من أجله، فقالت بتأثر إنك تحرجنى فقد نويت ألا أعود إلى مصر فولدى الوحيد الذى كنت أرجوه فى الدنيا واقع تحت تأثير شويكار وعلى ماهر والمراغى وغيرهم ولابد أنك سمعت وعرفت كثيراً من الأشياء فلا داعى لذكرها ثانية، ولكن مجيئك والسيدة حرمك إلى القدس فى هذه الظروف من أجلى أضعف إصرارى ، وثبط من عزمى، فأنا لا أستطيع أن أرفض لك ولا للسيدة

طلباً، ونادت الأميرات وقالت لهن إن الباشا والهانم حضرا من مصر خصيصاً لكى يقنعانى بأن أعود إلى مصر وأنا لا أستطيع أن أرد له طلباً، وقالت أمكث معنا عدة أيام تتفرج فيها على المدينة وتستريح ونكون قد حددنا لك الموعد الذى نعود فيه إلى مصر، وقضيت بضعة أيام تجولنا فيها فى المدينة وشاهدنا معالمها وآثارها وزرنا ثالث الحرمين، وصليت فيه ودعوت الله أن ينجى مصر وجميع الناس من ويلات الحرب، وعدت مسروراً مستريحاً لأنى وفقت فى المهمة التى سافرت من أجلها.

ولم أكد أستأنف العمل حتى جاءنى مدير القسم السياسى وقدم إلى تقريراً بأن المعارضة تشيع فى طول البلاد وعرضها أنى سافرت إلى القدس لتشترى زوجتى ذهباً من هناك وأنها استغلت مركزى وساومت حتى حصلت على مجوهرات وهدايا قيمة يبلغ ثمنها ألوف الجنيهات.

وجاء سكرتير مجلس الوزراء ومدير الصحافة وطلب أن ينشر بياناً فى الصحف يكذب هذه الشائعات ويخرس الألسنة. فرفضت وظل هذا الخبر سراً مكتوماً..

وعادت الملكة والأميرات إلى مصر بعد عدة أيام.

كنت كلما تذكرت أننا فى جميع المفاوضات مع الإنجليز لاستخلاص استقلال البلاد نصطدم بعقبات حماية الأقليات وقد استطعنا أن نجتاز تلك العقبة بعد أن حضرنا مؤتمر الغاء الامتيازات فى مونتريه فى عام ١٩٣٧، وبقى أمامنا دين مصر وصندوق الدين الذى يطل من ميدان الأوبرا ويراه الرائح والغادى، ففكرت فى أن أدعو المواطنين الأثرياء والشركات والمؤسسات إلى قرض وطنى تدفع لهم الحكومة عنه فوائد مجزية وتقدم لهم سندات ليحلوا محل الأجانب ونسدد لهم هذا الدين، ونشرت الحكومة نداء فى الصحف واستجاب المواطنون استجابة فوق ما كنت أنتظر إلى حد أن سكرتارية المجلس وإدارة الصحافة وباقى الإدارت تفرغت كلها لاستقبال الراغبين فى شراء الأسهم وما هى إلا أيام حتى سدد الدين كله وألغى صندوق الدين وكان هذا عملاً وطنياً مجيداً، وقد خصصنا إدارة فى بنك مصر سميناها إدارة القرض الوطنى، ولا يزال المواطنون يتقاضون أرباح ما دفعوه إلى الآن مع المحافظة على أصل أموالهم.

عرض علىّ وزير الأوقاف أن بعض الوظائف الحساسة التى لها صلة بالجمهور تنظر إليها السراى نظرة خاصة ويطلب رأيى فى الأشخاص الذين رشحهم لتلك الوظائف فإذا وافقت عليها اتصلت برئيس الديوان للموافقة عليها، وكان ضمن تلك الوظائف وكالة الوزارة ومدير المساجد ومدير الأوقاف الأهلية، وأبديت رأيى فى المرشحين وكلمت حسنين باشا عنهم فرد علىّ فى اليوم التالى بإرسال المراسيم ما عدا شخصاً واحداً عارض فيه وأراد أن يختار شخصاً بعينه، فأبيت لأن الحكومة هى المسئولة ووافق ومن أسف أن الموظف كان من الذين يأكلون على كل مائدة، ولم أشأ أن أثير زوبعة أخرى فأطلب نقله.

كاد العام الأول ينقضى على الوزارة بين المشاكل الدائمة والأنباء الكاذبة التى تذيعها المعارضة وتشاركها فيها السراى بين كرة وأخرى.

التحقيـق

(١)

هل جفت الأقلام - حقاً - ورفعت الصحف، فيما يتعلق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢؟ وإذا لم يكن فما هو الجديد الذى يمكن أن يضاف إلى تلك الصفوف المتراصة من الدراسات والكتابات التى تناولته؟

لقد قدّرت فى البداية أن الإضافة يمكن أن تقتصر على استخدام منطق الاستبعاد. لأن تقليم فروع هذا الكم الهائل من الأوراق يمكن أن يعين الثمرة المطلوبة على البروز بوضوح أكثر.

ولقد كان دافعى إلى ذلك التقدير هو شيوع منهجين محددين فى تناول الحدث والتعامل معه، أولهما منهج تجريدى، وثانيهما منهج تبسيطى.

أما بالنسبة للأول فإنه يحصر الحادث فى مساحة بضعة أيام أو ساعات من عام ١٩٤٢ وبالتالى تستغرقه الوقائع والتفاصيل لينتهى دوره عند جانبين.

إما أن يتقمص أمام ما يتصور أنه محكمة التاريخ دور ممثل الدفاع. فيستقرأ الملابسات، كى يدرأ الحدود بالشبهات، وإما أن يتقمص دور ممثل الادعاء فيكيل الاتهامات ليطالب بأقصى ما يسمح به قانون العقوبات.

وأما بالنسبة للمنهج الثانى فإنه يركز الرؤية من خلال زاوية ضيقة أو مأزومة، لينتهى بصاحبه إلى السقوط فى خداع نظر. والأمثله الدالة على ذلك عديدة:

هناك زاوية تحصر الحادث فى كونه تعبيراً عن شحنة غضب بريطانى على الملك فاروق لعدم انصياعه إلى الأوامر والتعليمات التى اقتضت إقصاء عدد من الإيطاليين يصر على أن يحتفظ بهم إلى جانب غرفة نومه.

وهناك زاوية نظر تتعامل مع الحادث فى إطار «الشرعية الدستورية». حيث تراه وفق ذلك متوافقاً مع هذه الشرعية. ومن طرفيه.

وهناك زاوية نظر تتعامل وفق فهم خاص للأيديولوجية الليبرالية، فترى أن أيديولوجية الوفد والحلفاء كانت فى موضع اتفاق، وكلتاهما فى موضع تعارض مع أيديولوجية المحور، وبالتالى فإن ما حدث هو تعبير عن «.. تضامن بين الوفد والإنجليز من أجل قضية الديموقراطية فى العالم أجمع..».

وهناك زاوية نظر تستبق الوقت لتعتبر أن الحدث كله قد تم فى سياق تفكير بريطانيا فى خطتها لما بعد انتهاء الحرب لأن حكومة برئاسة النحاس قد تساعد عل شكل من الوحدة العربية ترتبط ببريطانيا فى النهاية.. الخ .. الخ.

ولقد قدّرت - ثانياً - أن تجاوز هذين المنهجين وما يترتب عليهما يستوجب بالضرورة الإحاطة بعاملين أساسيين:

١- إن الاستراتيجيين البريطانيين - وكذلك الامريكان - كانوا يعيدون فى وهج الصدام العسكرى الذى كاد أن يغطى الشرق الأوسط، استبصار القيمة الاستراتيجية الاستثنائية لمصر كقاعدة لا بديل لها للدفاع عن الشرق الأوسط، أو للاستحواذ عليها بتحديد أدق.

لقد احبطوا ارتكازاً على مصر غزواً ألمانيا متوقعاً لإيران واستولوا عليها، وقمعوا من قواعدهم فى مصر. ثورة العراق. واطفأوا نارها، وقفزوا من فوق الجسر المصرى مع قوات ديجول وطردوا قوات فيشى من سوريا وحرروها، ولم يعدلهم فى اليونان ولا فى قبرص موطئ قدم، حيث ثبت أن الوجود فى البحر الابيض يظل غير آمن وغير مستقر بدون مصر، وعبر الباسفيك إلى البحر الأحمر كانت الامدادات الامريكية تصل معلقة على معبر لا بديل له الخ.. الخ.

٢- أن مصر كانت تبدو فى ذلك الوقت - رغم هذه الاهمية الاستثنائية - كخشبة طافية فوق سطح أمواج مضطربة، وفوق سطحها هى - أيضاً - ما يؤذن باضطراب بل وقلاقل. وكان لابد من طفوها دون اهتزاز. ولذلك لم تكن المشكلة تتخلص فى ملك نزق يستحق أن يؤدب من وقت لآخر، ولا فى «أننا - أى الانجليز - نضع السرج [كما يقول لامبسون] على حكومة تحتضر». ولا فى أن الوفد وهو فى المعارضة صعب المراس ولذلك ينبغى أن تمتص معارضته. وإنما لأن النظام السايسى نفسه بكل أعمدته كان يترنح أمام العواصف التى تهب من كل اتجاه.

كانت المعارضة قد انتقلت من الاحزاب السياسية إلى الشارع، فقد تجسدت فى فاقة وجوع وأزمة مستحكمة وعجز سياسى كامل مصاحب لها.

وكانت المخاطر فى الطرقات لا فى مقار الاحزاب، أو فى صحفها، فصرخات المظاهرات تهتف إلى الامام يا روميل، واعلام ايطاليا ترفرف فوق شرفات بعض البيوت. بينما كانت الدبابات الالمانية تمخر الطريق قرب الحدود المصرية.

بعدٌ آخر فى ذلك كله لا ينبغى أن يغيب، وهو البعد الاجتماعى ولا أقصد - فقط - أزمة الجوع التى استحكمت فى الشوارع، ولكن أزمة اهتزاز التحالف بين الطبقات الاجتماعية التى صنعها الاحتلال البريطانى، وبينه على جانب، وبينها وبين بقية الطبقات الاجتماعية على جانب آخر.

لقد اهتزت قاعدة الائتلاف فى المجتمع وأصبح الباب مفتوحا لدخول صياغات جديدة. ستحاول أن تعرّف نفسها بالقوة الجبرية.

فى ضوء ذلك توصل البريطانيون إلى صيغة كان الأمريكيون هم مبتكروها، وهى «التأجير العينى بنظام الوقت».

لقد استأجرت أمريكا عينياً وبنظام الوقت عدداً من القواعد البحرية والجوية البريطانية فى أنحاء العالم لمدة ٩٩ عاماً، مقابل ٥٠ مدمرة متهالكة، فلماذا لا تتوصل بريطانيا إلى صيغة للاستئجار العينى. بنظام الوقت للقاعدة الشعبية لحزب الوفد مقابل فتح الطريق أمامه للانفراد بالحكم. وفق اتفاق مشترك.

وفيما أحسب فإن هذا هو ما تم بالضبط، استئجار بنظام الوقت لقواعد حزب الوفد، على أساس أن ذلك سيساعد القاعدة الاستراتيجية التى تمثلها مصر، أكثر على أن تظل طافية فوق سطح المخاطر. دون أن تغرق.

لكن الخطة التى وضعت لتنفيذ ذلك - للأسف - كنت عبارة عن خليط مشاهد غريبة من افلام الكاوبوى الامريكية، وأفلام الميلودراما المصرية، مزيج غريب من الإثارة، والحب والخيانة، والغرام والانتقام، مع استعراض لا يخلو من حس فكِه. غير أنه أكثر قدرة على استدعاء الدموع.

على شاشة العرض فى النهاية كان هناك ثلاثة أبطال كبارهم: «فاروق»، «لامبسون»، «النحاس» ولكل بطل منهم بطل مساعد من الصف الثانى أو أكثر حسب الحاجة، فخلف «فاروق» يقف «أحمد حسنين». وخلف «لامبسون» مباشرة يقف «ليتليتون» - وزير الدولة البريطانى فى القاهرة - وعن بعد يقف «انتونى ايدن». وخلف «النحاس» يقف «مكرم»، وبينه وبين «لامبسون» يقف بطل مساعد آخر هو «أمين عثمان»، وبين «لامبسون» و«فاروق» يقف بطل مساعد أضافى هو «ستون» قائد القوات البريطانية فى مصر وبين الأبطال وخلفهم ممثلون آخرون تتفاوت أدوورهم طولاً وعرضاً وعمقاً.

وهكذا تحرك الابطال وتحركت المشاهد ساخنة فوق شاشة العرض.

ولا أتصور بديلاً صحيحاً لتأكيد ذلك كله سوى تفكيك هذه المشاهد كما وردت فى الوثائق. والشهادات والكتابات ثم إعادة تركيبها بوقائعها وأحداثها وشخوصها دون تدخل وعند ذلك لا أتصور أن منطق الدراما سيحتاج إلى توضيح أو تصحيح.

المشهد الأول:

* الزمان: الأحد ٢/١/ليلاً [٩/٣٠].

* المكان: كوم أوشيم - منزل رئيس الوزراء.

* الاشخاص: لامبسون - سرى

رئيس الوزراء يطلع لامبسون على قراره [الذى أبلغه صباح نفس اليوم للقصر الملكى]، بعدم البقاء فى السلطة. بعد أن فهم من مكالمة تليفونية مع أحمد خسنين أن الملك قد سحب تأييده للوزارة.

لامبسون يعبر عن أسفه للقرار، ويسأله عمن يمكن أن يخلفه، وسرى يرشح له ثلاثة أسماء [هم: بهى الدين بركات وحسنين هيكل، وأحمد ماهر].

تثير الترشيحات ضحكات لامبسون الذى يقول لسرى إنه لا يمكن أن يكون جاداً فى قوله. [لأن بركات لا يجرؤ على ذلك، وهيكل غير ذى شأن وأحمد ماهر محدود القدرات].

لامبسون يعيد سؤاله على سرى ويطالبه بإجابة تعكس حقيقة تفكيره، وسرى يقول له بلا تردد أرسل إلى الوفد.

يرد لامبسون على ذلك: «إن هذا يعكس سلامة التفكير فقبل أن أحضر للمقابلة كنت قد انتهيت إلى نفس النتيجة».

يطلب لامبسون من سرى أن يظل فى الحكم لمدة ثلاثة أيام فقط [أى حتى يوم الثلاثاء ظهراً] ويوافق سرى تحت إلحاحه وعلى شرط ألا يقابل لامبسون الملك إلا بعد تقديمه لاستقالته بساعة واحدة.

المشهد الثانى:

* الزمان: الاثنين ٢/٢ صباحاً [الساعة ٩]

* المكان: مقر لامبسون – غرفة الطعام.

* الاشخاص: لامبسون

مكالمة تليفونية من سرى يبلغ السفير البريطانى أنه أصبح مغلول اليدين ولا بديل أمامه سوى تقديم استقالته، وأنه سيتقدم بها بالفعل الساعة ١٢/٣٠ ظهر اليوم نفسه. بمجرد انتهاء المكالمة يتصل لامبسون بأحمد حسنين ويطلب منه تحديد موعد للقاء الملك بعد نصف ساعة فقط. [أى فى حدود العاشرة] وحسنين ينزع إلى المراوغة تارة وإلى الاحتجاج تارة أخرى، وتنتهى المكالمة بتأكيد من لامبسون أنه إذا لم يتم تحديد موعد للقاء الملك، فسوف يحضر إلى القصر الملكى فى الواحدة ظهراً دون دعوة.

المشهد الثالث:

* الزمان: ٢/٢ [الساعة ١٠ صباحاً]

* المكان: مكتب أوليفر تيلتون [وزير الدولة البريطانى المقيم].

* الاشخاص: تيلتون – لامبسون جنرال ستون – جنرال أوكنلك – سمارت – شون. الخ..

بدأ اجتماع المجلس البريطانى فى القاهرة – مناقشة واسعة لترتيبات المواجهة مع القصر الملكى لفرض وجهة النظر البريطانية والعسكريون يتحدثون عن بعض المخاوف من قيام اضطرابات فى البلاد، وعن نتائج المواجهة مع الملك على المستوى الشعبى. وتيلتون ينضم بحرارة إلى رأى لامبسون ويدعم موقفه – واتفاق على أن يقوم لامبسون عند لقائه بالملك الساعة الواحدة والنصف ظهر نفس اليوم، بتوضيح أبعاد الموقف له على النحو التالى:

١- يجب أن تتولى السلطة حكومة تتعامل معنا بشكل ودى، وتطبق المعاهدة [١٩٣٦] نصاً وروحاً.

٢- أن تحظى هذه الحكومة بتأييد شعبى وأن تكون لديها القدرة على قيادة البلاد.

٣- أن هذا يعنى ضرورة استدعاء النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية والتشاور معه بهدف قيامه بتشكيل الوزارة.

٤- لابد وأن يتم ذلك قبل ظهر الغد.

٥- يتحمل جلالته شخصياً مسئولية أية اضطرابات قد تحدث فى خلال تلك الفترة.

المشهد الرابع:

* الزمان: ٢/٢ [الساعة ١ ظهراً]

* المكان: قصر عابدين - غرفة الملك

* الاشخاص: فاروق - لامبسون.

فاروق يقابل لامبسون بود وترحيب مبالغ فيهما، ولامبسون يوضح له أن قدومه مرتبط باستقالة سرى باشا، وأنه بصفته ممثل للخليفة فى مصر، من الضرورى أن يتلقى تأكيداً بأنه لن يتولى الوزارة إلا من تتوفر لديهم القدرة على تنفيذ التزامات المعاهدة، ويقوم بتسليمه مذكرة مكتوبة تتضمن النقاط التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماع الصباحى لمجلس الحرب. الملك فاروق يبدى تفهماً لما ورد فى المذكرة ويخبر لامبسون بأنها ضرورية وصحيحة، وأنه قرر بالفعل أن يرسل فى طلب النحاس بهدف تأليف وزارة قومية برئاسته، وأن علاقته بالنحاس أصبحت أفضل بكثير.

ولما لم يذكر فاروق موعداً لاستدعاء النحاس سأله لامبسون عما إذا كان استدعاؤه سيتم قبل ظهر الغد معقباً على ذلك بلهجة حاسمة بأنه ينبغى ألا تترك الفرصة لنشوب اضطرابات وفوضى.

ورد فاروق على ذلك بأنه لن تكون هناك اضطرابات فى المستقبل.

المشهد الخامس:

* الزمان: ٢/٢ [مساءاً]

* المكان: مكتب [ليتلتون]

* الاشخاص: ليتلتون - لامبسون - جنرال ستون [القائد العام للقوات البريطانية فى مصر]

مناقشات مستفيضة لوضع خطة واضحة للتعامل مع الملك فاروق فى حالة الطوارئ المفاجئة. بما فى ذلك اجراءات محاصرة القصر الملكى عسكرياً ونزع مقاومة الحرس أو

تهديده. إذا ما استلزم الأمر استخدام القوة. وقد تم تفويض [ستون] فى الاجتماع بأن يعكف على وضع خطة مدروسة للجانب العسكرى فى المهمة. خاصة فى حالة وصول الأمور إلى الذروة. مثل رفض الملك لمطلب «يمثل اهمية قصوى بالنسبة لنا». أو إذا ما تصرف بصورة تتناقض مع المادة ٥ من المعاهدة وفى الأمور المماثلة فقد تم الاتفاق بين المجتمعين على اتخاذ الاجراءات التالية.

١- إبلاغ الملك بأنه لا يمكن النظر إلى موقفه باعتباره حليفاً ودعوته إلى التنازل عن العرش.

٢- فى حالة قبوله السلمى التنازل عن العرش يتم دعوة الامير محمد على لاعتلاء العرش.

٣- إذا رفض الملك التنازل عن العرش سوف يبلغ بأنه تم خلعه عن العرش، ويتم الاتصال بالأمير محمد على كما سبق القول.

٤- فى حالة رفض الامير محمد على [وهو ما أكد لامبسون أنه لا يتوقعه] سيكون واردا أن تحكم مصر فى ظل الاحكام العرفية إلى أن يتم تنظيم الوضع، سواء من خلال إيجاد أمير آخر يقبل اعتلاء العرش، أو إعداد نظام آخر.

ينتبه الحاضرون إلى أن الدستور المصرى يخلو من فقرة تتعلق بعزل الملك فى حالة رفضه التنازل عن العرش، ويرون أن عزل الملك لن تتوافر له تخريجات قانونية تضفى عليه صفة قانونية، لكنهم ينتهون - رغم ذلك - إلى أن عزل الملك سيكون أمراً ضرورياً.

المشهد السادس:

* الزمان: ٢/٢ [ليلاً]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة

* الاشخاص: لامبسون

لامبسون يتلقى برقية عاجلة من إيدن [الذى لم يكن قد عرف بعد أن رئيس الوزراء «سرى» قد قدم استقالته صباح اليوم بالفعل إلى الملك]

لامبسون يقرأ نص برقية إيدن العاجلة السرية:

«عليكم أن تقيموا اتصالات مباشرة مع النحاس إن أمكن قبل أن تعلن استقالة رئيس الوزراء. ولا يجب أن تترددوا فى وضع الموقف بصورة قاطعة أمامه وفقاً للخطوط التالية:

هناك أزمة سياسية قد أثيرت بقوة، وفى وقت الحرب وبين الحلفاء، ليس هناك من سبب يدعو حكومة صاحبة الجلالة إلى إخفاء توقعها بأن يتم استشارتها فى الحلول المقدمة لتلك الأزمة.

من الضرورى أن تحصل على تأكيد لوجهة نظر النحاس حول الأمور الثلاثة التالية والتى سيكون لها بالتأكيد أهمية كبيرة فى تحديد العلاقة مع الحكومة إذا حدث تغيير بالفعل.

[أ] أن الحكومة البريطانية ستظل تشارك النحاس الرضا والفخر الذين شعرت بهما عند توقيع المعاهدة منذ ستة أعوام، ومع انه ليست لديها أية نوايا للحياد عن هذه المعاهدة. إلا أنها فى وقت الحرب، ولصالح الحلف الذى يخوضها فإنها ترى أنه يصعب أن تكون معايير المعاهدة هى المقياس النهائى لكل نقطة قد تثار. ولذلك فإنها ترحب بأية علامة للتفاهم من جانب النحاس إذ انه من الحصافة فى مثل هذه الظروف، وتوقع أن تتبنى الحكومة المصرية [التى سيشكلها النحاس طبعاً]، لمواقف مدعمة لمواصلة المجهود الحربى، ومنحازة للمقتضيات العسكرية.

إن عليكم ألا تترددو إن بدا الامر ضرورياً فى إخبار النحاس وبصراحة بالغة أن الحياد فى هذه الحرب بالنسبة لمصر، أمر مستحيل.

كما أنه يجب أن يكون الأمر جلياً أمامه بأننا لا نعتزم السماح بإثارة أية قضية تتعلق بإعادة النظر في المعاهدة طالما استمرت الحرب.

[ب] أيا كانت آراء النحاس باشا تجاه الحكومة الحالية. فمن غير الوارد أن ينكر ان العديد من المصاعب التى تواجهها حالياً مردها إلى تأثيرات غادرة من داخل القصر الذى يتساوى صالح المصريين مع صالحنا فى الإطاحة به..

[جـ] من الاهمية القصوى أن يحصل رئيس الوزراء المنسحب على إشارة تنم عن استحسان الملك. فهل سيدعم النحاس باشا هذا الرأى. أو على الأقل يتنحى جانباً ويترككم تضغطون على الملك؟

إن شيئاً من هذا القبيل يبدو ضرورياً للغاية مع بداية مرحلة تبدو بدورها وكأنها تعتمر بالقلاقل.

هل سيقدم النحاس تأكيدات مرضية على الأقل فيما يتعلق بالنقطتين الأوليين فى هذه النقاط [وسوف تكون مثل هذه التأكيدات محل تقدير من جانبى ليس لأننى أتوقع منه ذلك بالضرورة، ولكن لأنه إن لم يفعل ستكون فى ذلك حجج قوية للتخلص منه] ولكم مطلق الحرية فى تشجيع الملك لاتباع نصيحة حسين سرى بصدد تشكيل حكومة وفدية [إذا كان موقف النحاس متعاوناً]

«ولكن لو أن موقف النحاس لم يكن متعاوناً. فإننى اشعر أنه يتعين عليكم أن تقوموا بمحاولة أخيرة لإقناع الملك بأن يعقد مصالحة مع رئيس وزرائه الحالى.........»

لامبسون [فى المشهد نفسه] يمسك القلم ليكتب رسالة عاجلة إلى إيدن رداً على النقطة الجوهرية فى رسالته الخاصة باستعداد النحاس للقبول بشروطه التى تضمنتها الرسالة:

يكتب لامبسون بخط واضح:

«.. رغم عدم وجود تأكيد راسخ بقبول الوفد [بهذه الشروط] فإن الفرص لحدوث ذلك عظيمة للغاية».

يضيف لامبسون:

«.... وفقاً لتطورات الاحداث ووفقاً لما أرى الامور عليه الليلة.

ينتابنى شك كبير فى حكمة اتصالى المباشر بالنحاس باشا قبل مقابلته الرسمية [مع فاروق].

ولا أتصور أنه سيكون على استعداد لمقابلتى فى الوقت الراهن لما قد يسببه ذلك له من إحراج، قد يصل إلى حد منعه من الذهاب لمقابلة الملك. إذا ما علم بأننا نضغط عليه سلفاً للاتفاق معنا..».

وحين ينتهى لامبسون من برقيته الرسمية، يكتب برقية أخرى ولكن شخصية إلى انتونى أيدن يوضح له فيها «ذلك التردد الواضح الذى اتسم به موقف قادتنا العسكريين [من مسألة استخدام القوة فى خلع الملك] كما أظهره أولئك فى اجتماع مجلس الحرب البريطانى أمس».

ثم يغمغم إلى نفسه قبل أن يخلد إلى النوم:

«لا بأس بأن يحاط [أيدن] بالمشاكل والمعوقات خاصة وأنه يسارع دائماً إلى تقديم المعونة والتأييد الشخصى..».

وتنطفىء أنوار الحجرة..

المشهد السابع:

* الزمان: ١٩٤٢/٢/٣ صباحاً [الساعة ١١,٠٠]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة

* الاشخاص: لامبسون – أمين عثمان

يبلغ أمين عثمان لامبسون أنه جاء إليه موفداً من قبل النحاس لكى يؤكد له أنه [أى لامبسون] سيدعم موقفه.

ويخبر لامبسون أمين عثمان بأن النحاس يجب أن يحاط علماً ببعض النقاط المحددة التى أثارتها معه الخارجية البريطانية. [وهى النقاط الثلاث التى سبق وأن تناولها تقرير أيدن إليه مساء أمس] ويحدد لامبسون لأمين هذه النقاط لكى ينقلها إلى النحاس ويناقشه رأيه فيها.

يعقب أمين عثمان على ما طرحه لامبسون بأنه «لا يتوقع أن يثير النحاس أية اعتراضات

فى هذا الصدد ثم يسأل لامبسون عما اذا كان يقترح على النحاس اسلوباً معيناً لكى يسلكه عند لقائه بالملك ظهر اليوم.

ويجيب لامبسون بأن على النحاس أن يرفض مناقشة فكرة تشكيل حكومة انتقالية [وهى الحيلة التى سيلجأ إليها القصر كما يرى لكى يستمر فى إخضاع الحكومة المنتظرة لرغباته].

ويضيف لامبسون بأنه قد يطلب من النحاس، لتعزيز موقف القصر، تشكيل حكومة ائتلافية. إلا أنه يدرك أن ذلك أمر يصعب تحقيقه.

يخرج أمين من غرفة السفير على اتفاق بأنه سيذهب إلى النحاس لكى يعرف رأيه فى ما طرحه لامبسون عليه، ويعود إلى السفارة مرة ثانية.

يجلس لامبسون بعد خروجه ليكتب بسرعة برقية خاصة إلى لندن:

«.. طلب أمين عثمان باشا مقابلتى هذا الصباح. وهو طلب جاء فى وقته تماماً. وقد حملته رسالة إلى النحاس بأن يرفض تشكيل حكومة انتقالية. على أن يعرض أن يبذل أقصى ما فى وسعه لتشكيل حكومة ائتلافية.. وقد نصحت النحاس بناء على سؤال من أمين بأن يعارض مسألة تكوين ائتلاف بعد اجراء انتخابات جديدة.

والحقيقة أن اجراء انتخابات جديدة فى الوقت الراهن أمر غير مستحب على الاطلاق وبإمكان النحاس عندما تحين اللحظة المرجوة أن يحيى فكرته بتخصيص بعض مقاعد للاحزاب الأخرى....

وطلبت من أمين أن يخبر النحاس بأننا سوف نساندة طالما يتحرك فى حدود المعقول. غير أننى على يقين من أن النحاس سيوافق على أن نظل وراء ستار فى الوقت الحالى..».

ثم يأخد لامبسون قسطاً من الراحة فى انتظار عودة أمين.

المشهد الثامن:

* الزمان : ٢/٣ ظهراً [الساعة ٢,٠]

* المكان : السفارة البريطانية بالقاهرة

* الاشخاص: لامبسون - أمين عثمان

يدخل أمين عثمان ويبلغ لامبسون أنه قابل النحاس وأنه يحمل إليه رسالة منه.

تقول رسالة النحاس:

× أنه - أى النحاس - قد عمل معنا [أى الانجليز] بروح الود والتعاون. وسوف يعمل دائماً معنا بنفس الروح حتى إذا لم تكن هناك معاهدة أصلاً.

× أنه [أى النحاس] سيكون أكثر نفعاً لنا من حسين سرى.

وإذا كان قد عمل معنا بجد خلال فترات السلم، فإنه سيعمل بجدية أكثر خلال فترات الحرب.

× أنه يتعين علينا [أى الانجليز] أن نطلق يده فى التعامل مع القصر وأن ما يريده [أى النحاس] هو ديموقراطية حقيقة، وتعاون صادق معنا، والملك يعارض الأمرين. وإذا قمنا بتعضيده في مواجهة الملك فإن الامور سوف تسير فى مجراها الصحيح.

× أنه لا يريد أن يقف موقف المدافع فى مواجهة الملك. وربما يكون كلانا [النحاس ولامبسون] ظهيراً للأخر.

× أنه رغم تأييده لتشكيل وزارة انتقالية، فإنه أصبح يعارض تنفيذ الفكرة حالياً، لأن حالة البلاد قد وصلت إلى حد بعيد من التدهور. فضلاً عن تدخل القصر فى شئون الحكم فى عهد وزارة سرى، بشكل متصل.

× أنه لا يؤيد تشكيل وزارة ائتلافية لأن بعض المشاركين فى الائتلاف سيكون من بينه رجال موالين للملك.

وأنه لن يكون بذلك «قادراً على تسليمنا البضاعة».

لذلك فإنه لن يوافق على فكرة الوزارة الائتلافية لكنه لن يمانع اذا رغبنا فى ذلك فى تشكيل هيئة استشارية من زعماء الاحزاب السياسية. مع انفراده بمقاليد الحكم. كما أنه على استعداد لتشكيل وزارة محايدة اذا رغبنا فى ذلك أيضاً.

إلا أنه على ثقة من أنها سوف تكون عديمة الجدوى».

بعد انتهاء أمين من محتويات رسالة النحاس، يقوم لامبسون بإملائه رسالة إلى النحاس عن كيفية تصرفه عند لقائه بالملك.

صوت لامبسون يملى أمين عثمان:

« .. سوف يقول النحاس للملك إن الموقف قد أصبح بالغ السوء وأنه لن يكون هناك تعاون بينه وبين الاحزاب الأخرى، وأنه يقترح لذلك تشكيل حكومة وفدية خالصة، وأنه يتحمل كامل المسئولية. وهو يعتقد أنه قادر على ذلك. وأنه على استعداد لكى يفكر فيما بعد فى جدوى كل من: تحديد عدد من المقاعد في البرلمان للاحزاب السياسية الأخرى. وتكوين هيئة استشارية من الأحزاب الأخرى كدليل على الائتلاف».

أمين عثمان يحمل الرسالة. ويغادر السفارة مسرعاً محاولاً أن يلحق بالنحاس قبل لقائه بالملك. لكنه يعاود الاتصال بلامبسون ليخبره بأنه ذهب رأساً إلى القصر.

المشهد التاسع:

* الزمان: ٢/٣ [الساعة ٣]

* المكان: مبنى السفارة البريطانية

* الاشخاص: لامبسون

لامبسون يقرأ برقية من أيدن، تتضمن التأييد المطلق لكل ما اتخذه من خطوات والاسلوب الذى يتبعه فى التعامل مع الأزمة. وتفويضه فى اتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات معتبراً أن أية آراء تصله من الخارجية البريطانية هى مجرد مقترحات قد تكون مفيدة فى المساعدة على الوصول إلى قرار سليم.

ويلح أيدن فى ضرورة منع القصر الملكى من تحقيق أى انتصار فى المواجهة خلال هذه الفترة الحاسمة.

المشهد العاشر:

* الزمان: ٢/٣ [الساعة ٥ م]

* المكان: غرفة الملك بقصر عابدين

* الاشخاص: الملك فاروق – محمد حسين هيكل

فاروق [مخاطباً حسين هيكل]: لقد عرفت رأيك مفصلاً من حسنين، وأنك ترى تأليف وزارة قومية ولو برئاسة النحاس باشا.

حسين هيكل: أرجو أن يكون النحاس باشا قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الاحزاب.

فاروق: لقد حدثته فى ذلك طويلاً، أريد اقناعه، ولكنه لم يقتنع بعد. وقد أراه غداً مرة أخرى.

حسين هيكل: لعل الدكتور ماهر [باشا] قد أبدى رأيه لجلالتكم فى هذا الأمر.

فاروق: أنت تعرف د.ماهر وأنه متحدث لبق وقد أفاض فى الكلام عن الموقف.

حسين هيكل: أرجو على كل حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة فالموقف يقتضى الإسراع في تأليفها.

فاروق: لعلى أستطيع أن أقنع النحاس باشا غداً.

حسين هيكل: أخشى الا يحتمل الموقف التأجيل إلى غد.

فاروق: [بالفرنسية] ولكننى لا أصنع المستحيل.

حسين هيكل: إذا كان فى البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فهو جلالة الملك. وكم كنت أود أن مكرم عبيد باشا دعى مع النحاس. فله عليه تأثير بالغ.

فاروق: سأمر بدعوة مكرم غداً. ولا تبالغ فى مخاوفك فستمر الأزمة كما مرت غيرها.

المشهد الحادى عشر:

* الزمان: ٢/٣ [الساعة ٦ م]

* المكان: مبنى السفارة البريطانية

* الاشخاص: لامبسون - أمين عثمان

أمين عثمان يقدم إلى لامبسون وثيقة أملاها النحاس عليه [لتوصيلها إلى لامبسون] بما دار بينه وبين الملك فى اللقاء الذى تم بينهما بقصر عابدين فى تمام الساعة الثالثة من اليوم نفسه [٤٢/٢/٣].

لامبسون يقرأ نص الوثيقة:

«.. الملك [إلى النحاس]: تعرفون مدى خطورة الموقف».

النحاس [إلى الملك]: نعم فقد فكرت فى الأمر ملياً حتى كونت رأياً بخصوصه.

الملك: وأنا أيضاً لدى رأى بخصوص القضية وأود أن أعرف رأيكم وآراء الزعماء الآخرين فيما يتعلق بالحكومة الائتلافية برئاستكم. على أن تعملوا جميعاً بروح طيبة فيما بينكم كما كانت عليه الحال وقت حكم والدى. وذلك بصورة مؤقتة بالطبع حتى تنتهى فترة الحرب.

النحاس: هذا الحل لن يتوافق مع الصالح العام. فالوضع فى البلاد جد خطير والشعب يلقى باللوم لما وصل إليه الوضع الراهن على الحكومات المتعاقبة وفق هذا النظام.

إن الوضع قد وصل إلى حد بعيد من الخطورة ليس فقط على الصعيد السياسى ولكن على كل الأصعدة الأخرى. فالناس يتضورون جوعاً ولا يجدون ما يسترون به عراهم إنهم يشعرون أن حكومتهم تسىء حكمهم وهم يلقون باللوم على النظام. ولذلك يتعين علىّ: ألا أضم أياً من هذه الشخصيات فى حكومتى وذلك لسببين:

[١] إنهم يعتبرون النظام مسئولاً عن الوضع الحالى ويرجعون كل معاناتهم إلى ذلك النظام. ولو أننى قبلت أن أضم هؤلاء فى حكومتى. فسأفقد ثقة العامة ولن أتمكن من الحكم بما يحقق النفع.

[٢] ان المكائد التى ستلاحق الوزارة ستقوم حتماً على هذه الخطوط.

ولكن ذلك لا يعنى أننى سأنبذ تلك الشخصيات كما كانوا يفعلون معى. فسوف تتم استشارتهم فى القضايا الكبرى.

الملك: إننى أصر على تشكيل حكومة ائتلافية.

النحاس يكرر رفضه. ويعيد تكرار الأسباب السابقة مضيفاً ان الموقف فى غاية الصعوبة، وأن أى شخص فى مكانه سيرفض مسئولية السلطة فى هذه الظروف..».

المشهد الثانى عشر:

* الزمان: ٢/٣ [الساعة ٧ م]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة.

* الأشخاص: لامبسون - أحمد حسنين

لامبسون يواجه أحمد حسنين بأنه علم بتفاصيل ما دار بين الملك فاروق والنحاس ظهر اليوم. وأنه لذلك يطلب من الملك فاروق - من خلاله - أن يستدعى النحاس ويأمره بتشكيل الوزارة. وإلى حين تنفيذ ذلك فينبغى ألا تكون فى الأفق أى مفاجآت.

يحاول حسنين المراوغة. ولكن نبرة التهديد تتصاعد فى مفردات لامبسون. فسوف يجتمع بمجلس الحرب فى العاشرة من صباح غد. لأن الأمور غاية فى الخطورة. ولذلك «يتعين استدعاء النحاس وتكليفه بالوزارة وإلاّ سننتصرف».

المشهد الثالث عشر:

* الزمان: ٢/٣ [ليلاً]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة.

* الأشخاص: لامبسون.

يكتب لامبسون برقية عاجلة إلى لندن.

«أصبح الآن واضحاً من رسالة النحاس التى تضمنت ما حدث أثناء مقابلته مع الملك أنه لن يقبل منصب رئيس الوزراء إلا إذا قام بنفسه بتشكيل الوزارة. مما حدا بى إلى استدعاء حسنين فى الساعة السابعة مساءً وابلاغه بأننى على علم بما دار بين الملك والنحاس. وأنه يتحتم على فى ظل الظروف الراهنة أن اطلب من الملك فاروق ان يستدعى النحاس على الفور ويطلب تشكيل الوزارة. وأثناء ذلك لا يجب أن تكون هناك أية مفاجاءات».

فى برقية تالية فى الليلة نفسها يكتب لامبسون:

«.. لقد قمت بإبلاغ النحاس - من خلال أمين - بما ذكرته لحسنين الليلة..».

المشهد الرابع عشر:

* الزمان: يوم ١٩٤٢/٢/٤ [١٠ ص]

* المكان: مقر وزير الدولة البريطانى فى القاهرة.

* الأشخاص: ليتلتون - لامبسون - وبقية أسلحة القوات البريطانية فى المنطقة من أعضاء مجلس الحرب البريطانى]

المجتمعون بعد استماعهم إلى تقرير من لامبسون عن أخر تطورات الموقف حتى مساء أمس يناقشون التطورات الجديدة.

المجتمعون يتفقون على أن يقوم لامبسون بمقابلة أحمد حسنين [فى الحال] لإبلاغه بالرسالة التالية:

«ما لم يتم إبلاغى قبل السادسة مساء اليوم بأن الملك فاروق قد قام باستدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة - فإنه يتعين على جلالة الملك أن يتحمل النتائج المترتبة على ذلك».

الرسالة تصل إلى حسنين، ومجلس الحرب يواصل مناقشة التفاصيل والإجراءات فى حالة عدم استجابة الملك للشروط الخاصة باستدعاء النحاس وتكليفه بالوزارة قبل السادسة مساء.

المجتمعون يتفقون على أن يتوجه لامبسون وبصحبته ستون إلى قصر عابدين فى تمام الساعة الثامنة مساء،، لإبلاغ الملك بأنه يجب أن يتنازل عن العرش، على أن يرافق السفير والجنرال حراس بريطانيون ملائمون.

وسواء قبل الملك بالتنازل عن العرش أم لم يقبل، فقد تم الاتفاق على إقصاء الملك بعيداً عن القصر الملكى. وتحت سيطرة عسكرية بريطانية مباشرة، وقد اقترح قائد البحرية البريطانية أن يتم تحديد إقامة الملك على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية.

وقد ترك للقادة العسكريين الاتفاق على تفاصيل الخطة العسكرية المصاحبة لمهمة السفير فى قصر عابدين فى الثامنة مساء فى حالة عدم قبول الملك للإنذار.

فى الوقت نفسه فقد أجرى لامبسون سلسلة اتصالات لكى يقوم [والتر مونكتون] لإعداد الصيغة المكتوبة الخاصة بتنازل الملك عن العرش والتى سيقدمها لامبسون له مساء لكى يوقع عليها.

المشهد الخامس عشر:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ١٢,٣٠ ظهراً]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة

* الأشخاص: لامبسون - أحمد حسنين

لامبسون يقرأ على أحمد حسنين البيان الذى أعد لكى يوقع الملك عليه، وحسنين يقوم بكتابة نسخة منه. وبعد الانتهاء يكرر لامبسون تحذيراته إلى الملك. ويطلب من حسنين أن يمارس ضغطاً عليه لكى يقبل بالإنذار لأنه إذا لم يصل رد مناسب بأن الملك قد استدعى النحاس وكلفه بتشكيل الوزارة قبل السادسة مساء فسوف يتخذ الإجراءات التى يراها مناسبة.

المشهد السادس عشر:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ١,٠٠ ظهراً]

* المكان : السفارة البريطانية بالقاهرة

* الأشخاص: لامبسون - أمين عثمان

يتحدث لامبسون ويعيد على أمين عثمان ما سبق أن أخبر به أحمد حسنين فى لقائهما السابق قبل نصف ساعة فقط، ويطلب منه نقل الحديث والإنذار إلى النحاس فوراً.

ويخبره بالأهمية القصوى لأن يكون مكان وجود النحاس معروفاً حتى يمكن الاتصال به.

أمين يرد على لامبسون قائلاً أنه يسعده أن ينقل ذلك إلى النحاس خاصة ما قاله السفير لرئيس الديوان الملكى.

ولامبسون يعرب لأمين عن أمله ألا تبدر من النحاس - بعد ذلك - أية مراوغات أو مواقف ملتوية. وأمين يرد عليه بأن ذلك ليس وارداً على الإطلاق ويؤكد له أن النحاس طرح عليه السؤال نفسه بخصوص تصرف بريطانيا حياله وأن أمين أبلغه بالنص: «إننا - أى البريطانيين - كنا دائماً جادين».

أمين يبلغ لامبسون بأن مكرم عبيد قد تم استدعاؤه إلى القصر [وفق اقتراح حسين هيكل للملك] ولامبسون يعلق بأنه يرجو ألا يكون ذلك حائلاً بينهم وبين ساعة الصفر المحددة فى السادسة. وأمين يطمئنه بأنه سيبقى على اتصال دائم بالنحاس طوال فترة ما بعد الظهيرة.

المشهد السابع عشر:

* الزمان: ٢/٤ [٢,٠٠٠)

* الأشخاص: لامبسون

لامبسون يقرأ تقارير أمنية تفيد بأن المظاهرات قد اندلعت فى الجامعة. وأنها تهتف بحياة روميل [القائد الألمانى] وفاروق وبسقوط إنجلترا.

لامبسون يقرأ تقريراً خاصاً من «جرافتى سميث» يفيد بأن الطلاب فى الزقازيق قد لجأوا إلى العنف. فقاموا بالاعتداء على بعض الأشخاص المعروف عنهم أنهم يروجون للداعية البريطانية. وأنهم قد ألحقوا خسائر ببعض المحلات التجارية.

ولامبسون يتصل مباشرة بـ [وكلنك] وينقل إليه أحداث الاضطرابات كما تناولتها التقارير.

المشهد الثامن عشر:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٢,٣٠]

* المكان: قاعة مجلس البلاط بقصر عابدين.

* الأشخاص: الملك فاروق - مصطفى النحاس - شريف صبرى - على ماهر - أحمد زيور - اسماعيل صدقى - عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - بهى الدين بركات - أحمد ماهر - حافظ رمضان - محمد محمود خليل - توفيق رفعت - محمد حسين هيكل - حافظ عفيفى - على الشمسى - حلمى عيسى - محمود حسن.

أشار الملك إلى رئيس الديوان فألقى بياناً باسم الملك:

«.. إن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة وأمة واحدة ......، ...... واليوم طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه الإنذار التالى...».

دهش الحاضرون للهجة الإنذار البريطانى وعلق الملك: «...، ...، أطلب إليكم أن تقصدوا بمداولتكم إلى مصلحة مصر وحدها، وألا تجعلوا لأى اعتبار آخر حساباً...» ثم ترك القاعة.

وطلب النحاس الكلمة، وقال إنه يود قبل بدء المناقشة أن يذكر أنه ساعة حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية [!!] فهو لم يكن يعلم ان الإنجليز طلبوا أن يعهد إليه بتأليف الوزارة [!!] ولم يكن يعلم أنهم طلبوا إلى رئيس الديوان أمس ملحين فى ضرورة إسناد الوزارة إليه. [!!] ولم يكن يعلم بهذا الإنذار الأخير[!!] ...، أما وذلك موقفه فإنه يرفض تأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها.

و.. «.. سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها: يكاد المريب يقول خذونى..».

ساد الصمت هنيهة ثم تكلم أحمد ماهر قائلاً: «.. إننا نعرف وطنية النحاس وحرصه على استقلال بلاده وسيادتها. وهذا الإنذار الذى وجهته الحكومة البريطانية إلى الملك ضربة قاضية على هذا الاستقلال، ولا سبيل إلى رد هذه اللطمة إلا أن يرفض النحاس تأليف الوزارة وأن يرفضها بسبب هذا الإنذار. فأنا أرجو يارفعة الباشا وأهيب بوطنيتك إن تنقذ استقلال بلادك وسيادتها فأنت الذى تستطيع ذلك وحدك الآن..».

ورد النحاس بأنه لا علم له بالإنذار، وأنه إذا عهد إليه الملك بتأليف الوزارة فإنه لا يتردد فى تأليفها.

وتكلم أحمد زيور فنصح بقبول الإنذار، وكرر النحاس نفس رده السابق.

وتكلم حسين هيكل عن قبول النحاس بوزارة قومية

حيث سيكون ذلك بمثابة رفض للإنذار مأمون العاقبة. ورد النحاس إنه بصراحة لا يقبل تأليف وزارة قومية أو وزارة مؤتلفة أو وزارة غير حزبية أياً كان لونها.

وعرض شريف صبرى أن تتألف وزارة إدارية تحل محل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة، ورفض النحاس الاقتراح.

وتكررت الاقتراحات وظل النحاس متمسكاً برفضه على امتداد ساعتين كاملتين حتى اضطر أحمد حسنين إلى أن ينبه المجتمعين إلى أن الموعد المحدد للإنذار وهو الساعة السادسة قد اقترب. ولم يجد المجتمعون مناصاً بعد أن تأكدوا من أن النحاس مصمم على رفض كل اقتراح يعرض عليه تفادياً للإنذار من مناقشة الإنذار نفسه. حيث رأوا أنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها. ثم وضعوا فى ذلك قراراً مكتوباً، وتلى حسين هيكل صيغة القرار الذى يرفض الإنذار ولم يطل النحاس التفكير حين تليت صيغة القرار. فقال إنه موافق عليه ووقع مع الجميع.

وحمل أحمد حسنين القرار وغادر قاعة الاجتماع ومكث الزعماء فى انتظار عودته.

المشهد التاسع عشر:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٦,١٥]
* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة.
* الأشخاص: لامبسون - أحمد حسنين

أحمد حسنين يسلم لامبسون صيغة القرار الذى اتخذه المجتمعون لامبسون يقرأ:

«.. إن المجتمعين يرون فى الإنذار البريطانى خرقاً للمعاهدة المصرية البريطانية واعتداء على استقلال البلاد. ولذلك عملاً بنصيحتهم فإن جلالته لا يمكنه أن يقبل إجراء يترتب عليه انتهاك المعاهدة المصرية - البريطانية فضلاً عن سيادة البلاد..».

لامبسون يعلق قائلاً إن هذا أسلوب خطر، ويخبر حسنين أنه سوف يحضر إلى القصر فى التاسعة مساء لمقابلة الملك ما لم يبلغه بخلاف ذلك.

وجفل حسنين لكنه سأل لامبسون: «أليس فى مقدور كل منا أن يجد حلاً مناسباً».

ثم أضاف إنه يمكن أن يرتب لانتقال السلطة إلى الوفد خلال شهرين.. وأنه سيفضى باقتراحه إلى الملك لكن لامبسون طلب منه بحسم الا يفعل.

المشهد العشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٦,١٥]
* المكان: مبنى السفارة البريطانية
* الأشخاص: لامبسون، ستون، لتيلتون، بقية المستشارين وقادة الأفرع العسكرية.

لامبسون يوضح للحضور آخر التطورات لما فى ذلك القرار الذى حمله حسنين رداً على الإنذار، ويؤكد أن تلك المقابلة لم تكن أكثر من اختبار للنوايا وأنها لن تؤثر بحال على بنود الخطة الموضوعة ولا الخطوات المقررة بشأن مقابلة الملك الساعة التاسعة مساء.

يصل أمين عثمان فى ذلك التوقيت ويغادر لامبسون مكان الاجتماع ويقابله فى غرفة مجاورة ويصاحبه فى اللقاء ليتلتون الذى يبدأ بسؤال أمين عثمان مستفسراً عن كيفية توقيع النحاس على القرار الذى احتج على الإنذار المقدم إلى الملك. وهل يمكن فى ضوء ذلك الاستمرار في الاعتماد على النحاس والثقة به بصدد الخطوات التالية.

ويجيب أمين عثمان بأنه على ثقة بأن النحاس سوف يتخذ موقفاً حاسماً وأنه اضطر للتوقيع على قرار الاحتجاج]

يضيف أمين عثمان للسفير فى حضور وزير الدولة البريطانى:

إن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية خالصة إذا استدعاه الملك وإنه اذا تم إقصاء الملك فاروق فإن النحاس سوف يكون الرجل المناسب الذى يتولى تشكيل وزارة تتولى الحكم.

لامبسون وبصحبته ليتلتون يعود إلى الاجتماع السابق، ليراجع الوثيقتين اللتين تم تجهيزهما الأولى لإعلان إقالة فاروق والثانية لكتاب تنازله عن العرش.

لامبسون يقرأ الوثيقة الأولى:

«......، ......، ......، إذا رفضتم أن تعهدوا بأمر تشكيل الحكومة إلى زعيم حزب الأغلبية فى البلاد على الرغم من أنه يتمتع بمكانة خاصة تجعله قادراً على ضمان استمرار تطبيق المعاهدة بروح الصداقة كما يجب...، هذا السلوك الذى يتسم بالتهور واللامبالاة من جانب العرش، يهدد أمن مصر وسلامتها، فضلاً عن قوات التحالف ومن هذا يتضح أن جلالتكم لستم بأهل للاستمرار فى هذا المنصب..».

لامبسون يقرأ الوثيقة الثانية:

«.. نحن فاروق ملك مصر، ومن منطلق حرصنا على مصلحة البلاد، فإننى أعلن التخلى والتنازل بإرادتنا عن العرش وعن كافة حقوقنا فى عرش المملكة المصرية وكل حقوق السيادة وامتيازاتنا على المملكة المذكورة، كما نخلى رعايانا من ولائهم لشخصنا..».

صدر فى قصر عابدين، الرابع من فبراير ١٩٤٢».

المشهد الواحد والعشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٧]

* المكان: قاعة مجلس البلاط بقصر عابدين.

* الأشخاص: نفس المجتمعين بالقاعة فى المشهد الثامن عشر.

يدخل أحمد حسنين قادماً من لقائه مع السفير البريطانى - ويبلغ المجتمعين أنه سلم قرارهم إلى السفير. وأن السفير قال له:

سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة - وقد أبلغكم أننى لا أحضر . وقد أبلغكم نبأ آخر.

وحاول المجتمعون أن يستشفوا من حسنين ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير ولكنه أكد لهم أنه لم يستطيع برغم المحاولات التى بذلها أن يتبين شيئاً.

ثم أضاف: إن الملك يأذن لهم فى الانصراف على أن يترك كل منهم رقم تليفونه فقد يقتضى الأمر دعوتهم من جديد.

وانفض الاجتماع.

المشهد الثانى والعشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٧,١٥]

* المكان: السفارة البريطانية بالقاهرة

الأشخاص: مجلس الحرب البريطانى

لامبسون يقرأ فقرات من برقية مرسلة من إيدن. تقترح قيام مجلس الوصاية بعد الإطاحة بفاروق يرأسه الأمير محمد على [بدلاً من إسناد العرش إليه] على اعتبار أنه طاعن فى السن - وغير مرغوب من الشعب المصرى بالإضافة إلى أنه ليس لديه أبناء مما يسبب مشكلة بعد وفاته.. تضيف برقية إيدن:

«.. قبل الإقدام على إزاحة الملك، عليكم استشارة النحاس بوصفه زعيم الأغلبية - سواء كان رئيساً للوزراء أم لم يكن فى ذلك الوقت. وسيكون أقصى ما نتمناه أن يتعاون معنا فى تحركنا ضد فاروق على اعتبار أن الملك رفض أن يحكم وفقاً للدستور والديموقراطية. وقد يجنبنا تعاون النحاس الحاجة إلى الأحكام العرفية، ويمنع حدوث تطورات مثل إضراب المسئولين»..

لم يكن تقرير لامبسون الذى تضمن اتصالاته مع النحاس قد وصل إلى إيدن عند كتابته للتقرير السابق، ولذلك عندما وصله التقرير المذكور كتب إيدن برقية عاجلة أخرى.

«.. إن الأمر جيد وعليك الاتصال الآن بالنحاس. إن الوفد لم يفضل أبداً الحكومات الائتلافية. ويبدو أنه ليس ثمة مبرر لإرغامه على قبول ذلك.

المشهد الثالث والعشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ٨,٥٥]

* المكان: ميدان عابدين

* الأشخاص: قوات بريطانية تحاصر القصر

يكتب الملازم الأول صالح حسن حسنى من ضباط الحرس:

«.. فى الساعة ٨,٥٥ كنت جالساً فى حجرة الباش حرس فسمعت صوت عربات ميكانيكية كثيرة فى الخارج فقمت لأتبينها فوجدت صفاً من العربات اللورى والبيكاب متجهة إلى الناحية البحرية وواقفة من باب الخاصة إلى تقاطع شارع إبراهيم باشا بشارع حسن الأكبر: فتقدمت منها وعرفت أنها من عربات الجيش البريطانى ولكنى ظننت لأول وهلة أنها واقفة بسبب المرور وأنها ستستأنف سيرها. ولكنى وجدت فى الحال أبواب العربات فتحت ونزل منها جنود يلبسون الخوذ والكبابيد والبدل ومسلحون بالبنادق ....، ......، عبرت شارع إبراهيم باشا وعلى الرصيف المقابل وجدت بضعة أشخاص يبلغ عددهم ستة يلبسون الملابس الملكية والطربوش وتبينت من بينهم حكمدار القاهرة رسل باشا فتركتهم ومضيت سريعاً إلى القشلاق وبلغت صاحب العزة قائد الحرس..».

ويكتب القائم مقام أحمد سالم بك قائد الحرس المشاه الميكانيكى:

«.... أخبرنى حضرة اليوزباشى أحمد أفندى عبد العزيز مصطفى أركان حرب الحرس المشاه الملكى أن قوة من الجيش البريطانى من أسلحة الدبابات والمدفعية والمشاة وصلت إلى ميدان عابدين أمام القصر العامر. ففى الحال أمرت حضرته بأن تكون جميع قوة الحرس تامة الاستعداد ومنتظرة أوامر واتجهت نحو سور القشلاق القبلى وأخذت فى استطلاع القوات البريطانية فوجدت الميدان غاصاً بها. وكانت تتوزع فى هدوء تام. ويمكن تقدير هذه القوة بما يزيد عن ١٠٠ عربة ما بين دبابة وعربة مصفحة وعربة لنقل الجنود. وكان يوجد أمام سور القشلاق خط منتشر من المشاة على بعد عشرين ياردة ومعهم رشاشات متجهة للقشلاق ووضع مدفع أمام البوابة وعلى بعد ٢٠ ياردة منها ويحتمل أن يكون من نوع الهاوتزر ٦ بوصة وقد وجدت جميع الضباط فى حالة عصبية حماسية حتى إنى لاحظت أن بعضهم كان يبكى..».

ويكتب لامبسون:

«فى الساعة التاسعة وصلت إلى القصر وفى صحبتى الجنرال ستون ورهط رهيب من ضباط عسكريين أشداء تم انتقاؤهم خصيصاً وهم مدججون بالسلاح إلى أسنانهم. وفى الطريق احتجزنا عبر صفوف من وسائل النقل العسكرية الممتدة إلى الأفق وهى متجهة عبر الشوراع المطفأة الأنوار لاحتلال مواقعها حول القصر وكان فى وسعى أن ألاحظ من إمارات الدهشة التى ارتسمت على وجه تشريفاتى البلاط الذى استقبلنى عند مدخل القصر ان هذا الوصول الرهيب قد سجل أثراً مبدئياً مباشراً».

ويكتب القائم مقام محمد مصطفى الشعراوى بك ياور الملك:

«.. حوالى الساعة التاسعة وعشر دقائق من مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير، أبلغنى بمكتب الياوران حضرة الصاغ محمد أفندى كامل من بوليس السراى أن دبابة بريطانية من

القوات التى حضرت بعد وصول السفير البريطانى لسراى عابدين العامرة بفترة قصيرة قد دفعت باب سور السراى الكبير فكسرت أقفاله ودخلت بحوش السراى الخارجى وتبعها فى الدخول سيارتان ونحو خمسين أو ثمانين جندياً بريطانياً كاملى التسليح فبادرت فى الحال بالطلوع للسلاملك لتبليغ حضرة صاحب السعادة الياوران كبير اليوران، الذى كان واقفاً بقرب مكتب حضرة صاحب الجلالة الملك ومعه الميجور بيرتون فأمرنى سعادته بالوقوف مع الميجور المذكور حتى يستطلع روايتى من شباك السلاملك.. ووقفنا أمام المكتب الخاص حتى انتهاء المقابلة..».

المشهد الرابع والعشرين:

* الزمان: ٤/٢ [٩,٠٥ مساءاً]

* المكان: قصر عابدين - مكتب الملك فاروق

* الأشخاص: فاروق - لامبسون - أحمد حسنين - ستون.

عندما دخل لامبسون وبصحبته الجنرال ستون على الملك أشار لحسنين بالبقاء فقد كان واضحاً أنه أخذ على غرة.

قال لامبسون للملك: لقد كنت أنتظرنا رداً بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى فى الصباح، وعوضاً عن ذلك جاءنى حسنين باشا الساعة ٦,١٥ برسالة اعتبرها «لا» ولابد أن يقال لى هنا الآن دون أى مواربة أخرى هل الرد هو «لا»؟

وعندما حاول فاروق التدخل، أضاف لامبسون قاطعاً طريقه لقد اعتبرت الرد هو لا، وإننى سأمضى بناء على ذلك فى أداء عملى وتلى عليه بتأكيد تام وغضب متزايد «البيان».

وفى النهاية سلمه نص خطاب للتنازل عن العرش. مضيفاً انه يتعين عليه التوقيع عليه حالاً، أو انه سيجابهه بما هو أشد كرهاً.

تردد الملك فاروق لحظة. بعد أن قرأ نص خطاب التنازل وكاد أن يوقع لولا أن حسنين تدخل للحيلولة دون ذلك.

«... وبعد فترة توتر كان الرعب قد استولى استيلاءاً تاماً على الملك فاروق تطلع إلى أعلى وتساءل بما يكاد يورث الإشفاق دون شئ من عنجهيته السابقة، عما اذا كنت سأمنحه فرصة أخرى؟

فرددت قائلاً: اننى أريد أن أعرف على وجه القطع ما هو اقتراحه. ورد على سؤالى المكرر القاطع بأن اقتراحه يتحدد فى أنه سيستدعى النحاس على الفور وفى حضورى ان شئت ويطلب منه تشكيل حكومة».

ويمضى لامبسون أبعد من ذلك. فيستنطق فاروق أنها حكومة يختارها النحاس بنفسه أى وفدية خالصة قبل أن يخبره أنه رغبة فى الحيلولة دون حدوث تعقيدات محتملة فى البلاد سيعطيه هذه الفرصة الأخرى ولكن عليه أن يتصرف فوراً..

«.. بعد ذلك أجهد الملك نفسه لكى يجعل من نفسه شخصاً مقبولاً، بل لطيف المعشر حتى لقد شكرنى لأننى حاولت مساعدته دائماً.... ثم تركناه واجتزنا عبر ممرات احتشد فيها الضباط البريطانيون وتشريفاتية القصر، وكان الأخيرون مجموعة من الدجاج المذعور، ونفس الشيء كان فى مدخل القاعة السفلى حيث تراءى عند المدخل صفان من الجنود البريطانيين المسلحين الصارمين بخوذاتهم الفولاذية وبنادقهم ومدافع تومى الجاهزة للانطلاق.. وإذ كنا نخرج بالسيارة إلى خارج الفناء مررنا بالأشكال المعتمة للدبابات والعربات المصفحة المصطفة على استعداد للعمل وكان منظرها مثيراً إثارة عميقة..».

وتصرف فاروق بلا إبطاء. وتم استدعاء النحاس إلى قصر عابدين على الفور وبمجرد وصول لامبسون عائداً إلى مبنى السفارة كان حسنين يلاحقه تليفونياً ليسأله عما إذا كان مستطاعاً الآن سحب القوات البريطانية لأن جميع منافذ القصر مسدودة حتى أمام النحاس.

المشهد الخامس والعشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ١٠ مساء]

* المكان: قاعة مجلس البلاط بقصر عابدين

* الأشخاص: جميع الأشخاص الموجودين فى المشهد رقم [١٩] والمشهد رقم [٢٢]

يدخل النحاس متأخراً عن وصول الحضور بنصف ساعة. ويوجه الملك فاروق الكلام إلى النحاس مباشرة:

«إننى أكلفك يا نحاس [باشا] بتأليف الوزارة وأطلب إليك أن يكون حكمك قومياً لا حزبياً. كما أطلب منك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت إليك بتأليف الوزارة.».

ورد النحاس:

«إننى أتلقى الأمر من جلالتكم بتأليف الوزارة، ولا أرى ضرورة لإبلاغ السفير هذا الأمر».

فكرر الملك:

«لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ السفير بما طلبت إليك أن تبلغه إياه».

ويتدخل أحمد ماهر موجهاً الحديث إلى النحاس:

«إنك يا نحاس تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك».

ويتدخل الملك معترضاً:

بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة».

ورد النحاس:

«أنا لم أر دبابات ولا حراباً وأنا أؤلف الوزارة بأمر جلالة الملك».

ورد إسماعيل صدقى:

«نعم يا باشا. إنك جئت متأخراً بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها. أما نحن جميعاً فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر».

المشهد السادس والعشرين:

* الزمان: ٢/٤ [الساعة ١٠,٣٠]

* المكان: مبنى السفارة البريطانية

* الأشخاص: لامبسون – ليتلتون – النحاس

لامبسون يوضح للنحاس بقية خلفية الأحداث حتى وصوله إلى السفارة فى هذه اللحظات. ويكمل تصوره عن تشكيل الوزارة ومهمتها بشكل أولى على أن يكون هناك لقاء آخر مع النحاس بعد تشكيل الوزارة للدخول فى التفاصيل.

وحين يعرج لامبسون على موضوع الإيطاليين فى القصر

يبدى النحاس موافقته بل ترحيبه بإقصاء كل العناصر الفاسدة داخل القصر وخارجه والقضاء على كل نفوذ لها.

ثم يؤكد له لامبسون أنه يرغب كالعادة فى أن يتركه يتخذ ما يراه ضرورياً من إجراءات فى حين يبقى هو [أى لامبسون] خلف الستار.

بعد انصرافه يكتب لامبسون:

«.. لقد أظهر النحاس روحاً ودية للغاية وقال لى إنه فور مغادرتى للقصر الملكى، تم استدعائه على عجل ورؤساء الاحزاب السياسية الاخرى، حيث أصر الملك على أن يقوم النحاس بتأليف الوزارة.

وقد وافق النحاس على مضض وأوضح أنه لم يوافق على ذلك الا اعتماداً على تأييدى له. خاصة فيما يتعلق بالمساعدات المادية لمصر، فالناس يتضورون جوعاً وحالتهم تبعث على الأسى. فقلت له إن ذلك أمر طبيعى وبمقدوره أن يعتمد على تماماً فى حدود الإمكانيات المتاحة..

...، وأشار إلى أنه ينشد العون والتأييد المطلق منى... ثم انصرف بعد ذلك وهو يفيض تفاؤلاً.».

لكن القاهرة كانت ما تزال فى تلك الساعة المتأخرة من ذلك الليل الشتائى من عام ١٩٤٢ تحاول أن تغسل بالدموع إحساساً عميقاً بالمهانة.. قبل أن تتمكن من غسله بالدم بعد ذلك بسنوات..

(٢)

تلقى النحاس أول مطلب من السفير البريطانى بعد تشكيل الوزارة بيوم واحد، ففى يوم ٧ فبراير طلب لامبسون إبعاد على ماهر إلى السودان أو إلى أية جهة أخرى.

وسرعان ما قابل النحاس ماهر وخيره بين اعتكافه فى إدارة القصر الأخضر بضواحى الإسكندرية، أو إرساله إلى الخرطوم، أو ذهابه سفيراً فى إحدى دول أمريكا الجنوبية.

ورفض على ماهر جميع هذه الخيارات، وصمم على البقاء فى مصر طليقاً.

وعندما استبد القلق بأيدن حول عدم تنفيذ مطلب اعتقال على ماهر، كتب لامبسون إليه مطمئناً ومؤكداً [٥ مارس] أن النحاس سيقوم باعتقاله لأنه:

«يكن كراهية شديدة له، فوق أنه متفهم لأبعاد القضية، مدرك لمخاطرها..».

ورغم أن النحاس فاتح فاروق فى مطلب اعتقال على ماهر، ورفض الموافقة، فقد جرى اعتقال الرجل على أبواب مجلس النواب الذى كان ينتسب إلى عضويته بما يمثله من حصانة، بعد أن جرت محاولة لوضعه بالقوة دخل القصر الأخضر. لكنه استطاع أن يفلت منها محتميًا بالبرلمان.

«.. ولم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به محتمياً بحرمته، وذهب عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال فى وزارة على ماهر الأخيرة، بعد الجلسة إلى محمد محمود خليل فى غرفة رياسة المجلس، وقص عليه ما أصاب على باشا ماهر، وطلب إليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل وهو عضو فى المجلس وأن محمد محمود أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس، وقد بقيت هذه الحادثة زمناً قيل إن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت فى اثنائه، وأن على ماهر طلب إليه بعد انصراف الرئيس أن يغادر المجلس، فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به إلى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر.

نشر هذا الحدث فى النفوس الفزع والرعب، فإذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم من أعضاء البرلمان فذلك النزير لكل مصرى بأنه معرض لمثل هذا المصير..».

وعندما قدم استجواب عن واقعة الاعتقال فى المجلس، على أساس أن التسليم بحق الحاكم العسكرى فى اعتقال أعضاء البرلمان تسليم بحقه فى تعطيل انعقاد البرلمان، والدستور صريح فى أن الاحكام العرفية لا يجوز أن تعطل انعقاد البرلمان.

ردّ النحاس على الاستجواب بأنه لن يتردد فى اعتقال أى شخص أياً كان مركزه يرى أن له نشاطاً ضاراً بالأمن والنظام، وحين اعتقل بعد أسابيع قليلة عضو آخر فى البرلمان (محمد طاهر باشا) لم يعترض أحد هذه المرة ولم يستجوب أحد...

وعندما تقدم عدد من كبار السياسيين بمذكرة إلى النحاس (بدءاً من إسماعيل صدقى

وانتهاءً بحافظ رمضان) للتحقيق مع على ماهر «لتثبت إدانته أو براءته فتطمئن البلاد إلى أنها غير مهددة» رفض النحاس، وصاغ ذلك التعبير الذى استعيد كثيراً بعد ذلك وهو «لان التحقيق يمس سلامة الدولة وأمنها..».

ولم يكن مطلب اعتقال على ماهر إلا نموذجاً لمئات الحالات الأخرى فقد احتلت قضية الاعتقالات - كما يقول اللواء إبراهيم إمام - المرتبة الأولى فى العلاقات المصرية البريطانية. أو العلاقة بين وزارة الوفد، والسفارة البريطانية، فقد تعددت قوائم الاعتقال، حتى أصبحت - كما يضيف - مهمة البوليس السياسى غاية فى الصعوبة، وتتابعت طلبات الإنجليز حتى وصل الأمر إلى اعتقال بعض أقارب الملك بتهمة أن لهم ميولاً محورية.

بل وصل الأمر لأول مرة إلى اعتقال سياسى لسيدة، هى (نبوية موسى) - واحدة من رائدات الحركة النسائية المصرية - حيث أمضت فى السجن عشرة شهور كاملة دون تحقيق معها، فقد استخدم النحاس بعد قرار النيابة بالإفراج عنها، أمراً عسكرياً باعتقالها وإحالتها إلى القضاء العسكرى..!

وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر وزارة الوفد كان عدد المعتقلين لدواعى الأمن قد تجاوز الألفين وضمت القوائم اسماء مثل: عباس حليم، صالح حرب، محمد طاهر، أحمد حسين، والشيوخ: عبد اللطيف دراز، أحمد حسن الباقورى، سليمان نوار.. واتخذت حكومة الوفد - كما يقول د. محمد صابر عربى - من قضية الحفاظ على المصالح العليا للبلاد زريعة لاعتقال خصومه السياسيين.

وتم الاعتماد على العمل الإدارى لا السياسى، وبذلك اتسع دور جهاز البوليس، وتحول فى اتجاه مهمة رقابية جيدة وصلت إلى تفتيش مقار الأحزاب السياسية، ولم ينج نادى سعد زغلول من ذلك. فقد اقتحمته قوة من البوليس، وفتشته واستولت على بعض أوراقه، وتم ذلك فى حضور السيدة صفية زغلول نفسها.

ولم يكن مستغرباً مع هذا التوظيف الجديد للشرطة فى الحياة السياسية، أن يعمل قائد بوليس القصور الملكية - حسب دراسة د. عبد الوهاب بكر - جاسوساً للسفارة البريطانية، يتصنت على المكالمات التليفونية بين فاروق وأحمد حسنين ويقوم بإبلاغها للسفارة تفصيلاً، أو أن يقوم (القسم المخصوص) بموافاة السفارة البريطانية بمنشورات مجموعة من (الضباط الأحرار)، أو يوافيها خلال الفترة نفسها من حكم وزارة النحاس بمعلومات حيوية عن جماعة الإخوان المسلمين، فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء، يقوم بطلب معلومات مماثلة عن الجماعة من السفير البريطانى شخصياً.

ولم يكن غريباً - أيضاً - أن يصعد النحاس من دوره كحاكم عسكرى فيصدر (فى ١٤ أكتوبر) أمراً عسكرياً بتشديد العقوبة (وجعلها الحبس اجباريًا) على من يحرض الطلاب على التظاهر، أو الاشتراك بأى طريقة فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية، أو أن يصدر أمراً بأن تصدر الصحف - فوق الرقابة عليها - فى أربع صفحات

فقط ودون أية ملاحق وحسب تقرير من لامبسون إلى إيدن [٢/١٠] فإن النحاس وعده بأن يمنع الخطب والمنشورات المعادية لبريطانيا.

وعلى مشارف الانتخابات قام الوفد بإعادة تعديل الدوائر الانتخابية، ثم قام بفصل أعداد كبيرة من العمد والمشايخ، وتشير مضابط مجلس النواب إلى أنه تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز إسنا وحده.

كان لامبسون يبدو مبتهجاً بالقبضة الحديدية للنحاس، وعندما حدثت أزمة بين الوزارة والملك بسبب رئيس أركان الجيش الموالى للملك. وذهب وزير الدفاع الوفدى (حمدى سيف النصر) إلى رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش وأخبره أن رئيس أركان الجيش عضو فى جمعية سرية للضباط.. كان تقدير لامبسون أن رئيس الاركان لم يصدر شعوراً عدائياً نحو إنجلترا، وأن ما يحدث هو تعبير عن رغبة النحاس فى أحكام قبضته على الجيش، ورغم ذلك اقترح لامبسون على الخارجية البريطانية أن تتبنى موقفاً مؤيداً للنحاس ضد القصر. وربما كان موقفه انعكاساً للانطباع الذى خرج به تشرشل عندما قابل فاروق قبل الأزمة السابقة بأسبوعين (٦ أغسطس)، فقد أخبر رئيس الوزراء البريطانى سفيره فى القاهرة «أن الصبى يميل إلى معالجة الأمور بسخرية وقحة وعدم اكتراث وأنه ليس واثقاً من أن الصبى قد تم تلقينه كل الدروس التى يتعين تلقينه إياها..».

كانت العلاقات المصرية البريطانية تواجه أزمة فريدة فقد قدم الإنجليز تصورهم إذا ما نجحت قوات هتلر فى التعمق نحو الاسكندرية وكان التصور البريطانى يعنى تبوير مصر..

كان المفترض وفق الخطة البريطانية أن تقوم القوات البريطانية بالانسحاب، والقيام بعملية إعادة تمركز على الجانب الشرقى للقناة. وطالب القائد البريطانى لكى تتاح الفرصة أمام القوات البريطانية لتحقيق ذلك دون خسائر تترتب على ضرب مؤخرتها أو أجنابها، أن يتم تنفيذ أمرين بشكل قاطع:

الأول: تدمير جميع طرق المواصلات، والجسور والمطارات، إضافة إلى إشعال النيران فى جميع آبار البترول حتى لا تستفيد منها قوات المحور الغازية.

الثانى: إغراق جميع أراضى الدلتا وغمرها بمياه البحر الأبيض المتوسط، أى تدمير جميع الأراضى الزراعية المصرية فى الدلتا، ورغم رفض النحاس وإعداد عثمان محرم لمشروع بديل هو الذى تحدث عنه النحاس بإغراق الدلتا بمياه النيل بدلاً من المياه المالحة إلا أن الإنجليز لم يحيدوا عن خطتهم، وحين شاعت أخبار الخطة البريطانية وحاولت المعارضة أن تفتح باب المناقشة لها فى البرلمان رفض النحاس متعللاً بأن المفاوضات بشأنها لم تنته بعد. بينما كانت أعمدة الدخان تغطى سماء القاهرة، من جراء حرق السفارة البريطانية لكل وثائقها، وعلى امتداد الأفق كانت قوافل السيارات المهاجرة تملأ الطرق الصحراوية فراراً من مصير محتوم. وكان اليهود فى مقدمة الفارين - كما يقول محمد التابعى - رغم أنهم كانوا قد تمكنوا من السيطرة بشكل كامل ومستقر على ثلث مجموع الشركات المصرية (١٠٣ شركة يملكونها بالكامل من بين ٣٠٨ هو مجموع

الشركات المصرية. غير تلك التى كانوا يساهمون فيها). كان غليان الجيش المصرى – فى ذلك الوقت – يزداد اشتعالاً، وكان (ستون) نفسه هو الذى قال إن حادث ٤ فبراير قد أحدث استياءاً كبيراً فى الجيش المصرى لأن الاعتقاد السائد لدى الضباط أن ثمة إهانة قد لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملك. ووفقاً لحسن يوسف، فقد توجه وفد من ضباط الجيش إلى قصر عابدين، وقابلوا رئيس الديوان، وأعربوا عن استعدادهم للثأر ولكنه أثناهم.

وترصدت حكومة النحاس فرصة للتنكيل بعدد من الضباط، وعندما قدم أحمد فؤاد صادق (قائد الجيش المصرى فى حرب ١٩٤٨ بعد ذلك) عريضة ضد وزير الدفاع الوفدى تم اعتقاله ومعه محمد كامل الرحمانى، وظل الأول رهن الاعتقال حتى ساءت حالته وأشرف على الموت، ولم يصرف راتبه لمدة ١٣ شهراً حتى أنه كتب برقية إلى النحاس قال فيها:

«عندما اعتقل رفعتكم فى سيسل كان الإنجليز يصرفون لك ماهية شهرية للإنفاق على نفسك وعلى أسرتك، فأرجو أن تعاملنى كما كان يعاملك الإنجليز..».

وبقى الضابطان رهن الاعتقال قرابة عامين دون أن يصرف لأحدهما مليم واحد.

أما سلاح الطيران المصرى فقد تصرف على نحو مختلف.

ووفق رواية عبد المغنى سعيد، فقد زاره حسن عزت فى منزله (حيث كان هناك تنسيق بين مجموعتين متمردتين على الأوضاع إحداهما مدنية والأخرى عسكرية) وأخبره أنهم أرسلوا بطائرة عسكرية إلى الخطوط العسكرية الألمانية فى الصحراء الغربية، لأنهم فى حاجة إلى السلاح.

واعترض عبد المغنى سعيد لأن العملية يمكن أن تؤدى إلى كشف التنظيم العسكرى، وأجابه حسن عزت بأنهم اختاروا أمهر الطيارين لهذه المهمة وهو سعودى أبو على، الذى وصفه عبد المغنى سعيد بأنه: «أقوى أعضاء التنظيم وأكثرهم تقدمية».

ومرة ثانية عاد حسن عزت لكى يعلن أنهم أرسلوا طائرة أخرى إلى خطوط الألمان، ولكن هذه المرة بقيادة (الصول رضوان).

وكان تعليق النحاس للسفير البريطانى، أنه تلقى النبأ بقلق بالغ، وأن وزير الدفاع أبلغه بوضع دوريات مدرعة للتحفظ على كافة طائرات القوات الجوية الرابضة على الأرض. ووجدها لامبسون فرصة لاعتقال (عباس حليم) على أساس أن «له صلات وثيقة بالقوات الجوية ومعروف بميوله للألمان، وذلك مبرر كاف لإدانته». وكتب إلى لندن أنه «من الواضح أن النحاس يميل إلى ذلك..».

لكن أخبار الطائرتين المتسللتين لم ترد بعد ذلك إلا عندما تسلل إلى القاهرة «هانزابلر» و«اليفر ساندى» ضابطا المخابرات الألمانية، حيث أكد أن طائرة «سعودى» قد سقطت

بالمدفعية الألمانية المضادة للطائرات، وتحطمت وقتل الطيار المصرى بداخلها أما الطائرة الثانية فقد سمح لها بالهبوط ووضع الصول رضوان تحت التحفظ، ولم يعرف مصيره بعد ذلك.

ولهذا كله لم يكن قرار النحاس بالإفراج عن عزيز المصرى وحسين ذو الفقار، وعبد المنعم عبد الرؤف. واستدعائه لهم إلى جناحه بفندق مينا هاوس لإبلاغهم ذلك بنفسه، سوى محاولة لإطفاء تلك الشعلة التى كانت قد أخذت تتوهج فى صفوف الجيش المصرى.

(٢)

عندما بدأ أنور السادات تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين فى السبعينيات، لم يكن - كما قال بعض الأكاديميين - أكثر من غيره إدراكاً لخصوصية وضع الدين فى المجتمع المصرى، ذلك أنه كان- وبغض النظر عن النتائج- يستند إلى تراث سياسى قديم مارسه القصر الملكى، ومارسته أحزاب الأقلية جميعاً، ومارسه حزب الوفد الليبرالى أيضاً - قبل أكثر من نصف قرن.

إن النحاس يتحدث عن إسباغه نوعاً من الحماية على الشيخ حسن البنا فى مواجهة السفارة البريطانية. غير أن السفير البريطانى يكتب إلى الخارجية البريطانية (فى ٢/١٧) موضحاً أن النحاس هو الذى طلب من السفارة قائمة بأسماء الإخوان المسلمين الذين ترى الأجهزة البريطانية أنهم يشكلون خطراً كبيراً، واقترح على السفير البريطانى أحد أمرين: إما أن يقوم بكسبهم إلى جانبه أو أن يقوم باعتقالهم، لكن السفير فضل الأمر الثانى. والسؤال: لماذا فضل النحاس الأمر الأول رغم أن ذلك يبدو غير متجانس مع تركيبته الشخصية التى كانت ترى أن استخدام الدين فى السياسة ليس إلا شعوذةيهقد يلتقى هذا السؤال مع سؤال أخر، عن سبب إقدام الشيخ البنا على ترشيح نفسه فى الانتخابات البرلمانية بعد أن أعلن النحاس (فى ٧ فبراير) حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة (قرر السعديون والأحرار الدستوريون مقاطعتها).

الثابت أن النحاس قد دعى الشيخ إلى لقائه، وأن اللقاء تم تحت مظلة أعدها فؤاد سراج الدين، الذى كان فى أوج صعوده وتألقه، ووفقاً لأغلب الروايات التاريخية المتداولة فإن النحاس فى هذا اللقاء اعترض على ترشيح البنا نفسه لعضوية البرلمان، وعرض عليه إطلاق يده فى الشئون الدينية مقابل الامتناع عن الاشتغال بالسياسة، وأن الشيخ البنا وافق بعد أن تلقى من النحاس وعداً بإطلاق حرية نشاط الجماعة، واتخاذ الحكومة إجراءات أكثر تشدداً ضد البغاء.

غير أن د. محمد صابر عرب الذى ذهب ينقب فى تقارير الأمن العام، استطاع أن يعثر على تقرير بوليس (بوليس سرى ١٠٤ - محفظة ٣٨) تناول اللقاء المذكور بين النحاس والبنا، ووفقاً لهذا التقرير فإن النحاس هدد الشيخ البنا باتخاذ إجراءات قاسية ضد الإخوان.

ولما استوضحه عن تلك الإجراءات قال النحاس إنه: «حل جماعة الإخوان المسلمين، ونفى زعمائها خارج القطر، وتلك هى رغبة هؤلاء الناس»، أى الإنجليز، فوافق البنا على التنازل بعد أن وعده النحاس بعدم التعرض لأعضاء الجماعة أو لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم أو التضييق عليهم، وهو وعد لم يصمد حتى نهاية العام، فقد توسع الإخوان فى استخدام رخصته توسعاً غير مسبوق، وملأوا الساحة السياسية الفارغة فى الريف والحضر، حضوراً ونشاطاً، مما حدا بالنحاس إلى إغلاق جميع مقارهم ما عدا المركز العام، ثم عادت المصالحة واتصلت العلاقة والرخصة معها عامين آخرين كاملين، كانا أكثر الأعوام تأثيراً على اتساع نشاط الجماعة ونموها بشكل عام. وولادة التنظيم الخاص للجماعة ونموه بشكل خاص.

يظل السؤال الأول معلقاً، لماذا قبل النحاس بما كان دائب الرفض له خاصة وأنه فى الحكم؟

هل كان مجرد موقف تكتيكى أملته ظروف الصراع مع القصر الملكى وبقية الأحزاب بعد حادث ٤ فبراير، وحتى لا يستخدم القصر الجماعة - كما دأب - لمناوأة الوفد وحكومته؟

إذا كان ذلك هو الهدف فقد كان يمكن أن يتم بإجراءات إدارية كتلك التى تمت ضد آلاف المشتبه فيهم كخصوم للإنجليز أو للوفد، خصوصاً وأن نفوذ القصر الملكى كان مايزال ذبيحاً بعد أن داست عليه سنابك البريطانيين، وأن النحاس كان قد عين نفسه حاكماً عسكرياً، تبيح له ضرورات الحرب، كل المحظورات.

أحسب أن هناك متغيران رئيسيان ينبغى أخذهما فى الاعتبار عند تفسير تلك الصداقة الطارئة التى امتدت حتى نهاية عام ١٩٤٤ بين الوفد والإخوان.

أحدهم يتعلق بخلق بنية الوفد وبالتالى توجهه السياسى، والثانى يتعلق بالاهتزازات الشديدة التى عانى منها الائتلاف الاجتماعى سواء بين طبقة كبار الملاك والانجليز أو بينه وبين بقية الطبقات.

ودون دخول فى التفاصيل فقد كان الوفد ينتظر من الإخوان المسلمين، فى ضوء ذلك - ما كان ينتظره أنور السادات بالتمام والكمال منهم بعد ذلك بثلاثين عاماً، وهو: ضبط المعادلات الاجتماعية دون تغيير، بامتصاص الهزات الاجتماعية الجديدة. طرد دعاوى التغيير الاجتماعى سواء كعمال أو كمثقفين من مفاصل العمل السياسى الجماهيرى العام.

لكن هذا التدخل الجسيم لضبط التفاعلات الاجتماعية على هذا النحو، كانت نتائجه فى المرتين - كما هو معروف - ذات طبيعة مأساوية.

(٤)

لم يكن خروج مكرم عبيد من الوفد، علامة - فقط - على تلك المتغيرات الكبيرة فى بنية

الحزب على المستوى الاجتماعى، وبالتالى على طبيعة تلك الرياح التى كانت تأخذ شراع الوفد إلى اتجاه آخر، ولكنه كان مؤشراً أساسياً إلى أن الوفد نفسه قد فقد ما تبقى له من وجدان، بكل انعكاسات ذلك على بصيرته واتزانه.

لقد كتب السفير البريطانى الذى صاغ مع النحاس علاقة خاصة فى الطريق إلى حادث ٤ فبراير، بعد خروج مكرم من الحزب فى تقريره إلى أيدن [٣ يونيو] ما يشبه مرثية فى حزب ينتسب إليه:

كتب لامبسون:

«..لقد أصبح الوفد الآن بدون منظّم حزبى مقتدر، ويوجد على رأسه زعيم مضطرب غير متوازن، تتحكم فيه زوجة عنيدة، غير مسئولة، تعوزه القدرة على الإدارة والتوجيه والتنظيم الحزبى كما أنه تستبد به وتستحوذ عليه مسألة سيطرته وتحكمه فى جماهير الشعب حتى أنه كثيراً ما يخفق فى إدراك الشراك والمكائد التى يدبرها له خصومه الأذكياء الماكرين..».

وعلى خلاف ما يذكر النحاس فى مذكراته من أن إخراج مكرم عبيد من منصب التموين كان مرده إلى أنه لم يستطع أن ينهض بأعباء الوزارة ويوقف جشع التجار، لأنه كان منشغلاً بوزارة أخرى هى المالية، فإن لامبسون يكتب - أيضاً - إلى الخارجية (٥ مايو) بعد أن عين النحاس وزيراً بديلا للتموين قائلاً:

«..لقد كررت القول بأننى أعتقد أنه لم يكن يتعين لمصلحة الموقف العسكرى إقصاء مكرم عبيد من وزارة التموين إذ كان طبقاً لتقارير المتعاونين معى يؤدى العمل بصورة طيبة وعلى نحو رائع وله فكر واضح، وعقل صاف، كما أنه ذو قدرة على اتخاذ القرار..».

لقد فسّر مكرم عبيد- بعد ذلك بشهور- الخلاف الذى أنهى رفقة جناحين متجاورين لطائر واحد فى الحركة الوطنية المصرية، زهاء ربع قرن بقوله:

«.. ذلك أننا لم نكد نستهل عهدنا فى الحكم متصافحين متضامنين حتى بدا أهل النحاس باشا وأنسبائه أن يغتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس..

فجاؤا يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع ألصق الناس بالنحاس باشا الإذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات، وأيد النحاس باشا نفسه، هذا الطلب وألح فيه.

.. ثم تلت تلك المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولاً إعطاءهم السكر والأرز.. إلخ من وراء ظهرى.

ولما كان الخير يبدأ بأهله، فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفرداً كما لم ينسه مزدوجاً فذهب يسعى.. لاستدرار الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدراوى بسمنود. منتفعاً من التنظر عليهما رغم لفت نظره إلى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة في مثل هذه السنين، واقترنت هذه المساعى، جميعها بمسعى خطير آخر هو

محاولة منعى من السير فى تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أنسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا..».

وحين أقدمت السفارة البريطانية على تقييم الخلاف كتبت إلى الخارجية البريطانية (٢٣ مايو):

«.. إن الجذور ترجع إلى زواج النحاس باشا منذ عدة سنوات مضت، إذ كان عبيد يستحوذ على النحاس باشا تماماً قبل ذلك ولم تكن حرم النحاس، وهى السيدة المستبدة التى تميل إلى السيطرة على زوجها لا ترضي بأن تلعب دوراً من المرتبة الثانية، وقد ازداد التنافر منذ ذلك الوقت..».

ويؤكد حسين هيكل هذا المعنى بقوله: «إن زوجة النحاس عابت على زوجها تساهله وإيثاره لعبيد حتى أن الناس يعتقدون أن الأخير هو كل شئ فى الحزب والحكومة وأن زوجها مجرد واجهة..».

ويؤكد محمد التابعى – نقلاً عن أحمد حسين – ان حرم النحاس طلبت من رئيس الديوان الملكى أن يكسر شوكة مكرم وعندما سألها عن مبرر ذلك، إجابته بأن مكرم عبيد يكره الملك.

ويقول د. مصطفى الفقى فى رسالته عن مكرم عبيد إنه: «يبدو أن تدخل السيدة زينب الوكيل إلى جانب بروز دور فؤاد سراج الدين وصعود نجمه فى الوفد كان لهما تأثير كبير على شخصية النحاس، وفى الوقت نفسه أدى اختفاء كبار المثقفين من الحزب الذى أصبح يجذب إليه كبار ملاك الأراضى والأثرياء، أدى ذلك إلى مزيد من إضعاف الحزب وجعله فريسة للانشقاق الداخلى......، وسوف يكون من الصعب اعتبار هذا السبب أو ذاك كأنه السبب الحقيقى للانشقاق ويجب أن نأخذ جميع هذه الأسباب فى الاعتبار..».

لقد روى كامل البنا وهو يدون مذكرات النحاس مكانه أثناء إجرائه لجراحة بالمستشفى الاسرائيلى، إن والد السيدة زينب الوكيل هب غاضباً فى وجه مكرم عبيد عندما حاول أن يستعين بطبيب آخر بعد أن ساءت حالة النحاس، وبرر هجومه على مكرم بأن الطبيب الذى يريد إحضاره هو طبيب قبطى، وهو ما رأى فيه سكرتير النحاس بداية الوقيعة بين «الزعيم» و«المجاهد الكبير». لأن والد السيدة زينب الوكيل (والذى أنعم عليه بالبشاوية بعد ذلك بقليل) اصطاد سمكاً مسممة من بركة طائفية، لم يكن لها مكان سواء فوق أرضية الوفد التاريخية، أو فى العلاقة بين مكرم والنحاس. أو فى توجه مكرم أصلاً الذى كان يقول عن نفسه أنه «قبطى بالدين، مسلم بالوطن».

شئ من ذلك حاوله القصر الملكى مبكراً جداً لخلخلة وضع الوفد، حينما أثير (منذ عام١٩٣٧) ادعائه بأن الوفد خاضع لسيطرة الأقباط، ويبدو أن القصر استكمل دوره القديم، فقد استقبل الملك فاروق مكرم عبيد [٢٦ مايو] والتقى بالنحاس فى وقت لاحق من اليوم نفسه، وهناك من يؤكد أن الملك لعب دوراً مزدوجاً، وأمد نار الخلاف بسوائل قابلة للاشتعال تحت حجة أنها ماء.

ويبدو - أيضاً - أن الصراع للاستحواذ على النحاس كان يجرى على قدم وساق من الجميع دون استثناء، فحتى أمين عثمان - كما تقول الوثائق البريطانية - ساهم فى توسيع شقة الخلاف بين الرجلين، ولكن أغلب الظن أنه كان يلعب هذه المرة لمصلحته الذاتية.

وعندما أعلن النحاس رسمياً فى مجلس النواب (٢٩ يونيو) عن أن مكرم عبيد لم يعد سكرتيراً عاماً للوفد، وقع سبعة عشر عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب استقالة جماعية إلى النحاس احتجاجاً على تصرفه تجاه مكرم، غير أن النحاس تجاهل الأمر برمته وأصدر قراراً بطردهم جميعاً من الوفد.

كان الصدام مدوياً. ولم تتوقف أثاره خلال السنوت التالية، فبعد شهور معدودة أصدر مكرم عبيد «الكتاب الأسود فى الزمن الأسود» كوثيقة حول الفساد الذى استشرى مع حكومة ٤ فبراير. وقد تربص النحاس للثأر فوضع المجاهد الكبير (عام ١٩٤٤) رهن الاعتقال لمدة ستة أشهر كاملة.

المفارقة فى ذلك كله، أن مكرم عبيد لم يكن - فقط - هو الذى فتح الباب أمام فؤاد سراج الدين لدخول الوفد والتقدم على قوائمه فى انتخابات عام ١٩٣٦. رغم تردد النحاس تجاه اختياره بسبب أن والده كان أحد أعمدة (حزب الشعب) الذى أنشأه إسماعيل صدقى باسم القصر الملكى، ولكن لأن مكرم عبيد كانت له - أيضاً - «.. يد فى اختيار حرم النحاس ورفيقة حياته، ووصلت المودة بين حرم مكرم وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثيق لعلاقة زوجيهما..».

الأمر - إذن - لا يفسر بحدود العلاقة الشخصية، ذلك أن شمس الوفد التى بردت، كانت - فيما يبدو - تأخذ فى الأفول!

[٥]

بدأ انشغال أمريكا بمصر ووضعها وأهميتها، سواء كمركز للعالم العربى أو كمرتكز لمسرح البحر الأبيض المتوسط من بواكير هذا العام (١٩٤٢).

ورغم أن الأمريكيين كانوا فى سعيهم المحموم لاستخلاص إرث بريطانيا وسط لهيب الحرب، يحدقون بعيون مفتوحة فى الحضور والقوة والأسواق، إيذاناً بانتقال البندول الاستراتيجى من أوربا إلى أمريكا الشمالية، فقد بدأ الاحتكاك الأمريكى المصرى فى هذا السياق احتكاكاً عسكرياً خالصاً.

لقد تمركزت القوة الجوية (الأمريكية) التاسعة وأعداد كبيرة من دبابات (شتيرن) فى مصر منذ بداية العام، وقبيل نهايته افتتح السلاح الجوى الأمريكى بالقرب من القاهرة واحداً من أكبر المطارات العسكرية فى العالم خارج الولايات المتحدة تنفيذاً لمبدأ الإعارة والتأجير، وأصبح لأمريكا فى مصر - كما يقول د.رضا أحمد شحاتة - تمثيل عسكرى خاص على غرار وزارة الدولة لشئون الشرق الأوسط البريطانية.

ومع أن منطق الخارجية البريطانية كان بالغ الوضوح فى أن الوجود العسكرى الأمريكى الذى يسبق الحضور السياسى والاقتصادى، يبرز القوة الأمريكية أمام مصر والعالم العربى، إلا أنه بالأساس يسهم فى خلق شروط جديدة تتيح السيطرة الاقتصادية فى نهاية الأمر.

ورغم أن هذه النظرة الأمريكية إلى الحضور العسكرى باعتباره - فى ذلك الوقت المبكر- مجرد تدخل إلى الوجود السياسى والاقتصادى، فقد كان الاهتمام الأمريكى بأوضاع القوات المسلحة المصرية، كبيراً جداً، إلى حد يستحق التأمل والتوقف.

لقد كان السفير الأمريكى فى القاهرة يكاد يضع أذنيه متصنتاً على نبض هذه القوات، فبعد أسبوعين فقط من حادث ٤ فبراير. كان (كيرك) يبرق إلى الخارجية الأمريكية (٢٠ فبراير) ليؤكد لها أنه قام بإسداء النصح للسفير البريطانى فى القاهرة. من خلال معلومات مؤكدة حصل عليها، تفيد وجود مخطط داخل الجيش المصرى يستهدف إحداث أنشطة تدميرية ضد الحلفاء، وأن هذا المخطط هو من قبيل رد الفعل تجاه سياسة بريطانيا يوم ٤ فبراير والتى كان (كيرك) أحد الذين حذروا من نتائجها الوخيمة.

ولم تتوقف تقارير السفير الأمريكى إلى الخارجية الأمريكية عن الأوضاع داخل الجيش المصرى. حتى أنه رصد (فى ٢٩ يونيو) حركة اعتقالات قام بها النحاس داخل بعض وحدات الجيش. وفسر لحكومته هذه الاعتقالات بأنها محاولة من الوفد لإحداث حالة من التخويف داخل القوات المسلحة المصرية.

والحقيقة أن السفير الأمريكى فى ذلك الوقت كان بالغ الحماس والنشاط، لتطوير أفق أوسع للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وكأنه يستبق الوقت، فلم يتوقف طوال العام عن تحريض الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية، من أجل بلوغ هذه العلاقات لنقطة أكثر استقراراً وديمومة، من خلال تبادل وفود اقتصادية مصرية وأمريكية الزيارة بين البلدين، وذلك رغم الأوضاع العسكرية الصعبة التى كانت تحيط بمصر.

ويبدو أن الحكومة المصرية لم تعدم من يرى - رغم انحياز أمريكى واضح تجاه هجرة اليهود إلى فلسطين - أن حضوراً أمريكياً قوياً يمكن أن يدعم الأمانى المصرية فى إنهاء الوجود العسكرى البريطانى بعد الحرب.

ولذلك حين طلبت أمريكا من حكومة النحاس الإقرار لقواتها الجوية بنفس امتيازات القواعد الجوية الممنوحة للقوات البريطانية، بمقتضى اتفاقية ١٩٣٦ - لم تتردد حكومة الوفد فى الموافقة - بل ودون عرض ذلك على البرلمان واستحصال موافقته.

وبررت ذلك بأن الاتفاق ليس معاهدة أو فى حكمها برغم أن المادة الثانية من الاتفاق سمحت لأفراد القوت المسلحة الأمريكية، المتواجدين فى مصر بعدم الخضوع لقضاء المحاكم المصرية فى المواد الجنائية، وهو أمر ساعد على شيوع الجرائم من أفراد القوات الأمريكية إضافة إلى البريطانية خلال فترة الحرب.

وبعد أن تسرب أمر الاتفاق، أصدرت حكومة النحاس بياناً اعترفت فيه بالاتفاق وامتيازته الممنوحة للقوات الأمريكية، «.. رغبة فى توكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجرياً على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة.».

وقد استثمرت أمريكا امتيازات الطيران، أو قاعدتها الجوية فى مصر لبناء قاعدة إعلامية، حيث بدأت بعد قليل فى عملية تسرب هادئ إلى خلايا المجتمع المصرى.

١٩٤٣ - ١٩٤٤

(١)

وردت إلىّ تقارير القسم السياسى، واتفقت معها تقارير الإدارة السياسية بمجلس الوزراء: أن بعض الشباب من أصدقاء مكرم ينتشرون فى المدن والأرياف، ومعهم بعض موظفى السراى يوزعون كتاباً اسمه (الكتاب الأسود) وأنهم ضبطوا بعض نسخ منه وقبضوا على عدد من الذين يوزعونه، وقرأت الكتاب واذا به محشو بالأكاذيب والتهم والأخيلةالكاذبة، بدأه بمقدمة وقحة، فيه السب المقزع، والتجريح المنحط لشخصى، ثم أخذ ينشر التهم ويتكلم عليها ويؤلف ما شاء له خياله وأخذ يخترع ويفتش فى الماضى وينبش القبور.

قال إنى وأنا رئيس الوزارة عام ١٩٣٧ سافرت إلى برلين وأشتريت لزوجتى فرواً ثمنه أكثر من ألف جنيه وأن سفير مصر فى ألمانيا «حسن نشأت باشا» استعمل نفوذه وتوسط لدى المحل الذى باع الفرو حتى أخذه بخمسين جنيهاً وقال: إن الهيئة الوفدية كانت قد قررت الاكتتاب وشراء المنزل الذى كنت أقيم فيه بمصر الجديدة، وقدمته هدية لى، فبعته وأخذت ثمنه وقال إنى نهبت أموال وقف البدراوى وعبد العال واستعملت نفوذى وأنا رئيس الحكومة فعزلت على المنزلاوى الناظر السابق وتدخلت لدى القضاء فعيننى ناظراً وأنى نهبت أموال الوقفين وأهملت المستحقين والمنشآت التى قرر الواقفان إنشاءها، وأنى ملأت الحكومة بأصهارى وأنصارى وأغدقت عليهم الأموال بغير حساب وأن الاستثناءات التى طلبتها من وزارة المالية استثناءات صارخة كبدت الميزانية أموالاً طائلة، وأنى أحارب خصوم الوفد وأفصلهم من وظائفهم أو أنقلهم إلى أقاصى البلاد انتقاماً منهم، وأنى أحارب صحف المعارضة حرباً لا هوادة فيها.

وهكذا نسب إلىّ من التهم كثيراً، وكثيراً حتى إن الذى يقرأ الكتاب يخرج منه بأنى أسوأ رجل أخرجته مصر وتولى حكم مصر، ولم يتورع عن أن يتعرض لشئون التموين، وأنى أتيت بوزير من أصدقائى يحابى التجار الوفديين ويحارب غيرهم وأن شئون التموين أصبحت على أسوأ ما يكون، إلى أخر ما جاء فى هذا الكتاب من أكاذيب واختراعات.

أردت أن يكون الرد على كل ما قاله من صميم الوقائع، وأن أشهد الشعب كله - شيوخه ونواب هيئاته وطبقاته وصحافته وإذاعته - على أن هذا الذى يسوّد به كتابه ادعاء وتلفيق وأخذت أفكر كيف أطلع الأمة على الحقائق عارية مجردة صحيحة من كل زيف، فتقدم عدد من النواب إلى باستجوابات عما جاء فى الكتاب المشار إليه، وطلبوا إلىّ الحضور إلى المجلس والإجابة عن كل تهمة من هذه التهم، فسارع مكرم وتقدم باستجواب أيضاً وضُمت الاستجوبات بعضها إلى بعض وتحددت جلسة لنظرها.

قصدت إلى مجلس النواب لأستمع إلى ماذا يدور فيه، ووقف مكرم يشرح استجوابه فبدأ النواب بمقاطعته والتشويش عليه، فمنعهم رئيس المجلس وقال لهم: يجب أن يترك

ليشرح استجوابه ويقول ما يريد، وأخذ يعيد التهم ويردد ما جاء فى كتابه الأسود وعاد بعض النواب إلى مقاطعته، فنبههم الرئيس مرة ثانية وأسكتهم ثم أنذر من يتكلم بأنه سيأمر بإخراجه من القاعة وكان أن قاطع نائب اسمه «أبو العينين جعفر» للمرة الثالثة، فأمر الرئيس بإخراجه فخرج، وظل مكرم يلقى اتهاماته ويشرح استجوابه مدة الجلسة ولما لم يتم كلامه أرجئ لجلسة الغد.

وفى الغد أخذ الوقت كله فأُرجئ إلى الجلسة الثالثة، وثلاث جلسات متتالية أخذ يكيل التهم ويشرح ما جاء فى كتابه، وجاء دورى فشرعت أرد على كل تهمة مستقلة. تكلمت عن الاستثناءات للأنصار والأصهار وقدمت للمجلس كشفاً بالترقيات التى تمت فى عهد الحكومة والموظفين الذين حصلوا على درجات فلم يكن فيه واحد يمت إلىّ بصلة نسب أو مصاهرة أو قرابة بل كانوا جميعاً مفصولين سياسيين اضطهدتهم حكومات الأقلية وفصلتهم، فأعادتهم حكومة الوفد إلى وظائفهم ولم تسو حالة معظمهم حتى الآن ولا يزالون متأخرين عن زملائهم الذين لم يصبهم ضرر ولا فصل، وتحدثت عن نظارة وقف البدراوى، وعبد العال فقدمت للمجلس المستندات التى تثبت تنفيذ شروط الواقفين بدقة وأمانة والنتائج التى أفضت إلى تحسين حالة المستشفى بعد تولى وزارة الصحة أمره، ونتائج تلامذة المدرسة منذ تسلمتها وزارة المعارف وقارنت بينها وبين النتائج السابقة.

وجاءت مسألة الفرو الذى اتهمنى بأنى استعملت نفوذى وسخرت سفير مصر فى ألمانيا لشرائه بجزء على عشرين من ثمنه الأصلى وقلت للمجلس هاكم الدليل المادى المحسوس على الكذب والتلفيق واختراع الأكاذيب وناديت مدير الصحافة الذى استأذنت رئيس المجلس فى السماح له بحضور الجلسة - فقدم له حقيبة صغيرة فيها خمس قطع من الفرو الذى يُلف على العنق وقلت للنواب انظروا الفرو الذى يقول: إن ثمنه ألف جنيه، وعندما رأوه بهتوا وقامت عاصفة من الحماسة والتصفيق واستأذن زعيم المعارضة الأستاذ فكرى أباظة أحد نواب الحزب الوطنى فقال: لقد كنا متأثرين بما جاء فى استجواب النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد وما دار فى خلدنا مطلقاً أن نتهمه بالمبالغة أو تزييف الحقائق، أما وقد رأينا رأى العين الفرو الذى قُدم لنا والذى لا يساوى - على أكثر تقدير - أكثر من خمسين جنيهاً وهو فرو عادى تلبسه أى سيدة عادية وتستطيع أن تحصل عليه من أى مكان. أما وقد رأينا هذا فإنى باسم المعارضة أطلب إلى المجلس أن يوجه اللوم إلى النائب المحترم مكرم وأن ننتقل إلى جدول الأعمال.

ودوى التصفيق أكثر من أعضاء المجلس وظل مدة طويلة وأشار إليهم الرئيس بالسكوت حتى أتم بيانى وختمت البيان بكلمة أخيرة جاء فيها:

يُحكى أنه كان فى مصر شخص يسمى مكرم عبيد بلغ من الشهرة أقصاها ومن المنزلة منتهاها، قربه رئيسه وعظمه زعيمه حتى إذا بلغ القمة وظن أن لا أحد بعده، أخذه الغرور وزين له الشيطان الغرور، فسقط من حالق محطم العقل مزعزع الفكر مضطرب أوضاع الحياة، كان فى مصر شخص يسمى بهذا الاسم، فانمحى من الوجود السياسى ذلك الاسم.. رحمه الله.

وجلست وسط ضجة من حماسة النواب وتصفيقهم وصياحهم لا أستطيع وصفها، ولم يطق أن يبقى فى المجلس بعد هذا، فغادر القاعة يتلفت يميناً وشمالاً ثم اتجه إلى حيث يجلس مدير الصحافة «كامل» فى المقعد المخصص للموظفين وقال له:ـ وشفتاه تصطكان ـ شكراً يا استاذ كمال أنا أصبحت حكاية تُروى وقصة تُحكى، فرد عليه: يا معالى الباشا أنت وصديقك وما دخلى أنا؟

وقاطع مجلس النواب فترة طويلة من الزمن وتبعه عدد يعد على الأصابع من أنصاره أمثال: سيد سليم وقاسم جودة.

ونشطت السراى ونشط رئيس الديوان بالذات فى الطعن على الوزارة والتشهير بى وأخذ أتباعه يتحدثون فى المجلس ويشيعون أن الألمان سيدخلون مصر قريباً، وسيكون انتقام الملك والمعارضة من النحاس وأنصاره انتقاماً شديداً، ومن جهة أخرى نشطت السفارة البريطانية وأخذت طلبات السفير تتكاثر بطلب اعتقال أشخاص، فأتحرى عنهم وأعارض، فيمتعض، وكان أمين يأتى بين الوقت والآخر فيحمل إلىّ أخبار الحرب وخوف السفارة وأنباء القصر ودسائسه.

منذ أمد بعيد تخامرنى فكرة وحدة العرب وكنت كلما استقبلت وفداً عربياً سورياً أو لبنانياً أو عراقياً أو فلسطينياً أتحدث إليهم فأرى الفرقة الشاسعة بينهم، لا جامعة تجمعهم ولا هيئة تلمهم، يعاودنى التفكير متى يتحقق للعرب اجتماع فى الكلمة واتفاق فى الرأى، فلما رأست الوزارة عادت فكرة جامعة عربية إلى الذهن ورجعت إلى الماضى البعيد يوم أن عرض بعض العرب على الزعيم سعد زغلول باشا أن ينشئ جامعة عربية فقال كلمته المأثورة صفر زائد صفر كم يساوى؟! – إن العرب مستعمرون محتلون موزعون بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وليس فيهم بلد مستقل وفاقد الشئ لا يعطيه.

ومن هنا نشأت الفكرة، أعدت العدة لإنشاء جامعة عربية لا تشترك فيها إلا البلاد المستقلة، أما البلاد التى لم تعترف الهيئات لها باستقلال فلا تشترك فيها، واعترض بعض الزملاء بأن الظروف غير مواتية وبريطانيا لاتزال جيوشها فى مصر لا تقبل أن تخطو هذه الخطوة. ولكننى إلتقطت تصريحاً قاله وزير الخارجية البريطانية مستر «إيدن»: مفاده أن إنجلترا لا تعارض فى أن يكون للعرب جامعة تجمعهم، فلم أضيّع وقتاً واتصلت بالبلاد العربية المستقلة – المملكة العربية السعودية – سوريا – لبنان – العراق – اليمن – الأردن، ودعوتها إلى إرسال ممثلين لها لنتباحث فى هذا الموضوع ولبوا جميعاً الدعوة، فأوفدت العراق رئيس وزرائها نورى السعيد والأردن رئيس وزرائها توفيق أبو الهدى باشا والسعودية الشيخ يوسف يسين، والإمام يحيى، والسيد حسين الكيسى، وسوريا رئيس وزرائها سعدالله الجابرى، ولبنان رئيس وزرائها رياض الصلح، وعرضت عليهم الفكرة ووافقوا جميعاً وعهدنا إلى لجنة من كبار القانونيين لوضع مشروع الوحدة، واجتمعنا اجتماعات كثيرة وطويلة وتناقشنا فى الاسم وفى الميثاق وفى المقر وفى الغرض وتوالت الاجتماعات التمهيدية، ونشر فى الصحف العالمية وأذاعت الإذاعات العربية والمحلية

والأجنبية هذا النبأ بين ترحيب العرب وفرحتهم الغامرة واخترت سكرتارية من جميع التخصصات لتعاوننى فى هذا المشروع، كما تركت للإخوان العرب الفرصة فى استشارة بلادهم ودولهم حتى إذا ما وصلنا إلى نتيجة مقبولة من الجميع تركت مشروع إنشاء الجامعة ليستوفى إجراءاته وظهوره إلى الوجود.

رأى الشيخ المراغى أن لا فائدة من اعتكافه فعاد إلى الأزهر وعاد بعض الأزهريين الموالين له يحاولون أن يحرجوا الوزارة، فلم يفلحوا ذلك لأن الحكومة قد أنصفت الأزهريين كما أنصفت غيرهم من الطوائف وجعلتهم يشعرون - لأول مرة - بأن شهاداتهم قدرت وحياتهم المادية تحسنت، فاهتم الشيخ بأن يتبع الملك ويجرى فى ركابه ويلقى دروساً يحضرها جلالته ويسعى إلى مسجد يعلم أنه يصلى فيه لا ليصحبه كشيخ للإسلام يمشى الملوك فى ركابه، ويطلبون نصحه وإرشاده ولكن كداعية يصعد إلى المنابر عقب كل صلاة جمعة ليشيد بالملك الصالح ويذكر عدله، وورعه وتقواه، ويتلقى المواطنون هذا العبث بالسخرية والازدراء.

وجاء موسم الحج فاخترنا بعثة، راعينا فيها أن تكون معظم الطوائف ممثلة وأعطينا للعلماء نصيباً موفوراً واحتفلنا بسفر المحمل والحجاج احتفالاً دينياً كريماً، ونبهت على أن تُمثل الصحافة فى هذه البعثة ككل الطوائف، فقيل لى إنه لم تجر العادة أن يكون مندوبو الصحافة أعضاء رسميين، لأن هذا مقصور على موظفى الحكومة فقط أما الصحفيون فتوفدهم صحفهم وتكرمهم الحكومة السعودية تكريماً كبيراً.

وحضر أمير الحج ومعه أعضاء البعثة لمقابلتى، فودعتهم متمنياً لهم التوفيق فى مهمتهم وأن يكونوا لسان صدق لبلادهم وعنوان خير وبر ونصح للمسلمين.

قطعت اللجنة المؤلفة لإعداد مشروع إنشاء الجامعة العربية شوطاً كبيراً فى الإعداد واستدعى الأمر أن أجتمع بمندوبى البلاد التى ستتألف منها الجامعة، فبعثت إليهم ببرقيات للحضور، وحضرنا أول اجتماع تمهيدى ثم أتبعناه بعدة اجتماعات أخرى، وأبدى رؤساء وزارات البلاد العربية الرغبة فى زيارة الآثار، وقلعة صلاح الدين وذهبوا جميعاً وكان اليوم يوم جمعة وكان القصر قد دعاهم لأداء الفريضة مع الملك فى مسجد «قيسون» وهو مسجد أثرى كبير يقع فى شارع محمد على فى القاهرة، وقصدوا هناك لأداء الصلاة ولما اجتمعنا فى اليوم التالى تحدث سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا بأن الملك نحى خطيب الجمعة عقب انتهائه من الخطبة وأمّ المصلين، ثم قام الشيخ المراغى شيخ الأزهر - الذى كان إلى جانبه - فاعتلى المنبر وأخذ يلقى خطاباً يشيد فيه بالملك الصالح وقدوة لإسلام ويرشحه لأن يكون خليفة للمسلمين وقد عجب مندوبو «الشقيقات العربية» من هذا التصرف، فابتسمت وقلت: لا تعجبوا فالزمن كله عجائب حتى أصبح ليس فيه عجائب.

تأكد لى أكثر من ذى قبل أن كلمة المرحوم سعد زغلول باشا «الحكم تكليف لا تشريف» كلمة حق، خصوصاً فى الظروف الشاذة التى تجتازها البلاد، فالحاكم ذو الضمير

مسئول عن كل صغيرة وكبيرة تقع فى الدولة مصداقاً لقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، «لو ضاعت عنزة فى العراق لكنت مسئولاً عنها»، فبينما أنا فى هذه المشاكل والأزمات المتتالية إذ يدخل علىّ دومانى «جورج دومانى مدير الإدارة الافرنجية» وينبئنى بأن مراقب مستخدمى المجلس أهان موظفاً عنده وقد اتفق مع وزير المالية على نقل مدير المستخدمين إلى وزارة المالية ونقل أحد موظفى المالية إلى الرياسة بدله وطلب منى أن أوقع على كتاب بهذا الخصوص، فوقعته، وما هى إلا أيام حتى جاء وزير المالية محتجاً بأن هذا الأمر لم يقع وأحدث ضجة من لا شئ، واستدعيت دومانى فقال لى: إن مدير إدارة الصحافة كان يحضر هذه الواقعة فاستدعيته فقال: هذه مسألة تافهة ما كان يليق أن يشغلوك بها، وقص على القصة بحذافيرها فلم أشأ أن نخلق من الحبة قبة ومزقت الخطاب الذى وقعته بتبادل نقل الموظفين.

وجاء ذكر هذه الحادثة التافهة فى هذه الظروف فعلق عليها بعض الإخوان بأن أمين باشا مدلل أكثر من اللازم وأنه يستغل علاقته بالإنجليز وصلته الشخصية بالسفير البريطانى ليرغمنا على أن نخضع لإرادته، فقلت لهم: أنا معكم فى أن أمين يحب الإنجليز لأنه تربى فى بلادهم وتزوج منهم ولكن ما أظن أنه يقصد شيئاً مما ذكرت، قالوا إنه يتكلم بلسان معوج وبطريقة إنجليزية بحتة حتى إن كثيراً من المصريين يتهمونه بأنه غير وطنى وأنه يحب بإنجلترا أكثر من حبه لمصر.

فقلت لهم إنه وطنى لكنه مؤمن بأن مصر يجب أن تكون على علاقة حسنة بانجلترا لأنها حليفة أفضل من سواها، وانضم بعض الحاضرين إلى الرأى القائل :إن أمين ملكى أكثر من الملك وأنه يدافع عن الإنجليز أكثر من دفاع الإنجليز أنفسهم، فنفيت هذا، واستبعدته عنه وكررت: إنه يعمل مؤمناً بما يعمل.

وسرنا قدماً فى العمل لإظهار جامعة الدول العربية إلى الوجود وكانت الأعمال المستمرة والسهر الطويل قد أتعب الوزراء وكبار الموظفين وطلبوا أن تنتقل الوزارة إلى المصيف فى الإسكندرية فرفضت لأن الظروف غير مواتية ولكن الملك انتقل فجأة إلى هناك وأخبرنى رئيس ديوانه فى آخر لحظة فقررت انتقال الوزارة إلى مصيفها ببولكلى، وانتقل النشاط كله إلى الإسكندرية فبدأت الحركة تدب إليها وأهلها يعودون رويداً رويداً وبدأت الاجتماعات الخاصة بالجامعة العربية وشدّدت على أن تحاول اللجنة الانتهاء من أعمالها حتى نستطيع أن نعلن عن مولدها، ولما قطعت اللجان شوطاً كبيراً فى العمل دعوت مندوبى الدول المشتركة إلى الاجتماع لمناقشة ما تم من أعمال.

وبدأت العقبات التى وضعها رؤساء الوزارات، فتارة يعترض توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن على شكليات لا تقدم ولا تؤخر، وتارة يتكلم نورى السعيد حول عدم إغضاب الإنجليز واستشارتهم فى أمور الجامعة، وثالثة يقول الشيخ حسين الكيسى :إن الإمام يحيى أوفده ليستمع ولا يبدى أى رأى أو يشترك فى أى قرار إلا إذا رجع إلى مولاه.

وهكذا دخلنا فى متاهات وبدأنا نخلق بأيدينا العقبات، وتقريراً للحقيقة وإنصافاً

للتاريخ أقرر أن سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا كان رجلاً واضحاً صريحاً يقول ما يعتقد ولا يظهر ما لا يبطن، وكان رياض الصلح رئيس وزراء لبنان لولبياً مرناً تارة يؤيد نورى السعيد وأخرى يجامل رئيس وزراء سوريا، وعقدنا عدة اجتماعات لم ننته فيها إلى النتيجة الحاسمة التى أريدها وهى أن تظهر إلى الوجود جامعة الدول العربية وتصبح حقيقة ملموسة، وتركت اللجان الخاصة تداوم اجتماعاتها وعاد رؤساء الحكومات إلى بلادهم على أن أدعوهم عند انتهاء الأعمال التحضيرية.

وأمضينا شطراً من الصيف فى الإسكندرية ثم قررت عودة الوزارة إلى القاهرة وانتقلنا وباشرنا الأعمال فى العاصمة وكان الملك لايزال فى مصيفه، وبدأت الشائعات تملأ الجو عن تصرفاته فى ملاهى الإسكندرية ونواديها، وجاءت إلى التقارير من أكثر من جهة عن تصرفات شاذة بعينها يرتكبها وتمهدها له عصابته المكونة من الطليانى بولو والسودانى محمد حسن والمصرى حلمى حسين والتاجر أندراوس والصحفى كريم ثابت، وغيرهم من موظفى القصر الذين يحيطون به، وكان نصيب الأميرة شويكار وناهد رشاد زوجة الطبيب الخاص لجلالته «يوسف رشاد» نصيباً كبيراً من الأحاديث والسهرات الليلية.

وعاد جلالته من الإسكندرية وأخذ يستقل سيارته ويقطع بها المسافات الطويلة مرة إلى بحيرة قارون فى الفيوم وأخرى إلى أكياد للصيد والقنص هناك وهكذا كل يوم تفاجئنا الأخبار بأن جلالته فى مكان أو فى سهرة أو فى ناد من أندية القاهرة أو السويس أو الإسكندرية.

حضر إلى دار الرياسة نجيب الهلالى وزير المعارف وقدم لى تقريراً رفعه إليه مدير حسابات الوزارة: بأن أحمد حسنين رئيس الديوان كلف مصلحة السجون بأن تصنع له موبيليا لحجرتى استقبال وردهة تكلفتا أكثر من خمسمائة جنيه وكان ذلك قبل تولى وزارة الوفد الحكم، ولم يسدد هذا المبلغ إلى الآن، ثم أردف: أنه طلب ذلك التقرير على إثر سؤال وصل إليه من مجلس النواب قدمه نائب يسأله عن السبب فى أن ذلك الدين لم يسدد إلى الآن، فقلت له أجب عن السؤال الموجه إليك بما هو مدون لديكم فى دفاتركم.

وجاء موعد الجواب عن السؤال فوقف وزير المعارف وذكر للنواب أن هذا الدين لم يكن فى عهده بل كان فى عهد الوزارة السابقة وأنه لم يسدد فعلاً إلى الآن، وعلق عدد من النواب على الجواب، ونشرت الصحف ملخصاً للجلسة وبدأ بعضها يعلق تعليقات خاصة من قلم التحرير، وبعد أيام وصل إلى وزير المعارف [شيك] بمبلغ الدين من الخاصة الملكية فسدد للوزارة ولكن الصحف ظلت تتعرض لهذه المسألة وأصر بعضها على أن ينشر نص المضبطة لأن صحف المعارضة الموالية للقصر اتهمت الوزارة بأنها قصدت التشهير بأحمد حسنين، ولما عرض الأمر على نبهت بأن تطوى هذه المسألة وألا تنشر الصحف شيئاً عنها ويكفى أن الدين قد دفع ولا داعى للتشهير بالرجل.

وظلت صحف المعارضة وأبواق القصر يرددون ويعيدون فى هذه المسألة ولم يتورعوا أن يشيعوا فى مجالسهم أن السفير البريطانى تدخل فى الأمر وأمر بأن تحذف هذه المسألة

كلها من مضبطة مجلس النواب وأن الحكومة خضعت للأمر، ونسوا أو تناسوا أن حكومة مصطفى النحاس لا تخضع لأمر ولا تنفذ إلا ما تقتنع به، ولديهم المضبطة فليرجعوا إليها ليعلموا أنهم كاذبون مفترون.

وحل موعد الاحتفال بذكرى المولد النبوى فنفذنا برنامجاً كالذى قمنا به فى العام الهجرى وزدت عليه أن تبرعت الحكومة بمبلغ أكبر يوزع على اليتامى مضافاً إليه كمية كبرى من الحلوى بهذه المناسبة.

بدأنا ننفذ لافتتاح الدورة البرلمانية قبل السبت الثالث من نوفمبر حسب نص الدستور كما بدأت سكرتارية الوفد من جهتها تستعد للاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطنى على عادتها وكانت الوزارة منهمكة فى الأعماال وتصريف الأمور والملك فى تنقلاته ونزهاته وإذا بالأخبار تصل إلينا بأن جلالته كان يستقل سيارته التى يقودها دائماً بأقصى سرعة وإذا بها تصطدم فى بلدة القصاصين ويصاب الملك اصابات كبيرة وأنه نقل إلى المستشفى وذهبت إلى تلك البلدة وسألت عن صحته وأطمأننت على حالته من رجال االحاشية لأنهم أخبرو أن زيارته ممنوعة وحالته لا تسمح بمقابلته، وجاء الوزراء جميعهم واستفسروا عن صحته وعدنا إلى القاهرة.

وقضى عدة أيام فى المستشفى ثم نقل إلى قصر عابدين فقصدنا مرة أخرى وقيدنا أسماءنا؛ أنا وجميع الوزراء فى دفتر التشريفات مهنئين بالشفاء.

وقرب موعد افتتاح الدورة البرلمانية استعجلت الوزارات لإرسال ما أعدته من مشروعات حتى نعد خطاب العرش الذى سنفتتح به الدورة، وجاءت البيانات كلها وعهدت إلى سكرتير عام المجلس ومدير الصحافة بإعداد الخطاب وأعداه وعرضاه علىّ فأقررته وأرسلته إلى القصر على العادة لينسخ ثم يرد إلى قبل الجلسة لألقيه أمام البرلمان نيابة عن الملك وفى حضرته كالعادة وانتظرت فلم يصلنى الخطاب فاستعجلته وفى ليلة الافتتاح وفى ساعة متأخرة من الليل جاء وكيل الديوان الملكى «عبد الوهاب طلعت باشا» ومعه الخطاب وقد أضافوا إليه دون علمى فقرة خاصة بمرض الملك، وطلبت اللذين أعدا الخطاب فلم أجدهما وأخيراً عثرت على مدير الصحافة بعد بحث طويل وحضر وقرأت عليه الفقرة، ونصها: «وما كانت جراحى التى لولا لطف الله لأودت بى لتعوقنى عن التفكير فى شعبى والاهتمام بأموره» وعترض مدير الصحافة على كلمة جراحى بأنها خطأ لغوى ولا يليق أن يلقى خطاب رسمى تنقله الصحف والإذاعات وفيه أخطاء، وكانت مناقشة بينه وبين وكيل الديوان الذى قال إنه هو الذى أضاف هذه الفقرة بعد إذن جلالته وأنه متأكد منها، ورد عليه مدير الصحافة بحجة دامغة من اللغة العربية، واقتنعت بأنه لابد من تصحيح الخطأ فكيف السبيل والخطاب قد أعد نهائياً وأصبح غير ممكن إصلاحه، وفكرت قليلاً ثم سألت وما صحة الكلمة إذن، فقال [جروحى] فتناولت مطواة سلاحها حاد وكشطت حرف الألف وكتبت بخطى مكانه حرف واو فأصبحت جروحى وقلت لطلعت باشا انتهت المشكلة ولم يمس الخطاب بسوء ووافانا صلاح فى آخر الجلسة فسره هذا الحل وأسرع فأصلح النسخ التى أعدت لتوزيعها على الصحف.

وأنشأ مكرم حزباً أسماه «حزب الكتلة الوفدية» وانضم إليه بعض النواب وطلب الترخيص بصحيفة أسماها «الكتلة» فصرحت له بها وكان موظفو وزارة الداخلية قد توقفوا عن إصدار الترخيص فلما عرض الأمر على وافقت عليه فى الحال لأنه لا يضير الحكومة أبداً أن يعارضها حزب أو حزبان من أحزاب الأقلية، فأحزاب الأقلية كلها مجتمعة لا يصل تعداد أفرادها إلى ربع أعضاء الهيئة الوفدية إن لم يكن أقل، وأنا واثق أن جمهور القراء لا يقبل على صحفهم ولا يهتم بها ولا يفكر فى أن يدفع ثمناً لها.

وجاء وكيل الداخلية «حسن رفعت» وعرض فيما عرض حركة تنقلات من ضمنها مدير الجوازات والجنسية إلى وظيفة أخرى ولما كنت أعلم أنه موظف كفء ونزيه سألت عن الأسباب التى دعت إلى نقله فذكر أسباباً لم تقنعنى فلم أوافق على نقله وأقررت له بقية الحركة.

(٢)

كان فاروق وبطانته ومستشاروه يتحينون الفرصة للتخلص من وزارة الشعب التى أنقذت البلاد وقادتها إلى بر السلامة فى أدق ظرف تعرضت له وأشق مرحلة مرت بها، وأنقذت عرش فاروق بأكبر تضحية يقدم عليها رجل ظل تاريخه ناصعاً وسيرته نظيفة وتعرض من أجل الملك لطعن الطاعنين وافتراء المفترين.. نسى كل هذا وسمع أن الخطر قد زال فعهد إلى رئيس ديوانه أحمد حسنين باشا بتأليف وزارة لإدارة دفة البلاد لأنه صمم على أن يقيل وزارة الوفد التى أرغمه الإنجليز كما قال على قبولها، وهددوه سلب عرشه إن لم يوافق على تعيينها ونسى جلالته أو تناسى أنه منذ عامين فقط فى الرابع من فبراير سنة ١٩٤٢ كاد يخضع أمام مصطفى النحاس يرجوه ويتوسل إليه أن يقبل الحكم لينقذ عرشه، ونسى أو تناسى أنه أنتهر أحمد ماهر حين قال للنحاس إنك تأتى على حراب الإنجليز، نسى هذا كله وسار وراء بطانة السوء، وحاشية السوء وأعد كتاب إقالة الوزارة لأى سبب لست أدرى؟

وامتلأت الشائعات وتناثرت فى المجالس وجاءتنى تقارير البوليس السياسى وإدارة البوليس فى مجلس الوزراء تؤكد هذا ولم أتأثر من كل تلك الشائعات وودت أن تصح فأستريح لكن كل أسفى على شئ واحد هو أنى لم أنته من إعداد الجامعة العربية وإخراجها إلى الظهور ولكن هذا قدر الله.

وتجددت الأقاويل وتكررت الشائعات فانتظرت أن تصلنى الإقالة كما تعودت فما هى بالأولى ولكننا تعودنا ذلك لم أستقل مرة لأن البرلمان يؤيدنى بأغلبية ساحقة ولكن كان فى كل مرة يأتينى رسول من الملك سواء كان فؤاد الأول أو ابنه يحمل إلى وزارة الوفد الاقالة لأتفه الأسباب فمرة لتصدع الائتلاف وثانية لفشل المفاوضات وثالثة لخروجها على قواعد العدالة والإنصاف أو كما قال.. وهكذا دواليك.

انتظرت الإقالة فلم تصل وقلت لعلها كذبة أبريل فقد كنا فى شهر أبريل، وحضر وزير المالية وأنبأنى: أن الإنجليز عارضوا فى الإقالة لا حباً فى الوزارة ولا رضى عنها ولكن لأن

نتيجة الحرب لم تتأكد لصالحهم، ويوم أن يطمئنوا إلى النتيجة سيكفون عن النصيحة ويتركون الملك يتصرف كما يشاء.

فضحكت وقلت ألم أقل لك يا أمين: إنهم يبحثون وراء مصالحهم وحدهم ولا تهمهم مصر فى قليل ولا فى كثير إلا عندما يحتاجون إليها، لقد كان بعض الأغرار ينتقدون تصرفاتى وتشددى مع السفير ووقوفى فى كثير من مطالبه والآن تبين أنى على حق وهم مخدعون، وأحب أن تعلم وأن يعلم أصحابك أننى لا أبالى بالحكم ولا أسعى إليه ولا آسف عليه.

وفاتت على حسنين وسيده الفرصة وأنا لم أفوتها ولم أكن أعلم بها، ونبهتنى هذه الحادثة لأسعى سعياً حثيثاً فى إخراج الجامعة العربية إلى النور وتعجلت اللجان المختصة ودعوت ممثلى الحكومات العربية مرة أخرى واجتمعنا وجاءت العقبات من الأردن والعراق وصنعاء والسعودية.

كنت صممت على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية مادة خاصة تنص على أنه إذا اعتدى على بلد عربى من أى جهة كانت أو أى دولة تقوم الجيوش العربية كلها مجتمعة بالدخول مع المعتدى عليها لصد الاعتداء عليها ومحاربة من يحاربها، كما أصررت على أن تكون الجامعة مستقلة لا سلطان لأحد عليها ولها أن تستورد أسلحتها ومعداتها التى تحتاج إليها من أى مكان تشاء إلى آخر ما جاء فى الميثاق.

وضايق هذا إنجلترا ومستر أيدن وزير خارجيتها بالذات فأوعز إلى سفيره فى مصر أن يحاول منع هذا النص فرفضت رفضاً باتاً واستعانوا بالأردن والعراق وعارضا فى هذا النص ولكننى استطعت باتصالات متعددة ومجهودات شاقة أن أحملهما على الموافقة وإلا لو حذف بند الدفاع المشترك لأصبحت الجامعة هيئة تابعة للإنجليز كسواها ولا قيمة لها ولا فائدة للبلاد العربية من ورائها.

وكانت مشاورات ومفاوضات وتنقلات بين عمان وبغداد ومصر وصنعاء والسعودية وتركتهم حتى يعودوا موافقين متفقين واقتضى الأمر أن أوفد إلى السعودية سكرتير عام مجلس الوزراء «على كمال حيشة» وحملته رسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود وشرحت له الغرض من هذا النص فوافق بعد أقتنع.

لم يتمكن الملك من غرضه فى أن يقيل الوزارة فأخذت حاشيته تحاول أن تصرف الجماهير عن تأييد الوزارة التى تعبر عن أمانيهم فأخذوا يغرون الموظفين بالخروج على الوزارة وأخذت صحف المعارضة تنشر أن الانجليز يحمون النحاس لأنه ينفذ مطالبهم، وأخذ زعماء المعارضة يدخلون من الكواليس فى ظلام الليل لمقابلة الملك خلسة ورسم الخطط للتخلص من الوزارة والمجئ على أنقاضها.

ولم أكن بغافل عما يدبرون ويكيدون وكان كل همى منصرفاً إلى إصدار ميثاق الجامعة العربية مشتملاً على بند الدفاع المشترك وليكن بعد هذا ما يكون.

وطرأت فكرة جريئة خطيرة عليّ وتحدثت مع إخوانى فيها فاذا بأكثر من واحد منهم ينبئنى أن هذه الفكرة طرأت على ذهنه كذلك، أذن فلنبحثها قانونياً ودستورياً من جميع جهاتها.. هذه الفكرة هى: أن البرلمان هو الذى يملك التشريع وهو الذى يملك إسقاط الحكومات بعدم الثقة فيها، ونحن تؤيدنا الأغلبية كلها والملك يقف حجر عثرة فى سبيل النهوض بهذا البلد ويعطل المشروعات التى ترسل إليه ولا يوقع منها إلا ما يروقه ويطرح الباقى أو يرده، فلماذا لا يعد رجال القانون وأساتذة التشريع قراراً مسبباً تصحبه مذكرة تفسيرية مدعمة بالأسانيد والقوانين تبيح للبرلمان مجتمعاً فى مجلسيه بعزل الملك من العرش واذا اقتضى الأمر تعديل الدستور فالنص الصريح فيه على أنه لا يملك التعديل إلا البرلمان.

وعهدنا إلى نخبة من أكبر المشرعين ليبحثوا هذا الموضوع ويوافونا بنتائج إيجابية حاسمة لأنه خطير وسيحدث ضجة كبرى إذا نجح، لا فى مصر وحدها ولكن سيصل تأثيره إلى جميع البلاد المغلوبة على أمرها والتى تحكم بالطريقة المتبعة فى مصر.

وجاءنا الرد مقنعاً شافياً وبحثناه فى مجلس الوزراء أكثر من مرة، وفى اجتماع للوفد بكامل هيئته واجتمع مجلس الوزراء وعهدنا إلى محمود سليمان غنام سكرتير الوفد المساعد ووزير التجارة بتسجيل هذا القرار، واجتمع مجلس الوزراء وعرضت عليها البحوث القانونية والدستورية الخاصة بتنحية الملك فاروق الأول عن العرش، واطلع عليه واقتنع بما جاء فيها من الناحيتين القانونية والدستورية كما اقتنع أن من حق البرلمان مجتمعاً بمجلسيه أن ينحى الملك لأنه لم يتسلم سلطته الدستورية إلا بعد أن أقسم اليمين أمام البرلمان باحترام الدستور والقوانين وقد حنث بيمينه.

ولما كان قد حنث بيمينه أكثر من مرة، ولما كان الذى يملك التولية يملك التنحية، ولما كانت جميع الوسائل لم تجد فى أن تثنيه عن الطريق التى يسير فيها ضد مصلحة البلاد، ولما كان يخشى على الوطن من بقائه فى تصرفاته غير الدستورية

لذلك

يحيل المجلس هذا القرار إلى البرلمان مجتمعا بمجلسيه ليتخذ فيه قراره وإذا رأى تنحية الملك عن عرشه فله تولية من يختاره ويراه صالحاً لتولى عرش البلاد طبقاً لنص الدستور.

واتفقنا على أن يظل هذا القرار سرياً للغاية حتى يصل إلى البرلمان بطريقة سرية أيضاً على أن يعقد المجلسان جلسة مغلقة للنظر فى هذا القرار.

وظننا أن الأمر سيظل مكتوماً ولكن المثل القائل «كل سر تجاوز اثنين ذاع»، تحقق فى هذا الأمر، ذلك أننا بعد أن قررناه وأخذنا فى إعداده لإرساله إلى البرلمان اتصل بى السفير البريطانى وطلب مقابلة عاجلة جداً فحددت له الساعة العاشرة من صباح المساء الذى انتهينا فيه من القرار وحضر وبدأنى بقوله: علمت الحكومة البريطانية أنكم أعددتم

قراراً لعرضه على البرلمان بتنحية الملك عن العرش، فبهت وقلت له فى هدوء: وهبنا فعلنا هذا فما دخلكم أنتم وماذا يضيركم؟ قال: لا تنس أن الحرب لم تنته بعد ولا تزال فى ضمير الغيب ويهم حكومتى أن تكون الأمور مستقرة فى مصر، وقرار كهذا سيحدث ضجة كبرى قد تسئ إلى الحالة الداخلية عندكم وتؤثر على غير مصر من البلاد الأخرى ونحن نريد أن تظل الأمور فى مجراها الطبيعى.

قلت له هذا قرارنا قررناه بمحض إرادتنا ولدينا برلمان سينظر فيه فإما أن يقبله وأما أن يرفضه وهو لا يزال مجرد اقتراح، قال: لا باسم الحكومة البريطانية أحذركم من السير فيه، فابتسمت- وشر البلية ما يضحك- وأجبت: إذن فالملك الذى يعتمد على حراب الإنجليز لا مصطفى النحاس، فرد السفير قائلاً: لو كانت الحكومة البريطانية تضمن أن يكون الشخص الذى يخلف فاروق موالياً لها فى هذه الحالة يمكن أن أراجعها وأحاول اقناعها بأن تترككم وشأنكم.

قلت: إن البرلمان هو الذى يملك الفصل لا الحكومة وهو يوم أن يوافق على هذا الاقتراح سيقرر الخلف وإذا أراد أن يجعل نظام الحكم جمهورياً مثلاً فلابد من تعديل الدستور وهو وحده الذى يملك تعديل الدستور، قال: ولماذ لا يكون ولى العهد هو الذى يتولى الأمر فى هذه الحالة، قلت: هذا يرجع إلى البرلمان ولا سلطان لأحد عليه، فسكت برهة ثم قال: أنا لم أُثر هذا الموضوع من تلقاء نفسى ولكن أحب أن أصارحك بأن الملك علم الخبر وأرسل إلىّ حسنين باشا يلح على بشدة فى إن أخاطبك فيه ولن يكتفي بهذا بل إنه استعان ببعض البارزين فى لندن ووكلهم عنه للسعى لدى الحكومة فى التدخل بشدة لمنع هذا القرار، قلت: ومن أعلمه وهو لا يزال فى طور التحضير الأولى، قال: يظهر أن بعض الذين اشتركوا فى الإعداد بلغوا القصر منذ أيام، ثم أعاد أن الحكومة ليست متمسكة بفاروق ولكنها تخشى أن يأتى شخص لا يمكن التفاهم معه ولو ضمنت أن يكون الأمير محمد ولى العهد هو الخلف لاستطعت أن أعاود الحديث فى هذا أما وإنك مصر على رأيك فإنى أرجو أن تطوى هذا المشروع حتى لا نضطر إلى التدخل السافر، واستأذن فى الانصراف.

أخذت أعيد على فكرى وعقلى ما سمعته من السفير وما فعله جماعة غير أمناء على السر فذهبوا وأخبروا القصر واستعان فاروق بالإنجليز وقوتهم وجاءوا بدورهم يهددون، ودعوت مجلس الوزراء للاجتماع وعرضت عليهم التطورات التى جرت ونقلت إليهم حديث السفير حرفياً وأخذوا يتناقشون ويتجادلون وأخيراً انتهى الرأى إلى العدول عن إرسال هذا المشروع إلى البرلمان بل والعدول عنه نهائياً مادمنا لا نزال محكومين من الخارج وإرادتنا مقيدة وخاضعة لإرادة الإنجليز.

وطبيعى أن هذ الحديث زاد فاروق وشيعته حقداً علينا إن كان قد بقى فى قلوبهم مكان لأكثر مما فعلوا فنشطت أبواقهم تطعن فى الوفد ورئيس الوفد وتتهمهم بأنهم خارجون على العرش، ويريدون أن يقلبوا النظام الملكى إلى نظام جمهورى حتى يتولوا هم الأمر ويتحكموا فى البلد كما يشاءون بواسطة أعوانهم الإنجليز.. أليس هذا من سخرية القدر؟

طلب سفير لبنان مقابلة سريعة وقابلنى وأخبرنى أن الجنرال «كاترو» قبض على السيدين بشارة الخورى رئيس الجمهورية، والسيد عبد الحميد كرامى رئيس الوزارة بطريقة غير لائقة إذ أن جنوده ذهبوا إلى دار الشيخ كرامى فأيقظوه من نومه ولم يمكنوه من تغيير ملابسه بل أخذوه بجلباب النوم، وطلب إلى أن تتدخل الحكومة المصرية للإفراج عن الرجلين.

آلمنى هذا الخبر جداً وطلبت مدير الإدارة الأفرنجية بمجلس الوزراء «جورج دومانى» وأمليت عليه كتاباً للجنرال «كاترو» فيه أن يفرج عن رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس وزرائها وأن لم يستجب لهذا الطلب ستستولى الحكومة المصرية على الممتلكات الفرنسية الموجودة فى مصر كلها وتعتقل أى فرنسى يعارض القرار، وأمرت بترجمة هذه الرسالة واستدعيت سفير فرنسا فى مصر وطلبت إليه تبليغها لكاترو على جناح السرعة، وما هى إلا أيام قلائل حتى أفرج عن الشيخ بشارة رئيس الجمهورية والسيد كرامى رئيس الوزارة، وسرنى هذا النبأ سروراً عظيماً رغم ما يحيط بنا من أحداث ومنغصات.

بعد أن أعلنت الولايات المتحدة دخولها الحرب فى جانب الحلفاء حضر إلى القاهرة رئيس الوزارة الإنجليزية ونائب الرئيس الأمريكى والملك عبد العزيز آل سعود وانضممت إليهم ممثلاً عن مصر واجتمعنا فى فندق «مينا هاوس» بالجيزة وتحدثوا طويلاً فى التنسيق بين الجيوش وطلب إلىّ رئيس الوزارة الإنجليزية أن تعلن مصر رسمياً دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء فاعتذرت وقلت له: إن الذى يملك هذه الاعلان هو البرلمان وقد سبق أن قرر مجلس النواب فى عهد سابق عدم دخول مصر الحرب ووقوفها على الحياد ولا أريد أن أرجع إلى هذه المسألة ثانية، قال قد يكون هذا فى مصلحتكم، فأجبت لست أملك أن أقرره.

وردت الأنباء بأن الجيش الألمانى يقاسى عناء كبيراً فى الهجوم على الاتحاد السوفييتى فى الجبهة الثانية التى فتحها، ذلك لأن الشتاء قد حل والشعب السوفييتى يقاوم مقاومة عنيفة جداً إلى حد أن الأخبار كانت تصل بأن النساء يقاومن مقاومة الرجال وذكروا عدة حوادث بأن بعض جنود الألمان هجموا على بعض المنازل فكانت ربات البيوت وأبناؤهن يختبئون وراء الأسرة ويلقين ماء النار على وجوه الجنود الألمانيين مما شوه وجوه عدد كبير ردوا على اعقابهم مهزومين.

(٣)

وحل صيف جديد وانتقلت الوزارة إلى الاسكندرية ودعوت اللجنة التأسيسية للجامعة العربية إلى الاجتماع وخصصنا لها قصراً فى محطة «استانلى باى» وخصصنا للجنة الصياغة إدارة جامعة فاروق بمحطة الشاطبى وطلبت من الجميع بذل أقصى الجهد فى إنجاز ميثاق الجامعة لأنى متأكد من المؤمرات التى تحاك للوزارة من الإنجليز ومن القصر، وبذل الموظفون المختصون من جهتهم مجهوداً مشكوراً فى وفرة الإنتاج، كما استطعنا بعد مجهود شاق أن نقنع الاردن والعراق بقبول ميثاق الدفاع المشترك بعد اتصالات بعاهل

الأردن تارة والوصى على عرش العراق تارة أخرى وكتب لنا التوفيق ولم يبق إلا صياغة ميثاق الجامعة الصياغة النهائية وإعلانه للعالم.

وكانت الرسل والتقارير ترد إلى تباعاً وبكثرة عن أن الملك يسعى سعياً حثيثاً لدى الإنجليز ليمكنوه من إقالة الوزارة وهم بدورهم يمهلونه حتى تتبين نتيجة الحرب، وكان آخر تقرير وصل إلى أن إنجلترا سمحت لفاروق بإقالة الوزارة إذ علم أنها ستعلن نبأ ظهور الجامعة العربية إلى الوجود، فنبهت على الذين يضعون اللمسات الأخيرة للميثاق أن يلتزموا جانب الحذر الشديد وألا يذيعوا أو يصرحوا بأى شئ يشتم منه أن الجامعة ستظهر، وبالغوا هم فى الحذر فأصدوا عليهم الأبواب وواصلوا الليل بالنهار حتى إذا كان مساء أكتوبر ١٩٤٤ تأكد لى أن فاروق أعد كتاب الإقالة وأنه ينتظر من الإنجليز أمراً بإرساله فذهبت إلى حيث يجتمع المكلفون باعداد ميثاق جامعة الدول العربية ونبهت عليهم ألا يناموا ولا يتحركوا من أمكنتهم إلا إذا أعدوا الصياغة النهائية وأرسلوها إلى محطة الإذاعة لإذاعتها فى نشرة الصباح وإلى الصحف لنشرها.

ونفذوا ما طلبته بدقة وسرية لم يعلم بها أحد وفوجئت البلاد فى الساعة السابعة من صباح يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإذاعة ميثاق جامعة الدول العربية كاملاً غير منقوص، وأصبحت الجامعة حقيقة واقعة وخرجت الصحف وفيها نص الميثاق بأحرف كبرى وفى أوائل الصفحات.

وكان الملك يمر على فندق سيسيل الذى كنت أقيم فيه رائحاً غادياً فى سيارته نافخاً فى بوقه بأعلى صوت كلما مر على الفندق وظل هكذا إلى أن سمح له سادته الإنجليز بإقالة الوزارة فبعث إلىّ وكيل ديوانه [حسن يوسف] بكتاب الاقالة يقول فيه: «إنه يقيل الوزارة بدافع الحرص على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصاً وروحاً]»

تسلمت الكتاب وأنا مسرور كل السرور إذ أخرجت ميثاق جامعة الدول العربية قبل أن يفعل فاروق فعلته الصبيانية، ودعوت الوزراء وسكرتير مجلس الوزراء ومدير الصحافة للحضور فى الحال إلى الفندق وحضروا على جناح السرعة وعقدنا آخر اجتماع لمجلس الوزراء وعرضت على المجلس فكرة لبحثها.. قلت لهم إن دستورنا مقتبس من الدساتير الأخرى مثل بلجيكا وإنجلترا وفرنسا وفيه أن من حق الملك إقالة الوزارة، هكذا لكن جرت التقاليد الدستورية فى جميع البلاد التى فى دساتيرها هذا النص كما جرى النظام غير المكتوب أن هذا النص جئ به لغرض واحد فقط هو أن تكون الحكومة البرلمانية فقدت ثقة البرلمان ولم تقدم استقالتها طبقاً لنص الدستور بل تمسكت بمنصبها ففى هذه الحالة وحدها يستعمل الملك أو رئيس الجمهورية حقه فى إقالتها، ولم يحصل فى أى بلد من بلاد العالم التى تحكم دستورياً وتخضع للنظام الديمقراطى أن أقيلت وزارة حائزة على ثقة البرلمان.

وأمامنا دساتير إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها وأمامنا السوابق التاريخية كلها فلم

نسمع أن وزارة موثوقاً بها من برلمانها أقيلت أبداً ومن أجل هذا أقترح أن نرفض هذه الإقالة لكن الدستور وجميع القوانين لا يمكن تطبيقها وتنفيذها عملياً إلا إذا سندتها قوة، وشعب مصر ليس مسلحاً حتى يحمى حكومته فليس أمامنا الا قوتان مسلحتان، البوليس والجيش فهل يضمن وزير الداخلية ووزير الحربية أننا إذا رفضنا الإقالة ومزقناها في وجه مرسلها وأعلنا العصيان أن يسندنا البوليس ويقف فى صفنا الجيش وهما كما قلت الهيئتان المسلحتان.

أما وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فقد قال: أنا أضمن البوليس فى صفنا إن لم يكن كله فالاغلبية العظمى فيه، أما وزير الحربية حمدى سيف النصر فقال أنا لا أضمن الجيش، الجيش كله مع الملك، ويطيع أوامره طاعة عمياء وأخشى لو رفضنا الإقالة أن تقع حرب أهلية، وليس فى الشعب من يقاومها.

فناديت على مدير الصحافة وأمرته أن يبلغ الصحف نبأ الإقالة حتى لا تعرض أرواح البوليس وأبناء الشعب للصدام بالجيش وتعيد مأساة عرابى وتوفيق مرة أخرى على أوسع وأخطر.

وكان فاروق قد عهد إلى أحمد ماهر فألف وزارة برياسته اشترك فيها مكرم بكتلته والأحرار الدستوريين ببعض الوزراء وحل مجلس النواب ودخلنا فى معركة كفاح جديدة ضد القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية.

وكان أول عمل بدأته وزارة أحمد ماهر لتكسب رضا الإنجليز إعلان مصر دخول الحرب رسمياً مما هز الأوساط المصرية جميعا وأثار سخطها وغضبها، ثم ثنى بأن نفذ للإنجليز مطلباً آخر يهمهم تنفيذه وهو تعديل ميثاق جامعة الدول العربية.

وكانت إنجلترا من ناحيتها قد أعدت للأمر عدته فأوعزت إلى أصدقائها من البلاد المشتركة فى الجامعة بأن تخرج جميع رؤساء الوزارات التى وقعت ميثاق الجامعة فلم نلبث أن رأينا نورى السعيد رئيس وزراء العراق يستقيل ومن بعده توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، كما أعلنت استقالة سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا بعد أن أرغمه رئيس الجمهورية على ذلك وكذلك استقال رياض الصلح رئيس وزراء لبنان.

ودعا ممثلوا الجامعة العربية الجدد إلى اجتماع يعقد فى مصر بالطاقم الجديد فحضروا وعرض عليهم تعديل الميثاق وحذف النص الخاص بالدفاع المشترك فوافقوا عليه بالإجماع وأصبحت جامعة الدول العربية كما أرادها «أيدن» وزير خارجية بريطانيا تماماً.

وهنا لمسة وفاء لابد من ذكرها. كان رئيس وزراء لبنان الجديد السيد «عبد الحميد كرامى» قد حضر عن لبنان بعد استقالة رياض الصلح لتمثيل بلاده فى اجتماع الجامعة العربية لتعديل الميثاق، ولما وصل إلى مصر تحدث مع بعض أصدقائه فى زيارتى وشكرى على ما قدمت للبنان عامة وله ولرئيس الجمهورية خاصة، فنهاه بعض الرسميين على ألا يفعل لئلا يغضب السراى فأصر وقال لا يليق بشهامة العرب ولا بأخلاق الإسلام أن

يجحد الإنسان الجميل، وحضر إلى دارى وطلب مقابلتى فاعتذرت له لأنى خشيت أن تحدث مقابلته لى أزمة، فترك بطاقة تحمل التحية والشكر على ما قدمته لبلده وله ولرئيس الجمهورية وأبدى أسفه الشديد إذ أنه لم يتمكن من مقابلتى والإجتماع بى.

وقد أثارت زيارته عاصفة من الاحتجاج واصطدم مع وزير الخارجية المصرى الذى أصبح ملكياً أكثر من الملك وبالطبع أعلن فاروق غضبه وعدم رضاه عن هذه الزيارة.

وقع ما كنت توقعته وحمدت الله على أنى لم أجتمع به وإلا كانت الأزمة أخطر والغضب أعم وأشمل.

وحلت الوزارة الجديدة مجلس النواب وأعلنت عن اجراء انتخابات جديدة واجتمع الوفد وقرر مقاطعة الانتخابات وتركها لأحزاب الأقلية.

التحقيـق

(١)

فى يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ رفع مكرم عبيد النسخة الأصلية من «الكتاب الاسود فى الزمن الاسود» إلى الملك فاروق، منسوخة بخط اليد كما كانت تقضى التقاليد، حيث تم إيداعها إحدى خزائن قصر عابدين ثم أرسل الملك نسخة من الكتاب إلى النحاس بعد عشرة أيام بالضبط، ومعها خطاب ينص على أن «اتهامات كثيرة كهذه لها خطورتها».

لكن الوزارة سكتت طويلاً قبل أن تتخذ إزاء الكتاب، وإزاء صاحبه اجراء أياً كان نوعه مكتفية بمنع الصحف من الإشارة إلى الموضوع، رغم أن مكرم كان قد كتب بخط واضح: «إننا فى عهد الاباحية بأكمل معانيها. فقد سرت جرثومة الفساد أو كادت تسرى فى جسم الأمة السياسى» قبل أن يعدد عشرات الحالات لإساءة استعمال الحق، ومخالفة القانون، واستغلال النفوذ ومخالفة الذمة والنزاهة، بوقائعها وأشخاصها وخباياها وحسب رواية أمين عثمان «لمحمد أحمد فرغلى» فإن أحمد حسنين اتصل بالسفير البريطانى «٨ ابريل» وأخبره أن الملك لا يستطيع السكوت على هذه الفضائح التى تلوث نزاهة وزارته وأنه يفكر فى اتخاذ اجراء ما.

ورغم أن السفير هدد حسنين بأن «على الملك أن يدرك أن النتائج سوف تكون غاية فى السوء إذا ما حاول «ذلك»، وأن عليه [أى حسنين] أن يحول دون قيام الملك بإى إجراء طائش فى تلك المسألة، إلا أنه كلف أمين عثمان بأن يخبر النحاس بضرورة «التصدى لهذا الموضوع وإثبات نزاهة حكومته رغم أنه يعرف أن كثيراً من الوقائع التى حواها الكتاب سوف يكون من الصعب نفيها».

لقد قابل لامبسون «كيللرن» النحاس بعد ذلك (٤/١٠) ليناقش معه الأزمة. وأكد له أن مصلحة بريطانيا مع استمرار الوفد فى الحكم مادام يحقق شرطين أساسيين هما: «تنفيذ التزامات المعاهدة بولاء، وتمتعه بالأغلبية التى تسمح له بذلك». أما النحاس فقد القى على القصر مسئولية تشجيع نشر الكتاب الأسود، ثم أضاف للسفير بالحرف الواحد وكأنه يقطع عليه الطريق الآخر:

«.. إن المصريين يعتقدون في أن الانجليز يتخلصون بسهولة من الحكومات التى قدمت خدماتها إليهم وقت الحاجة، عندما تنتفى تلك الحاجة».

لقد طلب تشرشل ملخصاً للكتاب الأسود ليطلع عليه بنفسه مع تركيز التهم التى وجهت إلي أهل النحاس، ورغم أن رأى السفير الذى وصله قد أكد أن هذه التهم مدعمة بالأدلة، فإنه حرض وزارة الحرب البريطانية على اتخاذ جميع الإجراءات التى تضمن بقاء النحاس فى السلطة، بما فى ذلك اعادة التلويح باستخدم القوة المسلحة ضد الملك وأمر قائد القوات البريطانية «باتخذ كافة الإجراءات لتعضيد السفير البريطانى.. وفى حالة نشوب أى اضرابات فإن بمقدورك استخدام أى قوات تحت تصرفك». رغم أن رؤساء الأركان

البريطانيين فى القاهرة. إضافة إلى وزير الدولة المقيم بالقاهرة كانوا جميعاً ضد سياسة استخدام القوة.

لقد استبد القلق بالحكومة البريطانية، بسبب تدهور شعبية الوفد، فى أعقاب نشر الكتاب الأسود، وساد لديها انطباع غريب بأن المناخ السياسى فى مصر يمكن أن يخلق من جديد حالة شبيهة بمقدمات ثورة ١٩١٩. وفى منتصف عام ٤٣ كانت استطلاعات السفارة البريطانية فى القاهرة تؤكد انخفاض شعبية الوفد خاصة بين المتعلمين.. «أما الطبقات العليا والجيش والبوليس والموظفون فقد أصبحوا يعادون الوفد بدرجة كبيرة».

وأرسلت الحكومة البريطانية نصائحها إلي النحاس لإعادة جمع قاعدته الشعبية التى تتبدد، وكانت المفارقة واضحة فى أن البريطانيين أنفسهم هم الذين الحوا على الحكومة الوفدية فى القيام بجهود لرفع مستوى الفقراء، والبعد عن المحسوبية والوساطة، بل اقترحت عليه أن يعيد بناء علاقته المنهارة مع بيت الأمة والسيدة صفية زغلول، لعله يستقوى بجانب من رصيد سعد الشعبى على حالة ضعفه، لكنه حين قرر وفد من المعارضة ضم مكرم عبيد وأحمد ماهر وحسين هيكل، أن يطوف بأرجاء محافظة المنوفية، «.. فإذا البوليس قد وضع فى طريقنا العقبات، بإلقاء مواسير ضخمة تعترض سيرنا أحياناً، وبحفر الطريق حتى لا تتخطاه السيارات أحيانا».

لكنه تأكيداً على تلك الازدواجية التى رصدها فى العلاقة بين الحكومات المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، «أو اذدواجية مدرسة الليبرالية المصرية فى موقفها من الجماعات السلفية عمومًا» فقد أقدم النحاس [٨ مايو ٤٣] بعد اتساع دوائر تأثير الكتاب الأسود على إلغاء الحظر الذى كان قد فرضه على اجتماعات جماعة الإخوان خارج القاهرة، «والذى كان سبب إقامته انتقاد الفروع لحكومته بعيداً عن قبضة المركز]، وفى المقابل اصدر المرشد العام أوامره بعدم انتقاد الحكومة وحزبها علانية، بل إنه زاد على ذلك بأن صرح بأن الكتاب الاسود هو «وثيقة خادعة لا يجب تصديق أكاذيبها».

وبعد أسبوع واحد «١٦ مايو» حضر أربعة وزراء وفديين، اجتماعاً كبيراً للإخوان في القاهرة. وطلب ثلاثة منهم الانضمام إلى الجماعة وهم: فؤاد سراج الدين، عبد الحميد عبد الحق، أحمد حمزة.

ووفق تقرير بريطانى فقد استطاع الإخوان أن يحققوا على صعيد قوتهم الذاتية بسبب تحالفهم السابق مع الوفد، نمواً يفوق ما حققوه خلال اثنى عشر عاماً كاملة.

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن ما حققه الإخوان المسلمون من نمو خلال ذلك لم يكن فقط بسبب الرخصة التى منحها الوفد لهم وانما لأن المناخ العام في الأساس كان مناخ أزمة وإحباط وانهيار. ولقد ولد التنظيم الخاص للإخوان كـ«حواء» فى الميثولوجيا، من ضلع هذه الظروف.

إن النحاس يؤكد ـ فى المذكرات ـ أنه أصدر قراراً باستبعاد كامل صدقى من وزارة

المالية بعد أن تأكد له أنه طائفى النزعة، وبغض النظر عن نصيب الاتهام من الصحة، فلم يكن ذلك هو السبب فى إقالة وزير المالية، وإنما تمت الإقالة بناء على طلب من السفير البريطانى بحجة أنه - ووزير الشئون الاجتماعية أيضاً - معاد للأجانب، أى أن النحاس قد رفته فعلياً لأنه معاد للأجانب، لا للمسلمين كما قال، وهكذا قفز أمين عثمان إلى موقع وزير المالية، وفؤاد سراج الدين إلى موقع وزير الداخلية، وقد زكّى السفير البريطانى ترشيحهما عندما أطلعه رئيس الوزراء عليه، قبل إعلانه رسمياً.

والحقيقة أن إحساس حكومة الوفد بالضعف والهزال جعلها فريسة سهلة لطلبات السفير البريطانى التى وصلت - كما يقول حسن يوسف - حد التدخل لحذف سؤال من مضبطة مجلس النواب المصرى يسئ إلى رئيس الديوان الملكى والذى كان السفير يرى فى هذه المرحلة أنه يتصرف بشكل صحيح تماماً بتجنيب الملك مغبة الانزلاق فى الصراعات الحزبية

وحين ازدادت شعبية الوفد انهياراً، قدمت الحكومة البريطانية، مزيداً من الاقتراحات لمعالجة هذه الحالة، خوفاً من تداعياتها.

وبالمفارقة - أيضاً - فإن البريطانيين هم الذين طالبوا حكومة النحاس بالغاء الرقابة على الصحف، وبالإفراج عن بعض المعتقلين، لكن النحاس عارض فى ذلك لأنه «ليس فى صالح بريطانيا»، مؤكداً للسفير أن وزارته فرضت الرقابة، ووسعت من دائرة الاعتقال حفاظًا علي مصالح بريطانيا، وكان تعليق السفير البريطانى «إن كثيرا من تلك الإجراءات إنما تمت لمصالح حزبية».

وحين تمسك النحاس ببقاء الرقابة على الصحف وإبقاء المعتقلين فى سجونهم، أصر لامبسون «كيللرن» على أن تقوم السفارة البريطانية بمراجعة قوائم المعتقلين، ورضخ النحاس، وحددت السفارة البريطانية لوزير داخليته فؤاد سراج الدين، من يبقى من المعتقلين المصريين فى السجون، ومن يقوم بالإفراج عنهم.

وعندما كرر فاروق محاولته للإطاحة بحكومة النحاس أرسل لامبسون «كيللرن» [٤٤/٤/١٣] تقديراً بالخيارات المتاحة لمواجهة الملك وفرض بقاء النحاس، بدأ من الاقناع وانتهاء باستخدام القوة المسلحة.

وعارضت السلطات العسكرية البريطانية مجدداً مبدأ استخدام القوة، ولكن تشرشل رأى أن مخاوف العسكريين لا أساس لها، وهكذا أرسل بنفسه تحذيراً إلى فاروق من إقالة حكومة النحاس، وعين نفسه حكماً فى صراع الديكة، فسوف تقف حكومة صاحبة الجلالة فى مواجهة الطرف الذى سيبدأ بالهجوم أولاً.. وأصدر تعليمات للقادة العسكريين بوضع قواتهم فى حالة استعداد لفرض بقاء حكومة النحاس للمرة الثالثة. وحيث تراجع فاروق، أرسل تشرشل إلى لامبسون «كيللرن» بأن «يبلغ النحاس على لسانى أن يصلح من شأنه مع القصر»..

لكن لامبسون [كيللرن] رد عليه [٤/٢٩] قائلاً: «إن إصلاح العلاقة بينهما كمن يحاول خلط الزيت بالخل..».

ورد عليه تشرشل:

«.. لا يزعجنك خلط الزيت بالخل، فذلك ما يحتاجه دائماً أبسط أطباق السلطة..».

وبغض النظر عن الدلالة الرمزية، فقد أضاف تشرشل: «يجب أن يشعر النحاس أننا نعضده، إذ أن استقرار الأوضاع فى مصر لأمر حيوى للتحالف. أما إذا أصبح [النحاس] مصدراً للمتاعب فإننا وبسهولة سوف ننحيه جانباً..».

وقد تحقق ذلك بالفعل بعد شهور قليلة [٨ أكتوبر].

وعندما كان لامبسون [كيللرن] فى هونسبرج سمع ضمن أنباء الصباح إقالة وزارة النحاس، وتعيين أحمد ماهر رئيساً للوزراء.

وكتب قائلاً:

«ليس هناك أسوأ من ذلك إذا كان قد حدث بالفعل، وإن كنت أعتقد فى قرارة نفسى، أن هذا الأمر سوف يحدث عاجلاً أو آجلاً..». ولا ريب أن حكومة النحاس قد افتقدت إلى الحكمة فى تصرفاتها..».

ثم أضاف السفير البريطانى:

«.. حقيقة أننى أعرف أحمد ماهر، وتعجبنى شخصيته بيد أنه لن يكون بمقدورنا السيطرة عليه كما كان الحال مع النحاس».. [!]..

(٢)

ليس ثمة وصف يحيط بأوضاع الاقتصاد المصرى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، أكثر دقة من تلك الصورة التى رسمها د.عبد الجليل العمرى والتى رأى فيها هذا الاقتصاد: «.. كبقرة ترعى فى أرض مصر. ولكن ضروعها كانت تحلب خارجها..».

لكن الحقيقة أن الحلفاء كانوا ينفذون بدقة أكثر وصية ابن مروان لواليه فى مصر ، حيث قال له ذات يوم:

«إذا جف اللبن، فاحلب الدم». فقد كان دم مصر هو الذى يحلب طهوراً سائغاً للشاربين».

كانت جيوش الحلفاء التى تزحف - ككل جيوش الدنيا - على بطونها، ترعى فى وادى النيل، دون أن تدفع مليماً واحداً، وإنما مجرد تعليمات إلى البنك الأهلى بأن يطبع أوراقاً خضراء فى مقابل ما تحصل عليه، وهو ما تحول إلى ماكينة لتنمية التضخم والعوز والجوع، وروافدها وتوابعها كما هو شائع.

لقد بلغ الارتفاع فى تكاليف المعيشة فى مصر ٣٥٠٪ خلال هذه السنوات، رغم أنه لم يتجاوز فى انجلترا نفسها ١٤٥٪.

وكيف لا يحدث ذلك إذا كانت الأرصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية قد وصلت إلى ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى، وإذا كان العجز فى الميزان التجارى المصرى قد بلغ ١٠٠ مليون جنيه، بعد أن كان الميزان التجارى يميل لصالح مصر قبل الحرب (١٩٣٩) بحوالي ثلاثة أرباع المليون تلك هى مقدمات الاضطراب الاجتماعى الكبير، والذى سرعان ما تحول إلى احتداب اجتماعى أيضاً، بعد أن انهارت طلائع الطبقة المتوسطة الجديدة، وازداد العمال والفلاحون انسحاقاً فوق انسحاق.

ففى ظل حكومة الوفد خلال هذه السنوات، ارتفع عدد أصحاب الملايين فى مصر من خمسين مليونيرا إلى أربعمائة، وزادت الودائع فى البنوك من خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات إلى مائة وعشرين مليونا، دون أن يصاحب ذلك ذيادة إنتاجية تتكافأ معه.

وإذا كان ضرع البقرة المصرية قد استمر حلبه فى الخارج، فإن البقرة نفسها التى لم تجد ما تأكله قد أخذت تأكل فى لحمها، لقد كان حافظ عفيفى نفسه هو الذى لاحظ أن أربعة ملايين شخص من سكان مصر، يعيش الواحد منهم بإيراد يقل عن جنيه فى الشهر، أى بنحو ثلاثة قروش فى اليوم الواحد، ومن بين ما كانت حكومة الوفد تجمعه من ضرائب، كانت الطبقات المطحونة تدفع من دمها - هى الأخرى - ما يساوى ثلاثة أرباع إيردات الدولة المصرية.

أما الأمر العسكرى الذى يتحدث عنه النحاس والخاص بتحديد حد أدنى للأجور، فقد كان مقصوراً على العمال المؤقتين، وقد حدد هذا الأمر بخمسة قروش يومياً.

لذلك لم يكن غريباً - وفق الإحصائيات الرسمية فى ذلك الوقت - أن يكون عدد المصابين بالبلهارسيا اثنى عشر مليون مواطن، أى حوالى ثلاثة أرباع عدد السكان، وبالديدان المعوية، ثمانية ملايين مواطن، أى نصف السكان، وبالرمد الحبيبى أربعة عشر مليون مواطن، أى بنسبة تسعين بالمائة من السكان.

وعندما تم فحص طلاب الجامعة للخدمة العسكرية تبين أن ثلاثة وثمانين فى المائة منهم لا يصلحون نهائياً لأداء الخدمة على المستوى الصحى.

وفى الوقت الذى كان فاروق والنحاس يتنافسان على التقاط الصور التذكارية فى جنوب مصر [قنا وجرجا] للإيحاء للرأى العام بصاحب الدور القيادى في مقاومة الملاريا التى تحولت إلى وباء [منتصف عام ١٩٤٣] كانت الحكومة تقدم لكل فقير مريض «كيلة ذرة عويجة، أقة من زيت بذرة القطن، نصف أقة سكر» وترصد مبلغاً وقدره ثلاثمائة جنيه لوضع خطة قومية لمقاومة وباء الملاريا. وسرعان ما أشتدت وطأة المرض حتى وصلت نسبة الوفيات به فى بعض مناطق الصعيد إلى ٢٠٪ وتجاوز إجمالى رقم الوفيات به في هذا العام [٤٣] عدد عشرين ألف مواطن[!]، بينما كانت حالات الوفاة فى العام السابق [٤٢]

بين المصريين، بسبب انتشار وباء التيفود تتجاوز اثنى عشر ألف مواطن[!] ورغم أن إعلانات حكومة الوفد عن سعيها لإنصاف المظلومين وإنعاش الطبقات المعدمة إلا أنها خلت من أى مردود عملى ملموس فى حقل التطبيق العملى، فقد كان الفقر والمرض هما جوادا السبق فى الحلبة المصرية الواسعة. ووفق الوثائق الرسمية فقد كان متوسط الدخل القومى للفرد يساوى تسعة جنيهات وأربعون قرشاً سنوياً. بينما «كان الكثيرون يبيتون على الطوى فى انتظار الرغيف المرتجى فى الصباح الباكر».

ووفقاً لتقرير لجنة برلمانية رسمية فقد أصبح «ربح الزارع يقدر بقيمة التبن فقط»، فقد كان كبار الملاك يبتكرون أساليب جديدة للمضاربة فى الأراضى الزراعية [وقد انخفض سعرها إلى النصف، واستتبع ذلك تحول جديد فى شكل الملكيات الزراعية وبينما كانت حكومة الوفد تأخذ أردب القمح عنوة من الفلاح مقابل ثلاثة جنيهات كان سعره فى السوق السوداء يتجاوز ثلاثة أمثال ذلك.

«لقد مكنت السياسة التى اتسم بها حزب الوفد من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٤ - كما تقول دراسة د.محمد صابر عرب -- العديد من المضاربين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى، وذلك عن طريق أذونات الاستيراد التى كانت مصدر ثراء لأقارب وأصهار النحاس باشا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتدإلى البسطاء من الفلاحين حين قام الوسطاء بالتحكم فى محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا المحصول المهم مما تسبب فى هبوط سعره..».

«لقد أدت الأحكام العرفية واحتياجات الحرب وضرورات التموين - كما يقول د. حسين هيكل - إلى أن ترعرت السوق السوداء، وعرف الناس استغلال النفوذ فى التصدير والاستيراد، وفى غير التصدير والاستيراد من الشئون، وإذا كانت نظرية الوفد فى الحكم، أن يكون لنوب الوفد وشيوخه ورؤساء لجانه الكلمة النافذة فى أمور الدولة، فقد رأى هؤلاء فيما تفتح أمامهم من أبواب جديدة للثراء ما دفعهم للاستفادة منها..».

غير أن الاستثناءات كانت صارخة، ووفق استجواب تقدم به أحد النواب فقد كانت «مديرية قنا تصرف مائة أردب شهرياً من القمح لأحمد عبود باشا بدعوى تموين المستخدمين بناحية أرمنت، وتصرف ثلاثمائة أردب شهرياً لمصنع السكر الذى يملكه بأرمنت بدعوى تموين العمال»، وهكذا كان أحمد عبود باشا وحده والذى كانت تنتج مزارعه هناك أربعمائة أردب قمح لا تمسسها يد الحكومة، يستولى على ربع ما يصرف من تموين للأقصر التى كان يبلغ عدد سكانها مائة وخمسة وسبعين ألف مواطن.

كانت الأرض التى يملكها كبار الملاك فى ازدياد مستمر، بينما كان عدد المالكين فى نقصان مستمر، وفى مواجهة خمسة عشر مليون مواطن لا يملكون شيئاً على الإطلاق، كان هناك اثنا عشر ألف مالك يملكون ما يربو على مليونين من الأفدنة، أما فى المدينة فقد تركزت الثروة فى أيدى عشرة آلاف مالك، هم كبار التجار، وكبار أصحاب الأسهم والسندات والودائع، وأعضاء مجلس إدارات الشركات.

وإذا كان موظفو الحكومة قد بلغوا مائتين وخمسة وستين ألفاً، فإن عدد العمال قد بلغ مليونين، بينما وصلت البطالة المقنعة إلى مليون عامل ونصف مليون يقومون بأعمال غير منتجة، قبل أن تنفجر سوق البطالة بعد ذلك بحوالى نصف مليون عامل تم الاستغناء عن خدماتهم ولتضطر وزارة الشئون الاجتماعية إلى افتتاح مكتب للتخديم يسجل فيه المتعطلون أسماءهم للتوسط بينهم وبين أصحاب الأعمال.

وإذا كان إجمالى الدخل القومى قد قدر فى ذلك الوقت بحوالى خمسمائة مليون جنيه، فإن نصيب الأرباح والإيجارات التى تخص كبار الملاك من بينها قد تجاوزت ثلاثمائة مليون جنيه.

وحين عرضت حكومة أحمد ماهر بعد ذلك على مجلس الشيوخ فرض ضريبة سنوية ـ للدفاع ـ على الأطيان الزراعية بمقدار قرش ونصف القرش سنوياً على كل فدان، «أى جنيه ونصف سنوياًضريبة على كل مائة فدان» عارض الملاك بشدة، ورفضوا أن تخضع الضريبة، لعنصر مساحة الأرض المملوكة لهم[!].

أما عن التطور الرأسمالى نفسه خلال الفترة ذاتها فقد ركز الرأسماليون المصريون – كما يقول سيرنيان – اهتمامهم أساساً على تطوير الصناعات الصغيرة، وإبرام العقود المختلفة مع جيوش الحلفاء، وأعطت سلطات الاحتلال الإنجليزى الأولوية لبناء مشاريع لا تتوفر لها خدمات راسخة فى البلاد فكان أن تلاشت هذه المشاريع بعد الحرب..، ووضعت كل الموارد البشرية والمادية فى البلاد تحت خدمة مركز الشرق الأوسط للإمداد والتموين الذى كان يتقدم بطلباته للمشاريع الصناعية ويتدخل حتى فى تنظيم الأجور».

وإذا كان النمو الاقتصادى متدنياً بين أعوام ١٩١٤ – ١٩٣٩ حيث لم يزد خلال سنواتها على ١,٥ سنوياً، فقد ترتب على الإدارة الاقتصادية للوفد خلال سنوات الحرب استهلاك جانب مهم من رأس المال الاجتماعى المصرى، وعند ذلك لم تجد حكومة الوفد حرجاً فى أن توافق على طلب السفارة البريطانية بإدخال خبراء أجانب فى هيكلة الاقتصاد تحت دعوى إصلاح الخلل فيه.

لقد نمت الرأسمالية المصرية خلال سنوات الحرب، وحملت معها طبيعة نموها غير الرشيدة، فعندما تزحزحت أجور العمال إلى أعلى قليلاً، أعلن تقرير للاتحاد المصرى للصناعات [١٩٤٤] أن متوسط إنتاج العامل قد هبط نتيجة محاولة تحسين حاله من الناحية المادية، بدلاً من تربيته اجتماعياً وفنياً، وعندما طرح مشروع لإنشاء مناطق صناعية، واجه الاتحاد المشروع بضراوة لأن: «حشد العمال فى مكان أو أماكن بعينها قد يغريهم بأشكال ثورية تجتاح الأمن والنظام». كما عارض الاتحاد نفسه، فى مشروع عقد العمل الفردى بعد أن أقره مجلس الوزراء، ورفض فرض ضريبة على الارباح الاستثنائية.

ترى، كيف تكون الصورة الاجتماعية الموازية لهذه الصورة الاقتصادية السياسية، بأوضاعها وتناقضاتها..؟

لقد ارتفعت الجرائم ارتفاعاً كبيراً خلال هذه السنوات، فقد زادت جنح السرقة وحدها بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٤ من حوالى خمس وستين ألف جنحة إلى حوالى مائة وعشرة آلاف جنحة، وارتفعت الجنايات فى القاهرة وحدها بين عامى ٤٢ و١٩٤٣ بنسبة ٥٦٪ لكنها بلغت فى الإسكندرية ١٣٦٪، وزاد استهلاك المخدرات حيث قدر فى عام ١٩٣٩ بما يساوى ١٨٩٦ كجم [أفيون وحشيش] لكنه وصل فى عام ١٩٤٢ إلى ٣٩٨٧ كجم، حيث سيواصل القفز بعد ذلك [ليصل فى عام ١٩٤٧ إلى ١٣٢٦٨ كجم].

«وظهرت – كم يقول د. عبد الوهاب بكر – وسائل جديدة للتخدير تخلصاً من عدم التفكير فى الفقر، مثل البانجو، وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر، وأكل أقراص أوراق الشاى..إلخ».

وفوق هذه الخلفية كلها كان طبيعياً أن تمارس الدعارة على نطاق واسع، وحيث يقارن د. عبد الوهاب بكر، بين الأرقام الدالة على ذلك بين عامى [٤٣/٤٢] و[٤٤/٤٣] يجد أن عدد النسوة اللاتى قبض عليهن وهن يحرضن المارة على الفسق فى الأولى هو ٢٧٠٩، وفى السنة الثانية ٥١٥٥ امرأة.

لقد قدرت مصلحة الإحصاء [فى عام ١٩٤٢] أن ما يلزم العامل وزوجته وأولاده لإشباع الحاجات الأساسية حد الكفاف لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر، بينما كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى العام نفسه لا يتجاوز ٢٩٣ قرشاً، فقد كان متوسط الأجر السنوى لعمال المدن (وفق إحصائيات عام ١٩٤٢) لا يتجاوز خمسة وثلاثين جنيهاً، انخفضت على امتداد العامين التاليين من عمر وزارة النحاس، حتى أصبحت قيمتها الشرائية لا تساوى أكثر من ثمانية جنيهات.

لقد كنت أتصور أن المرحوم د.رفعت المحجوب هو الذى استنبت تعبير القطط السمان من تربة السبعينات، لكننى وجدت التعبير مستقراً فى بعض أدبيات هذه المرحلة، الفرق هو أن قطط هذه المرحلة المبكرة تبدو إلى جانب قطط د.رفعت المحجوب ابقاراً سمان، ولذلك فقد أكلت الأخضر واليابس.

من يصدق أن مصر قد فقدت خلال سنوات حكم الوفد فى الحرب العالمية الثانية ليس فى ميادين القتال، وإنما فى الميادين الخلفية للفقر والمرض والاستغلال، قوافل من الشهداء تزيد أعدادهم على شهدائها الأبرار الذين قدمتهم لحماية ترابها الوطنى على امتداد جميع الحروب المصرية - الإسرائيلية خلال أكثر من ربع قرن من الزمن؟!

(٣)

جددت بريطانيا فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٤٣، تأييدها لإنشاء رابطة أو جامعة عربية، فقد أكد أيدن فى كلمته أمام مجلس العموم البريطانى، أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى أى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل السياسية بين العرب، لكنه أضاف: إن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع فى هذا الشأن ينبغى أن تصدر عن

العرب أنفسهم. وإذا كان عبد الرحمن عزام قد أقر فى مذكراته، بأن فكرة الجامعة قد خرجت من لندن، حيث كان البريطانيون يريدونها أداة لخدمة مصالحهم، فإن [لوكازهيدوزيز] قد فسر الدعوة البريطانية لتشكيل كتلة عربية، بأنها «موجهة اقتصادياً ضد الولايات المتحدة، وسياسيًا ضد الاتحاد السوفيتى».

بيد أن تصريح أيدن قد استخدم فيما بعد ليلقى الروع كما يقول - مارسيل كولب - بأن جامعة الدول العربية لا تدين بوجودها إلا لوزارة الخارجية البريطانية. التى ظلت مخلصة لأفكار لورنس الرومانسية. لكن ذلك حكم مبتسر فبريطانيا جعلت سياستها تتماشى مع مقتضيات اللحظة حيث كان كل ما يشغلها هو أن تسترد تعاطف قومية كانت توشك أن تدير لها ظهرها..».

وهذا ما يؤكده من منظور أخر د.صلاح العقاد الذى يرى أن الاتجاه نحو الوحدة كان ذا صفة شعبية ولو فى مجالات محدودة من الدرس العام المصرى كانت المخاطر قبل المحاذير ماثلة للعيان، وصراع بين استعمار وأخر أو أجنبى وآخر علي جزء أو آخر من المنطقة وخطر صهيونى استيطانى أخذ فى التبلور في فلسطين تحت مظلة استعمارية واضحة، ثم منطقة قربت أركانها وأبعادها مخاطر الحرب وشرورها، حتى بدت للعيان رقعة جغرافية واحدة وإن تعددت حدودها ومسمياتها وخرائطها.

وكما صادفت الدعوة هوى فى نفس الوفد ووزارته صادفت هوى في نفس القصر ورجاله، ومع اختلاف الدوافع والأسباب فقد كانت قوة دفع القصر أسرع. فبعد تصريح أيدن بأسبوع واحد عهد فاروق إلى ماهر وعلوبة وأباظة بتكوين «الاتحاد العربى» وتم إيفاد أباظة بالفعل إلى بعض الدول العربية لاستطلاع رأيها فى ذلك.

ولم يمض شهر واحد حتى كان أحد أعضاء مجلس الشيوخ يتقدم بسؤال عن موقف الحكومة من تصريح أيدن فقد كان الوفد يريد أن يسبق القصر إلى الهدف وألقى صبرى أبو علم بياناً باسم رئيس الوزراء «منذ أعلن مستر أيدن تصريحه فكرت فيه طويلاً ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية.

وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة.. ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب..».

وبدأ الموقف المصرى التوفيقى على قدم وساق، حيث انعقدت أولى المباحثات بين وفود العرب فى القاهرة وشارك فيها نورى السعيد العراقى»، توفيق أبو الهدى «رئيس وزراء الاردن» سعد الجابرى «رئيس وزراء سوريا» الشيخ يوسف يسين «ممثل المملكة العربية السعودية» رياض الصلح «رئيس وزراء لبنان» حسين الكيسى «مفوض اليمن».

وتصادمت الرؤى، كان العراق يريد أن يستحث الخطى فى اتجاه مشروع الهلال

الخصيب، وكان لبنان يتحسس التأكيد على استقلاله وسلامة حدوده، قبل التعاون، وكانت السعودية تعكس عدم اطمئنان الملك عبد العزيز آل سعود لنيات الإنجليز ولاقتراحهم الذى يثير مزيداً من الشكوك.. أما سوريا فقد انفردت ببسط يديها من أجل وحدة عربية مركزية، وبقى دور مصر الذى اختار أن يقرب ويوفق، حتى عقدت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن اجتماعاً في الإسكندرية [٢٥ سبتمبر ١٩٤٤] ينتهى إلى وضع بروتوكول الإسكندرية حيث تم التوقيع عليه يوم ٧ اكتوبر وأصبحت جامعة الدول العربية حقيقة قائمة.

لقد أقيلت حكومة الوفد فى اليوم التالى ليس عقاباً لها على أنها أنجزت الميثاق - كما يقول النحاس - ولكن لأن القصر - كما تقول دراسة حسنين كروم - «قد حفظ للحكومة اليد السيئة بمحاولة إبعاده عن تولى أمر الدعوة للجامعة العربية، أو المشاركة فيها على أقل تقدير».

يؤكد ذلك أن الملك أصدر توجيهاً لأحمد ماهر - رئيس الوزراء الجديد - باذاعة إعلان باسم الحكومة يؤيد الوحدة العربية وكان الهدف واضحاً وهو الفصل بين مسألة أقالة النحاس وقضية الجامعة العربية.

كان الملك المحاصر يحاول طوال عامى ١٩٤٣، ١٩٤٤ أن يوجد له أفقاً عربياً.. وهكذا أوفد كبير ياورانه عمر فتحى إلى سوريا [سبتمبر ٤٣] ليهنئ شكرى القوتلى بانتخابه رئيساً للجمهورية. وكان أول من اعترف بحكومة بشارة الخورى بعد أن فاز برئاسة الجمهورية اللبنانية وعندمااعتقلته القوات الفرنسية، تحرك دبلوماسياً بعمق على الجبهة الأمريكية والإيطالية، ثم أرسل كبير ياورانه للتهنئة بعد الإفراج عنه وأرسل بشارة الخورى بدوره وفداً يحمل إلى ملك مصر سيفاً وشجرة أرز والوشاح اللبنانى الأكبر. وقد تم غرس الشجرة فى ساحة قصر عابدين فى احتفال حضره فاروق وخطب فيه رياض الصلح [ديسمبر ١٩٤٣].

وتأكيداً على هذا البعد أرسل فاروق وأحمد ماهر رئيس وزارته الجديد والنقراشى [وزير خارجيته] بثلاث رسائل إلي الملك عبد العزيز آل سعود حملها إليه عبد الرحمن عزام يستحثونه التوقيع على بروتوكول الإسكندرية. وقد وقعه بالفعل يوسف يسين - بأمر الملك فى الأسبوع الأول من عام ١٩٤٥، ولم يمض أسبوع واحد على ذلك حتى كان فاروق يبحر على متن يخته [فخر البحار] قاصداً زيارة ودية إلي السعودية.

ويحيط فاروق زيارته بهالة خاصة، فيوزع «منحة قدرها عشرة آلاف جنيه على فقراء المدينة، وألف جنيه مناصفة لسدنة الحرم وفقراء ينبع، ويأمر التكية المصرية في المدينة بأن توزع ثلاثة آلاف جنيه على المعوزين، وعلى طول الطريق حتى أبيار كان الوفد ينثر النقود الفضية». وخلفت الزيارة كما قال عبد الرحمن عزام - محبة حقيقية، جعلت اتحاد العرب أمراً ملموساً»

لكن لامبسون [كيللرن] يكتب عن زيارة فاروق للسعودية قائلاً:

«.. إن الزيارة بالرغم من أنها تبدو فى ظاهرها إشباعاً لهوى فاروق فربما يكون المقصود منها توحيد التخطيط المصرى السعودى» والذى يمكن أن ينجذب لبنان إليه – حيث إن الدول الثلاث ولأسباب مختلفة تعارض سياسة العراق الأكثر تشدداً، وتعمل لتقوية الوحدة العربية أكثر مما هى فى بروتوكول الإسكندرية؛ وتقف أمام سياسة سوريا الكبرى..» [!].

١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧

(١)

كان رئيس وزراء لبنان الجديد/السيد عبد الحميد كرامى قد حضر من لبنان بعد استقالة رياض الصلح لتمثيل بلاده فى اجتماع الجامعة العربية لتعديل الميثاق، ولما وصل إلى مصر تحدث مع بعض أصدقائه فى زيارتى وشكرى على ما قدمت للبنان عامة وله ولرئيس الجمهورية خاصة، فنهاه بعض الرسميين على ألا يفعل لئلا يغضب السراى فأصر وقال لا يليق بشهامة العرب ولا بأخلاق الإسلام أن يجحد مقابلته لي، فترك بطاقة تحمل التحية والشكر على ما قدمته لبلده وله ولرئيس الجمهورية وأبدى أسفه الشديد إذ أنه لم يتمكن من مقابلتى والاجتماع بي.

وقد أثارت زيارته عاصفة من الاحتجاج واصطدم مع وزير الخارجية المصرى الذى أصبح ملكيًا أكثر من الملك وبالطبع أعلن فاروق عن غضبه وعدم رضاه عن هذه الزيارة.

وقع ما كنت توقعته وحمدت الله على أنى لم اجتمع وإلا كانت الأزمة أخطر والغضب أعم وأشمل.

وحلت الوزارة الجديدة مجلس النواب وأعلنت عن إجراء انتخابات جديدة واجتمع الوفد وقرر مقاطعة تلك الانتخابات وتركها لأحزاب الأقلية.

وبدأت حكومة أحمد ماهر أعمالها بأن أخرجت من وظائف الحكومة جميع الموظفين الوفديين أو المشتبه فى وفديتهم وكان لمكرم القدح المعلى فى فصل الموظفين بالجملة، جاء فى أول جلسة وطلب، بأمر مولانا الملك - هكذا قال - إخراج عدد من كبار الموظفين، طه حسين من وزارة المعارف، الحسينى زعلوك من المواصلات، محمد البنا من مجلس الوزراء، على كمال حبيشة من وزارة الداخلية وعدد كبير من الموظفين وقرر المجلس إحالتهم إلى المعاش.

وفى اليوم التالى جاء - بأمر الملك أيضًا - وطلب إخراج بدوى خليفة ومحمد الشافعى البنا وأحمد فريد رفاعى وغيرهم وغيرهم، ووافق المجلس الموقر، وفى اليوم الثالث جاء فى حماسة وقال أطلب اليوم - بأمر الملك - إحالة محمد صلاح الدين وكيل الخارجية إلى المعاش مع عدد من رجال السلك السياسي، فاعترض وزير الخارجية (محمود فهمى النقراشي) وقال لا أقبل التدخل فى شئون وزارتى وصلاح الدين موضع ثقتى ولا أسمح لأحد أن يمسه، وقال هيكل باشا إذا أحيل صلاح إلى المعاش فإن وزراء الأحرار الدستوريين الأربعة يستقيلون من الوزارة وقال أحمد ماهر يامكرم باشا مادام وزيره يعارض ويتمسك به والأحرار الدستوريون يهددون بالاستقالة فلاداعى لإحالته إلى المعاش، ولكن مكرم غضب وثار وخرج من قاعة الجلسة وعلى وجهه علامات الاستياء.

لاحظ محمد كامل سليم سكرتير مجلس الوزراء أن مكرم لا يطلب إحالة الموظفين إلى

المعاش إلا من وزارة الداخلية ومجلس الوزراء، فكلم أحمد ماهر وقال له إن مكرم باشا يقصد من وراء هذه الطلبات أن يبغض الناس فى حكمك بدليل أن الذين أحيلوا إلى المعاش فى ثلاثة أيام نحو الثلاثين شخصًا فيهم من الرياسة والداخلية وحدها أكثر من عشرين، فضلاً عن هذا فإن منهم من قضى فى السجن السياسى ثمانية عشر عامًا وخرج محطمًا فما معنى هذا وما معنى أن يحال على المعاش أخوين مجاهدين فى يومين متتاليين، فرد عليه هذه ملاحظات طيبة وقد تنبهت إليها.

وفى اليوم الرابع قابل سكرتير مجلس الوزراء رئيس الوزارة وقال له إن مكرم باشا سيطلب اليوم إحالة فريق جديد إلى المعاش ومنهم مدير الصحافة بالرياسة وقد فصلتم فى القرارات أخوين له وأنت تعلم أن الرأى العام حساس من هذه الناحية خصوصًا وأن هؤلاء الأشقاء الثلاثة سجنوا وعذبوا وصودرت أموالهم وأنت تعرفهم جيدًا.

قال له لا تخف سأوقفه عند حده، وجاء وزير المالية وقال بأمر جلالة مولانا الملك أطلب إحالة هذه الأسماء إلى المعاش وتلا ورقة، فقال رئيس الوزراء ألا يكفى ما فعلناه ونلتفت إلى المسائل العامة التى هى أهم من فصل الموظفين، قال لا، وقرأ أحمد ماهر الورقة فرأى فيها اسم مدير الصحافة فرفض أن ينظر فى هذا الأمر معترضًا بأن أخوين له أحيلا فى الجلستين السابقتين، فقال مكرم إن مولانا الملك يصر على فصل كامل البنا بالذات، فقام وزير الزراعة أحمد عبد الغفار وقال له: مولانا ... مولانا أنت تعمل معنا ولا مع مولانا، فرد عليه بكلمات نابية فقام وسحب عليه عصاه وكادت تقع معركة حامية لولا أن وقف إبراهيم عبد الهادى وزير الصحة بين المتعاركين، وأسر النقراشى إلى أحمد ماهر بأنه لا داعى للخلاف على موظف صغير مثل البنا لأنه (بتاع النحاس) وسيشغله بمجرد خروجه فخضع أحمد ماهر ولكنه رفض أن يوقع قرار إحالة الذين طلبهم مكرم ولا أن يذيع أسماء الذين أخرجوا من وظائفهم.

حرصت على ذكر هذه التفصيلات التى استقيتها من أحد الذين حضروها لأسجل تفاهة الحكومة وصغارها وخضوعها المطلق للملك حتى فى أصغر الأشياء وأتفهها فى الوقت الذى كانت البلاد تعانى فيه ما تعانى وتنتظر أن يزول عنها كابوس الحرب.

وتجمع عدد كبير من الوفديين فصلوا من وظائفهم، فعملت جهدى على أن ألحقهم بالصحف أو بأعمال أهلية أخرى.

قرب موعد مولد النبى صلى الله عليه وسلم فدعوت الهيئة الوفدية وعددًا من رجال الدين للاحتفال بهذه المناسبة الدينية فى النادى السعدى لأن الحكومة لا تصرح لنا باحتفال عام وأعددت خطابًا بمناسبة هذه الذكرى وبينما ألقى خطابى هبط عليّ نبأ يخبر أن رئيس الوزراء أحمد ماهر اغتيل رميًا بالرصاص فى ردهة مجلس النواب وكان ذلك فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ولم يمض على رئاسته فى الوزارة إلا ثلاثة أشهر وعدة أيام، وتبين أن الذى اغتاله محام اسمه (محمود العيسوي) يعمل مع عبد الرحمن الرافعى المحامى

وعضو الحزب الوطني، ولما سئل القاتل لماذا قتلت أحمد ماهر قال لأنه قرر إدخال مصر الحرب ضد المحور وهى حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

وانتهت الحرب العالمية لصالح الحلفاء فى ٩ يونية ١٩٤٥ وذلك على إثر قنبلة ذرية ألقتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما باليابان، وبادر هتلر عندما شعر بالهزيمة فانتحر فى دار الرياسة مع عشيقته إيفابراون.

(٢)

كان محمود فهمى النقراشى قد خلف أحمد ماهر على رأس وزارة باعتباره وكيلاً للحزب السعدي، فلما انتهت الحرب وألغيت الرقابة على الصحف وتنفست البلاد الصعداء قامت الصحافة الوفدية بحملة عنيفة غذاها الوفد وكتابه ضد الإنجليز وضد عملائهم من المصريين ولم يقف الوفد يتفرج على ما يجرى بل عبأ الشعور العام ضد الاستعمار حتى أصبحت البلاد تحت بركان من الغضب على الإنجليز الذين لم يوفوا بوعدهم ولم يجلوا عن مصر كما كانوا يقولون.

وأرسلت إلى السفير البريطانى مذكرة شديدة اللهجة طالبت فيها بالجلاء الكامل عن مصر وأن تعترف الحكومة البريطانية بوحدة مصر والسودان، كان تاريخ مذكرة الوفد فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥.

وأرادت وزارة النقراشى أن تغطى موقفها المخزى من الخضوع لبريطانيا فما إن علمت بالمذكرة التى أرسلتها إلى السفير حتى أرسلت بدورها مذكرة إلى السفير البريطاني٢٠ ديسمبر تطلب فيها سحب القوات البريطانية لأن الحالة لا تقتضى بقاءها على أن تظل علاقات مصر مع بريطانيا كما هى طبقًا للمحالفة التى بينهما.

ولم تجب السفارة البريطانية على مذكرة الوفد بل ظلت أكثر من خمسة وعشرين يومًا ثم أرسل السفير البريطانى ردًا من حكومته (أن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر والمجموعة البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب).

رأيت فى هذا الرد أنه يدخل مصر ضمن مجموعة الأمم البريطانية يعنى يجعلها تابعة لها، وأن الحكومة البريطانية قد نسيت وعدها الذى أبلغنى إياه السفير أول تأليف الحكومة الوفدية عام ١٩٤٢ فأعلنت الجهاد وزارتنى لجنة الطلبة التنفيذية العليا فشرحت لها الموقف وبينت لأعضائها كيف حنثت الحكومة البريطانية بوعودها وتنكرت لها وليس أمامنا الآن إلا أن نجاهد حتى نصل إلى استقلالنا.

واتصلت لجنة الطلبة باتحاد الجامعات وخريجيها واتفقوا على عقد مؤتمر لمناقشة الحالة على ضوء ما جد فى البلاد وكانت حكومة النقراشى تستعد لتفاوض الإنجليز، فعقد مؤتمر للطلبة فى الجامعة المصرية فى السادس من فبراير سنة ١٩٤٦ وقرروا عدم

المفاوضة أو التفاهم إلا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، وبعد المؤتمر خرج الطلبة فى مظاهرة عارمة قوامها أكثر من عشرة آلاف تهتف بقوة وحماسة لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ولا ممثل للأمة إلا وفدها، وكان مقصدها قصر عابدين لتقدم إلى الملك مطالب المؤتمر وهى تتلخص فى أن لا مفاوضة إلا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، وأن وزارة الأقليات لا تمثل الشعب ولا تعبر عن رأيه.

وعندما وصل المتظاهرون إلى كوبرى عباس (وهو الكوبرى الفاصل بين الجيزة التى فيها الجامعة وبين القاهرة)، رأوا الحكومة قد فتحت الكوبرى لتمنع المظاهرة فى طريقها فأصر الطلبة على إلقاء أنفسهم فى النيل ليعبروه إلى مقصدهم فتعرضت لهم قوات البوليس التى حشدتها الحكومة وأطلقت عليهم الرصاص فأردت عددًا كبيراً منهم ما بين قتيل وغريق أربا على الستين، وكانت مجزرة كبرى وجريمة عظمى ارتكبتها الحكومة الوطنية التى جاء بها الملك بعد إقالة وزارة الأغلبية وقال فى كتاب إقالته (أنه يريد وزارة تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور) ذلك الملك الذى وصفه زعيم الكتلة الوفدية مكرم بأنه ما لبث طويلاً حتى أدرك أن ملكنا الشاب قد ملك زمام الأمور بفضل ما أوتى من رجولة مبكرة وخبرة منوعة نادرة قلما أتيحت لملك من الملوك ... إلى آخر ذلك النفاق الرخيص الوضيع.

ارتكبت الحكومة الوطنية قتل عشرات من الشباب الأبرياء خرجوا ليعبروا عن مطالبهم للملك ذى الرجولة المبكرة والخبرة المنوعة النادرة فإذا بهم يسقطون شهداء بين الإثم والعدوان وأن يعتقل المئات منهم ويودعون السجون.

لقد كانت تلك المذبحة المروعة مثار غضب شديد واستنكار قوى حرك الشعب ليعلن سخطه على الوزارة سفاكة الدماء وأخذت الصحف حتى غير الوفدية منها تنشر صور تلك المذبحة وتعلق عليها بالاستنكار المرير، وصادرت الوزارة الصحف الوفدية التى تعمدت أن تنشر صور جثث القتلى والغرقى يوم ١١ فبراير وهو عيد ميلاد الملك الدستورى الصالح.

وتجددت مظاهرات الطلبة يوم عيد ميلاد الملك وقامت مظاهرات قوية عنيفة هدت الزينات التى أقامتها الحكومة احتفالاً بالعيد ومزقت صورة الملك وداستها بالأقدام وكانت مظاهر الغضب والاستنكار فوق الوصف، وفى يوم ١٢ فبراير سارت جنازة صامتة احتجت وأعلنت غضبها واستنكارها لمذبحة كوبرى عباس، وتعددت المظاهرات تهتف ضد الاستعمار وحكومة الاستعمار وتطالب بالجلاء الكامل عن البلاد.

ولم تستطع الحكومة مقاومة غضب الشعب الذى امتد إلى جميع طبقاته فاضطرت تحت وطأة الظروف القاسية والجريمة التى ارتكبتها إلى تقديم استقالتها.

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ استأنف الملك تحديه للشعب فعهد إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة، صدقى الذى ألغى دستور الأمة وأخرج دستوراً من ابتكاراته ظل

مفروضًا على مصر أكثر من خمس سنوات وقدمت البلاد فى سبيل إلغائه الضحايا والقرابين وسقط الشهداء من الطلبة والمجاهدين وامتلأت السجون بالأبطال والمكافحين.

وكان دولة رب الكفاءات (لقب صدقى باشا) قد عرف أنه الخليفة للنقراشى عندما عجز واستقال، فبادر يتحدث مع الصحف حديثًا مهد فيه بأنه دعا للمفاوضة مع إنجلترا بدل المباحثات التى كانت قد بدأتها الحكومة السابقة وأشاد فيه بصداقة بريطانيا وأعلن أن الرغبة فى محالفتها بديهية لا تحتاج إلى دليل، وحصر صدقى همه فى أن يفاوض الإنجليز فبدأ بسياسة إعلانية وترك الصحافة حرة تكتب ما تشاء واتخذ من صحيفة أخبار اليوم لسان حال له وأخذ مصطفى أمين يروج له ولكفاءته الفذة وعبقريته النادرة، وأخذ يتقرب من الوفد فأدركت أن وراء الأكمة ما وراءها وما لبث المكتوم أن ظهر.

بعث إلىّ صدقى باشا يطلب أن يشترك الوفد فى هيئة المفاوضات التى ألفها لمفاوضة حكومة العمال البريطانية التى تولت الحكم بعد هزيمة المحافظين عقب انتهاء الحرب العالمية، فرفضت لأن الوفد لا يمكن أن يقبل الاشتراك فى مفاوضات لا يدير دفتها، ولا يكون هو المسئول عنها حتى إذا ما رآها انحرفت عن مطالب الأمة قطعها كما فعلت أكثر من مرة وكما سبقنى المغفور له سعد زغلول باشا وقطع المفاوضات مع اللورد ملنر عام ١٩٢٠ حين رأى المشروع لا يفى بحاجة البلاد وكما وضع لنا قبل وفاته القاعدة التى لا نقبل معها الاشتراك فى أية مفاوضة لا تكون لنا فيها الرياسة والأغلبية.

وألح صدقى وبعث بأكثر من رسول يسألنى الاشتراك فى المفاوضات فكررت الرفض قائلاً: لا يستطيع الوفد أن يشترك فى مفاوضات ودستور البلاد ليس محترمًا وبرلمانها تنقصه أغلبية البلاد فإن الوفد قد قاطع الانتخابات المزيفة التى أجراها أحمد ماهر وأتت بنواب لا يمثلون الأمة ولا يمتون إلى أغلبيتها بصلة.

فلما رأى أن لا فائدة من اشتراك الوفد فى وفد المفاوضات ألف هيئته من أحزاب الأقليات أدخل النقراشى ومكرم وشريف صبرى (خال فاروق) وحسين هيكل، وعلى الشمسي، وحافظ عفيفي، وإبراهيم عبد الهادي، وأحمد لطفى السيد، وعلى ماهر، مجموعة كلها أعداء ألداء للأمة وحريتها.

ولم تكد تعلن أسماء وفد المفاوضات خاليًا من الوفديين حتى أخذت الصحف البريطانية تتساءل وتشك فى سلامة ذلك الوفد أو الهيئة كما سماها صدقى باشا.

وبدأ صدقى يرجع إلى طبيعته فأخذ يصادر الصحف الوفدية وينكل بالوفديين ويحاربهم فى أرزاقهم، ووضع حراسة مشددة على دور الصحف ودور كبار الوفديين وكان لى منها نصيب كبير، فقد كان يتبع سيارتى سيارة مسلحة من الضباط والجنود تراقب حركاتى وسكناتي.

وفى الثانى من أبريل سنة ١٩٤٦ أصدر بيانًا هدد فيه باستعمال أقصى درجات الشدة

والعنف ضد الوفد ورجاله وصحافته لأنه يحرض الطلبة والعمال إلى الإضراب ويقف حجر عثرة فى طريق المفاوضات.

وكانت الحكومة البريطانية قد عابت علي صدقى باشا أنه متساهل مع الوفديين ويترك صحفهم تنتقد السياسة البريطانية انتقاداً مراً فلما رأت منه تشدداً ضد الوفد ورئيسه قبلت أن تفاوضه فألفت وفداً برياسة بيفن وزير خارجيتها ولورد (ستانسجت) وزير الطيران على أن يتوجه إلى القاهرة ليبدأ المفاوضات التمهيدية وأصدرت بياناً فى السابع من مايو سنة ١٩٤٦ ضمنته ثلاثة بنود، أولها: توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين يجمع بينهما مصالح مشتركة، ثانيها: أن يتقرر بالمفاوضات تحديد الجلاء والمواعيد التى يتم فيها، وثالثها: الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر الحرب وشيكة الوقوع.

لم يرق هذا البيان فى نظر المعارضة البريطانية التى كان يتزعمها مستر تشرشل رئيس حزب المحافظين فهاجمه من ناحية أن القواعد العسكرية الموجودة فى برقة وفلسطين لن تكفى لحماية قناة السويس، أما إيدن وزير خارجية بريطانيا السابق والعضو الأيمن لتشرشل فقد قال إن عدم تمثيل الوفد المصرى فى وفد المفاوضة يجعل العرض البريطانى بالجلاء عرضاً لم تأخذ فيه ضماناً باستيفاء الثمن من مصر.

وفى اليوم الذى صدر فيه البيان البريطانى نقلت وكالة رويتر تصريحاً عن الدوائر الرسمية جاء فيه: إن الجلاء عن مصر لا ينتظر أن يتم بالسرعة التى تم بها عن سوريا ولبنان بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية وما يحتاج إليه الجيش المصرى من استعداد يؤهله لحمل التبعات.

كان ذلك فى لندن، أما فى مصر فقد جرحت فكرة التحالف مشاعر المصريين فخرجت جموعهم فى مظاهرات عارمة من كل ناحية وخرجت مظاهرة كبيرة قوامها عدة ألوف من الجامع الأزهر فاحتك بها البوليس ودارت بينهما معركة جرح فيها عدد كبير من المتظاهرين وقريب منه من رجال البوليس.

ولم يقف الوفد مكتوفاً بإزاء هذا كله إذ دعوته عقب صدور البيان البريطانى مباشرة وقررنا إرسال احتجاج عنيف إلى الحكومة البريطانية على هذا التصريح الخطير الذى يهدم استقلال مصر من أساسه ويجعلها تابعة أو مستعمرة من مستعمرات بريطانيا.

حضر اللورد (ستانسجت) إلى مصر ليبدأ المفاوضات مع صدقى باشا ومهد صدقى لهذا بهجوم عنيف شنه على الوفد وعلى رئيسه بالخصوص وسار فى طريقه يعقد الاجتماعات مع الجانب الإنجليزى حتى أعلن قبول مصر تكوين لجنة للدفاع المشترك من بريطانيا ومصر، ولم تكد تظهر للشعب فكرة تلك اللجنة حتى قامت جميع الهيئات بعقد مؤتمرات والقيام بمظاهرات وأعلن رفضه لفكرة هذه اللجنة، وقام الطلبة والعمال ممثلين فى لجنتهم الوطنية بإعلان يوم ١١ يولية عام ١٩٤٦ يوم حداد وهو اليوم الذى ضرب فيه

الإنجليز الإسكندرية عند بدء الاحتلال عام ١٨٨٢، كما أعلنوا بدء الجهاد الوطنى بقيادة الوفد وزعيم الأمة.

وكان موعد انتخاب الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ قد حل فأعلن صدقى عن فتح باب الترشيح ورشح الوفد فى جميع الدوائر واعتبر صدقى بالماضى إلى حد ما فلم يزور الانتخابات كلها كما فعل محمد محمود ولكن ترك بعض الدوائر للمرشحين الذين لهم عصبيات ومكانة مرموقة فى دوائرهم فلم يأمر بالتدخل ولا بتزوير انتخاباتها تنفيذًا لأمر سيده فاروق الذى يعلن فى مجالسه أنه لن يمكن الوفد بحال من الأحوال من أن تكون له أغلبية فى أى من المجلسين.

ونجح فى انتخابات الشيوخ عدد من الوفديين منهم فؤاد سراج الدين ومحمد الوكيل وحسن أبو الفتوح وغيرهم وأصبح للوفد عدد من الأعضاء بعد أن لم يكن له فى الماضى سوى مقعد واحد وهو مقعد يوسف الجندي، وتزعم المعارضة فؤاد سراج الدين وكانت المعارضة تقض مضاجع الوزارة والإنجليز فى كل فرصة باستجواباتها القوية وأسئلتها الموضوعية.

ولم يتحمل صدقى ثورة العمال وإعلان يوم الحداد فكشر عن نابه وظهر على حقيقته ونشط فى العاشر من يولية وأمر باعتقال أكثر من مائتى شخص من زعماء الطلبة والعمال والصحفيين والكتاب بل تعدى هذا فأغلق عددًا من دور النشر والصحف المعارضة ومنها صحيفة (الوفد المصري) وصادر كل عدد من أعداد المصرى يكتب فيه كاتب يرفض الدفاع المشترك، واتهم الذين يكتبون ضده بأنهم شيوعيون ينشرون المبادئ الهدامة.

وأرضى صدقى بهذه الإجراءات الإنجليز والقصر ومن فيه، لكنه أغضب طبقات الشعب المصرى بعماله وطلابه وتجاره ومزارعيه ومثقفيه، وما هى إلا أيام حتى أضرب عمال شركة الغزل بالإسكندرية وهم ألوف مؤلفة، ونشطت أصوات الاستنكار لإنجلترا فأُلقيت خمس قنابل على ناد بريطانى معروف بالإسكندرية.

وتحت وطأة تلك الظروف قدم صدقى استقالته إلى الملك فعلاً وكلف فاروق خاله شريف صبرى بتأليف الوزارة على أن يحاول بلباقته وصداقته لبعض الوفديين أن يشرك الوفد فيها، ولم تعلن استقالة صدقى حتى يكلل مسعى شريف صبرى بالنجاح ولكنه فشل، إذ أنه بعث إليّ رسلاً ثم قابلنى وعرض عليّ أن أسمح باشتراك الوفد فى حكومة تمهد لعودة الحياة النيابية الصحيحة وتولى حزب الأغلبية الحكم، فرفضت وطلبت إليه إن كانوا جادين حقًا أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات وتحترم الدستور، ولكن فاروق رفض هذا الشرط، وأخفق شريف صبرى فى محاولته فلم يقبل الملك استقالة صدقى باشا وظل رئيسًا للوزارة وقرر أن يسافر إلى إنجلترا فى ١٥ أكتوبر ومهد لسفره بحملة مسعورة على الوفد ورئيسه بالذات.

وفجع الوفد بموت سكرتيره العام الأستاذ محمد صبرى أبو علم باشا نقيب المحامين

وعضو الشيوخ وهو يترافع أمام إحدى المحاكم، فكان رزئى فيه كبيرًا ومصيبة الوفد والهيئة الوفدية ومصر كلها مصابًا عظيمًا.

لقد كان صبرى كفاءة ممتازة وعقلاً حصيفًا وذكاء خارقًا، وفوق ذلك من أبرع القانونيين وأحذقهم، وله ماض سياسى فى الجهاد وفى الكفاح منذ قيام الوفد، وقد حمل على عاتقه بكفاءة نادرة عقب تمصير المحاكم بعد انتهاء الفترة التى اتفقنا عليها عند إلغاء الامتيازات، وملأ الوظائف الشاغرة ونظم العمل بحيث لم يشعر أحد بفراغ بعد إلغاء المحاكم المختلطة، ولم يقيل موظفًا ولا أحال قاضيًا أو مستشارًا إلى المعاش إلا بناء على طلبه بعد أن يعوضه التعويض المجزى مما جعل جميع المستشارين والقضاة الأجانب والموظفين يشيدون جميعًا به ويثنون عليه الثناء الجميل، نصر الله تربته وألهمنا عنه جميل الصبر وعوضنا عنه خير العوض.

وتفننت عبقرية صدقى عن عقد اجتماعات يمهد فيها للسفر إلى لندن لعقد معاهدة مع مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فأخذت السلطة تجمع له المواطنين حتى لقد ارتدى الخفراء النظاميون ملابس بلدية وحضروا الاحتفالات على أنهم من جماهير الشعب.

وكان ضمن الاجتماعات التى عقدت ليلقى فيها صدقى خطابًا سياسيًا اجتماع أقيم فى النادى الرياضى بطنطا وقف يخطب فكان خطابه كله تهجمًا على الوفد ورئيسه وكان مما قال: عجبًا لقوم يتمسحون فى صديقى سعد زغلول باشا وسعد منهم براء، وأخذ يمهد لسفره لتوقيع المعاهدة التى ستنهى المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا وتصبح البلاد بفضله مستقلة استقلالاً صحيحًا هى والسودان الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من مصر.

كان ذلك تضليلاً بالرأى العام ودجلاً وتبجحًا لا يجيده إلا صدقي.

استمعت إلى هذا الخطاب فى السابع من أكتوبر وصممت على أن أرد عليه فى الحال بحيث لا تصدر جريدة المصرى فى اليوم التالى إلا والرد الذى يفحمه ويكشف نواياه أمام الرأى العام حتى لا يحدث تضليله فى النفوس شيئا.

استدعيت أعضاء الوفد الموجودين فى الإسكندرية فحضر نجيب الهلالى وعلى زكى العرابى وعثمان محرم وعبد الفتاح الطويل وفؤاد سراج الدين، وتحدثنا فى الرد الذى ينشر على خطاب صدقي، فقال العرابى سأعد ردًا قانونيًا، وقال فؤاد سراج الدين سأعد ردًا مفحمًا، وقال نجيب أفضل أن تعدوا نقط الرد وتعهدوا إلى المختص بكتابة هذه البيانات لأن الجمهور تعود على أسلوب خاص ينجذب إليه.

وطلبت من العرابى وفؤاد أن يأتيا بما يعدانه واتصلت بغنام فى القاهرة – وكانت مذكرات سعد مودعة لديه – فطلبت منه أن يحضر الآن وبصحبته كامل وأن يبحثا فى مذكرات سعد باشا عن الفقرات التى كتبها فى صدقى عندما فصله من عضوية الوفد عام ١٩٢٠.

واجتمعنا جميعًا عصر اليوم الثامن من أكتوبر ووضعت النقاط التى يجب أن يتضمنها الرد، وجاء العرابى ببحث قانوني، وجاء فؤاد ببيان مستفيض وتكلم نجيب فقال: إن لكل واحد اختصاصه، والبنا متخصص فى صياغة البيانات والجماهير لا تريد بحثًا قانونيًا فليس هذا وقته ولكنها تطلب وقائع مثيرة وردًا تفهمه وتهضمه، واقتنعت برأيه وراجعنا النقاط التى وضعتها ثم عهدنا إلى البنا بصياغة البيان على أن ينشر غدًا فى المصري.

وأعد البيان وفيه رأى سعد فى صديقه الحميم صدقى باشا، وظللنا ساهرين إلى ساعة متأخرة من الليل حتى اطمأننا إلى أن صحيفة المصرى أخذت البيان بالتليفون وأعدته للنشر وسيظهر فى عدد الغد وفى الصباح صدرت المصرى وفيها بيان من الوفد إلى الأمة المصرية، ردًا على كل نقطة أثارها صدقى فى خطابه واختتمه برأى سعد فيه.

وأحدث ضجة كبرى إذ جاءتنى الأخبار بأن الجمهور اختطف الجريدة وخاطبنى أبو الفتح بالتليفون قائلاً: إن الكمية الهائلة التى طبعت من الجريدة نفذت فى الحال وطلب عدد كبير من المواطنين أن أعيد نشره ثانية.

وسافر صدقى بعد ذلك إلى لندن فى منتصف أكتوبر ووقع مشروع اتفاقية بالحروف الأولى مع بيفن وأعلن أن المعاهدة النهائية ستوقع بين الطرفين قريبًا، وقامت أبواق القصر وأنصار الحكومة وفى طليعتهم صحيفة أخبار اليوم تعلن فى طول البلاد وعرضها أن المعاهدة وشيكة الوقوع، وأخذ مصطفى أمين يكتب مقالات ينتقد فيها المعاهدة ويؤكد مع ذلك أنها ستوقع قريبًا ويعنون لمقالاته (أوقعها وألعنها) وحذت حذوه كبريات الصحف حتى المصرى لسان حال الوفد الذى انتقد جميع بنود المعاهدة نشر مع الصحف أن صدقى باشا سيوقع المعاهدة النهائية طبقًا لما وافاه مراسله فى لندن.

ولكن صحيفة أسبوعية اسمها (الشعلة) تنتسب إلى الوفد نشرت بالبنط العريض وفى صفحتها الأولى أن صدقى باشا لن يوقع المعاهدة وأنه سيعود صفر اليدين على الرغم من الحروف الأولى التى وقع بها مع مستر بيفن، وأنه لا وحدة بين مصر والسودان قد تقررت نهائيًا وأن رئيس الوزراء يضلل كعادته الشعب وستظهر الأيام ما كان خافيًا.

وعاد إلى مصر يؤكد من جديد أن الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت نهائيًا ولكن (الشعلة) أصرت على رأيها واستدعيت صاحبها (محمد على حماد) وسألته عن مصدره فقال: إن مراسله فى لندن أكد له هذا الخبر وهو ذو اتصال وثيق بكثير من الرجال الرسميين فى انجلترا، وبعد أيام قليلة أعلن مستر (اتلي) رئيس الوزراء الإنجليزية تكذيب ما أكده رئيس الوزارة.

وكانت هذه ضربة قاسمة لصدقى الذى يعانى من عنف المعارضة المصرية، وكان يموه على الشعب بأنه سيأتى له بالاستقلال ... وصدقت (الشعلة) ومراسلها وكذب باقى الصحفيين.

وافتتحت الجامعة أبوابها للدراسة فقامت مظاهرات عنيفة متتالية من كل الجامعات

وقام على إثرها بقية الطلبة والعمال.

وحل عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والبلاد تغلى كالبركان والمظاهرات تتجدد كل يوم فى كل مكان وأقام الوفد احتفاله كعادته بذكرى عيد ١٣ نوفمبر وألقيت خطابى التاريخى فى هذه الذكرى فذكرت الأحداث بترتيبها والجرائم التى وقعت، رحمة الله على الشهداء الذين سقطوا قتلى وطلبت رحمة الرحيم على أولئكم الجرحى الذين خضبت بدمائهم أرض الوطن العزيز، وحملت حملة شعواء على مشروع صدقى بيفن وكشفت أكاذيبه وتضليله واتهمته صراحة بأنه المسئول عن الدماء التى تراق فى الشوارع والجرائم التى ترتكب ضد المواطنين.

وكان الخطاب حماسيًا عنيفًا قوبل بصيحات استنكار مشروع صدقى والسخط على جرائمه وبخاصة عندما اتهمت صدقى حقًا بأنه يطأطىء هامته خضوعًا لبريطانيا التى تحاول أن تفرض على مصر محالفة أبدية، هى الحماية بعينها والاستعمار بأشنع صورة، وأهبت بأعضاء وفد المفاوضة الذى شكله وفيهم أناس كان رأى الأمة فيهم حسنًا أن يفيقوا من سباتهم ويحاولوا إنقاذ ما بقى لهم من سمعة إن كان لديهم وطنية أو فى نفوسهم حب لمصر التى غذتهم وأنبتتهم وجعلت منهم رجالاً معروفين.

وعلى إثر نشر الخطاب تقدم سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات فنشروا فى الصحف بيانًا شديد اللهجة هاجموا فيه المشروع وأعلنوا عدم موافقتهم عليه فكان رد صدقى عليهم أن حل هيئة المفاوضات وبقى وحده وجهًا لوجه مع الشعب بجميع طبقاته.

وزاد الطين بلة أن أصدر الحاكم العام الإنجليزى للسودان تصريحات تناقض ما صرح به صدقى وكذبه فى كل ما قاله بشأن السودان، واشتدت المظاهرات وظهر غضب الشعب فى كل ناحية من البلاد.

وأعلن صدقى عجزه قبل مضى شهر من مهاجمته فى خطاب ١٣ نوفمبر وقيام مصر كلها ضده تطالب بتنحيته وترك الأمور للذين يحسنونها، وقدم استقالته فى السادس من شهر ديسمبر ١٩٤٦ وترك المعاهدة لمن يلعنونها ولا يوقعونها، وبقيت اللعنة ووئدت المعاهدة.

ظل الملك راكبًا رأسه فأعاد بطل مذبحة كوبرى عباس إلى الحكم مرة أخرى ولم يمض على دماء الشهداء أشهر معدودة لم يكن تراب قبورهم قد جف بعد.

ألف النقراشى وزارته الثانية وأعلن أنه سيفاوض انجلترا على الخروج من مصر نهائيًا وأعلن الوفد مرة أخرى أن الأقليات لن يستطيعوا أن يجلبوا للوطن خيرًا ولا يحلوا له مشكلة، وازداد غليان البلاد مرة أخرى لأن الذى قتل أولادهم وأغرق فلذات أكبادهم قد عاد ليحكمهم مرة أخرى بسند من الأقليات والملك (الصالح) الديمقراطى الذى يبغى للبلاد حكمًا ديمقراطيًا سليمًا ويكن لشعبه العزيز عليه حبًا شديدًا.

(٣)

أعلنت بريطانيا تحت ضغط الحركات التحريرية والتشكيلات الوطنية ورفض الوفد لكل اتفاق لا يحقق الجلاء التام وإصراره على ألا يتحد مع الأقليات التى سامت البلاد الخسف وحكمتها بالحديد والنار وقتلت الأبرياء وأخرجت وحدات من الجيش المصرى ـ الذى أعد للدفاع عن حوزة الوطن – أخرجته لتضرب به المواطنين وتستعين به على قتل الأحرار والمجاهدين، بإزاء هذا كله أعلنت بريطانيا أنها ستسحب قواتها المعسكرة فى القاهرة وغيرها من البلاد إلى قناة السويس على إثر حوادث الاصطدام التى وقعت بين قواتها وهيئات الشعب، ومنعًا للاحتكاك بينهما، وأرادت من وراء ذلك أن تهدئ خواطر المصريين وأقامت الحكومة المصرية احتفالات رفعت العلم المصرى على قلعة صلاح الدين وثكنات قصر النيل وغيرها من الأمكنة التى كانت تعسكر فيها قوات بريطانيا، ولكن ذلك كله لم يثن الشعب عن مطالبه ولم يسكن غضبه فاشتدت المظاهرات وتعددت الاضرابات، وقام الطلبة والعمال وغيرهم من مختلف طبقات الشعب يعلنون فى غضب وسخط أنهم لا يرضون بالجلاء الجزئى ولن يقبلوا إلا إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أبرمناها معهم وكانت فى ذلك الوقت أفضل ما يمكن الحصول عليه، كما طالبوا بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ وأن تلجأ الحكومة إلى مجلس الأمن الذى أنشئ عقب انتهاء الحرب لإنصاف المظلومين، وإعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم.

وتحت هذا الضغط الشعبى القوى اضطرت الحكومة إلى تقديم عريضة لمجلس الأمن تطلب فيها أن ينظر فى القضية المصرية، وقدمت تلك العريضة بعد ثمانية أشهر من توليها الحكم وتعمدت ألا تقدمها إلا بعد فض الدورة البرلمانية يوم ١١ يولية عام ١٩٤٧ بيوم واحد أى يوم ١٢ يولية خوفًا من المعارضة واستجواباتها وإحراجها، وسافر رئيس الوزارة على رأس وفد مصرى كبير وسكرتارية ضخمة ووصل إلى مجلس الأمن وجاء دور القضية المصرية فوقف النقراشى يستعرض عضلاته ظنًا منه أن مجلس الأمن اجتمع فى نادى حزبه يصرح فيه تصريحات رجل غير مسئول وغير محاسب فيلقى الكلام على عواهنه وبدل من أن يعرض القضية بعد التمهيد لها باجتماعات فردية مع أعضاء الوفود ليستميلهم إلى صف مصر، وقف على منبر مجلس الأمن وقال مخاطبًا الإنجليز (أيها القراصنة اخرجوا من بلادنا) ولم تستحسن الوفود هذه اللهجة وكلهم رجال دبلوماسيين يعرفون كيف يخاطبون كل محفل على مقدار فهمه.

وطرحت القضية للتصويت فلم يؤيد مطلب الحكومة المصرية إلا ثلاثة أعضاء، مندوب سوريا (فارس الخوري)، ومندوب بولندا (أوسكار لنج)، ومندوب الاتحاد السوفيتى (أندريا جروميكو)، أما أمريكا الدولة العظمى التى أنهت الحرب بقنبلتها الذرية فقد طلبت تأجيل النظر فى هذا النزاع الآن، ونقلت الصحف عنها أنها ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر

بما فيها جلاء القوات البريطانية عنها، ولم يصوت للقرار ولا ضده.

أما فرنسا فقد صوتت بصراحة ضد مطلب الجلاء خوفًا منها على مصالحها فى شمال أفريقيا الجزائر وتونس والبلاد التى تحتلها جيوشها خوفًا من أن تقوم فيها ثورة ضدها، ولما سئل بعض المندوبين الذين وقفوا ضد مصر عن سبب هذا أجابوا إننا لم نسمع أدلة نبنى عليها تأييدنا بل سمعنا وصفًا لدولة كبرى بأنها قراصنة وهذا أسلوب غير لائق.

وتحدثوا بهذه المناسبة عن المندوب الدائم لمصر فى مجلس الأمن (محمود فوزي) بأنه دبلوماسى متزن ولو أنه تحدث باسم مصر لاستطاع أن يكسب تأييدًا ولينجح حيث لم يستطع رئيس وزراء مصر أن يحرز أى نجاح.

وانتهز النقراشى فرصة وجوده فى نيويورك وطلب من الحكومة الأمريكية مساعدات اقتصادية ومادية وأن تمد الجيش المصرى بخبراء عسكريين يدربونه، فاعتذرت عن إجابة تلك المطالب لأنهم لم يدرسوها ولم تقدم إليهم من قبل، وعاد بطل كوبرى عباس إلى مصر بخفى حنين – كما يقولون – وأخذت المظاهرات تترى واتخذت لها شعارًا جديدًا (الجلاء بالدماء، الثورة الثورة الثورة)، ولم يأت سبتمبر من عام ١٩٤٧ إلا وسرى الإضراب بين العمال فى كل مكان ففى المحلة الكبرى امتنع عمال شركة الغزل والنسيج عن بكرة أبيهم واصطدموا فى معركة مع البوليس الذى صدرت أوامر وزير الداخلية (النقراشي) إليه أن يقاومهم بالقوة، فأطلق عليهم الرصاص وسقط أكثر من مائتين ما بين قتيل وجريح فزادت موجة الغضب وأضرموا الحرائق فى عدة أمكنة ولم يستطع البوليس على كثرته أن يقاوم عشرات الألوف من العمال فاستعانت الحكومة بالجيش المصرى فنزلت قوات كبيرة منه حاصرت المصنع وحرست المرافق العامة.

وسرى الخبر إلى عمال آخرين فسارع عمال شركة الغزل والنسيج بالامتناع عن العمل والاعتصام بمصنعى الشركة، كما أضرب عمال شركة شبرا الخيمة وخرجوا فى مظاهرة كبيرة قاصدين إلى القاهرة ليعلنوا غضبهم وسخطهم فقامت معسكرات قوات البوليس وأوصدت مدخل القاهرة ومنعت العمال من دخول العاصمة.

وامتدت شرارة الإضراب فى كل مكان وجاوزت العمال إلى الطلبة والموظفين وعمال الحكومة أنفسهم، وتضامن المدرسون مع زملائهم وأعلنوا امتناعهم عن العمل، ولم تجد قوات الجيش فى منع كل تلك الطوائف عن إضرابهم وانتقلت الشرارة إلى جميع الطوائف حتى حرس الأمن ضباط وجنود البوليس الذين كانوا يطلقون الرصاص على المتظاهرين بالأمس أعلنوا الإضراب عن العمل وامتنعوا عن الذهاب إلى مكاتبهم ودورياتهم، وتقدم زعماؤهم فقادوهم إلى ناديهم حتى بلغ عدد من اجتمع فى النادى أكثر من خمس شخص، ونما الخبر إلى بوليس الأقاليم فبعثوا ببرقية تأييد إلى زملائهم وامتنه العمل.

وعمت البلاد الفوضى فأنزلت الحكومة الجيش إلى الشوارع ليصطدم بزملاء له فى الخدمة وليضرب حركة المتظاهرين والممتنعين عن العمل احتجاجًا على تردى الموقف وحكم البلاد بالحديد والنار، اصطدم الجيش بالبوليس وبحرس الجمارك فى الإسكندرية وأطلق جنوده الرصاص عليهم فقتل وأصاب أكثر من ثلاثين شخصًا، وتعرض الجيش كذلك لجميع المظاهرات التى خرجت ولم يفرق بين عامل أو رجل بوليس أو طالب أو موظف.

وجاءت الأنباء أن الإسكندرية وهى حصن من حصون الوفد، قامت بمظاهرة اشترك فيها عدة ألوف من جميع الطبقات وساروا حتى ملأوا ميدان المنشية أكبر ميادين الثغر واصطدم بهم الجيش فأردى منهم برصاصه قتلى وجرحى فثارت ثائرتهم وصبوا جام غضبهم على المنشآت الحكومية فأشعلوا النيران فى عربات الترام وبعض أقسام البوليس والمحال التجارية ودور السينما وأطلق الجيش الرصاص على المتظاهرين فأردى منهم نحو الثلاثين وجرح المئات وكان فيهم ضحايا من رجال الأمن والحفظ من جنود وضباط البوليس.

واشتدت الأزمة وأخذت بخناق الحكومة من كل جانب فسافر رئيس الوزراء إلى الإسكندرية وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ فيها ومنع التجول وصادرت الصحف التى نشرت هذه الأنباء وفى مقدمتها جريدتا المصرى وصوت الأمة الوفديتان، وقبضت على عدد كبير من المتظاهرين اتهمتهم بالتحريض وقدمتهم إلى محاكمة مستعجلة فحكمت عليهم وزجت بهم فى السجون.

التحقيق

(١)

لم يكن ثمة بديل عن أن يمضى الزاد السياسى والاجتماعى الجديد فى مصر، فى تعريف نفسه بالقوة الجبرية.

لقد وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بعد أن أتبعت الولايات المتحدة قنبلتها الذرية الأولى على هيروشيما (٦ أغسطس) بقنبلة ثانية على ناجازاكى (٩ أغسطس) لتقدم اليابان وثائق استسلامها إلى الجنرال مارك أرثر (الأول من سبتمبر) لتنتهى فصول الحرب بأكثر مشاهدها همجية ودموية وبشاعة.

وبدأت مصر تشعر أنها فى سبيلها للخروج من ذلك النفق المظلم الطويل الذى مثلته سنوات الحرب. بعد أن دفعت ثمنًا غاليًا لنصر لم تقطف مع غيرها ثماره، بل إنها دون الجميع أريد لها أن تقف حيث تكون، فلم تتخلف لتقعد بين المهزومين وتعرض جراحها كأوسمة تستدر بها عطف العالم - ولم يسمح لها أن تلحق بركب المنتصرين لتكون لها ولإرادتها مكانًا تحت شمس هذا العالم الجديد.

كانت فى نهاية النفق الطويل تتلمس لنفسها، قبسًا من نور الصبح، لكنها لم تجد صبحًا، ولا نورًا ولا قبسًا، وإنما وجدت نفسها بين أنقاض كل شئ، وبقايا كل شئ، ومخلفات كل شئ، من الأحزاب السياسية، إلى القيادات التقليدية إلى النظام الملكي، إلى قوات الاحتلال إلى نتائج الحرب الكونية التى تراكمت عندها وحولها.

كان ثمة حقائق جديدة تبزغ فى أجواء الدنيا، كأنها شلالات ضوء تخطف الأعين، وتزيغ الأبصار ... فقد شحن الخطاب السياسى العام، على مستوى العالم بمفردات جديدة عن التضامن والعدالة فى النظام الاجتماعي، وعن الحرية والمساواة المفتوح فى النظام الدولى ولكنها حقائق لم يكن لديها مكانٌ لتتنفس داخل الأطر السياسية والاجتماعية المصرية، بأحزابها وقياداتها، وعقولها، ونظامها، بينما كانت جميعها - وهى تبدو عاجزة ومستلبة - فى موضع تهديد وتحد حقيقي.

بل إن الاستعمار البريطانى ومندوبه فى القاهرة، كان أكثر الجميع تخلفًا عن استيعاب تلك الحقائق، وعندما كانت الحكومة البريطانية فى لندن ووزير خارجيتها (بيفن) يتحدث عن تحرك بريطانى يعطى انطباعًا مظهريًا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية، بهدف «تهدئة الخواطر» - كما يقول الرافعى كان كيلرن (لامبسون) يكتب إلى حكومته (١٩٤٦/٣/٦) مؤكدًا أن المصريين «مثل الأطفال فى جوانب كثيرة، يحتاجون إلى يد قوية ولكنها عادلة لمساعدتهم وإرشادهم إن الحزم والعدل هو المحرك لمصر».

لكنه عندما بدأ فى نهاية النفق المظلم، أن مصر مستكينة بعد أن وهنت قوتها، مستسلمة

بعد أن جفت ينابيع طاقة دفعها، كانت مصر تنتفض وكأنها تزيح كل الأبنية القديمة التى نمت كبيوت الفطر فوق صدرها.

وفى لحظات كثيرة بدت حيوية الشعب المصري، للنظارات المعظمة، التى تتفرس فيه، سواء فى إنجلترا أو أمريكا، وكأنها لغز يستغلق على الفهم والتفسير.

كان كيلرن يكتب عن فاروق قائلاً: "إنه مصاب بالرعب من عمليات التسلل الروسي". إن "خوفى الحقيقى يتمثل فى حدوث صدام فى نهاية الأمر بين حاكم أوتوقراطى (فردي) وبين القوى الشعبية فى البلاد".

وكان (سير إدوارد جريج) يكتب: "إن وجود المؤسسات والقوات العسكرية البريطانية فى منطقة القاهرة بدأ يثير الأعصاب المصرية بصورة تزداد سوءا...".

ثم كتب (سير كامبل) - السفير البريطانى الجديد - بعدها:

"لقد أيد الأساتذة الإنجليز الذين يعملون فى الجامعات المعلومات التى وصلتنا حول نمو الشيوعية بين الطلاب، ويبدو أن الكليات المتأثرة هى الحقوق والطب والعلوم حيث تؤدى المناهج العادية للدراسة إلى مناقشة الظروف الاجتماعية".

وكان لابد لكامبل أن يضيف أن الحل يكمن فى التوقف عن مناقشة الظروف الاجتماعية حتى على نحو أكاديمي، لكن قلق السفارة البريطانية كان قد أصبح ضاغطًا بشدة على أعصابها، حتى أن بعض تقاريرها إلى لندن رأت أن (الإخوان المسلمين)، وأن حزب (مصر الفتاة) قد سقطا بدورهما مثل بقية الأحزاب والقوى السياسية المصرية، تحت تأثير النفوذ الشيوعي:

"يوجد حاليًا بعض الشك فى أن النفوذ الشيوعى قد تسرب إلى قطاعات معينة داخل هذه المنظمة (الإخوان المسلمين) «و» ... عناصر معينة داخل هذا الحزب (مصر الفتاة) تؤمن بالشيوعية، وجريدتهم تتلقى عونًا ماليًا من المصادر السوفيتية".

بالرغم من أن السفير البريطانى قد لاحظ فى تقارير سابقة إلى لندن، أن (السيد سلطانوف) السكرتير الثانى للسفارة السوفيتية حيث سئل عن الخط الواجب إتباعه للشيوعية أجاب زائريه بقوله: "إقرأوا القرآن...".

بل إن (والتر سميث) - السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية - كتب إلى لندن، يؤكد أنه "أصبح النحاس باشا يتأثر بشكل كبير بالدكتور محمد مندور، رئيس تحرير الوفد المصري، وهو رجل متطرف، أو على الأكثر اشتراكى النزعة، ويمكن أن نتوقع بعد جلاء البريطانيين أن يتخذ الصراع الداخلى شكل حركة شبه اشتراكية معادية للأغنياء والقصر" وبالمفارقة وحدها فإن د. محمد مندور كان فى ذلك الوقت يشكو أحد أصدقائه

(عبد المغنى سعيد) من أن النحاس باشا "استدعاه وتحدث معه بشأن مقالات البعث عن الإنجليز، وما تحمل فى طياتها من تهديد، وأن المستر سمارت قد صارح الوفد، بقلقه من الاتجاه المتطرف أو المحبذ للعنف فى هذه المقالات، وطلب النحاس باشا من الدكتور مندور الاعتدال فى الكتابة حرصًا على العلاقة بين الشعبين المصرى والبريطاني".

ويضيف عبد المغنى السيد، إنه لذلك دهش "غاية الدهشة وفقدت ثقتى فى السياسيين القدامى، فإذا كان الوفد يضطر أحيانًا إلى مجاملة الإنجليز وهو داخل الحكم، فكيف يجاملهم هكذا، وهو فى صفوف المعارضة".

كانت التقارير البريطانية تحاول أن تفسر حيوية الشعب المصري، التى بدت مدهشة لها، بتفسيرات جزئية مثل وجود أيد أجنبية، أو تسلل أخطار أجنبية، استطاعت فى غيبة من الزمن أن تسيطر وتسود، لكن الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة (بنكنى تاك) كان أكثر قدرة على أن يرى الظاهرة فى مجموعها وعمومها، بالرغم من أنه هو الآخر، وقف أمامها متسائلاً:.

لقد كتب إلى واشنطن:

"يعترف المراقبون السياسيون المحنكون أنفسهم أنهم لا يستطيعون بصورة واضحة تحديد الأسباب الكامنة وراء إضرابات القاهرة ... وهناك اتفاق على وجود شعور وطنى عام واسع النطاق، ولا يوجد شك فى أن هذا المد الوطنى ليس قاصرًا على مجموعة بعينها، بل تشارك فيه وتسانده الأمة".

لقد ذهب (تاك) مندهشًا إلى أحمد حسنين يسأله عن الأسباب الكامنة وراء موقف الشعب المصري، الذى كان فى حالة غليان عنيف، ورأى أحمد حسنين أنها "تطلعات واضطرابات توازى بل تفوق أعمال العنف التى جرت عام ١٩١٩".

وكانت إجابته صحيحة، ولكنها لم تكن بدورها كاملة.

وعندما ازدادت نبرة الخطر الشيوعى فى تقارير السفارة البريطانية، طلبت الخارجية البريطانية تقريرًا تفصيليًا عن ذلك الخطر، وطلب (سمارت) من حسن رفعت باشا (وكيل الداخلية) تقريرًا عنه، وأرسله بنصه إلى لندن – لكن خطوطه العامة كان تؤكد – أيضًا – أن الأجهزة المصرية، ليس لديها عن «الحالة المصرية» إجابة كاملة.

لقد ربط التقرير – أولاً – بين إقامة تمثيل دبلوماسي سوفيتى فى القاهرة، وبين «أول تطور حقيقى للشيوعية فى مصر» ولم يكن ذلك صحيحًا، لأن المفوضية السوفيتية كانت كثيرًا ما تشكو إلى أعضاء السفارة البريطانية من أنها "فى حرج من زيارات يقوم بها عدد من ذوى الأفكار الشيوعية المحلية وبخاصة اليهود، الذين يعرضون خدماتهم من أجل القضية".

لكن السفارة الأمريكية كانت ترى الأمر - أيضًا - بشكل أوضح فقد كتب (كيرك) إلى واشنطن، عن نشاط السوفييت فى مصر قائلاً إنهم "يسعون للإحاطة بالفكرة القائلة إن الشيوعية عدوة الإسلام "قد فسر سعيهم بأنه يهدف بالأساس إلى: "تخطى أية عقبات يمكن أن تعيق تطور التجارة".

وقال التقرير ثانيًا - إن هناك جاذبية شيوعية لعناصر الطلبة والعمال بسبب نفورهم من الأحزاب السياسية الحالية.

وكان النصف الثانى من التقرير صحيحًا بالفعل.

لقد نبتت المشكلة الاجتماعية فى مصر، فى أصيص واحد، مع المشكلة الوطنية، وكان ذلك جزءا من سياق تاريخى كامل، ولكن الجميع ينظرون إلى كل منهما بشكل مستقل عن الأخرى من الأخرى، ولذلك أخطأ الجميع فى تشخيص الحقيقة، وتنكبوا طريق الحل، حسب رواية الأمير محمد على إلى الوزير المفوض الأمريكى (تاك) - وفق تقريره إلى واشنطن ١٩٤٥/١١/٢٦ - فإنه قال لهم فى إنجلترا أثناء زيارته: "إذا لم تساند إنجلترا الملوك الشباب فى العراق وإيران ومصر فإنهم لن يبقوا طويلاً على عروشهم".

وأضـــاف: "إنهم جميعًا يطالبون بخروج الجيش البريطانى من مصر وما أن يخرج سيرون الفترة التى سيبقاها فاروق محتفظًا بالعرش، إن كتلة من الشعب المصرى تنتظر اللحظة المناسبة للسلب والنهب، وإذا ذهب الجيش البريطانى فلن يكون هناك من يوقفهم".

ووفق رواية الأمير - أيضًا - فإن ونستون تشرشل فاجأه بالقول:

"إن أحوال الفلاحين المصريين لم تتحسن خلال الثلاثين عامًا الأخيرة"، ورد عليه الأمير:

"إن شوارع القاهرة على نفس القدر من القذارة التى كانت عليها منذ ٦٢ عامًا، ولاتزال مليئة بالمتشردين والشحاذين".

لكن الأمير قدم حلاً طريفًا للمشكلة تتلخص فى أن تقوم الحكومة المصرية، بترحيل إجبارى لمائة أسرة يتسول أبناؤها فى الشوارع إلى السودان "وعندما ينتشر الخبر ستخلو شوارع القاهرة من الشحاذين".

وكان منهج الحل الذى يقدمه الأمير محمد على - للأسف الشديد، هو المنهج السائد، سواء عند الحكومات المصرية المتعاقبة، أو عند البريطانيين أنفسهم.

لقد رأى تشرشل بعمق صورة الأوضاع الاجتماعية المصرية المتردية، واستبصر أنها غير قادرة على الصمود طويلاً، لكنه كان يدرك لوهلة واحدة، أن البلد الذى يرأس حكومته قد شكل على الأقل ثلاثة أرباع الطريق إلى هذا البؤس الذى أدهشه.

لقد طلب رئيس الوزراء البريطانى - الذى ينتسب إلى حزب المحافظين - من الملك فاروق - خلال لقائهما بعد الحرب فى القاهرة - "أن يتخذ منهجًا حاسمًا لتحسين الأوضاع الاجتماعية فى مصر، مؤكدًا أنه ليس ثمة مكان فى العالم كله، يجمع التناقض بين الثروات الهائلة والفقر الحاد على النحو الظاهر هنا فى مصر".

بل إن الزعيم البريطانى المحافظ تساءل أكثر من مرة محرضًا الملك على أن يأخذ جانبًا من ثروات البشوات الأثرياء لتحسين مستوى معيشة الشعب، ومع طول تكراره قال فاروق مستسلمًا:

"إن ذلك ما كان يفكر فيه بالفعل".

ثم قدر لفاروق أن يسمع كلامًا مشابهًا ولكن من الأمريكى روزفلت الذى حدثه - أيضًا - عند لقائهما، عن ضرورة معالجة الوضع الاجتماعى فى مصر، وتحسين أحوال الفلاحين، (وفق النمط الأمريكى الذى تحدث عنه ودعى فاروق لزيارته كى يتعرف عليه).

وفى أعقاب اغتيال أحمد ماهر ذهب شقيقه على ماهر إلى السفارة البريطانية (١٣/٣/١٩٤٥)، ليشكر السفير على عزائه، قبل أن يفاجئه السفير بالقول: "إن أهم الأعمال التى ينبغى الإقدام عليها فى المستقبل فى مصر هى الإصلاح الاجتماعى وهو عمل لا يتطلب نشاطًا حزبيًا"، ولذلك كان رأى كيلرن: "إن البلاد غدت معرضة لحدوث قلاقل اجتماعية خطيرة فى أى وقت" لكن فهمه للحل توقف عندما أخبره به أحمد حسنين من أن المطلوب هو: "إقناع الرأى العام المصرى إنك حين تكون مواليًا لبريطانيا فمعناه وبصدق إنك موال لمصر. لقد أرسل فاروق بعد ذلك (١٠ ديسمبر ١٩٤٥) سفيره فى لندن (عبد الفتاح عمرو) للقاء مع روبرت هاو (الوكيل المساعد للخارجية البريطانية) حيث قدم تصورًا بمنح القصر تأييدًا بريطانيًا لانتشال مصر من أوضاعها الاجتماعية الصعبة".

قال عبد الفتاح عمرو:

"إن مصر ليست مستعدة بعد لحكومة برلمانية وفق الطراز البريطاني، وإنها تعانى من هوة كبيرة ثابتة بين الأغنياء والفقراء، وإن الحكومات المصرية المتعاقبة التى طرحت برامج براقة للإصلاح الاجتماعى لم تخرج برامجها عن الورق الذى كتبت عليه".

ورغم أن رسول الملك أكد أنه سيتكفل - نظير إطلاق يده - بتأمين المصالح الدفاعية الحيوية لإنجلترا، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن متأكدة من أنه يملك إمكانيات تنفيذ مايعد به، ولذلك أرسلت صورة من اجتماع عمرو وهاو إلى كيلرن ليطلع عليه، فقد كان القصر يبدو وكأنه "فقد المكانة التى حصل عليها منذ سقوط وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤".

"وكان الملك سيذهب (يوم ١٠ فبراير ١٩٤٦ وقبل عيد ميلاده بيوم واحد) ليضع حجر

الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد لكن الصبح تنفس عن شائعات بأن الطلبة سيقاطعون الحفلة التى سيحضرها الملك".

"جاء الملك متأخرًا عن الموعد المعين، ثم علمت أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصًا بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء المتفجرات على الموكب الملكي، ولم يحضر الحفلة من الطلاب، إلا من وثق رجال الأمن بهم".

فى التوقيت نفسه كتب السفير البريطاني: "أخشى أن ينساق شباب البلاد وقد فقدوا إيمانهم بالزعماء السياسيين الحاليين، إلى موقف عنف بلا عقل".

فى ٥ يناير ١٩٤٦ "أتت الأنباء بأن الرصاص قد أطلق على الصغير المسكين أمين عثمان «...» إن الإرهاب أصبح عاملاً بارزًا فى السياسة المصرية، وإن قوى الفوضى تستعد لجولة حاسمة".

وكتب جيمس بوكر الوزير البريطانى المفوض: "شهدت القاهرة مظاهرات طلابية عنيفة واضطر رجال البوليس إلى اللجوء لأعمال القمع وخاصة يوم ٩ فبراير، عندما هاجم حشدًا من الطلاب عددهم ستة آلاف كانوا يحاولون عبور كوبرى عباس، وفى اليوم التالى حدثت موجة خطيرة من أعمال الشغب قام بها الطلاب، وقامت مظاهرات مماثلة فى كل من الإسكندرية والمنصورة، والزقازيق وشبين الكوم ... إن حكومة النقراشى تقف على أقدامها الخلفية...".

:ولم تقو وزارة النقراشى على مواجهة الموقف الداخلي، فقدمت استقالتها (١٥ فبراير)، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة ... ودهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر، فلم يكن لصدقى حزب سياسى يستند إليه، «ولذلك» "بدأ يميل إلى مجاراة القصر فى رغائبه، معتبرًا القصر سنده الأصيل".

ولم يواجه صدقى فى البداية المظاهرات بالقوة، ويبدو أنه كان يريد على جانب أن يبنى حائطًا بين الناس وبين ماضيه، وأن يستثمر على جانب آخر، جانبًا من عنفوان الحركة الشعبية لتحسين موقفه التفاوضى مع الإنجليز، لكن تفاعلات الحالة المصرية الجديدة، لم تتوقف عند حد، ولم تخضع لحسابات أحد.

وعندما حل يوم ١٢ فبراير كانت المعركة التصادمية بين الشعب وقوات الاحتلال والشرطة، تشبه فاصلاً فى معركة حربية، فقد كان الجرحى ثلاثمائة واثنين وأربعين، والشهداء ثمانية وعشرون، وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة هى التى تقود العمل الميدانى معلنة عن ميلاد جيل جديد، يعبر عن زاد سياسى واجتماعى وفكرى جديد، يقتحم الساحة بالقوة ليعلن عن حضوره.

وعندما التقى إسماعيل صدقى نفسه باللورد ستانسجيت (١٩ إبريل) والذى جاء يرأس الوفد البريطانى المفاوض قاله له:

"...إنكم لا تدركون تماماً – على ما يظهر لى – الوضع السياسى فى البلاد.

إن البلاد الآن فى حالة غليان فكري، وإذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد إلى حالة من العنف فالفصل فى ذلك للإجراءات والتدابير التى تقوم بها الحكومة...

نعم، إن بالبلاد الآن هيئات متعددة متنوعة وكلها فى حالة تحفز، ومن هذه الهيئات ماهو سياسي، ومنها ما هو لطوائف صاخبة كالطلبة والعمال ... ومنها هيئات متعددة اشتراكية واجتماعية من أولئك الراغبين فى تحسين أحوال الطوائف الفقيرة، ومنها الهيئات السرية للشيوعيين وغير الشيوعيين.

وكل هذا ينذر بانفجار إذا لم تجب مطالب البلاد..." لقد "أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى بلبلة الأفكار، وشيوع القلق، وإضراب طلاب الجامعة، وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية متكررة، كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية، فيدفع فى النفوس تفجيرها الرعب والفزع، وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً..."

ورغم إجراءات صدقى العنيفة ضد جميع القوى، ورغم محاولاته لاستعادة دوره القديم قمعاً وتنكيلاً، فقد "تعددت هذه الحوادث وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن وأنها يجب أن تستقيل".

واصطدمت معاهدة صدقي-بيفن بقوة الشارع، ولم يكن ثمة بديل غير أن يعهد فاروق بالوزارة إلى النقراشى مرة ثانية، لكن مصر لم تتوقف عن الغليان والفيضان، وانتقلت أعراض الأزمة من الزوائد إلى المراكز، ومن الأطراف إلى القلب.

وكانت مظاهر ذلك أكثر وضوحاً:

إضراب شامل فى منطقة شبرا الخيمة الصناعية يشل الإنتاج، مظاهرات عمالية عارمة فى المحلة الكبرى تنتظم عشرين ألف عامل يتم قمعها بالقوة، إضراب لكونستبلات البوليس، وبعضهم يوزع فى الشوارع منشورات يسارية، القبض على (الجمعية الوطنيةالاشتراكية المتطرفة) فى الجيش وضبط أعضائها وتوجيه تهمة نشر المبادئ الثورية المتطرفة بين أفراد الجيش، والتدبير لاغتيال (النقراشى – صدقى – النحاس – مكرم عبيد – عطا الله باشا) والمتهمون خمسة عشر ضابطاً وأربعة صولات من بينهم الصاغ رشاد مهنا والصاغ أحمد يوسف حبيب والصاغ أحمد فؤاد واليوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف.

لقد كتب «مكتب الشرق الأوسط» البريطانى محذرًا:

"إننا قد نجد أنفسنا فى موقف تحرق فيه مصر كل شئ بريطاني، إلا فحمنا...".

كانت الأزمة الاجتماعية فى مصر، قد نبتت فى أصيص واحد مع الأزمة الوطنية، وكان ذلك جزءا من سياق تاريخى كامل كان جميع الذين يطلون عليها من أعلى لم يكن بمقدورهم أن يبصروها فى وحدتها الفريدة ... وكانت الحالة المصرية لذلك، تبدو مستعصية على الفهم، رغم أنها واضحة كشمس النهار.

ولذلك قدم الجميع حلولاً سهلة لقضية أو حالة مركبة، فالسفير البريطانى لخص الحل فى تغيير الأفكار، وتشرشل رأى إمكانية أن يجع داخل حقل واحد، بين احتلال أجنبي، ونظام ملكي، وعدل اجتماعي، وفاروق نفسه حاول أن يخرج من هالته الإسلامية ثم العربية، ليقدم نفسه لإنجلترا ثم لأمريكا على أنه رسول الإصلاح الاجتماعى المرتجى، أما اسماعيل صدقى فقد حل الأزمة بتجاهلها، أى بإغلاق الأفواه، وكسر الأقلام التى تتحدث عنها.

كلهم رأوا إمكانية أن يقنعوا الشعب المصرى بأن بمقدوره أن يتناول من أيديهم «الثلج المسلوق».

ولذلك لم يكن ثمة بديل عن أن يمضى الزاد السياسى والاجتماعى الجديد فى مصر فى تعريف نفسه بالقوة الجبرية.

(٢)

فى قصر (ليفاريا) الصيفى بمدينة يالطا على شاطئ القرم، جلس المنتصرون ليضعوا الحدود والخطوط والفواصل بين مصالحهم فى العالم الجديد.

لقد دام اجتماع روزفلت وتشرشل، وستالين (بدأ فى ١٩٤٥/٢/٤) لمدة أسبوع، قبل أن تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتنظيم العالم بمدينة سان فرانسيسكو (٤٥/٢/٢٥).

ولم يكن بمقدور أولئك الذين جلسوا يرسمون خرائط عالم جديد، إلا أن يعكسوا بشكل مباشر موازين قواهم الحقيقية فوق الأرض، وفى الفضاء، وعلى أعنة مياه المحيطات والبحار.

ولذلك – ووفق تقدير من حسنين هيكل – فإن المؤتمر "لم يكن بين أطراف ثلاثة متساوية وإنما كان بين طرفين ونصف. الطرفان أمريكا وروسيا، والنصف هو بريطانيا، ولذلك فإنه انتهى عكس ما كان يرغب ويتصور تشرشل"، "وأصبحت أوروبا الشرقية فى دائرة نفوذ

روسيا بنسبة مائة فى المائة، وأوروبا الغربية فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة مائة فى المائة".

"وفى مؤتمر يالطا أصبح النفوذ فى البلقان بنسبة خمسين فى المائة لكل من الطرفين. ولم يكن تحديد النسب سهلاً فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى - وكل ما أمكن التوصل إليه هو اعتراف كل طرف بمصالح مشروعة للطرف الآخر فى هذه المناطق".

ولعل شهادة الكسندر دوجان - الوكيل الدائم للخارجية البريطانية - من واقع رؤيته المباشرة تكمل جوانب الصورة:

"لم يكن الزعماء الثلاث يعرفون ما يتحدثون عنه. كان تشرشل (الذى كان يحتسى جرادل كاملة من الشامبانيا) يجهل كل شيء عن تنظيم الأمم المتحدة، ورغم أنه رفض أن يقرأ أية كلمة قدمت إليه فقد انطلق يتكلم عن المنظمة العالمية، لكن ما قاله كان على العكس تماماً مما اتفقنا عليه مع الأمريكان، أما روزفلت فلم يكن مهتماً بما نفعله..."

"... لقد وقف إيدن ضد الاتفاق، لأنه فهم أن روزفلت تفاوض مع الروس سراً فى شروط دخولهم الحرب ضد اليابان، وطلب من تشرشل أمام روزفلت وستالين ألا يوقع على الاتفاق، لكن تشرشل خشى أن تفقد بريطانيا نفوذها فى الشرق الأقصى وقام بالتوقيع..."
ومن (يالطا) جاء إلى مصر رأساً تشرشل وإيدن على جانب، وروزفلت على جانب آخر، وقد وصل الأخير إلى مياه البحيرات المرة عند قناة السويس (١٢ فبراير) على ظهر الطراد الأمريكى (كوينسي).

ولم يكن ضمن خطة تشرشل أن يأتى إلى القاهرة، ولكنه قرر أن يتابع روزفلت، وأن يلتقى بعده بنفس الملكين الذين حضرا إلى المنطقة للقائهما: فاروق ملك مصر، وعبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية، وإذا كانت لقاءات روزفلت قد تمت سراً فى عرض البحر (وضمت أيضاً هيلاسيلاسى امبراطور الحبشة) فقد تمت لقاءات تشرشل سراً - أيضاً - ولذلك أبعدت عن القاهرة إلى الفيوم، وأرسل فاروق بنفسه رسالة إلى صديقه (صوصة) مدير الفندق ليبعد رواد الفندق، وقد تكفلت بنقلهم شاحنات تتبع الجيش البريطاني، لم تسمع صيحات احتجاجهم.

لقد رويت كلمات الملك عبد العزيز آل سعود إلى روزفلت عند لقائهما فى البحيرات المرة، عن القضية الفلسطينية حول القضية نفسها، يستحق أن يستعاد بحروفه ومعانيه، قال الملك عبد العزيز (وفق ما سجله كيلرن فى تقريره):

"إن المسلمين قد عاشوا فى فلسطين ألف وأربعمائة سنة، ولم يسلبوها من اليهود وإنما انتزعوها بحد السيف من الرومان، وتساءل ما إذا كان بمقدور أية دولة أوروبية أن تتخلى عن أى إقليم قامت بالاستيلاء عليه قبل ألف وأربعمائة سنة مضت؟"

"... سوف يكون هناك المزيد من حمامات الدم، إذا ما وجد اليهود دعمًا لمطالبهم غير العادلة..."

"إنه لا يفهم لماذا يقوم الألمان والبولنديون بقتل اليهود واضطهادهم ثم يتعين على العرب أن يتحملوا تبعات ما فعله غيرهم".

"إنه لا يرى ما يسوغ لأمريكا التدخل فى الخلاف بين العرب واليهود، وأنه إذا ما كان هناك صديق مقرب إلى نفسه ثم اكتشف أن هذا الصديق يكره اليهود، فإن أواصر الصداقة ستتوطد بينهما أكثر".

"إنه يتعين على بريطانيا أن تدرك جيدًا أن الجامعة العربية هى كيان يمثل بحق الرأى العام العربي..."

لكن حسابات إنجلترا وأمريكا، كانت جد مختلفة، رغم ما ظل ظاهرًا على السطح، فبعد ثلاثة أسابيع (٤٥/٣/٦) التقى أحمد عبود بالسفير البريطانى وتحدث معه "عن ميل فى الرأى لإثارة أمريكا ضدنا (أى بريطانيا) وأن لديه أدلة قوية على ذلك".

ولكن كيلرن أبلغه "ألا يقلق. فلا اعتقد أن الأمريكيين يمكن أن يميلوا بأى شكل – فى المستويات العليا – لأن يضللوا على هذا النحو بشكل واضح، لأننا نتمتع بموقع مسيطر فى مصر ومن المؤكد أننا لن نعتزم التخلى عنه".

ولم تكن رؤية كيلرن تتجاوز السطح، فما لبثت الخارجية الأمريكية أن وجهت إلى الخارجية البريطانية (٤٥/٥/٣١) مذكرة رسمية "تفصح عن نفسها":

"نحن نرغب فى زيادة معدل استهلاك البترول من احتياطيات نصف الكرة الشرقي، ولاسيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربي، خصوصًا بترول الولايات المتحدة".

"نحن نرغب فى توصيل البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسى أو البحر الأبيض بواسطة خطوط الأنابيب".

فى الوقت نفسه كان السفير البريطانى يستمع مندهشًا إلى الوزير الأمريكى المفوض بالقاهرة وهو يخبره أن "رجال الأعمال الأمريكيين فى مصر يشكون كثيرًا من أن صغار المسئولين البريطانيين يحاولون إبعادهم عن هذا الجزء من العالم، ويحاربونهم حتى النهاية".

ورغم أن مصر كانت تتقدم (٢٠ ديسمبر) تحت ضغط شعبى هائل، إلى الخارجية البريطانية بمذكرة تفتح باب المفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ لأن "الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة وأحكامها التى تمس استقلال مصر وكرامتها ولم تعد تساير الوضع الحالي" ... "..إن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام."

كانت بريطانيا بعد مراجعة استراتيجيتها العسكرية فى المنطقة وفى البحر الأبيض (ديسمبر ١٩٤٥) تنتهى إلى أنه:

"لا يوجد بديل عن مصر كعنصر حيوى وأساسى للقاعدة الدفاعية عن الشرق الأوسط".

"ينبغى أن تتضمن هذه القاعدة، منشأة متطورة تشمل ثكنات ومخازن للذخيرة والأسلحة والوقود، وأمكان مجهزة للتدريب، كما تشمل تسهيلات أرضية وجوية وبحرية، وتوجد بها قوات عسكرية بريطانية يختلف حجمها حسب الظروف، مع التأكد من كفاءة المواصلات اللازمة لتلك القوات، والحق فى التحرك فى الأراضى المصرية.."

وعندما حضر رئيس الأركان العامة للقوات البريطانية (آلان بروك) القاهرة وعرض المساواة فى الدفاع وفق التصور السابق وجد أن النقراشى "متخشب فى موقفه مصمم على انسحاب القوات البريطانية".

وقدمت بريطانيا تصورًا لتحريك القوات العسكرية البريطانية خارج المدن إلى منطقة القناة، فقد كان التحرك السياسى البريطانى لامتصاص تصاعد الحركة الوطنية المصرية – كما تقول د. هدى عبد الناصر – ذو ثلاثة اتجاهات: تغيير السفير البريطاني، (وتم يوم ٤ فبراير)، الإسراع فى بدء التفاوض مع وفد بريطانى عالى المستوى، تحريك القوات.

ورغم ذلك فقد أخذ العسكريون البريطانيون يبالغون فى صعوبات نقل القوات، واقترحوا الاكتفاء بنقلها إلى العباسية ثم عمدوا إلى التسويف، والبحث عن استثناءات لبقاء بعضها فى القاهرة والإسكندرية.

فى ١٨ يناير ١٩٤٦ قدم بيفن مذكرة إلى مجلس الوزراء البريطانى برأيه فى تعديل اتفاقية ١٩٣٦:

"إن المعاهدة الجديدة التى ستضم مرة أخرى السمات الأساسية للمعاهدة القديمة، يجب أن تكون ثنائية الطابع، ويجب أن تتم صياغتها بحيث تتلائم مع قيام نظام دفاعى إقليمى للشرق الأوسط ككل".

"أوافق على نصيحة رؤساء الأركان فإنه من الضرورى أن نضغط للحصول على تسهيلات للإبقاء على القوات البرية والجوية فى مصر فى زمن السلم، على أن تقدم المعاهدة بوصفها من ترتيبات الأمن الجماعى داخل نظام مفهوم المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أكثر من كونها اتفاقية إقليمية". واتصلت المناقشات فى القيادة البريطانية حتى تحولت المذكرة إلى توجيه سياسى أصدره بيفن (مارس ١٩٤٦) بأنه: "لو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إقليمى أمرًا واقعًا، فإن المقر الرئيسى لابد وأن يوجد فى منطقة قناة السويس ...، وأن تكون هذه المنطقة نواة ومقرًا رئيسيًا للمنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط".

وأمام الضغوط الشعبية المتزايدة والمتصاعدة فى مصر كان مطلوب أن تحاط حقيقة بقاء قوات الاحتلال البريطانى بغلاف من السكر، اقترح رؤساء الأركان البريطانيين أن يتم ذلك على أساس تأجير قناة السويس لمدة ٩٩ عامًا، أما مقابل ذلك فهو مقايضة ببقية «الحقوق البريطانية» فى اتفاقية ١٩٣٦ (أى بالمجان). واقترح استعمارى عجوز طلبت الوزارة البريطانية فتواه (ميردوخ ماكدونالد) سلخ منطقة قناة السويس وسيناء معها من مصر، وتعويض مصر عن ذلك بأجزاء من شمال السودان فى وادى حلفا.

واقترحت مصادر بريطانية أخرى فى الخارجية، إيجاد بديل لمصر كمقر للدفاع عن الشرق الأوسط، وقدموا (كينيا) فى شرق أفريقيا لتلعب الدور، (ولكن لجنة الدفاع البريطانية استبعدت الفكرة من المناقشة).

واقترح هندرسن فى واشنطن (لاحقًا) وخشية أن تتحمل أمريكا جانبًا من الرصيد السلبى البريطانى فى مصر، أن تكون القاعدة البديلة فى الشرق الأوسط، هى (طبرق)، وهو اقتراح لم يصمد طويلاً بدوره.

وعندما توجه إسماعيل صدقى لرد الزيارة لكامبل (١٩٤٦/٤/١٢) فى دار السفارة البريطانية، قرأ عليه - الأخير - التصور البريطانى الذى كان قد اكتمل نموه:

قال كامبل:

"١- إن الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى إلى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية فقط...، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح فى الشرق الأوسط.

٢- إنه بعد دراسة عميقة للموضوع رأت الحكومة البريطانية أنه لا يمكن صد أى عدوان موجه إلى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة فى جوار قناة السويس، مما يقتضى إبقاء منشأة عسكرية فى منطقة القناة، لتكون نواة لها.

٣- هناك حل يحوز اقتراحه على رئيس الحكومة المصرية من شأنه أن تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الأرض فى قناة السويس، تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق على غرار الاتفاق الذى حول للولايات المتحدة قواعد فى النصف الغربى من الكرة الأرضية.

٤- من الممكن أيضًا الوصول إلى اتفاق إقليمى على اعتبار أن بقاء القاعدة البريطانية، يتم بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الرأي".

ولم يجد صدقى فى عنفوان الحالة المصرية ما يمكنه من القبول بذلك، بل وجد مكتب الشرق الأوسط أن عليه أن ينبه الحكومة البريطانية إلى سرعة سحب القوات العسكرية من المدن لأن البريطانيين فى مصر أصبحوا قابلين للاحتراق.

كان الموقف الشعبى المشتعل فى مصر يجهض كل محاولات بريطانيا لإبقاء جوهر احتلالها فى إطار صيغة جديدة، وتدخلت أمريكا بنفسها، فقد "طلب سعادة سفير أمريكا مقابلة الملك (١٩٤٦/٥/٢٧) على أساس أنه يحمل رسالة من الرئيس (ترومان) إليه. وتعذرت المقابلة، وتسلم رئيس الوزراء الرسالة ليسلمها بدوره إلى الملك (الذى كان يمرح فى أنشاص)".

كان نص رسالة (ترومان) إلى فاروق يقول:

"إن حكومتى وهى تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر، تعبر عن رغبتها فى نجاح هذه المفاوضات، وتأمل أنه مازال ممكنًا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة، دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط، أو تضعف الدفاع فى هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع.

إن أمن الشرق الأوسط كله مسألة ذات أهمية بالنسبة لأمننا (أمريكا) على وجه الخصوص".

ولم يفهم (صدقي) سبب تورط أمريكا من أجل ضمان أمن الشرق الأوسط، وفق التصور البريطاني، لأن أمريكا - كما كتب بألفاظه - "تعلق عليها مصر أكبر الآمال - لما عرف عنها عن البعد عن الأنانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية".

فلقد كان هذا هو فهم رئيس وزراء مصر عن العالم الجديد، وعن القوة الصاعدة فى أفقه، فى ذلك ولم يصدر عن الوزير المفوض، ما يحل تناقضات الموقف، أو تناقضات رؤيته فى الأصح.

ولم يكن الخلط فى الرؤية من نصيب صدقى وحده وإنما كان من نصيب النقراشى من بعده.

وعندما اختنقت المفاوضات المصرية البريطانية، وأسقطت ثورة الشارع المصري، اتفاقية (صدقي- بيفن)، وأسقطت صدقى معها، لم يجد النقراشى بديلاً عن وقف المفاوضات، وإحالة القضية إلى مجلس الأمن (٢٨ يناير ١٩٤٧)، ولكن بريطانيا لجأت إلى أمريكا لتثنى مصر عن عزمها، بينما لجأت مصر إلى أمريكا - أيضًا - لتقنع بريطانيا بالرحيل.

وذهب إبراهيم عطا الله رئيس أركان الجيش المصرى إلى الولايات المتحدة (إبريل١٩٤٧) ليستطلع إمكانية الحصول على معونة فنية وعسكرية أمريكية للجيش المصري، ثم قام (النقراشي) بزيارة واشنطن (١ سبتمبر) وطلب دعمًا أمريكيًا، عسكريًا وغير عسكري.

غير أن هذا الدعم لم يصل، فقد كانت أمريكا قد انتهت من صياغة رؤية للمنطقة (بعد إعلان مبدأ ترومان) ترتكز على أن جلاء القوات البريطانية عن مصر، سيؤثر سلبًا على مصالح أمريكا فى الشرق الأوسط وفى البحر المتوسط.

وخلال الشهر نفسه (سبتمبر)، ثم فى الشهر التالي، وفى إطار مباحثات بين أمريكا وبريطانيا، كانت أمريكا تتفق مع بريطانيا - من وراء ظهر مصر - على أنه من الأهمية بمكان أن يكون للبريطانيين تسهيلات استراتيجية محددة فى مصر، على أن تكون الاتفاقية المصرية البريطانية فى إطار عام من اتفاقيات الدفاع الإقليمي.

كان هناك هيكل استعمار جديد قد تخلق مكتملاً، وتخلقت معه - أدواته مكتملة أيضًا، لكن رؤية الحكام فى مصر، كان تنظر فى اتجاه آخر، ومن زاويا بعيدة أخرى.

١٩٤٨ - ١٩٤٩

(١)

كانت هذه حالة البلد فى أوائل عام ١٩٤٨ فوضى لا حد لها تسيب لم يسمع بمثله واجتمع الوفد وهيئته واستنكر تلك الجرائم المنكرة واحتج بقوة على تلك الأعمال الوحشية وحمل الحكومة وأبواقها مسؤولية الدماء التى تراق بغير جرم ولا ذنب إلا أنها تطالب بحقها فى الحرية وجلاء المستعمرين عن ديارها وتعود الحياة البرلمانية الصحيحة إليها.

وبدأت جرئم الاغتيال والتخريب والحرائق والسلب والنهب وبدأ عهد من الإجرام جديد لم تكن مصر تعرفه ولا ترضاه.

لقد كانت الوزارة الوفدية عندما تولت عام ١٩٤٢ وطلب الإنجليز القبض على الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين قد رفضت هذا الطلب واستدعت الشيخ حسن البنا واتفقت معه على أن يقصر دعوته على التبشير بالإسلام والتزام حدوده والبعد عن السياسة والاشتغال بها حتى تظل الدعوة خالصة لله، ولما أقيلت الوزارة كان نائب الإخوان الشيخ السكرى يتردد علىّ ويطلب أن أقر مبدأ اغتيال الخصوم والتخلص من الذين يعادون الأمة أو يقفون ضد مطالبها ويؤيدون المستعمر أو ينصرون أبواقه ولكنى رفضت موافقتهم على هذه الخطة وكانت حجتهم أنهم يريدون أن تحكم البلاد حكمًا إسلاميًا وأن تنفذ الشريعة الإسلامية بها فأجبت إن هذا رأيكم ومادمتم مقتنعين به فليكن عن طريق الحجة والاقتناع وعن الطريق الدستورى الذى رسمه الدستور وأنتم لكم أنصار منتشرون فى طول البلاد وعرضها يؤمنون بمبادئكم ويدعون، فطالبوا بانتخابات نيابية حرة وقدموا مرشحيكم للبرلمان وعندئذ تستطيعون أن تبلغوا دعوتكم للجماهير بالطريق القانونى والدستورى. أما الاغتيال، أما القتل، أما التخلص من مخالفيكم فى الرأى بقوة السلاح غيلة وغدرًا فهذا ما لا أوافق عليه ولا أقره ولا هو من مبادئ الوفد ولا من برنامجه.

كان هذا الحديث بعد اغتيال أحمد ماهر ولقد علقت على هذا الحادث فى حينه لمندوب الإخوان بأنى استنكر القتل مهما كانت بواعثه ولا أوافق عليه، وكان جوابه إن الذى قتل أحمد ماهر لا ينتسب إلى الإخوان بل إلى الحزب الوطنى وكان يشتغل مع الأستاذ عبد الرحمن الرافعى المحامى والعضو البارز فى الحزب الوطنى فقلت سواء كان من الحزب الوطنى أو من الإخوان أو من أى هيئة أو حزب فأنا لا أقر أبدًا القتل للاختلاف فى الرأى ولا أوافق على الاغتيال بحال من الأحوال.

وانقطعت مقابلات مندوب الإخوان فلم يعد يزورنى ثم سمعت عن حوادث متشابهة، حوادث قتل وجرائم وحرائق. قتل أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى منزله بحلوان لأنه أصدر حكمًا ضد الإخوان المسلمين، قتل اللواء سليم زكى حكمدار القاهرة لأنه يطارد الإخوان المسلمين، أشعلت الحرائق فى محال اليهود لأنهم أعداء الإسلام

واشتعلت الحرائق فى بعض السينمات لأنها دور للهو والمجون ... إن الإسلام لا يقر شيئًا من هذا ولكن يدعو إلى مقارعة الحجة بالحجة والمنطق بالمنطق والدليل بالدليل وهو براء من الغدر والخيانة وتطبيق شريعة الغاب وحين صرحت بهذا عقب اغتيال أحمد ماهر لم أكن أصدر إلا عن عقيدة وثيقة واقتناع راسخ بأن الاغتيال لن يحل قضية ولن يوصل إلى غاية.

تم اغتيال أمين عثمان بيد شاب طائش مضطرب العقل مضعضع الوجدان اسمه حسين توفيق فشل فى دراسته وسقط فى مدرسته وعق أباه وأمه وأغرته جماعة من غير المسؤولين من ضباط الجيش واستعملوه أداة طيعة فى أيديهم وضموه إليهم ليرتكبوا الجرائم فى كل مكان وضبط القاتل وقدم للمحاكمة وكانت محاكمة تمثيلية وكوميديا مرذولة وقف بعض المحامين عن القاتل الأثيم يقولون فى جراءة وتبجح إن أمين عثمان كان عونًا للمستعمر وعدوًا لمصر وغير مخلص لبلاده بل لقد تنكر لمصريته وغدا إنجليزيًا أكثر من الإنجليز ومن أسف أن الملك «الصالح» كان يؤيد تلك الطغمة ويمدها بالمال والسلاح ويسخر لها ضباطًا من الجيش المصرى توعلم أفرادها وتدربهم وتشترك معهم فى قتل الآمنين الوادعين.

وللحق وللواقع أقرر أن أمين عثمان، وقد أصبح الآن فى جوار ربه، لم يكن خائنًا ولا مبغضًا لبلاده ولا متعصبًا لإنجلترا ولكنه كان يؤمن بأن بريطانيا بلد قوية بأساطيلها وعدتها وعتادها وإن من مصلحة مصر أن تكون صديقة لها حتى تقوى وكان يعمل جهده على هذا وقد سبق لبعض أبنائنا وإخواننا أن ظنوا فيه هذا الظن فلما عاشروه وعرفوا إنه يتكلم عن اقتناع ولو قدر لأمين أن يعيش حتى يرى عنت إنجلترا وتمسكها باستعمارها وعدم جلائها عن بلاده لكان له موقف غير هذا الموقف، ولقد كانت فجيعتى فيه كبيرة لا لأنه كما يدعى المغرضون كان همزة وصل بينى وبين الإنجليز ولكن لأنه كان رجلاً فيه كثير من الصفات الطيبة والأخلاق الكريمة يرحمه الله ويتجاوز عن سيئاته.

(٢)

وأشيع فى الأوساط التى يسمونها مطلعة أن الملك ألف حرسًا حديديًا من فريق من رجال الجيش وأمده بالأموال والعتاد لحراسته وتنفيذ أوامره واغتيال أعدائه وأن الجرائم التى ارتكبت وترتكب إما بأيدى هذا الحرس أو بأيدى الإخوان المسلمين وكان حكام الأقليات يتصلون بهؤلاء ويتملقونهم ويشترون ذمم بعض أبناء الجامعة للانضمام إليهم بعد تضليلهم وإخبارهم بأخبار ملفقة وكنت على علم بكل هذه الحركات المشبوهة وتألمت كل الألم لما وصل إليه حالنا وكم حدثونى أنهم يريدون قتلى والاعتداء علىّ، بل لقد نمى إلى علمى أن ضابطين من ضباط الجيش المصرى تعرضا لى فى شارع قصر العينى وأنا فى طريقى إلى النادى السعدى وأرادا أن ينسفا السيارة التى تقلنى بغية قتلى وكان جوابى "فالله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين" وذكر لى فى إبانها أن الضباط عبد الرؤوف نور الدين وحسين توفيق وسعد كامل وضابطًا اسمه أنور السادات كل هؤلاء اشتركوا فى

محاولة قتلى ولكن الله رد كيدهم إلى نحورهم.

كتب إلىّ محمد على جناح الزعيم الهندى الكبير أنه سيحضر إلى القاهرة ويريد أن يقابلنى ليتحدث معى فى مشكلة المسلمين فى الهند والهندوس الذين يقتلونهم وجاء محمد على جناح وأقمت له حفلة عشاء دعوت إليها أعضاء الوفد وعددًا كبيرًا من المشتغلين بالمسائل الإسلامية ومن يهمهم قضية الهند خاصة.

واجتمع بنا جناح وزملاؤه وحاولت كعادتى أن أحمله على الصلح مع الهندوس خصوصًا بعد أن كتبت إلى جواهر لال نهرو أكثر من مرة وكتبت لغاندى قبل اغتياله ولكنه شرح لنا الحالة فى الهند وقال إن الخلاف بين الهندوس والمسلمين خلاف جذرى فالهندوس يقدسون البقرة ويرون روثها مقدسًا ونحن نذبحها ونأكل لحمها وكلما رأوا مسلمًا يفعل هذا يقتلونه ويغضب المسلمون فتقوم المعارك ويقتل فيها كل يوم العشرات والمئات.

فاقترحت عليه خصوصًا وأن الحرب قد انتهت ودبت الحياة إلى الهند وبدأت تكون عادية اقترحت عليه أن يجمع البلاد التى يسكنها غالبية من المسلمين فى ناحية من نواحى الدولة المتشعبة الأطراف المتسعة الأرجاء ويؤلفوا دولة خاصة بهم لها كيانها ونظامها وعاداتها وتقاليدها ولا يكون بينها وبين الهند إلا علاقة الأخوة والجوار. وأخذنا نفكر فى اسم لتلك الدولة فاقترحت أن يأخذ الحرف الأول من اسم كل بلد إسلامى حتى إذا اجتمعت الحروف أخذوا منها اسمًا عامًا للدولة الوليدة. وأخذ يذكر أسماء البلاد: بنجاب، إسلام أباد، كشمير وهكذا وأخذنا حرفًا من كل بلد إسلامى فاجتمعت كلمة «باكستان» فقلت له على بركة الله اذهبوا إلى مجلس الأمن أو هيئة الأمم بعد أن تتفقوا على الانفصال والاستقلال الداخلى عن الهند وألفوا حكومتكم ونظموا دولتكم واختاروا لها النظام الذى تريدون والطريقة التى تحبون أن تحكموا بها والله معكم ويعينكم.

وانتهت أزمة المسلمين فى الهند بإعلان دولة باكستان واعتراف المحافل الدولية وظلت علاقتى برئيس الدولة الوليدة وإخوانه على أحسن وجه وأكمله، وكنت سعيدًا أيما سعادة إذ ساهمت بنصيب متواضع واشتركت مع الزعيم على جناح فى هذا العمل المجيد.

وبينما نجاهد فى سبيل بلادنا والبلاد الصديقة التى تلجأ إلينا وبينما نحن نقف موقفًا صلبًا لا نلين أمام تحديات داخلية ولا نتزحزح عن مكاننا قيد أنملة بينما أنا كذلك إذ بى أبلغت فى ليلة مظلمة وساعة متأخرة من الليل وأنا نائم فى فراشى، بوغت بصوت انفجار هائل مدمر وقع على منزلى وهدم أركانه وإطار زجاج النوافذ وهدم الجدران ووقعت قنابل الديناميت على المنزل فى كل مكان، فاستيقظت مذعورًا وسمعت صراخ حرمى فذهبت إلى حجرتها فوجدت شظايا الزجاج قد ملأت يديها ونظرت فى الدور الأول للمنزل فإذا بى أفاجأ ببواب المنزل وأسرته صرعى تسيل دماؤهم وتفارقهم أرواحهم.

لقد أرتج حى «جاردن سيتى» كله وما حوله واستيقظت عدة أحياء مجاورة على صوت الديناميت الذى روع الآمنين وهرع أعضاء الوفد والشباب والصحافة حين سمعوا بالنبأ وامتلأ البيت بالوافدين الذين كانوا يسيرون على الزجاج المتناثر فى أرجاء المنزل وقطع الديناميت الواقعة فى كل ناحية من نواحيه وحجرة من حجراته.

لقد استيقظت من نومى على دوى الانفجار وأبلغت النائب العام وتركت كل شئ على حاله فلم تمتد يدى إليه وكانت قدرة الله سبحانه وتعالى وعظمة جلاله ورحمته بعبد يعرف له حقه ويؤدى واجبه لم تطلق فى عهده رصاصة على وطنى ولا سعى فى ضرر إنسان ولا فرط فى حق من حقوق ربه أو حقوق وطنه، وشاءت قدرة الله أن تنزل قطعتان كبيرتان من الديناميت الذى نسف المنزل على الكلة «الناموسية» التى كنت أنام تحتها وأمامى كتاب الله على الكومودينو سقطت هاتان القطعتان من الشظايا فتعلقت إحداهما بخيط الناموسية الرقيق ولم تسقط على رأسى ولم تود بحياتى، ولو سقطت لإصابتنى فى مقتل.

وحضر الذين حضروا من محققين وجمهور، ورأوا هذا المنظر العجيب فرددوا قول الشاعر القديم:

وقاية الله أغنت عن مضاعفة   من الدروع وعن عال من الإصَم

ورددت أنا قول الله العظيم فى كتابه الكريم «فالله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين».

وبدأ النائب العام (محمود منصور) التحقيق وكان خبر الحرس الحديدى الذى تحدثت عنه من قبل معروفًا لدىّ، ثم جاءنى من يقول لى أنهم أرادوا قتلك فنجاك الله، وإن ذلك الحرس يعمل لحساب الملك وإن قوامه ضابطان من الجيش المصرى أحدهما يسمى محمد أنور السادات والآخر اسمه عبد الرؤوف نور الدين ومعهم آخرون، ولا يستبعد أن يعاودوا الكرة ويحاولوا ارتكاب جريمة القتل وما يماثلها مرة أخرى.

كانت هذه المعلومات لدىّ حين سألنى محمود منصور النائب العام عمن أتهم، فقلت له على الرغم من إنى أعرف أسماء ضباط من الحرس الحديدى هم فى نفس الوقت ضباط فى الجيش المصرى يعملون لحساب فاروق، على الرغم من هذا كله فإننى لو ذكرت لك أنهم هم المجرمون فستحفظ التحقيق وحتى لو قدمت لك الدليل المادى، لأنى أعلم أنكم كلكم خدم طيعون لفاروق وتستبيحون كل شىء فى سبيل إرضائه.

وحرر المحضر بكلمات وانتهى الأمر كما كان منتظرًا بتقييده ضد مجهول ولقد خبرت بأن الحرس الحديدى مؤيد من حيدر وزير الحربية وإسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية مطلقة ولى عهد إيران الأمير شاهبور.

لقد أخبرت فى السابع من إبريل سنة ١٩٤٨ أن محاولة الاعتداء علىّ وأنا فى سيارتى ارتكبت أول أمس ٥ إبريل ولم يكد يمضى على هذه الجريمة نحو أسبوعين حتى نسف

منزلى فى ٢٥ إبريل وذهب ضحية هذه الجريمة البشعة النكراء بواب بائس وامرأته المسكينة لا ذنب لهما ولا جريرة وصعدت روحهما إلى ربهما تشكوان إليه جرم المجرمين وفعلة السفلة السفاكين.

كان هذا الإجرام جزائى على إنقاذ عرش فاروق حينما توسل إلىّ عام ١٩٤٢ وكاد يقبل قدمى بل وكان جزائى من فاروق على استجابتى لرجاء رئيس ديوانه أحمد حسنين وسفرى إلى فلسطين لأرجو الملكة نازلى فى العودة إلى مصر حتى لا يفضح ابنها ... كان هذا جزائى من فاروق وعصابته. ألا سحقًا لهذا الجزاء وتبًا لمن ينتظر خيرًا من ولد السوء وعصابة الأشقياء. وإذا كان الله هو الحافظ والله سبحانه هو الواقى فلن تضيرنى قنابلهم ولن تقتلنى قبل انتهاء أجلى كل ما يملكونه من ديناميت ومفرقعات وأدوات قتل وتدمير.

وإذا كان مصطفى النحاس لم يقتل لأن الله أراد له الحياة، فغيره سيدمر وسيقتل يوم يتخلى عنه الله، وإن يومهم جميعًا لآت لا ريب فيه «إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا».

لقد استنكرت الاعتداء والجرائم وماشمت فى أحمد ماهر يوم مات ولا فى أحمد حسنين يوم صدمته سيارة أودت بحياته أمام حديقة الجزيرة، لأنى أؤمن أنه لا يشمت فى الموت إلا من لا يموت...

ومن يدرى لعلى أعيش حتى أرى مصرعهم ونهايتهم المحزنة واحدًا بعد أخيه إن شاء الله تعالى وأرى مصر قد تحررت من كل قيد ورحل عنها جنود الاحتلال إلى غير رجعة.

كان أهل السودان وعلى رأسهم مؤتمر الخريجين الذى يمثل الاتجاه الوطنى ويضم نخبة ممتازة من أبنائه تعلموا ودرسوا فى أوروبا وخصوصًا إنجلترا، كان الأستاذ اسماعيل الأزهرى رئيس مؤتمر الخريجين وزملاؤه قد دعونا لزيارتهم ورتبت للرحلة وأعددت لها الأشخاص الذين سيرافقوننى. ولما كان المصريون لا يستطيعون أن يدخلوا إلا بتأشيرة من وكالة السودان ومقرها القاهرة، فقد قدمنا طلبًا إلى تلك الوكالة، وأرفقنا جوازات السفر لتمنحنا تأشيرة الدخول، وصرحنا فى طلبنا بأنها زيارة ودية تلبية لدعوة أشقاء لنا، وأبقت الوكالة طلبنا مدة من الوقت استشارت فيها الحكومة المصرية، ثم جاءنا الرفض معللاً أن الزيارة تؤثر على الأمن وتبعث القلاقل، وهى ممنوعة.

واجتمع الوفد وكتب احتجاجًا عنيفًا على منع هذه الزيارة أرسله إلى الوزارة المصرية والى حاكم السودان فى الخرطوم، وبعثنا إلى رئيس مؤتمر الخريجين نعتذر له ونذكر السبب، ولم يكد يصل إليه خبر المنع وينشر فى الصحف المصرية، حتى قامت فى السودان مظاهرات صاخبة نددت بالحكومة عميلة الإنجليز، وهتفت للحرية وطلابها، والوفد وزعيم وادى النيل، وأرسل إلى الأزهرى برقية مطولة باسم مؤتمر الخريجين وباسم المواطنين جميعًا، يعلن أسفه وألم المواطنين على منع تلك الزيارة ويصف فى إسهاب شعور السودانيين بإزاء منع تلك الزيارة.

عقب انتقال المرحوم محمد صبرى أبو علم سكرتير الوفد إلى جوار ربه الكريم، عهدت إلى عبد السلام فهمى جمعة باشا بسكرتيريته، على أن يظل سليمان محمود غنام مساعداً للسكرتير العام وقضى عبد السلام جمعة زهاء عام ويزيد يعمل سكرتيراً للوفد، وكان يحضر خصيصاً من مدينة طنطا محل إقامته ليشترك فى جلسات الوفد، وكثيراً ما كنا نحتاج إلى أعمال عاجلة، فنضطر إلى تأجيلها حتى يحضر السكرتير. ولاحظ هذا وحاول جاهداً أن يجمع بين عمله كسكرتير وبين مصالحه الخاصة فى طنطا كمحام، ومزارع يدير مئات الأفدنة بالقرب من إقامته فلم يستطع، فتحدث إلىّ فى أن أعفيه من عمل السكرتارية وأعهد بها إلى عضو من الأعضاء يتفرغ لها ويقيم بالقرب منها. واجتمع الوفد واستعرضنا أسماء الأعضاء الذين يصلحون لهذا العمل، فرشح بعضهم (غنام) باعتباره مساعد السكرتير، ولكن غنام اعتذر بأنه غير متفرغ، وأن مكتب المحاماة الخاص به وقضايا ذلك المكتب تأخذ من وقته كثيراً، ولا يستطيع أن يقوم بالعمل كله، فأجمع الرأى على ترشيح محمد فؤاد سراج الدين لأنه متفرغ أكثر من أى عضو، وقد برهن عند توليه وزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والداخلية فى وزارة الوفد التى أقيلت عام ١٩٤٤، برهن على كفاءة ونشاط جديرين بترشيحه لهذا المنصب، فضلاً عن أنه تولى رئاسة المعارضة فى مجلس الشيوخ، فأظهر كفاءة ودراية جديرين بالإعجاب من الأنصار والخصوم على السواء، وقرر الوفد تعيينه سكرتيراً عاماً وظل محمود سليمان غنام مساعداً للسكرتير العام.

(٣)

لما وصلت إلى فلسطين عام ١٩٤٢ لإقناع الملكة نازلى بالعودة إلى مصر، التقيت بعدد من زعماء فلسطين وتحدثت معهم كانوا خليطاً من الخليل وحيفا وطولكرم وعكا والقدس وغيرهم وكان حديثى معهم منصباً على أن يستعدوا من الآن لأنه قد تنتهى الحرب فجأة ويضطر الإنجليز إلى إنهاء انتدابهم على فلسطين، ويلقوا بها فى أتون الصهيونية ونصحت لهم أنهم إذا اتصلوا بالسيد أمين الحسينى أن يذكروه بأن يعمل بما أرسلته إليه من عدم التورط مع الألمان، حتى لا يتخذ الإنجليز هذا ذريعة، فيتفقوا مع اليهود عليكم وينفذوا وعد بلفور بجعل فلسطين وطناً قومياً للصهيونية.

كان هذا ملخص الحديث الذى حدثت به أهل فلسطين، فلما وضعت الحرب أوزارها كانت بريطانيا قد رضخت لطلب رئيس الولايات المتحدة (ترومان) فى أكتوبر ١٩٤٥، بأن يفتح أبواب فلسطين على مصاريعها ليدخل منها مائة ألف يهودى، وخشيت بريطانيا أن تتحمل أمام الدول العربية مسئولية التوسع فى الهجرة وحدها، فاشتركت أمريكا وقبلت عن طيب خاطر وأعلن (ترومان) موافقته فى الحال فقد اطمأن إلى أن تنفيذ بريطانيا لطلب التوسع فى هجرة اليهود إلى فلسطين سيضمن له أصوات الصهيونيين الذين يتحكمون فى مصير الانتخابات الأمريكية، ويملكون نجاح هذا وإسقاط ذاك وكانت موافقة بريطانيا على طلب (ترومان) مقابل معونة أمريكية لبريطانيا فى البقاء بمصر، وعرضت بريطانيا

على هيئة الأمم التى أنشئت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية قرارًا بتقسيم فلسطين بعد أن أعلنت أنها ستنتهى الانتداب عليها فى ١٤ مايو ١٩٤٨ وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وافقت هيئة الأمم المتحدة على مشروع التقسيم، ولم يكد مشروع التقسيم يظهر حتى عارضه الوفد وهاجمه فى الصحف وأعلنت أنى لا أوافق على تقسيم فلسطين، ولكن سياسة الوفد هى أن تكون فلسطين لأهلها المقيمين فيها الآن، سواء كانوا مسلمين أم نصارى أم يهودًا، أما أن تكون وطنًا قوميًا للصهيونية فهذا ما لا أقره ولا أوافق عليه، وإنى أكرر ما سبق أن أعلنته فى بروتوكول جامعة الدول العربية الذى صدر يوم إقالة وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بأن الوفد يرى أن تكون فلسطين لأهلها المقيمين بها من جميع الأديان، مسلمين ومسيحيين ويهودًا.

كانت هذه سياستى منذ ظهرت قضية فلسطين إلى الوجود، ولكننا فوجئنا بإعلان حكومة النقراشى دخول الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وإعداد الجيش المصرى للاشتراك فى هذه الحرب بقيادة الأمير عبد الله بن حسين أمير شرق الأردن، وكان هذا القرار مفاجأة بعد جلسة طارئة عقدها البرلمان فى ١١ مايو سنة ١٩٤٨، واجتمع الوفد اجتماعًا سريعًا وبحثنا الموقف من جميع نواحيه، فقال بعضهم إن الملك طلب دخول حرب فلسطين أملاً منه فى أن جيش مصر، وهو أكبر عددًا من الجيوش الأخرى، سيكون له القدح المعلى فى النصر وبالتالى يعلن فاروق نفسه أميرًا للمؤمنين وحاكمًا لجميع المسلمين، وارتفع رأى آخر بأن النقراشى وافق فجأة على دخول مصر الحرب فى فلسطين، ليحافظ على مكانته التى اهتزت فى مصر، وإرضاء لسيده فاروق، ويغطى الهزيمة التى هزمها فى مجلس الأمن وانتهى الوفد إلى قرار بعدم الموافقة على دخول جيش مصر فلسطين لأسباب ذكرها سكرتير الوفد المساعد محمود غنام وتتلخص هذه الأسباب:

١- ليس من مصلحة أهالى فلسطين المقيمين فيها فعلاً الحرب، لأن هذا سيزيد من هجرة اليهود إليها ويجعل أمريكا تعتمد على هذه الحرب، فتمد اليهود وتشجعهم بالأسلحة والذخيرة حتى يوطدوا أقدامهم فى فلسطين.

٢- الجيش العربى الذى سيحارب فى فلسطين إما أن ينتصر ويتغلب على اليهود، فعندئذ سوف يوعز (جلوب) حاكم الأردن الحقيقى إلى الأمير عبد الله بوقف القتال، وإما أن ينهزم وهنا ستكون الكارثة لأن جيش مصر الذى تعود من قديم الزمان، قبل أن يتخذ إدارة للحفلات والموالد، تعود على أن لا يخوض معركة إلا خرج منها منتصرًا، سيفقد ثقته بنفسه ويعود ونفسيته محطمة، فضلاً عن هذا فإنه سيدخل المعركة غير مستعد لها، لأن الأسلحة التى يملكها لا تضارع أسلحة الخصوم الذين تسلحهم بريطانيا وأمريكا بأحدث الأسلحة.

٣- مادامت القيادة ليست لمصر بل فى أيدى صنيعة من صنائع الإنجليز ذى مطامع شخصية، فلا أمل فى النصر.

وانتهى القرار إلى أنه ليس من مصلحة فلسطين ولا مصلحة العرب الدخول فى هذه الحرب ولم يكتف الوفد بهذا القرار، بل بادر زعيم المعارضة فؤاد سراج الدين، عضو الشيوخ، فقدم استجوابًا لرئيس الوزراء لمناقشة هذه المسألة ووجه للنقراشى سؤالاً محدداً: هل قدرت موقف الإنجليز ووعد بلفور للصهيونيين بأن تكون فلسطين لهم وطنًا قوميًا منذ عام ١٩١٧ عقب الحرب العالمية الأولى، وهل وضعت فى اعتبارك أن إنجلترا ستطعن جيشنا من الخلف؟ فكان رد النقراشى عليه: إننى متفائل وإننا نعرف قوة اليهود تمامًا أما من ناحية الإنجليز، فأطمئنك على أنهم هم الذين شجعونى على دخول الجيش الحرب ضد اليهود، وشارك فى المعارضة صدقى باشا رئيس الوزارة المستقيلة التى خلفتها وزارة النقراشى، فقال إنى أعارض دخول جيش مصر الحرب فى فلسطين لأنه غير مستعد، ولم يُعد الإعداد الكافى لخوض هذه المعركة ... ورد عليه رئيس الوزارة لا تقلق ولا تشغل بالك فإن الجيش المصرى يعد هذه المعركة نزهة له.

كان وراء هذا كله فاروق، الطامع فى أن ينتصر جيش مصر ويعلن نفسه كما قلت خليفة للمسلمين ومن أجل هذا أصدر الأمر لحيدر باشا بتحريك الجيش دون علم رئيس الوزارة، وابتلع النقراشى هذه الإهانة وكذب وضلل على مجلس الشيوخ حين استجوبته المعارضة وأشاد بكفاءة الجيش وقدرته واستعداده.

لقد خاض جيش مصر المعركة دون تسليح يقاوم به، فلم تكن بريطانيا التى هى المصدر الوحيد لإمداده بالسلاح قد امدته بشئ من أسلحة متطورة، ولا سمحت له بأن يشترى من غيرها.

وقد انتهز سماسرة الملك أمثال إدمون سهلان وحلمى حسين وبولل، الفرصة فكسبوا من وراء صفقة الأسلحة التى اجتلبوها من إيطاليا، وكلها غير صالحة، اكتسبوا من ورائها أمولاً طائلة وامتلأت جيوبهم بالكسب الحرام.

وصح ما توقعه الوفد فى تحذيره ومعارضته، فقد دخلت الجيوش العربية فلسطين بقيادة الأمير عبد الله، وكانت متفوقة على اسرائيل ولو تركت لسحقتها سحقًا، ولكن القائد الأعلى أعلن قبول هدنة بينه وبين اليهود فى ١١ يونية سنة ١٩٤٨، بعد أقل من شهر من خوض المعركة التى حارب فيها الجيش المصرى بأسلحة قديمة فاسدة، عدوًا مسلحًا بأسلحة متطورة ولكنه تفوق عليه، واستؤنف القتال مرة أخرى فى التاسع من يولية، ثم توقف ثانية فى ١٨ منه.

كان كلما أحس اليهود بهزيمتهم، طلبوا الهدنة وسرعان ما يوافق قائد الجيوش السبعة، الأمير عبد الله، أو بالأحرى جلوب، ولم يطل أمد الهدنة إلا ريثما يستعد اليهود للهجوم، وأمدتهم أمريكا وإنجلترا بالأسلحة والعتاد فقاموا بهجوم عنيف وحاصروا الفالوجا. وكانت أخطر موقعة فى حرب فلسطين أبلى فيها الجيش المصرى بلاء فوق ما كان ينتظر منه وخر فيها أبطال صناديد، وظلت الفالوجا محاصرة أكثر من ثلاثة أشهر ثم توقف

القتال فى أوائل سنة ١٩٤٩، وبدأت مفاوضات فى مدينة رودس عقدت فيها اتفاقية للهدنة فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩.

وعاد الجيش المصرى مطأطأ الرؤوس فاقدًا معنوياته خاسرًا أعدادًا كبيرة من خيرة ضباطه وجنوده وخرست أصوات أمير المؤمنين المنتظر وخليفة رب العالمين المرتقب، وخرس إلى جانبه صوت رئيس وزرائه الذى تنكر لكل القيم واستباح الكذب والتضليل على شيوخ الأمة، لقاء بقائه فى حكم زائل ونفاقًا ورياء لملك لا يفكر فى العواقب.

لقد كانت فجيعتى فى أبنائنا الذين سقطوا فى ميدان القتال كبيرة وحزنى عليهم شديدًا، وأدرك الرأى العام حينئذ أن الوفد كان على بصيرة يوم عارض دخول جيش مصر الحرب وأنه لم يكن يصدر فى قراره عن هوى حزبى ولا ميل شخصى.

وانتهز الإخوان المسلمون حرب فلسطين فنشطوا خارج مصر، الذين ضيق عليهم النقراشى وبعثوا بأفواج من المتطوعين إلى صحراء النقب، وشكلت الجامعة العربية ثلاث كتائب بدأوا القتال فى فلسطين واستراح الملك وحكومته إلى هذا، لأنه فى نظرهم سيلهى عن الاهتمام بقضية الجلاء، ولكن المظاهرات الوطنية والاضطرابات المختلفة والسخط والغضب على الملك ووزارته قد بلغ منتهاه.

كان الإخوان المسلمون ينادون فى طول البلاد وعرضها فى مصر وخارجها، بأنه يجب أن تقوم حرب دينية لإخراج اليهود من فلسطين.

وأظهر افاروق من الحماسة المصطنعة للقتال وتشجيع الحرب فى فلسطين، ودعا مراسل اليونايتدبرس وأفضى إليه بحديث تجاوز فيه كل اختصاصاته الدستورية وقال: "إن مصر ستمد العرب بكل مساعدة عسكرية واقتصادية حتى تخرج اليهود من فلسطين، وإننى لن أقبل قيام دولة صهيونية على حدود مصر ومن أجل ذلك لابد من استعمال القوة والتقطت بريطانيا وأمريكا هذا التصريح وما شاكله من تصرفات فأخذت تقوى اليهود فى فلسطين وتشجع على الهجرة وتمد بالأسلحة.

وكانت الهدنة التى على أساسها أوقفت الحرب، قد قررت سحب القوات المصرية المعسكرة فى الفالوجا بعد موقعتها المعروفة وتبادل الأسرى خلال عشرة أيام ومنع الفريقين من القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية ومنع إنشاء مطارات عربية فى فلسطين مع إقرار وضع القائمة وساعدت إسرائيل على الاستيلاء على صحراء النقب والوصول إلى إيلات عن طريق قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الذى عارضناه من أول وهلة.

وتبين أن العرب بقبولهم الهدنة وهزيمتهم أمام اليهود فقدوا فرصة إقامة دولة عربية فى فلسطين استنادًا إلى قرار الأمم المتحدة، وفقدوا مساحة كبيرة من أراضيهم التى منحت لليهود بناء على قرار التقسيم.

ولقد أذاع اليهود إن حقًا وإن كذبًا أن تلك الأراضى التى استولوا عليها قد دفعوا ثمنها لأصحابها العرب وقبلوا أن يتركوها لهم.

لقد كان تقسيم فلسطين إلى شطرين، شطر لليهود وآخر للعرب، مجحفًا إجحافًا كبيرًا بحق أهل البلد الأصليين لأن أغلبية سكان فلسطين عند التقسيم، كانوا عربًا وكانت المساحة التى يسكنها اليهود لا تتجاوز ٧٪ من مساحة البلد كلها، فجاء التقسيم، فمكن لهم إذ جعل لهم نصف المساحة ومن أجل هذا رفضه الوفد ورفضته جميع الهيئات الوطنية.

وانتهز اليهود وعصابتهم المدربة المسلحة فرصة رفض العرب التقسيم، وقبل دخول الجيوش العربية الحرب رسميًا، فهجموا عليهم فى الطرق وفوتوا عليهم قصدهم، فلما دخلت الجيوش السبعة الحرب بقيادة الأمير عبد الله، توجست خيفة وحدست أن سيكون وراء الأكمة ما وراءها وأنها لعبة سيكون لها أثرها، يكسب اليهود من ورائها أرضًا لأنهم واثقون من أنهم إذا انهزموا فوراءهم من يحميهم، وسينتهز الأمير عبد الله هذه الفرصة ليحظى بنصيب من الغنيمة، وكان ما توقعته فقد عملت عصابات اليهود على تنفيذ مخططهم الصهيونى، فاستولوا على عدة مدن هامة من المدن التى كانت فى أيدى العرب، عند قرار التقسيم، استولت عصاباتهم فى أقل من شهر ونصف على مدن طبرية وحيفا ويافا وصند وأحياء هامة من القدس نفسه والجليل بقسميه الشرقى والغربى، مع أن القسم الغربى بما فيه مدينتا عكا ويافا، كان بعد التقسيم خارج نطاق الدولة اليهودية التى حددها قرار الأمم المتحدة.

وظلت تلك العصابات تشيع الرعب فى المواطنين من أبناء تلك المناطق، وارتكبت جرائم وحشية شاعت فى العالم كله حتى أرغمت السكان الأصليين على ترك مدنهم، ولن ينسى التاريخ وستظل الأجيال تذكر مذبحة دير ياسين التى وقعت قبل دخول الجيوش العربية رسميًا، وانتهت بقتل مئات من العرب وتخريب أكثر من مائة قرية.

ودخل العرب بعد هذه الحرب فاقدى القدرة العسكرية على المقاومة وفاقدى السيطرة على قيادة جيوشهم إلى الطريق الذى يفسد على الصهيونية مخططها.

وكانت فرصة بن جوريون الذهبية التى ظل يحلم بها سنين طويلة، فانتهزها وأعلن دولة إسرائيل قبل دخول الجيوش العربية الحرب بيوم واحد.

ولدت دولة إسرائيل طفلة تحبو على سطح الحياة وكان من الممكن وأدها فى مهدها لو سارع العرب بدخول الحرب الرسمية وتسليم قيادتهم لربيب الإنجليز وصنيعتهم، الأمير عبد الله الذى لم يكد يرى الصهيونية تلعب دورها حتى أراد ألا يخرج من الغنيمة بغير نصيب، فأعلن نفسه ملكًا على الأردن. وبعد أن كان صاحب السمو فصار صاحب الجلالة وأخفى غاياته وأبطن أغراضه وتشدق بالعروبة وحب العرب وكراهية اليهود والعمل على

محقهم، والله أعلم بالسرائر، وسرعان ما انكشف أمره للفلسطينيين أنفسهم فاغتالوه داخل المسجد الأقصى.

ماذا كان ينتظر الفلسطينيون والعرب من جيش الأردن الذى يقوده جلوب الإنجليزى، وماذا كانوا ينتظرون من عبد الله بن الحسين شريف مكة الذى ظل خادماً للإنجليز حتى أقصى عن الحرمين الشريفين وما حولها عقب الحرب العالمية الأولى؟ إنها كارثة وأى كارثة!

ومن أسف أن جميع الحكومات العربية بلا استثناء استغلت قضية فلسطين فقد أصبحت بعد قيام إسرائيل قضية اسغلتها كل الحكومات، وأخذت تزايد عليها وتستعرض عضلاتها، اليهود يتوسعون ويثبتون أقدامهم ويعملون على توطيد دولتهم الناشئة، والعرب يكتفون بالبيانات التى تستنكر، وتنعت إسرائيل بالمزعومة وحسبهم هذا... أما الذين تشردهم إسرائيل كل يوم من أبناء فلسطين الأصليين من الدول الغربية، وأما الدعاية التى ملأت الدنيا كلها بأن اليهود قلة، تريد أن تعيش فى أرض الميعاد "الأرض التى ذكرها تلمودهم"، بأنها حقهم فيأتى العرب فيقاومونهم ويحاولوا حربهم ... أما كل هذا فلم يكن فى حساب الحكومات الغربية، ولا من برنامجها.

لقد تلهت مصر بمشاكلها الداخلية، واضطراب الأحوال فيها ولها الحق لأنها ليست حرة ولا آمنة، حتى تطلب الحرية والأمان لغيرها، وانشغلت بقية البلاد العربية بمصالحها وأحوالها وترك عرب فلسطين الصهيونية تتغلغل فيهم وتنهب أراضيهم وممتلكاتهم، تشترى ممن تصطدهم الأرض تارة بدارهم، معدودة أو مأدبة شائقة أو حفلة راقصة، وتنهب من الفقراء أملاكهم قوة واقتداراً وتطردهم من ديارهم ومساكنهم فيشردون فى كل بلد عربية، وتعطف عليهم مملكة عربية أو شعب عربى، وقد خرجوا بالألوف والمئات مشتتين فى عديد من البلاد وبذلك خرجت قضية فلسطين الأولى التى كان محورها رفض التقسيم وإقامة دولة تتعايش فيها الطوائف كلها، استبعد هذا وأصبحنا أمام مشكلة جديدة، هى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وهيهات أن يعودوا، ومادامت جماعات من المصريين شكلوا هيئات فدائية، ومادام الإخوان المسلمون قد قدموا عدداً منهم من جهازها السرى وأمدوهم بالأسلحة والذخيرة، وقاموا بعمليات إرهابية فى أرض فلسطين واستشهد فريق منهم هناك.

إذن فلتكن فرصتهم ليحرقوا المحال التجارية المملوكة لليهود فى مصر، وليخربوا ويدمروا دور السينما ويقتلوا المصريين الذين يخالفونهم فى الرأى أو يقفون فى طريق توليهم الحكم والوصول إلى السلطة، فيقتل أحمد الخازندار المستشار، وليقتل سليم زكى حكمدار العاصمة، وليقم مفتوهم فيقرروا لهم أن هذا جهاد فى سبيل الله وأن القاتلين والمخربين لهم قربى عند الله ونصيب فى جنات النعيم.

وتتقرب لهم أحزاب الأقلية تارة وتبتعد عنهم تارة، وتهادنهم حكومات الأقليات مرة

وتشتد عليهم مرة وهكذا دواليك، والخاسر فى هذا كله مصر وشعبها، فلا ملكها أضحى أمير المؤمنين ولا هى خرجب منتصرة من حرب فلسطين، بل خسرت الأمرين واضطربت فيها الأحوال وأصبحت النفوس فى درجة غليان، وبدأت الحكومة تضيق بهم وبأعمالهم التخريبية بعد أن أصبحت حديث العالم فبدأت تشتد عليهم وتطاردهم، ورأى الإخوان المسلمون أن حكومة النقراشى قد ضايقتهم وطاردتهم فبيتوا الانتقام من رئيسها، ودرسوا ورسموا خطة قتله فى دقة وعناية وعهدوا إلى شاب منهم يمت إلى بعض ضباط الجيش المصرى بأوثق الصلات، إذ أن شقيقه كان ضابطًا فى سلاح المدفعية، عهدوا إلى عبد الحميد أحمد حسن باغتيال النقراشى رئيس الوزارة، فألبسته حلة عسكرية برتبة ضابط ووقف ينتظره ضمن قوات الحرس على مصعد وزارة الداخلية، وما أن وصل حتى أدى له التحية العسكرية ثم تناول مسدسه فى سرعة وأطلقه عليه فأرداه قتيلاً قبض على القاتل واعترف بأنه قتله لخيانته ومطاردته جماعته.

لم يعتبر فاروق بهذا كله وأصر على أن يسير فى الشوط حتى آخره، فعهد إلى إبراهيم عبد الهادى زميل النقراشى والعضو البارز فى الحزب السعدى، عهد إليه جلالته بتأليف الوزارة فألفها بين مظاهر الرعب والخوف، وأحاط نفسه بترسانة من الأسلحة ومئات من معتادى الإجرام وسفك الدماء.

وبدأت الوزارة الجديدة أعمالها بمصادرة الحريات واستعمال أقصى القوة مع الهيئات، خاصة الإخوان المسلمين الذين ينتمى إليهم قاتل النقراشى، ولم تشهد مصر موجة إرهاب على الصعيد السرى أشد ولا أعنف مما شهدته فى عهد حكومة السعديين، إذ أنها أخذت تتبارى مع الإخوان المسلمين ... الإخوان يملكون ترسانة من السلاح قوية، والحكومة تملك الأجهزة التى تسخرها وفق هواها وحسب ميولها، وأرادت أن تنتقم لاغتيال النقراشى واستخدمت ضابطًا برتبة الأميرالاى اسمه (محمود عبد المجيد) وهو معروف بتدبير الجرائم وعريق فى تنظيم عمليات الاغتيال، وعهدت إليه أن يقتل المرشد العام للإخوان المسلمين، الشيخ حسن البنا مقابل قتل النقراشى.

وكان حسن البنا يتردد على أحد الأساتذة المحامين فى شارع المغربى، ويسير يحرسه واحد من أتباعه مسلح، وما أن وصل إلى قرابة الإسعاف حتى أطلق عليه جندى استقدمه محمد عبد المجيد من الصعيد لهذا الغرض، معروف بإجادة إصابة الهدف، أطلق ذلك الجندى على الشيخ حسن البنا الرصاص فأرداه قتيلاً فى الحال. وقع ذلك الحادث فى ١٢ فبراير عام ١٩٤٩، بعد قتل النقراشى بستة أسابيع فقط. ولقد تألمت لمقتل حسن البنا لأنى بطبعى أمقت الاغتيال والغدر، فضلاً عن أن الشيخ البنا مهما كان فيه من عيوب وطموح، هو وجماعته، إلا أنه لاشك كان مؤمنًا يعمل بما يعتقد، وإن كنت لا أقر الأعمال الإرهابية التى ارتكبها جماعة من الإخوان المسلمين وذهب ضحيتها عديد من المصريين، واحترقت محال تجارية كثيرة.

ولم تكتف الحكومة بقتل حسن البنا بل تكررت عمليات الإرهاب والتعذيب فى كل من ينتسب وبطانته وحاشيته التى سعت فى الأرض فساداً، واستغلت ذلك التسيب فامتلأت جيوبهم بالرشوة والسرقة ونشر الرعب بين الناس، وقامت طبقات الشعب ثائرة على الأوضاع السائدة مصممة على المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر.

وكانت الأحكام العرفية قد رفعت والرقابة على الصحف قد ألغيت على أثر حرب فلسطين، فقامت الجماهير ثائرة غاضبة مصرة على الحرية، مصصمة على طرد جيش الاحتلال.

اجتمعت عوامل الإخفاق كلها على الملك السادر فى غلوائه، ولم يستطع هو وحكومته أن يحولوا بين المد الجذرى للجماهير، والثورة المحتدمة فى نفوسهم، فكر جلالته – أو فكر له – فى أن يضحى بحكومة إبراهيم عبد الهادى خاصة أن مجلس النواب قد قرب انتهاء أمده، ولابد من إجراء انتخابات جديدة، فبعث برجل السراى محمد حيدر وزير الحربية فى الوزارة إلى رئيسه فى داره بالإسكندرية بعد منتصف الليل، وأبلغه رغبة صاحب الجلالة فى أن يقدم استقالته، ولم يفكر حتى فى دعوته لمقابلته والتفاهم معه، وكانت تلك طريقة غير مألوفة فى استقالة الوزارات إذ أن العرف جرى على أن يذهب رئيس الوزراء لمقابلة الملك ويقدم إليه استقالته إن كان راغباً فيها أما أن يقال له من وزير مرؤوس له قدم استقالتك بالأمر الملكى الكريم فهذه طريقة جديدة لإهانة الوزراء المحسوبين الخاضعين والخدم للذات الملكية المصونة.

ورضخ إبراهيم عبد الهادى للأمر وقدم استقالته وكان ذلك قبل حلول العيد بيوم واحد وطبلت الصحف اليومية الموالية للعهد وزمرت وانقلبت على الوزارة ولم يجف مداد استقالتها، فكتبت أخبار اليوم تقول: هذه الهدية الثمينة من ملك البلاد الحريص على رفعة وطنه للشعب فى ليلة العيد.

واختار الملك حسين سرى للوزارة مرة أخرى لا ليحكم كما فعل من قبل ولكن ليؤلف وزارة ائتلافية من الأحزاب جميعاً للتمهيد للانتخابات التى قرب ميعادها وأخذت الأحزاب تعترض على أن الدوائر الانتخابية تغيرت فطلب أن تعدل وعرض سرى على الوفد أن يشترك بأربعة وزراء ليضمن عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية حتى يمكن إجراء انتخابات حرة نظيفة تظهر فيها البلاد رغبتها الحقيقية وقد كان هذا مطلب الوفد منذ أقيلت وزارته فقبلنا أن يشترك أربعة من الوفديين كان منهم فؤاد سراج الدين الذى تولى وزارة الداخلية إبان حكم الوفد ودرس عن كثب الدوائر الانتخابية ويعرف أسرارها.

وقد أرادت أحزاب الأقلية أن تقسم الدوائر وفق ما تشتهى فرفض وزراء الوفد هذه المحاولة رفضاً باتاً وهددوا بالاستقالة إن لم تقسم الدوائر وفقاً للقانون وما أن انتهت مهمة تقسيم الدوائر حتى أعلن الوفديون انسحابهم من الوزارة فاستقالت ولم يمض على تأليفها غير أربعة أشهر أتمت فيها مهمتها.

واشترط الوفد لدخوله فى الانتخابات الجديدة أن تجرى الانتخابات حكومة محايدة ولما عرض عليه اسم حسين سرى ليكون رئيساً طلب ألا يشترك معه فى الوزارة أى وزير حزبى وكان أن ألف وزارته الثالثة من أفراد لا ينتمون إلى الأحزاب وكانت وزارة التموين من نصيب الأستاذ محمد على راتب وهو رجل قانونى معروف بالعدل والنزاهة وسرعان ما اكتشف فى وزارة الأقوات والسلع فضائح مخزية وصفقات مريبة كانت تدور فى الخفاء طيلة حكم الأقليات وقدم للحكومة تقريراً ضافياً مدعماً بالأدلة والمستندات أدان فيه سبعة من حكومة السعديين.

ومهدت حكومة سرى للانتخابات بأن خفت الرقابة على الصحف فانكشف الغطاء عن فضائح وأهوال تعرض لها المعتقلون الذين اعتقلتهم حكومة إبراهيم عبد الهادى نشرتها الصحف مفصلة واستنزلت اللعنات والغضب على مرتكبيها فسارع وزراء الأحرار والدستوريين الذين شاركوا السعديين الحكم وقالوا إنهم غير مسئولين عن شئ من تلك الجرائم البشعة لأنهم لم يعلموا بها ولم يكونوا يديرون إلا شئون الوزارات التى يتولونها - عذر أقبح من ذنب - فالوزارة متضامنة والحكومة كلها مسئولة عما يجرى فى عهدها.

وسارع الملك وأبواقه وصحافته وأحزاب الأقلية التى فشلت فى كل شئ تولته وأودت بمصالح الشعب ومقدراته إلى الحضيض ونحّت قضية الجلاء والاستقلال ومجابهة الإنجليز جانباً. سارع الملك وهؤلاء جميعاً يذيعون فى المجالس والمنتديات وينشرون فى الصحف والمجلات أنه لابد من التوازن فى الانتخابات ولا يمكن لحزب أن يحصل على أغلبية ترشحه لتولى الوزارة وحده، وكان الملك نشيطاً كثير التصريحات كثير التصميم بأنه لن يسمح بحال من الأحوال للوفد أن ينال أغلبية فى الانتخابات، يعنى يريد أن يعيد مأساة عام ١٩٣٨ بصورة أخرى وهى أن يترك عدة مقاعد لا تصل إلى الأغلبية المطلقة للوفد ويتدخل فى باقى الدوائر مكرراً بذلك تجربة صدقى فى انتخابات الشيوخ عام ١٩٣٤ حين عمد إلى دوائر الوفديين ذوى العصبيات فى دوائرهم فترك الانتخابات فيها حرة فنجحوا وتدخل فى باقى الدوائر تدخلاً سافراً معيباً ضد مرشحى الوفد فسقطوا، وهذه عبقرية رب الكفاءات، فلم لا يعيد فاروق هذه الهزلية ويوعز إلى صهره حسين سرى بأن يكررها.

التحقيق

(١)

ما أشبه الليلة بالبارحة ....

سيصعد الموج الشعبى إلى قمة ذروته، ثم يتسلق القمة المبشرون بشمس الحرية ونصرها المبين، ثم ينتهى الأمر إلى أن ينحسر الموج ويغيض الماء، دون أن تشرق الشمس أو يستوى فلك مصر على الجودي.

ومع الهبوط ثم الانحسار ثم الانكسار تبدأ (السلفية) فى الصعود وهى تجد زادها فى مناخ كامل من الإحباط، وفى ظل سلطة تبحث عمن تستقوى به على ضعفها، تنمو (السلفية) ويشتد ساعدها وتتحول إلى قوة موازية فى المجتمع فتحاول بدورها أن تعلن عن حضورها وأن تفرض سطوتها.

بعدها لا يتأخر موعد الصدام الذى يكون - بالضرورة - دمويًا ومروعًا قبل أن يأخذ النبض الشعبى من جديد فى دفع أمواجه إلى الأمام ثم إلى أعلى.

وهكذا لم يقدر لجماعة الإخوان المسلمين ما أتيح لها من نمو إلا فى كنف سلطة تبغى أن تضيف من رصيد قوتها قوة ومن علو صوتها صوتًا.

أما غاية التحالف والاتفاق من جانب الجماعة فهو أن تمكن لنفسها فى المجتمع بغض النظر عن أهداف ونوايا الطرف الآخر وعن اقترابه منها أو ابتعاده عنها وإذا بحثنا عن تعبير آخر يصف هذا السلوك بغير أنه سلوك منهز، لقلنا - مثلاً - إنه سلوك فرصيّ، يتيح لصاحبه فرصة أن ينقل بتحالفه من ضفة إلى أخرى فى مرونة ويسر.

فقد نمت جماعة الإخوان المسلمين فى سنوات الحرب العالمية الثانية خلال تحالفها مع الوفد، مرات عدة ولكنها بمجرد سقوط الوزارة الوفدية بادرت بالانعطاف إلى وجهتها القديمة، القصر الملكي، وتم ذلك على نحو كامل وبسعى حثيث من جانبها.

إن الملك فاروق نفسه هو الذى أخذ يهدئ من قلق السفير البريطانى «وفق تقديره ١٩٩٤/١١/١٦» بأنه على صلة وثيقة بالجماعة وأنها منتشرة بالفعل ولكنها لا تتدخل فى السياسة «وكان قد أوقف معوناتها المالية بعد تحالفها مع الوفد قبل ذلك بشهور».

أما فلسفة القصر فى ذلك التحالف، فكانت هى نفسها فلسفة الوفد وهى فلسفة من قبله، ومن بعده ومن قبلهم ومن بعدهم دون تبديل:

* طرد بقية القوى السياسية من مفاصل العمل السياسى والوطنى العام.
* بقاء المعادلات الاجتماعية على حالها دون تغيير.

مرة ثانية وبعد ذلك بعام كامل فإن وكيل وزارة الداخلية المصرية (حسن رفعت) هو الذى يهدئ من قلق المستشار الشرقى للسفارة البريطانية (١٩٤٥/١١/٩) على نمو نفوذ الإخوان بتحالف القصر معهم قائلاً: "ليس هناك ضرر من أن يعطى فاروق لهم بعض التشجيع، فهم أحسن أداة لمحاربة الشيوعية" وبهذا المعنى كان عبد الرحمن عمار "وكيل الداخلية أيضاً، وصاحب مذكرة حل الجماعة، وكبير المشاركين بالتخطيط فى اغتيال الشيخ البنا" يحضر اجتماعات الإخوان المسلمين عام ١٩٤٤- وفق شهادته - بغرض (تشجيعهم).

يذكر أنور السادات أن الشيخ البنا أفصح له بعد خروجه من المعتقل عن أن المتاعب تأتى من ناحيتين: ناحية الملك وناحية الأجانب، وإن الأجانب يمكن أن يطمئنوا إلى الحركة لو اطمأن إليها الملك.

يقول السادات: "ونظر فى عيني" طويلاً وهو يقول: أنا أستطيع أن أكسب طمأنينة الملك لو تقابلت معه قبل أن يضيف: "أنت تعرف يوسف رشاد؟"

قال السادات: نعم أعرفه وبينى وبينه صداقة كبيرة ومودة.

وذهب السادات وأقنع يوسف رشاد بأن يهيئ للبنا فرصة لقاء مع الملك، ولم يتأخر يوسف رشاد ففاتح الملك تليفونيًا، ولكن الملك قاطعه وشوش عليه، وعندما لقيه بادره بالقول:

"كيف تكلمنى تليفونيًا فى أمر كهذا ألم تعرف أن حسن رفعت يراقب التليفونات؟!"

لكن فاروق عاد وطلب من يوسف رشاد الاتصال بحسن البنا والاستماع إليه، فالتقى به وتحدث معه ثلاث ساعات كاملة وخرج مقتنعًا بخلوص نية البنا نحو الملك ولكنه عندما أبلغ الملك بذلك ضحك وقال له: "حسن البنا ضحك عليك"!

غير أن تجسيد العلاقة بين الملك والإخوان لم يتأخر رغم ذلك، فقد سمحت السلطات للإخوان (سبتمبر ١٩٤٥) بعقد المؤتمر العام لنواب الأقاليم فى الوقت الذى تم فيه منع جميع المؤتمرات والاجتماعات لغيرهم فى القاهرة والأقاليم. ومع ازدياد انحسار التأييد الشعبى للملك، ووضوح ذلك فى الأوساط الطلابية ازداد جسر القصر الملكى مع الإخوان اتساعًا وعمقًاحتى إن الملك بعث برسول من لدنه إلى حسن البنا ليستشيره فى أمر مجئ اسماعيل صدقى رئيسًا للوزراء وعاد الرسول وهو يبشر بموافقة المرشد التامة على الاختيار.

واندفع التأييد الإخوانى لوزارة صدقى حتى استخدمت آيات من القرآن الكريم فى بث الدعاية لحكمه الدموى وقد ذهب رئيس الوزراء إلى المركز العام للإخوان المسلمين وترك بطاقة فى اليوم التالى لتأليف الوزارة وسرعان ما رد حسن البنا له الزيارة وأصبح التأييد

قويًا ومشتركًا فقد دعى البنا إلى إحدى الولائم بالقصر ولكن الدعوة تضمنت الحضور بالردنجوت فاعتذر "لأنه – حسب نص كلامه – ليس لديه مال يمكنه من شراء الردنجوت" ورغم شيوع أن أول مقابلة للملك كانت مع الهضيبي فإن د. لطيفة محمد سالم تلتقط تقريرًا بريطانيًا (عن شهر ديسمبر ١٩٤٦) يشير إلى أن لقاءًا قد تم بين الملك وبين الشيخ البنا في هذا التوقيت ولكن بشكل سرى وكان تقرير السفارة البريطانية – كما تضيف دراسة د. لطيفة – أن سياسة القصر تعرضه لوضع خطير فقد أصبح وحكومته يرتكزان على الإخوان الذين زادت قوتهم بشكل كبير ولم يكن ثمة مبالغة فى ذلك رغم أن السفارة البريطانية لم تر أصابع الإخوان وهى تمتد إلى قلب القوات المسلحة المصرية فعندما حلت نهاية عام ١٩٤٩ كانت هناك مجموعة من الضباط تعقد اجتماعات (إخوانية) منظمة فى أحد بيوت أعضائها "أحيانًا فى بيت مجدى حسنين" وأحيانًا "فى بيت أحمد مظهر كما يقول خالد محيى الدين" وكانت تضم هذه المجموعة – حسب شهادته أيضًا – جمال عبد الناصر، كمال الدين حسين، حسين الشافعي، حسين حمودة، سعد توفيق، صلاح خليفة، عبد اللطيف البغدادي، حسن إبراهيم، لكن عبد المنعم عبد الرؤوف يضيف – فى مذكراته – إلى القائمة أسماء أخرى مثل مصطفى بهجت، إبراهيم الطحاوي، جمال ربيع، أحمد حمدي، أمين هويدي، وحيد رمضان... إلخ.

وقد اختار حسن البنا بنفسه أن يضم جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين إلى الجهاز السرى للإخوان، وقد ذهبا إلى المركز العام للإخوان بالملابس المدنية حيث قادهما صلاح خليفة إلى منزل حى الصليبة بجوار سبيل أم عباس (قرب السيدة زينب) حيث صعدوا إلى الطابق الأول، ونقر صلاح على الباب وسأل: "الحاج موجود؟" وكانت كلمة السر. ثم دخلوا حجرة ذات ضوء خافت جدًا وجلسوا على الحصير، ثم قادهم صلاح واحدًا بعد الآخر لأخذ العهد وحلف اليمين، ودخل كل منهم غرفة مظلمة تمامًا يجلس بها رجل مغطى بملاءة فلا تعرف شخصيته.

وسأل الرجل: هل أنت مستعد لأن تضحى بنفسك فى سبيل الدعوة؟

وكان الجواب: نعم.

وقال الرجل: أمدد يديك لتبايعنى على كتاب الله وعلى المسدس.

وحلف كل منهم على المصحف والمسدس معًا يمين البيعة فى المكره والمنشط.

ثم قال الرجل المتخفي: إن من يفشى سرنا ليس له سوى جزاء واحد هو جزاء الخيانة.

يقول خالد محيى الدين إنه أحس بأن صاحب الصوت المتخفى هو صالح عشماوى "وهو نفسه ما قرره فى التحقيقات عبد المجيد حسن قاتل النقراشى عن صوت صاحب بيعته" لكن عبد الناصر – وفق شهادة خالد أيضًا "كان يعتقد أن الإخوان يريدون استغلالنا للقضية الوطنية ... وكان يلح فى الاجتماعات: إذا كان لديكم نصف مليون عضو

وأربعة آلاف شعبة، فلماذا لا نبدأ بعمليات ضرب ضد الاحتلال ومظاهرات وتحركات جماهيرية؟

ولم يكن ثمة جواب ولذلك بدأ الضباط يرسمون لإنفسهم مسارًا آخر "بدأنا نشعر بحالة من الاغتراب عن الجماعة".

كان الإخوان يشعرون بأن أشرعتهم وحدهم هي الملأى برياح قوية ... وأنهم أصبحوا قادرين على الإبحار بها بعيدًا، وقد ترجموا ذلك إلى سلوك.

فى بداية عام ١٩٤٨ أرسل حسن البنا عريضة إلى الملك يتعجل إقالة النقراشى ثم أعقب ذلك قيام شابين من الإخوان باغتيال المستشار الخازندار رئيس محكمة الجنايات ٢ مارس ١٩٤٨ والذى حكم فى قضية القنابل ولم يكن المتهمون فيها ينتمون إلى الإخوان وكان ذلك يعنى أنهم نصبوا من أنفسهم قاضيًا عامًا وضميرًا عامًا للمجتمع وأداة - أيضًا - لتنفيذ أحكامه.

وحين زج بالجيش المصرى فى حرب فلسطين كتب الإخوان أنها "ظهرت وطنية الملك المفدى فى أجلى صورة، فقد كللت معركة فلسطين هامته بفخار تزهو به مصر، ويباهى به التاريخ".

ومع أن الإخوان اختاروا أن يدفعوا إلى جبهات القتال بعناصر ليست ضمن قوتهم الأساسية المدربة إلا أن القتال فى فلسطين قد لعب فى النصف الثانى من الأربعينيات ما لعبه القتال فى أفغانستان خلال الثمانينيات. "يضاف إلى ذلك أن الحكومة تركت لهم معسكرًا مفتوحًا للتدريب العسكرى فى منطقة حلوان ولم يكشف النقاب عن هذا إلا فى أوراق ملف اغتيال النقراشى بعد ذلك."

وعندما كان الجيش المصرى مازال ينزف تحت أشكال مختلفة من الإبادة والحصار فى فلسطين كان الإخوان يلعبون فى القاهرة والإسكندرية لعبة "مصائد القنابل" ترويعًا أو تركيعًا للجميع، حيث "صار الناس لا يأمنون على أنفسهم فى غدوهم ورواحهم من أن تقصف بالجالس أو الراكب منهم قنبلة أو رصاصة من مسدس، أو سقف ينهار عليه فى أية لحظة من نهار أو ليل"!

ووصل إشعاع الخوف الزاحف إلى الملك نفسه حيث شددت عليه الحراسة، وتسلح بمسدس - كما يقول جلال الحمامصى - ليدرأ عن نفسه الخطر، وترددت فى ساحة القصر الملكى وتحت قبة مجلس الوزراء أفكار لمواجهة الجماعة التى تحولت فعليًا إلى دولة داخل الدولة. وكان من بينها حل الجماعة والاستيلاء على أسلحتها وتشريد أعضائها وكان هناك من يتنصت للجماعة فقد وصلت الأخبار إلى المرشد العام ولجأ إلى مرتضى المراغى (مدير الأمن) وطلب منه أن يتجاوز رئيس الوزراء، وأن ينقل إلى الملك مباشرة رسالة طمأنه بأن الإخوان لا يريدون به شرًا وأنهم ليسوا قوامين عليه وعرض مدير الأمن

الأمر على رئيس الوزارة وطلب منه النقراشى ألا يقوم بتوصيل الرسالة إلى الملك، وفى أول يوم لافتتاح الدراسة بالجامعات أطلق الإخوان شغبًا مسلحًا وألقيت على حكمدار العاصمة سليم زكى قنبلة أودت بحياته ١٩٤٨/١٢/٤ بعدها بيومين شب شغب آخر فى المدرسة الخديوية وهرع الضباط فواجهتهم قنابل الطلاب فأصيب سبعة ضباط وسبعة جنود، وبعد يومين ١٢/٨ صدر أمر عسكرى بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وضبط أوراقها ووثائقها وأسلحتها لأنها "انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التى تأسست من أجلها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها..."

وهرع الشيخ البنا مرة ثانية إلى كريم ثابت وطلب وساطته لدى الملك لأن الإخوان عون للملك فى مقاومة الشيوعية والأفكار الهدامة ووفق مذكرات كريم ثابت فقد عرض الشيخ البنا صفقة تتضمن إلغاء قرار حل الجماعة مقابل إعلان منه بأن الإخوان لن يشتغلوا بالسياسة بتاتًا "وقد عد اشتغالهم بها فى لقائه مع كريم ثابت مصدر الخطأ"وعندما ذهب كريم ثابت ليحادث الملك وجده فى شدة الغضب فقد أخرج من الأدراج نتيجة من (نتائج الحائط) التى تطبعها الحكومة ومنزوع منها صورته، وملصق مكانها صورة المرشد العام وعلق قائلاً:

"إنها صورة الملك الجديد" وبعد عشرين يومًا من قرار حل الجماعة، وفى العاشرة صباح الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سقط النقراشى رئيس الوزراء برصاصتين أطلقهما عليه الطالب الإخوانى عبد المجيد حسن داخل مبنى وزارة الداخلية ليكون وقع الفعل شاهدًا بسلطانهم معلنًا عن قوتهم وليحمل من معنى التحدى للسلطات والاستهانة بها وإسقاط هيبتها، ما يعيد للجماعة منزلتها التى عسف بها أمر الحل.."

وكان هناك – أيضًا – (مفتى للدماء) فقد ضبطت ضمن أوراق القضية فتوى تقول: "علينا ألا نتردد فى الاستعانة بسنة رسول الله فى اغتيال أعدائه ... ولم يقتصر الرسول على اغتيال الرجال فحسب بل امتد إلى كل امرأة عنيدة خطيرة على أمن الناس وسلامتهم!"

وتدفقت اعترافات المتهم بعد أن أصدر الشيخ البنا بيانًا نفى فيه ما يعلمه عن الجريمة وأنه يبرأ منها ومن مرتكبها، وقال القاتل عقب قراءته للبيان "أردت أن أعلن جميع أفراد النظام الخاص بأنه قد غرر بنا جميعًا ولست أنا وحدي."

وتصرفت الدولة هى الأخرى كإرهابى مأجور فبعد عيد ميلاد الملك بيوم واحد ١٩٤٩/٢/١٢ أطلق مخبرون سريون تحت إشراف ضابط برتبة أميرالاى النار على الشيخ حسن البنا تنفيذًا لخطة وضعها عبد الرحمن عمار بتعليمات مباشرة من القصر الملكي.

واعترف فاروق فى حديثه مع السفير البريطانى "٢ مارس ١٩٤٩ بأن مقتل البنا كان انتقامًا لمقتل النقراشى بينما ذكر السفير البريطانى أن البنا لم يستجب لتهديد بالقتل إذا

لم يرشد الحكومة عن مخازن السلاح الخاصة بالجماعة".

وقد يكون على جانب امن/الأهمية الإشارة إلى أن النقراشى وحزبه السعدى هو الذى أطلق سراح الشيخ البنا ورجاله من المعتقل فى بداية الحرب العالمية الثانية ومكن لهم أفقًا أوسع للحركة والنمو، وأن النقراشى على الجانب الذاتى كان بالغ الاستقامة سوى السلوك، دخل ساحة العمل السياسى فى وطنه مجاهدًا فقيرًا وخرج منه فقيرًا أيضًا بيدين نظيفتين وثوب ناصع.

يضاف إلى ذلك أن الرجل أحد الذين تفهموا مبكرًا أهمية الدائرة العربية لمصر وسعى حثيثًا لترجمة ذلك إلى فعل ثم أنه امتلك أكثر من غيره إرهاصًا بأن قوة جديدة بازغة فى المحيط الدولى هى الولايات المتحدة الأمريكية وسعى مبكرًا لأن يثقل جانبًا من موازين مصر فى مواجهة إنجلترا اعتمادًا على مواقع ارتكاز مع هذه القوة.

ومن المؤكد أن الرجل - بعد ذلك كله - كان أول من فرض شكلاً من أشكال المقاطعة فى التعامل مع إسرائيل فبعد خمسة أيام فقط من توجه القوات المسلحة المصرية إلى ميادين القتال فى فلسطين عرض عليه خطاب للسفير المصرى فى باريس يقول إن صحفيًا فرنسيًا جاءه ليبلغه أن رئيس الطائفة اليهودية فى فرنسا يريد لقاءه "فى تكتم وسرية لتوضيح القضية" وكتب النقراشى بخط يده ردًا على رسالة السفير "لا تتصل بأحد من الصهيونيين أو وكلائهم" رغم أن د. محمود فوزى كان قبلها بأسبوعين فقط ١٩٤٨/٥/٧ يستقبل فى نيويورك مدير الجامعة العبرية فى القدس "لتوضيح القضية أيضًا".

لم تكن عاصفة القلق قد هدأت، فعندما قابل فاروق اللورد دوجلاس (يناير ١٩٤٩) أسر إليه أنه ينتظر محاولة انقلاب وحدد له توقيتها المتوقع بين اليوم الثامن عشر والحادى والثلاثين من الشهر نفسه، مؤكدًا، أن اغتياله هو شخصيًا سيكون مدخلاً إلى هذا الانقلاب وحين استفسر دوجلاس أخبره الملك أن المؤامرة قد تم كشفها بالفعل وقد قبض على عدد من أفرادها ولكنه مازال يتوقع محاولة الاعتداء على حياته بالرغم من ذلك ويبدو أن الملك كان يتحدث عن جانب من وثائق قضية السيارة الجيب التى تم ضبطها بطريق المصادفة وقادت إلى الكشف عن جانب من أسرار الجهاز السرى وخططه المستقبلية.

وليس ثمة إشارة إلى أن محاولة لاغتيال الملك قد وقعت ولكن جرت أكثر من محاولة أخرى لتنفيذ عمليات اغتيال كان بعضها من نصيب رئيس الوزراء الجديد إبراهيم عبد الهادى وبعضها من نصيب رئيس مجلس النواب ثم تفككت تحالفات وانعقدت تحالفات، غير أن حمام الدم لم يقدر له أن يتوقف.

(٢)

يسبق تشكيل الحرس الحديدى هذا التوقيت بسنوات فالواقع أن بداية التشكيل ارتبطت بتعرف الملك على د. يوسف رشاد وزوجته عند إصابته فى حادث سيارة بالقصاصين

١٩٤٣/١١/١٥ حيث "أصيب بكسر فى الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة" ونقل إلى أحد مستشفيات الجيش البريطانى القريبة من مكان الحادث ثم عاد إلى القاهرة يوم ٧/٢١ حيث استقبل استقبالاً شعبياً كبيراً.

(٣)

كان عام ١٩٤٨ – بحق – هو عام المفاجآت العربية ولم تكن هذه المفاجآت مما تفصح عنه الغيوب فجأة، وكأنه يتنزل من المجهول ولكنها كانت مجرد انقلاب فى نتائج الحسابات يحول التوقيع من ضفة إلى ضفة، ومن نقيض إلى نقيض.

كان العرب ينتظرون من الولايات المتحدة الأمريكية – وقد أخذت تلوح بأعلام الحرية عالياً – أن تقف فى موضع أنصاف من حقوقهم بل وإن تثقل موازينهم فى مواجهة الاستعمار البريطاني، ولكن الرئيس (ترومان) وقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خطاب مفتوح يعلن أن بلاده تنظر إلى مقترحات اللجنة التى أشارت بتقسيم فلسطين بعين التقدير والاعتبار.

وبدا أن الأمر ينطوى على مفاجأة...

وكان العرب يتوقعون من الاتحاد السوفيتى أن يأخذ موقفاً مناهضاً لموقف أمريكا لاعتبارات تتعلق بالتناقض بين الإرادتين وبأبجديات الصراع فى المنطقة ثم وقف مندوب الاتحاد السوفيتى أمام الأمم المتحدة يؤيد صراحة تقرير لجنة تقسيم فلسطين ويتطابق مع أمريكا.

وبدا أن الأمر – للمرة الثانية – ينطوى على مفاجأة. وكان العرب ينتظرون من بريطانيا العظمى التى اقتسموا معها شظايا الحرب ومخاطرها وفتحوا صدورهم أعماقاً لها ولحلفائها أن تحترم وعداً قطعته على نفسها بألا تميل فى قضية فلسطين إلى جانب وألا تفرض على العرب ما لا يرضون أو يطيقون ثم أعلنت بريطانيا العظمى دون مقدمات أنها قررت إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٩٤٨/٥/١٥ وأنها ستسحب قواتها فى أمد أقصاه هذا التاريخ.

وبدا أن الأمر – للمرة الثالثة ينطوى على مفاجأة واستبصر بعض العرب جانباً من المخاطر فسعوا دبلوماسياً حتى اطمأنوا إلى أن مشروع تقسيم فلسطين لن يحظى بثلثى أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة وحين قدموا مشروعاً لرفض التقسيم، وجلسوا يعدون الأصوات لم يستطع مشروعهم أن يحصل على ثلث أصوات الجمعية العامة.

وبدا أن الأمر – للمرة الرابعة ينطوى على مفاجأة.

وحين احتدم الصدام بين اليهود والعرب كانت هناك قناعة عربية عامة بأن العرب يرسلون الرجال تطوعاً ومعهم السلاح أما الجيوش العربية فليس هناك حاجة للزج بها فى

دائرة الصدام. ثم ارتفعت نبرة المذياع العربي حد الالتهاب دون مقدمات لتعلن عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين "لطرد العصابات الصهيونية" قبيل ساعات من انسحاب بريطانيا.

وبدا الأمر - للمرة الخامسة - ينطوى على مفاجأة.

ولم يكن ثمة خلاف على أن النصر سيجيء أو حتى على طبيعة هذا النصر القادم فسوف تتحرر فلسطين ولن تقوم لدولة اليهود قائمة، كان الخلاف فقط على حسابات الوقت الذى يحتاجه ذلك وكان المتفائلون يعدونه بالأيام، والمتشائمون بالأسابيع.

وجاءت الهزيمة نازفة ومثخنة بالجراح ... وبدا أن الأمر - للمرة السادسة - ينطوى على مفاجأة ولكنها كانت قمة المفاجآت حتى لكأن المفاجآت السابقة كلها لم تكن سوى درجات سلم يقود إلى تلك الأخيرة المفزعة.

أو كان الأمر فقط فى كل الحالات السابقة مجرد خطأ فى الحساب ينتهى إلى نتيجة هى عكس التوقع ونقيضه أهى مجرد غفلة؟ أم أن حدودها أكبر من ذلك؟ على مائدة غداء فى مطعم (ليك سكس) بنيويورك جلس (هكتور ماكنيل) و (كريتش جونز) وزيرا الدولة والمستعمرات البريطانيين - وحولهما بقية ممثلى الدول العربية فى لجنة فلسطين بالأمم المتحدة.

كانت بريطانيا قد أعلنت صباح اليوم نفسه داخل الاجتماع قرار إنهاء انتدابها وسحب قواتها من فلسطين ثم دعت الوفود العربية لتحسب النتائج وتقيس ردود الأفعال.

وبدأ الأمير فيصل الحديث قائلاً: ألا تشعر بريطانيا بأن عليها تبعة عن تطور الأحوال فى فلسطين، وأن عليها واجباً نحو العرب لا يتفق وهذا التخلي؟!

وتدخل نورى السعيد قائلاً: إن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين أمر غير مستطاع ولن تبقى هذه الدولة غير خمسة عشر يوماً، وتدخل الأمير فيصل مصححاً الرقم إلى سنتين ثم تدخل مستر جونز ليصحح الرقم إلى خمس سنين "واستمر الحديث على هذا النحو من التنبؤ بمقدرة دولة صهيونية تنشأ فى فلسطين على البقاء" حتى انتهى الطعام، وانتهت الدعوة. ولم يكن تدخل الجيوش العربية ممكناً بدون أن يتدخل الجيش المصرى بينما كانت مصر قد قررت عدم الزج بالجيش النظامى فى الحرب وأبلغت الدول العربية بذلك وبدا النقراشى فى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية فى بيروت أشد المسؤولين العرب حماساً لعدم اشتراك الجيوش الرسمية فى القتال والاستعاضة عن ذلك بمتطوعين مدربين ومسلحين وعلى الجانب الداخلى كان (النقراشي) كما يؤكد حسين هيكل؛ مصراً على ألا يلجأ للقوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره بل كان توجيه الحكومة المصرية لمندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة د. محمد فوزى حسب وثائق الخارجية المصرى ١٩٤٨/٢/١٨ بالنص: "إن

الحرب الأهلية فى فلسطين تشتد يومًا بعد يوم فإذا تدخلت أية قوة أجنبية فى النزاع فإن دول الجامعة تتدخل فيه هى الأخرى بكل وسائلها العسكرية والاقتصادية". وظل القرار العربى حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ يعبر عن نفسه فى إطار قناعة بأن قوات المتطوعين العرب كافية لمنع قرار التقسيم.

وصباح يوم ١٢ مايو دخل محمود النقراشى رئيس الوزراء على د. حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ حيث جرى بينهما الحوار التالي:

رئيس الوزراء: نريد عقد جلسة سرية للمجلس كى تعرض الحكومة عليها قرارها بدخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود.

رئيس المجلس (وقد تولته الدهشة): وهل الدول العربية كلها متفقة على هذا؟

رئيس الوزراء: نعم.

رئيس المجلس: وهل لدى جيشنا من العتاد الحربى ما يكفى حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل؟

رئيس الوزراء: نعم لديه، وأكثر من ثلاثة أشهر.

رئيس المجلس: وما عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر؟ وهل اتفقتم معها على خطة؟

رئيس الوزراء: انجلترا لا تعارض وأنا مطمئن لها وإن كنت لا أخفى عليك أنها قادرة إذا رأت أن تقف منا موقفها فى (موقعة) نافارين.

رئيس المجلس: إذن فيطلب أحد أعضاء الحكومة فى المجلس الجلسة السرية.

رئيس الوزراء: تل الأكرم أن تطلب الحكومة هذه الجلسة السرية، وانعقدت الجلسة السرية فى ١٩٤٨/٤/١٣ لمناقشة موضوع دخول الجيش المصرى فلسطين، بينما كانت قوات الجيش قد اجتازت الحدود المصرية بالفعل بأوامر مباشرة من الملك دون علم رئيس الوزراء ودون انتظار لقرار البرلمان.

وكانت مصر قد حركت فى بداية الأزمة مجموعة لواء - ثلاثة آلاف جندى - إلى العريش وتم حشدها فى مظاهرة عسكرية واضحة ربما قصد بها التأثير النفسي.

وأكد رئيس الوزراء فى الجلسة السرية - حسب شهادة رئيس مجلس الشيوخ - إن مصر على أتم استعداد لمواجهة الموقف وإنها ستنتصر على اليهود لا محالة وتمنع بذلك قيام الدولة اليهودية.

وتدخل بعض أعضاء اللجنة محذرين من أن المسئولية جسيمة وإنه بذلك يدفع المجلس

إلى اتخاذ القرار وذكر بعضهم أن عتاد الجيش ليس بالقدر الذى يخوض به معارك فى الميدان ولكن رئيس الوزراء نفى كل سبب للتردد وأكد أن لديه العتاد والقوات وكل ما تقتضيه الحرب. مستعيداً فيما يظهر تأكيدات وزير الحربية حيدر باشا أمام مجلس الوزراء حيث أعلن المجلس أن الجيش المصرى وحده بجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل تل أبيب عاصمة اليهود فى خمسة عشر يوماً وإذا كان اسماعيل صدقى فى هذه الجلسة هو أكثر المعارضين لدخول الجيش المصرى الحرب مستنداً على رؤية قريبة له كرئيس وزراء سابق (١٩٤٦) تؤكد نقص العتاد والأسلحة التى يحتاجها الجيش المصرى لخوض القتال فإن فؤاد سراج الدين وقد حضر الجلسة كممثل للمعارضة الوفدية – كان أكثر المتحمسين – خارج صوف الحكومة – لدخول الجيش المصرى الحرب، بل بلغت حدة رده على رئيس الوزراء السابق أن انسحب من الجلسة وبعدها أعلن ممثل الوفد التأييد الحار لقرار الوزارة بدفع الجيش إلى ميدان القتال.

ترى ما الذى تغير خلال أيام معدودات أو حتى ساعات ليتغير القرار المصرى والعربى على هذا النحو؟

إن رئيس مجلس النواب نفسه وهو يبحث عن تفسير لاستحصال رئيس الوزراء على موافقة البرلمان لمجلسيه على إعلان الحرب على إسرائيل بعد أن عرض عليه معلومات غيردقيقة قد انتهى إلى أحد أمرين:

إن رئيس الوزراء أراد بذلك تغطية الملك أو أنه أراد بذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالوضع الداخلى فى البلاد الذى يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير.

ولكن ما رآه رئيس مجلس الشيوخ أمران اثنان، يمكن أن يكونا فى أمرٍ واحد.

ووفق شهادة عبد الرحمن عزام فإن إنجلترا لجأت إلى موقفين متناقضين "أو ظهرا فى الحقيقة انهما كذلك":

تخويف على الورق للدول العربية من دخول الحرب "لاستخدامه إذا تمت الحاجة إليه فى المستقبل" وتحريض بكلمات مباشرة ومن خلال اتصالات مباشرة على دفع القوات المصرية لدخول الحرب مع وعود مبذولة بالمساعدة.

ولقد أخذ الوعد بالمساعدة أشكالاً مختلفة كان أهمها ذلك الذى التقطه الأستاذ محمد حسنين هيكل من عمق الوثائق البريطانية من اتفاق على إمداد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر من خلال فتح أبواب مخازن السلاح أمامه فى المعسكرات البريطانية فى منطقة القناة ليحصل على بعض حاجاته عن طريق السرقة وكانت كمية المواد الحربية التى صرفت قادرة على تجهيز قوة متوسطة الحجم ثم أغلقت المخازن بعد أن بدأ الجيش يشتبك فى معارك واسعة النطاق دون أن يكون لديه ما يحتاجه من سلاح لخوض هذه المعارك.

ولعل ذلك يتضمن ترجمة أدق لذلك التعبير الذى أخذ عبد الرحمن عزام يكرره مرات على مسمع د. حسين هيكل والذى يقول منطوقه "إن انجلترا بدأت تخون الدول العربية بعد أيام من بدء دخول قواتها فلسطين". واندفع فاروق يرتدى ملابس القائد الأعلى للجيش المصرى وتوجه فى اليوم التالى لإعلان الحرب إلى رئاسة القوات المسلحة واجتمع بوزير الحربية وقادة الجيش وأطل طويلاً فى الخرائط العسكرية ثم قفز يوم ٧/٦ إلى الخطوط العسكرية بملابس الميدان بعد أن أقيمت استراحة ملكية فى غزة وركب سيارة مكشوفة وهو يستعرض قواته المحاربة على خطوط القتال والتقاط ما شاء من الصور.

لكن عندما عاد إلى القاهرة وقرر الذهاب إلى الأوبرا بعد أسابيع قليلة استشعرت قيادة الجيش خطرًا عليه فقد اكتشفت هذه القيادة وفق رواية مباشرة من أحمد كامل أن جهازى الرادار الوحيدين اللذين يمكلهما الجيش المصرى وكانا قد تجاوزا عمريهما الافتراضى قد تم شحنهما إلى جبهة القتال فى فلسطين.

ولما كان الملك يريد الذهاب إلى الأوبرا فقد خشيت القيادة العسكرية مع وجود جهازى الرادار على جبهة القتال أن يواجه موكب الملك بهجوم جوى دون أن يتوافر للقاهرة إنذار مبكر سواء أثناء تنقل الملك فى شوارعها أو أثناء جلوسه للاستمتاع بالأوبرا وتمت عملية النقل على عجل وبشكل مرتبك وكانت النتيجة سقوط أحد الجهازين أثناء نقله فى نهر النيل وأصبح لدى الجيش المصرى جهاز رادار واحد لكنه لم يكن - فى كل الأحوال - موجودًا فى جبهة القتال. وأثناء سير عمليات القتال لم يكن مجلس الوزراء المصرى يدرى شيئًا عما يحدث بالفعل على جبهات القتال فقد كان وزير الحربية (محمد حيدر) يعتبر أن هذه الحرب من أخص شئون الملك وأن أحدًا غيره لا يمتلك الحق فى السؤال عن أحداثها ووقائعها وحين تمسك أحد الوزراء (أحمد مرسي) بأن يعرض وزير الحربية على المجلس صورة للموقف على جبهات القتال اصطدم به وزير الحربية بعنف شديد وكاد الموقف ينتهى إلى إخراج الوزير الذى حاول أن يعرف أخبار الجيش المصرى من عضوية المجلس.

ومع استمرار أعمال القتال كانت إسرائيل تسعى إلى أن تضيف إلى رقعة الأرض التى تضمنها قرار التقسيم مساحات جديدة وحين توقف القتال بالفعل كانت قد حققت ما أرادت وبدأت مفاوضات رودس ١٩٤٩/١/١٣ تحت إشراف (رالف بانش) ممثل الأمم المتحدة واتصلت أربعين يومًا قبل أن يتم التوصل إلى مشروع اتفاق لكن الوفد المصرى لم يستطع أن يحسم بشكل قاطع ما إذا كان - فى إطار هذا الاتفاق يستبقى فى غزة لواء واحدًا أوثلاثة ألوية وسافر محمود رياض عضو الوفد ليعرف رأى فؤاد صادق، ولكنه أخبره أنه لا يستطيع البت فى الموضوع قبل أن يعرف القرار السياسى للحكومة فإذا كان هنالك احتمال لاستئناف القتال فيجب الاحتفاظ بثلاثة ألوية أما إذا كانت الحكومة تستبعد الحرب فيمكن الاحتفاظ بلواء واحد.

وتوجه محمود رياض بصحبة حيدر باشا وزير الدفاع لمقابلة رئيس الوزراء إبراهيم عبد

الهادى وقرر رئيس الوزراء بعد أن استمع إلى شرح للاتفاقية "الاكتفاء بلواء واحد فى قطاع غزة على أساس أن الاتفاق سيحرم على الطرفين العودة إلى القتال".

وعين رياض رئيسًا للجنة الهدنة على الجانب المصرى ويادين نائب رئيس الوزراء فى حكومة بيجن على الجانب الاسرائيلي، ووفق تقدير محمود رياض فإن اتفاقية الهدنة تكاد تصل إلى اتفاقية السلام فقد نصت على عدم استعمال القوة فى تسوية مشكلة فلسطين وعدم قيام القوات المسلحة لأى من الفريقين بأى عمل عدائى أو أن تخطط لمثل هذا العمل أو تهدد ضد شعب الفريق الثانى أو قواته المسلحة، وعندما تم بعدها توقيع بروتوكول لوزان بين الوفود العربية والاسرائيلية أرفق به قرار التقسيم وكان ذلك يتضمن من جانب العرب إقرارًا بوجود اسرائيل وبالموافقة على مشروع التقسيم "على عكس ما يفتى به كثيرون الآن".

وخرج محمود رياض بانطباع قوى بأن النزاع المسلح بين مصر واسرائيل قد انتهى تمامًا بل إن جمال عبد الناصر نفسه - كما يؤكد - كان يرفض وحتى عام ١٩٥٥ توجيه الأموال من مشروعات التنمية إلى الجيش لأنه كان يرى بدوره أن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح. غير أن نمط التفكير على الجانب الآخر كان جد مختلفً، ففى العاصمة الإيطالية وفى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٤٨ اتصل شخص بالدكتور حسين هيكل "رئيس مجلس الشيوخ" وأخبره أن (الياهو ساسون) يريد أن يقابله ورد هيكل بأن بمقدوره أن يلقاه بعد ثلاثة أسابيع فى جنيف إذا كان يلح فى اللقاء، حيث سيكون موجودًا هناك.

وذهب ساسون إلى الموعد فى جنيف وعندما قابل رئيس مجلس الشيوخ "وكانت بينهما معرفة قديمة" قال له:

"أصارحك بأننا لا نعنى من بين الدول العربية غير مصر وأننا على استعداد لإقامة العلاقة بيننا" وقال له د. هيكل: "إن ذلك قد يكون متاحًا إذا قدمت اسرائيل تنازلاً لمصر".

ثم قال لساسون: إن رأيه أن تعلن تنازلها عن منطقة النقب لمصر.

لكنه فوجئ بساسون يقول له فى لهجة لم يرضها: "وما حاجتكم إلى النقب ولديكم أنقاب كثيرة لم تصلحوا منها شيئًا".

وانتهى اللقاء...

وتصور د. هيكل أن انتهاء اللقاء السابق يعنى أن الحوار قد انغلق بدوره ... ولكن تصوره لم يكن صحيحًا فقد فوجئ - مرة ثانية - أثناء تواجده فى باريس (نهاية ديسمبر ١٩٤٨) بأن الشاب الاسرائيلى الذى تحدث معه بشأن زيارة ساسون يطلب موعدًا ثم يلقاه ويخبره أن اسرائيل أرسلت "مشروع معاهدة مودة وصداقة تعقدها مع مصر" وأن

مشروع السلام الاسرائيلى قد أبلغ إلى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى ولكنهم لم يتلقوا منه ردًا وتساءل د. هيكل عن تفاصيل مشروع المعاهدة ووضع نص المشروع بين يديه فى صباح اليوم التالي.

وحين قرأته "تولانى العجب أشد العجب ... لقد صنع على غرار معاهدة ١٩٣٦ المصرية البريطانية لكن إسرائيل تملى فيه على مصر أقسى مما ورد فى معاهدة ١٩٣٦ فالدولتان المتعاقدتان يجب ألا تتخذ أيهما سياسة فى البلاد الأخرى تناقض سياسة الدولة الأخرى ويجب أن تعامل كلتاهما بشروط الدولة الأكثر رعاية فى أراضى الدولة الأخرى ... إلى غير ذلك من شروط أثارت دهشتى حتى ظننت أن المشروع لم يجرؤ على إرساله إلى مصر" وحين عاد د. هيكل إلى مصر بعد أسبوع واحد قابل الملك فاروق وقص عليه ما حدث من لقاء ساسون ثم مندوبه بعد ذلك ولكنه فوجئ بأن الملك يخبره بأن إسرائيل لم ترسل المشروع إلى رئيس الديوان الملكى - كما أخبره - أو إلى رئيس الحكومة وإنما خاطبت به الملك مباشرة وبخطاب مباشر...

ألم يكن - حقًا عام المفاجآت العربية؟!

١٩٥٠

المذكـــــرات

(١)

أعلن حسين سرى عن موعدالانتخابات فى الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٠ وعهد إلى صهره محمد هاشم بتولى وزارة الداخلية وإدارة دفة الانتخابات وأشاعوا فى طول البلاد وعرضها فكرة (التوازن) وأخذوا يضربون على هذه النغمة وكرروا وأعادوا وبدأوا فعلاً بالتدخل فى بعض الدوائر، وكان الوفد قد رشح فى جميع الدوائر وفديين فجاء عدد منهم وشكالى تدخل الإدارة وترداد فكرة التوازن، فأعلنت تصريحاً فى الصحف إذا لم تترك الحكومة الانتخابات حرة ولا تتدخل فيها فعلاً وتعلن ذلك على الملأ وتصدر الأوامر صريحة لرجال الإدارة أن يدعوا الناخبين وميولهم واختيارهم ... إذا لم تفعل الوزارة هذا فإن الوفد سيسحب مرشحيه ويعلن مقاطعة الانتخابات.

وأسقط فى يد سرى وذهب فاستعان بالإنجليز على الملك فتدخل السفير البريطانى مرة أخرى وقال لفاروق: إننا نريد أن نعرف على وجه الدقة ميول البلاد، وإذا كانت الأغلبية ستقاطع الانتخابات فما جدواها ونحن لاتزال بيننا وبينكم مسائل معلقة، وفى كل يوم يزداد الساخطون على السياسة البريطانية ويتهموننا بأننا نتدخل فى كل شيء وبأننا نحن السبب فى أن الأقليات ظلت تحكم أكثر من خمس سنوات بسند منا.

واستند وزير الداخلية على النصيحة التى أسديت إلى الملك ولم يعلم بها أحد، استند إليها وأعلن فى صراحة أن الانتخابات حرة مطلقة من كل قيد، وأخذ يطوف الدوائر ويصدر التعليمات لرجال الإدارة بأن يتركوا الناخبين أحراراً وصرح رئيس الوزراء للصحف بأنه لن يتدخل فى الانتخابات وستكون حرة مائة فى المائة.

وجرت الانتخابات فى موعدها ودارت المعركة عنيفة بين الناخبين، وكانوا على عهد الوفد بهم أوفياء لمبادئهم متمسكين بوفدهم وزعيمهم فلم يكد ينتهى يوم ٣ يناير وهو يوم الانتخابات الأولى حتى جاءت النتيجة تترى بأن الوفد قد اكتسح الدوائر وفاز معظم مرشيحه وحصل من أول وهلة وسوف يتولى الحكم وحده دون مشاركة أحزاب الأقليات التى ظلت تلطخ سمعة البلاد وتنكل بالمواطنين زهاء ست سنوات.

جاءت هذه النتيجة مفزعة لفاروق فلم يجد أمامه إلا أن يسارع الى دار حسين سرى ينبئه بأنه سيعينه رئيساً للديوان الملكى حتى يكون همزة الوصل بينه وبين الوفد.

ودعانى فاروق فى العاشر من يناير وعهد إلىّ بتولى الوزارة وأرسل إلىّ خطاب التكليف وناديت أعضاء الوفد والوزراء الذين أقيلوا فى عام ١٩٤٤ وأخذنا نتشاور واقترحت أن يتولى نجيب الهلالى وزارة الخارجية حتى يكون عوناً لى فى المفاوضات لتحقيق الجلاء وإذا به يعتذر عن دخول الوزارة، ورشحته لوزارة المعارف فاعتذر كذلك وتعلل بأن لديه فى مكتبه قضايا كبيرة وعويصة وقد قبض أتعاباً باهظة فيها لا يستطيع أن

يردها ولابد أن يتمها حتى يحكم فيها وأخذ يفيض فى الخسارة الكبرى التى ستلحق به لو دخل الوزارة، فذكرت له أن لوزير الخارجية بدل استقبال يوازى مرتبه وزيادة للصرف على المآدب والحفلات فأصر على اعتذاره، وسألته فيمن يقترح أن يدخلوا الوزارة فذكر لى حامد زكى وكنت أعرفه من مقالات يحررها فى المصرى بتوقيع (أبو يوسف) وهى مقالات فيها بحوث دستورية طيبة، وسألته إذن من يتولى وزارة المعارف وأنت الذى أدرتها فى الوزارة السابقة بمهارة وأخرجت تقرير التعليم الذى كان موضع إعجاب رجال التربية جميعًا، قال: أرشح الدكتور طه حسين، فقلت يجوز أن يعترض عليه نظرًا لعاهته، فقال لايمكن تخطيها ثم أردت أن تكون الوزارة نافعة للشعب قادرة على إسداء الخدمات فى كل مرفق من المرافق بعد أن حرم طيلة حكم الأقليات، فسألت إخوانى أن ترشحوا لى وزيرًا للمالية فيه كفاءة وحسن إدارة ودون النظر إلى الحزبية أو الوفد فرشحوا شخصًا اسمه (زكى عبد المتعال) وقالوا فى تزكيته أنه دكتور فى القانون وأستاذ فى كلية الحقوق وأحد تلامذة نجيب الهلالي، فسألته عنه فزكاه فاخترته، ثم رشحت طه حسين وزيرًا للمعارف وزكى عبد المتعال وزيرًا للمالية وأعدت أسماء الوزراء الذين كانوا عام ١٩٤٤ وظلوا على قيد الحياة.

وطلبت حامد زكى وعرضت عليه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء ليكون إلى جانبى يساعد على أعمال المجلس فقال إن مرتبه فى كلية الحقوق يعادل مرتب وزير وشهادته ليست أقل من شهادة غيره، وسألت نجيب الهلالى مرة أخرى فزكاه واقترح أن يكون إلى جانبى وزيرًا للدولة، وأتيت باثنين من سكرتاريتى السابقة فى أول عهدى بالحكم هما محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ورشحت أولهما لوزارة الخارجية لأنه قام بمجهود كبير جدًا وساعد بنصيب موفور فى إنشاء الجامعة العربية وتولى وكالة الخارجية فى وزارة ١٩٤٢ وكان كفاءة ممتازة فضلاً عن الرصانة وحسن تصريف الأمور ولباقته فى معاملة الناس، ورشحت الثانى لوزارة الشئون البلدية والقروية لأنها مرفق هام أردت أن يديره شاب نشيط له دراية بمثل هذه الأمور، وانتهيت من ملء الوزارات وكان الخلاف حادًا على وزارة الحربية، أصر الملك على تعيين حيدر وزيرًا للحربية ورفضت ذلك رفضًا باتًا وصممت على أن يكون وزير الحربية وفديًا وكان.

وتوجهت إلى القصر الملكى لمقابلة الملك، كان ذلك يوم ١٢ يناير ١٩٥٠، دخلت القصر الملكى فوجدت الملك واقفًا فى القاعة الكبرى وإلى جانبه حسين سرى رئيس الديوان وعمر فتحى كبير الياوران وبعض رجال الحاشية وسلمت عليه بانحناءة وسلم عليه الوزراء كذلك، وفتح ورقة كانت فى يده وأخذ يتلو منها كلمات محفوظة "إنى أهنئكم بتولى الوزارة وثقتى وثقة الأمة فيكم وأرجو أن تكونوا عند حسن الظن على خدمة الجماهير وإنجاز الأعمال" إلى آخر تلك العبارات المألوفة التى نسمعها دائمًا كلما تولينا الوزارة.

ولما انتهى من كلمته قلت له ياجلالة الملك أود أن أكون صريحًا مع جلالتك، لقد توليت الوزارة أربع مرات وفى كل مرة أقال سواء كان فى عهد المغفور له جلالة الملك فؤاد أو فى

عهد جلالتكم تكون هذه الإقالة نتيجة دسائس ووقيعة بين الوفد وبين صاحب العرش مؤداها أن رئيس الوفد يكره الملكية. أربع مرات وأنا أقال فى منتصف الطريق وإنى لأرجو أن نفتح صفحة جديدة وألا يكون بيننا حاجز أو حاقد وبهذا تستطيع الوزارة أن تنجز برنامجها وأن تعمل لأبناء البلاد خيراً.

قلت هذا الحديث وهو فى كل مقطع من مقاطعه يهز رأسه علامة الموافقة ولا يتكلم ولما انتهيت استأذنت فى الانصراف، وكانت عادته وعادة أبيه من قبله أن يظل واقفاً مكانه ونتراجع نحن بظهورنا حتى نغادر القاعة ولكنه فى هذه المرة سار بجوارى فلم أحتج إلى الرجوع بظهري.

وانصرفت ومعى الوزراء ولم أكد أصل إلى منزلى حتى حضر حسين سرى رئيس الديوان وأخبرنى أن جلالة الملك كان مصمماً على تعيين محمد حيدر وزيراً للحربية ولكن بإزاء إصرارك لم نرد أن نخلق أزمة من أول تولى الوزارة مقاليد الحكم وجلالته يريد أن يطمئن على ولاء الجيش له، وإذا كان قد نفذ لك مطلبك بتعيين وزير وفدى للحربية (مصطفى نصرت) فإنى اقترح أن ننشئ منصب قائد عام القوات المسلحة وأن يعين فيه حيدر باشا ونكون بذلك قد وفقنا بين وجهتى النظر، نفذنا لك مطلبك وأرضينا الملك، ولا أظن أن هذا سيسيء إلى الحكومة أو يضر بها، فإن هذا المنصب فنى بحت ووزير الحربية ليس ضابطاً.

والحقيقة أنى ترددت كثيراً فى الموافقة على إنشاء المنصب وقلت لرئيس الديوان سأعرض الأمر على الوزراء وأرد عليك غداً، واستشرت المجلس فكان رأيهم جميعاً الموافقة على إنشاء منصب قائد عام القوات المسلحة وتعيين حيدر فيه ورأيتنى بإزاء إجماع الوزراء وتحيرت بين عاملين عامل رفض إنشاء المنصب والاصطدام لأول وهلة بالملك، وعندئذ سأتهم بالدكتاتورية والاستبداد، وتبدأ الخلافات ولم تمض لنا فى الحكم غير ليلة واحدة، وأما العامل الثانى فهو النزول على رأى الوزراء وكان فى النفس من هذا شيء ولكنى ضغطت على نفسى ونزلت على رأى الأغلبية ووافقت على إنشاء المنصب.

بدأنا أعمال الوزارة بأن قررنا عودة الموظفين وكان عددهم كبيراً فاتفقنا أن نعيد كل موظف إلى وظيفته التى كان يشغلها حين انفصل ثم نرقيه حتى يتساوى مع زملائه فى التخرج والتدرج فى الوظيفة، وكلفت كل وزير بأن يقدم كشفاً بموظفى وزارته.

كلفت مجلس الوزراء ووزير الخارجية بأن يطلب إلى السفير البريطانى بدء مفاوضات الجلاء حتى تنتهى هذه المسألة التى ظلت معلقة على الرف طيلة هذه السنين، وبدأ وزير الخارجية الاتصال السياسى مع السفير البريطاني، ثم أطلقنا الحريات العامة وألغينا الرقابة على الصحف التى كانت مفروضة عليها، وسمحنا بالمظاهرات التى تعبر عن شعور المواطنين على الأقل على ألا تسيء إلى أحد أو تعمد إلى تخريب أو تدمير كما كانت تفعل فى عهد الحكومات السابقة.

واستعجلت وزير المعارف فى إعلان مجانية التعليم وتعميمها، وأعدت وزارة الشئون البلدية والقروية مشروع تعميم مياه الشرب فى مدى خمس سنوات ودفعت الحكومة من خزينتها فروق السلع الضرورية ليستطيع ذوو الدخل المحدود أن يحصلوا على ما يريدون من غير عناء ولا إرهاق، وكلفت وزير المالية أن يعد كادرًا لصغار الموظفين تتحسن به حالاتهم وترفع مرتباتهم إلى مستوى يستطيعون به مواجهة الحياة.

وكانت الوزارة قد وعدت بإنشاء ديوان للموظفين يحميهم من الفصل والإحالة على المعاش من غير الطريق التأديبي، وكان لذلك الديوان قصة طريفة: ذلك أنى كلفت السكرتارية التى تعد خطاب العرش بأن تضع فقرة تعلن فيها اعتزام الوزارة إنشاء ديوان الموظفين، وأعد الخطاب وعرض على فعدلت فيه بعض الفقرات وأعجبتنى الفقرة الخاصة بديوان الموظفين إذ كانت صريحة وواضحة، ولما عرض الخطاب على الوزراء اعترض د. طه على هذه الفقرة وقال لا يصح أن يقال على لسان جلالة الملك هزات حزبية وتيارات شخصية، فقلت له يادكتور طه لا أريد أن نبدأ حكمنا بالنفاق والرياء، وأصررت على أن تظل الفقرة كما هى وقد كان، وأصدرنا القانون وأنشيء ديوان الموظفين.

وكانت سياستنا الخارجية التى ارتبطنا بها فى خطاب العرش إجلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس قبل الموعد المنصوص عليه فى معاهدة عام ١٩٣٦ وهو عشرون سنة تنتهى فى عام ١٩٥٦ وتأكيد الوحدة بين مصر والسودان، وكانت هذه الوحدة دائمًا هى العقدة التى تتحطم عليها صخرة المفاوضات فشددنا بأن نؤكدها وننتهى منها.

ولم نكد ننتهى من ترتيب البيت الداخلى (كما يقولون) وينظم الوزراء وزاراتهم حتى بدأنا المفاوضات مع الإنجليز فى إبريل ١٩٥٠، وقد كلفت وزير الخارجية محمد صلاح الدين يساعده إبراهيم فرج وزير الشئون البلدية بأن يبدأها، واتصل السفير البريطانى بحكومته فأوفدت الفيلد مارشال وليم سليم أركان حرب الإمبراطورية البريطانية وعقدنا ثلاثة اجتماعات برياستى فى الخامس والسادس من إبريل وقد بينت للفيلد مارشال سليم أننى لا أستطيع بعد كل التجارب الطويلة معكم أن أركن إلى وعود جديدة أو أقبل نظريات مستحدثة يقصد من ورائها إبقاء قوات أجنبية فى مصر بأى صيغة أو تحت أى اسم.

وأعاد المارشال سليم قوله لى أننى أستطيع بمالى من شعبية فى مصر والتفاف الشعب حولى إقناع الجماهير بأن الدفاع المشترك المؤلف من الجيش المصرى والجيش الأجنبى لا يشكل احتلالاً بل هو تبادل مصالح، واطمئنان من مصر وبريطانيا على السواء حتى يمكن الاحتياط لقيام حرب فعلية يعتدى فيها على مصر، وجيش مصر لايزال ضعيفًا لا يستطيع أن يدافع عن البلاد وحده.

فرددت عليه بأنى لا أستطيع أن أقبل غير الجلاء المطلق غير المقيد وفى الحال دون انتظار إلى الموعد الذى نصت عليه المعاهدة، ولتنقلوا قواتكم المعسكرة فى مصر إلى فلسطين وهى قريبة منا وتستطيع القوات أن تعود فى حالة قيام حرب فعلية بسهولة،

وطلبت من المارشال سليم أن يمد مصر بطائرات مستحدثة ومعدات حربية متطورة ليقوى جيشها فيستطيع بذلك أن يدافع عن منطقة القنال وحده دون حاجة إلى قوات أجنبية.

وأخذ الجانب البريطانى يماطل ولم يتراجع عن موقفه، كما لم أتراجع عن موقفى ولم أقبل أن أتساهل فى شيء من حق مصر أبداً وبينت للجانب البريطانى أن مشروع بيفن الذى قدمه إلى صدقى لا يمكن أن يقبل إلا إذا نص فيه على جلاء القوات البريطانية فى الحال، وإعلان الوحدة بيننا وبين السودان تحت التاج المصرى لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وهما شقيقان ارتبطا بالدم والحوار والتقاليد.

وظلت المفاوضات واقفة لم تتحرك خطوة، ثم توفى بيفن وزير الخارجية البريطانى وتولى موريسون وزارة الخارجية واستهل عمله فى وزارة الخارجية بالنسبة للمفاوضات فألقى أمام مجلس العموم خطاباً أعلن فيه صراحة أنه لا جلاء للقوات البريطانية عن مصر وهاجم الحكومة الوفدية لأنها منعت مرور البضائع الإسرائيلية من قناة السويس تنفيذاً لقرار مقاطعة اسرائيل وعدم التعامل معها أو الاعتراف بها.

وكان رد الحكومة على خطاب موريسون أن وقف وزير خارجية مصر أمام مجلس النواب وأعلن انتهاء المحادثات المصرية الإنجليزية، إذ لا جدوى من استمرارها مع إصرار الجانب البريطانى على موقفه.

هذا على الصعيد الخارجى أما على الصعيد الداخلى فقد تركنا للصحف الحرية المطلقة فى أن تهاجم إنجلترا وتهاجم أى فساد فى أى مكان.

كان الملك قد سافر إلى كابرى لقضاء الصيف هناك واقتضى الأمر تعيين عبد الفتاح حسن وكان لابد أن يحلف أمام جلالته طبقاً لنصوص الدستور فطلب أن يذهب الوزير إليه ويحلف اليمين بين يديه فى جزيرة كابرى فرفضت، وقلت لابد أن يحلف الوزير المصرى فى مكان مصرى واقترح رجال القانون حلاً لهذا الإشكال وإزاء تصميمي، أن يسافر الوزير إلى ميناء نابولى حيث يرسو اليخت الملكى وهو يعتبر فى عرف القانون مصرياً وينتقل الملك من كابرى إلى نابولى ليحلف الوزير أمامه اليمين الدستورى على أرض مصرية.

وانتويت أن أسافر فى الصيف للاستشفاء والعلاج فى (كرلسباد) كما تعودت وقبل سفرى عرضوا أن أحضر كلمة تلقى فى مناسبة تولى الملك سلطته الدستورية فى ٣١ يولية، لأننى سأكون فى الاستشفاء فى هذا الموعد فكلفت مدير الصحافة أن يكتب كلمة فى هذه المناسبة وحددت له الموضوعات التى أريد أن أذكرها، والنقط التى يجب أن يحتويها الموضوع حتى إذا ما انتهى من هذه الكلمة عرضت عليّ فراجعتها وغيرت فيها بعض الفقرات ثم قرأتها على بعض الوزراء الذين تصادف وجودهم معى وكانوا فؤاد وإبراهيم فرج وطه وغنام.

ولما وصلنا إلى فقرة جاء فيها (وأرنو ببصرى إلى بقعة أنست لطلعة الفاروق فأحييه من

وراء البحار تحية الإجلال والإكبار وأرجو أن يكون الدستور فى عهده موطد الأركان متين البنيان) اعترض فؤاد واعترض طه على كلمة (أنست) أن فيها تعريضاً بالملك وأشار إلى أنه يقضى لياليه فى كابرى بين الغوانى والكابريهات، وعللوا هذا بأن رجال السراى دساسون وهم سينتهزون كلمة كهذه فيلتقطونها ويصورون للملك أنى أعرض به.

فابتمست وقلت لهم نغيرها فاقترح واحد بأن نقول سعدت بدل أنست فقالوا إن معناها واحداً، وأخيراً قال فؤاد: أليس العرف جرى على أن يقال تشرف بمقابلة الملك فلان فلنقل تشرفت بطلعة الفاروق، فاعترض البنا عل أن كلمة تشرف ليست صحيحة عربية وإذا كان ولابد فلتقولوا شرفت، وانتهينا إلى هذا وطويت الخطاب لألقيه من فرنسا على أن يوزع على الصحف فى مساء اليوم لينشر فى أغسطس فى جميع الصحف.

وألقيت خطاب فى ذكرى تولى الملك سلطته الدستورية من إذاعة كرلسباد وسجلته مصر وأذاعته ونشرته الصحف فى أول أغسطس.

وإذا بى بصحيفة يديرها أحمد حسين رئيس مصر الفتاة تكتب مقالاً عنوانه ليست كابرى كعبة يانحاس، وغضب الوزراء وأرادوا مصادرة صحيفته أو تقديمه للمحاكمة فلما اتصلوا بى قلت لما عين الملك حسين سرى رئيساً للديوان كان القصد من تعيينه أن يكون همزة الوصل بين الحكومة والسراى ليمهد لإنهاء الخلافات التى تقع، وبدأ سرى عمله بالحضور إلىّ وطلب طلبات كنت أوافق على المعقول منها والذى لا يخالف الدستور وأرفض ماعداها وتنتهى المسألة.

وإذا بكريم ثابت الذى عينه الملك مستشاراً صحافياً له وعين زوجته وصيفة للملك (ولم تكن زوجة كريم ثابت فوق مستوى الشبهات)، إذا بكريم هذا يقفز فجأة ويدس أنفه ويتفق مع الملك على أن يحل محل حسين سرى فى مهمته ويوافق الملك ويأتى كريم لمقابلتى فاعتذر وأحيله إلى فؤاد بصفته وزيراً للداخلية وسكرتيراً للوفد على أن يعرض علىّ الخلافات التى تقع، وكان فؤاد وكريم يتقابلان كثيراً وقبل تكليف الملك رئيس ديوانه بمسائل تتعلق بمهمته ولم يعد يحضر لمقابلتى فأثاره هذا وأخذ يتحدث فى مجالسه الخاصة بأنه أصبح مشلولاً من العمل وأن الملك ليس بحاجة إليه وشهر بالحكومة لأنها هى التى فعلت هذا.

استقال حسين سرى من خدمة سيده وقبل سيده استقالته، فما للحكومة وهذه المعركة لكن سرى حنق على الحكومة وعلى رئيسها وظن - وبعض الظن إثم - أن لى دخلاً فى هذا.

وقدم رئيس ديوان المحاسبة (محمد محمد محمود... نجل محمد محمود باشا رئيس وزارة الانتخابات المزيفة سنة ١٩٣٨ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين) قدم تقرير ديوان المحاسبة وتعرض فيه لصفقة الأسلحة الفاسدة التى فاحت رائحتهاوأخذ حديثها ينتقل من

مجلس إلى مجلس واتهامات حاشية فاروق أنها هى التى استجلبتها من إيطاليا وقدمتها للجيش المصرى وأثرت من ورائها، وتعرض فيه لذكر مبلغ ثمانية آلاف جنيه أخذها كريم ثابت مستشار الملك الصحافى من ميزانية مستشفى المواساة بالإسكندرية كأتعاب نظير قيامه بالدعاية وأرسل رئيس الديوان التقرير للمطبعة الأميرية دون أن تعلم الحكومة به لأن هذا اختصاصه.

ونشطت حاشية الملك مرة أخرى وتدخلت لدى المطبعة التابعة لوزير المالية (زكي عبد المتعال) فردت التقرير إلى رئيس الديوان دون أن يطبعه، وبدلاً من أن يتقدم إليّ رئيس ديوان المحاسبة بالشكوى من هذا التصرف، بادر بتقديم استقالته وحاول أصدقاؤه إقناعه بأن يتقدم بشكوى إلى رئيس الحكومة فإن لم ينصفه حقه أن يستقيل ولكنه ركب رأسه وأصر على رأيه، فلم يكن بد من قبول استقالته ولكنى لم أفوت هذه المسألة بل عنفت وزير المالية فأقسم لى أنه لم يتدخل ولم يتصل بمدير المطبعة الأميرية، وأمرته أن يطبع التقرير كما هو دون تغيير ولا تعديل.

وكانت فرصة الصحافة التى أصبحت حرة فحملت حملة شعواء على المخالفات التى جاءت فى التقرير وانتقلت إلى حملة مكثفة مستمرة على صفقة الأسلحة الفاسدة.

ولما رأت الحكومة أن فى الصفقة مخالفات إجرامية خطيرة أبلغت النائب العام (محمد عزمي) واجتمع وزير العدل وقال له حقق هذه الصفقة بكل حرية ودون حساب لأحد وإذا اقتنعت باتهام أى مخلوق أو اشتراكه فى هذه الصفقة المريبة فلا تتردد فى القبض عليه وإحالته إلى المحاكمة.

عندما دعيت لتولى الحكم أوائل سنة ١٩٥٠ كما ذكرت من قبل اجتمع الوفد لوضع سياسته وخطته التى يسير عليها فى المستقبل وأثيرت مسألة الخلاف الحاد مع الملك والاصطدام معه لأول وهلة كلما تحملنا المسئولية وطرحت على البحث مسألة أن الوفد كلما تولى الحكم يقع بين عاملين أو على الأصح بين عوامل ثلاثة أو بين أعداء ثلاثة، جيش الاحتلال وسفارة بريطانيا التى تقف بالمرصاد لكل حاكم وطني، والملك الذى يحس بأن الوفد ينتقص من سلطاته وأحزاب الأقلية التى تتربص وترتقب حتى تقفز إلى الحكم من غير الطريق الدستوري، فإذا اصطدمت الحكومة الوفدية بالإنجليز وتمسكت بحق مصر كاملاً أوعزوا إلى الملك أن يتخلص من الحكومة ويقيلها لغير ما سبب إلا ما يمتلىء به عقله الصغير وتفكيره الضحل من حقد على الوفد ورئيسه وسرعان ما يخضع لأوامر الإنجليز وينفذ إرادتهم، وإذا أغضبنا الملك واصطدمنا به سارع فاستعان بأصدقائه من البريطانيين وأقال الوزارة دون أن نستطيع تنفيذ برنامج ولا إنجاز أهم ما نرمى إليه من تخليص البلاد من أثر الاحتلال البغيض.

وهكذا دواليك، وبعد أن استعرضنا هذا اقترحت أن نهادن جهة من الجهتين مهادنة مؤقتة بحيث لا نشتد فى الهجوم عليها حتى إذا ما فرغنا منها صرنا وجهًا لوجه مع الجهة

الثانية وتفرغنا لتصفية الحساب معها وإعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله، واستعرضنا وبحثنا هل يمكن مهادنة الإنجليز، ولو فعلنا لقالوا خونة فرطوا فى حقوق الوطن، وباعوا مصالح البلاد بيع السماح ثمنًا للبقاء فى الحكم، فلم يبق أمامنا إلا مهادنة الملك فهو الحاكم الشرعى للبلاد وهو الذى يأتى بالوزارات ويقيلها فلنهادنه دون تفريط فى حق من الحقوق ولنجامله فيما لا يمس المصلحة العامة أو يسيء إلى قضية البلاد، وتقرر ألا نهاجمه فى تصرفاته الشخصية على ألا تصل إلى المسائل العامة.

ولعل ما فعلته الوزارة فى قضية الأسلحة الفاسدة وما شجعت به التحقيق ووافقت النائب العام على كل ما طلبه ... لعل هذا ينهض دليلاً ماديًا على أن مهادنة فاروق لم تكن تصل إلى حد المساس بأى ناحية من النواحى العامة.

والحقيقة أنى لم أكن مستريحًا كل الراحة لهذا الرأى ولكن حرصى الشديد على أن أحقق للبلاد الجلاء ورغبتى الملحة الصادقة فى أن أراها قبل موتى مستقلة حرة تملك زمامها فى يدها وتتصرف فى شئونها دون شريك ولا معارض، هذه الرغبة هى التى جعلتنى أهادن فاروق ألى حد ما فلا أهاجمه ولكن أعارض رغباته إذا تعلقت بصالح عام.

بقيت مسألة لا أنكر أنى تشبثت فيها أول الأمر ثم لعبوا فيها دورًا أتقنوا تمثيله وخدعونى - والمؤمن غر كريم - تلك هى أن الملك أبدى غضبه من رجال الأديان الثلاثة شيخ الأزهر وحاخام اليهود وبطريرك الأقباط ذلك لأنهم نشروا فى الصحف أحاديث رآها ماسة بشخصه ومشيرة إلى بعض تصرفاته، قال شيخ الأزهر - وكان قد طلب ترقيات وزيادة مرتبات للأزهريين بلغت حدًا كبيرًا دعت وزير المالية إلى طلب تخفيضها حتى يستطيع تنفيذها - فقال لمندوب إحدى الصحف (تقتير هنا، وتبذير هناك) مشيرًا إلى السهرات والحفلات التى يقيمها الملك فى رحلاته إلى أوروبا، وكذلك تحدث الحاخام والبطريرك حديثًا يتعلق ببعض التصرفات.

فغضب الملك فاعتذر الحاخام وأعلن أنه لا يقصد جلالته ونفى أن مركزه الدينى لا يسمح له بنشر أحاديث أو الاتصال بالصحف، وكذب البطريرك ما نسب إليه، وبقى شيخ الأزهر الذى عينوه وأنا غائب فى أوروبا وأهملوا رأيي، فطلبوا التحقيق معه فبعثت إليه فى مصيفه ببور فؤاد أسأله عسى أن ينفى كما فعل وكفى الله المؤمنين القتال، وسافر إليه وكيل الشئون الدينية ومهد له السبيل كى يتراجع ولكنه لبس مسوح الأبطال فقال أنا قلت ما قلت ومصر عليه، وحاول وكيل الشئون الدينية الذى كان يسأله أن يثنيه عن رأيه فأصر وعلم الملك فطلب إقالته وإعداد أمر ملكى ليوقعه، ومع أن شيخ الأزهر جاء على غير رغبتى وبغير علم منى فإنى عارضت هذا الطلب معارضة عنيفة وقلت هذه لم تقع من قبل.

فردوا بأن الملك هو الذى يملك تعيينه ومن يملك التعيين يملك الإعفاء، فأبيت وصممت على وجهة نظري، فعرضوا عليّ أن نحتكم إلى رئيس أقلام قضايا الحكومة بصفته موظف الحكومة القانونى وقالوا نرضى جميعًا رأيه واتفقنا، وكنت أتصور أن رئيس القضايا

سيفتى فى صف الحكومة ولكن خاب ظنى وجاءت مذكرة رئيس أقلام القضايا مؤيدة رأى القصر فى أن من يملك التعيين يملك الإعفاء، وأيدت وجهة نظرها بأقوال الفقهاء والشراح والمشرعين من البلاد الأوروبية العريقة فى الأصول الدستورية.

ونزلت عند رأيها مادمت قبلت من قبل الاحتكام إليها وأعددنا الأمر الملكى وأرسلناه إلى القصر فوقعه وخلت وظيفة شيخ الأزهر من جديد، وخلقوا فى الترشيح أزمة كذلك لأنهم قالوا إن حق الملك فى شغل هذا المنصب حق مطلق وله أن يختار من يشاء، فاعترضت وقلت لهم إن الملك يملك ولا يحكم إلا بواسطة وزرائه ونحن الذين نرشح طبقًا للقانون والدستور - رؤساء الأديان الثلاثة - وهذا حقنا لا يشاركنا فيه أحد وصممت من جديد على أن يكون مرشحى هو وحده الذى يصدر به الأمر الملكي.

وهنا كانت الخدعة وكان الاحتيال، قالوا مما لاشك فيه أن تعيين رؤساء الأديان من اختصاص رئيس الوزراء وما للملك فى هذا إلا التوقيع، ولكن وما أسوأها فى مثل هذا المقام - ولكن يرى من باب الذوق والمجاملة للملك ألا نرسل إليه مرشحًا واحدًا ليرغم على تعيينه ومن باب المجاملة فقط أن نختار مرشحين آخرين عدا مرشحك واخترهما من أنصارك لكى نعطى الملك الشكليات فقط وقبلت هذا العرض وفاتنى أن جلالته حقود وعنيد وأنه قد يتحدانى ويوافق على واحد ليس مرشحى الذى أرى المصلحة العامة فى تعيينه، فأكدوا لى أنهم يسعون حثيثًا لكى يكون مرشحك هو الذى يعين وقبلت العرض واخترت اثنين غير وكيل الشئون الدينية هما الشيخ علام نصار المفتى الحالى لأن الملك لا يحبه ويحقد عليه إذ أنه أصدر أحكامًا لم توافق السراى فى عديد من القضايا، والثانى الشيخ ابراهيم حمروش عميد كلية اللغة العربية فى الأزهر وهو لا يمت بصلة قريبة أو بعيدة للملك ولا لأحد من حاشيته وأعددت الأمر الملكى وقدمت اسم مرشح الحكومة فى أول القائمة ولما اطلع الملك عليها قال أما الأول فلا يمكن الموافقة عليه لأنه هو وأسرته خصوم للقصر خصومة متوارثة، وأما الثانى فيستبعد لسوابقه معنا ولم يبق إلا الثالث وإن كنت لا أعرفه ولم أسمع به إلا أننى أوافق عليه.

ولم أدرك الخدعة إلا بعد انتهائها لكننى لم اعترض (فعلى نفسها جنت براقش) وكانت طريقة إبلاغ الخبر إلى الشيخ الجديد طريقة أضحكتني وسرت عنى إذ كلفت وكيل الشئون الدينية بإبلاغه أن الأمر الملكي صدر بتعيينه شيخًا للأزهر حتى يتسلم العمل، وبحثوا عنه فلم يعرفوا له مكانًا وأخيرًا استخدموا البوليس فظل يبحث وينقب حتى اهتدى إليه إنه يقيم فى شارع قرب القلعة وليس عنده تليفون وله جيران يمكن الاتصال به عن طريقهم، وجاء الشيخ حمروش وهو لا يدرى لماذا يطلبه مجلس الوزراء من الإسكندرية، ودارت بينه وبين وكيل الشئون الدينية محادثة طريفة، قال له الموظف يافضيلة الأستاذ مبارك عليك لقد صدر الأمر الملكى بتعيينك شيخًا للأزهر ورئيس الوزراء كلفنى بتبليغك لكى تذهب لتتسلم العمل، فأجاب فى دهشة واستغراب ماذا تقول؟ فكرر عليه القول وكرر العجب وظن أن الموظف يداعبه حتى إن الموظف قال له فى جدية ياமولانا أنا لم يسبق لى

أن قابلتك أو عرفتك حتى أداعبك من مكان رسمى ولكنى أقول لك مبارك عليك المنصب فاذهب وتسلم عملك.

(٢)

كان اختيار زكى عبد المتعال وزيرًا للمالية اختيارًا غير موفق وعمت الشكوى منه فنصحته أكثر من مرة فلم ينتصح فلم أجد بدًا من أن أعفيه من منصبه، وطالبت أن يرشح لوزارة المالية شخصية اقتصادية لها وزنها ولها سمعتها النظيفة، ورشحنا عبد الجليل العمرى فاعتذر وحسين فهمى فاعتذر، وعرض عليّ أسماء عدة أشخاص آخرين فلم أجد فيهم الكفاءة لتولى المنصب، وأخيرًا عرض عليّ فؤاد سراج الدين أن يتولى وزارة المالية مع وزارة الداخلية، فقلت له إن أعمال الوزارتين كثيرة ولا تستطيع أن تقوم بها، قال سأختار إلى جانبى الأشخاص المتخصصين المنتجين ولم نجد بدًا من الموافقة وتولاها وأنا أتوجس خيفة من أن يفشل فى إدارتها ولكنه أظهر كفاءة ودراية كانت موضع إعجاب الجميع، ولم تلهه الداخلية عن المالية ولا المالية عن الداخلية.

وجاء مندوب من القصر يطلب مد خدمة رئيس المحكمة العليا الشرعية (وهو الذى عقد للملك على ناريمان) وكانت مدة خدمته قد انتهت كما بلغ المفتى (علام نصار) سن الإحالة إلى المعاش، فسأله وكيل الشئون الدينية فلم يعترض على رئيس المحكمة ولكنه طلب مد خدمة المفتى كذلك، وإذا بالملك يبعث بكريم ثابت يعترض على هذا فلم أعبأ بذلك الاعتراض وأبقيت الاثنين فى منصبيهما عامًا جديدًا.

وخلت وزارة الأوقاف بوفاة وزيرها فأسرع رسول من حاشية الملك يطلب ترشيح (حسين الجندي) وكيل مجلس الشيوخ الوفدى وزيرًا للأوقاف فعجبت، ولا أكتم أنى كنت أنوى ترشيح وكيل الشئون الدينية لإدارة تلك الوزارة لأنه أخبر بأحوالها من غيره ولكن لم أكن قد كونت رأيًا فى هذه المسألة، فلما خاطبنى بعض الوزراء فى ترشيح (حسين الجندي) ولم يخبرونى أن هذه رغبة الملك أو حاشيته بل قالوا إنه وكيل مجلس الشيوخ الوفدي، وقد كان الوزير المتوفى رئيس اللجنة المالية فى مجلس النواب وليس على الجندى أى اعتراض فوافقت.

اشتد هجوم بعض الصحف على الملك، كما هاجمت صحف أخبار اليوم فؤاد سراج الدين وبينما نحن فى اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعى إذ عرضت عليّ الصحف التى تهاجم واقترح بعض الوزراء أن يستدعى مدير الصحافة ليحضر مناقشة هذه المسألة وحضر فوجه إليه وزير الزراعة (عبد اللطيف محمود) القول أن يعد مذكرة ضافية يطلب فيها من مجلس الوزراء إحالة أحمد حسين صاحب جريدة الاشتراكية ورئيس حزب مصر الفتاة ومصطفى أمين صاحب أخبار اليوم ومجلة آخر لحظة التى نشر فيها الهجوم على فؤاد ... اقترح الوزير أن يقدم مدير الصحافة مذكرة يطلب فيها من المجلس إحالة الصحفيين المذكورين إلى المحاكمة، الأول بتهمة إهانة الذات الملكية، والثانى لأنه أهان

معالى وزير الداخلية، فاعترض مدير الصحافة قائلاً ليس من عملى ولا من اختصاصى أن أطلب إحالة صحفيين إلى المحاكمة لأنهما عبرا عن رأيهما وإذا كان الذين تعرض لهم هذان الصحفيان يرون فيما نشر مساساً بهم فعند جلالة الملك مستشار صحافى يبلغ النائب العام إذا شاء أما معالى وزير الداخلية فعنده إدارة الأمن العام وعنده القضاء والنيابة فإذا شاء فليتقدم بشكواه.

فاحتد وزير الزراعة على مدير الصحافة وأنا بطبعى أترك للوزراء الحرية فى أن يتناقشوا ويقترحوا فلا أشيد بهم ولا أقاطع أحدًا منهم، وزادت حدة الوزير على الموظف فالتفت إليّ وقال: إنى بحكم عملى كصحفى أؤمن بحرية الصحافة وإذا لم تكن حرة فى عهد وزارة الشعب وفى ظلال الدستور فمتى تكون حرة؟ ثم أردف: إذا كان رفعتك توافق على هذا الاقتراح وترى أن لابد منه فتفضل بقبول استقالتى لأنى لا أستطيع أن أنفذ هذا الأمر.

رأيت الوزير تعدى الحدود - ولعن الله قومًا ضاع الحق بينهم - وتذكرت الخليفة الأول أبا بكر الصديق فى أول خطبة له (الضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له) ورأيت أن الموظف على حق وأن الوزير ومن أيد رأيه من الوزراء مخطئون، وكانت الكلمة الأخيرة لى فقلت لمدير الصحافة إجمع أوراقك وعد إلى مكتبك، والتفت إلى الوزراء وقلت لهم إنه على حق؟ إن الملك لديه مستشار صحافى ولديك يافؤاد باشا القضاء والنيابة والأمن ولم تجر العادة أن يقدم مجلس الوزراء صحفيًا للمحاكمة على رأى أبداه، وانصرف الموظف، وأبلغ القصر نص المناقشة ولا أدرى من أين، وغضب الملك وبعث بمستشاره ليعتب على الحكومة هذا التصرف ولم أحفل بهذا العتاب ولا اهتممت به.

ولم نكد ننتهى من المشادة التى وقعت بسبب إحالة الصحفيين إلى محكمة الجنايات حتى نشرت الصحف أن الأميرة فتحية فؤاد شقيقة فاروق قد تزوجت من شاب مسيحى اسمه رياض غالى، واضطرب الملك واستعان بالحكومة، أما رأى الحكومة فى هذه المسألة فقد استمدته من أحكام الشريعة الإسلامية التى لا تبيح أن تتزوج المسلمة مسيحيًا، ولكن الملك آله من هذا كله أن المحافل الأجنبية (وكان الزواج فى أمريكا) أخذت تنشر تفاصيل وافية عن قصة حب الأميرة لفتاها وأنها ضربت بجميع التقاليد الدينية والملكية عرض الحائط وسارت وراء حبها.

وأرسلت الحكومة إلى مندوبها الدائم فى مجلس الأمن نصوص الشريعة وأحكامها وطلبت إليه أن ينشر فى الصحف مقالات بهذا الخصوص، وفعل المندوب ونشر فى عديد من الصحف الأمريكية عدم موافقة الحكومة على هذا الإجراء واستنكار زواج كهذا، ولكن كل هذا لم يجد فإن الأميرة ووالدتها قد استوطنتا أمريكا نهائيًا فرارًا من فاروق وتصرفاته.

وكان فاروق ينتظر من الحكومة أن تتدخل رسميًا لمنع ذلك الزواج وقد أفهمت الذين

أثاروا هذه المسألة أن الحكومة لا تملك من الوسائل الرسمية ولا غير الرسمية ما يجعلها تتدخل فى هذه المسألة، ولم نتخذ فيها إجراء حاسمًا ولا أدرى أى إجراء حاسم كان يريد الملك من الحكومة فى مسألة شخصية كهذه بعيدة عن اختصاصها نائية عن ديارها، والبلد الذى وقع فيه هذا الحادث بلد العجائب والغرائب يقع فيه من الأحداث العجيب والغريب دون النظر إلى دين أو تقاليد، لقد أدت الحكومة ما استطاعت أن تؤديه وقالت رأيها من ناحية الدين والعرف فى هذه المسائل فماذا كان ينتظر أكثر من هذا؟

على الرغم من أن نجيب الهلالى اعتذر عن عدم الاشتراك فى الوزارة إلا أنه ظل عضوًا فى الوفد لكنه قاطعنا ولم يعد يزورنا أو يتصل بنا وعزوت ذلك أن الوزارة منشغلة بالمشاكل التى تعترضها كل يوم وهو منشغل بعمله فى مكتب المحاماه بالقضايا الكبيرة التى اعتذر بسببها عن عدم الاشتراك فى الوزارة، ولم أعلق أهمية على انقطاعه ولا حفلت به، إلى أن جاء يوم فوجئت بحديث فى صحيفة الأهرام يتحدث فيه عن تطهير الإدارة الحكومية ويسلط لسانه على الحكومة وتصرفاتها كانت مفاجأة لى على غير سابق علم ولا مقدمات فبحثت عن سر هذه المسألة فعلمت أنه اتهم وزير الداخلية بأنه يبعث وراءه العيون والمراقبين ويتهمه بأنه يتصل برجال السراى خلف الستار قصد الوقيعة بالحكومة ... بالله حتى أنت يابروتس ... فقد جاء نجيب فى عام ١٩٣٧ من تلقاء نفسه ووقف خطيبًا فى احتفال أقيم فى دائرة السيدة زينب - كما سبق أن ذكرت - وأعلن انضمامه للوفد وتأييده لرئيسه فماذا جرى حتى يقاطع زملاءه بعد صداقة خمسة عشر عامًا واشترك فى جهاد السراى وموظفيها إلى حد أنه كان أشد الوزراء تحمسًا فى كشف أحمد حسنين رئيس الديوان حين توقف عن دفع ما عليه من الدين للحكومة بل لقد صرح لأخصائه وأصدقائه أكثر من مرة أنه لن يدخل السراى الملكية لا مهنئًا ولا معزيًا مهما تكن الظروف إلى درجة أنه قال ذات يوم لصديقه الحميم حسن سرور (نقيب المحامين بالإسكندرية) أن سيارته تدنس لو سارت فى طريق قصر من قصور الملك.

سألت فؤاد عما بلغنى من مراقبة رجال البوليس لنجيب فأجاب بأنه كوزير للداخلية يتلقى من رجال البوليس السياسى تقارير عن الأحداث التى تقع خلف الأستار وما يدبر للحكومة من مؤمرات وما يحاك لها من دسائس، وأنه قد تلقى تقرير من القلم المخصوص ببوليس الإسكندرية يفيد أن نجيب الهلالى زار قصر رأس التين وظل مجتمعًا بعبد اللطيف طلعت باشا كبير الأمناء مدة طويلة ولم يكن يحضر حديثهما أحد، وهذا كل ما فى الأمر فلم أفرض عليه رقابة ولا أرسلت وراءه الجواسيس ولا أقمت عليه حراسة، وهو يجتمع كل يوم بأصدقائه من الوفديين ويقضون السهرات وما عاتبت أحدًا منهم ولا سألته يومًا عما يدور فى اجتماعاتهم.

فسألته لقد تلقيت تقريرًا - كما يقول - فمن الذى أبلغه إلى الهلالى حتى يقوم بهذه الضجة ويحدث هذه الزوبعة فى هذه الأيام العصيبة، قال لست أدري، إن هذا التقرير لم يعلم به إلا عدد قليل من الوزراء كانوا حاضرين ساعة أن قدمه لى رئيس القسم

المخصوص فى دار الوزارة.

ولم ألبث أن تلقيت استقالة نجيب الهلالى من الوفد، وكنا قد قررنا فصله قبل أن تصل إلينا الاستقالة وظللت أجهل هذه المسألة إلى أن قابلنى ذات يوم أحد أعضاء الهيئة الوفدية فأخبرنى أن عدداً من أصدقاء الهلالى من المحامين وأعضاء الهيئة الوفدية كانوا متفقين على أن يكون هو رئيساً للوزارة الوفدية خلفاً لى بعد أن استقيل بحجة ضعف صحتى واحتياجى للراحة ويكفى أننى رددت اعتبارى بعد إقالة عام ١٩٤٤ وعدت رئيساً للوزارة رغم معارضة الملك فلما رأى أننى لم استقل وأن الوزارة ماضية فى طريقها غضب وفعل ما فعل.

كانت وزارة الوفد متمسكة بالمبادىء التى اعتنقها الوفد وسار عليها خارج الحكم وداخله ومن بينها الإيمان بالعروبة وبذل المساعدات فى كل المجالات للشقيقات العربية كلما دعت حاجة أو طلبت أى دولة شيئاً.

وجاء إلى مصر مندوب الشقيقة الكويت كما حضر مندوب من الشقيقة ليبيا واجتمعا مصادفة فى دار رياسة مجلس الوزراء وطلب مندوب الكويت عبد العزيز حسين من حكومة مصر خمسة وعشرين مدرساً ليقوموا بالتدريس فى بلاده، كما طلب (عبد المولى...) مندوب حكومة ليبيا خمسة عشر مدرساً للعمل فى مدارسها، وكلفت سكرتيرى الخاص بالاتصال بطه حسين وزير المعارف لتدبير العدد الذى طلبته الحكومتان الشقيقتان.

وذهب المندوبان إلى وزارة المعارف وقابلا الوزير وعادا متضايقان يشكوان من أن الوزير لم يجبهم إلى ما يطلبون ولم يوافق إلا على الأقل من العدد اللازم، فاتصلت بطه شخصياً وسألته عن السبب فأجاب إنه لم يجد عدداً كافياً يرضى بالسفر إلى البلدين لأن الر اتب الذى ندفعه لهم ضعيف - وكانت حكومة مصر هى التى تدفع مرتبات مبعوثيها إلى الشقيقات - فأمرت بأن يجند العدد المطلوب بلا نقصان وأن تزاد لهم المرتبات وأن يسافروا فى أقرب فرصة ممكنة، وكان.

لقد حادثنى الملك شخصياً فى أن بطريرك الروم الأرثوذكس فى مصر ارتكب مخالفات خطيرة ضد الجالية وأنه يبدد الأموال المرصودة للصالح العام على لذاته الشخصية وطلب إليّ أن أقابل بعض مندوبى الجالية واتسلم منهم مظلمة أبنى عليها عزل البطريرك وتعيين لجنة من أعيان الطائفة لإدارة الوقف وأردف أن هذه مسألة تهمنى شخصياً وجاءنى شخص يدعى (ريشار كرمي) وقدم لى العريضة التى وقعها هو وأربعة معه وتحدثت مع وكيل وزارة الشئون الدينية فى شأن العريضة فأبدى أنه لا يستطيع أن ينظر فيها لأنه قبل أن يعود إلى العمل فى الحكومة ترافع عن البطريرك فى دعوى عزل رفعت من بعض رجال جاليته إلى المحكمة وحكمت فيها برفض طلب خصوم البطريرك فأنا بحكم القانون ممنوع عن النظر فى هذه المظلمة.

فأحلتها إلى موظف آخر وناديته وأسررت إليه: إن الملك مهتم بهذه المسألة ولست أدرى لماذا؟ وأخذ الموظف العريضة وبحثها من جميع جهاتها وانتهى إلى رفضها وأن البطريرك سيظل بحكم القانون وشرط الواقف سيظل ناظرًا على الوقف إلى أن يموت أو يعزل لسبب مناف لكرامة أو خلق، ولكن إلحاح الملك توالى وأنا أجيبه بأن المسألة قيد التحقيق، ولما ظل يكلمنى كل يوم تقريبًا. اتصلت بالموظف استعجله النتيجة ولكن الموظف جاء إليّ وأخبرنى أن المدعو (كرمي) يتردد عليه كل يوم وطلب منه أن يكتب مذكرة لصالح مقدمى الطلب وأنه عرض عليه مبلغ مائة ألف جنيه، ولما دهش من هذا العرض وأخذ يتناقش، علم أن خمسة أشخاص من الجالية هم نايف عماد التاجر المليونير وريشار كرامى وشقيقه إدوار (وهو صديق حميم للملك يلعب معه القمار كل ليلة) والشقيقان ميشيل وجورج لطف الله صاحبى قصر لطف الله قد اتفقوا مع الملك بواسطة صديقًا (إدوار) على أن يعزل البطريرك ويعين هؤلاء الخمسة مكانه وأن إيراد الوقف ثلاثة ملايين جنيه سنويًا سيدفع منها للملك كل عام نصف مليون ويأخذ كل واحد من أعضاء اللجنة نصف مليون كذلك ويصرف الباقى على الجالية وهذا سر إلحاح الملك فى إنهاء هذه المسألة على جناح السرعة.

لم أصدق الخبر لأول وهلة ولكن الموظف أكد لى أن هذه المعلومات مستقاه من ريشار كرمى وإنه لايزال يتردد عليه ويعرض عليه المبلغ المغرى الذى عرضه مقابل أن يعد مذكرة مملوءة بالتهم للبطريرك ليقرها المجلس ويعد أمرًا ملكيًا بعزل البطريرك وتعيين الأشخاص المذكورين لجنة تشرف على أوقاف الجالية وتوزعها بمعرفتها، دهشت لهذا الخبر وقلت للموظف دع العريضة واهملها فى مكتبك وسأتصرف.

وكلمنى الملك يلح فى سرعة الإنجاز وأنا أراوغه وأطاوله حتى كان ذات يوم احتد فى لهجته وطلب أن ينجز هذا الأمر بسرعة فلم أفعل وغضب الملك غضبًا شديدًا وعاتبنى فى أول مقابلة عتابًا طويلاً وقلت له أهدئ من ثائرته أن المسألة قيد البحث والموظف الخاص الذى يعرف هذه الأشياء فى إجازة، ولم يسكت الملك وينسيه هذه المسألة إلا موت صديقه (إدوار كرمي) فجأة وهو يصعد إلى الطائرة فى مطار بيروت وانتهى الأمر وطوى وألقى فى سلة المهملات والله عزيز ذو انتقام.

لم أعارض فى تعيين حسين الجندى وكيل الشيوخ الوفدى وزيرًا للأوقاف لأن الذين طلبوا هذا الطلب كانوا وزراء وفديين وأعضاء من شيوخ الوفد ونوابه، وسار الجندى فى الأوقاف سيرًا عجيبًا كأنه موظف فى الخاصة الملكية لا وزيرًا من وزراء الشعب وانتظرت على مضض حتى لا أحدث أزمة ونحن مهتمون بالجلاء ومخصصون كل مجهوداتنا لمطالبة إنجلترا بتنفيذه.

وعلى غرة نشرت الصحف خبرًا مؤسفًا مضحكًا هو إلى الهزل أقرب منه إلى الجد، بل هو إلى الغفلة أقرب منه إلى التعقل ... قالت الصحف ان جلالة الملك المعظم ينتسب من جهة والدته الملكة نازلى بنت عبد الرحيم صبرى إلى الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه

وسلم وأعلنت الصحف أن هذا الاكتشاف اكتشفه وزير الأوقاف الهمام صاحب المعالى حسين الجندى باشا وأن الذى أرشده إلى هذا الاكتشاف الخطير وباركه هو السيد/محمد الببلاوى نقيب السادة الأشراف فى مصر وخطيب مسجد الإمام الحسين .. فاروق بن نازلى عبد الرحيم صبرى الذى يتصل نسبها بلاظوغلى صاحب التمثال فى شارع الدواوين يصبح بين عشية وضحاها من آل البيت النبوى الكريم ويتصل نسبه الشريف بخاتم الأنبياء محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام! سبحانك اللهم. ضحكت حتى لم أضحك طول حياتى وتذكرت المثل (اللى يعيش ياما يشوف).

دعوت حسين الجندى وكانت فيه سذاجة وعبط فسألته عن سر هذه المسألة وأخذ يشرح لى ويقص عليّ أن الببلاوى هو الذى أتى إليه بسلسلة النسب الشريف.

التحقيق

(١)

احتاجت عودة الوفد إلى السلطة (فى يناير ١٩٥٠) بعد غياب ست سنوات كاملة إلى قوة دفع كبيرة، لأنه كان ضروريًا لإتمامها التئام العلاقة مع الملك.

وكان الطريق إلى ذلك طويلاً:

فى نوفمبر عام ١٩٤٧ وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (١١/٢٩)، أضيف سبب جديد للإجهاد الشديد فى العلاقة المصرية البريطانية، وأوشكت حالة الغليان فى الشارع المصرى أن تصل إلى درجة الاشتعال. ولأول مرة يتشكل فى وعى الغضب الشعبى التلقائي، نسيج جديد من خيوط قضايا كانت تبدو متباعدة - ربما إلى حد التنافر - سواء على المستوى الوطنى أم الاجتماعى أم القومي.

ولأول مرة ينفذ الإدراك الوطنى ليبصر جانبًا من الجذور المتشابكة لهذه القضايا فى تربة الاحتلال الأجنبية.

لقد اندفعت مظاهرات الناس فى مدن مصر الرئيسية بقوة وعنف معلنة عن وصول مدد عربى جديد إلى حالة الغضب والقنوط الوطنى والاجتماعي.

ولعل ذلك قد دفع بريطانيا مرة ثانية إلى إعادة التفكير فى أسلوب لتخفيف الإجهاد، واحتواء هذه الحالة الجديدة المركبة، مع التمسك بما استقر عليه التصور البريطانى الاستراتيجى من احتفاظ «قاعدة إدارية وقيادة إقليمية فى منطقة قناة السويس، وقوات أرضية، وأسراب من القوات الجوية كقاعدة للدفاع من الشرق الأوسط».

ثم استقر هذا التفكير على خيار عودة الوفد إلى الحكم، ولكنه كان يتلمس طريقًا جديدًا إلى هذه العودة، لا يكون محفوفًا بالمخاطر ثانية، بإكراه الملك على القبول بها كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢.

لقد كتبت الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر (١٩٤٧/٨/٢٩) تدير بصره نحو هذا الاتجاه:

"يجب تذكر أن النحاس له سجل سابق فى الصداقة معنا، وهذا ما يجب اعتباره سببًا قويًا لاستئناف الاتصال بحزب الوفد، أما إذا احتج النقراشى بأننا نتدخل فى الشئون الداخلية المصرية، فيمكن الرد عليه بأنه أمر طبيعى أن تكون للحكومة البريطانية علاقة بقيادات المعارضة فى مصر."

كانت عودة الوفد إلى الحكم موضوع حوار عند زيارة (أحمد عبود) إلى لندن (١٩٤٧/٦/٤) وحين أبدى الجانب البريطانى دهشته من تلك النبرة الحادة فى بيانات حزب

الوفد ضد بريطانيا فوجئ (باتلر) بأن (عبود) ينقل إليه على لسان النحاس أن "على البريطانيين أن يفهموا أن هذه البيانات الأخيرة موجهة أساساً للأغراض الحزبية، وبمقدور سجلات الخارجية البريطانية أن توضح أنه (أي الوفد) كان عليه أن يدلي ببيانات مماثلة قبل عقد معاهدة ١٩٣٦".

أي أن ارتفاع حدة نبرة التشدد في الخطاب الوفدي ضد بريطانيا، هو تهيئة للقبول شعبياً بمصالحة واتفاق معها.

ولم يكن ثمة طريق لعودة الوفد دون إكراه الملك، إلا بإقناع الطرفين – الملك والوفد – كل على حدة، بأنه يذهب في اتجاه الطرف الآخر، حتى يمكن للقاء أن يبدو وكأنه يتم على أرض مشتركة.

كان «كامبل» قد قدم اقتراحاً للخارجية البريطانية بمنح فاروق رتبة عسكرية بريطانية لاستمالته، وفي اجتماع الخارجية البريطانية (١٩٤٨/١/٢٠) كان الحضور يقدمون اقتراحات أخرى للسبيل نفسه، مثل منحه وساماً، أو إهداؤه طائرة نفاثة.

وفيما يبدو فإن معالجة مسألة التقارب بين الوفد والملك على الجانب الآخر – الوفد – كانت أكثر يسراً وسلاسة.

لقد اجتمع (تشامبان اندروز) – القائم بأعمال السفير البريطاني في القاهرة – مع فؤاد سراج الدين – سكرتير عام الوفد – (في ١٩٤٨/٤/٢٤)، وتضمن تقرير (تشامبان) إلى لندن (١٩٤٨/٩/١) تفاصيل موقف الوفد واستعداده الكبير.

لقد أبدى سراج الدين في الاجتماع تحمساً للاتفاق مع الملك، ونفى سراج الدين أن يكون لدى الوفد تفكير في تغيير النظام الملكي أو أن يكون حتى معادياً لهذا النظام:

قال سراج الدين: "أستطيع أن أعطي تعهداً مقدساً أن ذلك لم يكن أبعد من حدود الممكن بالنسبة للوفد، بل إن النحاس لا يمكن أن يوافق إذا عاد الوفد إلى السلطة على أي تغيير في الدستور القائم، لأن ذلك سيكون مشجعاً للآخرين على عمل تعديلات أخرى عندما يخرج الوفد، إن الوفد ضد الحكومة، وليس ضد الدستور، وبالتأكيد فإنه ليس ضد الملكية".

وأكد سراج الدين استعداد الوفد لقبول حل وسط إذا فعل الملك ذلك، ثم توقف عند ثلاثة أمور:

الأول: أن تقوم الحكومة البريطاينة بلفت نظر الملك إلى عدم رضاها عن الأوضاع الداخلية، وإنه لن يعتبر ذلك تدخلاً في الشئون الداخلية المصرية من جانب بريطاينا.

الثاني: إنه يوجه النصيحة إلى بريطانيا بعدم الوصول إلى اتفاق مع حكومة

(النقراشي)، لأنها حكومة أقلية، ثم ربط بين رفض الوفد لاتفاقية (صدقي-بيفن) وبين أن حكومة صدقي نفسها كانت حكومة غير دستورية، لم يكن بمقدور الوفد لذلك أن يقر بتصرفها، رغم أنه لو كان في السلطة وعرضت عليه نفس الاتفاقية (صدقي-بيفن) لقبل بها ونفذها.

ولذلك إذا استمرت الحال على ما هو عليه - أي وجود وزارة غير وفدية في الحكم - فإن الاتفاق لن يكون فقط أكثر صعوبة، ولكن مخاطر اندلاع أعمال العنف ستزداد.

الثالث: إنه يتساءل ما موقف الحكومة البريطانية إذا حدثت ثورة في البلاد، وهل ستتدخل القوات البريطانية لإخمادها وحماية الملك؟

وفيما يظهر فإن أحمد عبود كان يعمل جاهدًا على الجانب الآخر لتجسير العلاقة بين القصر والوفد عن طريق ابراهيم عبد الهادي الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي، فقد سافر النحاس وسراج الدين في صيف عام ١٩٤٨ الخانق إلى الإسكندرية، والتقيا بـ«عبد الهادي»، ولكن النحاس اشترط لعودة الوفد، انتخابات نيابية فورية، ثم استمرت الاتصالات بين عبد الهادي وسراج الدين بواسطة أحمد عبود أيضًا تحت رعاية السفارة البريطانية.

وتدخل (تشامبان) بنفسه مع الجانب الآخر (وفق تقريره في ١٩٤٨/٩/١)، فقد أخبر (إدجار جلاد) بأن بريطانيا ترى تشجيع التقارب بين القصر وفؤاد سراج الدين، وفي محاولة للضغط غير المباشر تكلم عن تدهور حالة الأمن العام في مصر، واستياء الضباط العائدين من حرب فلسطين، وآثار عودتهم على الوضع الداخلي، وانخفاض شعبية الملك، ثم انتقد سلوكه الشخصي سواء على مستوى لعب القمار، أم اختياره لمستشاريه، وطلب من (إدجار) أن يحذر الملك.

وفهم فاروق الرسالة البريطانية بشكل آخر، فاستبق الخطى بنفسه في اتجاه الهدف الاستراتيجي البريطاني.

وذهب (عمرو) إلى (كامبل) ليخبره (١٩٤٨/١١/١٨) "إن الملك قد رأس اجتماعًا حضره عمرو باشا، وعبد الهادي باشا، وحسن يوسف بك وكريم ثابت بك. وإن الملك ردد في الاجتماع على نحو حاسم قراره بالتوصل إلى ترتيب فني للدفاع معنا (أي بريطانيا)، وإنه مصر على عقد مباحثات عسكرية فنية سرية للاتفاق حول مطالب بريطانيا الدفاعية، مع استبعاد مسألة الجلاء المسبق كشرط للتفاوض، وعندما سأله عبد الهادي باشا عما تناله مصر من مثل هذا الترتيب، قال جلالته إن عبد الهادي يثير سؤالاً دقيقًا وإنه (أي الملك) تعب من الذين يثيرونه من رجال السياسة".

لقد تعب الملك إذن، ولذلك قرر أن يذهب طائعًا ومختارًا ليتولى بنفسه "ترتيبات فنية" لإيجاد صيغة لبقاء الاحتلال البريطاني. أما لماذا اختار الترتيبات الفنية تحديدًا، فلأنها

ستتم خارج سقف السياسة والسياسيين، أو هذا – على وجه أدق – ما يمكن الإيهام به، لقد استفاد مما يتيحه له وضعه كقائد أعلى للقوات المسلحة في دفع الجيش المصري إلى الحرب في فلسطين، حتى قبل أن يصدق مجلس الوزراء أو البرلمان على ذلك، وإذا كانت المفاوضات ستتحول إلى مجرد (ترتيبات فنية) فإنها ستكون من نصيب العسكريين، وستتيح له أن يتصرف مرة ثانية بمنطق أنه القائد الأعلى للجيش، حيث لا نفوذ للسياسيين أو أحزابهم.

والحقيقة إن الملك لم يكن وحدة ضالاً في تصوره أن في مقدوره الارتكاز كليًا على الجيش، وإنما كانت بريطانيا هي الأخرى تعاني الضلال نفسه، في تصورها الاعتماد على الوفد.

وإذا كان الملك لم ير ما لحق ببنية الجيش من جراء دخوله حرب فلسطين ونتائج ذلك ماديًا ومعنويًا، (وقد ظل مصرًا بالفعل حتى في جلساته الخاصة على أن جيشه أبلى في الحرب بلاء حسنًا) فإن بريطانيا لم تكن قادرة على أن تستبصر ما لحق ببنية الوفد، بل بنية الحركة الوطنية كلها أيضًا. غير أنها تفهمت بعمق أكثر دوافع الملك الذي يعرض نفسه في تحالف استراتيجي معها: "إنه يريد أن يدعم مركزه الشخصي بضربة ناجحة في السياسة الخارجية في الوقت الذي تخاف فيه الطبقة الحاكمة من المستقبل، ليس فقط في فلسطين، وإنما في مصر نفسها."

ومضى الملك إلى العمق فقد أوضح تقرير للخارجية البريطانية طبيعة هذا التحالف الاستراتيجي الذي يعرضه الملك (١٩٤٨/٢١/٣١) بشكل أكثر تحديدًا:

"... تلقاء تفاقم الموقف الدولي قرر صاحب الجلالة الملك فاروق، أن مصلحة مصر تقتضي الدخول فورًا في ترتيب عسكري للدفاع المشترك مع بريطانيا العظمى.

... لما كان الطابع الذي ستأخذه المحادثات طابعًا عسكريًا بحتًا فقد قرر جلالته أن الترتيب المقصود يتعين في رأيه التوصل إليه من خلال محادثات بين السلطات العسكرية للجانبين.

... الغاية المتوخاة من الترتيب هي وضع الخطط ...، ويجوز لهذه الخطط أن تتضمن موضوعات مثل تعيين مواقع القوات، والمنشآت الدفاعية...، ...، ولعل مما يضيف قوة إلى هذا الترتيب أن يطور تطويرًا آخر بحيث يمكن إدخاله ضمن ترتيبات الدفاع الإقليمية، أو يوسع نطاقه بحيث يشملها على غرار الاتحاد الغربي، ومثل هذا الترتيب الأوسع ربما ضم على سبيل المثال تركيا واليونان ودولاً عربية أخرى...، وبهذه الكيفية يجوز لهذا الترتيب أن يشكل أساسًا يبني عليه مثل هذا الترتيب الإقليمي..."

" إلخ..."

لقد تحرك الملك بعيدًا في اتجاه بريطانيا، وكان مطلوبًا من الوفد خطوة أخرى لتقليل الفجوة بينهما، وسار فؤاد سراج الدين هذه الخطوة حيث أعلن في بيان نشرته الصحف (١٩٤٩/١/١١) بوصفه سكرتيرًا عامًا للوفد: «الولاء التام للملك». ولكن الملك كان يبدو أنه يحث خطاه في اتجاه الوفد بأقدام متثاقلة، فقد كتب (أندروز) إلى لندن (١٩٤٩/١/٩) أنه: "... فيما يتعلق بموضوع الوفد، قال صاحب الجلالة لن يذهب أبعد من ذلك، فقد أتيحت للوفد فرصة ولكنه لم ينتهزها".

ولم تيأس بريطانيا، فقد كان تقديرها أن التئام العلاقة بين الملك والوفد هو سبيلها الوحيد، أو على حد تعبير (بيفن) – ١٩٤٩/٢/٢٢-: "... إن الوفد برغم إعلاناته المعادية لبريطانيا، قد يثبت مرة أخرى مثلما حدث في الماضي، أنه أكثر قدرة ورغبة في حل المسائل المهمة مع بريطانيا أكثر من أي حزب آخر، أو مجموعة مؤتلفة من الأحزاب، وتلك بالطبع ستكون الحالة، إذا اتحد الوفد والقصر في الرغبة في الوصول إلى اتفاق معنا..."

كانت المخاطر الداخلية في تصاعد، فعند القيام بغارة على أحد أوكار جماعة الإخوان المسلمين في منطقة شبرا – على سبيل المثال – كانت المضبوطات – وفق تقرير بوليسي – كما يلي: (٢٣ مدفع استن ومدفع ماكينة – ١١ مسدس ساقية – أزيد من ألف قنبلة يدوية – حوالي عشرة آلاف قطعة جلنجانيت وديناميت أغلبه معبأ في صناديق ومعد للاستخدام – ٨ قنابل زمنية – كميات كبيرة من قطن البارود – نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة – جهاز إرسال – ٥ قطع ملابس عسكرية...).

ولم يمض وقت طويل حتى كان الوفد يقبل ولأول مرة (١٩٤٩/٧/٢٥) بأن يشترك في وزارة ائتلافية، بل ألا تكون الوزارة تحت رئاسته. وذلك في إطار مرحلة انتقالية تقود إلى انتخابات برلمانية.

ويبدو أن النحاس شخصيًا لم يكن راضيًا عن الأمرين، فوفق تقرير كتبه رئيس القسم المخصوص ببوليس القاهرة للسفارة البريطانية فإنه: "... كان النحاس باشا يريد مقاطعة الانتخابات ... على أساس أن الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة، غير أن النحاس خضع لنتيجة الأغلبية من القادة الوفديين الذين تزعمهم فؤاد سراج الدين، والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعني بعد الوفد عن السلطة خمس سنوات، وهي فترة ستجعل الحزب يتراجع في ظل النسيان ثم يتحطم أمام القوى السياسية".

وللإسراع في عملية إنضاج عملية التلاحم بين القصر والوفد، أدخل عنصر مساعد آخر وهو كريم ثابت – مستشار الملك – والذي سيقدر له أن يلعب مع فؤاد سراج الدين دورًا رئيسيًا في تطوير العلاقة ودفعها إلى أن تصبح تحالفًا مكينًا، لقد نقل (أحمد عبود) إلى (أندروز) (يوم ١٩٤٩/٨/٧) أن النحاس وسراج الدين وكريم ثابت توصلوا في لقاء سري إلى اتفاق على أساس أن يقوم كريم ثابت باستخدام كل نفوذه لدى الملك، لإجراء انتخابات يتقدم فيها الوفد بمرشحين لجميع الدوائر، وأن يدعي رئيس الوفد بعدها لتشكيل

الوزارة.

لكن الملك - فيما يظهر - كان مستسلمًا أكثر إلى مخاوفه التي تمت تغذيته بها، من أن الوضع كله يمكن أن ينهار فجأة فوق رأسه، وقد كان الوضع بالفعل اجتماعيًا واقتصاديًا يؤذن بانفجار كبير، وهكذا أرسل عمرو سفيره في لندن برسالة سرية أخرى إلى الحكومة البريطانية (١٩٤٩/١٠/١٩)، أوردت تفاصيلها برقية من الحكومة البريطانية إلى رونالد كامبل سفيرها في القاهرة.

قالت الرسالة: إن الملك فاروق يعرف جيدًا أنه في ظل الموقف الدقيق الحالي فإن روسيا إذا قررت الهجوم فلن يكون هناك إعلان حرب، وسيكون الإجراء الذي يتخذ إجراء مفاجئًا عنيفًا، ومن أرجح الاحتمالات أن تكون مصر هدفًا من الأهداف الأولى، وأن مدينة القاهرة، ستمحى في لحظة، ولهذا يتوق الملك فاروق إلى التوصل إلى تفاهم.

وذكرت الرسالة "إن الملك فاروق انزعج انزعاجًا شديدًا لوجود عدد من عملاء السوفييت يعملون في مصر - وهو يخشى - ودع عنك من احتمالات حدوث هجوم مباشر - من احتمال حدوث محاولة لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثوري. وأشار عمرو باشا المرة بعد المرة إلى هذا الخطر قائلاً: إن الملك فاروق يتطلع إلى تأكيد بأننا سنؤازره في مثل هذه الحالة..."

وعندما التقى فاروق في القاهرة بعد ذلك (١٩٤٩/١١/١٤) بالماريشال سليم بثه المزيد من الهموم والشجون، وطلب الغوث أيضًا. قال فاروق لرئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية إنه يخشى، "من أن يقوم المتعصبون اليهود بإقصاء الحكومة الحالية (أي في إسرائيل...) فإن فعلوا فليس ثمة ريب في أنهم سيهاجمون مصر، وسيهاجمون دون إنذار، ولذلك فإن مطلبه الأول يتمثل في فرقة مدرعة..."

وقال الماريشال سليم: "إنها مكلفة جدًا... وإن خير ما يحميه هو وجود قوات بريطانية في مصر..."

ورد فاروق بأنه "يدرك إدراكًا كاملاً مزايا بقاء القوات البريطانية في مصر، وإنه يعرف ما نريده، ويدرك الحاجة إليه، وسيبذل قصارى جهده ليحصل لنا على ما نطلب..."

وكان انطباع رئيس هيئة الأركان البريطانية (كما نقله السفير في ١٩٤٩/١١/٥) عن الملك أنه "كان عصبي المزاج خوفًا على منصبه، وأنه كان راغبًا في لون من ألوان الضمان، كالضمان الذي حصل عليه تشارلس - أو سعى للحصول عليه - من لويس الرابع عشر".

في يناير ١٩٥٠ شكل الوفد وزارته، وقبل أن تستمر المباحثات العسكرية «الفنية»، تحت خيمتها السرية، والتي كانت قد بدأت في (فايد)، في إطار التحالف الاستراتيجي الذي طلبه الملك، وعلى الجانب الداخلي بدأت الوزارة عملها بوضع مشروع قانون قدم إلى

البرلمان، بإلغاء المرسوم بقانون الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وألغت به الاستثناءات الوفدية السابقة، وحين عرض المشروع على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ، اعترضت أغلبيتها عليه، واعتبرت الوزارة هذا الموقف تحديًا لها.

لقد كان «الضباط الأحرار» رغم ذلك يأملون فى أن تضع وزارة الوفد، الأمور فى نصابها الصحيح، وأن تقوم بالإصلاحات المطلوبة لتعفيهم من عبء الثورة.

وحين شكلت فى الجيش لجنة تحقيق فى الانحرافات التى ارتكبت داخل سلاح الحدود والتى وصلت إلى ستمائة جريمة كان أغلبها من فعل حسين سرى عامر (صديق الملك ونائب قائد السلاح الذى يرأسه محمد نجيب) وأدانت اللجنة (حسين سري)، ورفع الأمر إلى الملك، قرر ترقية المذنب استثنائيًا ليصبح قائدًا للسلاح، مع نقل محمد نجيب إلى سلاح آخر.

كان وجود حسين سرى – كما يقول محمد نجيب – "عارًا على الجيش المصرى كله فقد ارتبط اسمه أكثر من مرة بتهريب المخدرات وبيع الأراضى بطرق غير مشروعة، واتهم بشراء الأسلحة المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية فى الصحراء المصرية وبيعها للجيش المصرى بأسعار خرافية".

وذهب محمد نجيب ليبلغ النحاس عن طريق فؤاد سراج الدين وزير الداخلية، "بضرورة الإسراع ببدء الإصلاح الضرورى لينقذ مصر من الكارثة التى تعيش فيها".

"... كان يشاركنى الرأى جمال عبد الناصر وجميع أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، من أنه لا ضرورة إطلاقًا للقيام بالثورة إذا ما تمت الإصلاحات المطلوبة...، وكتبت مذكرة من تسع صفحات للنحاس شرحت فيها ما حدث لنا فى فلسطين، وما حدث لنا على يد حيدر والنهب الذى يتعرض له تموين الجيش ونقص الأسلحة والذخائر الذى يعانى منه، وشرحت له أسباب تمرد الجيش فى ١٢ بندًا، وطلب منى فؤاد سراج الدين أن أشطب توقيعى على المذكرة، فرفضت وقلت له إن المزور المزيف هو الذى لا يضع اسمه، ورفعت المذكرة إلى النحاس، ولم أتلق ردًا عليها...".

أما الرد العملى فكان جد مختلفًا ... وتجلى حين قدم (مصطفى مرعي) فى مجلس الشيوخ استجوابًا حول استقالة رئيس ديوان المحاسبة بسبب ملاحظات أبداها حول تقاضى كريم ثابت مبلغ خمسة آلاف جنيه «أتعابًا» من مستشفى المواساة بالإسكندرية تحت بند الدعاية، وحول نفقات حملة فلسطين وما شابها خاصة عقود وصفقات الأسلحة الفاسدة وقبل أن تتم مناقشة الاستجواب التقى النحاس برئيس مجلس الشيوخ حسين هيكل فى حفل وداع كامبل سفير إنجلترا وقال له: "أنت رئيس الشيوخ ولا يجوز أن يجرى بمجلس الشيوخ مثل ما جرى بمجلس النواب" ... (وكان يقصد استجوابًا قدم بواسطة إبراهيم شكرى فى مجلس النواب عن الحفلات الخيرية وما يجرى فيها حيث أشار شكرى

إلى بعض الأميرات وسيدات الطبقة العليا)، وفهم هيكل أن النحاس "يشـيـر إلى أن الاستجواب ينبغي ألا يمس جلالة الملك المصونة بحال من الأحوال".

وقدم مصطفى مرعي استجوابه المدوي ولساعتين كاملتين أخذ يعدد تفاصيل صفقات الأسلحة الفاسدة، مشيرًا إلى أن أصابع أصحابها داخل القصر الملكي، ولمدة ساعتين أخريين، صب فؤاد سراج الدين باسم الحكومة هجومًا عنيفًا على الاستجواب وصاحبه، مرصعًا هجومه المضاد بتعبيرات من نوع: "هذه حـواديت"، "بني على مـجرد ظنون وتخمينات"، "مجرد حكم على النوايا والضمائر"، "الرغبة في التشهير"، "الرغبة في إثارة الغبار كله ضد أشخاص معينين بالذات".

ولم يكتف بإجهاض الاستجواب، ولكن الحكومة الوفدية أصدرت مراسيم بإخراج الذين عينوا أعضاء بمجلس الشيوخ بمرسوم يناير ١٩٤٥، لتخلي المجلس من المعارضين، ولتسقط رئيس مجلس الشيوخ من موقعه، عقابًا له على سماحه باستمرار مصطفى مرعي في استجوابه، وكتب رئيس المجلس: "... ياله من انقلاب دستوري مروع، لقد ظننا أول ما تولت هذه الوزارة الحكم، أن نوعًا من الاستقرار سيكون وها لم يمض عليها غير خمسة أشهر، ثم ها هي تعصف بالدستور على هذا النحو..."

"وما قيمة الرياسة، تعصف بها الأعاصير لأنها سمحت في حدود الدستور ولائحة المجلس بأن يتناول استجواب تصرفًا قام به كريم ثابت أو غير كريم ثابت..."

ويضيف حسين هيكل:

"... سكنت نفسي لإقصائي عن رياسة الشيوخ وسط هذه العاصفة التي ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع يدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع".

قبلها كان مجلس النواب الوفدي قد صوت على اعتماد مبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه لإصلاح يخت الملك، وسط مظاهر أزمة اقتصادية واجتماعية بالغة الشدة، وكان هذا المبلغ يساوي – كما تضمن اعتراض إبراهيم شكري في مجلس النواب – الاعتماد الكلي لسلاح البحرية المصرية في هذا العام، وقد اعتبرت السفارة البريطانية في تقريرها (١٩٥٠/٢/٢٢) سلوك الوفد هو "تعبير صارخ عن خضوع الوفد للقصر وخطأ كبير، لأنه يمكن أن يخدم فقط في القضاء على وهم الشعب الذين يأملون أن يجد الوفد أوجه علاج لأمراضهم الاجتماعية والاقتصادية ويطبقها خاصة ارتفاع نفقات المعيشة. إن ذلك سوف يؤيد فكرة أن الحكومة الجديدة مهتمة بالدرجة الأولى بإرضاء القصر بأمل البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة..."

ولم يخل تعليق السفارة البريطانية بعد ما حدث في مجلس الشيوخ من ربط بين طبيعة العلاقة الجديدة بين الوفد والقصر، ونتائجها في المدى الطويل على الأوضاع داخل مصر، معتبرة إياها نتائج خطيرة جدًا ومفسرة ذلك بأنه "يجعل من الصعوبة أكثر فأكثر النظر

إلى حزب الوفد على أنه حزب شعبى معاد للقصر، فمنذ وصوله إلى السلطة، وهو يمتثل لرغبات القصر، فى كل قضية مهمة ولم يحدث أى خلاف فى الرأى بينهما، كما أنه – أى الوفد – لم يتخذ أى إجراء جاد للإصلاح الاقتصادى والاجتماعي".

بل إن الخارجية البريطانية كانت تتأمل الصورة الوافدة إليها من القاهرة بشئ من الدهشة، لقد كتبت إلى سفارتها بالقاهرة تقول: "... لقد تغيرت الصورة وأصبح يمكن أن ينظر من جانب أى شخص ليس ملمًا بالتاريخ إلى حزب الوفد على أنه حزب القصر، حيث إنه لا يوجد أى خلاف فى المصالح بينهما، فيما عدا جناح صغير من الحزب، كما أصبح من الممكن أن ينظر إلى حزبى السعديين والأحرار على أنهما هما المعاديان للقصر..".

ربما يمكن القول إن الوفد كان يعانى ازدواجية بين ما يظهره قولاً، وبين ما يبطنه فكرًا وسلوكًا... ولكنه يصعب القول إن الوفد كان يعانى ازدواجية فى جوهر موقفه أو رؤيته، ولم يكن صحيحًا ولا دقيقًا أنه يصوغ حلفًا مع الملك ليستقوى به على الإنجليز، وإنما كان موقفه من الملك، وجهًا آخر لموقفه من الإنجليز، وكلا الوجهين فى النهاية نبت لبنية وفدية جديدة اجتماعيًا وسياسيًا.

إن جانبًا من تقرير (رالف ستيفنسون) السفير البريطانى إلى لندن (١٩٥٠/٧/٧) عن لقائه مع فؤاد سراج الدين الذى كان يمثل شراع الوفد للإبحار فى أبعاد جديدة، يلقى الضوء قويًا على هذا الوجه الآخر:

"... إنه (أى سراج الدين) يشاطر الرأى القائل بأنه لابد من وجود اتفاقية ننفصل بموجبها عن الماضي، ونبقى مع ذلك ضمانًا للدفاع عن مصر، ولابد مع ذلك من وجود بادرة للجلاء، فعلينا (أى الإنجليز) أن نبقى، ولكن علينا أن نذهب...

وهكذا أخبرنى سراج الدين بأنه لابد من إجراء قدر من الجلاء يكفى لإظهار أن الاحتلال قد انتهى، وأنه يتعين علينا الاحتفاظ برجال فنيين وإداريين يتخذون شكل الفنيين المعارين، وأن أى معدات تستخدم ينبغى أن يكون ظاهريًا أنها معدات مصرية، وأنها بالتالى جزء من القوة الدفاعية المصرية المشتركة، ولابد من محاذرة وجود انطباع بأن هذه القوة هى مخفر أمامى لدفاع المملكة المتحدة أو للاستعدادات الغربية".

"... وبالنسبة للسودان فإنه (سراج الدين) يوافق موافقة تامة على أنه ليس لشئ واحد أن يمنع السودانيون متى ظفروا بالحكم الذاتى من أن يقرروا مصيرهم الخاص. ولكنه لا يرى ضرورة لقول هذا. وطبيعى أن موقفه النموذجى الحالى فى مصر وهو أن تقول شيئًا لنا وتعلن شيئًا مختلفًا جد الاختلاف لتحصل على أفضل ما فى الناحيتين".

أى أن الحل كما قدمه سكرتير عام الوفد إلى السفير البريطانى يتلخص فى البحث عن وسيلة لإبقاء الاحتلال البريطانى بشرط تقنيعه أى وضع قناع فوق وجهه حتى لا يعرف بأنه الاحتلال وذلك وفق معادلة سياسية فطن إلى حكمتها (ستيفنسون) بأنه نقول ما لا

نفعل ونفعل ما لا نقول.

وللحقيقة فقد كان موقف النحاس ووزير خارجيته محمود صلاح الدين جد مختلفًا. فقد كان كلاهما مازال أمينًا في حفاظه على مبدأ (الجلاء التام) الذي صاغته الحركة الوطنية المصرية منذ بواكير القرن، ودفعت دم أجيال متصلة في سبيله.

إن هذا بالضبط ما يضيفه تقرير السفير البريطاني ذاته:

"أما النحاس ووزير خارجيته فيبدو لي أن كليهما خاضع خضوعًا تامًا لتأثير شعاراتهما الخاصة المتعلقة بالجلاء ووحدة وادي النيل".

كان الخريف المصري هذا العام (١٩٥٠) هو خريف غضب حقيقي وكان من أبسط مظاهر الغضب تلك المذكرة التي وقع عليها رؤساء الأحزاب وعدد من السياسيين المستقلين وأرسلوها بالبريد المسجل إلى الملك. (ربما علامة على انهيار الجسور، وتمزق أطراف الحوار الوطني).

لقد انتقدت المذكرة تحقيقات الأسلحة الفاسدة التي كانت تمس أقرب المقربين إلى الملك، وطالبت بالإصلاح وبالديمقراطية، وصادرت حكومة الوفد الصحف التي تجرأت ونشرت جانبًا من المذكرة. وقبضت على الأشخاص الذين كانت في حوزتهم. وأذاع النحاس بيانًا إلى الأمة رد على العريضة التي لم يقدر لها أن تنتشر. وكان رأي (ستيفنسون) أن دفاع النحاس عن تحقيقات الأسلحة الفاسدة وعن حاشية الملك قد أدى إلى مزيد من تقوية التعاون بين الملك والوفد.

"إن العلاقة بين القصر والوفد قد تحولت من علاقة شك متبادل إلى علاقة مصلحة متبادلة من خلال التعاون بين سراج الدين وكريم ثابت". "أثبت النحاس في ١٩٥٠ أنه على مايبدو لا يهتم بشيء إلا بالإصرار على البقاء في السلطة.

لقد اتضح سريعًا أن النحاس كان يعمل على استرضاء القصر إلى درجة الخنوع".

ولم تمض أسابيع حتى كانت تملأ الأجواء فضيحة أخرى أطلق عليها فضيحة القطن، حيث اتهم قادة الوفد بأنهم حافظوا على ارتفاع سعر القطن بشكل زائف حتى يتمكنوا من بيع مخزونه، مما أدى إلى «إفلاس بورصة الإسكندرية لصالحهم».

وحين قدم أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية في وزارة الوفد مشروعًا يجعل الحد الأدنى لعمال الصناعة ٢٥ قرشًا وعمال الزراعة ٢٠ قرشًا ثار عليه زملاؤه في الوزارة. واتهموه بالشيوعية، وأنه يحاول قلب نظام البلد، وطالب أحد زملائه (عبد اللطيف محمود) بحبسه. بينما كان يكتب (ستيفنسون) في أحد تقاريره إلى لندن إنه:

"من المحتمل أن يحدث في مصر فقط أن تقوم دولة معترفة بالجميل بأن تعطي

٣٠,٠٠٠ جنيه لرئيس الوزراء كي يقضي إجازته والذي استطاعت زوجته تحقيق قدر كبير من الأرباح المالية في الوقت الذي سطعت فيه شمس زوجها في تولي الوزارة".

وحين عاد المصيفون من رحلتهم كان في حوزتهم "ثمانون حقيبة سفر، وسيارات نقل مليئة بالمقتنيات ودفعوا عليها جمارك قدرها خمسة جنيهات مصرية".

كانت مظاهر التوتر والانشداد الاجتماعي والوطني آخذة في الزيادة. وكتب فؤاد سراج الدين وزير الداخلية رسالة إلى (إيمري) مستشار السفارة البريطانية حملها إليه محمد إمام قائد شرطة مدينة القاهرة (والذي اكتشف د.(.....) أنه كان يعمل جاسوساً للسفارة البريطانية باسم حركي هو فحمة).

كانت الرسالة التي ضمها (إيمري) إلى تقريره ١٩٥٠/١١/٢٧ تقول:

"يريد فؤاد باشا سراج الدين أن يعرف السفير بأنه قد تعهد بألا تكون هناك مظاهرات أو إجراءات تتخذ ضد المصالح البريطانية ....، ويرجو أن يطمئن صاحب السعادة إلى هذه الحقيقة تقريباً. وقد بدأت هذه الشائعات من قبل المعارضة بهدف إثارة الإضرابات".

بعد يومين فقط كان المارشال سليم يكتب (١٩٥٠/١١/٢٩):

"إنه مع التطورات الخاصة بكوريا أصبح من المحتم ألا تترك بريطانيامصر، فإن الجلاء يؤثر على كل استراتيجية الحلفاء الغربيين وينظر إليه من جانب حلف الأطلنطي على أنه من أعمال الخيانة. لذلك فإذا أصرت مصر على الجلاء فيجب أن تأخذ بريطانيا خطًا متشددًا... تفريط هنا وتشدد هناك!"

(٢)

سأستعير لوصف الصورة الاجتماعية وتضاريسها المختلفة في مصر في ذلك التوقيت، ريشة الأديب والفنان الفرنسي (جان كوكتو) الذي زار مصر (١٩٤٩) على رأس فرقة مسرحية. قدمت في دار الأوبرا بالقاهرة ثم في الإسكندرية عدة مسرحيات.

وقد احتفى به في القاهرة النبيل محمد وحيد الدين ابن الأميرة شويكار، ووضع سيارته وسكرتيره الأجنبي تحت تصرفه. وعندما عاد (كوكتو) إلى باريس كتب عن رحلته كتابًا اختار له عنوانًا من العامية المصرية كلمة (معلهش) حيث كتبها كما هي على غلافه ولحسن الحظ أن أديبًا مصريًا مبدعًا هو يحيي حقي قام بترجمة جانب من مقاطع هذا الكتاب بمفرادته العربية المشحونة الشفيفة في وقت واحد.

يقول (جان كوكتو) في مصر، عن مصر:

"سيارات مصر ذات فخامة واقتدار، أو هي على الأقل مجرد مظهر لهذا الاقتدار لأن مصر لا تستطيع استخدام هذه السيارات، فإذا استثنيت طريق الهرم، والأوتستراد الذي

يربط القاهرة بالإسكندرية، والذي رصفته شركة شل فإنك تجد مصر محرومة من الطرق.

وأول شيء يستلفت نظر راكب السيارة هو هذا الخلط بين فرط الترف، وفرط الفاقة. وإذا كان هذا الترف يبطن أحيانًا سقم الذوق فإن الفاقة تكشف عن وجهها للناظرين على الأرصفة في مشارف أحياء مبنية بالطين. وعلى الكباري، وفوق عربات الكارو (وهي بمقام التاكسي في مصر) حشد من النسوة بملايات لف سوداء. الجلاليب الطويلة القذرة، الكوفيات الملتفة على الرءوس، هيئة مشية الناس، القفا الطويل الأسمر. كل ذلك ينطق بنبل ووفرة هيهات أن تجد لهما مثيلاً في أي ديكور مسرحي.

هذا الشعب الذي يتسكع في الطرقات، وينام على التراب يؤثر بحكم مطابقة البيئة ألوانًا هيهات تقليدها. ألوان الرمل والسماء وماء النيل، إنه مخلوق للكسل والموت، إنه يفوق الزمان طولاً ودوامًا، هذا الشعب الذي تهيج أعصابه القهوة والحشيش والشاي الأسود، إنه توزع بين إضراب التلاميذ في حوش المدرسة، وبين غيبوبة هي أشبه بدبيب الموت. إن زعيق الكلاكسيون لا ينتهي كل سائق يستخدمه بلا مبرر. كأنه طفل يلهو ببوق."

١٩٥١ - ١٩٥٢

المذكـــــرات

(١)

شمر النائب العام عن ساعد الجد وبدأ التحقيق في صفقة الأسلحة الفاسدة في حماسة وثبت لديه أن (إدمون سهلان) أحد موظفي السراي والمقربين إلى الملك مدان فأصدر أمرًا بالقبض عليه في الحال وهرب إدمون إلى السراي الملكية يحتمي فيها واتصل حسن يوسف وكيل الديوان الملكي بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين وكان يقضي الصيف في مصيف بلطيم ورجاه بأن يمنع البوليس من تنفيذ أمر النائب العام لأن هذه رغبة جلالة الملك، فأبى فؤاد وأصر على تنفيذ أمر النائب العام في الحال، ولما أخبرني وزير الداخلية بهذا الحديث باركته وشكرته على سرعة الرد على طلب وكيل الديوان.

واضطر المسمى سهلان إلى تقديم نفسه إلى النائب العام الذي أرسله إلى السجن حتى يتم التحقيق، ولم يكن سهلان هو وحده المتهم في صفقة الأسلحة بل كان هناك عدد من موظفي السراي أمر النائب العام بالقبض عليهم معتمدًا على تأييد الحكومة في جميع تصرفاته وقبض على أنطون بوللي ومحمد فهمي حسين، وطلب استقالة حيدر وزير الحربية وعثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش باعتبارهما مسئولين عن صفقة الأسلحة الفاسدة.

لكن النائب العام (محمد عزمي) الذي شجعته هذا التشجيع كله وأعطاه وزير العدل صكًا كتابيًا بأن يتصرف بحرية وعدل وشجاعة... هذا النائب سرعان ما خضع لأوامر حاشية الملك وإذا بالحكومة تفاجأ بأنه أصدر أمرًا بالإفراج عن المعتقلين في صفقة الأسلحة من رجال القصر الملكي ولم يكتف بهذا بل حفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية جميعًا وسحب طلب استقالة حيدر وعثمان المهدي اللذين طلبهما من وزير الحربية أول التحقيق وعادا إلى منصبيهما.

أثارني هذا التصرف وآلمني كل الألم فاستدعيت وزير العدل وقلت له خبر النائب العام حالا بين أحد أمرين إما أن يستقيل من منصبه أو ينقل إلى وظيفة أخرى واستدعاه ونقله إلى إدارة قضايا الحكومة خاضعة لاحتلاله يمكن أن تعسكر فيها القوات المعسكرة في السويس، عرضنا عليه تسليح جيش مصر، ليكون قويًا ويتمكن من الدفاع عن القناة ذلك الشريان العالمي.

لم يستجب لأي مطلب من هذه المطالب فلم نجد بدًا من الوفاء بوعدنا للأمة الذي قطعناه على أنفسنا في خطاب العرش، وجاء موعد فض الدورة البرلمانية في صيف ١٩٥١، فقررنا أن الدورة لن تنفض إلا إذا تقدم وزير الخارجية (محمد صلاح الدين) باسم الحكومة بإلقاء بيان يشرح فيه لنواب الأمة النتيجة التي وصلنا إليها مع الجانب البريطاني.

وجاء منتصف أغسطس سنة ١٩٥١ ووقف وزير الخارجية أمام المجلس وندد

بالاستعمار وتعسفه وإصراره على موقفه وحمل حملة شعواء على تصرفاته التي كان من نتيجتها مأساة فلسطين الجريحة التي انتهت بإنشاء الدولة المسماة بإسرائيل، وقال بصريح العبارة إن الحكومة لاتزال عند وعدها الذي أعلنه الرئيس مصطفى النحاس وهو إلغاء المعاهدة.

وما أن ظهر هذا الخطاب حتى اشتدت حماسة الأمة بجميع طبقاتها واختارت يوم ٢٦ أغسطس وهو اليوم الذي وقعت فيه معاهدة التحالف في عام ١٩٣٦ حتى خرجت القاهرة بقضها وقضيضها، بجميع طوائفها وطبقاتها في مظاهرة عارمة قدر عدد المتظاهرين بأكثر من عشرين ألف شخص وظلت القاهرة تموج بالمظاهرات طيلة هذا اليوم ولم تنته إلا في المساء حين نصحت لهم الحكومة بالانفضاض ووعدتهم بأنها عند حسن ظنهم بها ستفاجئهم قريبًا جدًا بما يرضي شعورهم ويحقق آمالهم في يحكومة الشعب التي وثقوا فيها.

(٢)

واجتمع مجلس الوزراء وعرضت عليه إعلان إلغاء المعاهدة فوافق بالإجماع ثم دعوت الهيئة الوفدية للاجتماع فوافقت على القرار بالإجماع، وكان عدد كبير من النواب والشيوخ قد اجتمعوا في البهو الفرعوني لمجلس النواب ووقف فيهم سكرتير الوفد ووزير الداخلية خطيبًا وأعلنهم أن يستعدوا ويتجمعوا لمفاجأة سارة جدًا للأمة ستعلن اليوم.

وكان المجلس قد عهد إلى مستشار الرياسة القانوني (الدكتور وحيد رأفت) وزملائه بإعداد التشريعات الخاصة بإلغاء المعاهدة.

وأعددت من جهتي خطابًا ناريًا قويًا لإلقائه على النواب، وقصدت أن يكون الاجتماع في الثامن من أكتوبر وهو التاريخ الذي أقال فيه فاروق الوزارة الوفدية عام ١٩٤٤، ووقفت على منصة مجلس النواب والعيون متطلعة والنفوس مشرئبة والنواب منتظرون لما عسى أن أقول، وقلت في ثورة وحماسة لم أشعر بمثلهما من قبل:

(من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها)، والتهبت أكف النواب بالتصفيق وظلوا يهللون ويصفقون فترة طويلة ولم يقابل خطاب ما بإعجاب ورنة فرح وسرور كما قوبل هذا الخطاب الذي أزحت فيه عن كاهل الوطن عبئًا اضطرت إليه منذ ستة عشر عامًا لأنه كان في ذلك الظرف أفضل ما يمكن، وقد أصبح بعد تطورات الزمن وتغير الظروف أسوأ ما يمكن.

وكانت مفاجأة لم تتوقعها بريطانيا ولا انتظرها أصدقاؤها ولا تصورها الملك وحواريوه وأرسلت الوثائق للقصر ليوقعها الملك فخشى مغبة توقيعها وخاف على عرشه المصون ولكن مستشاره الجديد (نجيب الهلالي) نصحه بأن يوقعها وإلا انكشف ستره أمام الشعب وانفضح سره أمام العالم.

ولم يستقبل الشعب قراراً بأعظم مما استقبل به هذا القرار فقد كان بداية عهد كفاح بطريقة لم تألفها مصر من قبل، فلقد كانت كل غضباتنا تنصب على مقاومة الحكم الفاسد حتى نستطيع أن نستخلص من المحتل حقوقنا، أما وقد أحس الشعب أن وزارته هي التي تدعوه للكفاح وتستنفره للجهاد وأي جهاد المسلح لأن لا يفل الحديد إلا الحديد ولا الإنجليز الذين احتلوا بقوة السيف والمدفع منذ عهد الخديوي محمد توفيق لن يغنيهم المنطق ولن تجدي معهم الحجة ولن تنفع معهم إلا قوة تقاومهم وشعب يقف في وجوههم وقفة المتحدي يقاتل فيقتل ويحارب فيهزم وينهزم.

لقد اهتزت سيدة البحار كما كانوا يطلقون عليها، اهتزت من هذا القرار التاريخي، كانت تظن أن مصطفى النحاس شأنه شأن غيره من مدعي الزعامة فلما خاب فألهم وطاش سهمهم إذ ألغيت المعاهدة بصورة دستورية وأرغم الملك على توقيع وثائقها، بادر السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون وطلب مقابلتي ولكني اعتذرت وأحلته على سكرتير الوفد ووزير الداخلية أو على وزير الخارجية حسب ما يريد.

وقابله وزير الداخلية يحتج بشدة وغضب على إلغاء المعاهدة من طرف واحد ومفاجئتهم بهذا الإلغاء وأخذ يناقش كيف نترك قاعدة قناة السويس ونحن لا نستطيع أن نتعاض عنها بغيرها.

ولكن وزير الداخلية قال له إن الحكومة لا يمكن أن تقبل أي احتجاج ورفض أن يتسلم ما أراد السفير أن يقدمه إليّ.

ولم ييأس السفير البريطاني بل اجتمع مع سفراء الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا واتفقوا على أن يقابلوا وزير خارجية مصر مجتمعين ليقدموا إليه مذكرة باقتراحات جديدة تحل محل المعاهدة الملغاة، وأدركت اللعبة التي أرادوا أن يلعبوها فاتفقت مع وزير الخارجية على ألا يستجيب لمقابلتهم مجتمعين وإذا كان لابد فليحدد لكل واحد منهم موعداً على حدة، وكان أن حضر إليه سفير أمريكا وقدم له مذكرة وتلاه السفير البريطاني وقدم نفس المذكرة وكذلك فعل سفيرا فرنسا وتركيا.

وعرضت المذكرة عليّ فقررت رفضها لأول وهلة وعرضتها على مجلس الوزراء فرفضها رفضاً مطلقاً ذلك لأنها كانت تطلب أن تعقد اتفاقية دفاع مشترك مع بريطانيا تحل محل المعاهدة الملغاة وأعلنا ذلك أمام البرلمان بالتفصيل وذكرنا لنواب الأمة ما جرى من مناقشات واقتراحات في هذا الصدد.

وأعدت إنجلترا عدتها لتنفيذ ما تريد بالقوة ففي الثالث عشر من أكتوبر أي بعد إلغاء المعاهدة بخمسة أيام وصلت ثلاث ناقلات بريطانية إلى بورسعيد تحمل إمدادات جديدة للقوات المعسكرة في القنال حتى تستطيع أن تسيطر سيطرة تامة على جميع مدن القنال، بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وبذلك تحتل جميع الطرق الموصلة إلى مدن القنال وبالتالي تغدو قوات الجيش المصري المعسكرة في سيناء وغزة تحت سيطرتها.

وهنا أعلن الوفد وأعلنت الحكومة تعبئة الجماهير وأصدرت القوانين والتشريعات بمعاقبة كل من يتعامل مع القوات البريطانية بالسجن، وعبأت وسائل الإعلام فى الصحف والإذاعة حتى التهبت حماسة الشعب وأصبح بكل طبقاته شعلة من نار تحرق جيش الاحتلال وتقض مضجع قواته المجتمعة فى القنال، وتحمس العمال المصريون وبرهنوا على حبهم لوطنهم وتضحيتهم فى سبيل استقلالهم وحريتهم وترتب على هذا أن تعطل عن العمل نحو خمسين ألف عامل كانوا يشتغلون فى القاعدة وتركوها غير آسفين فأمرت بالحال وزير الشئون الاجتماعية بإصدار تشريعات صرف مرتبات هؤلاء العمال بالكامل وتهيئة الفرصة سريعًا لإلحاق من تعطل منهم بعمل جديد وأسقط فى يد بريطانيا فقد رأت مصالحها معطلة فى القنال إذ تجمع أكثر من عشرين باخرة بريطانية محملة بالبضائع تنتظر من يفرغ شحناتها.

ولم نكتف بهذا بل أصدر وزير المواصلات قرارًا بمنع السكة الحديد من نقل أى شيء إلى القاعدة البريطانية سواء كانت مهمات أو بضائع وأصدرنا على وجه السرعة تشريعًا بمعاقبة أى مصرى يتعاون مع القوات البريطانية بالسجن، ومنعنا حركة النقل البرى والبحرى إلى تلك القاعدة فأوصدنا أمامها كل باب وتركناها منعزلة كل الانعزال عن الحياة الاجتماعية التى قال عنها سفيرهم إنها ضرورة لازمة للجنود وأنها أحد الأسباب التى يفضلون بها قاعدة قناة السويس على غيرها من القواعد الأخرى، وضيقنا عليهم الخناق فأصبحت المدن التى يحتلونها كأنها خارج حدود مصر.

ولم نقف عند هذا الحد بل شجعنا الفدائيين بجميع وسائل التشجيع سلحناهم بأحسن أسلحة لدينا ومهدنا لهم السبيل ليذهبوا إلى القاعدة ويهاجموا الجنود فى معاقلهم وحرض وزير الداخلية ضباط البوليس على الكفاح ضد القوات الأجنبية فارتدى عدد كبير منها الملابس المدنية وتسلح تسليحًا تامًا ودخل وسط المعمعة مع الفدائيين والمجاهدين جنبًا إلى جنب كل هذا إلى جانب حرب العصابات التى كانت تشن على القاعدة البريطانية بين ساعة وأخرى، واحتطنا حتى لا ينفد السلاح الذى لدى قوات البوليس فاشترينا أسلحة من كثير من أهالى الصعيد سلحنا بها المقاتلين من جميع النواحي، وأخذنا الحيطة أكثر فاتصلنا بسفراء الاتحاد السوفياتى وتشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وهى كلها بلاد اشتراكية معادية لإنجلترا وطلبنا أن نشترى منها أسلحة وأرادت بريطانيا أن تنتقم لقواتها التى حوصرت وأصبحت فى حالة سيئة، وأرادت أن تنتقم من مصر فمنحت وصول المازوت من السويس المسيطرة عليها إلى القاهرة، فاتصل وزير الخارجية ووزير الداخلية بسفير الولايات المتحدة فتدخل بدوره حتى عدلت القوات التى تحتل السويس عن منع تدفق المازوت، وأصدر وزير الداخلية أمرًا صريحًا لقوات البوليس أن تقاتل الإنجليز فى الإسماعيلية مهما كان عدد القوات البريطانية وكانت أسلحتها.

وجاءنى فؤاد ونحن فى هذه المعركة القاسية يخبرنى بأن ضابطًا فى الجيش اسمه أحمد أنور عرض عليه الضابط أن ينضم الجيش إلى الوفد فى معركته ويقف إلى جانب

الحكومة إذا أقالها الملك، فتذكرت حينئذ قول حمدى سيف وزير الحربية فى الوزارة حين أقيلت فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، تذكرت قوله إن الجيش مع الملك وإنه لا يستطيع أن يتحرك ضده فرفضت العرض الذى أبلغنى فؤاد به وقلت له أنسيت أننا كنا نحاول رفض الإقالة عام ١٩٤٤ وقلنا نستند إلى الجيش وإلى البوليس وضمنت أنت البوليس وقال وزير الحربية إن الجيش جيش الملك وكيف أثق الآن بتأييدهم ووزير حربيتنا رجل مدنى والجيش كله فى قبضة حيدر بحكم منصبه، ولكن إذا كان الضابط الذى عرض عليك هذا الاقتراح جادًا فى عرضه وواثقًا من أن فريقًا من الجيش ينضم إلينا فى معركتنا مع بريطانيا فلنمهد لذلك أولاً بأن يذهب وزير الحربية إلى القصر الملكى ويطلب إخراج حيدر قائد القوات المسلحة على أن تتبع الوزير مباشرة.

واتفقنا على هذا وذهب مصطفى نصرت إلى القصر يطلب هذا الطلب أو على الأقل يغير حيدر بشخص آخر، ولكن القصر وضع طلب وزير الحربية على الرف ولم يرد عليه، وألحقنا هذا كله بعمل إيجابى ظاهر هو أننا قطعنا العلاقات الدبلوماسية بانجلترا وسحبنا سفير مصر فيها عبد الفتاح عمرو إلى القاهرة ولكن الملك بادر فعينه مستشارًا له فى السياسة الخارجية لأنه معروف بميوله الإنجليزية وحبه لبريطانيا.

وجاءت ذكرى عيد الجهاد ١٣ نوفمبر فألقيت خطابى المعتاد حملت فيه حملة شعواء على سياسة انجلترا وكشفت أساليبها وألاعيبها وأخذت أشرح للمحتفلين تطورات المفاوضات وتلاعب انجلترا وتلكئها ومحاورتها مما جعلنى أدعو إلى الجهاد المقدس ضد القوات الأجنبية وها أنذا أكرر دعوتى وأطلب إلى جميع المواطنين القيام فى وجه بريطانيا وتلقينها درسًا لا تنساه، وكانت المعارك تدور كل يوم فى بورسعيد والإسماعيلية، معارك ليست متكافئة قوات الإنجليز تبلغ نحو الثمانين ألفًا مسلحون بأحدث الأسلحة المتطورة وقوات البوليس المصرى التى كانت محدودة وأسلحتها محدودة ومعهم عدد من الفدائيين وهبوا حياتهم للدفاع عن بلادهم وكرامتهم، ومع كل ذلك فقد أبلوا البلاء الحسن وكافحوا الكفاح المستميت، ولقد ارتكب الإنجليز جرائم بشعة فى كفر أحمد عبده حينما طلبوا إلى مجلس الوزراء إخلاء هذا الحى بحجة أن الفدائيين يتحصنون فيه فرفضنا هذا الطلب رفضًا باتًا، فكان جواب الجيش البريطانى على الرفض حشد الإنجليز نحو عشرة آلاف من جنودهم ومعهم الدبابات والمصفحات المتطورة ولم تتمكن قوات البوليس القليلة من مقاومة هذا الجيش الذى حشدته بريطانيا، فأعملوا القتل والإصابات فى جنود البوليس الذين لم يكونوا زائدين عن أربعمائة جندي، وثارت ثائرة الشعب وغضبت جميع طبقاته فقامت مظاهرات عنيفة احتجاجًا وغضبًا على التصرفات البريطانية وانقطعت العلاقات الدبلوماسية وغيرها بيننا وبين إنجلترا نهائيًا.

ولقد رأينا أن عناصر غير مرئية اندست وسط المظاهرات الوطنية وأخذت تعتدى على ممتلكات الأجانب مما يبعث الفوضى ويخل بالنظام ويفتح ثغرة ينفذ منها المستعمرون ونعود كما كنا من قبل، وكتب الكتاب فى الصحف ينبهون إلى هذا، واجتمع أصحاب

الجرائد على اختلافهم ووقعوا بيانًا نشروه في جميع صحفهم أهابوا بالمواطنين أن يكفوا عن المظاهرات لأنها أصبحت تشكل خطرًا على النظام وترعب الأجانب وتخيفهم على أنفسهم ومصالحهم وهذا ليس من المصلحة العامة في شئ، وخطبت في إحدى المظاهرات التي حضرت إلى مجلس الوزراء فنصحتهم ألا يمكنوا العناصر السيئة من الاندساس في وسطهم، ولما كانت المظاهرات لا يمكن ضبطها فيحسن أن تقلعوا عنها وحسبكم أنكم عبرتم عن مشاعركم أصدق تعبير فالتزموا الهدوء حتى لا يستغل الإنجليز هذه الفرصة فتغلغلوا في مدنكم مرة أخرى وبدل من أن نقاومهم في القتال نضطر إلى مقاومتهم في جميع المدن والعواصم، وإذا كنتم تثورون غضبًا للذين استشهدوا في القتال فنحن لا نقل غضبًا عنكم وسنعبر عن هذا الغضب بطريقة منظمة لا ينفذ منها معتدٍ ولا تمكن العدوان أن ينال منا.

غير أن عناصر مأجورة مدسوسة خصصها خصوم الوفد وأعداء الأمة لإحداث الشغب والاضطراب لم تستمع إلى النصيحة ولم تعمل بها وبخاصة أن تركنا الجماهير تجعل يوم ٢٢ أكتوبر يوم حداد عام على الذين قتلوا في الإسماعيلية بأسلحة قوات بريطانيا، فقررنا على أثر ذلك منع المظاهرات ولم نستعمل القوة ضد المتظاهرين ولم نطلق عليهم الرصاص ولم نحاصرهم أو نفتح عليهم الكباري ونغرقهم، بل لقد أعلنا عقب الاحتفال بعيد الجهاد أن الحكومة الوطنية صرحت بقيام مظاهرة منظمة على أن تكون صامتة هادئة في أكبر شوارع العاصمة معلنة احتجاجها على الأحداث الدامية التي وقعت وجعلنا شعارها الذي حمله المتظاهرون: الحداد، النظام، عدم الهتاف، وتقدمت بشخصي هذه المظاهرة الكبيرة وسار إلى جواري عدد كبير من رجال الدين على اختلافهم ورؤساء الوزارات السابقين وأعضاء البرلمان والطبقات والهيئات كل تحت عملها، فضلاً عن ألوف مؤلفة من المواطنين مثلوا طوائفهم وشارك في هذه المظاهرة الفذة من الدول العربية وأشقاؤنا من السودان حتى بلغ عدد المتظاهرين أكثر من مليون شخص ساروا في نظام وترتيب، وكان البوليس الوطني من الكتائب المؤلفة من شبابنا الوطنيين يقوم بحراسة المظاهرة فلم يندس فيها مخرب ولا تسلل إليها مأجور أو مدبر ولكن العناصر المغرضة والجماعات الطامعة لم تقلع عن غيها وانتهزت الفرصة وأخذت تخرج بمجموعات من الغوغاء متسترة وراء الظلام تهجم على الملاهي وتحرقها وتضع الانفجارات في دور السينما ويتسلل أفراد (الإخوان المسلمين) بحجة الاستمساك بالدين والشرع فيعتدون على عربات الترام ويحرقونها ثم يذهبون فرادى إلى دور اللهو العامرة بالنظارة فيلقون القنابل ويروعون ويقتلون ويحرقون ... يفعلون هذا في الوقت الذي تقاوم فيه قوات البوليس مع بعض كتائب الفدائيين وحدهم معركة حاسمة مع قوات بريطانيا.

كنت واثقًا من أن الإنجليز ومعهم فاروق لن يتركونا نحرض الجماهير على مقاومة بريطانيا ولن يمكنونا بحكم مراكزنا الرسمية من أن نعبأ طبقات الشعب الغاضبة ضد قوات الاحتلال وكنت انتظر من وقت إلى آخر كتاب إقالة الوزارة لأني أعلم علم اليقين أن

فاروق حانق على الوزارة منذ أحرجته وجعلته أمام الأمر الواقع يوقع مراسيم إلغاء المعاهدة.

كانت بريطانيا قد رسمت خطة الإطاحة بالوزارة مع المصريين الذين أحاط الملك نفسه بهم واشترك معهم البوليس السياسي المصري ومع أنهم خططوا في السر وبيتوا أمرهم بليل فإني كنت أعلم أنهم قد انتهوا من إعداد الإقالة وما هي إلا ساعات أو أيام قليلة حتى يبلغوها لي، ولم تكن تنقصهم إلا أسباب يبنون عليها إقالة حكومة يثق الشعب والبرلمان بها للمرة الخامسة، كان النص الدستوري الخاص بالإقالة لم يوضع إلا لوزارة الوفد وحدها.

وبدأت الخطة بأن رأت القوات البريطانية أن قوات البوليس المصري والفدائيين في الإسماعيلية قد أقضوا مضجعها وبعثوا في صفوفها الخوف والهلع فعمدت إلى عملية استفزاز خطيرة مساء ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ فقامت قوة منهم تعد بالآلاف بالدبابات والمصفحات وحاصرت مبنى محافظة الإسماعيلية وعلى رأسها قائد منطقة القنال (الجنرال اكسهام) وأرسل إنذارًا عنيفًا إلى قائد قوات البوليس المصري المتجمعة في مبنى المحافظة يطلب إليها تسليم ما لديها من أسلحة والخروج فورًا من ثكناتها والرحيل من المنطقة كلها.

واحتار قائد القوة المصرية عندما تلقى الإنذار، أيقاوم على قلة ما لديه من عدد أمام تلك الألوف والدبابات والمصفحات أم يحافظ على الشرف العسكري المصري ويقاوم ولو أدت تلك المقاومة إلى فنائه هو ومن معه جميعًا، وأراد أن يتصل بالمسئولين في القاهرة وبوزير الداخلية بالذات ليسأله رأيه فوجد الإنجليز قد عطلوا جميع المواصلات وقطعوا عليه كل السبل، فعمد إلى حيلة استدعى ضابطًا من ضباطه وحمله الجنود على أعناقهم حتى وصل إلى جدار من جدران المحافظة يصل إلى طريق غير مأهول وفر منه وذهب فاتصل بفؤاد بعد منتصف الليل وأيقظه من نومه ولما سأله أصدر له أمرًا بالمقاومة حتى آخر جندي وآخر طلقة.

كان عدد جنود البوليس المصري لا يتجاوز الألف وليس معهم إلا بنادقهم وعدد من الطلقات ورفض رئيس القوة بكل إباء إنذار القائد البريطاني فقامت القوات بقذف مبنى المحافظة بالدبابات والمدفعية الثقيلة ورد البوليس عليهم وظل يقاوم مقاومة كانت حديث العالم كله ... لقد أطلق مليون رصاصة على قوات بريطانيا المسلحة بالمدفعية والدبابات وأسفرت تلك المعركة الهائلة عن مقتل ٧٠ جنديًا مصريًا مقابل ٤٠ من قوات بريطانيا.

ولم يكتم الجنرال اكسهام القائد البريطاني إعجابه ببسالة قوات مصر وشجاعتها فدخل إلى القائد المصري وشد على يديه بحرارة وقال له أهنئك وأهنيء قواتك على ما بذلتم من بسالة وأظهرتم من بطولة، ومن أجل هذا فلن نعاملكم كأسرى حرب ولن أجعلكم ترفعون أيديكم أو أكبلكم بالحديد ولكن ستخرجون كأبطال صناديد (والفضل ما شهدت به

الأعداء).

وعاد الجنود إلى مصر في قطارات السكة الحديد رافعي رؤوسهم فخورين بأنهم صانوا كرامة بلادهم وقاوموا أعداءها وسرعان ما انتشر الخبر وطار إلى بلاد العالم فنشرت الصحف البريطانية في السادس والعشرين من يناير تعلن خجلها من أن يحارب الجيش البريطاني بعدته وعتاده قوات من البوليس المصري.

وهاجت القاهرة كلها وقامت بمظاهرات عارمة كانت فرصة المتربصين والمندسين، وغضب بوليس مصر لما أصاب زملاءه في الإسماعيلية فقام يعبر عن مشاعره حاملاً أسلحته وذهبوا إلى الجامعة فانضموا إلى الطلبة الثائرين الغاضبين على جرائم الإنجليز في الإسماعيلية، ولم تكن الحكومة لتمنع هؤلاء الطوائف أبدًا من إظهار مشاعرها وما كانت لتصادر رغبتهم في إعلان غضبهم، وجاءوا في السادس والعشرين من يناير إلى رياسة مجلس الوزراء.

لم أكن قد وصلت لأنهم بكروا ولحق بهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الإجتماعية وخطب فيهم محاولاً أن يفهمهم أن الموقف جد خطير وأن المظاهرات قد عبرت عن سخطها حتى وصلت إلى مبنى الحكومة وحسبهم هذا ولكن العناصر المأجورة والفئات التي كانت تنتظر هذه الفرصة كانت قد استعدت لهذه اللحظة فقامت تطلب بإبرام معاهدة مع روسيا وإعلان الحرب على بريطانيا ... وهنا ظهر المكشوف وبان المخبوء وجاءت الأنباء بأن طوائف من الغاغة المأجورين قد أشعلوا النار في عدة مبان في الأوبرا وفي شارع فؤاد.

هذه الترتيبات المبيتة من الإنجليز والملك والعناصر المعادية للوفد ووزارته تقوم كلها في يوم واحد لتشعل النيران في مختلف أحياء القاهرة وفي هذا اليوم بالذات يدعو صاحب الجلالة ضباط الجيش المصري وقائده، حيدر، إلى حفلة غداء في قصره العامر، ويرى وزير الداخلية أن المؤامرة المبيتة لا يستطيع البوليس وحده مقاومتها خصوصاً وقد كان منذ قليل يتظاهر غضباً على ما فقده من زملاء بالإسماعيلية، يرى هذا فيحاول أن يتصل بالقائد العام للجيش حيدر، في قصر عابدين فلا يجيبه ويظل جالساً يتناول الطعام، ويذهب فؤاد بنفسه إلى القصر الملكي ويظل ينتظر في القصر فلا يحضر حيدر وحافظ عفيفي رئيس الديوان إلا الساعة الثالثة ويطلب إليه أن تنزل قوات من الجيش لتمنع الحرائق التي دبرت لإحراق الممتلكات الأجنبية والإنجليزية فيقول له حيدر حتى أستأذن الملك، ويتركه ولا يعود له إلا بعد أن كانت عشرات من الحرائق قد دمرت عشرات من الممتلكات ومنهم الكلوب الإنجليزي وشمرت عصابات اللصوص وقطاع الطرق الذين استؤجروا ليشاركوا المأجورين والآخرين لتدمير القاهرة وتدمير بعض الممتلكات البريطانية حتى لا يتسرب إلى الأذهان أن للإنجليز دخلاً في هذا أو أنهم متفقون مع الملك.

وماذا يضير الإنجليز أن يحترق لهم ناد أو ناديان أو مؤسسة أو مؤسستان ماداموا سيصلون إلى أبعد من ذلك وأكثر، يصلون إلى إزاحة وزارة وقفت في طريقهم وقاومت

أساطيلهم وقوتهم؟ ووقف رئيسها في البرلمان يعلن إلغاء المعاهدة المبرمة بين مصر وبينهم، وماذا يضير فاروق أن تقال وزارة لم تخضع له وتخطت إرادته وحاربت الإنجليز وقاومت طغيان رجال حاشيته ووقفت في طريقه في أكثر من غاية وأكثر من رغبة.

احترقت القاهرة وضباط الجيش المصري الدرع الواقي للبلاد يتناولون الطعام على مائدة ولي نعمتهم وقائدهم الأعلى وقائد قواتهم ورؤسائهم يتمتعون بلذة الطعام والشراب كل هذا من أجل أن تخرج وزارة النحاس من الحكم لا لأنها باعت البلد لإنجلترا أو لأنها خضعت لنزوات فاروق وعبثه واستهتاره ولكن لأنها صانت كرامة مصر ورفعت اسمها أمام العالم وأمام خصومها ... فمن ذا الذي انتفع أو ينتفع بذلك الحريق المدمر ... إنهم الإنجليز ومأجوروهم الذين تخصصوا في ارتكاب أمثال هذه الجرائم، إنهم فلول الأحزاب والهيئات الذين لا يستطيعون أن يعيشوا تحت سلطان الأمة ويخضعوا لإرادتها إنها العصابات التي كونت من نفسها هيئات تدعى أنها وحدها حارسة الفضيلة وحامية الأخلاق، إنهم جماعة مرتزقة يرتكبون الجرائم لحساب من يدفع الثمن ... إنهم الإنجليز والملك والهلافيت الذين يسمون أنفسهم مصر الفتاة والإخوان المسلمين الذين انحرفوا عن الجادة بعد مقتل رائدهم الشيخ حسن البنا وارتموا في أحضان السراي ورجالها.

ألم يقل هؤلاء المسلمون أو يقل رائد من روادهم اسمه الشيخ فرغلي مسئولهم في الإسماعيلية حين ذهب إليه المواطنون يسألونه عن رأي الإخوان في عهد مرشدهم الجديد حسن الهضيبي في احتلال الإنجليز لمدينة الإسماعيلية «لسنا على استعداد لتحمل تهور النحاس ولا يمكن أن نضحي بأولادنا من أجل الوفد، الوفد عملها وعليه أن يتحمل نتائجها» لا فض فوك ياشيخ ولا حرم الدين منك ومن أمثالك النصحاء الأمناء ... الوفد قتل الإنجليز وأنتم قتلتم المصريين، الوفد دافع عن شرف البلاد ورفع رأسها أمام المحافل العالمية وأنتم تلقون القنابل وتخربون المؤسسات، الوفد حمى رائدكم الأول من الاعتقال طيلة حكمه لأنه رجل دين ورجل عقيدة وأنتم ارتميتم في أحضان فاروق حامي حمى الإسلام والمسلمين.

كان آخر اجتماع لمجلس الوزراء مساء السادس والعشرين من يناير وكانت الحرائق قد انتهت مع المساء إلا أمكنة قليلة بعد أن عاث اللصوص وقطاع الطرق فيها فساداً وسرقوا وخربوا ودمروا وعرض علينا وزير الداخلية أنه ثبت من معاينة الفنيين أن الحرائق لم تكن مرتجلة وإنما كانت مرتبة ترتيباً منسقاً على أحدث الطرق وأدقها إذ قد ثبت بدليل قاطع أنه في حريق فندق شبرد وقف جماعة مدربين يفتحون غازات معينة ثم يشعلونها ولم تجد كل وسائل الإطفاء فيها حتى أتت على الفندق كله وتركته خراباً يباباً وهكذا في كثير من الأمكنة فلم نجد أمامنا إلا فرض الأحكام العرفية حتى نستطيع أن نقبض على المخربين والمدمرين.

ولعل ما يثبت الصلة الوثقى ويدل على الاتفاق التام بين السراي والإنجليز على أن يتخلصوا من الوزارة أن حافظ عفيفي رئيس الديوان سأل وزير الداخلية أكثر من مرة

وبلهفة وهو ينتظر حيدر في قصر عابدين ليأمر الجيش بالنزول، هل قطعتم علاقتكم بالإنجليز فإن السير ستيفنسون أخبرني أنه لديه معلومات عن قطع العلاقات السياسية، وإذا صح فإن معناه أنه ستقوم حرب بين الدولتين وتنتهز القوات البريطانية هذه الفرصة فتعود إلى القاهرة والإسكندرية مرة أخرى بعد أن عسكرت في السويس فأجاب وزير الداخلية لو فعل الجنود هذا لقطعهم الشعب إربًا ولكن حافظ عفيفي كان يبحث وراء أمر آخر هو أن العلاقات إذا قطعت ودخل الإنجليز القاهرة سيأخذون جلالة الملك أسير حرب ويفرضون على مصر شروطهم وربما نال جلالته ضرر.

عندما نقل إلى فؤاد سراج الدين هذا الحديث أيقنت أن الوزارة لابد أن تقال باتفاق مع الملك وأنه ضحى بوزارة حائزة على ثقة البرلمان ليحمي عرشه، ولكني وافقت مع مجلس الوزراء على فرض الأحكام وأنا أعلم أنه سلاح ذو حدين فلو أقيلت سيستعمل هذا السلاح أول ما يستعمل ضد الوفد، ولكن لابد مما ليس منه بد.

وفي السابع والعشرين من يناير جاء جواب الإقالة كما توقعت ولم آسف على أن الملك أقالني مع الإنجليز فليست هذه المرة الأولى ولكن أسفي وألمي كانا على البلد الذي خربوه والجرم الذي ارتكبوه ... ارتكبه الإنجليز لينتقموا من الحكومة التي ألغت المعاهدة وارتكبه الملك وأذنابه وحاشيته من فلول الجماعات المخربة التي ظنت أن هذا سيدنيها من غاياتها فلم تكن أمامهم من عقبة إلا وجود الوفد على رأس الحكومة.

أقيلت الوزارة وفي ذات اليوم ذهب حافظ عفيفي رئيس الديوان إلى منزل نجيب الهلالي في المعادي وكان كامل البنا يجلس معه في حجرة الاستقبال يتحدثان في الحالة، ومما قاله نجيب قبل وصول رئيس الديوان: لو عرضت عليّ الوزارة أقبلها؟ سؤالٌ فوجئ به البنا فقال نصيحتي ألا تقبل لأن البلد هائجة وإقالة الوفد ستزيد من حماسة الشعب له، فاترك المسألة حتى تهدأ وليتحمل غيرك المسئولية، وسأل: مثل من؟ فأجيب: مثل علي ماهر لأنه مستعد في أي وقت كان لتأليف الوزارة في دقائق، ولديه البرنامج للطوارئ.

وجاء رئيس الديوان واختلى بالهلالي وقدم له كتاب تأليف الوزارة فاعتذر له بأن لديه بعض القضايا الهامة لم ينته منها وقد قبض أتعابًا كبيرة فيها، نفس الحديث ونفس العذر الذي اعتذر لي به حين عرضت عليه الاشتراك في الوزارة عام ١٩٥٠، وعاد إلى مجلسه بعد أن خرج رئيس الديوان فحدث أنه اعتذر مؤقتًا لحافظ عفيفي، وأشار بأن يكلف علي ماهر بتأليف الوزارة.

وفعلاً في اليوم التالي أعلن أن علي ماهر ألف الوزارة وأدخل فيها زكي عبد المتعال الوزير الذي فصله الوفد وأحمد مرتضى المراغي ابن شيخ الأزهر السابق، وبدأ عمله بحديث فيه مجاملة وقال سلفي العظيم وقرن القول بالعمل فزارني في داري وأخذ يحدثني عن الظروف القاسية التي مرت بها البلاد وأنه سيسير على سياستي ولن يحيد عنها قيد أنملة، وطلب مني أن أكلف منهم من مكانه، وكل ما يستأذنني فيه أن ينتدب عنه (محيي

الدين فهمي) سكرتيرًا مساعدًا لمجلس الوزراء لأنه تعود على العمل معه.

فقلت له أما عن الموظفين الذين في المجلس فسأتصل بهم وأطلب إليهم بذل كل ما في وسعهم لمعونتك وأما عن انتداب ابن عمك فأنت حر أن تتصرف ما تشاء واتصلت بالشيخ البنا ومحمود دسوقي وكامل البنا وصلاح الشاهد وغيرهم من موظفي الرياسة وقلت لهم عاونوا علي باشا فإنه قد زارني وطلب إليّ هذا، كما طلب أن يؤيده مجلس النواب، لقاء الإبقاء عليه وعدم حله وإجراء انتخابات جديدة.

وبدأ علي ماهر عمله بأنه أعلن أنه يستأنف المحادثات الإنجليزية الخاصة بالجلاء وسيسير في حكمه معتمدًا على مجلس النواب ووفقًا لدستور البلاد وسيأخذ المخربين والمدمرين بالشدة والقسوة وكانت حالة الطوارئ معلنة في البلاد والتجول ممنوع فيها، والجيش الذي لم يقاوم الحرائق وتركها تأكل ما وصلت إليه ... نفس الجيش انتشر في الطرقات وأقام نقطًا عسكرية في جميع المداخل وصار يراقب المارة ويفتش ومن لم يجد معه تصريحًا بالمرور يقبض عليه.

ولم تمض إلا خمسة أيام من تأليف وزارة علي ماهر وجاءني من يخبرني أن نجيب الهلالي يقول إنها لن تعمر أكثر من أسبوعين وأنه نصح لأصدقائه من الموظفين برياسة مجلس الوزراء أن ينفذوا ما يؤمرون به وإن لم يطلب منهم شيء فلا يضيقوا لأن الوزارة قنطرة لغيرها، الآتية، أقرب ما ينتظر.

وبعد ستة عشر يومًا على التحديد وضعوا العقبات في طريق علي ماهر .. ومن هم؟ زكي عبد المتعال والمراغي في الداخل والإنجليز وأعوانهم في الخارج، ورأى علي ماهر نفسه غير قادر على أن يفعل شيئًا ورأى تلاعب الوزيرين المفروضين عليه قد أخذا يدبران له الكيد ويعملان على إحراجه، فاستقال بعد أسبوعين ويومين كما أخبر نجيب الهلالي وأكد لأصدقائه.

وأعلن أن الهلالي كلف بتأليف الوزارة فأدخل الوزيرين (خميرة العكننة) في وزارة علي ماهر كما أدخل إسماعيل شيرين زوج أخت فاروق وعينه وزيرًا للحربية وكان القصر يريد أن يعين الدكتور أحمد النقيب الصديق الخاص لفاروق وزيرًا للصحة ولكن النقيب فضل أن يظل مديرًا لمستشفى المواساة ولا يدخل وزارة الصحة، وأعلن الهلالي في برنامجه أنه سيطهر الإدارة الحكومية وأن هذه هي مهمته الأساسية، ولم يكن يرمي من وراء التطهير إلا الانتقام من الوفديين والتنكيل بالوطنيين وقتل حركة مقاومة الإنجليز نهائيًا.

هنا انكشف الغطاء وعلم؛ ما لم يكن يعلم من الذي أحرق القاهرة وما سبب هذا الحريق الذي لم يحرق القاهرة وحدها وإنماحرق كل المقدرات وجميع القدرة على التحرك والجهاد وتحدث الهلالي عن التطهير حديثًا مستفيضًا ولما سئل عن حل المسألة المصرية ومشكلة الجهاد قال: إن هذه مسألة بسيطة لا تأخذ من وقته إلا جلسة واحدة يوقع فيها الوثائق.

ثم بدأ يفصل الوفديين ويقبض على الوطنيين فقبض على فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد وعدد من كبار الوفديين وحل مجلس النواب وعطل الدستور ولم يعلن عن إجراء انتخابات وأصدر قانون الاستثناءات انتزع به جميع الميزات والدرجات التي حصل عليها الوفديون حتى المفصولين السياسيين منهم، وكان سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة آلة طيعة في يده يصنع القوانين وفق ما يشتهي وطبقًا لما يريد، وكانت تصرفات ذلك القانوني البارع وأستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق أبعد ما يكون عن القانون والدستور.

وضاقت الصدور وامتلأت النفوس بالحقد على العهد والذين يؤيدونه وعلى الهلالي الذي عندما أعلن اشتغاله بالسياسة مع الوفد كان موضع الإعجاب والإكبار، وعندما خضع لفاروق الذي كان يرى أن تراب قصره نجس لا يليق أن يقربه، امتلأت النفوس غيظًا وحنقًا على ذلك الرجل المتلون ذي الوجهين.

كان الهلالي يتلقى التقارير السرية عما يقوله عنه فاروق في مجالسه الليلية فلا يتألم ولا يغضب، وكان هذا مقابل أن يترك له الحبل على الغارب ليتصرف كما يشاء ويضع القوانين والقرارات التي تسيء إلى الوفد والوفديين أولاً وهم الأغلبية الكبرى للشعب وإلى جميع المواطنين ثانيًا ليرضى عنه سادته الإنجليز وسيده فاروق وتحت تأثير الظروف وضغطها عليه أعلن أنه سيبدأ المحادثات مع إنجلترا لحل مشكلة الجلاء، وعقد جلسة أو جلستين لم يتقدم فيها خطوة واحدة ولا سلم له البريطانيون بشيء مما أشاع أنه سيحصل عليه.

ولقد حدثني الدكتور علي توفيق شوشة أن الهلالي أرسل إليه رسولاً ليلة تأليف وزارته وعرض عليه وزارة الصحة فلم يقبلها رغم إلحاحه ورجائه ورغم الصداقة القوية التي تربط بينهما واعتذر له بأنه لا يحب المناصب الحكومية، ولكنه وضع في اعتباره أن وزارة الهلالي لا تلبث أن تزول لأنها - كما عبر - وزارة من قش لا أنصار لها ولا عماد.

كانت تلك بعض تصرفات الهلالي ناهيك بالأحاديث التي كان يحدث بها أصدقاءه وحوارييه طعنًا وإسفافًا في الوفد ورئيسه الذي ظل عضوًا فيه ثلاثة عشر عامًا، وما تناول به الأعراض وهو الصعيدي الذي يخشى العيب، لقد قضى في الوزارة زهاء أربعة أشهر لم يتقدم في مباحثات الجلاء خطوة، وطأطأ هامته لفاروق وحاشيته حتى كانت الأوامر تصدر إليه من أي موظف في القصر فلا يستطيع أن يناقشها أو يرفضها أو يتوانى في تنفيذها، واستمرأ الملك وحاشيته هذا المرعى فأتخموا الوزارة بالطلبات المعقولة وغير المعقولة وظلت الرسل رائحة غادية تحمل الأوامر والتعليمات، وتلفت وراءه فلم يجد إلا سخطًا ومقتًا وكراهية واستغلالاً واستهتارًا بكل القيم وتخلى عنه الإنجليز فلم يعطوه شيئًا ورأى أنه يجب أن يترك الوزارة فقدم استقالته للملك.

ويقول المتصلون بفاروق أنه حين جاءت إليه الاستقالة قهقه بصوت مرتفع معلقًا على تلك الاستقالة (ماشاء الله هو فاكر نفسه راجل ويستقيل) وقبل الاستقالة في الحال وتولى

حسين سري الوزارة وظل بها سبعة عشر يومًا ثم استقال لأنه لا يستطيع مواجهة الموقف، وبدأ فاروق يبحث الموقف أو يبحث له وفكر فيمن يخلف حسين وخطر له أن يعيده ثانية ولكنهم قالوا له إن حسين سري حرق نفسه، ففكر في بهي الدين بركات وأرسل إليه رئيس ديوانه حافظ عفيفي وعرض عليه الوزارة فاشترط أن تجري انتخابات حرة وأن يعود الدستور محترمًا مصانًا، وعبثًا حاول حافظ عفيفي أن يثنيه لأن معنى هذا أن الوفد سيعود ثانية إلى الحكم، فقال له لو أن البلاد لا تزال تحب النحاس وتثق به وبرجاله فليعد إلى الحكم، ولكن هذا لم يرق في نظر فاروق ولا في نظر الإنجليز فعدل عنه وأخذوا يبحثون من جديد وقالوا إن حسين سري سيعود ولكنه لم يعد ولم يجدوا أحدًا يقبل أن يؤلف وزارة بعد الذي صنعه الهلالي في أيام وزارته، وقال أحد أفراد حاشية الملك: إن الهلالي يطعن في رجال الحاشية ويتهمك بأنك خاضع لتأثيرها.

وفي مساء ذلك اليوم من شهر يولية ذهب فاروق إلى نادي الصيد بالثغر وبدأ يلعب الميسر وحوله رفقاء الليل، وجاء ذكر الوزارة وأزمتها وقال أحد الجالسين إن الهلالي بدأ يتكلم في حاشية جلالتك ويعرض بك، فضحك الملك ضحكة عالية وقال هذا يخوض في سيرة سيده وإيه رأيكم إن أتيت به رئيسًا للوزارة مرة أخرى بإشارة من أصبعي هذا، وقهقه الحاضرون كأنهم لا يصدقون، فاستدعى فاروق رئيس ديوانه وقال له احضر كتابًا مني لنجيب الهلالي بدعوة منه إلى تأليف الوزارة حتى يصدق هؤلاء أني لم أكن مبالغًا.

وأعد رئيس الديوان كتابًا وقعه فاروق وهو على مائدة القمار، وأرسله إلى صاحب الدولة العبقري الذي كان يتحدث دائمًا عن الكرامة والشهامة والرجولة والتطهير، فما إن تسلم أمر التكليف حتى سارع فألف وزارته الثانية وصدرت الصحف وفيها صوره له يجلس فاغرًا فاه فرحًا مسرورًا، (ولكن يافرحة ما تمت خدها الغراب وطار).

سافرت إلى سويسرا للاستشفاء وتركت الملك يبدأ استشارته في تأليف وزارة تخلف وزارة سري ونقلت إلينا في مصيفنا أنباء عودة الهلالي المستقيل إلى الحكم ثانية، ولم نكد نسمع الخبر ولم تكد تمضي ليلة على إعلان أسماء الوزراء حتى قامت الثورة وخرج الهلالي مشيعًا باللعنات والسخط والاحتقار.

ولم أجد ما أصف به ذلك المسكين المتهافت الذي ختم حياته أسوأ ختام من أن أتذكر بيتًا من الشعر:

تولاها وليس له صديق وفارقها وليس له عدو

تذكرت هذا البيت يوم أنبئت أن الهلالي خرج من الوزارة مشيعًا باللعنات والسخط قلت

(تولاها وليس له عدو ..... وفارقها وليس له صديق)

وأعلن الملك ضيقه من الحكومة على تصرفها فلم تأبه بضيقه أو غضبه: فأنت صاحبي وصديقي، والحق صاحبي وصديقي، ولكن صداقتي للحق أعلى وأعظم من صداقتي لك،

وقرر بعد أن أعلن غضبه أن يتفضل على الوزراء بنياشين إظهارًا لرضاه الكريم عنهم ماعدا وزير العدل الذي شجع النائب العام وأيده، وأدرك الوزراء اللعبة الملكية الكريمة فرفضوا جميعًا قبول النياشين متعاونين مع عبد الفتاح الذي كان شجاعًا وأصر على أن يحقق مع جميع المشتركين في صفقة الأسلحة.

طالت المفاوضات مع الإنجليز بشأن الجلاء فلا الجانب البريطاني يوافق على جلاء قواته ويتعلل كل يوم، وكنت قد أعلنت في خطاب العرش أنه إذا لم تسفر المباحثات المصرية البريطانية عن نتيجة إيجابية فإن الوزارة ستعلن إلغاء المعاهدة.

وبينما نحن في جذب وشد مع البريطانيين امتلأت الصحف بفضائح الملك ومباذله وتصرفات رجال الحاشية، وأخذت من قصة الأسلحة الفاسدة حملة مكثفة عنيفة على الملك وبطانته، وجاء كريم ثابت مستشار الملك الصحفي يرجو ويلح أن نحمي الملك وحاشيته من الصحف وألسنتها الطوال، فقلت لمن كلمني في هذا الشأن قل لكريم ينصح لسيده أن يكف عن مباذله تكف الصحافة عن التعرض له ولحاشيته، ولكن الصحف لم تكتف بأن تجعل الحملة عامة بل تعدت إلى التعرض لأشخاص من الأسرة الملكية لا ذنب لهم في تصرفات الملك.

وطلب وزير الداخلية بصفته حارس الأمن والمسئول عن حماية الأعراض سن تشريع يجعل الأخبار التي تتعلق بالقصر لا تنشر إلا بعد عرضها على الحكومة، وكان المقصود من هذا التشريع عدم التعرض للتصرفات الشخصية لبعض سيدات الأسرة الملكية وبالتالي لغيرهن من الأسر ولكن تخفف الصحف من نشر أسرار لا تليق أن تكون حديث المجتمعات، وصدر هذا القانون ولكننا لم نطبقه التطبيق الذي كان يرمي إليه الملك بل تركنا الصحافة تخوض في تصرفات فاروق وحاشيته ومباذلهم ولم نتعرض لها أو نحاكمها أو نأمر بتعطيلها كما كانت تفعل الحكومات السابقة.

ولما ماطل الجانب البريطاني ورفض كل العروض التي عرضت عليه لجلاء قواته، عرضنا عليه انتقالها إلى فلسطين وهي أقرب ما تكون إلى مصر، وعرضنا أمكنة أخرى.

(٣)

سافرت إلى سويسرا عن طريق مارسيليا قبل أن تسقيل وزارة حسين سري في ٢٠ يولية ١٩٥٢ ولم أكن أعلم بعد ذلك ما وقع، لم أكن أعلم شيئًا عن الأحداث فلما وصلت إلى جنيف يوم ٢٢ يولية قضيت فيها ليلة واحدة ثم علمت بقيام الضباط بثورة ضد الملك ففرحت فرحًا شديدًا وقررت أن أسافر إلى القاهرة على جناح السرعة.

ولم أكن قد ركبت الطائرات طيلة حياتي لا في سفر ولا في عودة بل كنت أفضل ركوب البواخر البحرية ثم قطارات السكك الحديدية، ولكني هذه المرة قررت المغامرة بركوب الطائرات لأصل إلى القاهرة بسرعة وأقابل الذين قاموا بالثورة لأهنئهم على عملهم المجيد.

وركبت الطائرة مساء ٢٦ يولية عائداً إلى القاهرة، وكانت فرحتي بقيام الثورة أنستني تهيبي من ركوب الطائرات، وبينما أنا أجلس على مقعدي إذ حضر الطيار وأخبرني أن فاروق قد وقع وثيقة بتنازله عن العرش لابنه أحمد فؤاد الطفل، ورحل عن البلد، فكانت فرحتي بهذا النبأ فرحة غامرة وسروري كبيراً.

ووصلت إلى مطار القاهرة بعد منتصف الليل وكان في استقبالي (أحمد أبو الفتح) صاحب جريدة المصري فسألته عن الأنباء فقص عليّ أن الثورة قامت يوم ٢٣ يولية وقصد أحد أعضائها على دبابة من دبابات الجيش المصري إلى الإسكندرية ليخبر إخوانه بما استقر عليه رأيهم، وتعطلت الدبابة في طريق الإسكندرنة الصحراوي عند استراحة (شل) ولكنه استطاع إصلاحها ويقول الذي كان يستقل الدبابة إنني لو تأخرت ساعة واحدة فوق ما تأخرت لما علم إخواني بما انتويناه في مصر ولاتخذ فاروق الحيطة لنفسه واستجلب قوات تحميه وكنا قد فشلنا فيما أردنا أن ننفذه.

وعرض عليّ أحمد أبو الفتح وفؤاد سراج الدين اللذين كانا بصحبتي أن أقصد إلى مبنى قيادة الجيش في كوبري القبة لأسلم على الضباط وأهنئهم بنجاح الثورة، وقد سألت: أليس الوقت متأخراً وغير مناسب، فقال لي أحمد أبو الفتح إنهم ساهرون طول الليل وذهابك إليهم سيكون مفاجأة سارة لهم، فوافقت وقصدنا إلى مبنى القيادة وانتظرت في الدور الأول وصعد أحمد أبو الفتح إلى الدور العلوي وغاب أكثر من نصف ساعة ثم عاد ودعاني إلى الصعود، فصعدت ووصلت إلى القاعة التي كان يجتمع فيها الضباط فاستقبلني محمد نجيب وتعانقنا وهنأت نجيباً بنجاحهم في هذا العمل المجيد الخطير الذي سيغير مجرى التاريخ وسيجعل مصر تحيا حياة جديدة تشعر فيها بحريتها وتتمتع بدستورها وسيادتها وتستطيع أن تخرج الاستعمار من بينها وتستقل بشئونها.

وكنت على سجيتي فرحاً مغتبطاً مسروراً وبادلني نجيب التهنئة وشكرني على هذه الزيارة المفاجئة وأنها ستقوي من عزائمهم وتعينهم على تنفيذ ما بقي من برنامجهم، وقد سألته عن البرنامج الذي رسموه لثورتهم فقال:

إنه التخلص من الملك وحاشيته وقد تخلصنا منهم والحمد لله ونرجو الباقي الذي يتلخص في أن نحقق للبلاد جلاء القوات البريطانية عن مصر في أقرب فرصة ممكنة، ومحاربة الفساد والاستقلال، وحكم البلاد حكماً دستورياً صحيحاً، وصيانة الدستور من العبث، وتنظيف الإدارة الحكومية من الفساد واستغلال النفوذ.

ولما سمعت هذا البرنامج تضاعف سروري وأعلنت في صراحة تأييدي لهذه الحركة المباركة، كما لاحظت أن نجيباً كان متحمساً مسروراً وهو يحدثني، أما الضباط الذين كانوا في الحركة - ولم أكن أعرفهم - فقد استقبلوا حضوري بصمت وسكون عزوته إلى المفاجأة وعدم معرفتهم بي.

تولى علي ماهر الوزارة بعد قيام الثورة مباشرة وكانت الثورة قد عرضت عليه أن

يؤلف الوزارة، فاشترط أن يكلفه الملك بذلك شخصيًا، وكان الملك فى قصر المنتزه بالإسكندرية حين علم بقيام الثورة وأن مقصدها هو فاروق وحاشيته، وجاء أمر التكليف من الملك فألف الوزارة وأدخل فيها عددًا من أصدقائه الشخصيين وعدد ممن ينتمون إلى الحزب الوطنى والإخوان المسلمين ومصر الفتاة وطلبت الثورة من على ماهر - عندما رأت نجاحها - أن يعرض على فاروق التنازل عن العرش لابنه والرحيل عن مصر نهائيًا، وكان فاروق فى أول الأمر يرفض هذا لولا أن على ماهر أفهمه أن الثورة جادة وعنيفة وأنه من المصلحة أن يسلم لها بمطالبها، وطلب فاروق أن يلتقى بالسفير الأمريكى (كافري) وقابله فنصحه أن يتنازل عن العرش ويسافر مقابل أن يضمن له سلامته لأنه علم أن بعض رجال الثورة يريدون قتله، وقبل فاروق التنازل عن العرش لابنه والرحيل عن مصر مشترطًا أن يسافر منها كملك متنازل عن العرش بمحض اختياره، وأن تؤدى له المراسيم الرسمية وقبلت هذه الشروط.

ونشط سليمان حافظ نشاطًا ملحوظًا وانتهزها فرصة ليشفى غليله من الوفد ومنى شخصيًا لأن فى نفسه حقدًا قديمًا وضغائن متأصلة عليّ، فوضع قانون تحديد الملكية.

نادت الثورة بتحديد الملكية وطلبت إلى على ماهر وضع قانون لذلك فعارض قائلاً:

إن مثل هذا القانون قد يؤثر على اقتصاد مصر، ولما علمت بهذا القانون أبديت ملاحظة عليه مفادها أنه لو عمدت الثورة إلى رفع الضريبة التصاعدية على كبار الملاك لكان ذلك خيرًا، وأما إذا أصرت على رأيها ورأت فى هذا مصلحة لها فلا مانع لدى من تحديدها مع أن كثيرًا من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية الذين يملكون إقطاعيات كبيرة كانوا ضد تحديد الملكية نهائيًا.

ووقع الخلاف بين على ماهر والثورة فى هذا الصدد فاستقال من رياسة الحكومة، وتولى محمد نجيب الوزارة فوق رياسة الجمهورية وعين عبد الناصر نائبًا للرئيس وسليمان حافظ وزيرًا للداخلية، وأخذ سليمان حافظ يضع القوانين لحماية الثورة - كما كان يدعى - ونادت الثورة أولاً بتطهير الأحزاب، ووافقت على ذلك وقلت لنعمد إلى كل عضو عليه أية شائبة فننحيه وفعلاً نحيت من وزرائى السابقين عبد اللطيف محمود وزير الزراعة فى عهد الوفد لأن تهمًا علقت به فى آخر عهد الوفد بالحكم وكنت قد صارحت إخوانى بإخراجه لولا أن الوزارة أقيلت، كما أخرجت حسين الجندى من عضوية الهيئة الوفدية، وقد كان وزيرًا للأوقاف فرض عليّ فرضًا من قبل أصدقاء فاروق ولم أستطع أن أرفضه لأنه وفدى وكان وكيل مجلس الشيوخ الوفدي، ولكنى ضقت به ذرعًا عندما علمت أنه اشترك مع غيره فى نسبة فاروق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقلت (لعنة الله على حسين الجندي، أينسب فاروقًا إلى النبى الكريم من جهة أمه نازلى بنت عبد الرحيم صبرى ابن لاظوغلي).

استغل سليمان حافظ مركزه كوزير للداخلية وأخذ يصدر الأوامر ويضع اللوائح ويسن

القوانين وتحددت الملكية بمائتي فدان بعد خروج أحمد ماهر، وقلت بأن هذا عمل طيب لأنه سيضيق الفرق بين الطبقات ويقربها من المساواه، وعلمت أن سليمان حافظ وضع قانونًا لإلغاء الأحزاب وأن السنهوري اعترض عليه وقال: إن الأحزاب تلغي نفسها بنفسها دون قانون، لكن سليمان حافظ أصر عليه واستعان بضباط الثورة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وغالبية الأعضاء فوافقوا عليه فاشترط السنهوري شروطًا لهذا القانون أن يعرض على المحكمة الإدارية.

قلت إن هذا القانون غير دستوري وغير واقعي لأن الأحزاب تألفت من تلقاء نفسها وهي التي تلغي نفسها إذا شاءت أو تطهرها، والقوانين لا تجدي في مثل هذا الصدد، وأن سليمان حافظ بدأ يلعب بذيله وسيضر بالثورة أكثر مما ينفعها.

ثم وضع سليمان حافظ قانونًا يقضي بإخراج الموظفين غير المرغوب فيهم وإحالتهم على المعاش من غير الطريق التأديبي ومنعهم من اللجوء إلى مجلس الدولة أو أي جهة قضائية أخرى، وأقرته الثورة وأخرجت من موظفي الحكومة أعدادًا ضخمة كان معظمها من الوفديين، فقلت إن سليمان حافظ يعمل على أن يبغض المواطنون الثورة ويريد أن يتقرب إليها على حساب قطع الأرزاق.

لما صدر قانون إلغاء الأحزاب وإيداع ما لديها من أموال في خزينة الحكومة كان لدى الوفد أكبر مبلغ من المال لأنه الحزب الكبير والمنظم، فاستجبت بادئ ذي بدء لهذا القرار وأمرت ابراهيم فرج أمين صندوق الوفد بأن يسحب جميع الأموال المودعة لحسابه في البنوك ويسلمها للحكومة، وجاء بعض الأعضاء واقترحوا عليّ أن أسلم جزءًا ويبقى الآخر فرفضت وقلت: لا أحب الغش ولا الكذب ولا اللف ولا الدوران، قانون صدر يجب أن ننفذه بحذافيره وطلب إيداع ما لدينا من مال فليودع كله.

ونفذ إبراهيم فرج وأودع مبلغ تسعين ألف جنيه لخزينة الحكومة في حين أن أكبر حزب أودع ألوفًا تعد على الأصابع.

وكان نجيب وهو على رأس الوزارة لايزال يتصل بي من وقت إلى آخر ويؤكد لي أن من مبادئ الثورة عودة الحياة النيابية نظيفة من كل شائبة، وكان سليمان حافظ وهو وزير الداخلية كان يرى غير هذا، كان يرى أن يلغي الدستور وتلغى الحياة النيابية ويوضع دستور جديد يتناسب مع الثورة الجديدة، وأعد فعلاً قانونًا بهذا الخصوص وقع عليه خلاف بين أعضاء الثورة أنفسهم ففريق يرى أنه لم يحن الأوان بعد لمثل هذا القانون وفريق يرى أنه لابد منه، وتغلب الفريق الثاني لأن سليمان حافظ ألقى في روعهم أن هذا هو الصواب.

وعلقت على هذا القانون بأن هذا العمل بداية انحراف للثورة عن مقاصدها وتورطها في ارتكاب أشياء لا تتفق مع المبادئ التي أعلنتها.

ثم ثنى سليمان حافظ بأن أحاط قانون إلغاء الأحزاب وتأليفها من جديد بشروط

وضمانات كان المقصود من ورائها إبعادي عن رياسة الوفد، ولما علمت بذلك لم أشأ أن أخلق خلافًا مع الثورة فنفذت ما طلبه قانون الأحزاب وأعلنت أني سأبعد المعتقلين الذين قبضت عليهم الثورة من عضوية الوفد.

وقد أحس نجيب كما أحس عبد الناصر أن سليمان حافظ يتعمد الإطاحة بي وإبعادي عن كل عمل سياسي فرأيا أن يزوراني، وفوجئت بهما يطلبان زيارتي واستقبلتهما مرحبًا، وقال نجيب إننا قصدنا من وراء هذه الزيارة أن نطمئنك على أننا غير راضيين عن تصرفات سليمان حافظ وعن تحديه لك بالذات، وقال عبد الناصر إننا نخشى أن يدفعك تصرف سليمان حافظ الدال على التشفي والانتقام إلى أن ينضم الوفد إن سرًا وإن جهرًا إلى الشيوعية التي نحاربها ولا نثق بها، ونريد أن يظل الوفد على تأييده للثورة التي لا تزال تصمم على إعادة الحياة النيابية وتطهير الأحزاب وتشكيلها من جديد بأشخاص لا شبهة فيهم ولا اعتراض عليهم.

وقد رددت عليهم شاكرًا لهما زيارتهما وقلت لنجيب أما وإنكما غير راضيين عن تصرفات سليمان حافظ وتحديه لي فكان من الواجب أن توقفوه عند حده وأن تقولوا له إنه لا يليق به أن يجعل الخلافات الشخصية والحزازات القديمة تسيطر على تصرفاته لأنه إنما يقنن لثورة ولبلد بأسرها ولا يضع القوانين لينتقم بها، وأظن أنكم ياجنرال أو بعضكم غير راض عن هذه التصرفات وإلا لما أبقيتموه معكم حتى الآن وزيرًا للداخلية وهو في كل يوم يخلق لكم مشكلة، ولقد سمعت أنه طلب إلى أحد كبار الموظفين في الرياسة أن يقدم استقالته من منصبه طبقًالقانون إحالة الموظفين على المعاش بغير الطريق التأديبي وأن الموظف لجأ إلى الصاغ عبد الحكيم عامر وحكى له القصة وأنه طيب خاطره وقال له: لو أننا أردنا أن تستقيل لقلنا لك، أما سليمان حافظ فلا يعبر عن رأي مجلس الثورة ولا عن رأي الحكومة.

فقال عبد الناصر ونجيب إنهما لا يعلمان بهذه القصة وسيسألان عبد الحكيم عنها.

أما ما أثاره البكباش جمال عبدالناصر من أنه يخشى أن أغضب من تصرفات سليمان حافظ أن ينضم الوفد إلى الشيوعية أو غيرها إن حضرة البكباشي لا يعرفني على حقيقتي أنا رجل صريح واضح لا أقول شيئًا وأخفي في ضميري سواه ولو كنت لم أرض عن الثورة منذ قيامها لأعلنت رأيي صريحًا ولكنني أيدتها منذ علمت بها، وسارعت بالحضور لمباركتها وتأييدها وجئتكم في الهزيع الأخير من الليل لأعلن تأييدي لكم وما أزال على رأيي هذا وأحب أن أقول لكم بالصراحة التي ألفتها إن سليمان حافظ والسنهوري ومن على شاكلتهما ممتلئة قلوبهم بالحقد على الوفد وعليّ شخصيًا وأخشى ما أخشاه أن يحاولوا التأثير عليكم بقوانين براقة ومظاهر خلابة ظاهرها تأييد الثورة والإيمان بها وجلب النفع لها وباطنها فيه الإساءة إليها وكسب بطولة زائفة على حسابها،ثم بعد ذلك انصراف الجماهير عنها، كما أؤكد لكما وستظهر الأيام أني كنت على حق - أن هؤلاء الأشخاص سينكشفون لكم على حقيقتهم وأخشى أن يكون هذا بعد فوات الأوان.

وقالا هما معلقين على حديثي: إننا متنبهون لكل شيء آخذين الحيطة لكل ما يقع ويوم أن نرى سليمان حافظ والسنهوري أو أي شخص كان يقف في طريق الثورة فسنزيحه من طريقنا.

وقبضت الثورة على عدد كبير من المواطنين ومنهم فريق من أعضاء الوفد، قبضت على عثمان محرم وعلى فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وغيرهم وقدمتهم للمحاكمة بحجة أنهم أتلفوا الحياة السياسية وأساءوا إلى الوطن واستغلوا النفوذ إلى آخر التهم التي نسبت إليهم وألفت محاكمة اسمها (محكمة الثورة) لمحاكمة أعداء الثورة، كما سمتهم، فحاكمت إبراهيم عبد الهادي من السعديين على ما ارتكب من جرائم قتل وتعذيب للإخوان المسلمين، وكان الإخوان لا يزالون يؤيدون الثورة حتي بعد أن وقع خلاف بينهم وبينها في أثناء تأليف الوزارة إذ أن حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان كان قد رشح شخصين من مكتب الإرشاد هما حسن عشماوي وعبد الحكيم عابدين وأخذت الثورة أحمد حسن الباقوري وفتحي رضوان وزيرين، كما حاكمت الثورة من الأحرار الدستوريين أحمد عبد الغفار وكامل القاريش محافظ القاهرة السابق وغيرهم، وقدمت عثمان محرم وزير الأشغال في الوزارة الوفدية إلى المحاكمة بحجة أنه استغل منصبه كوزير للأشغال وتصرف تصرفات أضرت بالبلد كإنشاء كوبري سمنود وتعمير قصر اللؤلؤة ومحاباة بعض الأقارب والأصهار فقد اتهمته المحكمة بأنه أنشأ كوبري سمنود من أجل أنها بلد النحاس.

وكذلك كانت محاكمة محمود غنام وإبراهيم فرج مهزلة لأن المحكمة التي حاكمتهم لم تجد أسبابًا تدينهم وحكمت عليهم بالسجن، وقد علقت على هذه المحاكمة بأنها مهزلة من المهازل التي لا تنتهي وأنهم يريدون أن يلقوا الرعب في قلوب الناس حتى تتهيبهم الجماهير وينفض الناس عن الوفد...

وقبضت الثورة على فؤاد سراج الدين ثم أفرجت عنه بعد أن أعلن استقالته من عضوية الوفد وسكرتاريته وأرسل إليّ خطابًا يعلنني فيه أنه يستقيل إخلاصًا للوفد ولشخص رئيسه وبعد عدة أيام أعيد اعتقاله وقدم للمحاكمة بحجة استغلال النفوذ ومحاباة الأقرباء والأصهار...

اتهموا فؤاد سراج الدين بأنه أساء إلى الحياة النيابية وأنه بصفته سكرتيرًا للوفد عمل هو ورئيسه على مطالبة المرشحين بدفع مبالغ لخزينة الوفد حتى يرشحهم للنيابة، وجاءوا بحسين الجندي وغيره ليشهدوا على هذه الواقعة، وقد قرر حسين الجندي أمام محكمة الثورة أنني طلبت منه مبلغ خمسة آلاف جنيه لأرشحه لعضوية الشيوخ ثم خلص من هذا إلى أن قرر من تلقاء نفسه ودون سؤال من المحكمة إنني كتبت عن كابري - إحدى مدن إيطاليا - وكان الملك يذهب إليها للهو واللعب، فقلت عنها للملك إنها كعبة المسلمين.

وجاءوا بحسين سري الذي كان رئيسًا لديوان الملك فشهد بأنني قلت للملك لي مطلب

وهو تعطيني يديك أقبلهما، وظلوا يدعون سري للشهادة في كل قضية ليكرر هذه الواقعة وحدها مقابل ألا يحاكموه.

وتقدم دكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين وقرر في المحكمة أنه وإن كان خصماً للوفديين في السياسة إلا أنه يعلن أن فؤاد سراج الدين من أنزه وأكفأ الوزراء الذين صادفهم في حياته السياسية، وليس عليه أي شائبة في تصرفاته ثم قال للمحكمة لولا أنكم كنتم تحمون فاروق لطردناه من زمن بعيد ولكننا كنا نخشى أن تقوم فتنة في البلاد بسبب تأييدكم للملك.

وسئل فؤاد عن الوقائع المنسوبة إليه وعما قاله حسين الجندي وحسين سري فأجاب بأن حسين الجندي كاذب فيما قاله وهو يريد أن يبعد عنه الشبهة التي علقت به من النسب الشريف، أما حسين سري فهو كاذب لأن النحاس لم يطلب هذا الطلب من الملك، ولما سأله رئيس المحكمة (عبد اللطيف البغدادي) ألم تكن سكرتير الوفد المسئول عن سياسته أنت ورئيسه مصطفى النحاس، فأجاب نعم، فسأله أكان من السياسة أن يقول النحاس إن كابري كعبة المسلمين، فقال أنا لم أكتب هذا وإنما الذي كتبها كامل البنا.

ولما علمت بهذا غضبت غضباً شديداً وقلت عن محاكمة سراج الدين بأنها تمثيلية غير متقنة وأنها مهزلة فضلاً عن هذا فإن فؤاد كما قال الدكتور هيكل بحق كان من أكفأ الوزراء ومن أنزههم وأنه كنا كلما احتجنا في رحلات الحكومة إلى مصاريف لنصرفها على الرحلة يدفع جزءاً كبيراً منها من جيبه الخاص ولا يرضى بأن يتقاضاه، لكن الذي أخذه عليه هو أنه أخطأ وتسرع في أن ينسب إلى موظف في الحكومة أنه هو الذي كتب كابري كعبة المسلمين مع أن الخطاب الذي ألقيته في هذه المناسبة لم يتضمن شيئاً من هذا وأني أخشى أن يساء إلى موظف بسبب هذا.

وفعلاً فصل الموظف وتألمت لذلك كثيراً وقلت لماذا سقط فؤاد هذه السقطة ألم يجد شيئاً يدافع به عن نفسه إلا الإساءة إلى موظف تتربص به الثورة الدوائر وتلتمس له أي هفوة.

كانت الثورة في أول عهدها كما قلت طفلة وليدة ولم تشب عن الطوق بعد وكانت أحوج ما تكون إلى تأييد كل فرد ومساعدة كل حزب وجماعة، ولكن سليمان حافظ والسنهوري وعلي ماهر صوروا لها الوفد بأنه هو الخطر المحدق والعدو الألد، وزينوا لهم أنني الذي يكمن فيه كل الخطر، فاتفق جماعة من الضباط على التخلص مني بقتلي، ورتبوا الأمر وأعدوا العدة وذهبوا إلى جمال عبد الناصر يعرضون عليه الأمر فقال لهم تريثوا بعض الوقت وابحثوا هل كان حقاً هو الذي رتب مع السفير البريطاني حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وهل كان على علم به؟ وقال إن البحث لا يكون إلا عن طريق الأيدي التي كانت تعمل مع النحاس والأشخاص القريبين منه، وذكر لهم أسماء عديدة وأمرهم بالتحري الدقيق عنهم.

وذهبت المخابرات العسكرية فسألت محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج وحامد زكي وكامل البنا وحققت معهم، ثم إلى نجيب الهلالي وكان عضواً بالوفد يوم الحادث، ثم

دخلوا على كامل البنا وكان قد أجرى عملية في عينه اليسرى وعصبها فجاءوا وأخرجوه من حجرة النوم وسألوه عن سر ٤ فبراير فقال لهم: إني عاصرته من أوله إلى آخره، قالوا له اكتبه لنا لننشره على لسانك فطلب ألا ينشر شيء مما يكتب فرفضوا، وخرجوا تؤكد تحرياتهم المختلفة أنني لم يكن لي دخل في ذلك الحادث ولم أكن أعرف عنه شيئًا ورفعوا تقريرهم إلى جمال عبد الناصر فقرر ألا يقتل النحاس ويكتفي بتحديد إقامتي ومنع الزائرين عني والاتصالات بي على أي صورة من الصور.

وجاء ابن شقيقي واسمه محمد محمد النحاس وهو ضابط في الجيش المصري لزيارتي بعلم من القيادة لأنها زيارة عائلية وقص عليّ تفصيلات قصة محاولة قتلي وأن عبد الناصر هو الذي منع الضباط المتهورين من ارتكاب جريمتهم فقلت له: أولاً شكرًا لعبد الناصر إذ اقتنع أخيرًا بأني لست بطل ٤ فبراير وثانيًا لماذا يفكر هؤلاء المساكين في اغتيالي: ألم يعلموا أن زميلهم عضو الثورة معهم (أنور الساداتي) هم بقتلي هو وزميله المسمى عبد الرؤوف وحسين توفيق قاتل أمين عثمان لحساب الملك؟

ألم يعلموا أن زميلهم أو زملاءهم الساداتي وغيرهم كانوا أعضاء في الحرس الحديدي الذي أنشأه فاروق لقتل مصطفى النحاس والتخلص منه؟ فلما لم ينجحوا في هذا عمدوا بعد أن ضموا إليهم أحمد عبد العزيز الضابط ونسفوا داري وقتلوا البواب وزوجته. ألم يكن هذا التدبير لصالح الملك وحاشيته؟ فلماذا يقتلون النحاس؟ ألأنه وقف في وجه الإنجليز أكثر من ربع قرن من الزمان يعارضهم ويصمم على أن تأخذ مصر حقوقها كاملة وحريتها صحيحة، أم لأنه ألغى المعاهدة لما رأى من مماطلة الإنجليز.. إنهم في هذا كانوا غير موفقين ولا وطنيين ولا يسعون إلى مصلحة عامة أو نفع للبلاد ومع ذلك فالحافظ هو الله والمنجي هو الله ولن تموت نفس إلا إذا استوفت أجلها وانتهى في الحياة مقامها.

لما قبضت الثورة أو ظهورها على نجيب الهلالي التي قامت وهو على رأس الوزارة نصح لهم سليمان حافظ وكان لايزال صاحب رأي لديهم - نصح لهم أن يطلقوا سراح الهلالي فيتخذوه مستشارًا في بعض المسائل القانونية والسياسية فعملوا بالنصيحة وأخذوا يستشيرونه في عديد من الأشياء.

ولما عدلوا عن اغتيالي فكروا في محاكمتي أمام محكمة الثورة التي أنشئوها لمحاكمة المستغلين والأثرياء الذين أفسدوا الحياة النيابية والسياسية وعرضت على عبد الناصر فكرة تقديمي للمحاكمة كما قدم عثمان محرم وفؤاد سراج الدين ومحمود غنام وإبراهيم فرج وغيرهم من أعضاء الوفد، وبعث عبد الناصر في طلب نجيب الهلالي يستشيره في تقديمي للمحاكمة فقال له: إن من رأيي ألا تحاكموه وتحاكموا بدلاً منه زوجته، وذلك لأن محاكمة النحاس أحد أمرين إما تحكموا بإدانته فيكسب عطف الرأي العام ويشتد حب الناس له، وإما أن تصدروا عليه حكمًا بالبراءة وذلك يقوي مكانته عند الجماهير ويجعلهم يزدادون له حبًا ويلتفون حوله أكثر من ذي قبل، أما محاكمة زوجته فتصادف هوى في نفوس المواطنين.

وعمل عبد الناصر بالنصيحة وجاء حسن سرور نقيب محامي الإسكندرية إليّ فأخبرني بأن نصيحة الهلالي دلت على إنصافه وتوخي العدالة، وعلقت على هذا بأن الهلالي خدم الثورة بهذه النصيحة أجل خدمة وأحسن إليها أيما إحسان لأن محاكمتي كانت ستكشف عن أسرار ليست في مصلحة الثورة ولا تنال من ورائها شيئًا، وليتهم قدموني للمحاكمة إذن لانكشف الكثير من تصرفاتهم للرأي العام ولعلموا أنهم يسيرون على غير هدى ويعملون على إنقاذ من عاداهم وسيان عندهم من أخلص الجهاد لبلده ونفي في سبيلها إلى سيشيل وطورد وشرد أكثر من ثلاث سنوات.

ولما أشار عليّ بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية أن أشكر عبد الناصر بأي ناحية من نواحي الشكر قلت: أشكره على ماذا؟ أشكره على أنه اعتقلني وحدد إقامتي ومنع الزوار من الدخول عليّ أم أشكره على أنه حرم على الصحف الإشارة إلى اسمي من قريب أو من بعيد.

قال الزائرون: تشكره على أنه منع محاكمتك ومحاولة اغتيالك، فقلت لهم: لم يمنع اغتيالي ولا عدل عن محاكمتي إلا لحاجة في نفس يعقوب ولو علم أن اعتقالي فيه مصلحة لفعل وأن محاكمتي تنفعه لما تردد..

ولقد كرر عليّ عبد اللطيف محمود القول في أن أعلن شكري لعبد الناصر على عدم محاكمته لي فقلت له: والله لا أحد يستحق المحاكمة أكثر منك وإني لا أعجب كيف يتركونك مع أنهم يعرفون عنك كما يعرفون غيرهم أنك لست فوق مستوى الشبهات.

كان أحد شباب التشريفات في مجلس الوزراء يمت بصلة إلى حسين صادق والد الملكة ناريمان وقد طلبوا إليّ إبان حكمي أن أرقيه ترقية استثنائية فخاطبت وزير المالية في هذا فأعطوه درجة استثنائية، ولما قامت الثورة أبقى محمد نجيب على ذلك التشريفاتي في رياسة المجلس كما كان، توسط ذلك التشريفاتي عند عبد الناصر ليلحق ابن شقيقتي فى إحدى الوظائف ليستعين على الحياة وقبل عبد الناصر رجاء الموظف وألحق (محمود إبراهيم شوقي) نجل شقيقتي في إحدى الشركات بوظيفة كبيرة، وجاء التشريفاتي إلى منزلي وقال لي إن الرئيس عبد الناصر قد صنع جميلاً كبيرًا في ابن اختك من أجل خاطرك وحتى يزول من نفسك الأثر السيء الذي أحدثه اعتقالك وتحديد إقامتك، فقلت له: أما أنه وظف ابن أختي فهذا لاشك خدمة لا أنساها، أما إنه من أجل خاطري فلا أعتقد ذلك لأنك أنت الذي توسطت له وأنت تعمل مع عبدالناصر فجاملك في هذه الخدمة ومع ذلك فلولا أن محمود فقير وذو عيال لما قبل تلك الوظيفة، ونحن نذكر هذا الجميل لعبد الناصر لأننا قوم جبلنا على ألا يضيع المعروف بيننا بل نذكره بالخير سواء كان صانعه عدوًا أم صديقًا.

واستمعت الثورة أو على وجه التحديد استمع عبد الناصر إلى نصيحة مستشاره الجديد نجيب الهلالي وقدم زينب الوكيل حرمي إلى المحاكمة بتهمة الإثراء الفاحش عن

طريق استغلال النفوذ وطلب الحكم عليها بمصادرة أملاكها وتجريدها من كل عقار أو مال تجمع لديها، وقدمت زينب للمحاكمة وطلبوا إليها أن تحضر إلى المحكمة فرفضت وتقدم المحامى أحمد رشدى – وهو من أكفأ رجال القانون فى مصر – تقدم للدفاع عنها وفند التهم المنسوبة تهمة تهمة واتخذت المحاكمة عدة أيام اكتفت فيها بمصادرة أملاكها وعدم تمكينها من أى شيء واكتفت بهذا وجردتها من كل ما تملك وحددوا إقامتها كذلك فى المنزل وجاءنى عثمان محرم وأحمد حمزة وفؤاد سراج الدين وبدأ فؤاد الحديث قائلاً أنت تعلم أن عبد الناصر قد استولى على جميع ما تملك السيدة حرمك وأن المعاش لا يكفيك ولا يفى بمطالبك الضرورية ونحن الحمد لله لايزال لدينا زائد عن حاجتنا ولطالما غمرت المحتاجين منا ومن أعضاء الهيئة الوفدية وأنصار الوفد بعطفك وفضلك كعهدنا بك كما عودتنا أن تنزل عند رأى الجماعة وقد قررنا أن نساهم معك فى بعض النفقات ونرجو ألا ترفض طلبنا.

فغضبت ورفضت أن أقبل منهم أى مال على أية صورة، ولكن عثمان محرم وأحمد حمزة قالا لى إننا سندفع ما ندفع كسلفة نقرضها لك كما فعل بنك مصر الذى سبق لك أن اقترضت منه مبلغًا أودعه طلعت حرب فى حسابك حين خفض صدقى معاشك، ومادام التاريخ يعيد نفسه ومادمنا لا نستطيع أن نحمل القائمين على أمر بنك مصر الآن على أن يقرضوك فقد قررنا أن نحل محلهم ونرجو ونلح أن تنزل كما عودتنا على رأى الأغلبية وليس يضيرك أو يمس من كرامتك.

وسكت ولم أتكلم فاستأذنوا، وجمعوا مبلغًا وصل إلى ثلاثة آلاف جنيه وأودعوه فى حسابى ببنك مصر وقالوا لحرمى اسحبى منه ما يكفى لمصاريف المنزل حتى إذا ما أوشك على النفاذ دفعنا غيره.

وظلوا على هذه الحال إلى أن فرض عبد الناصر عليهم جميعًا الحراسة وأخذ أموالهم ولم يترك لأى واحد منهم ما يستطيع أن يعيش به عيش الكفاف حتى إن فؤاد سراج الدين اضطر إلى قبول عرض عرضه عليه أحد تجار المجوهرات المسمى (لياكيم) ليثمن له ما يعرض عليه من الأحجار الثمينة لقاء عمولة يدفعها له ليغطى بها مصاريفه، وظل فى حياته على مظهره الخارجى أمام الناس لم يغير منه شيئًا.

وتلفتت السيدة حرمى حولها فرأت أنها لا تستطيع أن تواجه مطالب الحياة وهى المسئولة عن تدبير وسائل الراحة والهدوء لرجل جاوز الثمانين من عمره وقدم لوطنه ولأمته العربية ما لم يقدمه أحد فهداها تفكيرها إلى أن تتصل بعبد الناصر تطلب إليه أن يدفع إليها مبلغًا من إيراد أملاكها التى صودرت يمكنها من مواجهة مطالب الحياة والمحافظة عليّ فى شيخوختى فطلبت عبد الناصر فى التليفون فرد عليها سامى شرف أحد الأدوات التى كانت مسخرة للتنكيل بالمواطنين لحساب الثورة وكان من أقرب المقربين إلى عبد الناصر وسألها سامى شرف ماذا تريد من الرئيس فقالت له أريده فى أمر شخصى خاص فتركها على التليفون وغاب مدة طويلة ولم يرد عليها، فطلبت محمد أحمد وهو أحد

سكرتارية عبد الناصر فاستحى أن يعمل ما عمل زميله واستمهلها حتى يوصل التليفون - يعني حتى يستأذن - وبعد قليل رد عليها عبد الناصر فجرى بينهما الحديث التالي:

هي: أنا زينب الوكيل حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس.

هو: أهلاً وسهلاً، قالها بنبرات بطيئة ثم أعقبها: فيه حاجة؟

هي: تعلم أن كل ما أملك قد صودر وأصبحت لا أجد ما أستطيع أن أواجه به مطالب الحياة وأنا مسئولة عن زوجي الذي مهما كان رأيكم فيه فلا ينكر أحد أنه ظل يخدم الوطن أكثر من ثلاثين عاماً وقدم له ولغيره من الأوطان العربية ما قدم، فهل ترضى أن يهان في أخريات أيامه وألا يجد ثمن الدواء الذي يعالج به؟

هو: لا لست أرضى بهذا ولا أقبله فماذا تطلبين؟

هي: أطلب أن تأمر بصرف مبلغ لي من إيراد أموالي التي تحت يد الحكومة لأنفقه على مطالب الحياة حتى لا أمد يدي إلى أحد من الناس.

هو: سأفعل وسآمر المختصين بأن يصرفوا لك مبلغًا يكفي لنفقات مصطفى النحاس الذي لا ننكر أنه تولى زعامة مصر أكثر من خمسة وعشرين عامًا فلم يستغل ولم يسرق ولم يختلس.

هي: شكرا لك.

وانتهت المحادثة على هذا النحو وبعد يومين اتصل بها محمد أحمد مدير مكتب عبد الناصر وقال لها إن سيادة الرئيس أمر بأن يصرف لكم مبلغ ثلثمائة جنيه شهريًا للإنفاق منها على مطالب الريئس السابق مصطفى النحاس، وشكرته على هذا الحديث.

ولما علمت بهذا الصنيع وكان يجلس معي بعض زواري قال أحدهم في معرض الكلام عن عبد الناصر إنه ما فعل شيئًا فهذه بضاعتنا ردت إلينا، وقال ثان (من ذقنه وافتله) ولكني علقت على هذا بقولي إنه وإن كان المبلغ الذي قرره ليس من خزينة الحكومة بل من مالنا فهو على أية حال يشكر إذ كان يمكنه أن يقول لحرمي للأسف لا أستطيع أن أفعل شيئًا، أما وقد استجاب لطلبها وأمر بأن يدفع مبلغ قليل فهو يحمد على صنيعه لأننا قوم لا يضيع عندنا المعروف ولا ننسى الجميل.

ويلاحظ أن عبد الناصر ركز في إجابة طلب حرمي أنه سيصرف لي شخصيًا وليس لها كما أن مدير مكتبه حين اتصل بها كرر هذا المعنى وقال لقد أمر الرئيس بأن يصرف للرئيس السابق وليس لك.

ورأى عبد الناصر إنه في حاجة إلى تأييدي له بعد إخفاقه في الوحدة مع سوريا، ودعا طه حسين ولا يدري أحد ماذا قال له حتى إذا كان ذات يوم في شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ كنت في مصيفي بالإسكندرية زارني على غير موعد طه حسين ومعه سكرتيره فريد شحاتة

الذي كان يقرأ له ويقوده، واستقبلته ورحبت به وسألته عن السبب الذي حدا به إلى هذه الزيارة وهل هي زيارة مجاملة أم يقصد من ورائها أمرًا من الأمور لأن طه حسين منذ أن خرجت من منزلي بعد انتهاء تحديد إقامتي لم يتصل بي ولم يزرني.

فقال طه: في الحقيقة إنها زيارة وتجارة، فضحكت وقلت أما الزيارة فشكرًا لك عليها، وأما التجارة فما هي وما المراد منها، قال طه: إني أحمل إليك رسالة ورجاء، أما الرسالة فهي من الرئيس عبد الناصر ومضمونها أنه لم يُسئْ إليك ولم يحدد إقامتك إلا فترة تركك بعدها حرًا طليقًا وسحب الحراسة التي كانت على منزلك ولم يحاكمك كما كان يريد بعض أعضاء القيادة فلماذا أنت معرض عنه، وأنا أضم صوتي إلى صوته وأرجو أن تعلن تأييدك أنت وزملائك الباقون من أعضاء الوفد إلى الثورة لأن مبادءها التي أعلنت ونفذت معظمها وهي شارعة في تنفيذ الباقي تتفق مع مبادئ الوفد واشتراكيتها التي تنادي بها هي في مجموعها نفس الاشتراكية التي دعيت إليها ومجانية التعليم بجميع مراحله التي نفذها الوفد وقرر أن التعليم لازم للجميع كالماء والهواء ... كل هذه الأشياء لا تختلف في شيء مع مبادئ الثورة فماذا يمنع من أن تعلن تأييدك لعبد الناصر؟

انتظرت عليه حتي انتهى من كلامه ثم قلت له: أفرغت من حديثك؟ اسمع ياسيدي ما تقوله أو مايقوله عبد الناصر من أنه لم يسئ إليّ فهو غير صحيح لأن تحديد الإقامة والمراقبة ومنع الزيارة وتحريم الصحف من ذكر اسمي حتى في نعي الأموات إذ أنه منع الصحافة من أن تذكر اسمي في نعي أفراد أسرتي؛ أشقائي وشقيقتي، وأما إنه لم يحاكمني فليته قد فعل ولم يتعرض لزوجتي التي تحمل اسمي ويقدمها للمحاكمة بتهم واهية وأدلة كاذبة وجعل الجلسة سرية ولم يسمح للمحامين بحضورها وحتى المحامي أحمد رشدي الذي سمح له بالدفاع عنها منع من أن ينشر كلمة عن مرافعته أو ينقل محضرًا من محاضر التحقيق أو يشير من بعيد أو من قريب إلى هذه المحاكمة بخير أو شر.

فهل هذه الأعمال كانت تكريمًا لي وبعدًا عن النيل مني أم أنها أعمال صبيانية وتصرفات غير أخلاقية لم تتعفف الثورة بعلم عبد الناصر وبأمر منه أن تحاول إلصاقها إلى سيدة مهيضة الجناح ويحاكمونها ويحكمون عليها دون دليل ولا برهان إلا الشائعات وأشياء اقتبسوها من خصومي وأعدائي ونقلوها عنهم بلا تصرف ولا تعقل ولا مراعاة لكرامة ولا لخلق.

وفي شهر مايو من عام ١٩٦٤ وكنت قد انتقلت إلى مصيفي بالإسكندرية في بيت استأجرته بضاحية الرمل إلى جوار فندق بوريفاج على طريق الكورنيش، حضر إليّ كامل يوسف صالح وجلس يتحدث إليّ عن الجو والرطوبة والحر، وجاء عقب ذلك حسن سرور نقيب محامي الإسكندرية وعبد الحميد السنوسي عضو مجلس نقابة المحامين وعلي شكري خميس رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية ومكثوا فترة من الوقت يتحدثون في مختلف الموضوعات ويتعرضون لمسائل عامة تتعلق بالحياة والأسعار والتغيير الذي طرأ

على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ثم غير كامل يوسف مجرى الحديث وسألني عن رأيي في الحالة الحاضرة وفيما يجري في البلاد من أحداث وتغييرات وعما يشاع في مجلس الثورة ومن أن عبد الناصر يتخلص من زملائه واحدًا في إثر أخيه.

فقلت ياإخواني أحب أن أقول لكم إني كنت انتويت اعتزال السياسة نهائيًا وعدم الخوض فيها أو ذكرها منذ قام العسكريون بانقلابهم لأني أبديت رأيي إبانها في صلاحيتهم للحكم والإدارة أو عدم صلاحيتهم ووقفت عند هذا الحد، ولكن الأحداث التي مرت بي ولا أقول بالبلاد لأنها هي التي تمسني أو تتصل بي، أما مصر فعلى رأي المثل «للبيت رب يحميه» تلك الأحداث الشخصية من تحديد إقامتي ومحاولة اغتيالي والتفكير في محاكمتي والعدول عنها ومحاكمة حرمي والتشهير بها والجرائم التي ارتكبوها في حقها والتهم الباطلة التي نسبوها إليها وفرض الحراسة على إخواني وزملائي ومحاكمتهم وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم والحكم على عدد منهم بالسجن والمصادرة ... كل هذه الحوادث المتداخلة بعضها في بعض أرغمتني على أن أبدي رأيي لمن كان يسألني وأشرح انطباعاتي لبعض الأخصاء من إخواني وأبنائي.

أما الآن وقد تقدم بي العمر وأديت رسالتي والحمد لله على خير ما يجب من وجهة نظري على الأقل، فقد آن لي أن أخلد إلى الراحة وأوي إلى الهدوء وأترك الأمور تسير في طريقها والمقادير تفعل فعلها والأحداث تفسر نفسها بنفسها وتفرض على الحاكمين إرادتها، وحسبي أنني قضيت على زعامة هذا البلد أكثر من ربع قرن أصبت فيه وأخطأت ونجحت وفشلت وصنعت لأبناء وطني ولأبناء العروبة والإسلام ما صنعت ولا أطلب الجزاء من أحد ولا من مخلوق ثناء فعند الله الجزاء وعند الله الوفاء.

ثم ابتسمت وقلت لكامل البنا (هات الطاولة لنعلب برتيته نضيع فيها الوقت حتى يحين موعد الغداء)، واستأذن الحاضرون في الانصراف فقلت لهم وأنا أودعهم إن بيتي مفتوح لكم كأصدقاء نتلاقى للتسلية وقضاء الوقت، أما غير هذا فلا تحاولوا بعد اليوم أن تسمعوا مني شيئًا أو تظفروا بأحاديث سياسية أو آراء في الأحداث التي تجري بين ظهرانينا فقد طلقت السياسة طلاقًا بائنًا لا رجعة فيه ولا عدول عنه إلى أن يقضي الله بأمره وتنتهي هذه الحياة بالستر وكلمة التوحيد.

التحقيق

(١)

يبدو أن ثمة إحساسًا عميقًا بالقلق من زلزال قادم، ومن نهاية فاجعة معه، كاد يغشى جميع أولئك الذين كانوا يجلسون على مقاعد الحكم، من الملك وبطانته، ومن الوزارة الوفدية وبعض الدوائر المحيطة بها.

ويبدو أن هذا الإحساس العميق قد ترجم نفسه سلوكًا فى صورة سعى محموم إلى جمع الثروة وتكديسها...، فبينما كان الوطن يزداد فقرًا وإملاقًا، كانت الثروات الخاصة تزداد تضخمًا، من خلال أشكال مختلفة من النهب المنظم، حتى تكاد المرحلة - فى جوهرها - تكون مرحلة تنمية الثروات الخاصة - على حساب الوطن.

إن تقرير السفارة البريطانية نفسها (١٩٥١/٢/٢٣) هو الذى يعرف حكومة الوفد بأنها: «حكومة الأثرياء». والقائم بالأعمال البريطانى هو الذى يطلق على المجموعة المحيطة بالملك - قبل الثورة بيومين - وصف: "العصابة" لأنها سيطرت على السياسة فى السنوات الأخيرة، وفقًا لمبادىء وضيعة"... والسفير البريطانى نفسه هو الذى يكتب فى أحد تقاريره إلى لندن (١٩٥١/٦/١٥) "إن الفساد فى مصر قد وصل إلى درجة أكثر إثارة للقلق". بل إن وزير خارجية الوفد محمد صلاح الدين (وهو المشهود له بالوطنية والنظافة) يعترف فى لقاء مع السفير البريطانى (١٩٥١/٨/٢٨) بأن الوفد "خيب أمل البلد ككل بعد أن تولى السلطة، وبإن سياسة الداخلية كانت كارثة، وإن الفساد قد انتشر وكذلك عدم الكفاءة".

من يتصور أن يذهب رسول من الملك، (وهو كريم ثابت) إلى وزير المالية ليطلب استثناءه من دفع الضريبة على الإيراد وأن الوزير الذى لم يجد نصًا يمكن بموجبه إعفاء الملك من الدفع، يطلب إلى ناظر الخاصة الملكية بما يفيد إعفاء الملك من تقديم إقرار خاص بالضريبة، وبذلك يمكن تسوية الأمر سرًا؟

ومن يتصور أن يطلب الملك لتمويل صفقة خاصة به لشراء أسهم وسندات فى الخارج، أن تقوم الحكومة بمنحه قرضًا حسنًا قدره (٣٠٠,٠٠٠ دولار).

ولما كان الطلب بلا سابقة مماثلة فقد اعترض النحاس ثم وافق بعد إلحاح وزير المالية، وبعد أن ربط طلب الملك ببقاء الوزارة فى الحكم، وحيث تقرر إقراض الملك (٩١,٠٠٠ جنيه) سرًا، عانى تدبير المبلغ فى ضوء أوضاع الميزانية من صعوبات (حيث لا يمكن فتح اعتماد جديد له بسبب السرية) فلم يمكن تحصيل سوى ثلث المبلغ من حسابات الديوان الملكي، "واهتدى فؤاد سراج الدين إلى الحل، فتقدم بصفته وزيرًا للمالية يشير إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية بأن يقرض فاروق مبلغ (٥٨,٠٠٠ جنيه) من أموال المصروفات السرية المخصصة لوزارة الداخلية. وطلب الملك تحويل المبلغ إلى دولارات، وإرساله إلى أمريكا وإيداعه فى أحد بنوكها، فصدر الأمر للبنك الأهلى بالتنفيذ".

إن (وليم ستاديهم) يروى أن القصر الملكى شارك باستثمارت فى إنشاء مصنع بيبسى كولا فى القاهرة، وحين لم يحقق المصنع نجاحًا موازيًا لنجاح مصنع الكوكا كولا، تلقت الشركة الأخيرة، "ثلاثة آلاف مخالفة مرور لسياراتها خلال شهر واحد" حتى اضطر كوكى بالى ألى يدفع رشوة لكريم ثابت (المستشار الصحفى للملك) بمنحه مقعدًا فى مجلس إدارة كوكا كولا فى بمصر وإعطائه مبلغًا وكذلك مدير الخزانة الملكية، يصل إلى ٢٥ ألف جنيه، "ليدلانه على الصداقات المفضلة عند الملك فاروق".

ولم يقتصر الأمر على الشركات الأجنبية أو حماية الاستثمارات الملكية، فحسب رواية محمد فرغلى (الذى لقب بملك القطن)، فإن إلياس أندراوس (المستشار الاقتصادى للملك والذى كان عمله الأساسى تهريب أمواله إلى الخارج، وتسهيل حصوله على الأموال بطريقة غير مشروعة من مختلف المصادر) طلب منه أن يهب إلى لقائه فى مكتبه فى شارع الأنتكخانة فى القاهرة وسافر فرغلى من الإسكندرية رأسًا إلى الموعد ولم يمهله أندراوس فقد أخبره بأن الملك يطلب منه دفع مائة وخمسين ألف جنيه وتساءل فرغلى مندهشًا: "مقابل إيه؟" ورد أندراوس: "مقابل الموافقة على بقائك عضواً فى مجلس إدارات العديد من الشركات". ولم يرضخ فرغلي، فقال له أندراوس: هل نسيت ما حدث لأمين عثمان (الذى قتل بالرصاص وكان صديق فرغلى وزميله) إذا لم تدفع فسوف تندم، ولا تنسى أن هناك عشرة آلاف أخرى للأوركسترا. ثم تدخل بعد ذلك حافظ عفيفي، وعلى الشمسى لتليين دفاعات فرغلى وإقناعه بالدفع.

ولم يكن غريبًا ولا مدهشًا أن يذهب حافظ عفيفى بعد ذلك إلى السفير البريطانى (حسب تقديره فى ١٩٥١/١٢/٢٩) ليفسر له فيضان المظاهرات الشعبية العفوية فى شوارع القاهرة والإسكندرية ضد الملك شخصيًا، بأنها من تحريك الوفد لأنه "دفع للمتظاهرين نقودًا"، فقد كان ذلك هو المنطق العام الذى يحرك الأشياء قرب القمة.

بل إن السفير البريطانى يكتب فى تقريره إلى لندن (١٩٥١/٢/٢٩) عن مقاومة حاشية الملك لقرار إبعاد الوفد عن السلطة بعد حريق القاهرة، وتكليف علي ماهر بالحكومة مفسرًا ميول الحاشية للوفد بأن "فؤاد سراج الدين يدفع لهم الثمن غاليًا سواء بالعملة الصعبة السائلة أو بالفوائد التى يحصلون عليها من داخل سوق الأقطان، وبالتالى لا ينتظرون أن تعاملهم حكومة على ماهر بالمثل". إن كريم ثابت نفسه هو الذى يعترف بأن تعيين حافظ عفيفى رئيسًا للديوان الملكى كان عنصرًا فى صفقة ثنائية بينه وبين أندراوس تضمن عنصرها الثانى بأن ينضم الأخير إلى مجلس إدارة بنك مصر وإنه عندما عرض أندراوس أمر التعيين على فاروق لم يلق استجابة إلا عندما علم بالمقابل وهو مائة ألف جنيه جاءت عن طريق البارون كوهورن الذى أرسل من أمريكا يعلن عن رغبته فى بيع أسهمه فى شركة مصر للحرير الصناعي، "فرأى أندراوس أن يقوم بشرائها جملة دون أن ينافسه بنك مصر فى الشراء أو القسمة أو يحض أحد شركائه أو أحد عملائه على مزاحمته وبالفعل اشتراها بثمن أثلج صدره وصرح لكريم ثابت بأنه سيبيعها بالتجزئة ويكسب مائة ألف جنيه ويقدم نصفها للملك الذى أوفد من تسلم المبلغ".

في هذا المناخ كان طبيعيًا أن تفسر إقالة وزارة نجيب الهلالى التى اتخذ رئيسها شعارًا له: "التطهير قبل التحرير" ثم فوجيء بأن "حالة العفن أكبر من أمانيه فى الصلاح"، بل إن مجموعة مستشارى الملك ومعهم أحمد عبود دفعوا للملك رشوة قدرها مليون فرنك ليقيلها. ثم كان طبيعيًا أيضًا أن يتحول هذا التفسير إلى قناعة راسخة لا فى أوساط الناس فقط بل فى أوراق بعض الباحثين فى التاريخ بالرغم من أن فرغلى باشا (صديق عبود) يرى أنه: "أبخل من أن يدفع مليون مليم لأى هدف".

ورد أن الملك كان غارقًا حتى أذنيه فى بركة آسنة من الفساد فقد حاول أن يستخدم السلاح نفسه ضد الوفد، ربما لاستحالة أن يعيد الوفد توجيه السلاح إليه بحصانته الدستورية وربما لأن وضع الحكومة الوفدية نفسها كان مشجعًا على توجيه الضربات إليها على هذا النحو.

ووفق تقرير للسفير البريطانى فإن الملك هاجم الوفد فى لقائه مع النحاس بعد عودته من رحلة شهر العسل وأخبره بأن "غالبية مجلس وزارئه من اللصوص" وأن "هذه الحقيقة جعلت النحاس يرضخ لفاروق".

وطور فاروق هجومه فطالب بإصدار قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا؟) لكى يحوله إلى سيف مسلط على رقاب أعضاء الوزارة ولما كان رفض إصدار القانون مستحيلاً، فقد تحايلت الوزارة على إصداره بغير أثر رجعى وذهب رئيس الديوان الملكى إلى رئيس الوزراء ليبلغه أن الملك لن يوقع القانون إلا إذا كان بأثر رجعى وحسب تفسير (ستيفنسون) ٢٦/١٠/١٩٥١ فإن الوفد خشى من أن يستغل الملك فرصة رفض الوزارة ويقيلها على أساس أنها مع الفساد.

فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٥١ كان السفير البريطانى يكرر نفس الصرخات فى تقاريره إلى لندن.

"... إذا لم نتخذ خطوات جدية فى المستقبل القريب لتحسين الأوضاع الاجتماعية فى هذا البلد فيبدو أنه لن يمكن تجنب موقف ثورى داخلي..."

"أثر الموقف المتوتر الحالى تراكميًا من ناحيتين فى ضغطه على البناء الإجتماعى والإدارى لمصر، وفى خلق مرارة لا تصدق فى العلاقات البريطانية-المصرية".

وعندما احترقت القاهرة بعد ذلك بأسابيع قليلة كان وزير الداخلية كما يدون د. حسين هيكل بالنص "فى شغل هذا الصباح الخاص وهو مشترى عمارة لنفسه من شخص يدعى (عريضة) فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف ما هو حادث من الإحراق والتخريب ومن قصور رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة أوامره ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام".

كثيرون فوق مقاعد الحكم كانوا إذن يتحركون بطاقة قلق غريب نافذ إلى أن الأوضاع لن تدوم ولكنهم كانوا كأبطال الدراما الإغريقية يهربون من مصائرهم بالسقوط فى شباكها.

(٢)

ثمة حقيقة لم تحظ بقدر كاف من التوكيد مؤداها أن مقود القيادة قد انتقل تماماً خلال العامين الآخيرين إلى الجماهير فى الشارع المصري، التى كانت تبدو منذ فترة أطول وهى تتقدم قياداتها بالفعل، وتتجاوزها بمسافات واسعة، بل كانت تبدو خلال الأشهر الأخيرة، وكأنها تدفع الأحداث أمامها بالقوة الذاتية، إلى مصيرها المحتوم.

إن عفوية الحركة هى بلا شك - علامة على عمقها فى الجماهير، ولهذا لم تكن الكتل الضخمة من البشر التى أخذت تقرع برءوسها جدران نظام كان، لا يزال يبدو سرمدياً، بتاجه وقواه وأحزابه الرسمية، لا تعبر فقط عن حالة يأس، وإنما كانت تعبر عن حالة ثورة، ولم يكن قرار الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بعيداً عن إشعاع هذه الحالة، ومن المؤكد بحكم طبائع الأشياء أن الدعو إلى إلغاء إتفاقية ١٩٣٦ قد ولدت معها، ولكنها شبت وارتفع صوتها بعد ذلك بعشر سنوات، وتحديداً بعد محاولة فرض اتفاقية (صدقي-بيفن) عام ١٩٤٦ التى وأدها المد الشعبي. وسرعان ما تحولت بعد فشل عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بعد ذلك بعام واحد إلى التعبير الموحد عن "التراضى الوطنى العام"، ومن خلالها انبعثت مبكراً - أيضاً - فكرة الانتقال من القوة التفاوضية، بالخلل الواضح فى موازينها وبالتالى نتائجها إلى القوة المسلحة، أو الكفاح المسلح لتصحيح الخلل، وتعديل الموازين، ومن ثم النتائج.

قد أعلنت خطاب العرش الذى قدمته حكومة الوفد فى نوفمبر ١٩٥٠، إنه يعتبر معاهدة ١٩٣٦ لا تصلح لكى تكون أساساً للعلاقات المصرية البريطانية، وسط تصاعد موجات متصلة ضاغطة فى الصحافة والبرلمان لاتخاذ إجراءات عملية لإعلان بطلان المعاهدة. ورغم أن النحاس كان قد أبلغ السفير البريطانى فى لقائهما (١٩٥٠/١٠/٣) بإن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ أى إجراء استفزازى أو عنيف، وإنه كان ولا يزال معارضاً لأى نوع من مقاطعة القوات البريطانية، فإن حسن يوسف وكيل الديوان الملكى أبلغ السفير البريطانى تقريره إلى لندن: (١٩٥٠/١١/٢٨) إن القصر يرى أن الوفد سيقوم بإشهار إنهاء المعاهدة خلال فترة تتراوح بين ستة إلى ثمانية أسابيع.

ولذلك حين تقدمت بريطانيا بطلب استئناف المفاوضات العسكرية السرية (ديسمبر ١٩٥٠) فقد كان الهدف هو كسب الوقت ليس فقط لبروز اتجاه شعبى عام، ضاغط لإنهاء المعاهدة، ولا يرفض الوفد المقترحات البريطانية السابقة. ولكن لأن التصور البريطانى نفسه

كان قد ازداد جموحًا في مطلبه وتجاوز ما كان قد استقر عليه فى اتفاقية صدقي-بيفن (وكان أساسها مقبولاً من الوفد فى ذلك الوقت). فقد أصبح المطلب البريطانى المحدد "قاعدة عسكرية بريطانية خالصة فى منطقة القناة يكون الأساس القانونى لها (وبعد انتهاء المعاهدة) هو تأجير عينى وفق اتفاق طويل المدى للمناطق التى ستحتلها القوات العسكرية البريطانية، وذلك مقابل مليونين من الجنيهات الإسترلينية سنويًا، أى رفض بريطانى كامل لمناقشة مبدأ الجلاء"، "لأن الجلاء سيعقبه تأميم قناة السويس"، ولأن "ذلك باليقين هو وقت التشدد، نحن نسيطر على مياه النيل ...، ....، ولنا جيش وبحرية، ولنا اليد القوية" مثلما ارتفعت الأصوات من متحف التاريخ البريطانى تحرض على الصدام واستخدام القوة.

أما فى واشنطن فقد كان الأسلوب المقترح مختلفًا، فهو "لا يسقط من حسابه ضرورة التشدد مع مصر" - كما أوضح وزير الخارجية الأمريكية خلال مباحثاته مع نظيره البريطاني: "ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤمن بأن اتخاذ موقف عنيف أو يتسم بالقوة، يكفل حل المشكلة، لأن المصريين قادرون على جعل الموقف صعبًا بالنسبة للبريطانيين".

والحقيقة أن هذا العقل الإنجليزى لم يكن يعانى فقط تلك الحاسة الاستعمارية الاستعلائية فى سلوكه، وإنما كان يعانى تأثيرها على منطق فهمه للأشياء، والظواهر من حوله، وبالتالى لم يكن فى مقدوره أن يرى أن هناك طاقة شعبية هائلة فى مصر هى التى تفرض على الجميع الذهاب بالصدام إلى مداه، فقد كان تقدير بريطانيا الرسمى أن الذين يعادونها فى مصر "هم بالأساس السياسيون المحترفون والمثقفون الفقراء(!)، أما معظم المصريين فهم مشغولون بالبؤس الذى يعانون منه، بسبب فساد الحكومة واختلال البناء الاجتماعى فى مصر...".

ولم يكن هناك خداع نظر أكثر من ذلك...!

مع ذلك وخلال اجتماع فى واشنطن (سبتمبر ١٩٥١) أقنعت بريطانيا الولايات المتحدة بخطها المتشدد على أساس تقديم مقترحات جديدة، تتضمن العزم على إقامة قيادة عسكرية متحالفة فى الشرق الأوسط بين الحكومة المصرية وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا (ولوح بتقديم عتاد حربى وتدريب عسكرى ومساواة بين الأطراف فى الهياكل القيادية)، ورفضت الحكومة المصرية المقترحات علنًا، ولكن الملك قبلها سرًا مع طلب إضافة "صيغة ما يمكن أن تحقق رضاءً عاطفيًا لمصر بخصوص موضوع التاج".

وحين ألقى محمد صلاح الدين وزير الخارجية، بيانًا أمام مجلس النواب (١٩٥١/٨/١٦) أشار إلى أن الحكومة لا تزال عند وعدها بإلغاء المعاهدة، ولم تمض سوى عشرة أيام حتى كانت مصر كلها تتظاهر (فى ذكرى توقيع المعاهدة ٨/٢٦) فقد خرج من الورش الأميرية وعمال السكك الحديد وحدها خمسة عشر ألف متظاهر، وتقدم المتظاهرون

إلى السفارة البريطانية حيث أطلقت عليهم النيران. وفى المساء اتسع نطاق المظاهرات أكثر، وتكررت خلال الأيام التالية الصدامات الدامية مع البوليس، وسط هتاف موحد: (الغ المعاهدة يانحاس). وبدا أن حكومة الوفد نفسها محاصرة بوعدها، قبل حصارها بالجماهير. كان الموقف بالغ الوضوح ولذلك استطاع (ستيفنسون) أن يقرأه جيدًا، ولكنه لم يستبطن إيقاعه الخاطف. فقد كتب إلى لندن فى يوم (١٩٥١/١٠/٦) ... "... إن الحكومة تشك فى مقاصد فاروق الغدائية فى المستقبل، وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها الآن إن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى فى الشهر القادم. وفى هذه الحالة فإن أى إجراء يتخذه الملك، سواء بتغيير الحكومة، أو تعديل تشكيلها فى المستقبل القريب، سيجعل من هؤلاء شهداء للوطنية".

وكان الوفد يعرف أن ذلك هو طريقه الوحيد للخروج من الحصار، إنه سيرمم جانبًا من قاعدته الشعبية التى أصابتها الصدوع، وسيشل يد الملك عن اتخاذ أى إجراء مضاد، وسيبدو فى وجه الإنجليز وهو يستعيد – أو قل يستعير – جلد الأسد من جديد. بينما كان البريطانيون فى الوقت نفسه – كما قال موريسون وزير خارجية بريطانيا لأتشيسون نظيره الأمريكى – لا يستطيعون ترك مصر "... لأننا نحتاجها، ونحتاجها ليس فقط لأنفسنا ولكن لنا كلنا، المصممين على مقاومة أى هجوم على أسلوب حياتنا، والنتائج مهما تكن فلن تكون أسوأ من تخلينا عن مطالبنا الأساسية فى مصر وفقدان الجسر الأرضى إلى أفريقيا".

كان التفكير الأمريكى قد استقر – عند بداية العام – على أن على أمريكا أن تتقدم الصفوف بنفسها للحصول على تسهيلات ووجود عسكرى فعال فى الشرق الأوسط، لأن "الاستمرار فى الاعتماد على المملكة المتحدة بأكثر من اللازم فى الدفاع عن الشرق الأوسط نوع من التمني، حيث إن القدرات البريطانية أقل من أن تشكل أساسًا سليمًا للدفاع عن المصالح الأمريكية فى المنطقة".

لقد نقل السفير الأمريكى (كافري) إلى واشنطن ما استخلصه من لقاء مع الملك فاروق (١٩٥١/٨/٢٥) من أنه مالم تتقدم بريطانيا بمقترحات مقبولة فإن الملك سوف يضطر إلى مسايرة الحكومة فى قرار الإلغاء، وأرسلت الخارجية الأمريكية إلى سفيرها تطلب منه مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية من أجل الإعراب عن الأمل فى عدم اتخاذ إجراء متعجل يجعل من الصعب إجراء دراسة صادقة ومعمقة للمقترحات الجديدة عن قيادة الشرق الأوسط، ووعد (صلاح الدين) (كافري) بتأجيل الإجراء عشرة أيام، يؤكد دقة ذلك أن (ماك جي) مساعد وزير الخارجية الأمريكية تحدث مع السفير التركى فى واشنطن (١٩٥١/٩/٢٨) وأخبره أن المعلومات من أعلى المصادر تدفع الولايات المتحدة إلى الخشية من أن المقترحات المهمة الخاصة بالدفاع ينبغى أن تقدم إلى مصر خلال الأيام العشرة المقبلة من أجل تجنب إلغاء الاتفاقية واندفع (كافري) يطلب لقاء مع فاروق (١٩٥١/٩/٣٠) ويلح عليه بالعمل على تأجيل القرار وإتاحة بعض الوقت للاطلاع على مقترحات قيادة الشرق الأوسط.

ثم أرسل (موريسون) – فى إطار الجهود البريطانية الأمريكية المشتركة لعرقلة صدور إعلان بإلغاء المعاهدة – ببرقية إلى الحكومة المصرية يوم (٦/١٠//١٩٥١) يقول فيها إنه يأمل فى أن يتمكن من التقدم بمقترحات محددة يوم ١٠ أكتوبر – أى بعد يومين فقط – وكانت تلك آخر محاولات زحزحة الموعد ووفق تفسير (كافري) فإن الحكومة المصرية قررت التعجيل بالإجراء خشية أن يقبل الملك المقترحات الخاصة بقيادة الشرق الأوسط.

ولم يكن ثمة بديل – إذن – عن أن يقف النحاس من فوق منبر فى الخامسة من مساء الاثنين (٨/١٠/١٩٥١) ليعلن بصوت مشبع بنبرة أيام جهاد خلت: "من أجل مصر أبرمت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها".

واستعار نهر النيل الهادئ من الأبيض المتوسط، أمواجه المتلاطمة، وأخذت الأمواج تتدافع فى شوارع القاهرة وجميع محافظات مصر، مشتعلة ومتوهجة وكأنها فيض قلب الوطن ذاته.

بعد خمسة أيام فقط من إلغاء المعاهدة تقدم سفراء إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا يطلبون موعدًا مشتركًا مع وزير الخارجية ولكنه حدد لهم مواعيد متتالية قدم كل منهم خلالها مذكرة واحدة تطالب باستبدال المعاهدة المصرية الإنجليزية باتفاقية دفاع مشترك معهم جميعًا (كان إطار الاتفاقية وفق الترتيب التالي: أن تصبح مصر عضوًا فى لجنة رؤساء الأركان للشرق الأوسط – تسليم القاعدة البريطانية الحالية فى مصر إلى مصر على أساس أنها ستصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء باشتراك مصر فى إدارتها فى السلم والحرب – تعتبر كل القوات البريطانية المتمركزة فى مصر فى السلم والحرب جزءًا من القيادة العليا الموحدة المتحالفة للشرق الأوسط – فى حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك، أو حدوث طوارئ دولية (نص معاهدة ١٩٣٦ نفسه) فإن مصر سوف تمنح قوات الحلفاء كل التسهيلات اللازمة بما فى ذلك استخدام الموانيء المصرية والمطارات وطرق المواصلات).

وأعلن وزير الخارجية المصرية رفض المقترحات ولم تصمم بريطانيا على موقفها وحدها ولكن الولايات المتحدة أعلنت بشكل رسمى أيضًا (٢٤/١٠/١٩٥١) أنها "... تنوى إقامة قيادة الشرق الأوسط رغم رفض مصر التعاون معها،" ثم أصدرت أمريكا وبريطانيا خلال زيارة تشرشل إلى واشنطن – بيانًا مشتركًا نص على أنه: "من الضرورى لتحقيق أهدافنا المشتركة إنشاء قيادة الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن".

وعلى حد وصف عبد الرحمن الرافعي، فلم تكن المقترحات الرباعية سوى "محاولة لإبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه".

كان تقدير السفير الأمريكى فى القاهرة لاحتواء أزمة المعاهدة "عدم اتخاذ تدابير

عقابية ضد مصر، واستمرار الاتصالات مع الملك والتخلص من حزب الوفد''، لكنه قبل دعوة عشاء من فؤاد سراج الدين شارك فيها أحمد عبود (١٠/٢٦) وكان كلاهما كما يقول (كافري) حريصًا على سرية الاتصال به واستمرت الاتصالات، وعبر هذه القناة الجانبية حدث تغير فى الموقف الأمريكى الذى كان يرى ضرورة التخلص من حزب الوفد فقد استطاع (كافري)، أن يقنع وزير الخارجية الأمريكى - مثلما نقل الأخير إلى إيدن عبر سفيره فى لندن - بأن ''تفاقم الإضراب قد يؤدى إلى حلول عناصر متطرفة محل حكومة النحاس مما يدفع بمصر إلى الفوضى والخراب، وأن ذلك قد يدفع إلى إعادة احتلال مصر مما قد يشعل القومية المصرية، ويفقد الغرب أى مكانة له على المدى البعيد، وإنه لا يمكن (للغرب) الاحتفاظ بوضعه على المدى القصير إلا باستخدام القوة''.

ورأت أمريكا ضرورة أن تقدم إنجلترا تنازلاً ما فى موضوع السودان، لأن ذلك - وفق تقديرها - سيعنى انضمام مصر فورًا إلى قيادة دفاع الشرق الأوسط كشريك، لأنها - أى الخارجية الأمريكية - تقدر أن الملك والشخصيات السياسية فى مصر مستعدة وراغبة فى التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشروط قد لا تحصل عليها بريطانيا بعد ذلك فى عام ١٩٥٣، أو ١٩٥٤ ولذلك فإنها ترى أن موقف بريطانيا فى السويس سوف يكون بالغ الصعوبة ولا يمكن الدفاع عنه، وإنها ستواجه إما بالانسحاب أو بالاحتلال العسكرى لمصر، وإنهما البديلان الوحيدان.

غير إن الحاسة الاستعمارية البريطانية استمرت تضيق الخناق على نفسها، وكان لديها إدراك عميق بأنها ستحارب آخر معاركها التاريخية الكبرى فى مصر، وأن خسارتها لمعركتها على أبواب وادى النيل سوف تعنى نهاية محتومة تؤذن بانهيار وضعها ودورها الإمبراطورى فى العالم.

كان إيقاف التداعى فى مصر بالنسبة لها يعنى أولاً، إيقاف المظاهرات، وطلبت ذلك، وأبلغت الحكومة السفارة البريطانية بالموافقة وأصدر وزير الداخلية بيانًا بالراديو (١٩٥١/١٠/١٢) بمنع المظاهرات فى عموم مصر، ولما لم تتوقف الصدامات الدموية بين المدنيين والشرطة من جانب والقوات البريطانية من جانب آخر فى الإسماعيلية وبورسعيد، أذاع النحاس بنفسه بيانًا بالراديو طالب فيه الناس ''بالهدوء بعد أحداث يشعر بالأسف عليها...'' (حيث هاجمت السيارات المصفحة المتظاهرين فى بورسعيد، وفتحت رشاشاتها عليهم فى الإسماعيلية فتساقط القتلى والجرحى).

كان احتواء مشاعر الجماهير صعبًا، وتطويق حركتها أكثر صعوبة فقد أصبحت القيادة للشارع بالفعل رغم الموقف الغريب الذى اتخذته قيادة الإخوان المسلمين فقد أعلن (الهضيبي) بعد إلغاء المعاهدة بأسبوع واحد: ''إن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد''. وخطب فى عشرة آلاف من شباب الإخوان قائلاً: ''اذهبوا واعتكفوا على قراءة القرآن الكريم''. (وقد رد عليه خالد محمد خالد ملاحظًا أن الإخوان لم يتحركوا ولم يقذفوا فى سبيل الوطن بحجر ولا طوبة).

لقد كان إعلان إلغاء المعاهدة يمثل آخر صيحات جهاد النحاس، وأيا كان مدد التفسير أو التحليل، فلا مراء أن الرجل يكفيه، ليس فقط أنه ناصر اتجاه أقلية فى حزبه ظلت تمثل الوجدان التاريخى للوفد المصري. وعبر عنها محمد صلاح الدين وزير الخارجية خير تعبير، ولكنه - أيضًا - لم يستطع بكل الميراث التاريخى الذى حمل به، أن يتخلف عن إرادة شعبية عميقة، تتحرك طليقة فى شوارع مصر، مستعيدة روح الجهاد الوطنى العظيم.

ولم تكن المشكلة بعد ذلك، فى قرار إلغاء المعاهدة أو فى توقيته ولكن فى منهج صدوره، وأدوات تنفيذه...، وعلى المستويين فلم يكن القرار مدخلاً إلى استراتيجية متكاملة يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى إجبار بريطانيا على الإذعان والرحيل. أترانا نحمل الرجل وزعامته، فوق الطاقة والاحتمال، ونحمل الوفد المصرى معه بما يتناقض مع الطبيعة والتكوين؟

لقد ظلت استراتيجية الوفد الثابتة هى التفاوض من أجل تحقيق الجلاء. وكان إعلان إلغاء المعاهدة يعنى - من بين ما يعنيه سقوط استراتيجية التفاوض، وحلول استراتيجية أخرى مكانها هى (إذا استعرنا ألفاظ جمال حمدان) استراتيجية التحرير.

وكانت استراتيجية التحرير تعنى التعبئة الشاملة بالمعنى السياسى والاجتماعى والعسكرى - أيضًا - وكان ذلك خارج التصور، فضلاً عن التخطيط، بل أخشى أن أقول إنه خارج الطاقة والفعل أيضًا. ولذلك بدت جوانب كثيرة فى صورة المواجهة مع المحتل، تعانى من تناقضًا مأزومًا.

وقد تكفى صورتان لتوضيح حقيقة المأزق وطبيعة الأزمة، الصورة الأولى تتعلق بالجيش، والصورة الثانية تتعلق بالبوليس. فى الصورة الأولى، وعندما شنت قوات بريطانية هجومًا مفاجئًا على كوبرى الفردان (وهو جسر الاتصال البرى الوحيد إلى القوات المصرية فى سيناء فوق قضبان السكك الحديدية)، اشتبكت القوات المصرية محدودة العدد قبل العدة مع القوات البريطانية (حيث استشهد جنديان مصريان وجرح خمسة آخرون وأسر ضابط مصرى وأربعة وعشرون جنديًا). وأرسل (أرسكين) قائد القوات البريطانية أحد ضباطه لمقابلة قائد القوة المصرية فى منطقة القناة ليخبره أنه بعد الساعة ١٨٠٠ يوم ١٨ أكتوبر لن يسمح للجيش المصرى بدخول منطقة القناة ... وصدرت الأوامر فعلاً إلى قوات الجيش بالانسحاب من منطقة القناة (إلى الجنوب فى طريق السويس بين الكيلو٥٠ - ٣٤).

وقال (أرسكين) إن قائد القوات المصرية (اللواء سعد الدين صبور) "تلقى الأوامر كما لو كان قائد فصيلة يتلقى أوامره من قائد وحدة، والسؤال الوحيد (الذى سأله) هل سنسمح لقوات الجيش المصرى فى منطقة القناة بأن تنسحب" بل إن اللواء صبور ذهب إلى أرسكين يشكره على السماح باستمرار المواصلات للقوات المصرية شرق القناة مؤكدًا

أنه لن يحرك جنديًا فى منطقة القناة، ومقدمًا اعتذارًا عن قيام الجنود المصريين بإطلاق النار على جنود بريطانيين دون إنذار (عندما كانوا يدافعون عن كوبرى الفردان أو مؤخرة قواتهم فى سيناء) بينما كانت التعليمات البريطانية تؤكد ضرورة تجنب أى صراع مع الجيش المصرى (والملك أيضًا). وكان الإصرار على انتشاره فقط يمكن أن يطوق الخطة البريطانية، ولذلك فلا شك أن تصرف القادة العسكريين على النحو السابق - فى ضوء أوامر حكومتهم بالطبع - كان عاملاً أساسيًا فى التصعيد العسكرى البريطاني، حيث تحولت مدن القناة إلى ملعب خاو للجيش البريطانى يحل فيه متفردًا عقدة دوره الإمبراطورى المتحضر، من خلال اعتداءات على المدنيين وبعض رجال الشرطة، بلغت حد المذابح.

أما الصورة الثانية فتتعلق بالبوليس، فحسب رواية د. عبد الوهاب بكر فإنه "لا يوجد فى الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية المصرية، ما يفيد تجهيز البوليس فى القناة أو دعمه استعدادًا لمواجهات لابد أنها كانت فى الحسبان، ولا خطط لتوفير الذخيرة اللازمة، ولا دعمًا للعناصر البشرية هناك، اللهم إلا إرسال ألف مجند من بلوكات النظام إلى الاسماعيلية، أما السويس فكانت حتى ذلك الوقت تشكو من العجز فى الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها إلى سلاح بعيد المدى، وزيادة عدد المدافع الرشاشة (برتا) إلى ٣٠ قطعة بدلاً من العشرة مدافع التى كانت فى حوزة بوليس المدينة".

وما حدث فى موقعة كفر عبده (أو مذبحتها) دليل ليس فقط على الفوضى والارتجال وعيب التخطيط، بل أيضًا على ضمور الإحساس بالمسئولية.

لقد أرسل السفير البريطانى مسبقًا رسالة تحذير إلى وزير الداخلية بقيام القوات البريطانية بهدم منازل (كفر عبده)، واجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة، وقرر رفض طلب السفير البريطانى - وهو إجراء صحيح بالطبع - ولكنه وضع المسئولية كاملة فى عنق المحافظ الذى طالبه بمقاومة كل اعتداء يقع على الأهلين.

وحين استيقظت القرية فى الصباح وجدت فى مواجهتها ستة آلاف جندى بريطانى مسلحين حتى أسنانهم، ومائتين وخمسين دبابة، وخمسمائة مصفحة، وخمسين سيارة إضافة إلى طائرات تشق الفضاء، وبوارج فى مدى الرؤية تصوب مدافعها، وحسب المحافظ ما لديه من قوات ولم يجد سوى أربعمائة جندى من الشرطة، يحملون أسلحة صغيرة تعد من مخلفات الجيش، وأرسل المحافظ برقية بنبأ الزحف وحجمه وقوته، مؤكدًا أن نيران أسلحته الصغيرة لا تطوال مدى المدافع والدبابات البريطانية وأجابه وزير الداخلية بثبات: قاتلوا القوة بالقوة.

وعاود المحافظ الاتصال بالوزير ليؤكد أن القوة البريطانية قد تلقت دعمًا جديدًا فقد وصل عددها إلى حوالى عشرة آلاف جندى بريطاني، بينما لا يزيد عدد جنود الشرطة لديه على أربعمائة جندي.

وقال له الوزير: المقاومة حتى النهاية.

واستعان لمحافظ بنائب المدينة الوفدى لعل روايته أو شهادته لدى وزير الداخلية الوفدى تكون أكثر قابلية للتصديق، ولعل تقديره يكون أكثر قبولاً، ولكن فؤاد سراج الدين طلب منه - أيضًا - أن تقاوم المدينة تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء. وأخلى المدنيون بيوتهم تحت جنح الظلام، وعندما تنفس الصبح كانت المدفعية والقنابل قد أزالت (كفر عبده) وبيوتها تمامًا من الوجود.

ولم يكن التناقض بين إطار الصورة التى وضع فيها، الجيش، وإطار الصورة التى وضع فيها البوليس هو مظهر التناقض الوحيد، فقد وضعت قوات البوليس نفسها فى تناقض مع نفسها ومهامها، فقد كان عليها أن تقاوم بالقوة قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة، وأن تواجه بالقوة قوات المتظاهرين فى شوارع القاهرة الذين يطالبون بمقاومة القوات الأولى، بل إنه من ثغرة هذا التناقض نفذت فى اليوم التالى لمعركة قسم الإسماعيلية قوات البوليس فى القاهرة، وأمدت المتظاهرين بطاقة غاضبة جديدة، وفى أنحاء القاهرة التى أصابها شلل مفاجئ، تقدمت أدوات المؤامرة، لإضرام النيران فى كل مكان.

فى بداية يوليو ١٩٥٢ كان رالف ستيفنسون - السفير البريطانى فى القاهرة - يكتب تفاصيل نبوءة مقبضة:

"... إن التدهور التدريجى للأمن والنظام وتطور الموقف السياسى المصرى منذ أن تولت حكومة الوفد السلطة فى يناير ١٩٥٠، وعلى وجه الخصوص، السرعة المتزايدة لهذا الاتجاه منذ الصيف الماضى، وصولاً إلى أعمال الشغب فى القاهرة، وانهيار سياسة الوفد فى ٢٦ يناير الماضى، قد جعل الكثير من المراقبين ممن لهم معرفة جمة بالتاريخ المصرى يشعرون بالتشاؤم البالغ بالنسبة للمستقبل، بالتمعن فى التقلبات القصيرة المدى فى الأحوال هنا، فلقد أخبرنى هؤلاء المراقبون أن كل هذه الأشياء إنما هى أعراض للانهيار التدريجى والسريع لمصر إلى حالة الإفلاس المالى والفوضى الإدارية والحرب الأهلية المحتملة وسيكون ذلك متفقًا كليًا مع واقع التاريخ المصرى على مدى الثلاث آلاف سنة الأخيرة...".

كان (ستيفنسون) يرى - فقط - عوامل الهدم، ولم يكن قادرًا على أن يرى عوامل البناء وهى تنهض من تحت أنقاضها...

لقد احترقت القاهرة، وكأنها العنقاء فى الأسطورة القديمة لابد أن تحترق، لتولد من رمادها عنقاء جديدة....

شىء من ذلك كان يحدث...

شىء من ذلك كان يتأهب للحدوث...

(٣)

كان العجز هو الذى يعتلى واجهة المسرح السياسي، فى تلك الشهور المعبأة بالنار والبارود من عام ١٩٥٢.

وبينما كان فاروق يتصور أن عظم الوفد قد احترق مع حريق القاهرة الكبير، ظلت النار تمسك بعظم النظام كله، حتى بعد أن انطفأت ألسنتها فى شوارع العاصمة.

لقد تقلبت على ذلك المسرح أربع وزارات خلال أقل من ستة أشهر، دامت أولها أيامًا، أما آخرها فلم تعش غير بضع ساعات. وحاولت كل وزارة أن تجد سبيلاً لتنفض عنها الرماد، وتجمل وجهها ببعض المساحيق، دون جدوى: حاول على ماهر ذلك بتخفيض بضعة ملاليم فى أسعار السكر والزيت والكيروسين، وحاول (الهلالي) بشعاراته الساخنة عن التطهير، ولم يكن لدى سرى فى أيام وزارته الثمانية عشر، ولا (الهلالي) ثانية فى ساعات وزارته الأخيرة، ما يمكن به تجميل وجه كان قد اكتمل قبحًا ودمامة.

ولم تكن المشكلة فى أى من هذه الوزارات أو وجوهها أو برامجها، وإنما كانت فى هيكل النظام السياسى والاجتماعى الذى كان يسد بنفسه الأبواب والنوافذ أمام أى تغيير يستوعب الزاد السياسى والاجتماعى الجديد والذى كان ماضيًا فى تعريف نفسه بالقوة، أو يتفاعل مع احتياجات عميقة الغور للقاعدة العريضة من الناس كى يؤجل فى الأقل توقيت كتابة شهادة وفاته.

لقد قدم (لامبسون) نظريته عن هذا النظام فى مقولة «المقعد ذى الثلاث أرجل» الوفد أو المعارضة التقليدية عمومًا، والملك والوجود البريطاني، حيث تجيء متوالية التوازن، الثبات التغير، التوازن، وهكذا وفق ترتيب العلاقة بين هذه الأرجل الثلاث.

والحقيقة أن نظرية (لامبسون رغم أنها لم تكن بعيدة عن الواقع فقد كان توصيفها ذا نزعة ثبوتية جامدة، انتهت إلى نوع من التفسير القدرى (وقد تحدث الرجل أكثر من مرة بشكل مباشر عن العلاقة القدرية بين مصر وبريطانيا) لتأكيد الطبيعة الاستمرارية (أو قل الاستعمارية) لهذه العلاقة، فالمقعد لن يستقر أو يتوازن إذا فقد واحدة من أرجله الثلاث يستوى فى ذلك الملك، أو المعارضة التقليدية أو الإنجليز.

إن رؤية أكثر عصرية لهذا النظام، قد تنتهى إلى تشبيه بمثلث غير متساوى الأضلاع، يكون الملك والمعارضة والبريطانيون، أبعاده أو أضلاعه الثلاثة التى تشكل هيكل النظام، وهو ما يحيط بأبنيته الداخلية، الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية بل السيكولوجية أيضًا.

ورغم عمليات التفاعل بين أضلاع هذا المثلث تنافرًا وتجاذبًا بتأثير البيئة الداخلية، فقد ظل يشكل وظيفيًا جدارًا ضابطًا للتفاعلات السياسية والاجتماعية فى داخله بحيث فرض قانونه الأعلى كمنظومة عامة على باقى مكوناته ووحداته.

غير أن تغيرًا كبيرًا قد لحق الهيكل، ليس فقط فيما يتعلق بالقدرة الوظيفية لأضلاعه على التماسك والبقاء ولكن بمحتوى محيطه الداخلي، الذى أوصل حالة الغليان فى داخله إلى درجة تؤذن بتمزق هذه الأضلاع.

لقد كان هيكل النظام باختصار شديد - يبدو غير قادر على احتواء حجم الضغوط التى تولدت فى داخله، وعندما وصلت هذه الضغوط إلى حالة الانفجار كان خروجها - بحكم قوانين الطبيعة - من ناحية أكثر الأضلاع ضعفًا، ولم يكن ذلك إلا من نصيب الملك.

وللأمانة فإن السفير البريطانى فى القاهرة كان قد وصل خلال الأسابيع الأخيرة، والأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ إلى فهم بعض جوانب هذه الحقيقة، ولكن النخبة الحاكمة فى بريطانيا، رفضت حتى أن تتأمل ملاحظاته، بينما كانت الأجهزة الأمريكية فى القاهرة، أكثر استيعابًا لها.

لقد فهم (ستيفنسون) أن منع الانفجار - أو تأجيله - سيتاح فقط إذا قدمت بريطانيا ما يخفف الضغط الواقع على هيكل النظام المصري، ودعا بذلك إلى أن تبادر الخارجية البريطانية بتقديم تنازلات «تساعد الملك على التحرك»، وتهدئ المصريين بتبيان "أن القوات البريطانية لن تنوى البقاء فى منطقة قناة السويس إلى الأبد...

لكن مستر (إيدن) لم يوافق على أى تنازلات، وبالتالى لم يوافق - من حيث لا يحتسب - على تأجيل الانفجار. لقد كتب (ستيفنسون) فى ضوء هذا الفهم يلح على الوزارة البريطانية أن تدرك «الصعوبة الكبرى التى تواجهنا فى تقرير سياستنا قصيرة الأمد أنه لا يوجد من يستطيع تقدير مدى الثقل فى حالة ضغط مفاجيء من جانبنا، الذى يمكن أن يتحمله البناء الاقتصادى والاجتماعى المتداعى لمصر، بدون أن ينتج موقفًا ذا طبيعة ثورية يضر نهائيًا بمطالبنا طويلة الأجل".

ولكن مستر (إيدن) لم ير ذلك أيضًا، لكنه عندما كتب (كريسويل) - القائم بالأعمال - فى (١٩٥٢/١٢/٧) تقريرًا ضمنه لقاءه مع على ماهر وطلب الأخير كشرط لتوليه الوزارة تشكيل فرق كوماندوز بريطانية لإبادة الفدائيين فى منطقة القناة (وكان هذا الرأى ينتسب أيضًا إلى عبد الفتاح عمرو سفير الملك فى انجلترا ومستشاره)، كتب إيدن على التقرير بخط يده: «إنه تحليل ممتاز» ... بينما كان رأى (ستيفنسون) - السفير الأمريكى - (وهو أول من علم من الملك بإقالة حكومة الوفد بعد الحريق) "إنه ليس مرغوبًا أن تنتظر الحكومة البريطانية إشارة من الحكومة الجديدة، تنم عن الصداقة معها، لأنها ستكون بمثابة قبلة الموت لها...".

وبدلاً من أن يخفض البريطانيون من ضغوطهم على هيكل النظام المتداعي، مارسوا العكس، فضاعفوا حجم قواتهم المسلحة فى منطقة القناة حتى وصلت إلى (٩٠,٠٠٠ جندي) وطاحوا فى المنطقة كلها إرهابًا وتنكيلاً ولم يتوقفوا عن ممارسة استعراض أحمق

للقوات، تعبيرًا عن تصور صاغة الجنرال (روبرتسون) - قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط - من أن الهدف هو "إقناع المصريين باليأس من قضيتهم". وهكذا كان الجنرال روبرتسون يضع حل مشكلة بريطانيا فى مصر، ومشكلة مصر مع بريطانيا فى أيدى «الجنرال يأس».

وهو ما يبدو جذور كلمات مماثلة لموشى ديان بعد ذلك بخمسة عشر عامًا!

كان (ستيفنسون) ما يزال يواصل صرخاته التى كادت أن تشكل مرثية مكبرة، للوجود البريطانى فى مصر:
"... إن مصر تموج بالقلاقل وتغص بالعملاء، وبمنظمات ذات طابع وطنى متطرف أو ثورى ... لا يمكن لاستراتيجيتنا أن تقوم بعد الآن على أساس مصر".

«لا بديل عن حكم البلاد بقوة خارجية، أو بترك مصر تسير فى طريقها».

وكان الحل الأول هو الأقرب إلى طبيعة العقلية الاستعلائية فى لندن، وبدا فى مرحلة متأخرة أن بريطانيا والملك متفقان على أن يكون الحل الأخير حكومة عسكرية تستند إلى سلطة الملك، أى أن يقوم الملك بانقلاب عسكري.

لكن هناك ما يشير إلى أن الإنجليز كانوا يدركون فى المرحلة المتأخرة للأزمة أن المخرج يحتاج بالفعل إلى تنازل وتضحية ولما لم يكن لديهم الاستعداد لأن يدفعوا هم ثمن التضحية، فقد قرروا أن يدفعها كاملة فاروق بتحويله نفسه إلى أضحية!

وهكذا حرضوا الإخوان المسلمين على أن يقوموا من جانبهم باغتيال الملك.

لقد اتصل حسن عشماوى (أحد قادة الإخوان) بجمال عبد الناصر - كما روى فى اجتماع لقيادة الضباط الأحرار على مشارف الثورة - وأبلغه أن الإنجليز يريدون التخلص من الملك فقد أصبح مكشوفًا ومكروهًا من الشعب، وأنهم يرون - أى الإنجليز - أن الشعب لن يقبل باستمرار هذا الملك المنحل والضعيف، ثم أضاف (عشماوي) إن الإنجليز طلبوا من الإخوان اغتيال الملك لكنهم رفضوا، خوفًا من عواقب ذلك ضدهم.

وكان طبيعيًا أن يرفض الإخوان العرض البريطاني، فأغلب الظن أن الخطة كانت تتضمن التخلص من الملك بيد الإخوان، ثم التخلص من الإخوان بيد ما فعلوه، أى التخلص من الاثنين بضربة واحدة.

أما التصور على الجانب الأمريكى فكان مختلفًا فتحت ضغط الأزمة انتهى الأمريكيون فى البداية (وكانوا مايزالون فى زهو ألوان الليبرالية والتحرر) إلى صياغة تصور يمكن أن يكون عنوانه «تجديد النظام» أى المحافظة على ثوابت النظام وهياكله الأساسية مع إحداث نوع من الإصلاح الاقتصادى لقاعدته الإجتماعية الرثة.

ولم تكن وعود الإصلاح الاجتماعى فى وزارة الوفد الأخيرة عن طريق وزير الشئون الاجتماعية أحمد حسين بعيدة عن هذا التصور الأمريكي، فقد كان صاحبها وثيق الصلة بمصادره لكن هذه الحكومة لم تنته فقط – إلى تبديد وعود الإصلاح الإجتماعى (بعد أن طرد الوزير لطموحه) وإنما إلى تبديد كافة الوعود الأخرى بدءًا من مجانية التعليم وإلزامه، وانتهاءًا بمواجهة الارتفاع فى نفقات المعيشة.

ولم تكن – أيضًا – محاولات وزارة نجيب الهلالى وحملتها على الفساد باسم التطهير ببعيدة عن ذلك التصور الأمريكي، لتجديد النظام مع بقاء هيكله الأساسي، ولقد كانت هذه المحاولات من بدايتها إلى نهايتها لا تخلو من عبثية غريبة بتلك الفرضية التى رأت أنه من الممكن رسم خريطة إجتماعية جديدة لمصر، مع المحافظة على البنية السياسية للنظام القائم.

وعندما غادر (كرميت روزفلت) القاهرة إلى أمريكا (مايو ١٩٥٢) بعد أن أنفق شهورًا فى القاهرة يكرر المحاولة العبثية السابقة، قدم تقريرًا إلى (دين أتشيسون) وزير الخارجية الأمريكى (حسب رواية كوبلاند) يرتكز على أنه "يجب أن توافق الحكومة الأمريكية على إقصاء الملك فاروق"، "لم يعد هناك أمل فى إبعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب". وإذا كان الوقوف فى مواجهة التغيير العاصف أو منع الانفجار مستحيلاً، فلا بديل عن محاولة احتوائه، وبذلك حاولت أمريكا أن تعمق جسورها داخل القوات المسلحة المصرية، وقد كانت تتصنت مبكرًا جدًا على نبض هذه القوات كما سبق القول.

ولم يكن بمقدور أحد خارج دائرة الجيش وضباطه الصغار أن يؤدى دور أداة التغيير المرتقب، فكل الأدوات كانت قد تآكلت أو استهلكت ولم يكن بمقدور أحد بالتالى خارج هذه الدائرة أن يصنع حدث التغيير، وإنما كان بمقدور الجميع أن يحاولوا امتطاءه بعد ذلك.

أما الملك نفسه، فلم يكن يدرك حجم المخاطر من حوله، ولم يستطع رؤية النار التى تمسك بثيابه وعرشه، كان يرى أنه يجلس فوق قمة نظام عميق الجذور فى تربة مصر، وأن أحدًا بالتالى لا يستطيع اقتلاعها، وهكذا تعامل مع الخطر ومصادره، باستهانة واستخفاف.

فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ – وعندما كان الوفد فى الحكم – رفع كل ممثلى فصائل المعارضة التقليدية إلى الملك (والتى طالما دخلت فى تحالفات مكينة وطويلة معه) كتابًا بالغ التعبير عن الخطر ومصادره.

قال خطاب المعارضة المستأنسة المفتوح للملك:

"... أصبحت سمعه الحكم المصرى مضغه فى الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين، يُسقى الضيم فيسكت عليه، بل ولا ينتبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون" ... "... إن احتمال الشعب مهما يطل، فهو لابد منته لحد"..

وكـان كل دور صـاحب العـرش أن أوعـز إلى وزارة الوفـد بأن تمنع نشـر الخطاب وأنْ تصـادر الصـحف التى نشرته بالفعل، وترك تبـرير المنع والمصـادرة لهـا، فقدمتـه قـائلة إن الكتاب قدم "... على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام فى البلاد"...

وعندمـا اندفعت المظاهرات العارمة فى شـوارع القاهرة والمحافظات مـقترنة بميـلاد ولى العـهد، ومتخذة طابع العنف، (وقد صبت جـام غضـبهـا على فـاروق ووليده) كان تفسـيره الوحيد أنهم يفعلون ذلك لأنه تم استئجارهم له وتقاضوا أموالاً عليه.

وبعد خـروج الوفد من الحكم فى نهاية الشـهر نفسه (يناير ١٩٥٢) كـان قد وضـع نفسه فى حـالة خصـومة كـاملة مع كـافة فـصـائل المعارضـة بل مع جـمـيع الأحـزاب والتيـارات السياسية والاجتماعية المصرية دون استثناء.

أمـا بالنسبة للجيش فقد كان يعتقد (تقرير ستيفنسـون فى ١٩٥٢/٢/١٤) أن مخـاطر الجيش تنحصـر فى اثنى عشر ضابطًا بطردهم يتم القضاء على تلك المخاطر، أو كما يقول د. حـسين هـيكل: "بدأت اتجاهات الضبـاط الأحرار فـأبدى من عدم الاكتراث لها ما يكاد يبلغ حد الاستـهتـار، فلمـا عرضت عليه مـعالجتـها بتعيين اللواء نجيب بك وزيرًا للحـربية رفض تعـيـينه، ولـم يفكر مـع ذلك فى أن يتـخـذ أى احـتـيـاط بما عسـاه يتـرتب على هذا الرفض".

وفى الحقيقة فإن الاستـهتار فى هذه الحالة لم يكن مرده إلى طبع أو تكوين وإنما كـان صـادرًا بالأسـاس عن إيمان عميق بأن أحدًا لا يستطيع أن ينازع سلطته أو سلطانه، وذلك ما يتمشى مع طبائع الاستبداد ويعبر عنها، فلم تكن سلطته محل مراجعه من أحد، لا فى البرلمان، ولا فى الوزارة، ولا فى غيرهمـا، فسلطان القصـر "تجاوز رسم السـياسـة العـامة إلى التدخل فى شئون الحكم جليلها ودقيقها ... وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ماتخشاه بعض الوزارات، وما ترتعد منه فرائصها..".

إنه لم يكن مستـهترًا ولا عابثًا فى هذا السـيـاق - رغم كل ما هو مـعروف عنه من عبث واستـهتار - ولكنه كان يتصـرف بمنطق المستبد وبطبائـع الاستبداد لذلك كتب (كريزويل) إلى (إيدن) قبل الثورة بأسبوعين اثنين بالضبط (١٩٥٢/٧/٧) يركز على ضرورة أن يفـهم فـاروق أن بريطـانيا لن تعرض حـياة جندى بريطانى واحـد للخطر من أجل إنقـاذه وأسـرته وثروته فقد كان الملك يتصرف أيضـاً بمنطق المستبد الذى يستمد قـوته من منجم قوة أجنبية لا تنفد، لأنهـا لا تستطيع أن تحقق مـصـالحها بغيره أو بدونه، ولعل ذلك ماحدا بالبعض أن يكتب مفسـرًا خطأ فـاروق الأسـاسـى فى أنه "تصـور أن بريطانيا تحبه أكثر من كراهيتها للشيوعية".

أمـا أولئك الضـبـاط الذين انشق عنهم ليل القـاهرة ثم انبلج الفـجر وهم يمسكون بأغلب أركان السلطة فلم يكونوا حتى بعد أن صدر بيانهم الأول، وبعد أن تملكوا أدوات السلطة - أو كادوا - يدركون ماذا هم فاعلون بها، بل مـاذا هم فاعلون بالملك ذاته، الذى لم ينتهوا فيه إلى قرار إلا مسـاء اليوم التالى (٧/٢٤) بالفعل.

لقد كانوا جميعًا أبناء طبقة متوسطة سيقدر لها أن تنهض بعد ذلك وبالرغم من أن طلائع هذه الطبقة كانوا قد انفقوا جهاد نصف قرن أو يزيد ليصبح لها وجود وكينونة، فإنها حتى لحظة الانفجار الكبير فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت ما تزال أقرب إلى خط إجتماعى رقيق يفصل أو يصل بين القمة الضيقة التى تحتكر لنفسها كل شيء، وسفح القاع الإجتماعى العريض الذى لا يجد لنفسه شيئًا، وبذلك كان أولئك الذين خرجوا يهزون هيكل النظام السياسى والإجتماعى ويحطمونه، ينتمون إلى طبقة غائبة أو غائمة لا بالمعنى الفكرى ولا السيكولوجي، وإنما بالمعنى المادى المباشر. وغيرت آفاق الحياة من حولها، رغم تكرار محاولات إسقاطها من موقعها فوق هذا الدرج الإجتماعي، كلما لاحت فرصة لإعادة بنائه من جديد.

وعلى مشارف هذه الليلة، وحتى فى حدود المهمة التى رسمتها هذه الطلائع لنفسها، فلم يكن ما يدور فى خلدها يصل إلى طموح تغيير النظام، فضلاً عن بناء نظام بديل ولذلك فإنها التمست أكثر من طريق لكى لا تنفرد بالدور وحدها، ففى أوج حريق القاهرة قرر الضباط أن يبعثوا برسالة منهم إلى النحاس، واختاروا أن يحمل الرسالة أحد الضباط الأحرار، الذى يرتبط بعلاقة صداقة مع زميله الضابط محمد النحاس ابن أخ النحاس (باشا).

قالت رسالة الضباط: "إن ضباط الجيش على استعداد للوقوف معك إذا وعدت فى حال عودتك للحكم باستمرار المعركة ضد الإنجليز، وإن الضباط يتمسكون بالدستور والبرلمان...".

وكان الرد كما جاءهم من عنده: "قال الباشا إنه لا يستطيع أن يدخل لعبة الضباط ولا يريد ذلك كما أنه لا يريد أن يخسر أوراقه مع الأمريكان".

بل إن هؤلاء الضباط حاولوا فى البداية وخططوا لأن يتزامن توقيت خروجهم بقواتهم إلى الشارع مع ما ترامى لأسماعهم عن عزم نواب الوفد اقتحام مجلس النواب، حتى لا يتحركوا وحدهم، ووفق شهادة عبد اللطيف البغدادى فقد كانوا يتوقعون النجاح بنسبة لا تتجاوز عشرة فى المائة، وينتظرون الفشل بنسبة لا تقل عن تسعين فى المائة.

لقد عجل بخروجهم وربما حسم أمر الخروج أصلاً – ذلك البلاغ الذى تلقاه د. حمد نجيب بأن أسماء المجموعة القيادية لهم قد وصلت إلى القصر الملكي، وأنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من حفرة الموت أو غياهب السجن.

وعندما وصل بيان الثورة الأول إلى الناس في ذلك الصبح المبكر من يوم ٢٣ يوليو... سيطرت على قادة الحركة أحاسيس جديدة تمامًا، فبوصول البيان إلى الناس، تبددت العزلة، وأصبح للحركة عمقٌ أكبر وبالتالى أصبحت أكثر ثقة وثباتًا ...

كانت الرسالة الأولى التى حملها الملك لمصطفى صادق، (عم الملكة وضابط الطيران) ودفعه بها إلى مقر القيادة تقول إن الملك مستعد لتلبية كل مطالب الجيش بشرط أن يتوجه

إليه اللواء محمد نجيب ويستعطفه لتلبيتها، وحين رفض طلب الاستعطاف أسقطه الملك، ثم أسقط غيره، وهكذا حتى أصبح انطباع الضباط أن الملك «مستسلم ومنهار».

واختير على ماهر (ذلك الثعلب العجوز) فى المرحلة التالية لإسقاط وزارة الهلالي، فقد كان المطلوب شخصية غير حزبية، وذات تأثير على فاروق وتعطى للحركة فى الوقت نفسه فى عيون الملك والأجانب موقفًا معتدلاً، ولم يعرف على ماهر - الذى اشترط أن يكلفه الملك نفسه بالوزارة - عن الحركة أكثر من انها تهدف إلى التطهير والإصلاح.

حاول فاروق أن يستعين بالسفير الأمريكي، حتى أنه شكى إليه - ظهر يوم ٢٣ يوليو - من أن الإنجليز هم أصحاب الفتنة ونقل إليه (كافرى) أول انطباع لحكومته: أن يضبط أعصابه ويتصرف بحكمة ويضحى ببعض مستشاريه ليسترد الكثير"... لكن الملك كان يريد تدخلاً عسكريًا بريطانيًا فوريًا لقمع حركة الضباط وتثبيت أركان عرشه. وكان البريطانيون ما يزالون مأخوذين بالمفاجأة، بينما كان الأمريكيون يرون أن ما يحدث «مسألة داخلية» لا تستوجب التدخل العسكرى لصالح الملك إلا إذا اتضحت علامة شيوعية بارزة فى الحركة (وفق رواية السفير البريطانى فى واشنطن ٧/٢٤).

وفى عصر يوم ٢٣ يوليو وقبل أن تقدم وزارة الهلالى استقالتها، طلب (مرتضى المراغي) من (كريزويل) تدخلاً عسكريًا بريطانيًا لحسم الأمر لأن الحركة «تضم المسئولين عن كتائب التحرير الفدائيين في القناة - وأن ورائها (وفقا لمعلوماته كوزير للداخلية) الإخوان المسلمون والشيوعيون معًا، فصغار الضباط يمثلون الشيوعيين، أما محمد نجيب فهو من الإخوان، ولكنه ضعيف ويفتقد الفطنة».

ولما لم تتم الاستجابة لطلب وزير الداخلية، تحرك الملك بشكل آخر، فقد تلقى مجلس الوزراء البريطانى رسالة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية السابقة، يبلغه فيها أن الحركة من تدبير الشيوعيين والإخوان المسلمين، وهدفها الثورة ضد النظام الرأسمالي. ويطلب (إيدن) عودة (ستيفنسون) إلى القاهرة فورًا، ووضع القوات البريطانية فى درجة الاستعداد لتنفيذ خطة احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا عسكريًا عندما يتطلب الأمر ذلك.

فى صباح اليوم التالى (٧/٢٤) كان على ماهر يحمل مطالب الجيش إلى الملك، وتشمل تعيين محمد نجيب قائدًا عامًا مع إعطائه السلطة لإحالة ستة وخمسين من كبار الضباط إلى التقاعد، وحل الحرس الملكى وضم وحداته وأسلحته إلى الجيش، وفصل حاشية الملك. ولم يقاوم الملك إلا فى بند فصل الحاشية فرفضه للوهلة الأولى بإصرار.

ويبدو أن الملك كان مايزال يترقب تدخلاً بريطانيًا لحسم الموقف، فلما استبطأه قرر أن يتحرك بنفسه ليخلق حالة جديدة تستدعى بنفسها القوات البريطانية، لإعادة احتلال القاهرة والإسكندرية، وبالتالى إجهاض الحركة وتحويل الانتباه عن نطاق الأحداث الراهنة. ووجد ضالته فى مخطط بسيط هو ترتيب مقتل بعض كبار البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية، وكان ذلك كافيًا لتدخل عسكرى بريطانى.

غير أن العسكريين فى الجيش قاموا بحركة اعتقالات سريعة بين صفوف البوليس السياسي، فقد وصلت أنباء مخطط القصر إلى علمهم، فقطعوا عليه الطريق.

ولم يعد أمام الملك إلا أن يطلب لنفسه الحماية، فانتقل فجر يوم (٧/٢٥) من قصر المنتزه (حيث رأى أنه هدف سهل من الجو) إلى قصر رأس التين (وفى أحضان البحرية وفى ظروف أفضل للهرب.)

فى مساء اليوم السابق كان الضباط قد انتهوا إلى قرار بالتخلص من الملك، وسافر إلى الإسكندرية، لتنفيذ القرار، عدد من الضباط (زكريا محى الدين - حسين الشافعى - عبد المنعم أمين - يوسف صدبق - جمال سالم) ولكن مجموعة الإسكندرية، اختلفت ماذا تفعل بالملك، تطلق سراحه، أم تقوم بإعدامه، وعاد صلاح سالم إلى القاهرة (وكان متحمساً لإعدام الملك) ولكنه عاد إلى الإسكندرية فى اليوم نفسه، وهو يحمل رسالة من عبد الناصر: "اتركوه يرحل وسيحكم التاريخ عليه بالموت".

غير أن الملك الذى تحصن داخل قصر رأس التين (وجمع إلى جواره ستًا وستين حقيبه) طلب من السفير الأمريكى طائرة حربية أو بارجة لتنقله وأسرته إلى الخارج، ولم يعطه السفير ردًا مباشرًا، بينما كان تقدير كريزويل (كما كتب إلى لندن) أنه: "يستخدم كل نفوذه ليمنع الملك من الرحيل، حتى لا تنشأ جمهورية متطرفة تكون قاتلة...".

وخلال اتصالات أمريكية بريطانية مكثفة بحثت إمكانية إخراج الملك بالقوة من مصر، ثم استبعد الاحتمال، خشية مضاعفاته، ثم اختزل الأمريكيون والبريطانيون خطتهم الآتية فى المحافظة على حياة الملك، لا على عرشه أو نظامه.

فى صباح اليوم السادس والعشرين من يوليو، كان قصر رأس التين تحت حصار عسكرى مكثف، تشارك فيه الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان، وثلاثة أسراب جوية قاذفة، واتصل فاروق بالسفير الأمريكى ثانية يستغيث بأن القصر محاصر، وأن ثمة محاولة تجرى لاقتحام ساحته بالقوة، واتصل (كافري) بمحمد نجيب، الذى بسط له الأمر، وأكد تعهداته بعدم تعريض الملك لأى خطر، وضمان رحيله سالمًا.

وفى العاشرة والنصف صباحًا كان على ماهر يحمل الإنذار إلى الملك (شفاهة أولاً) بالتنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد فى موعد غايته بعد الظهر، وأن يترك البلاد بأية طريقة يختارها فى موعد غايته السادسة مساءا وطلب فاروق بعد قليل من المقاومة، أن يحضر (كافري) و (محمد نجيب وعلى ماهر) لتوديعه رسمياً وكان له ما أراد.

وفى السادسة مساء رحلت «المحروسة» وعلى متنها فاروق وناريمان (وابنه وبناته من فريدة) وبصحبتهم مائة وخمسون حقيبة وصندوقًا، بعد أن أطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة تحية له، وأدى له حرس الشرف التحية العسكرية، وكتب كريزويل (فى تقريره إلى لندن فى اليوم نفسه) إن الفضل يرجع إلى السفير الأمريكى فى جعل رحيل الملك «منظماً وذا طابع جليل».

فى مساء الليلة نفسها، وصلت الطائرة التي تقل النحاس وفؤاد سراج الدين إلى ميناء القاهرة الجوي، فقد كانا قد وصلا جنيف بحراً للاصطياف يوم ٧/٢٤) وعلى متن الطائرة فى الطريق إلى القاهرة أخبرهما الطيار أنه سمع فى المذياع عزل الملك. كان أحمد أبو الفتح فى انتظارهما حيث اصطحبهما من المطار مباشرة إلى القيادة العسكرية لتهنئة رجال الثورة، وكان ذلك هو اللقاء الأول، وفى حين كان ترحيب محمد نجيب بمصطفى النحاس دافئًا، فإن تحية بقية الضباط له ولفؤاد سراج الدين كانت باردة وجافة، كان النحاس قد بدأ اللقاء مخاطبًا نجيب: "أنت رئيس مائة ألف، وأنا زعيم عشرين مليون". وفيما يبدو فإن وقع ملاحظته التى قدمت فى إطار ضاحك، كان ثقيلاً ... لكأن شيئًا من أسطورة (بيجماليون) قد اصطبغ العلاقة بين الضباط الأحرار، وبين بقية القوى السياسية التقليدية وفى مقدمتها الوفد المصري.

لقد صنع بيجماليون إبداع تماثيله وتمنى – حبًا له – أن تدب فيه الحياة، ليصير الجمال طليقًا وحرًا، وحين تحققت الأمنية أراد أن يسجن التمثال فى ثنايا إرادته، وتحت جدرانه، ولم يكن أمام التمثال الذى دب فيه نبض الحياة، إلا أن يهزم صانعه حد الموت، كى تكتمل له الحرية.

إن أحدًا لا يستطيع أن يدعى أو يزعم بمقدوره أن يلعب دور شرطى المرور على مسار التاريخ، فيسمح لمن يشاء بالمرور ويمنعه عمن يشاء، ولذلك فإن أولئك الذين تصوروا أن ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يمكن اصطياده وحبسه فى وعاء زمن سياسى واجتماعى سابق عليه، رأوا شكل الانتقال، ولم يدركوا طبيعة النقلة.

لقد استعصى الأمر على التغيير فى مصر لقرون طويلة متصلة، وكان ذلك جزءًا من منظومة ثقافية عامة، ولدها نظام الحكم وأعانها على العيش، حتى استقوت بنفسها عنه، وتحولت إلى حارس عام له.

إن القائم يحظى بالاحترام لأنه ثابت كأقانيم الحياة، وتوالى الليل والنهار، لا يقبل تحولاً ولا تبديلاً.

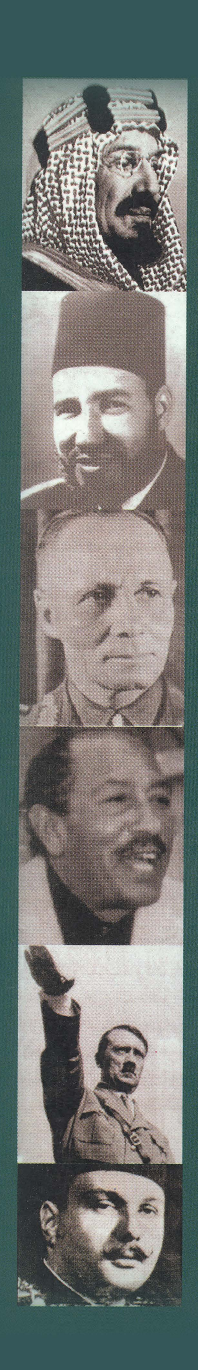
وفى لحظة ما من التاريخ أمكن قبر هذه القناعة، فمع انهيار هيكل النظام السياسي، تمزقت منظومته الفكرية ثم الإجتماعية بالضرورة.

لقد فتح الباب وخرج الملك، ولم يكن ممكنًا أن يغلق الباب من خلفه ثانية، كان لابد أن يظل الباب مفتوحاً، لتخرج منه مرحلة كاملة فى التاريخ...

ولم يكن بمقدور شرطى المرور أن يمنع ذلك! ....



ت : ٥٩٢٦٧٨٩



مذكرات مصطفى النحاس

ربع قرن من السياسة فى مصر

(١٩٢٧ - ١٩٥٢)

دراسة وتحقيق : أحمد عز الدين

الكتاب الثانى (١٩٤١ - ١٩٥٢)

تمتد رحلة سفينة الوطن، في هذا الجزء الثاني من مذكرات الزعيم مصطفى النحاس، من المياه العميقة على مشارف الحرب العالمية الثانية، بأمواجها المضطربة، وعواصفها الهوجاء، حتى شواطئ الانفجار الكبير في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بعد أن وصلت حالة الغليان الشعبي إلى درجة الاشتعال.

وعبر التضاريس الوعرة لهذه المرحلة، تتبدّى الحقائق واضحة كأنها قُدّت من صخور الصلابة التي أبداها الشعب المصري دفاعًا عن الحرية والعدل واستقلال الإرادة.

لقد مضى الزاد السياسي والاجتماعي والفكري الجديد في مصر، في تعريف نفسه بالقوة الجبرية، ومضت الهياكل السياسية والاجتماعية بدورها، في الاهتزاز والتداعي غير قادرة على احتواء حجم الضغوط الهائلة التي ولّدتها الطاقة الشعبية المتفجرة.

لقد امتلأت هاتان الحقبتان بظواهر تبدو كأنها ضرب من المعجزات. كانت الحقائق الجديدة تبزغ في أجواء الدنيا كأنها شلالات ضوء تخطف الأبصار. وبينما كان العالم يكتشف أن مصر تمثل الحل الاستراتيجي، كانت مصر بدورها تكتشف أنها عنقاء جديدة تحترق لتولد من رمادها..

العصور الجديدة